في تمكين العربية من الأداء العلمي
وصياغة المصطلحات الحديثة،وسبل إشاعتها

بقلم الدكتور محمد يوسف حسن
أستاذ الجيولوجيا بجامعة عين شمس،وعضو مجمع اللغة العربية
القاهرة

مقدمة:

ليس في هذا العنوان غض من شأن اللغة العربية في مجال القدرة على الأداء العلمي وصياغة المصطلحات العلمية الحديثة،بل فيه دعوة للمشتغلين بالعلوم الطبيعية والتطبيقية من أبناء هذه اللغة إلى استكشاف كنوزها وجوانب عبقريتها في هذا المجال حتى يمكّنوا لأنفسهم من التعامل بها مع هذه العلوم. ولا يتأتى ذلك إلاّ بإلمام معقول بخصائص هذه اللغة وبكيفية الاستفادة منها في النهوض بصناعة المصطلح. وسيمكنهم ذلك أيضا من تنامي ثقافة واسعة مشتركة بينهم في هذا الصدد،تعمل على توحيد المصطلحات في ربوع الوطن العربي، وتمكين العربية من السير قدما فيما نسميه " تعريب العلم"، حتى يشمل هذا التقدم كل جوانب هذا المضمار: تعليما ودراسة وبحثا وتأليفا.

والعربية من أقدم اللغات الحيّة،وتاريخها التطوري طويل وحافل،وهي بين هذه اللغات تنفرد بخصائص مميّزة تكفل لها مرونة ومطواعية فائقتين في توليد الصيغ والأوزان اللانهائية واستحداث الكلمات الجديدة للتعبير عن مختلف الأغراض والمعاني في اختصار بليغ وفي تلون بديع يناسب المقام والسياق.وهي في الوقت نفسه إذا لم تجد في متنها ما يلبي حاجة التعبير الدقيق (علمي أو أدبي على حد سواء)،وجدت الحل دون تردد أو غضاضة في استعمال كلمة أعجمية تؤدي الغرض المطلوب ،ثم هي تمهد لهذه الكلمة مكانا مناسبا في متنها بتيسير إجرائها على الألسن وتطويعها لقواعدها حتى تصير وحدة من وحدات بنائها،وتلك خصيصة كريمة للعربية نشأت معها منذ القدم،والشواهد على ذلك متوافرة منذ العصر الجاهلي نفسه.

وقد بهرت إمكانيات هذه الخصائص حتى فقهاء العربية أنفسهم منذ زمن قديم،فاكتشفوا في لغتهم من خلالها وجوها جمة من العبقرية،ومن سلاسة التكيف والملاءمة،وبراعة الأداء والتعبير،والقدرة على النمو والتطور عن طريق الاشتقاق والقياس والتعريب والنحت والاختراع وغير ذلك.وقد اهتموا اهتماما بالغا بدراسة هذه الظواهر ،فقعّدوا لها القواعد وألّفوا فيها التصانيف. واجتهد في ذلك القدماء والمحدثون على حد سواء من أهل اللغة،ومن أهل العلوم الطبيعية والتطبيقية الذواقين للغة والمهتمين بها.وجدير بكل العرب المشتغلين بالعلوم الآن أن يلموا بهذه الخصائص ويتفهّموها ويتدربوا على الإفادة منها في تطوير وإشاعة لغة علمية عربية موحدة يؤلفون

بها ويدرسون ويبحثون.وقد يكون في طلبهم لهذه الدراسات في كتب التراث أو المؤلّفات المتخصصة الحديثة شطط عليهم أو تضييق لوقت عملهم المتخصص؛لذلك فإنني أدعو الهيئات المعنية بتطوير لغة علمية عربية وإشاعة استعمالها في العالم العربي،إلى التيسير على هؤلاء العلماء بإعداد ملخصات وأدلة لهذه الخصائص وشرح طرق الاستفادة منها،ونشر الكتيبات في ذلك من أجل تمكين دارسي العلوم والمشتغلين بالترجمة العلمية من الأداء العلمي المواتي السليم.بل إنني،من فوق هذا المنبر،أطالب الجامعات العربية بتدريس مقرر في هذا المجال(خصائص العربية والأداء العلمي)للناشئة العلمية فيها،يكون متطلب تخرج في كلياتها العلمية.وإن كنت أنادي بهذا بإلحاح،وقد ناديت به في مناسبات سابقة(8)،فإني أشعر أنه من واجبي،إنصافا وتقديرا،أن أشيد بالجهود المباركة النافعة التي بذلتها مجامع اللغة في الوطن العربي في وضع آلاف المصطلحات في كل مجالات العلوم وتعريفها ونشرها.لكن ما نصبو إليه من نجاح وتقدم في مجال " تعريب العلم" لا يقوم ولا يتحقق إلا بتلازم هاتين الركيزتين جنبا إلى جنب في هذا المضمار،الأولى: وضع المصطلحات ونشرها،والثانية تدريس خصائص اللغة العربية النافعة في صياغة المصطلحات وحسن الأداء العلمي كمتطلب تخرج في الكليات العلمية.

ولقد كثر الكلام وتقادم في الدفاع بالخطب والمقالات الحماسية عن قدرة اللغة العربية على استيعاب حياة العصر،وعن ريادتها عالميا في القرون الوسطى في مجال الأداء والتأليف العلمي.ولعل أشهر ما أثر في هذا الباب وأجمله قصيدة حافظ إبراهيم التي تتحدث فيها العربية عن نفسها.وأقتبس منها هذه الأبيات الذائعة الصيت:-

وسعتُ كتاب الله لفظا وغاية
وما ضقت عن آي به وعظات
فكيف أضيق اليوم عن وصف آلة
وتنسيق أسماء لمخترعات
أنا البحر في أحشائه الدر كامن
فهل ساءلوا الغواص عن صدفاتي؟

وهذا قول حق، لكن لندع الشعر والخطب الآن- وهي ذات دور كبير على كل حال في إثارة الحماس وشحذ الهمم لتحقيق الآمال - ولنعكف في بحثنا هذا على التطبيق العلمي بمناقشة بعض خصائص العربية التي تهمنا في مجال وضع المصطلح ورفع كفاءة الأداء العلمي،وعلى استعراض بعض الرخص اللغوية التي تمكننا من تخطي العقبات التي تعترض سبيل ذلك.ولنضرب الأمثلة والتوضيحات على المكاسب العلمية التي نجنيها من تفهم هذه الخصائص،والاستفادة من تلك الرخص في كسر حواجز التهيب من التوسع فيها عند الضرورة،فلكل فن ضروراته التي يضطر إليها عندما لا يكون هناك مفر من ذلك.

وسأتناول في هذا البحث أولا بعض هذه الخصائص مبينا سبل تطبيقها والاستفادة منها في الأداء العلمي بالعربية،ثم أثني بعرض السبل الكفيلة بتوحيد المصطلح العلمي في ربوع الوطن العربي ووسائل إشاعته بين المحتاجين إليه في أعمالهم.ويمثل الشطر الأول من البحث إسهاما متواضعا في سبيل التواصل إلى منهجية شاملة شافية لأسس وضع المصطلح وكفاءة الأداء العلمي

بالعربية،يضاف إلى العمل التجمعي الهام الذي قام به في هذا السبيل المرحوم الدكتور شكري فيصل في عام1979(5). وقد استمد الدكتورفيصل هذا العمل من قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة التي تواترت في هذا الشأن على مدى نحو نصف قرن،والتي توجد مبثة في ثنايا مجلة المجمع النصف سنوية،وفي محاضر جلساته المنشورة. وللأسف أن هذا العمل المفيد لم ينشر حتى الآن، إذ كان قد طبع في نشرة محدودة على الآلة الكاتبة من أجل تنوير وفائدة من يعملون مع الدكتور فيصل في ترجمة قاموس ماكروهيل لمصطلحات العلم والتكنولوجيا (10). ولا يفوتني في هذا المقام التنويه أيضا بالعمل القيم الذي كتبه في هذا المجال الخاص الأستاذ الدكتور عبدالكريم خليفة رئيس مجمع اللغة العربية الأردني عن " اللغة والتعريب في العصر الحديث" ونشره مجمع اللغة الأردني في عام 1987(6).

القسم الأول:

كفاءة الأداء العلمي للغة العربية في ضوء بعض خصائصها وسماتها التطويرية

يضيق المقام هنا عن مناقشة شاملة لخصائص اللغة العربية وسماتها التطورية،فذلك بحر ليس له ساحل،لا يعرف مسالكه إلا ربابنة هذا العلم الخِضَمّ منذ الريادات الخالدة فيه للأستاذين العظيمين: أبي علي الفارسي وتلميذه أبي الفتح بن جني.ولكننا سنختار هنا بعضا من هذه الخصائص والسمات لنرى كيف تخدم معرفتنا بها تطويع لغتنا لاستيعاب العلوم والتكنولوجيا.ولا نقول إن لغتنا تنفرد وحدها بهذه الخصائص،فقد تشاركها غيرها في بعض منها،لكن العربية تنفرد ببعضها تماما، وتأخذ من بعضها الآخر بأوفر نصيب بين اللغات،وهي أيضا لا تعدم إمكانية استغلال بعض ما برعت فيه لغات أخرى متطورة.

وأهم هذه الخصائص في نظري من زاوية الاستفادة منها في زيادة كفاءة الأداء العلمي ست خصائص.وقد لا يروق لأهل اللغة من الناحية الفنية أو التصنيفية الجمع بينها كطائفة واحدة،لكن مبعث ذلك عندي هو ارتباطها كلها في خدمة الاستعمال العلمي،وهذه الخصائص هي:-

1- متن واسع مفرط الثراء يضم بحارا من"المترادفات" لكثيرمن الأفعال والأسماء والصفات والصيغ الأخرى.

2- ذخيرة طائلة من الأصول الراكدة والكلمات المماتة جديرة بقاموس نوعي مستقل بذاته،هذا بالإضافة إلى الغريب النادر الاستعمال.

3- قابلية لانهائية في أساليب الاشتقاق،وتقبل سمح لأعمال القياس.

4- أصالة في تاريخ النحت،وفن بديع في أساليبه مع قابلية سخية للاختصار والاختراع.

5- سجية سمحة وفن جميل في التعريب وإيواء الكلمات الأعجمية.

6- قابلية معقولة لحمل الزوائد الأمامية والخلفية يمكن التوسع فيها ووضع القواعد لها.

وسنعالج كلا من هذه الخصائص على الترتيب بدءا بتعريف مفيد مختصر،وتثنية بضرب الأمثلة من المصطلحات العلمية المستنبطة على أساسها.

1–المتن والمترادفات:

أحصى العلماء مواد متن العربية فوجدوها بين ثمانين ألف ومئة ألف، ويقولون إن المستعمل منها نحو

عشرة آلاف،هذا بالإضافة إلى بحر خضم من الصيغ المتفرعة عن هذه الجذور بالاشتقاق والقياس والقلب والإبدال والنحت وغير ذلك.لذا فلا غرو أن يقع معجم كلسان العرب لابن منظور في أكثر من عشرين مجلدا ضخما،وأن يقع حرف الهمزة فقط من مشروع المعجم الكبير لمجمع اللغة العربية بالقاهرة في مجلد كامل نيّفت صفحاته على الستمئة.

أما المترادفات من هذا المتن(وهي بالتعريف الفني: أن يدل لفظان أو أكثر على معنى واحد) فموضوع يطول فيه الكلام،لكنني سأعالجه أساسا من جانب خدمته للاحتياجات العلمية.وقد لجّ الخلاف منذ زمن طويل بين اللغويين من عرب ومستعربين حول ظاهرة الترادف في العربية:فمنهم المثبتون لوجودها بالمعنى الفني الذي قدمناه،وقالوا إنها من أكرم صفات العربية وأدلها على عبقريتها وغزارة متنها.وقد ألف بعضهم في ذلك مؤلفات كاملة مثل كتاب " الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف" للفيروزأبادي،ومثل كتب ابن خالويه في أسماء الأسد والحيّة والسيف، ومثل كتاب فون هامر(Von Hammer)في الجمل وما يتصل بشئونه وقد أورد فيه نيفا وخمسة آلاف مترادف .ومن أقطاب هذا الفريق ابن خالويه من القدماء،وعلي عبدالواحد وافي وإبراهيم أنيس من المحدثين.

ومن الباحثين في الترادف فريق ثان أنكر هذه الظاهرة في العربية وعدّ الاعتقاد فيها من مظاهر الخلط والبعد عن الدقة،ودفع بأن كلا من الألفاظ المسماة بالمترادفة يوجد فيه فرق معنوي لا يوجد في الآخر.ومن هؤلاء أبو علي الفارسي وجلال الدين السيوطي.

وهناك فريق من المعتدلين ممن يثبتون ورود الترادف بالمعنى الفني السابق تحديده، لكنهم يرون أن كثيرا من المترادفات بينها فروق في المعنى،إما بالنسبة،وإما بالاختلاف الدقيق في الصفة؛وعلى رأس هؤلاء من القدماء ابن فارس وثعلب،ومن المحدّثين عثمان أمين وعبد الغفار هلال.

ولا يعنينا الآن هذا الجدل حول طبيعة الترادف في العربية،بقدر ما تعنينا الاستفادة من هذه الطبيعة في جوّ نظرة المعتدلين إليها.ففي ضوء هذا المذهب يقول عثمان أمين(7) إن العربية تكاد تنفرد في مجال الترادف بظاهرة أسماها "خاصية التلوين الداخلي" فكأنما هي ترسم للماهية الواحدة صورا ذهنية متعددة تغني باللفظ عن عبارات مطولة تحدد بها المعنى المقصود. ويقول إن هذه الميزة تظهر من الألفاظ الدالة على الشيء منظورا إليه في مختلف درجاته وأحواله.ويضرب على ذلك مثلا بموضوع العطش،ففيه الظمأ والصدى والأوام والهيام،وكلها تدل عليه،إلاّ أنّ كلا منها يصوردرجة من درجاته،فالإنسان يعطش إذا أحس بحاجته إلى الماء،ثم يشتد به العطش فيظمأ،ويشتد به الظمأ فيصدى،وهكذا إلى آخر السلسلة.وما أظن المجال يتسع لضرب أمثلة أخرى،فالرجوع إلى المعاجم أجدى وبخاصة التخصصي منها مثل " فقه اللغة" للثعالبي،و"المخصص" لابن سيده،و"الإفصاح" للصعيدي، وكلها معاجم ملبية لحاجات العلميين.لكن هناك بعض أمثلة طريفة تشهد بثراء متن العربية ومترادفاتها سواء بمعناها الضيق أو الواسع اللذين أشرنا إليهما،وتشهد بالفائدة الجمة التي تجنى من ذلك لخدمة الاستعمال العلمي.وعذرا إذا كان معظم

الأمثلة من حقلي الجيولوجيا والطقسيات،فهذا قيد التخصص أو ربما أنانيته.

فوجدت مرة وأنا بصدد إعداد مقال بالعربية عن مصطلحات الصخور(9)بنحو خمسة عشر مصطلحا بالإنجليزية لأنواع من " الطين" وحب إيجاد مقابلات لها بالعربية فلجأت إلى معاجم العربية ففزت منها في هذا المجال بخمس وعشرين لفظة في هذا الصدد وهي: الطين، والصلصال، والغرين، والطّريَن، والرّدْغ، والطفل، والغَضار،والغِضرِم،والحَمأ، والإبليز، و اللازب، والجرِمد، والثُرمطة، والورطة، والتّرنوق، والثّمط، واللّثق،والرُكمة،والقِلفِع،والقُلاع والمدّر،والعَلِك والخُلب،والمَغْرَة، والبُصرة.فأخذت منها عشرة ألفاظ سدت حاجتي لكتابة المقال مع دقة يرضى عنها ضمير الباحث،وخصصتها كالآتي:

طين=mud,،صلصال=clay ،غرين= silt ،طرين أوردغ=ooze ، طفل= shale، غضار=loam، إبلير= claystone، حمأ=sapropel، مغرة = moghra، بصرة= laterite.

وعندما سئلت مرة عن كيفية التعبير عن درجات الاستضاءة في الجو والماء، ودرجات الملوحة في الغلاف المائي والتي يستعمل لها الأوروبيون السوابق (prefixes) التي تعبر عن اختلاف الدرجة وتلحق بالأصل اللاتيني مثل السوابق: Eo-,Oligo-, Meso-,hypo- and hyper- والأصول: saline,hyaline وغيرها،قلت إنه بالإضافة إلى إمكانية ذلك بالإلصاق(affixation) كما في اللاتينية،فلدينا في متن العربية ومترادفاتها حشد غفير من الألفاظ لتحقيق المطلوب دون الحاجة إلى الإلصاق.ومن هذه الألفاظ في درجات الاستضاءة:الوضَح-الغَلَس-الغَبَش- الدغش- العُتمة- الظُلمة-الدُّجنة-الرُّجس- الطِّرمِساء - الحِندس...إلخ،ولدينا في درجات العذوبة والملوحة: العذب-الفرات-المسوس-الملح-الأجاج-الزعاق... الخ.

وفي متن لغتنا أيضا من معاني الزمان واتساعاته: الأوان والحين والعصر والحقبة والدهر والمِلاوة... إلخ... يمكن أن نختار منها مقابلات مناسبة لمصطلحات مناظرة مثل:

moment ,age,epoch,period,era,eon... etc.

وقد أحصيتُ من المعاجم لاختلاف درجات الحرارة عشرة ألفاظ،ولاختلاف درجات العمق المائي خمسة ألفاظ،وللانقطاعات(الزمنية أو الحجرية)تسعة ألفاظ، وفي درجات حركة الريح سبعة ألفاظ،وفي درجات سقوط المطر ستة ألفاظ،وفي أنواع مسيل الماء اثنتي عشرة لفظا،وفي مظاهر لقاء البر والبحر سبعة ألفاظ، وفي أنواع وجه الأرض وأشكاله ستة ألفاظ،وفي كسارة الصخر ودرجاتها ستة عشر لفظا،وفي تراكمات الرمل وأشكالها سبعة ألفاظ.انظر الملحق رقم (1).

وفي مسألة الجِدَّة والحداثة مقابل القدم زمنيا أو مظهريا فيما يختص بالعلوم الطبيعية، ظن بعض المشتغلين بهذه العلوم أنها مشكلة في العربية،وأن الإنجليزية مثلا أقدر من لغتنا على حل المشكلة،فعكفت على هذه المسألة وأقدم لها الحل في المقابلات التالية:

متأخر	وسيط	باكر	عتيق
late	middle	early	ancient

قدموس	بال	قشيب	قديم
archaic	worn	fresh	old
جديد	حديث	أحْيَز	
new	modern	recent	

وما هذه الأمثلة إلاّ قطر من بحر متن العربية ومترادفاتها يضيق المقام عن محاولة استقصاء ما يفيد منها في سد الحاجة العلمية.وعلى المتخصصين الباحثين عن مصطلحات تيسّر لهم الأداء بالعربية في علومهم المتطورة،أن يطّلعوا على المعاجم وبخاصة النوعية منها بل وقراءتها جيدا والغوص في بحارها بحثا عن الدر الذي ينظمون منه مصطلحاتهم.

2–الراكد والممات:

رأينا قبلا كيف أن كمّا كبيرا من مفردات العربية وجذورها في المعاجم مهجور أو ممات ولا يستعمل اليوم. ومثل هذه الظاهرة توجد في معظم اللغات الحية المتطورة.وقد تنبه المشتغلون بالعلم وواضعو المصطلح العلمي في الغرب إلى فائدة هذه الثروة اللغوية الراكدة فاستغلوها في وضع مصطلحات تقتصر على المعنى العلمي المراد فقط فلا تلتبس بأي معنى غيره. وهذه طريقة في الاصطلاح العلمي تعتمد على الاقتراض من اللغة نفسها،وتسمى في بعض صورها بالنقل المجازي.وجدير بالمتحمسين لتعريب العلم أن يتوسعوا في استعمالها، فمادتها في اللغة غزيرة،وحقهم في قصر اللفظ المختار على المعنى العلمي المراد مضمون بعدم استعمال اللفظ في لغة الحياة العامة.

صحيح أن لغة الأدب تستهجن هذه الممارسة،وأن زمانها،بل زمان النصح بالبعد عنها،قد فات وتقادم قدم هذه الأبيات الطريفة لصفي الدين الحِلّيّ (القرن السابع الهجري)،إذ يقول:

إنما الحيزبون والدردبيس
والطّخا والنّقاخ والعلطبيس
لغة تنفر المسامع منها
حين تروى وتشمئز النفوس
وقبح أن يذكر النافر الوحشيّ
منها ويُترك المأنوس
أين قولي هذا كثيب قديم
من مقالي عَقنقَل قدموس؟
خَلِّ للأصمعي جَوب الفيافي
في نِشافٍ تخف فيه الرؤوس
إنما هذي القلوب حديد
ولذيذ الألفاظ مغناطيس

وللحلّيّ كل الحق فيما دافع به عن استعمال المأنوس في الأدب،لكن للضرورة العلمية أحكام،فإذا اقتضت الدقة العلمية التمييز بين شيئين أو ظاهرتين أو معنيين أوبين أفراد سلسلة من الأشياء أو الظواهر أو المعاني و لم تسعف الألفاظ المأنوسة في تغطية المطلوب كله، فهل من بأس على واضع المصطلح أن يستعير من شعر الحلّيّ نفسه كلمات تفيده في حل مشكلة في المصطلحات الجيولوجية مثلا،كأن يخصص كلمة "كثيب"في الجيولوجيا لكومة الرمل المُحْدَوْدَبَة مقابلة للمصطلح الإفرنجي dune ،ويقصر كلمة عقنقل على مساحة الرمل الكبيرة ذات الكومات المُحدودِبة العديدة الملتف بعضها على بعض لتقابل المصطلح الإفرنجي "dune"

"sheet". وماذا لو أطلق لفظة " عتيق" صفة للأحداث أو الأزمنة الجيولوجية التي لا تتجاوز أعمارها عمر الزمن الكبرى(أي ما لا يزيد على 500 مليون سنة) مقابلة لكلمة "ancient"؛أما ما تتعدى أعمارها هذا الحدّ (والتي تقدر بالمليارات أو البلايين من السنين)،فيقصر عليها كلمة"قدموس"مقابلة لكلمة"archaic" . وهذا مثال عابر فقط انتهزتُ أن آخذه من نصّ حاضر بالصدفة.ولعمري هل"عقنقل" أو "قدموس" أصعب في النطق والاستعمال في العربية من epiengeosyncline ، أو antidisestablishmentarianis في الإفرنجية،وتعني الأولى (قُعيرة فَوْقَبَينية إقليمية)،وتعني الثانية(لاانشقاقية).

وما أبدع ما قرأت لبرنال(2) في هذا المجال،إذ قال:كم كان التعبير العلمي شاقا على الإغريق آباء العلوم الطبيعية،فلم يكن تحت أيديهم كلمات قديمة من لغة عَفّى عليها الزمن لتحديد المصطلح العلمي وتفادي خلط معناه بالمعاني الشائعة، واختتم بروحه المرحة عبارته بقوله : "... مسكين ذلك الإغريقي القديم المشتغل بالعلم فلم يكن لديه كلمة بالإغريقية مثلنا ! ليعبّر بها بدقة عن المعنى العلمي الذي يريد".

وقد صادفت في ترجمة مصطلحات جيولوجية إنجليزية كلمة" strath" فوجدت أنها كلمة إنجليزية منقرضة مرادفة تقريبا في المعنى لكلمة" trench " لكن العلميين هناك أحيوها واستعملوها للدلالة على الخندق البحري تمييزا له من الخندق البري،وذلك على سبيل الاصطلاح.وفي العربية أيضا كلمة راكدة للمعنى نفسه وهي " النُّوَى"،فما يمنع من استعمالها في العلم وتضييق معناها على الخندق البحري.كذلك صادفت كلمة "stoss"وهي من الراكد في الإنجليزية كمصطلح للتعبير عن الحاجز البحري الاصطناعي.وقد استعملوها مميزة عن " barrier " التي قصروا استعمالها العلمي على الحاجز البحري الطبيعي،واقترحت أن تقابل الأولى في العربية كلمة" مَصدّ" وهو لصد الأمواج،وأن تقابل الثانية كلمة " مُرتَطَم " فالأمواج ترتطم به،وذلك على سبيل الاصْطلاح... وهلم جرا. ولماذا لا نحذو حذوهم في مثل هذا الترخيص؟ أنطالب بإدخال علومهم وتكنولوجياتهم إلينا ثم لا نستفيد بأسلوبهم في وضع مصطلحاتهم؟ فهم يستعملون الكلمات المنقرضة والراكدة والغريبة من السكونية والكِلتية بل ومن العربية والفارسية والتركية وغيرها يحددون بها أشياء ومعاني علمية بعينها أقرب ما تكون إلى المعنى المراد،ويعرفونها بدقة في قواميسهم العلمية ولا يحيدون عنها في الاستعمال العلمي. ونحن في أشد الحاجة إلى ذلك في وضع مصطلحاتنا العلمية ما دام هذا الاستعمال لا يكسر قاعدة لغوية أو يحول كلمة عن معناها الأصلي إلى معنىآخر تماما.

وهنا أيضا كما في باب المتن والمترادفات، فأمثلة لا حدود لها ومع ذلك فهذه أمثلة طريفة توضح ما قصدت إليه، وتوضح كذلك فائدة الاطلاع على المعاجم وقراءة التراث في هذا المجال. ففي إحدى ليالي إعداد هذا البحث مددت يدي إلى أقرب كتاب تصل إليه من الأدب الجاهلي في مكتبتي وتصفحت منه صفحات ليست بالكثيرة،فخرجت منه في نصف ساعة بالفوائد العلمية الاصطلاحية الآتية:

-إصليت: السيف الصقيل من كثرة القتال: هل يمكن للجيولوجيين إطلاقه على جنبات الصخور الصقيلة من

شـدة تحـرك الصـدوع عليهـا والمسـماة بالإنجليزيـة " shikensides"والتي لن تجدها في قاموس إنجليزي عـادي لأنها منقرضة أو مماتة؟.

-سِيد : إسم للذئب: هل يمكن للبيولوجيين إطلاقـه علـى وحدة تصنيفية من الذئاب (السيديات مثلا)،وهل يفيدهم البحث عن منشأ هذا المرادف فيما يهدفون إليه؟

-عَيطَل:طويل العنق،لماذا لا يسـتفيد منهـا أصحـاب علـم الحيوان والجيولوجيا في إطلاق وصف مورفولوجي تسـهل النسبة إليه والاشتقاق منه...؟

-جَحيش: منفـرد متوحـش،وأراهـا خـير كلمـة يسـهل الاشـتقاق منهـا والنسـبة إليهـا إذا أطلقـت علـى المراجـين المفردة مثلا وغيرهـا مـن الأحيـاء الـتي تعيـش منفـردة ولا تكون مستعمرات.

-بُرنُس:الثوب رأسه منه،وقد استعملها بـالفعل أصحـاب علم الحيوان وعلم الحفريات مصطلحا لمغلفات الجسـم في الرّخويات.وفي بابها وجدت "المِجسَد" و"البُرد"،وأولهمـا ما يلبس من الداخل علـى الجسـد والثـاني مـا يلبـس مـن الخـارج،وأحـدس أنهمـا كلمتـان يرحـب بهمـا علمـاء التشريح في مجـال الطبقـات الداخليـة والخارجيـة للجلـد وغـيره مـن الأنسـجة في مقـابل كلمـتي endoderm و ectoderm وماشاكلهما.

ولن أطيل في هذه التساؤلات،ولكن أذكر فقط مـا وقعت عليه في خلال هذه الدقـائق الثلاثـين مـن مفـردات غريبة أو مهجـورة لكنهـا مفيـدة في وضـع المصطلـح مـن الراكد والممات:

العَمَلَّسي: القوي على السـير-الزُّهلـول: الأملـس-الرَّيط:ثوب من قطعة واحدة- المِرْط: غلالـة مـن حريـر أو نسيج شفيف- الجَيأل: متجمـع الصـوف- القَزَع: الغيـم المتفـرق-الزمعـة: قـرن قصـير أو خصلـة صغـيرة ....الخ. ويمكن من تعرف أمثال هذه الكلمات إثراء مفردات اللغـة العلمية دون التـورط في تعريـب مفـرط أو زيـادة في عـدد كلمـات المصطلـح تخل ببسـاطة التعبـير العلمـي وإمكـان النسبة إليه أوالاضافة،أو الاشتقاق منـه،أو تثنيتـه أو مـا إلى ذلك.

3-الاشتقاق:

أما هذا الموضوع فبعد تعمق وطول ممارسة فيه مـن الناحية التطبيقية على العلوم،أرى أنه السر الأكبرْ-والكـنز المكنون لدخول العربية عصـر العلـم الحديـث،وأن الفـائدة منه في تنمية الأداء العلمي بالعربية تكاد توازي الفائدة من دخـول السـوابق واللواحـق علـى الكلمـات، ومـن لـزن المقاطع في لغات الغرب،وهذان همـا أهـم أركـان تطويـر اللغة العلمية واللغة عموما في تلك اللغات. وإنـي لأنصـح كل عربي مشـتغل بـالعلم أن يـتزود بـزاد غـير يسـير مـن موضـوع الاشـتقاق في العربيـة لكـي يتمكـن مـن ممارسـة الكتابة العلمية بثقة وكفاءة.

وماذا يقال في هذا البحر المحيط من فقه اللغة العربية في دقـائق معـدودات؟ إن أيسـر تعريـف لـه أنـه: عمليـة استخراج لفظ من آخر،أو صيغة من أخرى بشروط معينة أهمها الاتفاق أو المقاربة في المعنى والانطباق أو الاشـتراك في الحـروف الأصليـة.وهـو نوعـان:الاشـتقاق الصغـير والاشتقاق الكبير.فالصغير هـو استمداد مجموعـة مـن الكلمـات من المادة اللغويـة أو الجذراللغـوي مـع اشـتراك أفراد هـذه المجموعـة في عـدد مـن الحـروف الأصليـة وفي ترتيبها،وأيضا اشتراكها في الدلالة العامة،ومثاله من الجـذر

كَتَبَ،نذكر:يكتب-نكتب-استكتب-إكتتب-كاتب-مكتوب-كتاب-مكتب-مكتبة-كتابة-كتاب-كتبي...إلخ.وهذا أبسط أنواع الاشتقاق ويألفه حتى من لم يحظوا بتعمق في اللغة. وأصعب من هذا قليلا الاشتقاق الصغير من الأسماء والأعيان،ومثاله: آصلنا: مشتقة من الأصيل،أي دخلنا فيه،وهي على غرار أصبحنا، وأمسينا، وشرّقنا، وغرّبنا،وأحرمنا (أي دخلنا الحرم)،وتقول العرب حتى" تقيّسنا " أي تشبهنا بهم أو ارتبطنا معهم بحلف أو جوار أو ولاء.ويمكن بالقياس أن نقول اليوم تأمركوا وتأفرقوا،وقالوا حديثا تبلشفوا كما قالوا قديما تهودوا.

وقال العرب: ما لفلان أب يأبوه(يرعاه ويربيه)، وتَأَبَّين فلان أباً (اتخده أباه)،وتأبط الشيء(وضعه تحت إبطه).وجيء من ذلك بالقياس حديثا تنكب القوس أو البندقية(أدخل ذراعه فيها وحملها على مكنبه).وقالوا أيضا: جَيَّشَ الجيوش،واستجاش فلانا شيجا،وحصبه بالحصباء،وتحاصب القوم (رمى بعضهم بعضا بالحصباء)، وتذأّب الرجل(صار كالذئب خبثا ودهاء)،وذَئِب منه (فزع)، وذأبتُه(أفزعته).......الخ.

ولايخضع الاشتقاق من الأسماء والأعيان لقاعدة معينة، فكل اسم قابل للاشتقاق ولكن ليس معنى هذا أن كل اسم يجب أن يشتق منه،وإنما أمر ذلك متروك للظروف العملية والتفقه في اللغة أو سلامة الفطرة اللغوية.وقد ذهب الكوفيون إلى أن مصدر الاشتقاق هو الفعل،أما البصريون فقالوا إن أصله في المصدر.واحتج كل لرأيه بحجج لامجال للكلام عنها هنا،ومع ذلك فلا يُتصوّر أن كل الأسماء التي يشتق منها مشتقة من أفعال أو مصادر لأنه لا توجد لها موازين معينه ولا طرق واضحة في الاشتقاق يمكن أن توضع لها أقيسة مطردة كالأسماء التي تؤخذ من غيرها،وإنما الممكن أن يكون غيرها من المشتقات مأخوذاً عنها.ومما يدل على أن الاشتقاق قد وقع في الأسماء ابتداء دون أن تكون هي مشتقة من مصادر أو أفعال أن العرب قد عربوا أسماء أجنبية ثم اشتقوا منها، فالدرهم مثلا يوناني ولا فعل له،اشتقوا منه وقالوا:رجل مدرهم(كثير الدراهم)، وقال ابن جني: "فإذا وجد اسم المفعول فالفعل حاصل".وأباح " دَرْهَمَت الخبازي " أي استدارت أوراقها فصارت على شكل الدراهم.

واشتقت العرب حتى من الحروف ،فقالوا:سوَّف من سوْفَ ونَعَّم من نِعْم،ومن حروف الهجاء،فقالوا: تأتأ وفأفأ، وهو رجل فأفاء أي كثير الفأفأة.

وسنؤجل الأمثلة في الاصطلاح العلمي قليلا حتى نشير بإيجاز إلى "الاشتقاق الكبير" الذي ينسب إلى مبتدع نظريته في القرن الرابع الهجري أبو الفتح عثمان بن جني.وتعد هذه النظرية من أهم منجزات فقه اللغة،وأعظم دفعة تطورية في تاريخ العربية.

ويتلخص الاشتقاق الكبير في (أن تحصر أصول الكلمة، وتقلّبها على وجوهها المختلفة فتستخرج منها التباديل والتوافيق،وتقرن بينها،ثم تنظر هل هذه الحروف إذا اجتمعت على نحو ما دلت على شيء واحد بتنوع ترتيب هذه الحروف؟) .فالمادة(س/ل/م) مثلا المعنى الجامع لتقلباتها الإصحاب والملاينة، فالسَّمِل: البالي، والسمْل: الماء القليل، والسلْم:السلام،والمَسل: المَسِيل والمَجْرَى، والملس:الناعم،واللمس... الخ.

وقد أسفرت دراسات الاشتقاق صغيره و كبيره،عن آفاق واسعة لتنمية متن اللغة ولتطويرها،وكان لا بد من صوغ نظرية تفسر أصوله وتحكم تصرفاته،وتلك هي نظرية القياس اللغوي. والقياس في أبسط تعريف له هو " استنباط مجهول من معلوم،أو وزن ما لم يرد على ما ورد"، فإذا اشتق اللغوي صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة وردت في مادة أخرى و لم ترد في هذه المادة، سمي عمله قياسا.وبعبارة أخرى فإن القياس طريق يسهل بها القيام على اللغة،وتمكّن الإنسان من النطق بآلاف الكلم دون أن تطرق سمعه من قبل.وأشهر وأطرف توضيح لذلك قصة الأعرابي الذي جاء إلى الخليل بن أحمد فأنشده "ترافع العز بنا فارفنعَعَا " فاستهجن الخليل ذلك منه، فقال الأعرابي: أقيس على قول العجاج(تقاعس العز بنا فاقعنسَسَا) فكيف جاز له ولايجوز لي؟ فلم يعلّق الخليل على ذلك.

وقد فطن القدماء إلى أهمية القياس منذ بدأوا يبحثون في اللغة بعد عصور الاحتجاج،وانقسموا فيها إلى مدارس.ولكن القياس بلغ ذروة مجده بأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني في المئة الرابعة للهجرة.ولقد نهض هذان الإمامان به نهضة لم يقم بمثلها أحد قبلهما ولا بعدهما حتى اليوم.وكان أبو علي الفارسي أجرأ من تناول موضوع القياس في كل العصور،وذهب به إلى حد بعيد لم نصل إليه حتى اليوم.وهو المشهور بمأثور كلامه فيه،مثل قوله: " ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب".وقد كانت له فيه فتاوى جريئة،حتى أن تلميذه ومريده ومكمل رسالته ابن جني دهش مرة لما استحدثه أستاذه من صيغ جريئة غير مسموعة في مسائل الإلحاق باللام (مثل ضربَبَ وضرِبب)ومثلها في شمل وقعد فاعترضه ابن جني قائلا: " أفترتجل اللغة ارتجالا؟ !" فرد أبو علي: " ليس بارتجال،لكنه مقيس على كلامهم فهو إذن من كلامهم."

ومن ثمار فكر الفارسي وابن جني واجتهادهما في القياس أن تمكنت العربية حديثا،كما تمكنت في عصورها القديمة،من استنباط كلمات عديدة وابتكارها ابتكارا كي تواجه بها مقتضيات الحضارة اختراعات العلوم.ومن هذه الكلمات الحديثة:الهاتف والمِصْعد والمِرْناة والمُلاكَمة والمُصارَعة والشّطيرة والفَسْلجة والمَغْنَطة والبَلْمَرة والجيلجة والتموء والكربنة والكبرتة والتجوية والأكسدة وما إلى ذلك،وجميع صيغ اشتقاقها،وكلها كلمات لم تنطق بها العرب في عصورها القديمة،لكن لماذا لا نقرها ونستعملها وندرجها في معاجمنا،أليست مقيسة على كلامهم؟ والقدماء قد صنعوا مثل هذا على كل حال.فقد كانوا يلحظون في الشيء الجديد معنى من المعاني فيسمونه باسم مبتكر مشتق من الكلمة التي تدل على هذا المعنى.ألم يسموا القارورة قارورة لأنهم لاحظوا أن الشيء يقر فيها،وكذلك سمّوا الدار دارا لأنه يكثر فيها الدوران،وفي العصور المتأخرة سميت القارات هكذا من الاستقرار.

ولعمري لماذا لاأقول أنا في الجيولوجيا " تسربَنَ" الصخر إذا تحولت مكوناته إلى معدن السربنتين وأسمي العملية الطبيعية "سَرْبَنَة".ولماذا أنكر على نفسي أو ينكر عليّ غيري أن أقول " البَزْمَزة" مشتقة من المصطلح الجيولوجي العجيب " basimesostasis" أو أنكر قولي " تأركز" الصخر وكذلك " تَجروَق " إذا تحول إلى جِرواق وهي تعريب لكلمة greywacké ، أو " تَجرنَتَ

الصخر جرنتة" إذا تحول إلى ما يشبه الجرانيت.ومثل ذلك الدَّلْمتَة والتّدملُت،والمجمتة والتمجمُت،وكلها قياسا على ما شاع وقبل من المغنطة والتمغنط... إلخ.أليس هذا مقيسا على كلامهم فهو إذن من كلامهم؟ كما علّمنا الفارسي وابن جني.وألم يقل العرب القدماء الذين ترجموا المنطق لأرسطو " سَلجَسَة "مقابل" slogosmosy " وذلك تمسكا بالدقة وقصر اللفظ على المراد الفني،ثم اشتقوا منها فقالوا سَلجَسَ يسلجِس!!

وقد استحدثتُ في غير الجيولوجيا منذ أكثر من ثلاثين سنة كلمة " الإقمار" أي الرحلة إلى القمر واستحسنها كتّاب استعملوها من بعدي،وقد قستها على الإبحار من الرحلة في البحر،وعلى الإقلاع من انطلاق الطائرة(ولو أنه ليس فيه قلوع)وأصله نشر القلوع للسير بالسفن.واستعملت " المَقْبَعَة" من مدة طويلة أيضا لمساكن الحيوانات الجماعية(Polyzoa) ترجمة لكلمة Zoacia وذلك اشتقاقا من " قبع" إذ تكثر أفراد هذه الحيوانات قابعة في مساكن كثيرة لها بالمستعمرة.وقست فيها على ما سُمع من قديم في المأسدة حيث تكثر الأسود ، والمضبعة حيث تكثر الضباع.

وقد حلت مشاكل مئات من المصطلحات بصياغة المصدر الصناعي قياسا على "جاهلية "وغيرها مما نطق به القدماء،وأيضا على ديموقراطية ورأسمالية وإمبريالية وبيروقراطية مما استحدث أخيرا وشاع كثيرا،فوضعنا في علم الصخور المصطلحات: ميلانوقراطية ولوكوقراطية واشتققنا منها ميلانوقراطي ولوكوقراطي كصفات للصخور المنتمية إلى طوائف صخرية تختلف باختلاف طبيعة مصادرها الصُّهارية.وهناك أيضا هوية وماهية ونسبية وجاذبية ومغنطيسية...الخ.

وإن المقام لا يسمح باستطراد أكثر من ذلك،فهذا موضوع كما قلت كبحر ليس له ساحل،وليطمئن كل غيور على اللغة حريص على سلامتها أن أمر القياس والاجتهاد في الاصطلاح العلمي ليس متروكاً لكل شخص يقيس فيتجاوز التراخيص،فشروطه تعمق في العلم الذي توضع له المصطلحات وإلمام بقواعد الاشتقاق والقياس مع سليقة لغوية سليمة والتزام بما تصدره المجامع اللغوية من قرارات.

4-النحت:

إذا كان الاشتقاق في أغلب صوره إطالة لبِنية الكلمات،فإن النحت اختزال واختصار في الكلمات والعبارات،وكلاهما من وسائل إثراء متن اللغة وتيسير التعبير والنسبة والإضافة فيها.وأول من شرحه وقعّد قواعده الخليل بن أحمد في كتاب " العين" (القرن الثاني للهجرة)، وتابع ذلك ابن السكيت في إصلاح المنطق، والجوهري في " الصحاح"،والثعالبي في " فقه اللغة" وغيرهم وأيسر تعريف للنحت أنه:" أخذ كلمة من كلمتين فأكثر،أو من حروف كلمتين فأكثر."

وقد نشأ النحت أصلا عند العرب القدماء دفعا للالتباس في حالة النسبة إلى الأعلام المؤلفة من مضاف ومضاف إليه مثل عبد شمس،وامرئ القيس،وتيم الله،وعبد الدار،حتى لا يلتبس الأمر إذا نسبوا إلى المضاف وحده أو المضاف إليه وحده،فقالوا:عبشمي ومرقسي الخ.ومن أمثلة هذا قول عبد يغوث الحارثي(جاهلي):

وتضحك مني شيخة عبشمية

كأن لم ترَ قبلي أسيرا يمانيا

وقد قيل إن العرب التزموا في النحت بأساليب معينة كدمج صدر الكلمة الأولى في صدر الثانية أو عجزها، وكالاكمال بلام الثانية إذا اعتلت عين الأولى، ولكن التدقيق يثبت أنهم لم يلتزموا.فقالوا مثلا في النسبة إلى"دار البطيخ" دربخيا ،وكان على حسب القاعدة يجب أن يقال دربطي وأن يقال سقزني في النسبة إلى سوق مازن ولكنهم قالوا:سقمزي.وقالوا أيضا "رسعني" في النسبة إلى رأس العين و"عبدري" نسبة إلى عبد الدار.

كما أنهم لم يقصروا النحت في النسبة إلى المركب الإضافي بل استعملوه أيضا في المركب المزجي فقالوا " حضرمي" ولم يجروه على قياس.بل إنهم زادوا في ذلك فاستخرجوا من المنحوتات أفعالا فقالوا: تبعشم وتقعبس، وكان القياس أن يقولوا تعبشم وتعبقس أي ارتبط بعبد شمس أو بعبد قيس بحلف أو جوار.وعلى مثل ذلك قال المحدثون"درعمي" نسبة إلى دار العلوم، وتدرعم فعلٌ منها.

وهل ريبة إذن في أن يقول الكيميائي"مركب حديدوكي"مقابل ferroferic compound نحتا من حديدوز وحديديك ؟ أو يقول الجيولوجي " الغلاف النّيحدي للأرض" نسبة إلى النيكل والحديد؟ أو يقول " تنيحدت الطبقَة" أو"تنيحد الراسب"؟ أو يعبر عن الحركات البانية للجبال بالمصطلح " بناجبلي " مقابل "Orogenic" أو الحركات البانية للقارات بالمصطلح " بناقارية" مقابل " epeirogenic "؟ ولقد أطلق الجيولوجيون الإنجليز على الصخر الذي يتكون من الغرين (silt) والحريث(tillite) المصطلح(siltil) ، فماذا لو اصطلح عليه عندنا باللفظة " غريث " أو اللفظة " حريين "،وقس على ذلك الكثير.وهذا هو النوع الأول من النحت ويسمى أحيانا النحت المنسوب.

أما النوع الثاني من النحت،فهو ضرب من الاختصار لأنه يتم بصياغة فعل على وزن " فَعْلَلَ " أو مصدر على وزن فَعْلَلَة وذلك من حروف جملة مؤلفة من كلمتين أو أكثر للدلالة على التحدث بهذه الجملة.وقد سمي هذا النحت بالنحت الفَعْلَلِي.فقالوا في باب ذلك:بَسْمَل الرجل إذا قال " بسم الله الرحمن الرحيم"، وحوقل إذا قال"لاحول ولا قوة إلاّ بالله"،وحمدل إذا قال: "الحمد لله"،وهلم جرا مثل:سبحل وسحبل وسمعل ومشأل وحيعل ودعمز وطبلق...إلخ،وأنشد الخليل بن أحمد:

أقول لها ودمع العين جارِ

ألم تحزنك حيعَلَة المنادى؟

وقال الآخر:

لقد بَسملَتْ ليلى غداة لقيتُها

فياحبذا ذاك الحبيب المُبسمل

ويلاحظ في هذا النوع من النحت أيضا أنهم لم يلتزموا فيه بقاعدة،فلم يأخذوا من كل كلمة من المنحوت منه،ولم يحافظوا على حركات الحروف وسكناتها،ولكنهم التزموا فقط بشيء واحد وهو عدم أخذ الكلمة الأولى بتمامها،وكان الضابط الوحيد بعد ذلك الذوق في جرس الكلمة الجديدة.

ومن أمثلة ما جاء به المتأخرون في هذا النوع من النحت " الفذلكة " فعند إجمالهم الحساب يقولون " فذلك هو كذا..."، وقالوا أيضا " الفنقلة" نحتا من قولهم"فإن

قيل كذا " وهلم جرا.فلماذا لا يقاس على ذلك في العلم الطبيعي قولُنا "فَعَصَبَ العَيِّنةَ "؟أي قام بتحليل الفضالة المستعصية على الذوبان فيها.وعليه يرمز لهذه العمليات في الجداول بكلمة " الفعصبة". وكذلك في"تَحمَكَ تحمكةً " من حلله تحليلا ميكانيكيا،و"تَحْجَمَ تحجمةً " من حلله تحليلا حجميا.وأليس "الرَّمطَف"مصطلحا مناسبا للصخر المكون من الرمل والطفل؟ وإذا قام الجيولوجي بتقديرنسبة المكونين فيها فهو يرُمطِف ويحدد النسبة الرمطفية.

والنوع الثالث من النحت يعزى أساسا إلى ابن فارس الذي يفسر به أصل كل ما زاد على ثلاثة أحرف على أنه منحوت: وقد ذكر في كتابه" مقاييس اللغة" نحو مئتين من الأمثلة زاد عليها المتأخرون بمجموعة كبيرة،ومنها على سبيل المثال: برقش من برش ورقش،وجلمد من الجلد والجمد،ونقرش من النقر والقرش، وهمرج من هرج ومرج،ودحرج من درج وحرج،وصلدم من الصلد والصدم، وجحفل من جحف وحقل،وعلى أوزان أخرى مثل فرهد وجرهم وضبطر.إلخ.

وقد نقد ابن فارس بعضُ المحدثين ومنهم المرحوم الدكتور علي عبد الواحد وافي ولجنة من مجمع القاهرة كان يرأسها المرحوم الشيخ حمروش واتهموه بالتعسف والشطط،وأنصفه وأعجب به آخرون ومنهم الدكتور سليم النعيمي(4)من مجمع بغداد،وقال في نظريته إنها محاولة جادة وناجحة في تفسير نشوء بعض الرباعي قد يقوم الكثير منها على الظن ولكنها جديرة بالنظر والدراسة.والرأي عند كاتب هذا البحث أن دراسة هذا النوع من النحت قد تنير الطريق لكثير من المشتغلين بالعلوم للاهتداء إلى مصطلحات مركبة تنحت من أصول بسيطة تسهل النسبة والإضافة إليها وتعين على دقة التعبير مع الإيجاز.

والنوع الرابع من النحت هو تأليف كلمة من أوائل حروف كلمتين مستقلتين أو كلمات مستقلة لتفيد معنى جديدا مركبا في صورة ما من معاني هاتين الكلمتين أو تلك الكلمات.وقد سماه بعضهم النحت الأوائلي،وهو ما يسمى في اللغات الأوروبية (acronymy) وقد عدّ بعض الباحثين هذا من أبواب النحت، وعدّه بعضهم نوعا من الاختصار أو الاختزاع.

وقد شاع هذا التصرف حديثا في اللغات الأوروبية، ومثاله:

يونسكو Unesco ،ويونو Uno ، وناتو Nato ، ناسا Nasa ، وشيب Shape ، وسالتSalt ، وستارت Start، وفيديو Vidio ، ورادار Radar ،وليزر Laeser ، ويظنه بعض الناس مميزا لتلك اللغات ولا يناسب اللغة العربية.ولكنني أرى أن هذه اللغات بزتنا فقط في استعماله فهو لا يعتمد على خصيصة معينة فيها،بل لا أبالغ إذا قلت إننا نحن روّاده ولو أننا لم نتقدم فيه،فعندنا نشأت من قديم كلمة "إلخ" (أي إلى آخره) و"نا" بمعنى (حدثنا)، و"إهـ" بمعنى (انتهى كلامه أو انتهى الكلام).

وقد ذهب الخليل بن أحمد في تأصيل هذا النوع من النحت إلى أن كثيرا من الكلمات العربية نشأ نشأة مشابهة:فلَنْ منتزعة من "لاَ"و" أنْ" وتضمنت بعد تركيبها معنى لم يكن لأصليها مجتمعين.

ويقول الفراء في " هَلُمَّ" إنها من "هل"(يعنى هل لك في؟) و"أمّ" بمعنى(اقصد أو تعال)،وفي"لَكِن" إنها من " لا" و"ك" الخطاب و"إن".وأخرج الخليل والفراء أصل

" ليس" من "لا"و"أيس"،واللفظ "أيس" هو فعل الكينونة في كثير من اللغات السامية وقد انقرض في العربية.

وقد ذاع الاختصار والاختراع بالنحت في اللغات الأوروبية (acronymy) واستفاد منه العلميون أيما فائدة.وقد بلغت ألفاظه كمّا حدا ببعض اللغويين هناك إلى تأليف معاجم متخصصة فيه (3).

وسأضرب أمثلة من المصطلحات استحدثتها في علم الجيولوجيا مبنية على النحت الأوائلي ما أظن إلاّ أنّ لها نظائر في العلوم الأخرى،ومنها:

-سِيال مقابل Sial ،وهو الطبقة العليا من وشاح الأرض، والكلمة منحوتة من طبيعة التركيب الغالب على هذه الطبقة وهو السليكون Silicon والألومنيوم Aluminium فأخذوا Si من الأول و Al من الثاني وقالوا The Sial ، وقلنا معهم طبقة السيال.

-سِيما مقابل Sima ،وهي الطبقة التي تحت السابقة ونُحت الاسم من تركيبها الغالب أيضا أي من السليكون Si والماغنسيومMa .

-نَيْحد مقابل Nife وهي الطبقة التي تحت السابقة ونُحتت في الإنجليزية والفرنسية أوائليا من Ni رمز Nickelومن Fe رمز الحديد،وفي العربية من"نيـ" أول كلمة نيكل ومن"حد" أول كلمة حديد.

ومنذ أيام قرأت في بحث عن النفط كلمة" Gor " بالإنجليزية واطلعت على القاموس فلم أجدها،ولكن ما لبثت مع القراءة في البحث أن اكتشفت أنها نحت أوائلي من ثلاث كلمات في شبه جملة هي" gas oil ratio " فنحتُّ لها بالعربية كلمة " نَزَغ" من شبه الجملة "نسبة الزيت إلى الغاز " وهي كلمة واحدة تسهل النسبة والإضافة إليها ويناسب وضعها في الجداول.

وأختتم البحث في النحت باقتباس كلام للدكتور سليم النعيمي(4) يذكرني بجرأة الأئمة القدماء في تطوير اللغة مع الحرص على سلامتها،إذ يقول: "والذي يهمنا من هذا الموضوع هو أن نبيح اللجوء إلى النحت في وضع مصطلحات العلوم حين لا يمكن أن يدل على المصطلح إلاّ كلمتان أو أكثر تخفيفا بذلك على المتعلم،فإن كلمة واحدة أيسر في الحفظ من كلمتين أو عدة كلمات على ألا يؤدي بنا ذلك إلى الإغراب والتوعر".وقد قرأت لحجة التعريب الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة (6) ما أعدُّه قانونا في منهجية صياغة المصطلحات العلمية،وما يشجعني على المضي في الدعوة إلى الاستفادة بأقصى قدر ممكن من سبل النحت المختلفة لإثراء اللغة العربية العلمية وتمكينها من الأداء العلمي السلس.يقول الدكتور خليفة: "إنه على الرغم من اختلاف آراء المعاصرين في التوسع باستعمال النحت في اللغة الحديثة إلاّ أنهم يجمعون على أن النحت السائغ يزيد العربية الحديثة غنى"،وهو يستنكر قول البعض بعدم الحاجة إلى النحت بحجة أن علماء العصر العباسي لم ينحتوا كلمات علمية،أو لأنه ممارسة نادرة في العربية.ويقول:"إننا في بعض الأحوال نعبّر عن بعض المعاني العلمية بتراكيب متنوعة،فإذا كانت هذه التراكيب قصيرة وسهلة يمكننا أن نستمر في استعمالها على حالها،أما إذا كانت طويلة وصعبة فمن مصلحة العلم أن ننحتها من أجل تسهيل استعمالها وانتشارها.... ولقد برهن بعض الباحثين المعاصرين على جعل النحت قياسيا

لكي يستعمل في مصطلحات العلوم..... ولكن مع ذلك كله ما زال كثير من اللغويين يقفون من ظاهرة النحت موقف المتردد في قبول قياسيته، ومازالوا يرون الوقوف عند حد السماع.ونحن لا نرى في هذا التطبيق إلاّ إعاقة لمسيرة اللغة في الوقت الذي تبحث فيه اللغة عن جميع إمكاناتها وخصائصها لكي تستوعب طوفان الحضارة الحديثة.... وربما كان من المفيد أن نفتح باب القياس في النحت على مصراعيه،على أن يراعى فيه أوزان الكلمة العربية وانسجام الحروف عند تأليفها."

5-التعريب:

ويسمى أيضا لدى المحدثين الاقتراض اللغوي،وهو نطق كلمات غير عربية على منهاج النطق بالعربية.وقد يقصر المحدثون معنى الاقتراض على النطق بهذه الكلمات كما وردت في لغاتها الأصلية.

وقد سبقت الإشارة إلى دخول كلمات عربية كثيرة في اللغات الأوروبية وبخاصة في عهد الترجمة من العربية إلى اللاتينية قبيل عصر النهضة.والحقيقة أن جميع اللغات المتطورة ماكان لها أن تتطور بدون أن تدخلهاكلمات من لغات أخرى. ويقول اللغويون العالميون إن اللغة إذا استطاعت ذلك فهي لغة حية جديرة بالبقاء والازدهار.وهذا حق،فهذه المعاجم الفرنسية مثلا تضم آلاف الكلمات الدخيلة منها 700 كلمة أصلها عربي،كما أن المعاجم الإنجليزية بها ألف كلمة،أصلها عربي،ومنها360 كلمة شاعت في الحياة العامة.والعربية ليست أقل من هذه اللغات شأنا في هذا.ورحم الله الشهاب الخفاجي صاحب"شرح درة الغواص" في القرن الحادي عشر الهجري،الذي قال: لو اقتصر السابقون في كلامهم على الألفاظ التي استعملتها العرب العاربة والمستعربة فقط لعسر التكلم بالعربية على من بعدهم.

ولقد وقع التعريب في العربية منذ القدم،في العصر الجاهلي وفيما تلاه من عصور. ولامرئ القيس بيت مأثور في الغزل،يقول فيه:

مهفهفة بيضاء مُفاضة

ترائبها مصقولة كالسّجَنْجَلِ

والسجنجل: كلمة معربة قديمة للمرآة،وأصلها رومي، وتعنى أحيانا الذهب والسبائك اللامعة. ومن شعر عنترة قوله:

أُراعي نجوم الليل وهي كأنها

قوارير فيها زئبق يترجرج

والزئبق فارسية وأصلها " زيوه ".ولعل الأعشى كان أكثر من أغراه الاقتراض من شعراء الجاهلية . ومثال ذلك قوله:

عليه ديابوذ تسربل تحته

أرنْدَجَ إسكاف يخالط عظلما

والبيت فيه كلمتان معربتان هما : " الديابوذ " وهو ثوب ينسج على نيرين، والأرندج" جلد أسود. وقال الأعشى أيضا:

لنا جِلّسانٌ حولها وبنفسجٌ

وسَيْسنبَرٌ والمرزجوش منمنما

والبيت له أربعة ألفاظ أعجمية معربة لأنواع مختلفة من الزهور.

وقد وردت ألفاظ أعجمية كثيرة في شعر شعراء العصر الأموي أمثال الفرزدق وجرير والأخطل، وزادت نسبة ورودها في شعر العباسيين.

وأختار من شعر هؤلاء مثالا لابن القيسراني (478 هـ) يقول فيه:

صدعتُهمُ صدع الزجاجة لا يدٌ

لجابرها ما كل كسر له جبر

فلا ينتحل من بعدها الفخر دائل

فمن بارز الإبرنز كان له الفخر

وقد فضل التعريب في كلمة " الإبرنز" عن(Prince)، على الترجمة بكلمة "الأمير" وذلك من باب الدقة(ومن باب الحفاظ على الوزن بالطبع)، فالألقاب لا تترجم،وهم في لغاتهم يقولون Pacha, Emir... الخ ولا يترجمونها.

وعلى كل حال،فلم يكد القرن الثاني الهجري أن ينتهي حتى ثار الجدل بين العلماء العرب حول معظم الكلمات المعربة وما ورد منها في القرآن الكريم بخاصة. وقد أنكر أبو عبيدة بن المثنى وغيره وجود كلمات أجنبية في القرآن وقال قولته المشهورة: "من زعم أن في القرآن لسانا سوى العربية،فقد أعظم على الله القول". وأما القائلون بإمكان وقوع الألفاظ الأعجمية في القرآن،فقد اعتمدوا على ما رواه ابن عباس ومجاهد وابن عكرمة رضوان الله عليهم من أن أمثال (سجيل، ومشكاة، وأباريق، واستبرق،وقسورة،وفردوس) وغيرها،من غير لسان العرب، وقالوا:إن ابن عباس وصاحبيه من الصحابة أعلم بالتأويل من أبي عبيدة.ثم حاولَ المتأخرون من العلماء التوفيق بين الرأيين، فنادوا بأن تلك الكلمات التي جاءت في القرآن ووصفت بالأعجمية إنما هي ألفاظ اقترضها العرب القدماء من لغات أجنبية صقلوها وهذبوا نطقها، ثم شاعت في كلامهم قبل الإسلام،فلما جاء الإسلام وجدها تكوّن عنصرا من عناصر اللغة العربية، ووجد الناس لا يكادون يشعرون بعجمتها، فعدت من اللسان العربي غير أنها على حسب أصلها البعيد أعجمية وعربها العرب.

والتعريب اليوم أداة لاغنى عنها لتيسير الأداء العملي العربي والعمل على توحيده،ومن عجب أننا ما زلنا نرى له مستهجنين في عصرنا الحاضر! ولقد كان القدماء أجرأ منّا على الأخذ من اللغات الأخرى وعلى صهر ما يأخذونه من ألفاظ في لغتهم حتى تصير كأنها منها.ومن طريف ما يروى عن الكيفية التي كانت تدخل بها المعربات اللغة في أزمنتها القديمة أن عليّ بن أبي طالب -كرم الله وجهه- كانوا قد أطعموه أكلة لذيذة، فسأل عن اسمها فقيل له"فالوذج" فقال:وما "الفالوذج"؟، فقيل له: هو طعام المهرجان،فقال: إذن مهرجونا منه كل يوم ! فدخلت الكلمتان العربية واشتق من إحداهما فعل.

وما كانت الألفاظ المعربة تستقيم على اللسان العربي حتى تشيع على الألسنة وكأنها من المتن الأصيل للغة،وحتى تشتق منها الأفعال والمصادر وما يأتي منها.وقد اشتق القدماء من الديباج: دبّج والديباجة والتدبيج.... الخ.ومثل ذلك صنعه المحدثون في بَسْتَر بسترةٌ، وفَبْرَكَ وكَهْرَبَ ومَغْنَطَ وبَلْشَفَ.... إلخ.ومَن مِن الجمهور العام الآن يشك في أن " دلتا "غير عربية؟ وكنا ونحن في المدارس عندما يكلفنا المدرس بتشهير الخارطة بعناية لا نشك في عربية هذه الكلمة،بل نقول على الفور: "نعم سنشهرها جيدا يا أستاذ" وهي كلمة معربة.ومن مِن الإنجليز سوى علماء اللغة من يعرف أن كلمة"alidade"

(وهو جهاز يستعمل في عمليات المساحة) كلمة عربية وأن أصلها " العَضادة " ،أو أن كلمة " cable" عربية وأصلها كَبْل، بل إنه لمن المؤسف أن كثيرا من المتعلمين العرب يظنون أن كلمة كَبْل معربة!! وهي عربية قحة.

والأمثلة في هذا الباب لاحصر لها،فالألماس أصلها أدماس وهي كلمة إغريقية،وهناك أسفلت وبازلت وديزل وأردواز وبئر ارتوازية ومَكَنة...إلخ. وقد اشتقت منها الأفعال والصيغ الأخرى، فقيل: سَفْلتَ ومَيْكَنَ وغير ذلك. ومن علم الجيولوجيا الحديث أسوق: بَريشَة وجِرواق وأركوز وجرانيت وكُنجلُمَرات ومئات غيرها وكل صيغ الاشتقاق المطلوبة منها. كلها معربات أثرت اللغة العربية العلمية وجعلت الأداء العلمي بها ميسرا لكل من يريد ذلك.

وبعد، فمن عجب أن يتضح كل ذلك عن تاريخ التعريب في العربية والاقتراض اللغوي في اللغات الأخرى، ثم نجد من بعض المعاصرين من يحذر من التوسع في هذا الباب خشية على اللغة من الفساد وضياع الهوية،أو من يعد ما جاء من معربات لمترجمي العلم الأوائل إلى العربية عجزا عن إيجاد مقابلات عربية معتذراً عنهم أنهم كانوا في الأغلب من الأعاجم ! وإلى هؤلاء أسوق قول أحد أساطين العربية والتعريب من المعاصرين الدكتور عبد الكريم خليفة (6): " العلم في نمو وازدياد، ولا بد أن تزداد معه المصطلحات والمسميات،فالتعريب إذن ضروري لحياة العلم، ولا خوف منه على كيان اللغة فإنما اللغة قائمة بحروف معانيها وأفعالها وصرفها ونحوها وبيانها وشعرها وخصائصها التي تمتاز بها. وإن بضع مفردات غريبة عنها قد التجأت إليها ،فأضفت عليها رونقها الخاص وطبعتها بطابعها لا تؤثر في جوهرها ولا في هويتها ".وأسوق قول الدكتور أحمد شفيق الخطيب في رسالته القيمة عن ألفاظ الحضارة بين العامي والفصيح: "ولئن كان المترجمون الأوائل،وجلّهم من الأعاجم، قد عرّبوا عجزا،كما يقال،فإني لا أريد أن أعتقد أن عبقرية ابن سينا كانت تعجز عن تخليق مقابلات تترجم مثيلات كيلوس وكيموس ونقرس وقولنج، ولا الكِندي عاجز عن توليد ألفاظ تقابل مثيلات أنولوطيقا وريطوريقا وبوليطيقا،وهو الذي أجاد شرحها في رسائله،ولا البيروني والخوارزمي وابن الهيثم قاصرون عن استنباط بديلات لأمثال زيج وجيومطري وأريثموطيقا وأسترونوميا.وفي يقيني أنهم فعلوا ذلك رغبة في الدقة ومراعاة للحفاظ على الصلة العلمية مع سائر اللغات."

6-السوابق واللواحق:

إن دخول السوابق (prefixes)واللواحق(suffixe) على جذور اللغات الأوروبية وبخاصة ذات الأصل اللاتيني، بطريقة الإلصاق (affixation) يعد من الخصائص المميزة لهذه اللغات،ومن أهم العوامل التي مكّنتها في العصر الحديث من الريادة في صياغة المصطلحات العلمية الدقيقة،وفي التعبير العلمي في يسر وثقة.وقد سبق القول إن فائدة الاشتقاق في العربية للأداء العلمي تناظر فائدة إلصاق السوابق واللواحق بالجذور في لغات الغرب. والحقيقة أن العربية تتمتع بالخاصيتين معا ولو أنها تتفوق كثيرا في الأولى،في حين أن الانجليزية مثلا تتمتع بالخاصية الثانية،أما الأولى(الاشتقاق) فليست من طبيعتها.

ولقد رأينا أيضا أهمية وسائل النحت بصوره الأربع في تيسير الأداء العلمي العربي،وسنبرز هنا مزيدا من

أهميته في المساعدة على صياغة المصطلحات العربية التي تعتمد على إلصاق السوابق واللواحق.ولو أننا استفدنا من كل صور الاشتقاق في العربية، وأخذنا بوسائل النحت المختلفة دون تهيب- وكلها مشروع عند فقهاء العربية وقد دللنا على بطلان آراء من يعارضون التوسع في هذه الوسائل لسد الحاجة العلمية- لأمكننا من خلال هاتين الخاصيتين إضافة ميزة أخرى للتوسع في الأداء العلمي بالعربية وذلك باستعمال السوابق واللواحق، ولأسرعنا الخطى للحاق بركب الأوروبيين في هذا المضمار.

والحقيقة أن ظاهرة الإلصاق (affixation) واقعة في العربية،فهي واحدة من الصور الصرفية التي يتم بها الاشتقاق (انظر: وجيه عبد الرحمن، 1977(11))،لكن هذا الموضوع متخصص جدا،ويكفينا هنا أن نؤكد أن الظاهرة ليست غريبة على العربية،وعليه يمكن التوسع فيها.ويحفزنا على ذلك أن اللغات المتطورة تذهب إلى أبعد من هذا فتستعمل أحيانا ظواهر ليست من طبيعتها لسد الحاجة العلمية ولتحقيق المثالية في المصطلح(وأهم عناصرها الاختصار ودقة التعبير وإمكان النسبة والإضافة.... الخ). فالإنجليزية مثلا لجأت إلى النحت لاستحداث ألفاظ جديدة دعت إليها الحياة العصرية على الرغم من أن النحت ليس من طبيعة تلك اللغة،فهم قد استحدثوا كلمة "brunch "منحوتة من كلمتي " breakfast وlunch" للتعبير عن وجبة بين الإفطار والغذاء،واستحدثوا كلمة " amerindian "منحوتة من كلمتي " american وindian "، كذلك استحدثوا كلمة " contrail" من كلمتي "condensation trail"(*).وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا غير التركيب في الإنجليزية حيث يحتفظ فيه بالكلمتين كاملتين في اللفظ المركب مثل: ,earthquake businessman, airraid وغيرها، (انظر :وجيه عبد الرحمن ،المصدر نفسه).

وقد جمع الدكتور أحمد الخطيب(1)نحو ستمئة من السوابق واللواحق الإفرنجية مع ترجمات لها بالعربية. والمتأمل في هذا القائمة القيمة يرى أن بعض الترجمات العربية فيها يمكن إلصاقها بالجذور كما تصنع اللغات الأوروبية،وفي هذا ما فيه من فائدة كبرى في صناعة المصطلح العربي،لكن هذه الفئة قليلة جدا الآن ونحتاج إلى اجتهاد كبير للتوسع فيها والإفادة منها.أما الفئة الأخرى،وهي الغالب الأغلب فيمكن التصرف في معظم حالاتها باستخراج الصيغة الاشتقاقية من الجذر المعنيّ تناسب المعنى الذي يفيده إلصاق السابقة أو اللاحقة به.

ومن الأمثلة المشهورة والسائرة على الفئة الأولى، سابقة النفي "لا" والتي تستعمل مقابل السوابق الإفرنجية -in-,an-,non-,un-,aوغيرها ، ومقابل اللاحقة less ،كما يأتي:-

لارأسيات	=	Acephalia
لا هوائي	=	anaerobic
لا توافق	=	unconformity
لا كوندريت	=	achondrite
لا بلوري	=	noncrystalline
لا سلكي	=	wireless

(*) وهناك كلمة منحوتة قديمة جدا في الانجليزية دخلت معاجم تلك اللغة من زمن طويل، وهي : " smog" من smoke = دخان و"Fog" ضباب، ونحتاج إلى كلمة عربية تناظرها. وقد صادفت كلمة جديدة جدا ظهرت من بضع سنين فقط، وهي chunnel منحوتة من channel وTunnel؛ وهي اسم يطلق على الخندق الذي يحفر الآن تحت القنال الانجليزي.

ومنها ما استعمل في العربية منذ زمن طويل مثل: لانهائي= infinite ولاأدرية= agnosticism ، وغيرها.

وكذلك اللاحقة التي تفيد الشبه (oid-)وقد شاعت ترجمتها بالنسبة مع الألف والنون (ـــــاني)فيقال:

سكراني	=	saccharoid
غرواني	=	colloid
زنبقانيات	=	crinoida
سمكاني	=	ichthyoid

وأيضا اللاحقة (form -) وتفيد نفس الشيء ،ومنها:

شرشراني	=	falciform
مسماراني	=	cuniform

وبالمناسبة،فإن هذه اللاحقة (ـــــاني) ليست عربية بل سريانية،وقد ألصقت بجذر عربي، وهو توسع حميد يمكّننا من صوغ مصطلحات تختلف فيها لغة الجذر عن لغة السابقة أو اللاحقة إذا اقتضى الأمر ذلك.

ولا يظهر الإلصاق بوضوح في أمثلة السابقة"لا" لأسباب خاصة بصور الكتابة،ولكنه يلاحظ بوضوح في المقترحات الآتية: وقد أمكن تحقيقه عن طريق النحت أو عن طريق التركيب مثل:

عمليات فوسطحية	=	epigene processes
عملية تحسطحية	=	hypogene process
صخر فوتقاعدي	=	ultrabasic rock
عملية فوصوتية	=	ultrasonic operation
تحتربة	=	subsoil
حولفم	=	peristoma
تحشاطئي	=	infralittoral
فوقكلوي	=	suprarenal
بينجليدي	=	interglacial

وما زلنا في حاجة إلى مزيد من الاجتهاد في هذا الباب لكن ما سبق من أمثلة يدلل على قابلية معقولة للغة العربية على حمل السوابق واللواحق لاستخراج مصطلحات من كلمة مفردة تساعد على تيسير التعبير العلمي،وتسهل النسبة والإضافة إليه وغير ذلك من دواعي سلاسة التعريب والسياق.

القسم الثاني:

سبل توحيد المصطلح العلمي وإشاعته

إن توحيد المصطلحات وإشاعتها في كل الوطن العربي مهمة صعبة حقا.ودليل ذلك أن الدعوة إليها قديمة جدا ومع هذا فلم يكد يتحقق منها شيء حتى الآن.فهي محوطة بالمعوقات والمثبطات التي تختلف في صورها من تشبث دون مبرر قوي بالنزعات الإقليمية، وأحيانا الشخصية،المتصلة بنشأة المصطلح،ومن تشيُّع لمدارس مختلفة في أسلوب وضعه،ومن عدم التزام في التأليف أو الترجمة بما استقر عليه رأي المجامع اللغوية العربية ممثلة في المؤتمر السنوي لمجمع القاهرة وما يقره من مصطلحات يحرص دائما على أن تكون مزودة بالتعريفات المفيدة وأحيانا بالصور والأشكال التوضيحية.وهناك معوقات ومثبطات أخرى من درجات مختلفة حسبنا أن نذكر منها غياب معاهدة أو اتفاقية ملزمة على مستوى الجامعة العربية لحفظ حقوق المؤلفين والمترجمين والمبدعين في كل أرجاء الوطن العربي مما يثني الهمم عن التأليف والترجمة في مجال العلوم،أو يدفع بالمؤلفين والمترجمين إلى تقوقع إقليمي أو لجوء إلى دور نشر مغمورة.

وكم انعقدت مؤتمرات واجتمعت ندوات من أجل إقرار منهجية شاملة لأساليب وضع المصطلح وتوحيد استعمالها في الأقطار العربية،والالتزام بهذه المنهجية كدستور في عملية تعريب العلوم.وكم أصدرت هذه المؤتمرات توصيات بشأن ذلك وبشأن وضع معاجم علمية موحدة والعمل على توافرها في كل أنحاء الوطن العربي لتكون مناهل صحيحة ومتاحة للتأليف والترجمة وغير ذلك من مناشط التعليم والنشر،وكم انفضت تلك المؤتمرات والندوات والحال هي الحال.ولا داعي لتكرار هذه التوصيات هنا،فقائمة بأهمها مبينة في الملحق (2) بهذا البحث.

وإذا شئنا أن ننجز برنامجا عمليا في هذا الصدد فلا بد من تحرك جريء حاسم وملزم يخطط له جيدا لإنقاذ حركة تعريب العلم من التردي في الفوضى والضياع في التشتت والإقليمية. وفيما يلي محاولة لتحديد أسس برنامج مقترح في هذا الشأن يتلخص في النقاط التالية:

أ- يعقد مؤتمر عام تحت مظلة اتحاد مجامع اللغة العربية،يدعو الاتحادُ إليه أعضاء علميين بارزين من مجامع اللغة العربية الخمسة ومن خبراء مكتب تنسيق التعريب بالرباط يمثلون كلّ مجالات العلوم الطبيعية والتطبيقية،ويكونون من ذوي الخبرة في علم المصطلح ومن ذوي الانتاج المرموق في مجال تعريب العلوم.ويدعى إلى المؤتمر أيضا خمسة أعضاء من اللغويين البارزين المهتمين بمجال الاصطلاح العلمي من بين أعضاء مجامع اللغة العربية. وتكون مهمة المؤتمر في دورته الأولى وضع وإقرار منهجية شاملة متكاملة لوضع المصطلح العلمي، تكون دستورا ملزما في كل ما يتصل بأنشطة تعريب العلوم.

ب-يؤلف المؤتمر لجانا تخصصية من بين أعضائه ومن غيرهم من أعضاء مجامع اللغة العربية وخبراء مكتب تنسيق التعريب.ويراعى في كل لجنة أن تضم بقدر الإمكان ممثلين لكل المجامع،وتكون اللجان بعدد الفروع العلمية الممثلة في هذه المجامع،وتضم كل منها عضوا لغويا إلى جانب أعضائها العلميين.وتمنح هذه اللجان مدة عام أو أكثر،يجمع أعضاؤها في أثناء هذه المدة كل إنتاج المجامع اللغوية العربية ومكتب تنسيق التعريب وأية هيئات أخرى معنية،وكذلك إنتاج بعض دور النشر الكبرى المهتمة بالموضوع،يجمّعون إنتاج هذه الهيئات من مصطلحات علمية كل لجنة فيها يخصها.وتعقد كل لجنة تخصصية في أثناء تلك المدة خمسة اجتماعات كلّ منها في رحاب أحد المجامع اللغوية،وذلك لدراسة ومناقشة ما جمّعته من مصطلحات،على ضوء،وفي حدود،المنهجية العامة التي أقرها المؤتمر العام في دورته الأولى.وتعِدّ اللجان أعمالها على هيئة مشاريع معاجم موحدة قبل حلول موعد الجلسة الخامسة لكل لجنة تمهيدا لعرض هذه المشاريع المعجمية على المؤتمر العام في دورته الثانية.وغني عن البيان أنه يلزم توفير كل الامكانيات المادية وإمكانيات المساعدة من موظفين وإداريين ومحررين علميين للجان التخصصية طوال مدة عملها لتمكينها من إنجاز أعمالها على الوجه المطلوب.

ج-يعقد المؤتمر العام دورته الثانية في نهاية المدة المقررة لأعمال اللجان التخصصية، وذلك لمناقشة مشاريع المعاجم الموحدة التي أنجزتها اللجان التخصصية،وإقرار هذه المعاجم في صورتها النهائية.كذلك يحدد المؤتمر في هذه الدورة أسلوب العمل المناسب لطباعة هذه

المعاجم،ويدرس أيضا طرق توفيرها في الأوساط العلمية والتعليمية والالتزام بها في مجالات الترجمة والتأليف والتدريس وغير ذلك،على أن تصدر هذه المعاجم الموحدة باسم وشعار "اتحاد مجامع اللغة العربية". ويتفق في هذه الدورة للمؤتمر العام على المدة المناسبة لإعادة النظر في هذه المعاجم من أجل تحديثها وتنسيقها وذلك من خلال برنامج مماثل.

* * * *

الهوامش و المراجع

1-أحمد شفيق الخطيب،منهجية وضع المصطلحات العلمية الحديثة مع ترجمة للسوابق واللواحق الشائعة،مجلة اللسان العربي،الرباط 1975.

2- Bernal,J.D., "Science in History" 2 vols.,Pelican Books N. 69, London 1972.

3- Robert, C.,et al,Ed., "Acronyms and Initialism Dictionary", Book Tower, Detroit, Michigan, 1965.

4-سليم النعيمي،النحت،مجلة المجمع العلمي العراقي،مجلد23،بغداد 1973.

5-شكري فيصل،مجموعة مختارة من قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة تساعد على عملية وضع المصطلحات وترجمتها وتعريبها،معهد الإنماء العربي،مشروع ماكروهيل، نشرة داخلية، بيروت 1979.

6-عبد الكريم خليفة،اللغةالعربية والتعريب في العصر الحديث،من منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان 1987.

7-عثمان أمين،فلسفة اللغة العربية،دار المعارف،القاهرة،1974.

8-محمد يوسف حسن،كلمة استقباله عضوا بمجمع اللغة العربية في القاهرة،مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة،جزء 35، القاهرة 1975.

9-محمد يوسف حسن،ثراء اللغة العربية بأصول المصطلحات الجيولوجية،مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة،جزء 33،القاهرة،1974.

10-معجم مصطلحات العلم والتكنولوجيا،4 أجزاء،معهد الإنماء العربي، بيروت،1978.

11-وجيه حمد عبدالرحمن،اللغة ووضع المصطلح الجديد،مجلة اللسان العربي،الرباط، 1978.

ملحق رقم 1

مترادفات ذات فروق دقيقة في المعنى تساعد على وضع مصطلحات علمية لدرجات مختلفة في ظاهر معينة:-

أ- في اختلاف درجات الحرارة: البرد- الشيم- الأريز- الزمهرير-الخَصَر- القريس- الدفيء-الحار- الوَمْد- الرَّمْض.

ب- في اختلاف درجات العمق المائي: الوشل-الضّحضاح- الغَور-العميق- السحيق.

ج- في الانقطاعات الزمنية أو الحجرية: الفصلة-الثُلمة- الثّغرة- الفُرجة - الفُجوة-النافذة-المشكاة.. الكوة.

د-في درجات حركة الريح: النسم-الخفق- السرى- الهبوب-العصف- القصف- الهزم.

هـ-في درجات سقوط المطر : الرهم- الرَّش- الطَّش-الصوب- الدجْن-السيل.

و- في أنواع مسيل الماء : الجدول -الجعفر-النّمير-المسيل-النهر-الغدير-الفلَج- الخلواج -الجارون- المشبرة- السدير-العاقول.

ز- في لقاء البر والبحر: الشاطئ-الساحل-القضة-العراق-الجُدَّة-السيف- الشط.

ح- في أنواع وجه الأرض وأشكاله:الترب- الأديم- الوطاء-المِعزاء-الكديد- الكَلَدة.

ط- في كسارة الصخر ودرجاتها: الدقاق -الدُّقي-الدَّقعُم-الرَّغام- الغبار-الضيق- التراب -الطّيس-الرمل-الحصباء-القنزعة-الفِهر-اليهر-الجُلمود-الجندل-الشقف.

ي- في تراكمات الرمل وأشكالها: النقا-الدعص-الجفف-الكثيب-القَوز-العَقْنَقَل-الوعس.

ملحق رقم 2

ملخص لأهم التوصيات للمؤلف وأهم ما صدر عن المؤتمرات والندوات التي عقدتها المجامع اللغوية ومكتب تنسيق التعريب.

بالرباط

في شأن توحيد المصطلح العلمي وإشاعته

1-تدريس مقرر جامعي لطلبة كليات العلوم والكليات العلمية التطبيقية عن (خصائص اللغة العربية في خدمة الأداء العلمي) يكون متطلب تخرج.

2-فتح مجال التسجيل لطلبة الدراسات العليا بكليات العلوم والكليات العلمية التطبيقية لنيل الماجستير والدكتوراه في علم وضع المصطلحات والأداء العلمي والمعاجم العلمية ، ودراسة وتحقيق كتب التراث العلمي العربي.

3-تشجيع البرامج الإعلامية العلمية في الإذاعة المسموعة والإذاعة المرئية والصحف والمجلات في كل دول العالم العربي. والاهتمام بتطعيم وسائل الإعلام من إذاعة وصحافة بالعلماء المهتمين بالاصطلاح العلمي.

4-العمل على إصدار مجلات علمية جماهيرية يشرف عليها علميون متضلعون في تعريب العلوم،وذلك على غرار مجلة" العلم" القاهرية.وقد تكون هذه المجلات مترجمة إلى العربية كمجلة " العلوم" الكويتية المترجمة عن مجلةscientific American ، على أن يلتزم المسؤولون عن مثل هذه المجلات في أعمالهم بقرارات وإصدارات مجامع اللغة العربية في المصطلحات.

5-الابتعاد عن وضع مرادفات للمصطلح الواحد،ففتح باب الترادف فيه خطورة على فكرة توحيد المصطلح إذ أن المرادفات تتيح فرصة المقارنة والتفضيل الشخصي بينها.ومن ثم التنوع والاختلاف في المصطلح المقابل للمعنى العلمي الواحد في المعاجم أو الكتب المؤلفة أو المترجمة.

6-الكف عن الدعوة لتضييق باب الاقتراض اللغوي أو ما أسماه العرب بالتعريب. فالتعريب كما وصفه أحد أساطين تعريب العلوم،هو " عامل توحيد مصطلحي على النطاقين القومي والدولي أيضا " وتضييق هذا الباب يؤدي إلى البطء في وضع المصطلحات وإتاحة الفرص لتنوع المصطلح العربي المقابل للمصطلح الأجنبي الواحد.

7-العمل على قيام شبكة معلومات عربية للأنشطة المصطلحية على غرار الشبكة الدولية في مركز المعلومات الدولي لعلم المصطلح(إنفوترم)،فمن خلال مثل هذه الشبكة تتيسر مجاراة النشاط المصطلحي العالمي ويسهل إشاعة المصطلحات الموحدة بين العاملين في هذا المجال في كل أنحاء الوطن العربي.

8-العمل على ترويج المعاجم العلمية الصادرة عن مجامع اللغة العربية وتوفيرها لدى الهيئات المهتمة بتدريس العلوم وبالتأليف فيها بالعربية وترجمتها إليها، فذلك يساعد على إشاعة استعمال المصطلحات المتفق عليها مجمعيا.

9-العمل على عقد اتفاقية أو معاهدة على مستوى الجامعة العربية لحماية حقوق المؤلفين والمترجمين والمبدعين عموما.فقيام هذه الاتفاقية سيشجع حركة التأليف والترجمة في مجالات العلوم وسيكون له أثر طيب في العمل على توحيد المصطلحات وإشاعتها بين الأقطار العربية.

10-تعميم تجربة مجمع اللغة العربية الأردني بين بقية المجامع في ترجمة أمهات الكتب العلمية بأقلام علماء متخصصين ذوي خبرة عالية في فن الترجمة وفي وضع اختيار المصطلحات المناسبة. ولاشك في أن تعميم هذه التجربة سيكون له أثر كبير في العمل على توحيد المصطلحات وتعجيل إشاعتها في أنحاء الوطن العربي، طالما كان الالتزام تاما في هذه الحركة.بمقررات مؤتمر مجمع القاهرة السنوي وقراراته بشأن المصطلحات العلمية ومنهجية وضعها مما ينشر في مجاميع المصطلحات والمعاجم المتخصصة الصادرة عن مجمع القاهرة.

11-العمل على زيادة فعالية اتحاد مجامع اللغة العربية.

مكتب تنسيق التعريب: الجهد والمعتمد والآمـــال

د. أحمد شحلان

مدير مكتب تنسيق التعريب

قضية اللغة والعلم قضية إنسانية لا تنفرد بها اللغة العربية، وهي أمر طبيعي في أمة تعرضت في تاريخها إلى كثير من التقلبات ، داخليا وخارجيا، كما أن همّ علماء هذه الأمة وانشغالهم بهذه اللغة وبمآلها وبتحديثها أمر طبيعي أيضا، ويدعو إلى كثير من الجهد والتأمل والتدبير. وقد تحمل كثير من مفكرينا، لغويين وعلماء، أفرادا وجماعات، هذا الهم وشغلوا به قلبهم وعقلهم وضميرهم، منذ مطلع النهضة العربية.وتردد صدى هذا الانشغال في المعاهدة الثقافية التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية عام1945 ، وهي الاتفاقية التي نصت في المادة الحادية عشرة، على وجه الخصوص، على وجوب توحيد المصطلحات. وتحقيقا لهذا الغرض عقدت الدول العربية المؤتمر الأول للتعريب بالرباط، المملكة المغربية، عام1961 ، فانبثق عن المؤتمر مكتب عهد إليه بتنسيق جهود الدول العربية في هذا الميدان. وقد تمتع مكتب تنسيق التعريب عند نشأته باستقلال مالي وإداري، إلى أن احتضنته جامعة الدول الغربية عام1969 ، ثم آل أمره إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بعد قيامها، بقرار من الأمانة العامة، سنة1972 ، فصار جهازا من أجهزتها يعمل تحت لوائها. وقد وجد المكتب في ميثاق الوحدة الثقافية الذي وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية عام1964 ، خصوصا في الفقرة الداعية إلى **توحيد المصطلحات العلمية والحضارية ودعم حركة التعريب** ، ركيزة وعمادا ومنار هدى يهتدي بها في أداء مهمته هاته. وقد كان له في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ما يضمن تحقيق هذه الأهداف، ماديا ومعنويا.فبرامجه هي ثمرات من مقترحات الدول الأعضاء، وإنجازها يسير على هدي توصيات المجلس التنفيذي والمؤتمر العام وتوصيات المؤتمرات الوزارية المتخصصة، مثل وزراء الثقافة ومؤتمر وزراء التعليم العالي والبحث العلمي، وقرارات وتوصيات مجلس الجامعة العربية ومنظماتها، واقتراحات وتوصيات المؤسسات الحكومية المتخصصة، الإقليمية والوطنية، والهيئات المهنية المنتسبة للمنظمة.

وطبقا لهذه البيانات، يساهم مكتب تنسيق التعريب بفعالية في الجهود التي تبذل في الوطن العربي، للعناية بقضايا اللغة العربية ومواكبتها للعصر واستجابتها لمطالبه، وذلك عن طريق:

أ- تنسيق الجهود التي تبذل للتوسع في استعمال اللغة العربية في التدريس في جميع مراحل التعليم وأنواعه ومواده، وفي الأجهزة الثقافية ووسائل الإعلام المختلفة.

ب- تتبع حركة التعريب وتطور اللغة العلمية والحضارية في الوطن العربي و خارجه، بجمع الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع ونشرها

والتعريف بها.

ج- تنسيق الجهود التي تبذل لإغناء اللغة العربية بالمصطلحات الحديثة ولتوحيد المصطلح العلمي الحضاري في الوطن العربي بكل الوسائل الممكنة.

د- الإعداد للمؤتمرات الدورية للتعريب.

وتحقيقا لهذه الأهداف،فإن مكتب تنسيق التعريب يقوم بما يلي:

أ) تتبع ما تنتهي إليه بحوث المجامع اللغوية والعلماء ونشاط الأدباء والمترجمين ، وجمع ذلك كله وتنسيقه وتصنيفه تمهيدا للعرض على مؤتمرات التعريب.

ب) التعاون الوثيق مع المجامع اللغوية والهيئات والمنظمات التعليمية والعلمية والثقافية في البلاد العربية.

ج) التعاون مع المؤسسات العلمية الدولية العاملة في ميدان المصطلحات العلمية والتقنية من أجل نشر المصطلح العربي الموحد.

د) الإعداد لعقد الندوات والحلقات الدراسية الخاصة ببرامج المكتب.

هـ) إصدار مجلة دورية لنشر نتائج أنشطة المكتب.

و) نشر المعاجم التي تقرها مؤتمرات التعريب.

ز) غير ذلك من الأعمال الكفيلة بتحقيق الأهداف المشار إليها.

منهجية المكتب في إعداد المعاجم الموحدة

إن الأهداف المشار إليها أعلاه، تظل أمرا نظريا محدود الفعالية إذا لم يختر المكتب منهجا علميا واضحا يسلكه في وضع معجماته، ومن الطبيعي أن لا يتقيد بمنهج واحد خلال عمره الذي نيف على ثلث قرن، ولذلك فقد مر بمراحل ثلاث نجملها فيما يأتي:

المرحلة الأولى:

1 - مراسلة الدول العربية ومؤسساتها المتخصصة لتوافي المكتب بما يتوفر لديها من مصطلحات إنجليزية وفرنسية مع المتداول من المقابلات العربية(في العلم المعني).

2 - استخراج المستعمل من المصطلحات في المؤلفات التعليمية.

3 - تنسيق ما تجمع من المادة المصطلحية ضمن قوائم ثلاثية اللغة، وتوجيهه إلى جهات الاختصاص في الدول العربية لإبداء الرأي.

4 - عقد ندوة لدراسة المشروع مصطلحا مصطلحا وفق الأسلوب التالي:

أ- التصحيح والتدقيق.

ب- الإضافة والدمج والانتقاء.

ج- البحث عن المقابل العربي الدقيق.

المرحلة الثانية:

1 - يكلف المكتب خبيرا متخصصا في مادة المعجم بإعداد ورقة عمل، مستأنسا بما صدر في هذا المجال عن المجامع والمعاهد المختصة العربية والدولية، مع التقيد بمنهجية المكتب.

2 - يعهد بالمشروع إلى خبيرآخرمتخصص في العلم، ذي مكانة علمية مرموقة، للمراجعة والتدقيق.

3 - يرسل المشروع إلى الجهات العربية المختلفة لإبداء الملاحظات.

4 - يعقد ندوة لدراسة المشروع تمهيدا لعرضه على مؤتمر التعريب، لوضع اللمسات الأخيرة عليه قبل إقراره.

المرحلة الثالثة:

منذ سنة 1990 نهج المكتب مسلكا آخر يختلف عن المنهجين السابقين وذلك كالتالي:

1 - يتعاقد المكتب مع مؤسسة علمية أكاديمية متخصصة في فرع المشروع لتكون هي المشرف العلمي، على إنجازه . وهي التي تختار الخبراء وتتبع العمل خطوة خطوة إلى منتهاه. ويضع المكتب تحت تصرف فريق العمل، وبتعاون مع خبرائه اللغويين، كل المراجع والمصادر الضرورية لإنجاز المشروع، مع اعتبار المصطلح المجمعي مصطلحا أساسيا ونهائيا إن وجد، مع التأكيد على الرجوع إلى التراث العربي للاستفادة منه واستثماره.

2- يوضع المشروع بعد إنجازه بين يدي اتحاد المجامع اللغوية للدرس والتصحيح وإبداء الرأي تمهيدا لعرضه على مؤتمر التعريب.

هذا وقد حرصت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وجهازها المتخصص، مكتب تنسيق التعريب، تحقيقا للمواكبة العلمية على طبع ونشر المعاجم الموحدة الثلاثين التي نسقها المكتب وأقرتها مؤتمرات التعريب، بعد أن أدمجت المعجمات ذات الموضوع الواحد في معجم واحد ،على أساس التجانس الموضوعي، فبلغ عددها اثني عشر معجما هي:

- معجم علم اللغة واللسانيات
- معجم الفيزياء العامة والنووية
- معجم الرياضيات والفلك
- معجم الكيمياء العامة
- معجم الأحياء (النبات والحيوان)
- معجم العلوم الاجتماعية والإنسانية
- معجم التجارة والمحاسبة
- معجم الصحة وجسم الإنسان
- معجم الجيولوجيا
- معجم مصطلحات التعليم التقني والمهني
- معجم البترول

وهذه المعجمات المدمجة هي ثمرة المؤتمرات السابقة، وهي:

* مؤتمر التعريب الثاني(الجزائر1973)، وصادق على:
- مصطلحات علم الحيوان، الفيزياء، الكيمياء، الجيولوجيا، النبات، الرياضيات(القسم الأول).

* مؤتمر التعريب الثالث(طرابلس- ليبيا سنة 1977)، وصادق على:
- مصطلحات الجغرافيا والفلك(المجموعة الأولى)، التاريخ،الفلسفة،الرياضيات(القسم الثاني)، الصحة وجسم الإنسان،الإحصاء، الفلك (المجموعة الثانية).

* مؤتمر التعريب الرابع (طنجة سنة1981)، وصادق على:
- مصطلحات الكهرباء،هندسة البناء،التجارة والمحاسبة، الطباعة،النجارة، البترول، الجيولوجيا.

* مؤتمر التعريب الخامس(عمان سنة 1985) ، وصادق على :

- مصطلحات الكيمياء، التربية، اللسانيات، الفيزياء العامة والنووية، علم الاجتماع.

وهذه هي المعجمات التي أدمجت كما أشرنا إليه أعلاه، وظهر منها في طبعة منقحة نهائية، هي بين يدي الناس اليوم: معجم اللسانيات، والفيزياء العامة والنووية، والرياضيات والفلك، والكيمياء العامة، والصحة وجسم الإنسان. وسيظهر الباقي في نهاية هذه السنة.

* المؤتمر السادس (الرباط1988)،وقد صادق على:

- مصطلحات معجم الاقتصاد، الجغرافيا، الموسيقى، الآثار، القانون، وستصدر هي أيضا، في طبعة منقحة نهائية في بحر السنة المقبلة.

بالإضافة إلى هذه المشروعات المعجمية فإن مكتب تنسيق التعريب أنجز منذ سنة 1990 المعجمات الآتية:- معجم الطاقات المتجددة،البيئة، الزلازل، السياحة، وهي مشروعات المؤتمر السابع الذي سينعقد في الخرطوم في المقبل من الأيام.

وقد أنهى المكتب أيضا مشروعات مؤتمر التعريب الثامن، وتتضمن:مصطلحات الإعلام،المياه، الاستشعار عن بعد، التقنيات التربوية، الفنون التشكيلية.

ويعد حاليا مشروعات مؤتمر التعريب التاسع(93-1994) وتتضمن معجم مصطلحات الأرصاد الجوية، الهندسة الميكانيكية، المعلوماتية، العلوم البحرية.

وتقدر عدد مصطلحات هذه المشروعات جميعها بما ينيف على المائتي ألف مصطلح.

إن مكتب تنسيق التعريب لم يحصر جهوده المصطلحية في مشروعاته المقررة في ميزانية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بل اعتبر نفسه خادما مشاركا في مشروعات أخرى، مع مؤسسات ومنظمات عاملة في حقل المصطلح، من ذلك مساهمته في وضع:

-معجم الألعاب الرياضية(مع الاتحاد العربي للألعاب الرياضية، الرياض).

-المعجم الزراعي العربي(مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الخرطوم).

-المعجم العربي للمصطلحات والتعاريف الإحصائية (المركز العربي للإحصاء والتوثيق،عمان).

-القاموس العام لمصطلحات السكك الحديدية (الاتحاد العربي للسكك الحديدية،حلب).

-معجم الحاسبات الإلكترونية(المنظمة العربية للعلوم الإدارية،عمان).

ويساهم حاليا في وضع المعجم المصور للعلوم الطبية، الذي يشرف عليه البروفسور عبدالحفيظ لهلايدي(جامعة محمد الخامس - الرباط)، وسيبلغ عدد مصطلحاته حوالي الثمانين ألف مصطلح.

إن هذه المساهمات التي علمتنا الكثير، أكدت لنا أن التعاون مع المجامع العربية اللغوية والعلمية، والاستقاء من معينها، هما الضمان الحقيقي لسلامة الجهد،لأن هذه المجامع هي الحارس الأمين للغة الضاد، ولأنها المهموم المتحمل من أجل أن يكون غدنا مشرقا كما كان أمسنا. وعليه فإننا لا نرى لنا وجودا بدون هذه المؤسسات العريقة الفاعلة، وبدون مد اليد إليها. وفي هذا الصدد، نظم المكتب بتعاون كريم مع اتحاد المجامع اللغوية العربية، وفي رحاب مجمع القاهرة العتيد، في الفترة من 30 يناير إلى 4فبراير1993 ، ندوة موفقة لدراسة وتنقيح مجموعة من

المشروعات المعجمية الآنفة الذكر. وفي السياق نفسه، نلتقي اليوم حول مائدة "تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته"، في رحاب مجمع اللغة العربية العامر بعمان، وكلنا أمل في أن يحقق الله المبتغى وييسر المطلوب.

إن قضية المصطلح قضية كبرى، عندنا وعند غيرنا من الأمم، غير أنها عندنا تكتسي صبغة مخالفة لظروف عاشتها أمتنا،ولتاريخ طويل عاصرته لغتنا. وقد كان المخططون لسير عمل المكتب، على وعي بهاتيك الظروف وذاك التاريخ، فوضعوا خطة تراعي الطارئ والمتجدد، لاستكمال وضع المصطلح العربي الأساسي في جميع حقول المعرفة، وكانت الخطة على ثلاث مراحل:

الأولى: من سنة 1984 إلى 1989 وتضمنت إعداد معجمات عامة في كل مادة.

الثانية :من سنة 1989 إلى2000 ، وتتضمن إعداد معجمات في التفريعات العلمية المتخصصة.

الثالثة :من سنة 2000 فما بعد، وتهدف إلى إنهاء توحيد المصطلح العربي في جميع حقول المعرفة، وتحقيق التعريب الشامل.

ولايخفىعلى كل ذي عقل أن هذا الأمرمطلب عسير، لأن الإنسان لا يتوقف عن الاختراع في العلم والآلة واللغة، ولذلك فإننا ننتظر من هذا الجمع أن ينير الطريق ويكلأ المسير بعطفه العلمي الهادف، ويضع التصور الملائم لمنهج يكون أقرب إلى التحقيق وفي نفس الوقت أقرب إلى المواكبة العلمية والسير الحضاري الإنساني.

إن رغبتنا في أن نكون أقرب إلى الصواب كلما أمكن ذلك، فرضت علينا أن نقترح عقد لقاءات علمية منهجية مثل هذه، وهكذا نظم المكتب ندوة بالرباط، حول موضوع المنهجية، من 18 إلى 20 فبراير، سنة1981 ، بعنوان: "ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة". وشارك فيها تسعة عشر خبيرا يمثلون ست عشرة مؤسسة عربية، من بينها وزارات ومجامع وجامعات ومعاهد ومراكز ومكتبات ومنظمات. وبعد أن نظرت الندوة في المنهجيات والبحوث المقدمة من المجامع اللغوية والمؤسسات المختصة والباحثين، أقرت المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها، وهذه هي:

أ-المبادئ الأساسية

في اختيارالمصطلحات العلمية ووضعها

1) ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.

2) وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

3) تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.

4) استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه أو ما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معربة.

5) مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية:

أ-مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم

والدارسين.

ب-اعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها.

ج- تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كل حقل.

د- اشتراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات.

هـ-مواصلة البحوث والدراسات لتيسير الاتصال بدوام بين واضعي المصطلحات ومستعمليها.

6) استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقا للترتيب التالي:التراث فالتوليد(لما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت).

7) تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.

8) تجنب الكلمات العامية إلا عند الاقتضاء بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة وأن يشار إلى عاميتها بأن توضع بين قوسين مثلا.

9) تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة، وتجنب النافر والمحظور من الألفاظ.

10) تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

11) تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع.

12) تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة، ومراعاة اتفاق المصطلح العربي من المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي، دون تقيد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي.

13) في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف، تفضل اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصلي بصفة أوضح.

14) تفضل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة، إلا إذ التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.

15) عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها، ينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحد منها، وانتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها. ويحسن عند انتقاء مصطلحات من هذا النوع أن تجمع كل الألفاظ ذات المعاني القريبة أوالمتشابهة الدلالة وتعالج كلها بمجموعة واحدة.

16) مراعاة ما اتفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم، معربة كانت أو مترجمة.

17) التعريب عند الحاجة، وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أواللاتيني، أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات ،أوالعناصروالمركبات الكيماوية.

18) عند تعريب الألفاظ الأجنبية يراعى ما يأتي:

أ- ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.

ب- التغيير في شكله، حتى يصبح موافقا للصيغة العربية ومستساغا.

ج- اعتبار المصطلح المعرب عربيا، يخضع لقواعد اللغة ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق، مع موافقته للصيغة العربية.

د- تصويب الكلمات العربية التي حرفتها اللغات الأجنبية واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.

هـ- ضبط المصطلحات عامة والمعرب منها خاصة بالشكل ،حرصا على صحة نطقه ودقة أدائه.

وفي سياق نشر المصطلح الموحد وإشاعته، فإننا نذكر برأي مؤتمر التعريب الثاني الذي عقد بالجزائر سنة 1973، القائل:

(يرى المؤتمر أن قضية المصطلح العلمي لم تنل من العناية في التنفيذ قدر ما نالت من عناية في الإعداد والدراسة والإقرار. وأنه إذا كانت عملية المصطلح عملية مستمرة، فإن ذلك يقتضي ألا يستمر الجدل النظري حولها إلى ما لا نهاية له. وأنه لا بد من أن يخرج هذا النقاش النظري إلى مرحلة التطبيق والتجربة العلمية، حتى يكون استخدام المصطلح هو الذي يحقق امتحانه والحكم عليه).

ولعل لقاءنا اليوم، يكون لقاء للنظر في مرحلة التطبيق والتجربة ، أملا في الوصول إلى منهج يحث على السير والاستمرارية وتيسيرالسبيل ليكون المصطلح لبنة أساسية وعادية وبديهية في كل مؤلف من مؤلفاتنا العلمية أو في لغة علمائنا وأساتذتنا وطلبتنا، وكل إنسان عربي فاعل في كل مجالات الحياة.

ولعل من الواجب أيضا أن أذكر السادة العلماء المنتدين، ببعض القرارات والتوصيات والمبادئ التي عبر عنها علماء وخبراء-من بينكم عدد كبير منهم- في مؤتمرات التعريب السابقة، والتي نعتقد أنها لم تجد لها في واقع الحياة ما يعكس فعالياتها، رجاء أن تصبح أمرا مفعولا بالطرق الملائمة التي تختارونها، من ذلك:

1- التوصية ج،في موضوع التنسيق وتوحيد الجهود، (مؤتمر التعريب الأول،المغرب1961)وهي:

(يوصي المؤتمر بأن ترسل إلى المكتب الدائم - مجانا، جميع المؤلفات العامة والمدرسية والمجلات الأدبية والعلمية التي تصدر في مختلف الأقطارالعربية).

و لم يلتزم بما جاء في هذه التوصية إلا المجامع العربية - مشكورة- وبعض المؤسسات العلمية.

2- التوصية ب،المنهج والدراسة، (مؤتمر التعريب الثاني،الجزائر1973)، وهي:

(يوصي المؤتمر اتحاد المجامع أن يقوم بجمع قرارات لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والقواعد التي انتهى إليها المرحوم مصطفى الشهابي في مجمع اللغة العربية بدمشق، وما أقره المجمع العلمي العراقي ببغداد، وغير ذلك من جهود الهيئات والعلماء، ويتولى دراسة ذلك كله والتنسيق بينه وتوحيده وإصداره ليكون دليل عمل بين أيدي العاملين في التعريب والمهتمين به من العلماء والباحثين وأعضاء اللجان المحلية والقومية التي تدرس مشروعات المصطلحات،...(ضمانا) للسلامة في اللغة، والسهولة في الأداء، والوضوح في الفكر، والدقة في التعبير) ص4.

رغبات مخلصة وأماني متلهفة. ولعلنا نستغرب إذا عدنا إلى وثيقة مؤتمر التعريب الثاني المنعقد في الجزائر سنة 1973، الفقرة الثانية: الاتجاهات،ص2-3 . إذ مطالب هاتيك الأيام لا تزال في عمومها هي مطالبنا اليوم.

إن مكتب تنسيق التعريب، الذي هو تحقيق لجهود أنتم أربابها، لم يأل جهدا في القيام بما أنيط به، وقد أصاب في الكثير، ولكنه أخطأ الهدف أيضا في الكثير. ومصطلحاته التي هي في واقع الأمر، من جهودكم المخلصة، والتي قاربت في تصورها العام، النصف مليون مصطلح، لا يمكن بحال من الأحوال، أن تكون مبلغ رضى الجميع وباعث الطمأنينة في قلوب الجميع. ومناهجه التي اختارها منذ كان ،لا يمكن لها هي أيضا، مهما تحرى، أن تكون سليمة لاشية فيها. وأول من يشعر بنقصها، نحن الذين شرفنا بحمل هذه الأمانة. وما لقاؤنا اليوم إلا إعلانا عن هذا الشعور، والشعور بالنقص علامة على الكد نحو تحقيق المأمول.

إن مكتب تنسيق التعريب سيسعى بكل جهوده، وبعون من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،إلى إخراج كل المعجمات المشار إليها، ويرجو منكم أن لاتنحصر جهودكم اليوم في كيفية وضع المصطلح، بل أملنا أيضا، أن تنظروا بعمق في طرق التوزيع ووسائل التواصل، واستغلال التقنيات الحاسوبية، من أجل أن يكون المعجم بين يدي الأستاذ والطالب والمهتم، في أقرب الآجال وبأقلّ الأثمان. كما يرجو منكم أن تبحثوا في الوسائل التي تشرك الفعاليات العلمية، أساتذة وخبراء ومهتمين، بحيث يصبح المعجم مجال درس دائم مستدرك ناقد، حتى تتوفر لنا المادة والرأي ،كلما رمنا إعادة طبع المعجمات، وقد اقترحنا على المنظمة أن يكون ذلك كل ثلاث سنوات.

السادة العلماء. إن موقفنا في لقائكم هذا، لا يريد منا أن نقترح، ومع ذلك، فأريحيتكم وطأت الأكناف. فلكم الشكر الجزيل ومنا السمع والاستفادة. وحقق الله الرجاء.

معجم المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة

في مواجهة الغزو اللغوي الوافد

الدكتور خليل عودة

جامعة النجاح الوطنية،كلية الآداب

قسم اللغة العربية

تواجه اللغة العربية في ظل الواقع الحضاري الذي نعيشه مشكلات عدة، فالإنجازات العلمية الوافدة إلينا، تسبق اللغة العربية إلى حياة الناس،ومراكز التعليم،ووسائل الإعلام،مما يجعل اللغة العربيةتتخلف أمام اللغات الأجنبية، التي تفرض نفسها من خلال وقائع مادية تقدمها،وتجذب إليها ألسنة الناس واهتماماتهم،الأمر الذي يفسح المجال أمام اللغات الأجنبية كي تشكل بديلا عمليا للغتنا في حياتنا اليومية.فمع هذا الوضع الحضاري تقف اللغة العربية في حالة دفاع عن وجودها بين أبنائها،وهي تواجه غزوا حضاريا ولغويا من خلال مصطلحات وأفكار واردة.

وفي ظل هذه الظروف يزداد عبء المسؤولية الملقى على عاتق القائمين على أمر اللغة العربية، لأنهم يواجهون وضعين صعبين:

أولهما: المستوى الحضاري والعلمي في بلادهم مقارنة مع دول العالم المتقدم،وهذا أمر خارج عن إرادة اللغويين،لا يملكون معه ضرا ولا نفعا.

ثانيهما:سبل استيعاب اللغة العربية للمصطلحات الوافدة مع مدلولاتها العلمية، في إطار حقائق ثابتة ومتعارف عليها.وهنا يأتي دورهم،وهو دورصعب وشاق،ومعقد.

وورقة العمل هذه تناقش وضع تصور معين يسهل أمر استيعاب المصطلح الوافد،ولا تناقش قضية المستوى الحضاري أو العلمي،لأن هذا خارج عن إرادتنا،مع أنه يشكل أساس المشكلة،وجوهر القضية.

وأرى أن وضع معجم للمصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة،يسهل أمر نشر المصطلح وتداوله،ولا أعني بذلك وضع معجم مترجم من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية،وإنما أقصد معجما عربيا يحوي المصطلحات الجديدة مرتبة وفق موضوعات محددة،ويوضع أمام المصطلح العربي المتفق عليه مسبقا،معناه وأصله اللغوي، وعلاقته بالمصطلح الوافد،وبذلك يمكن تقديم مادة لغوية سليمة للقارئ العربي في مختلف مجالات المعرفة وميادين العلم،تعد مرجعا ملزما للجميع،يسهل عملية تداول المصطلح ونشره بأسلوب علمي دقيق.

وهذا يتطلب-بطبيعة الحال-جهدا مسبقا من مجامع اللغة العربية، تتوحد فيه الجهود، وتتكاثف من أجل السيطرة على هذه المصطلحات،ثم دفعها إلى لجنة من اللغويين العرب، تقوم على إعداد معجم المصطلحات بالسرعة الممكنة، وإلزام مؤسسات التعليم،والإعلام والصحافة، ودور النشر بما ورد فيه.

وفي اعتقادي أنه إذا أُنجز هذا العمل،فإننا نخرج بذلك من مجال وضع حلول نظرية،إلى تطبيق عملي لحل هذه المشكلة.وعندئذ تقدم مجامع اللغة العربية إنجازا كبيرا على طريق حل مشكلة المصطلحات العلمية والحضارية. ولتحقيق ذلك فإنه لا بد من:

1-أن يسبق إعداد هذا المعجم تشكيل لجنة عليا دائمة من الأقطارالعربية، تتكون من أساتذة الجامعات، توكل إليها مهمة متابعة المصطلحات الوافدة،وبحث سبل احتوائها،في إطار اللغة العربية وفق ما يرونه مناسبا، ثم وضع المصطلحات التي يتفق عليها،بعد العمل على نشرها بالسرعة الممكنة، في إطار فهرس منظم يشكل مادة لمعجم المصطلحات، الذي يرسخ في المستقبل المصطلح المدرج للتداول.

2-أن تتم مراجعة هذا المعجم وتطويره في فترات زمنية محددة،تلائم التغيرات الحضارية، وتواكب عملية دخول المصطلحات الجديدة إلى الاستعمال في اللغة العربية.

3-أن يلبي هذا المعجم حاجات الدارسين،ولا يترك فراغا يسمح لإثارة خلافات حول مصطلحات جديدة لم ترد فيه،لأن وجود مثل هذا النقص،يقلل من أهميته كمرجع يعتمد عليه في مثل هذه القضايا،ويفسح المجال أمام وضع مصطلحات جانبية،لا يمكن السيطرة عليها مستقبلا.

4-أن تعمل مجامع اللغة العربية،على وضع خطة محكمة من أجل نشر المعجم بشكل واسع في مؤسسات التعليم في مراحلها المختلفة،وبخاصة التعليم الجامعي،ووسائل الإعلام المقروءة والمرئية،ودور النشر الخاصة والعامة.وهذا يتطلب إعطاء مجامع اللغة العربية، صلاحية واسعة للتدخل والرقابة،في مثل هذا الموضوع الحيوي،الذي يمس العمود الفقري للغة العربية.

5-أن تجاز الرسائل الجامعية قبل مناقشتها،من قبل مجمع اللغة العربية للتأكد من التزام الدارسين باعتماد المصطلحات العربية التي أقرت في معجم المصطلحات في مختلف ميادين المعرفة.

أما من حيث أهمية هذا المعجم،والفائدة المرجوة منه،فيمكن تلخيصها فيما يلي:

1-إن التغير اللغوي لا بد أن يجد مكانه أولا في المعجم،وبخاصة عندما يتعلق الأمر بعلاقة اللغة مع الواقع ، وهذا لا يعني إهمال المعاجم القديمة، وإنما وضع معاجم لغوية حديثة تعالج قضايا معاصرة، يمكن من خلال انتشارها الواسع التعريف بالمتغيرات اللغوية وعلاقتها بالإنجازات العلمية والحضارية السائدة.

2-وضع معجم للمصطلحات، يعني وجود إجماع لغوي على المصطلح المدرج وتوحيده، وبالتالي نقله من إطار إقليمي ضيق، إلى مستوى عام يخص المتكلمين باللغة العربية في كل مكان،بسبب وجود مرجعية علمية تلزم الجميع.

3-يستطيع هذا المعجم أن يقدم للقارئ العربي لغة العصر مضبوطة وفق أصول عربية صحيحة،ويساعده على التمييز بين ما هو ثابت في اللغة بحكم الأصول اللغوية،وما هو متغير تبعا للتغيرات الحضارية والفكرية السائدة.

4-إن وجود مثل هذا المعجم،يساعد على تنظيم

المصطلحات وترتيبها وفق موضوعات محددة تسهل-من الناحية العملية-طريقة تداول المصطلح الموحد بشكل منهجي منظم، وتيسر عملية البحث والوصول إلى المصطلح العلمي أو الحضاري في وقت قصير.

5-إن وجود هذا المعجم يساعد-في المستقبل- على تعريب التعليم الجامعي،إذ لا يمكن الحديث عن التعريب من دون وجود هذا المعجم، فهو الخطوة الأولى والمهمة نحو تعريب التعليم وانتشاره في الجامعات العربية. فعن طريقه يمكن توحيد المصطلح بين الدارسين في مختلف ميادين العلم والمعرفة، والوصول إلى منهج عربي علمي متكامل يؤكد الشخصية العربية،ويرفع من شأنها على المستويين اللغوي والحضاري.

وأخيرا فإن ورقة العمل هذه تقدم تصورا موجزا حول قضية من القضايا التي تساعد على نشر المصطلح الموحد وإشاعته،ولكنها لا تشكل مجمل القضايا والتصورات التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في هذا المجال.وبناء عليه فإن ما ورد في ورقة العمل يمكن أن يتضافر مع جهود أخرى تسهم في وضع آلية متكاملة تحقق الهدف المرجو.

فوضع هذا المعجم لا يعني حل مشكلة المصطلحات العلمية والحضارية،ولكنه يشكل خطوة على طريق الحل، ولا يعني كذلك أنها الخطوة الأولى،بل ربما تكون الأخيرة التي يجب أن تسبقها خطوات تؤصل المصطلح،وتعمل على توحيده ونشره.

تطوير منهجية وضع المصطلحات العلمية

ورموزها ومختصراتها وتوحيدها وإشاعتها

د. صادق الهلالي/بغداد

تمهيد:

استقر الرأي منذ بدء النهضة التعليميّة الحديثة في عالمنا العربي منذ مطلع القرن الماضي على التعليم باللغة القومية، فبدأت كلية طب القصر العيني في أبي زعبل(1827) وهي تعلم علومها الطبية بالعربية وتلتها في ذلك الكلية السورية الإنجيلية (1866)(التي سميت بعد ذلك الجامعة الأمريكية في بيروت) وراحت تعلم بالعربية أيضا. وكذلك فعلت جامعة القديس يوسف(1875).واستمر التعليم بهذه اللغة إلى أن جاء المستعمر في الثمانينيات من القرن الماضي وفرض تحويل لغة التعليم إلى لغته،ولكن المدرسة الطبية العربية في الجامعة السورية صمدت رغم الضغوط التي فرضت عليها وراحت تعلم بالعربية بفضل جهود روادها الأوائل واستمر الحال حتى اليوم.

وعند تأسيس الجامعات العربية الأخرى منذ أوائل القرن الحالي نصت قوانينها وأنظمتها كلها على أن يكون التعليم فيها باللغة العربية إلا في حالات استثنائية و لفترات محدودة. وبالرغم من ذلك بدأ التعليم فيها جميعا بلغة المستعمر واستمر كذلك،وصار الاستثناء هو القاعدة رغم الاحتجاجات المتتالية والدعوات العالية لتطبيق القوانين والأنظمة وتحويل لغة التعليم إلى لغة بلدان جامعاتنا.

وبالرغم من ذلك فقد تصاعدت الدعوات المخلصة،وخصوصا في النصف الثاني من هذا القرن،إلى تعريب التعليم كله بجميع مراحله وفي كل أقطارنا العربية.وشاعت الدعوة و لم يعارضها إلابعض المغرضين القلائل وبعض الأساتذة المتخوفين من التعليم بغير اللغة التي تعلموا بها علومهم.وأعطت الدعوة بعض ثمارها فتحول تعليم الكثير من العلوم إلى العربية حتى راحت مؤخرا كليات الطب في السودان وليبيا تعلم علومها بالعربية بجانب شقيقاتها في سوريا.واستعدادا لهذا التحول راحت المنظمات والهيئات والمجامع والاتحادات ترسم الخطط والمناهج التنفيذية لتطبيق التعريب في كل مراحل التعليم وفي كل بلداننا العربية.

منهجيات وضع المصطلحات العلمية

وكان بديهيا أن ترافق محاولات التعريب هذه نشاطات موازية في تهيئة مستلزماته من مدرسين متمكنين من التدريس والتأليف بالعربية وتوفير الكتب والمراجع العلمية الضرورية لذلك وتهيئة اللغة العلمية والمصطلحات المناسبة لهذه العملية الكبيرة.ومن الطبيعي أن يكون وضع المصطلح العلمي الموحد الدقيق اللبنة الأولى في هذا البناء.

وقد وضع المترجمون والمؤلفون الأوائل مصطلحاتهم في بادئ الأمر بطريقة عشوائية وبجهود فردية كتب عنها الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي عام 1832 في مقدمة كتابه " المعادن النافعة"(...وقد فسرتُ مفرداته على حسب ما ظهر لي بالفحص

العام.وما تعسر منها حفظتُ لفظه ورسمته كما يمكن كتابته...وربما أدخلت بعض تفسيرات لطيفة)(1).وظهر عدد من المعاجم العلمية في أواخر القرن الماضي وأوائل هذه القرن(2) من دون أية منهجية واضحة ومنسقة إلى أن أصدر محمد شرف الطبعة الثانية من معجمه (3) عام1928 الذي حوى منهجية و قواعد مفصلة لوضع مصطلحاته،كما أنه حوى وصفا للطرق التي اتبعت فيه لرسم الحروف الإفرنجية السالمة الواردة في كلماته بالعربية.ووضعت بعد ذلك بعض المعاجم العلمية التي حوت في مقدماتها منهجيات وضع مصطلحاتها مثل معجم الشهابي لمصطلحات العلوم الزراعية(4)والمعجم الطبي الموحد(5) ومعجم المصطلحات الفنية(6) ومعجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية(7) ومعجم مصطلحات العلم والتكنولوجيا (8)،ولكن ظهر بجانب ذلك عدد آخر منها(9) وهي خالية من أية إشارة إلى منهجية وضع مصطلحاتها.

وبالإضافة لذلك أقرت بعض المجامع والندوات والمؤتمرات اللغوية والعلمية أعداداً مختلفة من منهجيات صياغة المصطلحات العلمية.فقد تضافرت مثلا جهود أساتذة مدرسة الطب العربية في دمشق منذ تأسيسها وألفوا لجنة اختصاصية رسمية للنظر في أمر المصطلحات العلمية فوضعت منهجية لاختيار الكلمات الاصطلاحية المناسبة ووضعت قواعد خاصة لوضع المصطلحات العلمية(10و11)، ثم فصل الأمير مصطفى الشهابي في مجموعة محاضراته(12) كل القواعد والأسس التي اتبعت في وضع المصطلحات العلمية.كما حدد الدكتور حسني سبح(13) عند نقده معجم كليرفيل القواعد التي ارتأى اتباعها عند وضع المصطلحات الطبية.

وساهمت المجامع العربية في وضع وإقرار العديد من المصطلحات وقواعد وضعها،فأقر مجمع اللغة العربية السوري منذ تأسيسه في عام 1919 العديد من المصطلحات ومنهجياتها،وساهم مجمع اللغة العربية بالقاهرة مساهمة كبيرة وأساسية منذ أول تأسيسه في عام1932 بإصدار العديد من مجموعات المصطلحات (14) والقرارات والتوصيات حول وضع المصطلحات العلمية (15و16).وبالرغم من ذلك لم تستقم للمجمع في بادئ الأمر منهجية عامة شاملة كاملة لوضع المصطلحات وإقرارها إلى أن تكللت دراسات مؤتمراته ومناقشاتها بإصدار قرار مجلس المجمع في دورته الخامسة والأربعين في عام 1976(17و18) مجموعة من المبادئ الأساسية لاختيار المصطلح وتوصيات وقواعد لوضع المصطلحات بصورة عامة.

وظهرت بالإضافة لذلك العديد من الدراسات الفردية حول اختيار المصطلحات ووضع منهجياتها وكان من بينها كتاب حسن حسين فهمي(19)ودراسات أحمد شفيق الخطيب (20) وأنورمحمد الخطيب(21) وعلي القاسمي(22) وجميل الملائكة(23) ووجيه عبدالرحمن(24) و محمد رشاد الحمزاوي(25) وصادق الهلالي(26)وقاسم سارة(27) بالإضافة للعديد من الدراسات الشيقة الأخرى.

كما نشطت المجامع والمنظمات والاتحادات والمجالس والندوات في دراسة المصطلحات وكل ما يتعلق بها من منهجيات وغير ذلك.ولعل أهم هذه الدراسات وأشملها كانت تلك التي قامت بها ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة التي نظمها مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (28) في الفترة بين 18-20شباط/فبراير 1981 بالرباط وشاركت فيها المجامع اللغوية العربية وممثلون عن وزارات التعليم العراقية والتونسية

والجزائرية والليبية وعن جامعة محمد الخامس واللجنة الوطنية المغربية ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط وعن دائرة التربية والتعليم العالي بمنظمة التحرير الفلسطينية والمركز الثقافي بتونس والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ومن اللجنة السورية للمواصفات والمقاييس ومن مكتبة لبنان-قسم المعاجم. ويظهر من ذلك أن التمثيل في هذه الندوة كان واسعا وشاملا.وبعد أن نظرت الندوة في المنهجيات والبحوث المقدمة من المجامع اللغوية والمؤسسات المختصة والمنظمات والباحثين أقرت المبادئ الأساسية التالية في وضع المصطلحات العلمية واختيارها:-

1 - ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي-ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.

2 - وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

3 - تجنب تعدد الدلالات العلمية للمصطلح الواحد في الحقل الواحد وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.

4 - استقراء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه أو ما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد منه من ألفاظ معربة.

5 - مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية:-

أ- مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينها للمشتغلين بالعلم والدارسين.

ب- اعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها.

ج- تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كل حقل.

د- اشتراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات.

هـ-مواصلة البحوث والدراسات ليتيسر الاتصال باستمرار بين واضعي المصطلحات ومستعمليها.

6 - استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقا للترتيب التالي: التراث فالتوليد بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت.

7 - تفضيل الكلمات العربية الصحيحة المتواترة على الكلمات المعربة.

8 - تجنب الكلمات العامية إلا عند الاقتضاء بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة وأن يشار إلى عاميتها بوضعها بين قوسين مثلا.

9 - تفضيل اللفظة الجزلة الواضحة وتجنب النافر والمحظور من الألفاظ.

10 - تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

11 - تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع.

12 – تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة ومراعاة اتفاق المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي دون تقيد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي.

13 – في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف تفضل اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصلي بصفة أوضح.

14 – تفضيل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة إلا إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.

15 – عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها ينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحد منها وانتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها.ويحسن عند انتقاء مصطلحات من هذا النوع أن تجمع كل الألفاظ ذات المعاني القريبة أو المتشابهة الدلالة وتعالج كلها مجموعة واحدة.

16 – مراعاة ما اتفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم، معربة كانت أو مترجمة.

17 – التعريب عند الحاجة وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات،والعناصر والمركبات الكيميائية.

18 – عند تعريب الألفاظ الأجنبية يراعى ما يأتي:-

أ- ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعربة في اللغات الأجنبية.

ب- التغيير في شكله حتى يصبح موافقا للصيغة العربية ومستساغا.

ج- اعتبار المصطلح المعرب عربيا يخضع لقواعد اللغة ويجوز فيه الاشتقاق والنحت و تستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقته للصيغة العربية.

د- تصويب الكلمات العربية التي حرفتها اللغة الأجنبية واستعمالها باستعمال أصلها الفصيح.

هـ- ضبط المصطلحات العامة والمعرب منها خاصة بالشكل حرصا على صحة نطقه وأدائه.

كما أوصت الندوة على متابعة الدراسات والبحوث في ميدان المصطلحات وعقد الندوات الضرورية لذلك،وكونت لجنة تحضيرية لإعداد ورقة عمل في الحروف والاتجاهات والرموز والعلامات المستعملة في العلوم.

ولقيت هذه المقترحات والتوصيات ترحيب وموافقة معظم الجهات العاملة في هذا الحقل لما تضمنته من أسس وقواعد رصينة وواضحة فقد أكد مؤتمر التعريب السادس المنعقد في الرباط في الفترة بين 26–30 أيلول 1988 (29) ضرورة اتباع هذه المنهجية والعمل بها في مختلف الفروع العلمية.

تباين المصطلحات العلمية

وبالرغم من كل هذه الدراسات والقرارات امتلأت الساحة بالعديد من المصطلحات المتعددة والمتباينة في أحوال كثيرة. وكمثل واحد على ذلك نجد مثلا للمصطلح الأجنبي Degeneration مقابلات عربية عديدة في مختلف المعاجم والكتب العلمية والطبية. وفيما يلي مجموعة منها:-

استحالة: معجم الأسنان لقتيبة الشهابي (30).

اضمحلال: المعجم الموحد في التعليم العام-النبات(31).

انحـــراف: معجم الذخيرة العلمية لبادجر (32).

انتكـــاس: مصطلحات علم النفس للمجمع العراقي(33).

انحطـــاط: المعجم الموحد في التعليم العام-الحيوان(34)؛معجم سعادة(35)؛ مصطلحات علم النفس للمجمع العراقي(33)؛معجم المصطلح للسعران(36)؛ الخطيب للمصطلحات العلمية(37).

انحلال: معجم الرافدين(38)؛معجم الحناوي للمصطلحات الطبية(39)؛ المورد للبعلبكي(40).

انفساد: معجم شرف(41)؛معجم الذخيرة العلمية لبادجر(32)؛المغني للكرمي(43).

تحلل: المعجم الطبي الصيدلي لعويضة(42).

تدن: معجم حتي الطبي(44).

تدهور : معجم المصطلح للسعران(36).

تفسخ: معجم الخطيب للمصطلحات العلمية(37) ؛معجم الرافدين(38)؛المورد للبعلبكي (40).

تلف: المغني للكرمي(42).

تنكس: المعجم الطبي الموحد(45) ؛معجم الأسنان لقتيبة الشهابي(30) ؛المعجم الطبي لأحمد ذياب(46).

حرض: معجم البيولوجيا للمجمع المصري(47)؛المعجم الطبي لحتي والخطيب (48) ؛معجم الكيميـاء والصيدلة للمجمع المصري(49).

حؤول: معجم كليرفيل(50) ؛معجم المعاني،الدم(51)؛معجم المعاني،العظام(52)؛معجم سـعادة(35) ؛ معجم شرف(41).

ضمور: المعجم الطبي لحتي والخطيب(48).

فساد: معجم بشاي للمصطلحات الطبية(53)؛معجم الشهابي للعلوم الزراعية (54) ؛معجم الكيميـاء للمجمع المصري(49).

ويتضح من ذلك بأنه أعطيت سبعة عشر مصطلحا أو مقابلا لكلمة Degeneration الأجنبيـة الـتي تعـني طبيا تحـول النسيج أو العضو من نوع طبيعي سوي إلى نوع أوطأ شكلاً أو بنية أو صفة أو وظيفة، وقد تكون كلمة " تنكّس" أقرب هذه المصطلحات المقابلة لها .

وهناك الكثير من مثل هذه الكلمات التي استعملت لها مقابلات متعـددة وعلـى العكـس مـن ذلـك اسـتعملت بعـض المصطلحات العربية مقابل أكثر من مصطلح أجنبي واحـد فقـد اسـتعملت مثـلا كلمـة "نتـوء" مقـابل الكلمـات الأجنبيـة

eminence, apophysis , protrusion, projection, process, outgrowth, excrescence, protuberance، ولكل واحد من هذه المصطلحات صفات تشريحية أو وظيفية خاصة بها ومميزة لها بالرغم من التقارب الكبير بين دلالات معظمها.

أسباب تعدد المصطلحات العلمية وتباينها

فلا بد أن نسعى في هذه الحالة إلى توحيد مصطلحاتنا العلمية لكي نتجنب الفوضى والبلبلة الناتجة عن تعددها وتباينها،ولكي نبحث ذلك لا بد من أن نعرف أولا أسباب كل ذلك .وندرج فيما يلي عددا من هذه الأسباب المختلفة:-

1 - تعدد الجهات والهيئات التي تضع المصطلحات وتنشرها،ومن بينها:-

أ- المجامع اللغوية العلمية العربية.

ب-بعض الهيئات والجامعات والكليات مثل اتحاد الجامعات العربية واتحاد الأطباء العرب.

ج-بعض المنظمات والمراكز العربية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومكتب تنسيق التعريب بالرباط واتحاد وزراء الصحة العرب.

د- بعض المنظمات العالمية كمنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم.

هـ- المؤلفون والكتاب والمترجمون العلميون الذين يضعون مصطلحاتهم باجتهاداتهم الخاصة من دون الالتزام بمنهجية ثابتة ثم ينشرونها في كتاباتهم أو في مسارد كتبهم.

و- المجلات العلمية التي تنشر أخبارها وأبحاثها بمصطلحات متباينة ومختلفة حتى في العدد الواحد من نشرياتها أحيانا.

ز- وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية التي تتلقف المصطلحات وخصوصا الجديد منها وتضع لها مقابلات مرتجلة ومغلوطة أحيانا وتشيعها ويصعب تصحيحها بعد ذلك.

ويتضح هذا التعدد عند استعراضنا ما نشر من مجموعات مصطلحات العلوم والآداب والفنون(من معاجم وقوائم ومسارد)والجهات التي قامت بهذه الأعمال المصطلحية حتى عام 1983، فنجد ما يلي:- (55)

الجامعة العربية (إدارات أمانتها العامة)	06
المنظمات العربية المتخصصة	09
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(مكتب تنسيق التعريب)	55
الاتحادات المهنية العربية	07
الهيئات والمؤسسات الوطنية(المجامع والجامعات والمجالس)	150
الهيئات والمؤسسات العالمية والأفراد الأجانب	20
الأفراد العرب	284
المجموع	531 مرجعاً

وقد بلغ عدد معاجم ومجموعات المصطلحات الطبية منها 53 مرجعاً.

2-وضع المصطلحات العلمية أحيانا من قبل علماء لغويين يهتمون بصياغة اللفظ اللغوي للمصطلح من دون دراسة عميقة ودقيقة لمفهومه ودلالته العلمية أو استعمالاته العلمية الخاصة في مختلف الاختصاصات العلمية ،في استعمالاته العامة.

3-استعانة لجان وضع المصطلحات أحيانا بعدد محدود من المهنيين من دون الرجوع إلى المتخصصين الدقيقين أو المستهلكين للمصطلح مثل الاستعانة بطبيب ممارس عام عند وضع مصطلحات أمراض العيون أو الأعصاب أو الجلد من دون الرجوع إلى الاختصاصيين الدقيقين في هذه الفروع،وقد تجد أحيانا في بعض هذه اللجان أعضاء بعيدين كل البعد عن المواضيع التي يضعون مصطلحاتها.

4-التباين الكبير أحيانا في آراء مختلف واضعي المصطلحات في أسلوب ومنهجيات انتقائها أو صياغتها فمنهم مثلا من يتطرف في تعريبها بألفاظها الأجنبية ويعتقد أن مثل هذا التعريب يضمن لنا أحسن طريقة لنقل مفاهيمها ويبقينا على اتصال دائم بالتطور العلمي العالمي.وعلى العكس من ذلك يرفض البعض الآخر هذا التعريب حرصا على نقاوة اللغة العربية وخوفا من تلوثها،حتى أن بعضهم يدعي بأن ذلك يمثل استعمارا فكريا أو لغويا يجب تجنبه. وهناك البعض الآخر الذي يصر على استعمال الرموز العلمية و المختصرات بحروفها الأجنبية أو بألفاظها الأصلية بينما يرتئي الآخرون ضرورة ترجمتها إلى مقابلاتها العربية.ومثل ذلك لا يرتئي البعض استعمال المجاز أو القياس أو النحت أو منهم من لا يتمكن من استقراء التراث العربي فيضع مصطلحات حديثة بينما يفضل الآخرون المصطلحات التراثية رغم اندثارها ولا يؤمنون أبداً بأن الغلط الشائع أحسن من الصحيح المهجور الذي يجيزه الآخرون.

5-تباين الخلفيات اللغوية والتعليمية لواضعي المصطلحات فمنهم مثلا من تعلم علومه بغير اللغة التي يترجم منها مصطلحاتها فمن تعلم بالروسية أو الإيطالية أو الإسبانية يصعب عليه في أحيان كثيرة فهم الدلالة العميقة للكثير من المصطلحات الإنكليزية، وهناك البعض الآخر ممن تعلم علومه بالعربية وليس له إلمام كاف باللغة التي يترجم منها لدرجة تساعده على إدراك مفاهيم مصطلحاتها العميقة فلن يتمكن عند ذاك من معرفة الاختلافات في مدلولات المصطلحات الأجنبية المتشابهة اللفظ المستعملة في اللغات المختلفة.والمعروف أن عدم الإلمام الكافي للشخص باللغة التي يترجم منها تجرده من أحد الشروط الأربعة الرئيسية الضرورية لناقل المصطلح-الإلمام العميق باللغة التي ينقل منها واللغة التي ينقل إليها وبقواعدها وبموضوع المصطلح الذي ينقله وبالعلوم المختلفة المستعمل فيها.كما أن هناك دلالات مختلفة لنفس الكلمات عند استعمالها باللغات المختلفة.

6-وضع المصطلح من قبل اختصاصيين من مختلف مناطق الوطن العربي الكبير،فالمعلوم أن هناك تباينا واضحا في اللهجات العامية وفي دلالة الكثير من مفرداتها في البلدان العربية المختلفة فينعكس ذلك حتما على المصطلحات التي يضعها مواطنو مختلف بلدان العالم العربي وخصوصا عندما يجيز بعضهم استعمال الكلمات العامية الدارجة في بلدانهم والتي تبدو

اعتيادية لهم ولكنها تبدو غريبة جداً وغير مفهومة أو شائنة أحيانا لمواطني البلد الآخر. وتعلم بعض المصطلحات العلمية في بعض البلدان العربية بألفاظ تختلف عن تلك التي تدرس بها في البلدان الأخرى في مراحل الدراسة الأولية والإعدادية مثل كلمات "تاجي Coronary "و"تجلّط الدم" مقابل blood coagulation بينما يستعمل الآخرون مقابلات "إكليلي" و "تخثر الدم" فيصعب بعد ذلك تغييرها.

7-كما توجد أحيانا معانٍ متعددة للكلمة الواحدة فمثلا تعني كلمة Stigma الأجنبية في علم النبات "ميسم " أو " جريب مبيضي" وتعني في الحيوانات الدنيا" فتحة تنفسية" ، أما في الطب فهي يمكن أن تعني " سمة" أو"علامة" أو"خاصية عقلية" أو" جسدية"،لأحد الأمراض أو "آفة نزفية أو ندبة جلدية"، كما أنها تعني ككلمة عامة " وصمة عار" أو "عاهة".ولذلك يؤدي وضع مقابل واحد فقط لهذا المصطلح وخصوصا عند عدم ذكر العلم الذي تستعمل فيه كل من دلالاته إلى البلبلة والتشويش.وهناك بعض المصطلحات الأكثر تشويشا من ذلك وهي تلك التي لها معنيان باللغة الأجنبية ولمقابلاتها العربية أكثر من معنى واحد مثل كلمة cerebrum التي تعني"المخ" أو"الدماغ".و"المخ" هو جزء من الدماغ الذي يحوي بالإضافة للمخ،المخيخ والدماغ المتوسط والجسر والنخاع المستطيل أو بتعبير آخر كل البنية العصبية الموجودة في جوف القحف وكلمة المخ بالعربية تستعمل لتعني كل ما يحويه جوف العظام أي نخاعه وقياسا على ذلك كل ما يحويه جوف القحف أي الدماغ كله.ولكنه يستعمل أيضا ليعني"المخ" وحده.ويتولد الالتباس عند تركيب هذا الإسم مثل cerebrospinal fluidالذي يترجم خطأً "السائل المخي النخاعي" لأن هذا السائل يحيط بالدماغ كله وليس بالمخ وحده داخل القحف فلذلك يجب أن يقال" السائل الدماغي النخاعي" وكذلك الأمر لمصطلحcerebrospinal meningitis التي يجب أن تترجم إلى " التهاب السحايا الدماغية النخاعية" وليس " التهاب السحايا المخية النخاعية" ولذلك يجب استعمال كلمة cerebrumمقابل "المخ" وكلمة brain أو cephalon مقابل الدماغ تجنبا للالتباس.وهناك الكثير من مثل هذه الكلمات.

8-لا تحوي معظم المعاجم العلمية الأجنبية-العربية أية شروح أو تعاريف لمفرداتها فيضطر الطالب عندما يصادف كلمة غريبة غير مفهومة أن يرجع إلى المعجم الأجنبي ليستخرج منه معانيها العلمية وقد يلتبس عليه فهم مدلول المصطلح العربي بوضوح.

9-وقد يحصل بعض الالتباس عند ترجمة المصطلحات الأجنبية الموضوعة بطريقة عشوائية فمثلا اكتشف أحد العلماء واسمه Southern طريقة علمية خاصة في تنشيف مادة الرنا فسماها باسمه Southern blotting وترجم المصطلح باسمه "تنشيف سوذرن" وكلمة southern تعني طبعا "جنوبي".ثم اكتشف عالم آخر مادة مشابهة وهو في عجلة من أمره فسماها Northern blottingواكتشف ثالث مادة شبيهة فسماها Western blotting فإذا ترجمنا المصطلح الأول باسم مكتشفه " سوذرن" وهو اسم علم فهل يجوز لنا ترجمة الآخرين " نورذرن" و"ويسترن" وهما ليسا بعلمين؟ أم نترجمهما "شمالي"و"غربي" وليس لهاتين الكلمتين أية دلالة علمية؟ فما هو المصطلح المناسب لهما إذاً؟ (انظر 56).ويظهر هنا أنه لا مفر لنا إلا أن نعرب هذه الكلمات فنقول " تنشيف سوذرن ونورذرن وويسترن."

10-عدم التزام الجهات المختلفة بمنهجية واحدة لوضع مصطلحاتها فبالرغم من إقرار منهجية وضع المصطلحات العلمية التي وضعتها ندوة الرباط(57) وتأييدها من قبل مؤتمر التعريب السادس (58) فلم يلتزم بها الكثير من الكتاب وحتى بعض أعضاء لجان وضع المصطلحات في بعض المجامع،وقد يعود سبب ذلك إلى عدم معرفتهم بهذه المنهجيات لأنها لم تنشر و لم تعمم تعميما كافيا وخصوصا بين الكتاب والمترجمين.

11-عدم وجود تنسيق كامل للمصطلحات التي تضعها مختلف الجهات إما لعدم نشرها نشرا كافيا ليتعرف عليها كل العاملين في حقولها أو لعدم وجود جهة أو منظمة تتعهد تنسيق المصطلحات التي تضعها مختلف الهيئات وإقرار المصطلح الموحد ونشره نشرا واسعا بين جميع الكتاب والمؤلفين والمترجمين والدارسين، والأدهى من ذلك عدم التنسيق بين المصطلحات التي تضعها مختلف لجان المنظمة الواحدة وخصوصا عند وضع مصطلحات العلوم المتجاورة مثل علوم الحياة(الحيوان والنبات والصحة) والعلوم الطبية.وفيما يلي مثال واحد على ذلك (59):

المعجم الطبي الموحد	مصطلحات علم الصحة	معجم الحيوان	معجم النبات	المصطلح الأجنبي
وابلة	-	رؤيس	هامة	capitulum
قسيم مركزي	-	سنترومير	مركز صبغي	centromere
النسيجة تحت الجلد.	-	الطبقة تحت الأدمة	تحت البشرة	hypodermis
الطور الأول	-	الدور التحضيري	طور تمهيدي	prophase
زيجوت	بيضة مخصبة	بيضة ملقحة	لاقحة	zygote

وقد يلاحظ أحيانا استعمال مقابلات مختلفة لنفس المصطلح الأجنبي في نفس الكتاب فقد وجدت في المسارد الثلاثة للأجزاء الثلاثة لأحد المؤلفات العلمية الجامعية مقابلات مختلفة لنفس المصطلحات.

12-عدم وجود هيئة مختصة تلاحق المصطلحات الجديدة التي تظهر يومياً بمعدل لا يقل عن آلاف المصطلحات في اليوم الواحد.وبسبب بطء المجامع وتخلفها الزمني في وضع مقابلات مناسبة لها بأسرع وقت يتلقفها الإعلاميون الذين ينشرون أخبارها أو الكتاب غير المتخصصين فيضعوا لها مقابلات متباينة ومختلفة وغالبا ما تكون مغلوطة أو غير دقيقة فتشيع وتعم ويصعب جداً بعد ذلك استبدالها بمصطلحات دقيقة.

13-عدم الاهتمام بالنشر الواسع لنتاجات المجامع والمنظمات فلا تجد مجلاتهم في الأسواق لدرجة لا يعرف بها أصحاب المكتبات وكم منا من عانى من نتائج ذلك.

14-عدم وجود جهة مسئولة تلاحق الكثير من المصطلحات العلمية المغلوطة التي تنشر في مختلف وسائل الإعلام أو حتى في العديد من المجلات العلمية أو العامة وتنبه إليها وتدعو إلى تصليحها فتنتشر وتعم بأغلاطها.

15-يؤدي تعليمنا بغير لغتنا إلى عدم استعمالنا للمصطلحات التي توضع فلا تنتشر وتبقى عند واضعيها على رفوف مكتباتهم أو في مخازنهم وتضيع جهود العاملين وتتشتت.والمعلوم أن استعمال المصطلحات في التعليم والكتابة هو الغربال الرئيسي الذي يوحد المصطلحات فيبقي في الغالب الصحيح الدقيق منها وينبذ المغلوط أو الوحشي الرديء.

توحيد المصطلحات العلمية ونشرها

لابد لنا في البدء من الإقرار بأنه لن تستقيم لنا مصطلحات علمية موحدة مستقرة ما لم يعرب التعليم العلمي بكل مراحله وفي كل بلادنا العربية؛ ومع ذلك لا تكف مختلف الجهات والمجامع و المنظمات والندوات من الدعوة لتوحيدها وتبذل الجهود في سبيل تحقيق ذلك . وعقدت أخيرا " ندوة توحيد تعريب المصطلح الطبي" التي اجتمعت في قرطاج بتونس من 3-5 مايو 1992 (60). وانصبت معظم مقررات وتوصيات هذا الاجتماع على توحيد منهجيات وضع المصطلحات وتعرض القليل منها فقط على توحيد المصطلحات نفسها،أي المصطلحات المتباينة الشائعة اليوم،إذ أن توحيد المنهجيات لا يؤدي دائما إلى وضع مصطلحات موحدة ولا إلى توحيد المتوفر منها حالياً.فاشتراطنا مثلا على وضع مصطلح واحد للمصطلح الأجنبي الواحد لا يؤدي دائما إلى وضع الجميع نفس المصطلح للمقابل الأجنبي خصوصا عندما يدل ذلك المصطلح على عدة دلالات أو أنه يستعمل في أكثر من علم من العلوم المتجاورة التي تكون له فيها دلالات متقاربة مثل مصطلح Stigma الذي سبق ذكره،أو بالعكس من ذلك عندما تكون هناك مجموعة من الكلمات التي لها معاني متقاربة أو مترادفة و لكنها تستعمل كتسميات تشريحية أو وظيفية أو إمراضية خاصة ولا يجوز الخلط بينها إذ يؤدي ذلك إلى البلبلة والتشويش .وندرج في أدناه مثلاً واحداً لذلك:-

بروز	projection
شاخة	prominence
طنف	promontary
تبارز	protrusion
ناشزة	protuberance
حرف	ridge
تورم	swelling
حلمة	teat,thelium
حيد	torus
حييد	torulus
جدبة	tuber
درنة	tubercle
حديبة	tuberculum
أحدوبة	tuberosity
ورم	tumor
بجرة	umbo
قبو	vault
قديح	cupula
منحى	curve
شرفة	cusp
ارتفاع	elevation
بارزة	eminence,emenentia
عجرة	excrescence
طية	fold
نامية	growth
تلفيف	gyrus
أكمة	hillock
عقدة	knob
ثدي	mammal
حلمة	mamilla, nipple
نماء	outgrowth
حليمة	papilla
ناتيء	process
نابرة	agger
عروة	ansa
نتوء	apophysis
لاحقة	appendage
زائدة	appendix
نبيرة	boss
برعم	bud
زر	button
رؤيس	capitulum
أكيمة	colliculus
لقمة	condyle
قرن	corn, cornu
تاج	corona
ثنية	crease
عرف	crista,crest
قنة	culmen

يتضح من ذلك التقارب الكبير بين دلالات العديد من المصطلحات المتقاربة.ولتجنب الخلط بينهـا وعـدم التشـويش لابد من وضع «معاجم دلالة »أو« معاجم معاني »علمية عامة في كل العلوم بالإضافـة إلى معـاجم خاصـة بكـل علـم مـن العلوم.

وتوحيد المصطلحات ونشرها عمليتان متلازمتان فمتى ما انتشرت المصطلحات وعـم تداولهـا ووضعـت للاختبـار في بوتقة الاستعمال فإنها تدقق وتغربل ويهمل منها الضعيف والمغلوط وينتقى الأصلح والأنسب فلابد إذاً من بحث الموضوعـين لتوحيد المصطلحات وانتشارها سوية.

وأي منهج يوضع لتوحيد المصطلحات لابد أولا أن يعالج أسباب تباينهـا وأن يتلافـى نواقصهـا. والخطـوات المقترحـة لذلك هي:

1- إسناد مكتب تنسيق التعريب وتنشيطه وتطويره وتنظيم أعماله ليقوم بتنسيق جهوده مع تلك التي تبذلها كل المجامع والمنظمات والهيئات العاملة في حقل المصطلحات وأن يوحد وينسق كل النتاجات التي تصدر منه أو من أي من هذه الجهات أو أية نتاجات أخرى حتى تلك التي يضعها الأفراد وعلى أن يتعاون مع الجميع ومن دون أن يعمل لوحده وبمعزل عنهم.

ولكي يقوم المكتب بكل ذلك لا بد من توسيع هيئاته بإضافة اختصاصيين عاملين دائمين وموقتين لكوادره الحالية وتوفير الميزانية المناسبة له لتناط له كل أمور المصطلحات وجمعها وتنسيقها وتوحيدها وتصنيفها وخزنها ونشرها وتعميمها بين كل العاملين بها والمستهلكين لها بواسطة دورياته ومعاجمه وتنظيم الندوات المتخصصة المختلفة والاجتماعات التي تبحث شؤونها وتقرها وتتفق على صيغها الموحدة التي تصدر وتعمم. ويقترح أن يتم كل ذلك بالأسلوب التالي:-

2- توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية:بالرغم من إقرار المنهجيات التي وضعتها ندوة توحيد المصطلحات(61) وإقرارها في مؤتمر التعريب السادس(62)، وبالرغم من مقررات اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية حول الرموز العلمية وطريقة أدائها بالعربية فلابد من أن يقوم مكتب تنسيق التعريب بتوزيع كل هذه المقررات ونشرها نشرا واسعاً بين كل المعنيين والعاملين في حقل وضع المصطلحات،فالكثير منهم لم يطلع عليها ولا يعلم حتى البعض منهم بصدورها،ولذلك يقترح تنظيم اجتماع واسع تمثل فيه كل المجامع والمنظمات والهيئات المعنية لمناقشة المنهجيات وإقرارها والالتزام بتطبيقها في كل أعمالها المصطلحية والتعهد بتوزيعها بين كل أعضاء لجانها العاملة في وضع المصطلحات وإلزامها بالعمل بموجبها لتقليل التباين بين المصطلحات التي تضعها مختلف الجهات ويقترح أن يقوم مكتب تنسيق التعريب نفسه بهذه المهمة أيضاً.

وقد يكون من الضروري الاتفاق في مثل هذا الاجتماع أيضاً على كل أمور المصطلحات مثل صيغ تعريبها وجواز استعمال المجاز والاشتقاق والقياس والنحت واستعمال الألفاظ العامية و طريقة تعريب الرموز والحروف والمختصرات العلمية وجواز استعمال الحروف الأعجمية مثل پ،ڤ، گ،ژ،چ، وما شاكل ذلك.وقد سبق وأن أقرت بعض المجامع مثل هذه الاستعمالات (مثلاً 63 و 64) ولكن لم تنشر الجهات الأخرى توصياتها عنها فمن الضروري اتفاق جميع المجامع والهيئات على كل هذه المواضيع وإصدار قرارات موحدة عنها والعمل الموحد بما يتوصلون إليه من قرارات.

3- توحيد المصطلحات ونشرها:يقوم المكتب بالجهود التالية في حقل المصطلحات:

أ- يجمع المكتب كل المصطلحات التي تضعها المجامع والمنظمات والجهات المختلفة بالإضافة لكل المتوفر منها في الساحة المصطلحية ويصنفها حسب مجموعاتها العلمية وينسقها ويخزنها في مصارف المصطلحات الخاصة به.

ب- توحد وتصنف مصطلحات العلوم المختلفة بالشكل الذي وضعتها به الجهات المختلفة.

ج-تدرس لجان المكتب المتخصصة والمتعددة مصطلحات مواضيعها وتعزل منها تلك التي وضعت لها أكثر من مقابل واحد أو وضعت لها مقابلات متباينة وتنظمها في مجموعات خاصة وتقوم بدراستها ووضع مقترحاتها حولها أو البدائل المناسبة لكل واحد منها، على أن يتم ذلك بأسرع وقت ممكن.

د-يوزع المكتب هذه المقترحات مع المصطلحات المتباينة إلى كل المجامع والجهات المعنية بوضع المصطلحات لاستقصاء آرائها حول مقترحات لجان المكتب والطلب منها إبداء آرائها وملاحظاتها لاختيار أنسبها وإعلام المكتب خلال مدة محددة.

هـ-تعود اللجان المتخصصة بدراسة المقترحات الواردة وتعزل تلك التي لم يتم الاتفاق حولها وتقوم بدراستها مجددا.

و- تنظم عند ذلك اجتماعات من ممثلين متخصصين من كل المجامع والهيئات لدراسة هذه الملاحظات حول المصطلحات التي لم يتفق عليها والسعي إلى إيجاد مصطلحات مناسبة لها والاتفاق على أصلحها.

ز- تنظم اجتماعات عامة لكل هذه المجامع والهيئات لإقرار الصيغ النهائية لمجموعات المصطلحات الخاصة بكل علم من العلوم على أن يلتزم الجميع باستعمالها وعدم استعمال غيرها حفاظاً على وحدة المصطلحات.

4- يقوم المكتب بعد كل هذا بتنظيم معاجم كاملة بكل علم من العلوم تحوي هذه المصطلحات المتفق عليها ويوزعها توزيعاً واسعاً على مستعملي هذه المصطلحات من كتاب ودارسين ومؤلفين ومترجمين وطلاب وإعلاميين ومحرري المجلات والنشرات العلمية و يطلب منهم جميعا استعمال مصطلحاتها وعدم استعمال غيرها وعلى أن توزع في المكتبات لتكون في متناول الجميع.

5- ومن الضروري بعد ذلك أن تصدر الجهات العلمية كالمنظمات والاتحادات والجامعات معاجم متخصصة لمختلف العلوم وفروعها تحوي شروحا وتعريفات وافية لمفرداتها و تعززها بالصور والرسوم والأشكال والجداول لتوضيح دلالاتها العلمية على أن يلتزم واضعو هذه المعاجم بمصطلحات المكتب وعدم استعمال غيرها.وهذه المعاجم المتخصصة ضرورية جداً لأن المصطلحات المفردة المجردة من التعاريف لا تعطي مستعمليها في أحيان كثيرة مدلولاتها العلمية الدقيقة الواضحة.

6- وينبغي بالإضافة إلى ذلك وضع معاجم دلالة أو معاجم معاني خاصة بكل علم من العلوم التي غالباً ما يحتاجها المؤلف أو الكاتب وحتى المترجم أحياناً.فالكاتب يبحث في الغالب عن الكلمات أو المصطلحات التي تعبر عن مقاصده فيبحث بين المترادفات عن أقربها لذلك. أما المترجم فإنه يصادف أحيانا بعض المقابلات الموضوعة للمصطلح الذي يحاول ترجمته فيجد أنها لا تعبر تعبيراً دقيقا عنه فيضطر للبحث عن مرادف أدق تعبيرا فيستعين بمعجم الدلالة. كما يمكن أن تكون مثل هذه المعاجم خير مرشد للجان وضع المصطلحات وتقييمها. ولذلك لابد من وضع معجم شبيه مثلا بمعجم روجيت(65 و 66) الإنكليزي. وقد يساعد مثل هذا المعجم بدرجة كبيرة في انتقاء المصطلحات النوعية الخاصة بالتسميات التشريحية أو الوظيفية أو الإمراضية المتقاربة جداً كتلك التي ذكرناها لتسميات الزوائد والبنيات التشريحية و الإمراضية.

7- يقترح بالإضافة إلى ما تقدم أن يقوم مكتب تنسيق التعريب بجمع المصطلحات الجديدة التي تظهر يومياً وباستمرار بمعدل لا يقل عن آلاف المصطلحات يومياً ويعمل جاداً وبأسرع وقت وبالتعاون مع المجامع العلمية واللغوية والمختصين بوضع مقابلات عربية مناسبة لها أو تعريبها تعريبا مقبولا ونشرها وإشاعتها بين مختلف الجهات المعنية قبل أن يتلقفها الإعلاميون ويضعوا لها مقابلات مرتجلة غير مدروسة ، وقد تكون مغلوطة أو بعيدة عن معناها الأساسي فتعمّ ويصبح من الصعب جداً بعد ذلك استبدالها بالمصطلح العلمي الصحيح.ويجب أن يتم ذلك من دون أي تخلف زمني.

8- لابد لمكتب تنسيق التعريب من مراقبة مدى انتشار المصطلحات التي يضعها ودرجة تقبلها من قبل المستهلكين لها أو رفضهم ونبذهم لبعضها، إذ أن ذلك يعتبر تصويتاً وامتحاناً لها. فعند عدم قبولها يضع المستهلكون مصطلحات بديلة قد تكون غير دقيقة أو عامية أحياناً أو أسهل تلفظاً وتذكراً.فلا بد عند ذلك من تتبع هذه المصطلحات وإعادة دراسة المرفوض منها والبدائل المستعملة لها وتغييرها إن اقتضى الأمرأو وضعها إلى جانب المصطلح الأول أو وضع تعريف أو شرح بسيط له حتى يسهل استعماله ولو تدريجيا أو أن يستبدل بمصطلح آخر.

9- يظهر مما تقدم أن مهام وضع المصطلحات وتوحيدها ونشرها تقتضي عمليات واسعة واختصاصيين وكوادر كبيرة ولذلك يقترح أن يقوم مكتب تنسيق التعريب بمهام المصطلح فقط وأن يترك أمور التعريب واجتماعاته وتنسيقه ونشر أخباره إلى مركز التعريب والتأليف والترجمة والنشر بدمشق ليقوم بكل نشاطاته.

10- من الضروري جداً الاهتمام بمنشورات ودوريات مكتب التنسيق والهيئات الأخرى التي تنشر المصطلحات وأمورها وشؤون التعريب الأخرى بصورة عامة ولذلك يقترح:

أ- أن تركز مجلة "اللسان العربي"،التي يصدرها مكتب التنسيق،كل نشاطاتها على مواضيع المصطلحات وشؤونه المختلفة سواء في نشر منهجياتها أو ما يستجد أو يقترح منها أوالأبحاث والملاحظات التي ترد حولها بصورة عامة أو أخبار ندواته واجتماعاته وقراراتها.

ب- يترك أمر نشر أخبار التعريب والجهود المبذولة في سبيله والإنجازات التي تتحقق في أي حقل من حقوله إلى مجلة" التعريب" التي تصدر عن المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق.ويقترح أن تركز هذه المجلة كل نشاطاتها في هذا الحقل فقط وأن تترك نشر البحوث والدراسات المعربة أو المترجمة وأمور التعليم العالي(إلا ما يخص التعريب فيه)وقضايا التنمية في الوطن العربي إلى الدوريات والمجلات المتخصصة الأخرى ولا داعي لأن تشغل نفسها بمثل هذه المواضيع.

ج-كما يقترح ترك أمر الترجمة والتأليف والنشر بالعربية وفي الحقول العلمية إلى المركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية في الكويت وإلى المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر وإلى باقي المنظمات والهيئات ولابأس من تشجيع الجامعات والمعاهد والكليات على نشر الكتب الدراسية والمرجعية على أن يشترط على الجميع ضرورة الالتزام بالمصطلحات الموحدة المقرة والتي يصدرها ويعممها مكتب التنسيق.

11- وبالإضافة إلى كل ذلك لا بد من الاهتمام بتوزيع ونشر مجلتي " اللسان العربي" و"التعريب" وكل منشورات المكتب والمجامع والمراكز والمنظمات ومعاجمها وكتبها ومجلاتها انتشاراً واسعاً وفي كل المكتبات العامة والتجارية لتكون متيسرة للكتاب والدارسين والطلاب. ومن الضروري الإعلان عنها دائماً في كل وسائل الإعلام العلمية والأكاديمية وحتى التجارية المناسبة إذ لا فائدة من بذل كل هذه الجهود ووضع إصداراتها على الرفوف دون أن تجد طريقها للمحتاجين إليها والراغبين فيها. فمن الملاحظ وجود جماعات كبيرة من هؤلاء الذين لا يعرفون حتى عن صدور مثل هذه النشريات فلا بد والحالة هذه من توزيعها لا على المجامع والمنظمات فقط بل على الكتاب والدارسين والإعلاميين والطلاب أيضاً.

وقد تبدو هذه المقترحات لأول وهلة مثالية وصعبة التحقيق ولكنها متى ما نظمت خطوات العمل فيها ستكون أسهل كثيراً من الجهود المضنية الضائعة التي نبذلها اليوم في العديد من المؤتمرات والاجتماعات المكلفة دون الوصول إلى أهدافنا. وفي سبيل ذلك لا بد من بذل الجهود الفعالة العملية المخلصة للوصول إلى هدفنا في التعريب.

الرموز العلمية

الرموز العلمية هي نوع آخر من المصطلحات ولكن عمت الفوضى في صور وأشكال كتابتها وترجمتها أو تعريبها لدرجة أكبر من تلك التي انتابت المصطلحات فقد كتبت تارة بالحروف اللاتينية وتارة بالعربية وتباينت أشكالها وكتبت أحيانا بحروفها الأجنبية المعربة من دون ترجمتها وكتبت في أحيان أخرى بحروف عربية بعد ترجمة أصولها إلى أن أعدت المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس مشروعا لتعريب وحدات النظام الدولي ومصطلحاتها في الستينات ثم طرأت تعديلات على هذا المشروع إلى أن استقر رأي المنظمة على استبدال الرموز اللاتينية برموز عربية فوضعت ترجمة منقحة للمواصفات القياسية العربية لوحدات النظام الدولي ومضاعفاتها عام 1974(67).وحاول إبراهيم بدران (68) وأحمد سعيدان(69) تطوير هذه الدراسة ووضعها بالصيغة المناسبة التي صارت بعدئذ بجانب مشروع مجمع اللغة العربية الأردني للرموز العربية(70) ومشروع مجمع اللغة العربية المصري الصادر عن دورته الثانية والخمسين(71) أساسا لمناقشات ندوة اتحاد المجامع اللغوية العلمية التي عقدت في عمان بين 27-1987/1/29 (72) التي أصدرت مشروعها الموحد الشامل للرموز العلمية وطريقة أدائها باللغة العربية وفقا للمبادئ التالية:-

أ- اتخذت الندوة مشروعي مجمع اللغة العربية الأردني ومجمع اللغة العربية بالقاهرة بالإضافة إلى الردود الواردة من الجهات العلمية العربية الأخرى أساسا لوضع المشروع الموحد للرموز العلمية العربية.

ب- اعتمدت الندوة مبدأ التعريب الشامل للرموز العلمية وفقاً للأسس التالية:-

1) استخدام الحروف العربية الاعتيادية لتمثيل الكميات والوحدات الفيزيائية والكيميائية.

2) استخدام الحروف الأبجدية العربية في الرياضيات(باستثناء الحرف اليوناني δ (دلتا) لرمزي كرونكر وديراك).

3) مراعاة اختيار الشكل الاعتيادي للحروف العربية،الذي يتفق مع أصول الخط العربي ومع الآلات الطباعية المتوافرة.

4) استخدام أشكال محوّرة للحروف العربية الاعتيادية عند الضرورة مع مراعاة عدم المساس بجوهر هذه الحروف.

5) اعتبار ما اقترح من أشكال للحروف في مشروع مجمع اللغة العربية الأردني للرموز العلمية العربية رصيدا يمكن استخدامه عند الحاجة، كما يمكن الإضافة إليه.

وانتهت الندوة بالقرارات والتوصيات التالية:-

أ-جواز استخدام أي من سلسلتي الأرقام المتداولتين في المشرق والمغرب العربيين باعتبارهما عربيتين.

ب- استخدام الإشارات الدولية مع قلب البعض منها عند اللزوم لمسايرة الكتابة من اليمين إلى اليسار.

ج-كتابة العلاقات والعمليات والمعادلات كافة من اليمين إلى اليسار.

د- اعتبار هذه الندوة مجرد منطلق لندوات أخرى دورية في هذا المجال وما يتصل به من مجالات كالمختصرات.

هـ- نشر ما اتفق عليه من رموز علمية عربية وردت في المشروع الموحد على أوسع نطاق في الوطن العربي بالسرعة القصوى.

ومع ذلك فهناك من لا يزال يفضل استعمال الرموز اللاتينية بالحروف وكتابتها من اليسار إلى اليمين(انظر مثلاً محمد حسين صفوري(73) الذي يحبذ استعمال الحروف اللاتينية واليونانية رموزاً للمصطلحات العلمية؛وكذلك جميل الملائكة الذي يستعمل وحدات و رموز النظام الدولي بحروفها الأجنبية(74) كما يرتئي البعض(75) وضع منهجية وقواعد مفصلة لوضع الرموز تتبع في كل المجالات حرصا على تجانسها وتناسقها. كما أوصى مؤتمر التعريب الأول في كلية التربية بالسودان(76) الذي انعقد في الفترة بين 26/2-1/3/1989 المضي في كتابة الرموز والمعادلات باللغات العالمية والعمل على تعريبها مستقبلا بصورة موحدة،ولكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أوصى في دورته السابعة والخمسين النظر في استخدام الرموز الكيميائية والتخلص من كتابتها بالأجنبية كي لا تكون مكونة من جزأين، جزء عربي وجزء أجنبي .وأوصى مجمع اللغة العربية بالقاهرة تأليف لجنتين للنظر في استخدام الرموز الكيميائية (77).

ويتضح من ذلك أن الأمر لم ينضج تماما لحد الآن ولكن بالرغم من ذلك نرى أن كتاب الرموز العلمية قد مهد لنا السبيل لكتابة معظم رموزنا إن لم نقل كلها بالعربية فلا داعي لاستعمال الحروف Zn,Fe,Au للدلالة على الذهب والحديد والخارصين في الوقت الذي تدل حروفها الأولى ذ،ح،خ عليها بكل وضوح مما يسهل على الطالب الدارس بالعربية تذكرها بسرعة دون الحاجة لتذكر كلماتها الأجنبية Zinc,ferrum,aurium وترجمتها بعد ذلك إلى مقابلاتها العربية لكي يدرك مدلولاتها. كما أن استعمال هذه الرموز العربية في الدراسات الجامعية وفي كل الكتب الدراسية والمرجعية يمثل ممارسة متواصلة مع الترميز بالعربية المستعمل في الدراسات قبل الجامعية وفي كتبها. وباستعمالنا لها بالعربية نحافظ على منهجية تعليمية موحدة ونتجنب المنهجية المزدوجة المشوشة والمربكة للطالب والدارس.

كما أن كتابة الرموز والمعادلات بحروف أجنبية من اليسار إلى اليمين بعكس اتجاه الكتابة بالعربية من اليمين إلى اليسار أمر مشوش للقارئ إذ أنه لن يعرف مثلاً B-A يعني B ناقص A أو بعكس ذلك عند ما يقرؤها من اليمين إلى اليسار مسايرة لقراءته العربية.هذا علاوة على التلفظ المختلف لهذه الحروف باللغات الأجنبية المختلفة، فالذين يتلفظونها بالفرنسية أو الألمانية أو الإيطالية أو الروسية أو الإسبانية مثلاً يتلفظونها بطرق مختلفة عن ألفاظها الإنكليزية مما يؤدي إلى التباس السامعين عند سماعهم محاضرات يلقيها محاضرون تعلموا بلغات أجنبية مختلفة.

وقد علق على ذلك الدكتور محمود مختار(78) بقوله"لا حاجة لأن أوضح أن مثل هذا الأسلوب(الكتابة بالحروف الأجنبية) يجعل اللغة العربية خليطا مشوشا من العربية والإنجليزية لا يقبله منطق ولا يقره ذوق فضلاً عن أنه يدفع اللغة العربية بالعجز والقصور بل يقوضها من أساسها كلما تغلغل ذلك فيها".

وبعد هذا ما هي هذه الصورة التي تظهرها هذه الصفحة(الملحق رقم1)(79) فهل هي صورة لكتاب عربي حقا؟ أم أنها لكتاب أجنبي طعم ببعض الكلمات العربية؟ أفلا يدل ذلك على عجز اللغة العربية عن تعريب هذه الأحرف والرموز الأجنبية؟

وقد وفر مشروع الرموز العلمية هذا مجموعات عديدة لأشكال الحروف والإشارات الرياضية وغيرها مما يكفي لوضع مقابلات مناسبة لمعظم الرموز الأجنبية. وقد يعترض البعض على استعمال الحروف المجوفة أو استعمال الحروف بحجمين مختلفين أو كتابة الحروف المعقوفة وقد يكون من الأسهل استعمال حروف مشكلة بفتحات أو كسرات وبحجم واحد فذلك أيسر كثيراً عند طباعتها بالآلات الطابعة وكتابتها من كتابة الحروف المجوفة أو الحروف بحجمين.

الحروف اللاتينية ومقابلاتها العربية

من الملاحظ أن هذه المشاريع لم تضع مقابلات مناسبة للحروف الأجنبية رغم كثرة استعمالها وتعدد طرق تعريبها سواء حسب التسلسل الأبجدي أحيانا أو حسب التسلسل الألفبائي في أحيان أخرى أو حسب طريقة تلفظها بالأجنبية. ونحتاج في أحيان كثيرة إلى وضع مقابلات متسلسلة لبعض مجموعاتها مثل مجموعة الفيتامينات A إلى M أو عند تعريب أسماء الأعلام الأجنبية. ويبين الجدول التالي المقابلات الممكنة والمقترحة:-

الحرف الأجنبي		التسلسل الأبجدي	التسلسل الألفبائي	التسلسل اللفظي		المقابلات البديلة	
A	a	أ	ا	أَ	أ		
B	b	ب	ب	بَ	ب		
C	c	ج	ت	سيَ	سي		
D	d	د	ث	دَ	د		
E	e	هـ	ج	يَ	ي		
F	f	و	ح	فَ	ف		
G	g	ز	خ	جيَ	جي	غَ،	غ
H	h	ح	د	هَـ	هـ		
I	i	ط	ذ	ييَ	يي	آيَ	آي
J	j	ي	ر	جه	جه		
K	k	ك	ز	ك	ك		
L	l	ل	س	لَ	ل		
M	m	م	ش	مَ	م		
N	n	ن	ص	نَ	ن		
O	o	س	ض	وَ	و		
P	p	ع	ط	پيَ	پي		
Q	q	ف	ظ	كيوَ	كيو		
R	r	ص	ع	رَ	ر		
S	s	ث	غ	سَ	س		
T	t	خ	ف	تَ	ت		
U	u	ذ	ق	يوَ	يو		
V	v	ض	ك	ڤيَ	ڤي		
W	w	ظ	ل	بليوَ	بليو	دبليوَ	دبليو
X	x	و	م	يكسَ	يكس	اكسَ	اكس
Y	y	غ	ن	عيَ	عى		
Z	z	ل	هـ	زَ	ز		

والملاحظ في هذا الجدول عدم تناسب التسلسل الأبجدي مع ألفاظ الحروف الأجنبية إذ يقف فيه حرف الـ(س)مقابل الـ (O) والـ (ظ)مقابل الـ (W)وهكذا. ولو تتبعنا التسلسل الألفبائي لوجدنا أيضا عدم تناسب حروفه مع ألفاظ مقابلاتها الأجنبية حيث يقف فيه حرف الـ(ذ) أمام الـ (i) وحرف الـ (ش) أمام حرف الـ (M) مما يخلق صعوبة في تذكرها بالإضافة للتنافر الواضح بين لفظي الحرفين العربي والأجنبي .بينما تمثل سلسلة الحروف اللفظية مقابلات مناسبة للحروف الأجنبية فنقول فيتامين ك لمقابله . Vitamin K بدلاً من فيتامين ز، وفيتامين سي بدلاً من فيتامين ج أوت مقابل Vitamin C .ولذلك يقترح استعمال التسلسل اللفظي كمقابلات أمام حروف التسلسل الأجنبي دائماً منعاً للالتباس ولسهولة استعماله.

ويفضل في هذا التسلسل عدم استعمال حرفين متجاورين منفصلين عربيين مقابل الحرف الأجنبي منعا للإلتباس عند كتابته بجنب الكلمات الأخرى فيفضل استعمال (يي) بدلاً من (آي) و(يكس) بدلاً من (اكس) و (بليو) بدلاً من (دبليو) و(عي) بدلاً من (واي).

وبهذا يمكننا أن نقول فيتامين ا،ب،سي،د،ي،ك،م،هـ وهكذا كما يمكننا أن نقول زمر الدم (ا ب و) لمقابلاتها (A B O).

ومن الممكن استعمال الحروف پي،گ،ڤي،چ،ژ في بعض المقابلات فقد أجاز ذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة (80) استعمال الحروف الثلاثة الأولى وأجاز مجمع اللغة العربية الأردني(81) استعمال الحروف الأربعة الأولى.

ويقترح وضع فتحة(ـَ) فوق الحرف عندما يوضع مقابل الحرف الأجنبي الصغير Small letter ولا حاجة لوضعها عليه عند استعمالها مقابل الحرف الكبير Capital letter الأكثر استعمالاً.

أما الحروف اليونانية فيقترح كتابتها بالطريقة التي تلفظ بها باللغة الأجنبية ،كما يلي:-

رو	ρ	ايوتا	L	ألفا	α
سيغما	σ	كابا	K	بيتا	β
ثاو	r	لمدا	λ	غاما	γ
اوبسيلون	u	ميو	μ	دلتا	δ
فاي	ϕ	نيو	ν	ابسيلون	ε
جي	χ	زي	ξ	زيتا	ζ
بسي	Ψ	اومكرون	o	ايتا	η
اوميغا	ω	باي	π	ثيتا	θ

ويعتقد أن هذه الطريقة أدق وأسهل من إيجاد مختصرات لها بحروف منفصلة وخصوصا وأن هذه الحروف قليلة الاستعمال نسبيا.

المختصرات العلمية

والموضوع المهم الآخر المتعلق بالمصطلحات والرموز هو موضوع "المختصرات" الذي أشار إليه الدكتور محمود مختار (82) في الدورة السادسة لاتحاد الجامعات العلمية العربية وبحثه بعد ذلك الدكتور عبدالكريم خليفة (83) بتفصيل شيق في الدورة السادسة والخمسين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة حيث قدم فيها منهجية شاملة واضحة لوضع المختصرات بصورة عامة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:-

1 - يؤخذ ما جاء في التراث من مختصرات من دون إخضاعها لقواعد المختصرات الحديثة.

2 - قبول المختصرات الأجنبية التي لها وجود عالمي في اللغات المتقدمة.

3 - قبول المختصرات الأجنبية لأسماء الأعلام وكتابتها بالحروف العربية وفق نطقها الأعجمي.

4 - يوضع المختصر للتسميات العربية وفق القواعد التالية:-

أ - يؤخذ الحرف الأول من كل إسم بعد تجريده من ال التعريف ومن كل كلمة بعد تجريدها من الزوائد.ويكتب المختصر بالحروف المنفصلة دون وضع إشارة فصل بينها.وإذا كان المختصر يشكل كلمة واحدة سهلة اللفظ فتكتب بالحروف المتصلة وتلفظ الحروف بأصواتها في بنية الكلمة مثل "مآب" لعبارة "مؤسسة آل البيت."

ب - إذا كان الإسم مكونا من كلمة واحدة يؤخذ الحرف الأول منها أو الأول والثاني من الكلمة بعد تجريدها من ال التعريف والزوائد ويكتب بأشكال الحروف المتصلة وتلفظ الحروف بأسمائها فنقول " سين ميم" " للمختصر "سم" بدلا من " سنتمتر."

ج - لا ينظر في العبارة التي تكون التسمية إلى حروف الجر والعطف والضمائر وأدوات الاستفهام والنداء والشرط والتنبيه وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة.

د - يؤخذ الحرفان الأول والثاني من الكلمات الدالة على الظرف وتلفظ الحروف بأصواتها.

5 - بالنسبة للمختصرات الأجنبية تتم ترجمة المصطلح أو التسمية كما هما في الأصل إلى العربية ثم يعامل في كيفية وضع مختصره معاملة التسميات العربية كما هو في 4 أعلاه.

6 - ضرورة الالتزام باستعمال قواعد وضع المختصرات واستعمالها في الكتابة العربية وفي كل المعاجم والموسوعات والكتب العلمية المتخصصة والعامة ترجمة أو تأليفاً.

ومن الممكن شرح هذه المنهجية والتوسع فيها بإتيان بعض الملاحظات وبذكر بعض الأمثلة عن استعمال هذه القواعد في وضع المختصرات:-

ملحق مشروع وضع المختصرات العلمية

1- هناك الكثير من المختصرات التي صارت جزءاً من تراثنا اللغوي وهي سهلة ومعروفة وشائعة الاستعمال مثل " البسملة" "لعبارة" بسم الله" و"الحوقلة" لعبارة "لاحول ولا قوة إلا الله" و"ص" لعبارة"صلى الله عليه وسلم" أو" عليه الصلاة والسلام"و"رض" لعبارة"رضي الله عنه" أو" ع" لعبارة "عليه السلام" . ويلاحظ هنا عدم وجود قاعدة تخضع لها هذه المختصرات فهي جميعا مختصرات نقلية سماعية.

2- شاع الكثير من المصطلحات الأجنبية وأصبح لها استعمال عالمي في كل اللغات العلمية مثل كلمات "ليزر Laser" أو "إيدز AIDS " أو"دنا Dna " أو" يونسكو Unesco ".ومن الممكن استعمالها بالعربية أيضاً دون النظر إلى أصولها ولكن من الضروري كتابة المصطلح مع ترجمته عند استعماله للمرة الأولى في كتاب أو مقال. فمثلاً من الضروري أن نكتب المختصر كما يلي = LASER: Ligh Amplification by Stemulated Emission of Radration (تضخيم الضوء بانبعاث الإشعاع المنشط) وذلك ضروري لتوضيح مفهوم المختصر للدارس عند قراءته له للمرة الأولى.فعند عدم ذكر ذلك في معاجمنا يضطر الدارس الرجوع إلى المعاجم الأجنبية لاستخراج معانيها ولا يخفى ما في ذلك من صعوبة.

وتكتب مثل هذه المختصرات بحروف متصلة وتخضع للقواعد العربية من حيث التعريف والتنكير والتثنية والجمع والنسبة عند الحاجة فنقول: "دنا"و"دنات"و"الليزر" والإيدز" و"الليزري"و"الراداري". وهناك مجموعات كبيرة من مثل هذه المصطلحات التي تستعمل بأشكالها العالمية ويستحسن تنظيم ملاحق مفصلة بها تلحق كمجموعات في أواخر المعاجم العلمية المتخصصة على أن يذكر أصل المختصر الأجنبي وترجمته العربية وإن اقتضى الأمر إلى تعريف أو شرح بسيط.

3- أما بالنسبة لأسماء الأعلام فتكتب مختصراتها بالحروف العربية وفق نطقها الأعجمي فنقول مثلاً علامة "جي.سي.مكداول G.C.Mc Dowel Sign " أو" تنشيف سوذرن " Southern Blotting أو"داء أديسون Addison's disease ".

4- وتستعمل القواعد التالية لوضع مختصر التسميات بالعربية:

أ - يؤخذ الحرف الأول من كل اسم بعد تجريده من ال التعريف ومن كل كلمة بعد تجريدها من الزوائد ويكتب المختصر بالحروف المنفصلة دون وضع إشارة فصل أو نقط بينها فنكتب مثلاً(ج.ع.م-للجمهورية العربية المتحدة) و(م.ص.ع-لمنظمة الصحة العالمية) و(م.ط.م-لمساعد طبيب مقيم AHP. Assistant House Physician) وتلفظ عند ذاك الحروف بأسمائها فنقول "جيم عين ميم". كما يمكن تلفظ بعض المصطلحات باسمها الكامل.فلا توجد في العربية صعوبة في تلفظ "هيئة الأمم المتحدة"،وهذه أسهل من " هاء ألف ميم" الذي يكتب (هـ ا م).وفي الواقع نجد في هذه الحالة أن تلفظ الاسم الكامل أسهل من تلفظ حروفه منفصلة.

ب- أما في حالة تكوين الحروف عند اتصالها كلمة واحدة سهلة التلفظ فتوصل الحروف وتلفظ الكلمة فنقول"حماس"بدلا من"ح م ا س"لإسم حركة المقاومة الإسلامية،و"باسم" بدلامن (ب ا س م) للبنك الآلي السعودي للمعلومات، و"مآب"بدلامن (م آب) لمؤسسة آل البيت.

ويلاحظ في كلمة "حماس"أننا أخذنا الحرف الأول من كل من كلمتي حركة ومقاومة ولكننا أخذنا الحرفين أس من كلمة إسلامية لغرض تكوين كلمة سهلة اللفظ.كما يلاحظ اسقاطنا لـ ال التعريف من كلمة السعودي وحرف الجر من كلمة للمعلومات.

ج- أما بالنسبة لمختصرات الكلمة الواحدة فقد استعملت مختصراتها في الرموز الكيميائية بحرف واحد مثل ".ص- للصوديوم" و"ح-للحديد" و"ف-للفضة" . أما عند حصول تشابه بين بداية كلمتين فكان لابد من استعمال الحرفين الأولين من الكلمة فقلنا"بو-للبوتاسيوم" و"بر-للبروم"و"بت- للبلاتين" و"بل-للبلوتونيوم."ومن الممكن أن نلفظ هذه المختصرات كحروف منفصلة فنقول "باء واو"لكن من السهل أيضا بل الأسهل أن نقول بوتاسيوم. فالكلمات العربية قصيرة نسبيا وسهلة التلفظ.

د- ولا تؤخذ في العبارة، التي تحوي أسماؤها على ال التعريف،حروفه في الاختصار فنقول "م ص ع" لمنظمة الصحة العالمية وبالطريقة نفسها لا تؤخذ حروف الزوائد الأخرى مثل الأدوات والإشارات وحروف الجر والشرط والتنبيه والضمائر وحروف العطف في مثل "م ع ت ث ع" للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.ومن الملاحظ أن مثل هذه الحروف المختصرة للمصطلحات تستعمل للكتابة فقط فالأفضل تلفظ الإسم الكامل بدلامن حروفه.

5- بالنسبة للمختصرات الأجنبية فتتم ترجمة المصطلح أو التسمية كما هو بالأصل إلى العربية قبل وضع المختصر لهذا المقابل العربي حسب القواعد التي ذكرت في 4 أعلاه. فيترجم مثلاً المختصر " AHS " إلى" م ج م" أي "مساعد جراح مقيم" وهو مقابل الأصل الأجنبي Assistant House surgeon.وهذه الترجمة لمختصرات المصطلحات الأجنبية بدلا من تعريبها مهمة جدا وأكثر تعبيراً للدارس من المختصر المعرب للحروف اللاتينية للمقابل الأجنبي. فمثلا عند تعريب المختصرATP للمركب Adenosine Triphosphate إلى "أت ب" و"اتب" فلن تنقل هذه الحروف أية دلالة مباشرة للدارس حتى إذا حاول تحويل الحروف إلى مقابلاتها الأجنبية لأنه يدرس موضوعه بالعربية ولا يدرسه باللغة الأجنبية فيضطر عند ذاك الرجوع إلى معاجمه الأجنبية والعربية ليجد بعد جهد جهيد بأن هذا المختصر هو لـ"ثلاثي فسفات الأدينوزين". ولكننا بدلا من ذلك لو ترجمنا هذا المختصر الأجنبي ATP إلى"ث ل ف ا" أو ثلفا"وهو مختصر بسيط للمصطلح بلغته العربية لسهل عليه معرفة مدلوله "بإرجاعه إلى الإسم الكامل للمركب. وبنفس الطريقة نستعمل " ثنفا " كمختصر للمركب ثنائي فسفات الأدينوزين وهو أكثر دلالة من " أدب" المقابل لـ ADP مختصر مركب الـ Adenosine Diphosphate.ونستعمل كذلك " أحفا" مقابل أحادي فسفات الأدينوزين. وكلمات مثل ثلفا وثنفا وأحفا سهلة التلفظ والتذكر، ومن الممكن جمعها وتثنيتها وإضافتها أو النسبة إليها.ومن الملاحظ هنا أننا استعملنا الحرفين الأوليين من الكلمات ثلاثي و ثنائي وأحادي تجنبا

للالتباس فلو قلنا ثفا بدلا من ثلفا وثنفا لاتبس المختصران مع اسم المركبين. كما أدى هذا الاستعمال إلى تكوين لفظ سهل للمختصر.

وهناك أمثلة كثيرة تؤكد ضرورة ترجمة هذه المختصرات الأجنبية باشتقاق مقابلاتها من المصطلحات العربية بدلا من تعريبها هي نفسها. وبالتالي فإننا نحاول ترجمة المختصرات والمصطلحات وليست تعريبها.

6- كما يجوز للبعض تحوير لفظ الحرف الأجنبي عند تعريبه بشكل يسهل تلفظه فعربوا بعض المصطلحات الأجنبية مثل pH إلى "باها" بدلا من " ب هـ" و Rh إلى "راها" بدلا من " رهـ" تسهيلا لتلفظها. كما قالوا "اللمفاوية البائية" و"اللمفاوية التائية" بدلاً من اللمفاوية (ب) واللمفاوية (ت) مقابل Tlymphocyte, Blymphocyte للسبب نفسه كما عرب البعض بعض المختصرات الأجنبية بحروف ملتصقة ليكونوا منها كلمات سهلة التلفظ مثل "دنا" و"رنا" بدلا من " د ن ا" و"رن ا" لمقابلاتيهما DNA وRNA .

7- كما عرب البعض بعض اللاحقات الأجنبية وأضافوها لأواخر الكلمات العربية فمثلاً تنتهي أسماء معظم الأنزيمات الأجنبية باللاحقة (ase-) التي عربت إلى اللاحقة (ـاز) وأضافوها إلى اسم المادة المعربة فقالوا " لاكتاز" و" مالتاز" لإنزيم اللاكتوز وإنزيم المالتوز. كما عربوا اللاحقة (oma-) إلى(ـوم) لأسماء الأورام فقالوا مثلا "شحموم"و"ليفوم" للورم الشحمي Lipoma و للورم الليفي fibroma فوضعوا بذلك مختصرا للمصطلح لتيسير تلفظه واستعماله.

8- وأخيرا من الضروري عند إقرار هذه المنهجيات والقواعد لصياغة المختصرات وكتابتها وتلفظها بالعربية الالتزام باستعمالها في كل علومنا وتثبيتها في كل معاجمنا وموسوعاتنا وكتبنا العلمية المتخصصة والعامة المترجمة والمؤلفة وفي كل نشراتنا ومجلاتنا العلمية.

الخاتمة

يتضح مما تقدم بأن مشاكل المصطلحات وتعددها وتباينها وانتشارها كثيرة ومتعددة ولكنها ليست بالمستعصية حتى تصبح سببا يقف حائلا في درب تعريب تعليمنا بكل مراحله و في كل بلداننا العربية.وهذه المشاكل كلها سهلة الحل وستحل بصورة طبيعية متى ما حوّلنا لغة تعليمنا إلى العربية. ويجب أن لا ننسى بأن هذه المشاكل المصطلحية لا توجد في لغتنا العربية فقط فهي شائعة في كل اللغات الأخرى فهناك مثلها بل أكثر منها حتى في الإنجليزية التي لا زالت مصطلحاتها التشريحية والكيميائية مثلاً من دون حل.وتعاني اللغة الألمانية وغيرها من اللغات من مشاكل لا تقل أبدا عن مشاكل مصطلحاتنا رغم تعليمهم لعلومهم بلغتهم منذ قرون،فلماذا نتهيّب من تعدد أو تباين مصطلحاتنا؟ أما عدم انتشارها فذلك أمر طبيعي أيضا ما دمنا لا نستعملها في تعليم علومنا.

والمعتقد بأننا عندما نتحدث عن مشاكل المصطلحات وغيرها من مستلزمات التعريب نجد أنفسنا وكأننا ندور في حلقة مفرغة حول تعريب التعليم وامتلأت الساحة بالمؤلفات الواسعة العديدة عن هذا الموضوع(الملحق 2).ورحنا نتهرب بعقد الاجتماعات والندوات والمؤتمرات دون أن نتذكر بأن كل قوانين وأنظمة جامعاتنا العربية تنص صراحة على أن لغة التعليم فيها هي العربية فلماذا لا نطبق قوانيننا؟ فالواجب علينا جميعا أن ننزل من أبراجنا العاجية ونخرج من هذه الحلقة المفرغة وننادي ونطالب بأعلى أصواتنا وفي كل وسائل إعلامنا وصحفنا ودورياتنا وبين كل الأوساط الاجتماعية والمسؤولة بضرورة إصدار **القرار السياسي الملزم** بتحويل لغة التعليم في كل جامعاتنا وفي كل بلداننا العربية إلى اللغة التي نتحدث بها يومياً إلى لغة الآباء والأجداد إلى لغة القرآن الكريم ومن دون ذلك سنظل نعقد الندوات والاجتماعات ونتباكى على لغتنا المظلومة.

الهوامش والمراجع

1-قاسم سارة: التعريب ،جهود وآفاق:1989,187، دار الهجرة،دمشق-بيروت.

2-علي القاسمي وجواد حسني عبدالرحيم: ببليوغرافيا المعاجم المتخصصة،اللسان العربي،21،157-201،1983.

3-محمد شرف: معجم العلوم الطبية والطبيعية،الطبعة الثانية،1928،وزارة المعارف،القاهرة.

4-الأمير مصطفى الشهابي:معجم المصطلحات الزراعية 1943. ومعجم الشهابي في مصطلحات العلوم الزراعية:إعداد أحمد شفيق الخطيب،الطبعةالثانية،1982،مكتبة لبنان،بيروت.

5-محمد هيثم الخياط:المعجم الطبي الموحد،الطبعة الثالثة،1983،ميدلفانت،سويسرا.

6-محمد عبدالحميد الزميتي:معجم المصطلحات الفنية،3-40 ،منشورات المكتبة العصرية،بيروت.

7-أحمد شفيق الخطيب:معجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية،1984، مكتبة لبنان، بيروت.

8-معهد الإنماء العربي: معجم مصطلحات العلم والتكنولوجيا،الطبعة الأولى،1982.

9-علي القاسمي وجواد حسني عبد الرحيم:المرجع السابق.

10-حسني سبح:المعجمات الطبية وتوحيد المصطلح الطبي،مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق.1984,226,59.

11-جميل صليبا: تعريب الاصطلاحات الطبية،مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق1953,18,28.

12-الأمير مصطفى الشهابي:المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث،1965،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،الطبعة الثانية.

13-حسني سبح: نظرة في معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات،مجلة اللغة العربية بدمشق 1982,558,551,59 .

14-مجمع اللغة العربية المصري، الإدارة العامة للمعجمات:مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع:1-30،1957-1990.

15-محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي:مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا،1934-1984، مجمع اللغة العربية:القاهرة 1984.

16-أحمد شفيق الخطيب:موجز بأهم القرارات ألتي اتخذها مجمع اللغة العربية في القاهرة، ملحق لمعجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية،الطبعة السادسة،1984 مكتبة لبنان،بيروت.

17-عبد الكريم خليفة:اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث،من منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، 61-64،1987.

18-مجمع اللغة العربية بالقاهرة:مجموعة المصطلحات العلمية والفنية،المجلد 21،1-5،1979.

19-حسن حسين فهمي:المرجع في تعريب المصطلحات العلمية والفنية والهندسية ،1961، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة.

20-أحمد شفيق الخطيب:منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة،اللسان العربي ،19،37-66،1982.

21-أنور محمد الخطيب:منهج بناء المصطلح العلمي العربي،اللسان العربي،20،85-101،1983.

22-علي القاسمي:مقدمة في علم المصطلح،1985،دائرة الشؤون الثقافية والنشر،بغداد.

23-جميل الملائكة:في أساليب اختيار المصطلح العلمي،اللسان العربي، 24،15-40،1985.

24-وجيه عبدالرحمن:منهجية وضع المصطلحات الجديدة في الميزان،اللسان العربي، 24،57-66،1985.

25-محمد رشاد الحمزاوي:المنهجية العربية لوضع المصطلحات،اللسان العربي،24،41-51،1985.

26-صادق الهلالي:منهجية وضع المصطلحات الطبية،اللسان العربي،27،93-104،1986.

27-قاسم سارة:تعريب المصطلح العلمي و"إشكالية المنهج"،عالم الفكر، 19،81-128 ،1989.

28-ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية،الرباط، 18-20 شباط،1981. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، 11-12 ،220-225،1981.

29-التوصيات العامة لمؤتمرالتعريب السادس:مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، 35، 396-400 ، 1988.

30-قتيبة الشهابي: معجم مصطلحات طب الأسنان، 1987،مكتبة لبنان،بيروت.

31-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:المعجم الموحد للمصطلحات العلمية في مرحلة التعليم العام، معجم مصطلحات علم النبات، 1983.

32-جورج يرسي بادجر:معجم الذخيرة العلمية (إنكليزي-عربي)1980-1988،مكتبة لبنان،بيروت.

33-المجمع العلمي العراقي:مصطلحات علم النفس،مصطلحات علمية،القسم التاسع، 1992,117.

34-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:المعجم الموحد للمصطلحات العلمية في مرحلة التعليم العام، معجم مصطلحات علم الحيوان،1983.

35-خليل سعادة:قاموس سعادة،1911، مطبعة الجريدة،مصر.

36-حسن السعران: المصطلح،1967، دارصادر،دار بيروت،بيروت.

37-أحمد شفيق الخطيب:معجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية، 1984،مكتبة لبنان،بيروت.

38-موفق أسعد عسكر وآخرون:معجم الرافدين 1987/1986 ،دارالحرية للطباعة بغداد.

39-كمال الدين الحناوي:معجم المصطلحات الطبيةالحديثة،1978،المكتبةالعصرية،بيروت.

40-منير البعلبكي:المورد،1992، دار العلم للملايين.

41-محمد شرف: معجم العلوم الطبية والطبيعية-المصدر السابق.

42-حسن سعيد الكرمي:المغني الأكبر،1987،مكتبة لبنان-بيروت.

43-علي محمود عويضة:المعجم الطبي الصيدلي الحديث،1970،دار الفكر العربي،القاهرة.

44-يوسف حتي:قاموس حتي الطبي،الطبعة الأولى 1967، مكتبة لبنان-بيروت.

45-محمد هيثم الخياط:المعجم الطبي الموحد،الطبعة الثالثة،1983، ميدلفانت- سويسرا.

46-أحمد ذياب :المعجم الطبي،1992،المطبعة العربية،تونس.

47-مجمع اللغة العربية بالقاهرة:معجم البيولوجيا في علوم الأحياء والزراعة،الجزء الأول 1984،الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية- القاهرة.

48-يوسف حتي وأحمد شفيق الخطيب:قاموس حتي الطبي الجديد،1989،مكتبة لبنان-بيروت.

49-مجمع اللغة العربية بالقاهرة:معجم الكيمياء والصيدلة،الجزء الأول 1983،الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية- القاهرة.

50-مرشد خاطر،أحمد حمدي الخياط،محمد صلاح الدين الكواكبي:معجم كليرفيل للمصطلحات الطبية،1956،مطبعة الجامعة السورية-دمشق.

51-سلسلة اللغة العربية والتكنولوجيا:معجم المعاني-الدم ،1978،دار الكتاب اللبناني-بيروت.

52-سلسلة اللغة العربية والتكنولوجيا:معجم المعاني-العظام 1975،دارالكتاب اللبناني-بيروت.

53-ميلاد بشاي:معجم المصطلحات الطبية والعلمية الحديث،1984، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

54-الأميرمحمد مصطفى الشهابي:معجم المصطلحات الزراعية،إعداد أحمد شفيق الخطيب، الطبعة الثانية،1982،مكتبة لبنان- بيروت.

55-علي القاسمي وجواد حسني عبدالرحيم:ببليوغرافيا المعاجم المتخصصة،اللسان العربي 20و21،1983،157-201.

56-صادق الهلالي ومحمد سفيان العسولي:معجم الوراثيات والعلوم البيولوجية الجزئية:1993. منظمة الصحة العالمية

57-ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية، الرباط،18-20 شباط 1981.

58-اتحاد المجامع العلمية العربية:توصيات مؤتمر التعريب السادس،26-30 أيلول 1988، الأردن.

59-صادق الهلالي:تباين مصطلحات المعاجم وأثره على التعريب،اللسان العربي 30،219-240،1988.

60-اتحاد المجامع ببيت الحكمة:قرارات وتوصيات ندوة توحيد تعريب المصطلح الطبي،قرطاج 3-5 مايو،1992.

61-ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية،الرباط 18-20 شباط 1981.

62-اتحاد المجامع العلسية العربية:توصيات مؤتمر التعريب السادس،26-30 أيلول 1988، الأردن.

63-مجمع اللغة العربية بالقاهرة:كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً(الدورة الثلاثين)207-210،1984.

64-مقررات مجمع اللغة العربية الأردني:مجلة مجمع اللغة العربية الأردني،40,234,1991.

65-جميل الملائكة:حاجتنا الماسة إلى معجم المعاني،المعجمية العربية،المجمع العلمي العراقي 283-298،1992.

66-عبد المجيد الماشطة:ماذا جرى لمعجم روجت ، اللسان العربي،25،155-158،1985، (Roget's International Thesaurus,Pelican, London 1974)

67-المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس:المواصفات القياسية العربية لوحدات النظام الدولي ومضاعفاتها، 1974،القاهرة.

68-إبراهيم بدران:تعريب رموز نظام الوحدات الدولية،مجلة مجمع اللغة العربية الأردني،1،42-7،1978.

69-أحمد سعيدان:نحو نظام عربي للرموز العلمية،مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، 30،39-47،1986.

70-مجمع اللغة العربية الأردني:تعريب رموز وحدات النظام الدولي ومصطلحاته، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني 1981.

71-وقائع مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الدورة الثانية والخمسين:الرموز والدلالات العلمية العربية،مجلة مجمع اللغة العربية الأردني،31,176,1986.

72-اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية:الرموز العلمية وطريقة أدائها باللغة العربية،1987.

73-محمد حسين صفوري: كلمة في تعريب العلوم،مجلة مجمع اللغة العربية الأردني1985,55,27.

74-جميل الملائكة: مبادئ ميكانيك الموائع،الجزئين الأول 1982 والثاني 1985،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،الجمهورية العراقية.

75-مجيد محمد علي القيسي: مشروع مجمع اللغة العربية الأردني للرموز العلمية العربية، مجلة المجمع العلمي العراقي، 39،226-249،1988.

76-توصيات مؤتمر التعريب الأول في كلية التربية بالسودان: التوصية رقم 6 مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، 1989,354,36.

77-توصيات مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته السابعة والخمسين: التوصيةرقم 6، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، 1991,229,40.

78-محمود مختار: اللغة العلمية العربية،سماتها ومفرداتها ورموزها،الندوة السادسة لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، عمان،29-27 كانون الثاني،1987.

79-جميل الملائكة: مبادئ ميكانيك الموائع-المصدر السابق.

80-مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية-المصدر السابق.

81-مقررات مجمع اللغة العربية الأردني: مجلة مجمع اللغة العربية الأردني،1991,234,40.

82-محمود مختار: اللغة العربية،سماتها ومفرداتها ورموزها-المصدر السابق.

83-عبدالكريم خليفة: المختصرات وطريقة أدائها باللغة العربية،مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، 38،11-22،1990.

الملحق (1)

للحصول على

$$y_c^3 = \frac{q^2}{g} \qquad (10.53)$$

وسنجد بالتعويض من معادلة التصريف $q = V\,y = V_c y_c$ أن :

$$\frac{y_c}{2} = \frac{V_c^2}{2\,g} \qquad (10.54)$$

وسيتبع ذلك أن الشحنة النوعية الصغرى التي تتخذ فيها المعادلة 10.50 الصيغة ستساوي

$$Hs_{min} = \frac{3}{2}\, y_c = 3\left(\frac{V_c^2}{2\,g}\right) \qquad (10.55)$$

كما يتضح من الشكل 13-10 a – وسنجد من المعادلة 10.53 والقسم الأيسر من المعادلة 10.55 ومن المعادلة التصريف أن

$$Hs_{min} = \frac{3}{2}\left(\frac{q^2}{g}\right)^{1/3} \qquad (10.56)$$

وسيكون من المفيد كتابة المعادلات من 10.53 إلى 10.56 بصيغة مفيدة موحدة هي :

$$y_c = 2\left(\frac{V_c^2}{2\,g}\right) = \frac{2}{3}\,Hs_{min} = \left(\frac{q^2}{g}\right)^{1/3} \qquad (10.57)$$

بعض الكتب الصادرة عن التعريب في العصر الحديث:

1-الأمير مصطفى الشهابي:المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية 1965.

2-عثمان سعدي: قضية التعريب في الجزائر،1967،دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

3-محسن سليم: التعريب في لبنان،مشاكله وأبعاده،1971،مطبعة سليم، لبنان.

4-عبدالعزيز بنعبد الله:التعريب ومستقبل اللغة العربية ،1975،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة.

5-عبدالرحمن سلامة:التعريب في الجزائر،1976،وزارة الثقافة،دمشق.

6-أحمد الأخضر غزال:المنهجية العامة للتعريب المواكب،1977،معهد الدراسات والأبحاث للتعريب-الرباط.

7-محمد المنجي الصيادي:التعريب وتنسيقه في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت 1980.

8-مركز دراسات الوحدة العربية:التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، 1982-بيروت.

9-علي القاسمي:مقدمة في علم المصطلح،دائرة الشؤون الثقافية والنشر،1985-بغداد.

10-مجمع اللغة العربية الأردني:مشروع للرموز العلمية والعربية،1985.

11-عبدالكريم خليفة:تيسير العربية بين القديم والحديث،مجمع اللغة العربية الأردني،1986.

12-شحادة الخوري:تعريب التعليم الطبي والصيدلي في الوطن العربي 1987،دار الرائد العربي- بيروت.

13-اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية:الرموز العلمية وطريقة أدائها باللغة العربية،عمان 1988.

14-عبدالكريم خليفة:اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث،مجمع اللغة العربية الأردني، 1987.

15-شحادة الخوري:دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب 1989، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ،دمشق.

16-قاسم سارة: التعريب،جهود وآفاق 1989،دار الهجرة للطباعة والنشر،دمشق.

17-راجي عباس التكريتي:تعريب الطب،لماذا أو متى وكيف؟1991،دار الشؤون الثقافية العامة-بغداد.

18-المجمع العلمي العراقي:ندوة المعجمية العربية،1992، بغداد

أين مقام المصطلح من الأولويات؟

الدكتور عادل أحمد جرّار

الجامعة الأردنية

منذ أن خطوت والكثيرين من أقراني في العمر خطوات التعليم الجامعي ونحن نشهد عملية التعريب بين الإقدام والإحجام والتجارب المتسرعة والمحاولات المبتورة إلى أن ظهرت مجامع اللغة العربية والمجامع العلمية والمؤسسات العربية في دور الموجّه والمنظم لهذه العملية. وصار الحال إلى اختيار بين وجهين:

1-الاندفاع في عملية التعليم باللغة العربية وابتداع المصطلحات أثناء الممارسة.وأنصار هذا الاتجاه يستندون إلى أن في مستودع المصطلحات عدداً غير قليل تكوّن نتيجة لتلك التجارب والمحاولات القليلة التي ظهرت في أرجاء العالم العربي. ويضيفون إلى ذلك أن مسألة المصطلح ليست بالتعقيد الذي يصور لنا،وأن هناك ما هو أكثر تعقيدا منها وهي مسألة الأسماء وخاصة الأسماء المشتقة بطريقة البوادئ واللواحق المألوفة في اللغات الأجنبية كالإنجليزية مثلا.

ولا أكتمكم أنني من أنصار هذه الطريقة ولي فيها تجارب تتمثل في عدد من كتب الكيمياء شاركني في قسم منها بعض الزملاء الكيميائيين،و لم يكن في وضعها ما بعيق من ناحية المصطلح،و لم نتلق أي اعتراض يؤبه به على ما أورد فيها من مصطلحات مع أنها تستخدم في عدد كبير من البلاد العربية.

2-إرجاء عملية التعريب في الجامعات إلى أن تقوم الهيئات المعنية بوضع المصطلحات الموحدة التي يستند إليها كل من يكتب في العلوم في العالم العربي.وأنصار هذا الاتجاه ينطلقون من الخشية في أن تنتشر الفوضى بسبب الاختلافات في المصطلحات الإقليمية فلا يفهم مواطن بلد عربي ما يرد في كتاب وضع في بلد عربي آخر.

ويفترض في هذا الأسلوب أن يفرز عدداً من المعاجم في فروع العلم المختلفة يستقي منها المؤلفون والمدرسون.

لكن النظر في عواقب هذا الاتجاه الذي يبدو أنه الغالب الآن،والدليل على ذلك هذه الندوة التي تعالج وجهاً من وجوه هذه القضيّة،هذا النظر يبين ما يلي:

1-رغم مرور بضعة عقود على هذه الممارسة لم نصل إلى ما يمكن أن يوصف بقاعدة متواضعة من المصطلحات المتفق عليها،فالجهود في معظمها لا تزيد عن تجميع المصطلحات المتداولة في المناطق المختلفة دون تفضيل لأحدهما على الآخر.ولأضرب لذلك مثلين:

أ- معجم الكيمياء.

ب-معجم مصطلحات البترول.

لقد أوكلت إلي في الفترة الأخيرة مراجعة نشرة لمجلة مجمع اللغة العربية تنتقد معجم الكيمياء.وفي الحقيقة وجدت أن معظم الانتقادات محقة،وكأنها حركت في

نفسي جوانب عدم الرضا عن المعجم الذي لم أستخدمه في أي من مؤلفاتي لأنني كنت أنظر إليه فأنفر مما فيه.

أما معجم مصطلحات البترول فقد أوكلت إلي مراجعته في إحدى المراحل،فوجدت فيه أكثر من عشرة آلاف بند إذا غُربلت وصُفيت لسقط أكثرها لأنه لا علاقة له بالمصطلح أو لأنه تكرار وإعادة في صورة أو أخرى.وقد تصوّرت حال مؤلف يود الرجوع إلى هذا الحشد الهائل مما دُعي بالمصطلحات وأن مجرد معاينته ستنفّره من التأليف والكتابة.

2- لم يظهر لهذا الأسلوب أي أثر يذكر في توحيد اللغة العلمية في الجامعات العربية التي تدرس باللغة العربية.فما زالت الإقليمية هي المسيطرة وما زال واضعو الكتب يضعونها في استقلال تام عن المعاجم التي ما زال معظمها في مرحلة المخطوطة.وحتى هذه الكتب المنتشرة في بعض الجامعات ما زالت إقليمية إلى حد كبير فنادراً ما يغادر الكتاب حدود البلد الواحد أو ينقل تجربة بلد إلى بلد آخر إلاّ إذا كان متميزاً،وهذه الكتب قليلة،أو كان صاحبه في وضع يمكنه من ترويجه في الجامعة التي انتقل إليها من بلد آخر.

خلاصة رأيي في هذا الموضوع أنني أحبذ الأسلوب الأول ولا أُعارض الأسلوب الثاني إلاّ في مسألة التوقيت،وأرى أن الأسلوبين متكاملان، فالأسلوب الأول سيستقي مادته من المؤلفات التي تعززها الممارسة،ويهذبها بمثل الجهود التي تنطوي عليها ندوتكم،والأسلوب الأول سيغني بما يستقيه من الأسلوب الثاني،دون أن يفرض عليه أن يكون لاحقاً له لا يُسمح ببدئه قبل اكتمال وضع المعاجم،وهو ما لن نصل إليه أبدا.

إن جهود هذه الندوة مشكورة قيمة وهي حصيلة خبرات يُعتدّ بها،لكنها جهود تصب في بحر الضياع لأننا نصنع بضاعة ليس لها مستخدمون،وها هي الجامعات إلى جواركم وفي القريب منكم لا تؤمن بجدوى جهودكم فكلها أقصت اللغة العربية عن ميدان تعليم العلوم،وليس في ما يصدر عنها من قول أي التزام بإقرار التعريب حتى تأخذ هذه الجهود حظها من الاستخدام والاختيار.

حين رشحتني الجامعة الأردنية لتمثيلها في هذه الندوة طلبت أن تزودني الجامعة بتصورها لما سأقوم به هنا لأنني لا أنظر إلى مشاركتي هنا على أنها مشاركة شخصية،فإذا كنت سأمثل الجامعة فإنني أريد أن أنطق برأيها.لكنني، كما توقعت، لم أتلق شيئا من ذلك،لذلك لا تأخذوا حماسي للتعريب أو رأيي في وسيلة تطبيقه على أنهما حماس الجامعة الأردنية ورأيها، فما أقول لا يخرج عن كونه رأياً شخصياً بحتاً.وهنا أود أن ألتمس جانباً بسيطاً من جوانب المصطلح العربي،وهي مسألة نطقه وكتابته. ولأضرب مثلاً بحرف g الإنجليزي في كلمات sigma,glucose,gasoline,gas. إذا نظرت في المؤلفات العربية وفي المعاجم تجد غاز وما اشتق منها،وتجد جازولين وجلوكوز وسيجما.لا توجد في العربية هذه الجيم المخففة،حتى لو وجدت أو فرضت لماذا لا تكون موحدة؟ ولماذا يبقى الاختلاف ولا يجري التغيير مع أن إحدى الهيئات العلمية العربية وهي اتحاد الكيميائيين العرب أوصت بتوحيدها كلها بالغَيْن لتميزها عن الكلمات التي يلفظ فيها g بلفظ الجيم العربية مثل Geologyوما اشتق منها؟ فتصبح غاز، غازولين، غلوكوز،وسيغما.

ثم هناك الكلمات التي فيها حرف V الإنجليزي أو W الألماني التي درجنا على وضع مقابلها حرف ف، أليس من الأفضل أن نضع ثلاث نقط ونلفظها كما هي في الأصل،أمثلة: ڤوهلر Wohler، ڤلكنة Vulcanization، ڤاينيل Vinyl ، ڤانت هوف Van't Hoff، ڤيتامينVitamin ، ڤالينValine ، ڤيسكوزViscose .إن الحالة في هذه الأمثلة توضح مدى التباين بين الآمال والواقع، فما توصي به ندوة أو هيئة مبعثه الأمل في التحسين والتطوير،لكن لا توجد هناك سلطة تصدر تعليمات يجري تنفيذها فورا،لذلك يبقى الواقع على ما هو عليه.ومع بساطة هذه الأمثلة وعدم ارتقائها إلى مستوى المنهجية المتكاملة التي ترد في التصورات العديدة في هذه الندوة إلاّ أنها مثال لما يمكن أن يجري من التهذيب والتشذيب في المصطلحات أثناء الاستعمال في الميدان حين تنتصر فكرة لاقتناع الكثيرين الذين استخدموها أو رأوها في الكتب سنة بعد أخرى.فلا ضير مثلا في استخدام جزيء وجزيئي لنقابل كلمة molecule والزمن كفيل بترسيخ إحداهما وتلاشي الثانية. لذلك فإن شعاري في التعريب هو أن تدعو إلى أن تُتاح لك الفرصة لتدرّس بالعربية ولتضع كتاباً بالعربية، وأن تحل مسألة المصطلح دون تشنج وبعمل مرحلي أثناء الاستخدام.فما مسألة المصطلح إلاّ قشرة بسيطة إذا ما قورنت بمسألة الأسماء التي أرى أن تبقى على حالها مثلها مثل الرموز فهي عالمية الهوية،فلا أريد أن يقترح علي أحد أن أُسمي المركب Adamantane بصخران بدلا من أدامنتان، فالياباني والصيني والهندي يستخدمون اللفظ كما هو مكتوبا بحروفهم ويستخدمون الرمزNa للصوديوم دون أي اعتراض.هناك أكثر من ثلاثة ملايين مركب في جعبة الكيمياء العضوية،فإذا شغلنا أنفسنا بتحوير الأسماء وتغييرها لنُلبسها حلة عربية سنضيع ونفصل أنفسنا عن التيار الكيميائي.وهذه الأسماء موضوعة أصلا على أساس ارتباط ضعيف مع كوكب أو نجم أو شخص أسطوري،وبعضها ذو أساس عاطفي كاسم Barbiturates باربيتيورات الذي وضعه كيميائي كان يحب فتاة اسمهاBarbaraوبعضها أسماء جمعت من الحروف الأولى لتعبيرطويل مثل: Nylon, Aids, Laser, Unesco.فالاسم الأخير مثلا هو الحروف الأولى من كلمات نطق بها قائلها حين صنعت شركته خيوطا تنافس بها الحرير الذي كانت تحتكره اليابان فقال : Now Ye Lousy Old Nippon.

المصطلح العربي :منهجية وتطويرا ونشرا

الدكتور عبدالمجيد نصير

عضو مجمع اللغة العربية الأردني

عميد الدراسات العليا

جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

مقدمة

عندما نتحدث عن تطوير منهجية المصطلح العربي فنحن نفرض الأمور التالية:

أ -وجود هذه المنهجية وجودا واضحا متفقا عليه بين أصحاب العلاقة.

ب-هذه المنهجية تشمل المصطلحات العربية في المعارف المختلفة من علمية وإنسانية بالمعاني الواسعة لذلك.

جـ- إنه قد آن الأوان لمراجعة الموجود وتقويمه من أجل تطويره.

د- وجود حاجة ماسة لهذه المراجعة التقويمية.

هـ- إن القائمين على هذه المراجعة التقويمية لهم سلطة رسمية أو معنوية أو أدبية تجعل من جهدهم شيئا نافعا.

المنهجية:شمولا ووجودا

لا يختلف أهل العلم،هذه الأيام،ونحن نستورد المعارف والعلوم والإنتاج الإنساني بأشكاله المختلفة: مكتوبا أو مسموعا أو مشاهدا وبأنواعه المختلفة،إننا بحاجة إلى أن تكون منهجية المصطلح شاملة لكل المعارف الإنسانية.ونؤكد ذلك،لأن الذي يتبادر إلى الذهن ،في أغلب الأحيان، هو المصطلح العلمي فقط،وهذا غير صحيح.

والسؤال التالي هو:هل عندنا منهجية لوضع المصطلح العربي؟ والجواب هو بالنفي،إن كنّا نريد منهجية متفقا عليها في أنحاء العالم العربي عند أهل الاختصاص.فالمجامع العربية اللغوية لم تتفق على منهجية واحدة وهذا يكفي للدلالة.أضف إلى ذلك أننا لو تصفحنا مقدمات معاجم المصطلحات المنشورة، لوجدنا اختلافاً في المنهجية عند واضعيها أو القائمين عليها.بل، إنني أجزم أن المجمع اللغوي نفسه قد لا يلتزم بمنهجية واضحة لأعضائه، إن كنت أقيس بما أعلم.

لذلك،فالتحدي الأول في تقديري هو وجود هذه المنهجية.من يضعها؟ ومن عنده سلطة الالتزام بها في حالة وضعها؟لأنه،من الواضح،أنه لا فائدة من وضع منهجية لا تطبق.لاجواب لدي لهذا التحدي،لأن الانفصام النكد في عالمنا له شقان مرعبان:أولهما هو هذه التجزئة الإقليمية التي تتعمق في نفوسنا وحياتنا ومجتمعاتنا وثقافتنا يوما بعد يوم. الثاني هو هذا الانفصام بين من يملك القرار ومن يدركه.فما دام صاحب القرار بعيدا

جدا عن صاحب الإدراك، فإن حكمة صاحب الإدراك وعمله وجهوده تضيع وتصير كالهباء المنثور.

وهذا مما لا يحفزني،شخصيا،على المشاركة في هذه الندوات،لأنها تصير، كما يقال،حوار طرشان،أو منبر خطابة وبلاغة،أو اعتذار إلى التاريخ! وكفى الله المؤمنين القتال!

هذا هو التحدي الأول عندي.وهو إلزام العرب بمنهجية يتفق عليها في هذه الندوة أو غيرها،إلزاما لا يسمح بتجاوزها.ألاّ نفعل ذلك فلا فائدة من بذل الجهود.

المشكلات

قد يمكن حصر مشكلات منهجية المصطلح وجودا وتطويرا في الأمور التالية:

1-**لغوية:** فلكل لغة خصائصها البنيوية.وبما أننا ننقل عن اللغات الأخرى وبخاصة الأوروبية والإنجليزية بشكل خاص،فنحن نواجه مشكلة في بنية اللغة العربية، يجب أن تجد لها المجامع اللغوية وأقسام اللغة العربية والمختصون والمهتمون حلولا مناسبة.

2-**بشرية:** وأقصد بذلك واضعي المنهجية والمتعاملين معها والمستفيدين من نتاجها.

وهؤلاء أنواع:

أ- الأكاديميون: أي أساتذة الجامعات العربية، بشكل عام،وهم بعيدون عن القضية لأنهم يختارون التدريس باللغة الإنجليزية أو الفرنسية.

ب-الإعلاميون:وهؤلاء يتعاملون مع مادة آنية عليهم أن يترجموها بشكل أو بآخر.وهم يجتهدون في ظروف صعبة.

جـ-المترجمون والمؤلفون:ومشكلة هؤلاء مثل مشكلة الإعلاميين إلاّ أنهم لا يعانون مثلهم من ضغط العمل وضيق الوقت.

لذلك،فالمشكلة هي عند الأكاديميين ذات شقين:

أ- عدم وجود رغبة في استعمال اللغة العربية لغة علمية للكتابة والبحث والنشر والمحادثة، لأسباب كثيرة.

ب- عدم وجود القدرة على استعمال اللغة العربية لغة علمية.

وفي تقديري أن كلّ مشكلة لها حلول مناسبة قريبة المنال.

3- **تشريعية سياسية:** إذ لا يوجد لدينا،في كثير من الدول العربية،القرار السياسي باعتماد اللغة العربية وحدها لغة علمية على المستوى الجامعي للكتابة والبحث والنشر والمحادثة مع ما يستلزم ذلك من رصد أموال،وتشجيع مادي ومعنوي، وإيجاد السبل المختلفة لتحقيق ذلك.

التطوير والتقويم

على أي حال، هذه الندوة للتطوير منعقدة.ولا ريب في أننا سنسمع فيها كلاما كثيرا،لا أريد أن أحكم عليه أو أصفه.لكن أستخلص منه أن الذي يريد أن يطور شيئا ما فإنه ينطلق من شيء موجود.وأنا لا أدعي عدم وجود منهجيات،بل أعرف وجود عدد منها في المجامع وعند الأفراد.ولذلك أرى أن الذي يجب

أن نعمله بأناة إلى أجل مسمى هو لملمة هذه المنهجيات، وصياغة منهجية شاملة مُوَحدة(بالفتح والكسر) يدعى إلى مناقشتها وإقرارها في ندوة لاحقة. ويكون الأمر التالي لذلك هو الضغط على أصحاب القرار لاعتماد هذه المنهجية فقط من قبل مستعمليها جميعا.ثم يأتي بعد ذلك توفير المستلزمات الضرورية لإنجاح تطبيق هذه المنهجية سواء أكانت مادية أو معنوية.

وأخيرا،لا أدعي أن ما كتبته أعلاه هو الحكمة البالغة ومنتهى ما نريد. فهذا اجتهاد من رجل اشتغل بالعلم الجامعي منذ خمسة وثلاثين عاما،يعاني كل المعاناة من هذا الذي يعيشه. وإلى الله المشتكى، وبه المستعان، ولاحول ولاقوة إلا به.

****

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الأستاذ سعد غراب في ذمة الله

بوفاة المغفور له الأستاذ سعد غراب الذي كان يشغل منصب المدير العام المساعد لقطاع الثقافة بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ورئيس المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، فقدت الأوساط الثقافية العربية أحد أبنائها المخلصين النشيطين.

وبهذه المناسبة الأليمة تقدم هيئة تحرير مجلة (اللسان العربي) خالص عزائها إلى المنظمة والمجمع وأسرة الفقيد والوسط الثقافي العربي راجية من العلي القدير أن يتغمده برحمته الواسعة وأن يلهم ذويه الصبر والسلوان.

" إنا لله وإنا إليه راجعون" .

مساهمات تونسية في وضع المصطلحات العلمية

أ.سعـــد غـــراب

رئيس المجمع التونسي للعلو م والآداب والفنون

بيت الحكمة - قرطاج

لاشك أن موضوع المصطلحات العلمية في اللغة العربية هو من أهم المواضيع التي شغلت مؤسساتنا اللغوية منذ قرنين أي منذ الاحتكاك بالثقافات الغربية الغازية واكتشاف عمق الانفجار المعرفي الكبير في الثقافات الأروبية وتعثر الحضارة العربية الإسلامية في مواكبتها إلا أنّ هذه التجربة ليست جديدة في ثقافتنا العربية فقد سبق للّغة العربية أن احتكت بلغات أخرى وثقافات أخرى واقتبست منها واستفادت وتعاملت معها تعاملا إيجابيا كان مثالا لحيويّة الثقافة العربية في عصور ازدهارها خاصة بداية من أوائل القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي عندما أسس الخليفة المأمون العباسي بيت الحكمة المشهور سنة 832/217.

إن تلك الصفحات مشهورة لديكم وليست في حاجة إلى التذكير بها ولكني أردت بهذه المناسبة الطيّبة أن ألمح فقط إلى بعض المساهمات التونسية في وضع المصطلحات العلمية قديما وحديثا دعما لأواصر الاخاء وتأكيدا للروابط المشتركة التي تجمع بين أصقاع العالم العربي والتي تعمل جميعها لخدمة اللغة العربية.

لئن فترت الروابط السياسية بين أصقاع العالم العربي الإسلامي في القديم والحديث لأسباب يطول شرحها وليست موضوع ندوتنا هذه فإن الروابط الفكرية كانت دوما صامدة في وجه كل التقلّبات وقديما كانوا يحبّون تسمية بلدان في المغرب الإسلامي بأسماء بلدان من المشرق الإسلامي وما ظهرت حركة فكرية ذات شأن في المشرق إلا وجدنا صداها في المغرب فهذه حركة المعتزلة مثلا تظهر في البصرة وبغداد في عهد الخلفاء العباسيين المأمون والمعتصم والواثق، ويمتحن ابن حنبل ثم يردّ أهل السنة الفعل بداية من عهد المتوكل فنجد نفس الأحداث تقع في نفس الفترة تقريبا في القيروان في عهد الاغالبة الذين كانوا قد استقلوا عن العباسيين استقلالا شبه تام (1).

ويرجّح الباحثون (2)أنه ظهر أيضا في القيروان بيت حكمة على منوال بيت الحكمة البغدادي وكان له دور شبيه بشقيقه الأكبر. وكان من أبرز أعلامه الأولين إسحاق بن عمران(ت279/892) صاحب " الأدوية المفردة" أول معجم علمي مختص يؤلف بالعربية(3). واسحاق بن سليمان (ت341/953) صاحب " كتاب الأغذية" وهو أول موسوعة في الأغذية مقسمة إلى أربع مقالات جاء في بدايتها قول صاحبها: " إني جمعت فيه جميع ما يحتاج إلى معرفته من أمر الأغذية ممّا قاله جالينوس وغيره من الحكماء في أربع مقالات وأفردت المقالة الأولى بكلام جنسيّ ودلائل عاميّة تنبئ عن أجناس الأغذية وقواها،وأكملت القول في المقالات الثّلاث بكلام نوعيّ ودلائل شخصيّة محضة عن كلّ واحد من أنواع

الأغذية على انفراد"(4).

I-مساهمات قديمة

***ابن الجزّار**(ت حوالي 369هـ/979م)(5)

من أبز المساهمين في هذا المجهود الطبيب أبو جعفر أحمد بن الجزار المولود بالقيروان حوالي 898/285 وهو من عائلة طبّية ومارس الطب وألف فيه. ومن أهم ما وصلنا من تآليفه ويتعلق بموضوعنا كتاب " سياسة الصبيان وتدبيرهم" الذي نشره بتونس الدكتور محمد الحبيب الهيلة (الدار التونسية للنشر سنة 1968). ومن أهم ما ترك لنا ابن الجزار: "زاد المسافر وقوت الحاضر" الذي نشرت مقالاته الثلاث الأولى منذ سنة 1986 ببيت الحكمة بقرطاج وبقية المقالات هي الآن قيد الطبع.

ولابن الجزّار " كتاب الاعتماد في الأدوية المفردة"(6) تحدث فيه عن " المفردات الطبية" فكانت للكتاب-لذلك- أهمية لغوية معجمية أيضا وهو من أوائل ما ألف في المعاجم العلمية المختصة في اللغة العربية (7).وقد أشار الأستاذ ابن مراد إلى أهمية مسألة التداخل اللغوي فيه إذ مثلت المصطلحات الأعجمية 176 مصطلحا من جملة 278 فدل ذلك على أهمية الاقتراض اللغوي حسب الترتيب التفاضلي التالي: الفارسيّة ثم اليونانيّة فالسريانيّة والآراميّة والعبريّة واللاتينيّة والهنديّة والسنسكريتيّة والمصريّة القديمة.وقد اتبع ابن الجزّار في تعريف المصطلحات المداخل في كتابه طريقة تكاد تكون موحدّة،فهو يبدأ المادّة-في الغالب-بتعريف لغويّ يغلب عليه-في أكثر الأحيان-التعريف الترادفيّ (Définition synonymique)الذي يقدّم فيه مرادف-أوأكثر- أعجميّ،باللغة اليونانية أو الفارسية أو السريانية أو البربرية،للمصطلح العربي،ويعقب التعريف اللغويّ تعريف علمي منطقيّ يوصف فيه النّبات أو المعدن المتحدّث عنه وصفا علميّا يحاط فيه بخصائصه الطبيعيّة،ثم يعقب التعريف العلميّ وصف مطوّل لخصائص الدواء الطبيّة والعلاجيّة(thérapeutique) وهو القسم الذي يتوسّع فيه ابن الجزّار أكثر من غيره في كل مادّةٍ (8).وأكد الأستاذ ابن مراد أيضا على التداخل الثقافي الذي نتبينه من المصادر المعتمدة.

***ابن عرفة**(ت803/1401) (9).

ومن أبرز علماء تونس في العلوم الدينية الفقهية في القرن الثامن الهجري المالكي ابن عرفة الورغمي إمام جامع الزيتونة قرابة النصف قرن. وقد اشتهر خاصة بمختصره الفقهي الكبير الذي ما زال مخطوطا في أربع مجلدات ضخمة.

وقد اشتهر ابن عرفة في القرون الستة التي تبعت وفاته أيضا بحدوده،وهي في الحقيقة التعاريف التي بدأ بها أبوابه الفقهية مختصره الفقهي،وليست كتابا مستقلا كما ذهب إلى ذلك البعض(10).ولعل سبب هذا الخطأ يرجع إلى أن الرصاع(ت894/1489) قد استخرجها من كتابها الأم وخصّها بشرح سماه: " الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية" (11).ثم جمع بعض النساخ هذه الحدود مستقلة في بعض الوريقات فكانت عبارة عن قاموس صغير لمصطلحات الفقه المالكي أثرت كثيرا في اللاحقين وأصبحت عمدة مؤلفي المالكية من بعد ابن عرفة ، بها يستفتحون في الغالب كتاباتهم عن مختلف الأبواب الفقهية بل أصبحت تحفظ وتستظهر عن ظهر قلب عندما طغى بعده أسلوب المختصرات.

II-مساهمة بعض التونسين في المجامع اللغوية العربية

ومن أبرز التونسيين المهتمين بقضية المصطلحات في القرن العشرين بعض الرواد التونسيين الأعضاء في المجامع اللغوية العربية وخاصة المجمع العلمي العربي بدمشق ومجمع اللغة العربية بالقاهرة ولا يخفى عليكم العناية الكبيرة التي أعارتها المجامع العربية لقضايا اللغة والمصطلح وما اجتماعنا هذا إلا مثال منها.

*** حسن حسني عبدالوهاب (1884-1968)(12)**

هو المؤرخ والمحقق التونسي الكبير الذي عين عضوا عاملا بالمجمع العلمي العربي بدمشق منذ تأسيسه سنة 1919 وكان أيضا عضو بمجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ تأسيسه سنة 1932وترأسه في بعض دوراته باعتباره أكبر المجمعيين سنا وكان نائب رئيسه في سنواته الأخيرة. وقد اشترك المرحوم ح.ح.عبدالوهاب في عديد اللجان المجمعية مثل لجنة اللهجات ولجنة الأصوات الأعجمية ولجنة الازدواجية وقد حوصل الأستاذ رشاد الحمزاوي آراءه في مشاكل اللغة فقال:"أما فيما يتعلق بآرائه في وضع المصطلحات العلمية والفنية فإنه يجدر بنا أن نقسمها إلى قسمين:

1-موقفه المنهجي منها.

2-تشدده في ضبطها وإقرارها.

ومن هذين الموقفين تبرز لنا تجربته الإدارية الطويلة التي علمته أن كل عمل يحتاج إلى نهج ونظام كمل تبرز لنا معالم ثقافته المزدوجة الواسعة التي أهلته إلى معرفة دلالات الكلمات ودقائقها" (13).

*** الخضر حسين(1877-1958) (14).**

هو العلم المجمعي الثاني الذي كان عضوا في مجمعي دمشق والقاهرة وأصبح في أواخر حياته شيخ الجامع الأزهر.وقد عين عضوا عاملا بالمجمع العلمي العربي بدمشق منذ تأسيسه سنة 1919 "وبقي عضوا عاملا في لجانه طيلة المدة التي قضاها بسوريا ثم أصبح مراسلا عند التحاقه بمصر واستقراره بها نهائيا" (15). وقد أصبح أيضا عضوا بمجمع القاهرة منذ تأسيسه وترأس لجنة اللهجات وساهم في أشغال عدة لجان أخرى أهمها:

-لجنة الآداب والفنون.

-لجنة دراسة معجم المستشرق فيشر المتعلق بالألفاظ القرآنية.

-لجنة المعجم الوسيط.

-لجنة الأعلام الجغرافية.

كما ألقى عدة محاضرات وبحوث نشرت بمجلة المجمع منها:

-المجاز والنقل(نشر في الجزء الأول ص 291).

-الاستشهاد بالحديث في اللغة(نشرفي ج3 ص197).

-وصف جمع العاقل بصيغته فعلاء(نشر في ج7 ص254).

-اسم المصدر في المعجم (نشر في ج 8 ص147).

وشارك في المؤتمر الطبي العربي المنعقد بالقاهرة سنة 1939م نيابة عن المجمع وألقى بحثا عنوانه:"طرق وضع المصطلحات الطبية وتوحيدها في البلاد العربية" (16).

وكان للشيخ الخضر حسين اهتمام باللغة منذ بداية حياته إذ سبق له قبل أن ينتقل إلى المشرق العربي أن حاضر بنادي جمعية قدماء الصادقية بتونس سنة 1909 عن "حياة اللغة العربية"وقد طبعت هذه المحاضرة في نفس السنة بتونس.. ثم أعيد نشرها في كتاب " دراسات

في العربية وتاريخها" الذي يحوي عدة مقالات وبحوث للمؤلف تتعلق بقضايا اللغة... أما الغرض من إلقاء هذه المسامرة فهو يتمثل في أمرين: أولهما البحث عن حال اللغة من حيث ألفاظها،والأطوار التي مرت بها، واتساع نطاقها وارتقاؤها مع المدنية.وثانيهما دحض " الشبه " التي أوحى بها بعض المحاضرين القائلين بعجز اللغة العربية عن مسايرة العصر وحاجات المدنية الحديثة(17).

وبالجملة، فلئن كانت آراء محمد الخضر حسين لا تخلو من محافظة فإنه خدم اللغة العربية خدمة جليلة وأصّل منهجيّة وضع المصطلح وكان من المتحمّسين لتوحيدها.

III-مساهمات تونسية على مستوى البحث والتدريس

نقصد بهذا القسم التلميح إلى مجهودات مجموعة من الأساتذة التونسيين قبيل الاستقلال وبعده بقليل أي من حوالي 1945 إلى حوالي سنة 1960 وقد قامت هذه المجموعة بمجهود كبير في إصلاح التعليم الزيتوني وتطويره بإدخال العلوم العصرية وبالكتابة خاصة في مجلة المباحث التونسية قبل الاستقلال ومجلة الفكر بعده والصحف اليومية المختلفة دفاعا عن العربية وحماسا لقدرتها على تأدية مختلف العلوم وقد ألقوا أيضا محاضرات متعددة على منابر مختلفة مثل: الخلدونيّة- جمعية قدماء الصادقية- الجامعة الحرة...

ومن أبرز المشاركين في هذه الحركة الأساتذة: محمد السويسي(الرياضيات).أحمد الفاني(1910-1992) (فيزياء) البشير قوشة(فيزياء كيمياء) الحبيب زغندة (طبيعيات).زكرياء بن مصطفى (طبيعيات)محمد المغنم(رياضيات)....

وكان لهم أيضا دور كبير في تدريس العلوم بالعربية عندما أقرّ إصلاح التعليم بتونس سنة 1958 وأنشئت شعبة "أ" المعروفة بالشعبة الأصلية التي كان في الحسبان أن تعمّ التعليم الثانوي.وسنكتفي بالإشارة إلى أنشطة أبرز هؤلاء الجماعة وهو الأستاذ محمد السويسي المولود سنة 1915 -أطال الله عمره-(18)أستاذ الرياضيات وأستاذ اللغة والآداب العربية كذلك،وهو أستاذ مشهور بتحقيقاته العلمية المختلفة وبدراساته العميقة في تاريخ العلوم، وله حضور دائم في الملتقيات التي لها صلة بالتعريب والمصطلحات وتاريخ العلوم عند العرب.

ومن أهم تآليف الأستاذ محمد السويسي في الرياضيات والتي ساهمت في تطوير التعليم الزيتوني وتعريب العلوم:

-أصول الجبر،نشر الإرادة1366/1947، تونس78 ص(برنامج شهادة التحصيل).

-خلاصة الحساب ،نشر الإرادة 1367/1948، تونس ،90 ص .(طبعة ثانية سنة 1951)(برنامج شهادة الأهلية).

-خلاصة الحساب،نشرالإرادة 1367/1948، تونس /60 ص (طبعة ثانية سنة 1951)(برنامج شهادة السنة الرابعة للتعليم الزيتوني).

-خلاصة الحساب،نشر الإرادة 1369/1949، تونس،82 ص(برنامج السنوات الأولى للتعليم الزيتوني).

-بغية الطلاب في فقه الحساب،تونس 1952.

-كتاب أصول الرياضيات(بالاشتراك مع أساتذة من التعليم الثانوي طبقا لبرامج الشعبة الأصلية المعربّة، تونس

1960).

وأهم دراساته هي" لغة الرياضيات في العربية، دراسة ومعجم" (1942 مصطلحا) أصلها باللغة الفرنسية وترجمت إلى اللغة العربية ونشرت ببيت الحكمة بقرطاج سنة 1989. وهو عضو مراسل لمجمع اللغة العربية بدمشق منذ سنة 1986 وعضو عامل بعديد المؤسسات الأخرى.

IV-مساهمات حديثة

توجد الآن مدرسة لغوية تونسية عصرية لها بحوث علمية رائدة في مختلف ظواهر اللغة العربية ومن أبرز أعلام هذه المدرسة الأساتذة:عبدالقادر المهيري-محمد رشاد الحمزاوي-عبدالسلام المسدي-محمد الهادي الطرابلسي-حمادي صمود-إبراهيم بن مراد...

وسنكتفي هنا بالإشارة إلى بعض الأعمال التي لها صلة متينة بموضوع ملتقانا هذا أي " تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته".

ومن أبرز المشتغلين في هذا الميدان الأستاذ محمد رشاد الحمزاوي الذي اهتم بمسائل اللغة والمصطلح مدة طويلة في أطروحته عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة تاريخه وعمله: L'Académie de Langue du Caire,Histoire et Oeuvre (19). ونشر كذلك دراسة قصيرة بعنوان "مجمع اللغة العربية بدمشق ومشكل ترقية اللغة العربية ووضع المصطلحات وإصلاح أوضاع اللغة(دار التركي للنشر-تونس 1988)وقد ختمه بفهرس للألفاظ أنهت فيه "بعض المصطلحات الواردة في هذا المؤلف اعتباراً إلى ما طرحته من مسائل تتعلق بطرق نقلها إلى العربية"(20). وله معجم عربي أعجمي (فرنسي وانكليزي في الغالب) وأعجمي عربي للمصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية(21) جمع فيه 1200 مصطلح. ورأى د. الحمزاوي من الضروري وضع هذا المعجم لأن احتكاك العربية بالمدارس اللغوية العربية الحديثة حورت نظريتنا إلى اللغة ووظيفتها ومناهج دراستها وتدريسها ووضعت مصطلحات عديدة أقل ما يقال فيها إنها بدخولها العربية، ترجمة أو تعريبا أصبحت تفرض علينا أن نستقرئها وأن نصفها باعتبار أنها كلمات مفاتيح تساعدنا على وضع قضية توحيد المصطلحات اللغوية في العربية وعلى كشف نوعية المسائل اللغوية الحديثة التي تستأثر بعناية اللغويين العرب المحدثين (22). و لم يدّع المؤلف حصر كل المصطلحات اللغوية وإنما ركز عمله على الكتب اللغوية العربية المؤلفة والمترجمة التي تناولت بالدرس المسائل اللغوية على ضوء علم اللغة الحديثة وهي تمثل مدارس مختلفة باعتبار تأثرها بالمدارس الغربية،لا سيما الانكليزية والفرنسية والأمريكية، وتعكس آراء أصحابها من العرب في المغرب والمشرق. ولقد اخترناها باعتبار هذا الاختلاف المدرسي والجغرافي لتعكس مختلف الاتجاهات وتسمح بالأخذ من أكبر عدد ممكن من الآراء.فنقدم "مدونة" تشمل جناحي العالم العربي على اختلاف مشاربه ونزعاته اللسانية الحديثة (23).وهذا العمل ناتج بالأساس عن اقتناع "بأن المصطلحات تنشأ من الاستعمال"(24).

وألحق د.الحمزاوي بمعجمه هذا معجما موحدا يشمل حوالي 466 مصطلحا من جملة 1200 وبين في مدخل لها المنهجية المتبعة في مشروع المعجم التوحيدي هذا وأكد خاصة على وجوب الانطلاق من منهجية استقرائية تعتمد الاستعمال الشائع وأكد أيضا على

حوالي تسعين صفحة نظر في العناصر التالية: العلوم ومصطلحاتها-أغراض القضية الاصطلاحية-اللسانيات وعلم المصطلح-الاصطلاح والحركة الذاتية-مراتب التجريد الاصطلاحي-مصطلح العالم وعلم مصطلحه-الجهود العربية في المصطلح اللساني-القاموس المختّص ونماذجه.وقد طرق الأستاذ المسدي الموضوع من جوانب مختلفة في عديد مقالاته خاصة في بحثه:"صياغة المصطلح وأسسها النظرية(مع دليل ببليوغرافي يحتوي 229 مرجعا)(31).

ويختم الأستاذ المسدّي مقدمته في شيء من التجاوز لعمله فيقول: "إنّ قاموسا مختصّا يرد مزدوج اللّغة ثنائيّ المدخل ويكتفي بكشف المصطلحات في ذاتها دون شرح لها ولأضرب أمثلة لدلالاتها لهو محدود الفائدة إذا ما ارتجى منه النّاس أن يعينهم على اقتحام حقول العلم ولا سيما في اللّسانيّات،لذا تعيّن تنزيله في منازله المقصودة منه،ففائدته الطّبيعية تبدأ ساعة يدرك مستعمله المفهوم الإصطلاحي كما صيغ في اللّغة الأجنبيّة وذلك عندما يكون المتصفّح على قدر من الاختصاص أو عندما يرجع إلى أحد القواميس الموسوعيّة في اللّغات الأجنبية"(32).

أما الأستاذ إبراهيم بن مراد فلعله في تونس أكثر المختصين توغلا في مشاكل المصطلح،اعتنى به قبل كلّ شيء في أطروحته الهامة عن،"المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية،بحث نموذجي في أصوله ومنزلته ومواقف العلماء منه"(33).وكذلك في "دراسات في المعجم العربي"(34) الذي جمع فيه مقالات هامة قدمت في البداية في مناسبات مختلفة بين سنتيّ 1970و 1986 وبحثت خاصة في: "المعجم العلمي المختص في تونس حتى نهاية القرن الثامن للهجرة"و"التداخل اللغوي والثقافي في كتاب (الاعتماد) لإبن الجزّار القيرواني" و"اللفظ الأعجمي في لسان العرب لابن منظور:منزلته ومنهج معالجته"و"منزلة مستدرك دوزي من المعجمية العربية"و" الفيقلة والقيفلة كلمتان أهملتهما المعاجم"و"انتقال مقالات ديسقريديس إلى الثقافة العربية:ترجمة ومراجعة وشرحا"و"منهج ابن البيطار في معالجة المصطلح النباتي والصيدلي في كتاب الجامع"و"المشاكل المنهجية في نقل المصطلح الأعجمي إلى العربية"و"منهجية في تعريب الأصوات الأعجمية" و"نظرات في كشف الخصوصيات المعجمية في فرنسية إفريقيا السوداء". وللأستاذ ابن مراد كذلك كتاب " المعرب الصوتي عند العلماء المغاربة" (35)رجع فيه خاصة إلى تآليف ابن الجزار والإدريسي وابن البيطار بعد أن استعرض بسرعة محاولات المحدثين (رفاعة طهطاوي وعبد القادر المغربي وأمين معلوف ومصطفى الشهابي)وكذلك محاولة المجمع العلمي العربي بدمشق ومحاولة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ووصف مختلف الظواهر المتصلة بالموضوع وحللها،وقارن بين مواقف القدامى ومواقف المحدثين، ووضع من جملة الفهارس فهرسا للمصطلحات الأعجمية المعربّة. وللأستاذ إبراهيم ابن مراد مقالات علمية تتصل بهذه المواضيع في الكثير من المجالات العلمية وكذلك فإن له حضورا متميزا في مختلف الملتقيات المتصلة بالمصطلحات والمعاجم وتاريخ العلوم عند العرب.

٧-مساهمات بعض المؤسسات التونسية

لئن كانت السياسة التعليمية لم تتخذ موقفا واضحا من تعريب التعليم العالي فإن بعض أساتذة التعليم العالي

قد قاموا بمجهودات فردية في إلقاء دروس بالعربية مثل الأستاذ سليم عمّار بكلية الطب بتونس والأستاذ أحمد ذياب بكلية الطب بصفاقس وتوجد بعض المجهودات في نشر بعض الكتب العلمية بالعربية إلاّ أنّ هذه المحاولات تبقى محتشمة.

ولا بد من أن نقول أن المجهود التنظيري الأكبر قد قامت به أقسام العربية في كليات الآداب والعلوم الإنسانية وخاصة كلية الآداب بتونس إذ تعقد من حين إلى حين ملتقيات تتعرض إلى بعض جوانب الموضوع انطلاقا من دراسات لغوية وألسنية (36).وقد كون قسم الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس لجنة نظرت في المصطلحات الجغرافية وانتهت إلى نشر معجم (37).

ونشير أيضا إلى المجهودات التي يقوم بها خاصة قسم اللسانيات بمركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس بعقده ملتقيات دورية تتناول هذه القضايا وتنشر وقائعها (38).

ولا يفوتنا أن نشير إلى الدور الهام الذي تقوم به في موضوع اهتمامنا جمعية المعجمية العربية بتونس التي تأسست سنة 1983 ومن أهم أهدافها "الاهتمام بقضايا المعجم العربي قديما وحديثا في مستويي التنظير والتطبيق"(39).وتصدر خاصة مجلة مختصة نصف سنوية تحمل اسم " مجلة المعجمية " صدر العدد الأول منها في صائفة1985.

وتمثلت أهم أنشطة جمعية المعجمية أيضا في تنظيم بعض الندوات العلمية مثل ندوة " إسهام التونسيين في إثراء المعجم العربي التي انعقدت بتونس أيام1-2-3 مارس 1985 وصدرت وقائعها عن دار الغرب الإسلامي في بيروت سنة 1985.ونظمت أيام 15 و 16 و 17 أفريل 1986ندوة علمية حول ثلاثة من المعجميين وهم: أحمد فارس الشدياق وبطرس البستاني اللبنانيين ورينهارت دوزي Reinhart Dozy الهولندي بمناسبة الذكرى المائوية الأولى لوفاتهم.

وللجمعية اهتمام خاص بمنهجية وضع "المعجم التاريخي الموسوعي للغة العربية."

ونصل في الختام إلى مساهمة بيت الحكمة التونسي المعاصرالذي تأسس سنة 1982 باسم " المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات".وكان من ضمن أقسامه:المعهد الوطني للترجمة الأدبية والعلمية ووضع المصطلحات-ومعهد تاريخ النصوص وتحقيقها ودراستها (40).ورقّيت هذه المؤسسة في 30 نوفمبر 1992 إلى مجمع تونسي للعلوم والآداب والفنون " بيت الحكمة" ونص الفصل الثاني من القانون المحدث على مهام المجمع ومنها:

-المساهمة في إثراء اللغة العربية والسهر على سلامة استعمالها وتجميع قدراتها وتطويرها لكي تواكب مختلف العلوم والفنون وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الشبيهة في العالم.

-المساهمة في العناية بالتراث في مجالات البحث والنشر وتأليف المعاجم والموسوعات وترجمة المؤلفات.

وفي نية المجمع أن يقوم بدور فعال في تنسيق الأعمال المتعلقة بالمصطلح والتعريب بين مختلف المؤسسات العلمية والإدارية التونسية.ويوجد الآن ضمن

منشوراته المتصلة بموضوعنا:

من سلسلة تحقيق النصوص:

-"زاد المسافر وقوت الحاضر" لابن الجزّار(الجزء الأول) تحقيق محمد السويسي والراضي الجازي-1986.

-"الفوز الأصغر" لمسكويه،حققه صالح عضيمة ونقله من العربية إلى الفرنسية روجي أرنالداز-1987.

-"كشف الأسرار عن علم حروف الغبار" للقلصادي، حققه ونقله من العربية إلى الفرنسية محمد السويسي-1988.

-"نظرية المتوازيات في الهندسة الإسلامية"،تحقيق خليل جاويش-1988.

-" الغريب المصنف" لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي،تحقيق محمد مختار العبيدي، جزءان.

-"المنصوري في البيزرة "، تحقيق عبدالحفيظ منصور-1989.

-" تفسير كتاب دياسقوريدوس في الأدوية المفردة"لابن البيطار،تحقيق إبراهيم بن مراد -1990.

ومن سلسلة الترجمة:

-"التفكير الجديد في الفيزياء الحديثة " لأرتور مارش، نقله إلى العربية علي بلحاج -1986.

-"لغة الرياضيات في العربية "ألفه بالفرنسية ونقله إلى العربية محمد السويسي-1989.

-"معجم الجغرافيا " تأليف مجموعة من الأساتذة الجامعيين - 1988.

-"السيرة الذاتية" لجورج ماي/نقله من الفرنسية إلى العربية محمد القاضي وعبدا لله صولة-1992.

-"معجم المصطلحات القانونية"،إعداد مجموعة من الأساتذة الجامعيين 1993.

ومن سلسلة البحوث والدراسات:

-"تحولات العلم الفيزيائي ومولد العصر الحديث" تأليف حمادي بن جاء با لله-1986.

-" الترجمة ونظرياتها " إعداد مجموعة من الأساتذة الجامعيين-1989.

-" تأسيس القضية الاصطلاحية" إعداد مجموعة من الأساتذة الجامعيين- 1989.

-" تاريخ العلوم عند العرب " إعداد مجموعة من الأساتذة الجامعيين -1990.

- " المعجم العربي التاريخي " وقائع الندوة التي نظمتها جمعية المعجميّة العربية بتونس(14-17 نوفمبر 1989)-1991.

-"المعجم العربي :إشكالات ومقاربات " تأليف محمد رشاد الحمزاوي- 1991.

-"من الذرة إلى الليزر" تأليف المنصف بوعنز-1992.

ومن سلسلة فهارس ومراجع:

-"دليل الآداب المترجم"(القسم الأول: الإبداع) إعداد عبد الوهاب الدخلي-1990.

" الإسهام التونسي في تحقيق التراث المخطوط" (1860-1988)إعداد عبدالوهاب الدخلي- 1990.

وبالإضافة إلى هذه المنشورات فإن بيت الحكمة نظم عديد الندوات والمحاضرات المتصلة إن قريبا أو بعيدا بموضوع ندوتنا ولعلّ من أهم ما نظم في هذا الصدد

" ندوة توحيد تعريب المصطلح الطبي " التي عقدها اتحاد المجامع العربية بالمشاركة مع بيت الحكمة أيام 3-4-5 مايو 1992.(41).

الخاتمة

تلك ملاحظات خاطفة عن " مساهمات تونسية في وضع المصطلحات العلمية" لم أعطها حقها كما يجب وأغفلت غيرها أردت بها فحسب لفت انتباه الإخوة في المشرق إلى مجهودات إخوانهم بتونس لأن الشرط الأول في تطوير مناهجنا وتوحيدها هو الاطلاع على أعمال بعضنا البعض ونحن مع الأسف الشديدكثيرا ما ندور في حلقات مفرغة ننظم الملتقيات ونكتب المقالات لكي نقول في الغالب نفس الأشياء ولا بأس بالاختلاف والتنوع إن بقي في الحدود العلمية المعقولة والمهم هو العلم إذ هو يفرز الأحسن.

وكثيرا ما تبدو المدرسة التونسية كثيرة الانفتاح وربما الانبتات وقد لا يخلو ذلك من الصحة إذ هي متفتحة إلى مختلف التيارات المعاصرة آخذة بأسباب الحداثة ولكنها في الغالب متأصلة في أعماق التراث. وأرجو أن تكون بعض الأمثلة التي ذكرت قد بينت ذلك. وأعتذر في الختام عن التقصير في هذا العمل المقدم إذ هو بعيد شيئا ما عن اختصاصي وإن كنت قد شغفت به في أول عهدي بالبحث وأنا أرجع إليه الآن بحكم مسؤولياتي على رأس المجمع التونسي.

والحقيقة أن موضوع ندوتنا هذه "تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته" لئن تطلب المختصين في مشاكل اللغة والمصطلح فإن كل المختصين من مختلف العلوم بل عامة المثقفين معنيون به لذا تجرأت على إبداء الخواطر التي استمعتم إليها وما لا يدرك كله لا يترك جله.وشكراً لكم على صبركم وحسن إصغائكم والسلام.

الهوامش

1- انظر مقال محمد الطالبي .Du nouveau sur l'I'lizal en Ifriqiya dans R.T.S.S.1975(n°40-45)p.67.

2-عن بيت الحكمةالتونسي وأبرز علمائه، انظرخاصةح. ح. عبد الوهاب:ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية ج 1 :192-266.

3-إبراهيم بن مراد:دراسات في المعجم العربي ص13(دار الغرب الاسلامي، بيروت 1987).

4- إبراهيم بن مراد:دراسات في المعجم العربي (دار الغرب الاسلامي، بيروت 1987).

5-انظر عنه خاصة:إبراهيم بن مراد:دراسات في المعجم العربي، ص27، تعليق1 (دار الغرب الاسلامي،بيروت 1987).

6-عن مخطوطات الكتاب وترجماته وتلاخيصه انظرابن مراد:دراسات ص31-37.

7-ابن مراد:دراسات ص 25-26 الهيلة:مقدمة سياسة الصبيان، ص 37-38.

8-ابن مراد: دراسات، ص 40.

9-عن كل التفاصيل المتعلقة بحياته وآثاره ومنزلته انظر أطروحتنا:ابن عرفة والمذهب المالكي بإفريقية في القرن XIV/VIII(بالفرنسية) جزءان، نشر الأول بتونس، منشورات كلية الآداب1992،والجزء الثاني تحت الطبع،وكل الأطروحة تترجم الآن إلى العربية.

10-مثل المستشرقين روبار برانشفيق (R. Brunchvig) وروجي هادي إدريس ،انظر أطروحتنا عن ابن عرفة ج 1ص 393.

11-نشر هذا الشرح في طبعة حجرية بفاس سنة 1898/1316 ثم طبع بتونس سنة 1931/1350 وطبعته أيضا وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية سنة 1992/1412 وأصدرته أخيرا دار الغرب الإسلامي،بيروت 1993.

12-انظر ترجمته الذاتية،حوليات الجامعة التونسية، عدد 6 سنة 1969، ص35-55.

13-حوليات الجامعة التونسية، عدد 6 سنة 1969 ، مقال:مشاكل اللغة من خلال حياة ح.ح.عبدالوهاب ص 27.وانظر أطروحة الأستاذ الحمزاوي: L'Académie Arabe du Caire (الفهرس).

14-انظر عنه خاصة:محمد مواعدة:محمد الخضر حسين-حياته وآثاره(الدار التونسية للنشر، تونس 1974).

15-مواعدة:محمد الخضر حسين، ص 80.

16-نفس المرجع ، ص 114.

17-مواعدة: محمد الخضر، ص 153.

18-انظر ترجمته الذاتية وقائمة من بحوثه في حوليات الجامعة التونسية، عدد27 سنة1988، ص6-15.

19-نشر الجامعة التونسية-تونس ص1975،660 (بالفرنسية).

20-مجمع اللغةالعربية بدمشق،ص157.وعدد هذه المصطلحات 160 مصطلحا.

21-نشر الدار التونسية للنشر-تونس والموسسة الوطنية للكتاب-الجزائر 1987.وقد صدرالقسم الأول من هذا المعجم في العدد 24 من مجلة حوليات الجامعة التونسية/سنة 1977.

22-المصطلحات،المقدمة، ص11-12.

23-نفس المرجع، ص 14.

24-نفس المرجع، ص 17.

25-نشر دار الغرب الإسلامي،بيروت 1986،130 ص

26-حوليات الجامعة التونسية، عدد 1975/12،مقال: توحيد المصطلحات للحمزاوي، ص 61-62.

27-نشر بيت الحكمة، قرطاج 1991.

28-نشر الدار العربية للكتاب،تونس 1984.

29-نشر الدار التونسية للنشر ،تونس 1984.

30-نشر الدار العربية للكتاب،تونس 1984

31-انظر المقال الأول من كتاب "تأسيس القضيةالاصطلاحية"(نشر بيت الحكمة،قرطاج 1989).

32-قاموس اللّسانيات، ص 96.

33-ط.دار الغرب الإسلامي،بيروت 1985،جزءان.

34-ط.دار الغرب الإسلامي ،بيروت 1985.

35-نشر الدار العربية للكتاب،ليبيا،تونس 1978.

36-انظر مثلا أعمال ندوة " القراءة والكتابة " المنعقدة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس من 30 مارس إلى 2 أفريل 1982،نشر كلية الآداب،تونس1988 وأعمال ندوة " صناعة المعنى وتأويل النص" المنعقدة بكلية الآداب بتونس من 24 إلى 27 أفريل 1991،نشر كلية الآداب-تونس1992.

37-نشر بيت الحكمة- قرطاج سنة 1988.

38-انظر مثلا:

-ملتقى اللسانيات الأول سنة 1987: علاقة اللسانيات العامة باللغة العربية.

-ملتقى اللسانيات الثاني سنة 1981:اللسانيات في خدمة اللغة العربية.

نشر مركز الدراسات،تونس 1983.

-ملتقى اللسانيات الثالث المنعقد بتونس من 18 إلى 23 فيفري 1985حول "الظواهر اللسانية الاجتماعية"،نشر في سلسلة اللسانيات عدد 6-تونس1986.

-ملتقى اللسانيات الرابع المنعقد بتونس من 9 إلى 12 نوفمبر 1987 حول "اللسانيات العربية والإعلامية"،نشر في سلسلة اللسانيات عدد 7، تونس 1989.

39-انظر العدد الأول من مجلة المعجمية /1985، ص 222.

40-انظر القانون، عدد90 لسنة 1982 المؤرخ في 20 ديسمبر 1982،الفصل الرابع.

41-نشر أعمال هذه الندوة وقراراتها وتوصياتها اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية - القاهرة 1992.

سبل نشر المصطلح العربي الموحد وإشاعة استعماله

د.عبدا لله صالح بابقي

عميد الدراسات العليا والبحث العلمي/جامعة صنعاء

مقدمة:

مع نهاية القرن الميلادي العشرين نكون قد تخطينا المرحلة التي احتدم فيها النقاش حول مدى صلاحية اللغة العربية للتعليم والتعليم العالي خاصة،وكما يقول الدكتور حسام الخطيب " يمكن أن ننتهي إلى الاطمئنان بأن إجماع الأمة معقود على صلاحية اللغة العربية للحياة والعصر والتعليم العالي،وإن هذا الإجماع،وهو غير وليد اليوم أو الساعة،يزداد تمكنا يوما بعد يوم،ويخرج تدريجيا من حيز النظرية إلى حيز التطبيق والواقع الملموس،إلاّ أن المشكلة تقع في بطء مسيرة التحقق من جهة،وعدم تمكن المقيمين عليها من ضبطها باتجاه الغايات القومية والعلمية والاجتماعية المنشودة من جهة أخرى"(1).

ومن أهمّ المشكلات التي تثيرها وجهة النظر المناوئة وجود المصطلحات العلمية الموحدة.ولهذا يعتبر موضوع ندوتنا هذه موضوعا هاما وحيويا لاستكمال مسيرة التعريب.

تطوير منهجية وضع المصطلح العربي:

هذا هو الجزء الأول من موضوع الندوة ولا أريد أن أتعرض لتفصيل في هذا الموضوع إلاّ أنّ لدي بعض الملاحظات والتي قد يكون معظمها أشير إليه في أبحاث أخرى:

أولا: إن تعريب المصطلح العلمي ليس مجرد لفظ يوضع مقابل لفظ آخر، وإنما هو كلمة لا بدّ من أنْ تستعمل في سياق معيّن وأن يجرب استعمالها ليثبت صلاحها أو عدمه (2).

ثانيا:الابتعاد عن التعصب الفردي أو المؤسسي لمصطلح معيّن ،الأمر الذي يؤدي إلى وجود عدد من المصطلحات المعربة لمصطلح أجنبي واحد.

ثالثا: إن تذكر المصطلحات(بلغاتها الأصلية)إلى جانب ما تختار من المصطلحات العربية الدالة عليها والمعبرة عنها وأن يكتب تعريف علمي مختصر للمصطلح وكيفية استعماله في نصوص مختلفة.

رابعا:(ومما يجب ملاحظته في اختيار المصطلحات أن بعضها تبقى بطبيعتها محدودة الاستعمال،فلا يستعملها عادة إلاّ طبقة من الاختصاص.ففي مثل هذه الحال يمكننا أن نستعمل الكلمات الأجنبية بل ويجوز لنا أن نبقيها على هيئتها الأصلية.أما بعض المصطلحات الأخرى فقد تكون عرضة للانتشار والذيوع، وقد تدخل لغة الشعر والأدب، وهنا يتوجب علينا أن نختار الكلمات العربية ما استطعنا إلى ذلك سبيلا.أما إذا اضطررنا إلى استعمال كلمة أجنبية فيجب أن نعربها تعريبا تاما،وذلك بأن نفرغها في قالب عربي يسهل لفظها على الناطقين بالضاد) (3).

خامسا:إشراك أكبر عدد من الاختصاصيين في كل العلوم في مجامع اللغة وهيئات التعريب.

سادسا:الاستفادةمن المنهجية عند أهل اللغات الحيّة الأخرى في وضع المصطلحات بلغاتها من لغة

أخرى.

سبل نشر المصطلح العربي الموحد وإشاعته:

إن استعمال المصطلح وتداوله هو الذي يرسخه ويعطيه دلالته لأن الألفاظ اللغوية لا تفرض فرضا ولكن استعمالها في الكلام هو الذي يعطيها صلاحيتها وبقاءها حيّة.لهذا نقترح الإجراءات الآتية لنشر المصطلح الموحد وإشاعة استعماله:

1)أن توحد جهود المؤسسات القطرية والقومية من جامعات ومجامع لغة واتحادات علمية في وضع المصطلح العلمي،وأن يعطي لمكتب تنسيق التعريب في الرباط دور أكبر،كما يجب أن يعاد النظر في طريقة عمله وكيفية اتصاله عربيا وقطريا. أو أن تكون هناك هيئة عربية ذات فعالية تصب فيها كل الاجتهادات والمقترحات وإحالتها إلى المؤسسات المختصة لإقرارها.

2)أن تكون في كل قطر لجنة وطنية لمتابعة نشر المصطلحات المتفق عليها وأن تكون لجان فرعية لها في الجامعات ووزارة التربية والتعليم وأن تحرص هذه اللجان على استعمال المصطلح الموحد من قبل المؤلفين والمترجمين والإعلاميين وأساتذة الجامعات وغيرهم.وأن تستثمر وسائل الإعلام في نشر المصطلح.

3)الالتزام الفردي والجماعي بما اتفق عليه سواء من قبل المؤتمرات المعنية أو ما تصدره المجامع في ما يتعلق بأمور المصطلح.

4)قيام الهيئات والاتحادات العلمية بنشر الكتب والمجلات العلمية المتخصصة والمبسطة التي تستعمل هذه المصطلحات الموحدة ومراقبة ذلك.

5)إصدار المعاجم الموحدة.

6)إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة وأن تكون لغة هذه المؤتمرات هي العربية وأن تستخدم المصطلحات التي اتفق عليها.

7)أن تتبنى الجامعات نشر الرسائل العلمية باللغة العربية في العلوم الأساسية (كيمياء-فيزياء-رياضيات-أحياء)وكذلك في العلوم الزراعية والهندسية وسائل الصحة العامة والطب المهني.. والرجوع إلى مكتب تنسيق التعريب أو إلى مجامع اللغة العربية.(الهيئة اللغوية القومية).

8)أن يبعث المؤلفون والمعربون والمترجمون باقتراحاتهم حول المصطلحات إلى الهيئة اللغوية القومية لتتولى إقرار ما تراه مناسبا من هذه المصطلحات وتنشره في الوطن العربي وأن يلتزم الجميع بما يتم التوصل إليه.

9)أن يتخصص كل مجمع لغة عربية في وضع المصطلحات لمجموعة من العلوم والمجالات.وأن يصدر كل مجمع مجموعة من الكتب العلمية المترجمة في هذه المجالات.(انظر تجربةمجمع اللغة العربية الأردني).

10)أن يقوم اتحاد الجامعات العربية بإنشاء هيئة جامعية تحشد فيها كفاءات ممتازة من أجل ترجمة الدوريات والحوليات والموسوعات العلمية المشهورة ونشرها باللغة العربية.

الحواشي والمراجع:

1)د.حسام الخطيب،لغة التعليم العالي.

2)د. مازن المبارك،اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي.

3)د.عبدالكريم خليفة،اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث.

ورقة عمل مقدمة إلى ندوة

"تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشره وإشاعته"

د.ناجي عبد الجبار

وعمر مسلـــــم

جامعة بيرزيـــت

أولا:مقدمة

إن اللغة الحية في حركة دائبة ومستمرة،صعودا وهبوطا،بحسب حال أهلها أو الناطقين بها.والمعارف الإنسانية في اطراد يوما بعد يوم.وقد بلغت في القرن العشرين وضعا مذهلا،وقد يأتي الغد بالمزيد والمزيد.ومع هذا التطور والتقدم السريع أفقيا وعموديا،ينبغي أن يعمل أبناء اللغة على جعل لغتهم مواكبة لكل تطور وتقدم، حتىلا يحصل الرقي في جانب،والتأخر في الأدوات الأساسية المحافظة على التقدم في جانب آخر.وحتى لا تبقى الهوة واسعة بين التطور التقني والعلمي من جهة،وبين التطور في الوعاء الذي يحفظ للأمة شخصيتها من جهة ثانية.

ولو نظرنا،على سبيل المثال، ما حصل لعلوم العربية من تطور وتقدم ومواكبة للتقدم الحضاري على مر العصور،لأدركنا كيف أن العرب والمسلمين باشروا باستخدام ألفاظ ومصطلحات لمسميات استخدموها، وكيف أنهم طوروا علوم الأصوات والصرف والتراكيب والدلالة،وما أن انتهى القرن الثاني للهجرة حتى استوت هذه العلوم ونضجت،وصارت عندهم معايير ومقاييس واضحة لجميع علوم العربية،ولكيفية تطوير اللغة وتنميتها.

ويمكن هنا أن نتساءل:كيف وضعت هذه العلوم؟ وكيف تم وضع المصطلح لكل معنى من المعاني المستحدثة؟ وهل كانت هذه العلوم مستحدثةأم مقتبسة؟ ولو حاولنا الإجابة عن مثل هذه التساؤلات، لانتهينا إلى حقيقة واحدة،مفادها أن اللغة العربية مرنة وقادرة على استيعاب كل جديد.

والعربية ليست بدعا من اللغات،كما أن الأمة العربية ليست بدعا من الأمم. وبما أن المجتمعات البشرية في تطور مستمر،فإن هذا يستدعي بالضرورة تطور اللغة وبشكل مستمر أيضا.ولا يغيب عن البال أنه لا تستطيع أمة أن توحد أبوابها في وجه الاحتكاك بالأمم الأخرى. وأنّى لها ذلك وقد غدت سبل الاتصال بأدوات من التقنيات الحديثة التي لم تكن تخطر على بال؟ فإزاء هذا الوضع،لا مناص أمام اللغة وأهلها من التطور طوعا أو كرها.

وينبغي ألاّ يغيب عن البال ما تنفرد به العربية عن غيرها من اللغات الإنسانية من خصائص ذاتية،كثبات أصولها وهياكلها الأساسية وارتباطها بالقرآن الكريم، فطال عمرها،بل شاء الله تعالى أن يربط مصيرها بالقرآن الذي حفظه الله حيث قال ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإِنَّا لَهُ لَحافِظُون﴾ من هنا يكون العمل على تطوير هذه اللغة وتنميتها مربوطا بوازع عقائدي،إذ الأمر واجب مقدس تجاه لغة أقدس كتاب سماوي:

ثانيا: سبل تطوير منهجية وضع المصطلح في العربية:

بالرغم من الدور الذي يمكن أن يقوم به الأفراد في هذا الصدد، إلاّ أن مسألة وضع المصطلح يجب أن تكون من اختصاص المجامع اللغوية التي بدورها تستقطب طاقات الأفراد،وتحتوي جهودهم المبعثرة.وحتى تكون جهود المجامع اللغوية والمؤسسات العلمية موحدة،ينبغي استحداث أكاديمية عربية مختصة بشؤون الترجمة والتعريب والتأليف،تقوم بتحديد أهدافها ومنهج عملها.ولا بد هنا من استصدار قرار سياسي على مستوى الجامعة العربية، يتيح لهذه الأكاديمية العمل بحرية في الأقطار العربية،ويلزم المؤسسات التعليمية والمؤسسات الحكومية وغيرالحكومية، وجميع وسائل الإعلام،بالتقيد بما يصدر عن هذه الأكاديمية.ويتم ذلك من خلال الكتيبات التي تصدر لشرح الأهداف النبيلة والسامية لهذه الأكاديمية، التي توزع على جميع الأقطار العربية،ويكون لهذه الأكاديمية فرع في كل قطر عربي،وكلها تعمل بقيادة واحدة كخلية نحل واحدة.

أما الإطار العام لفروع هذه الأكاديمية، فيلخص بما يلي:

1-يقوم كل فرع من فروع "أكاديمية الترجمة والتعريب والتأليف" في العالم العربي،بتشكيل لجان للترجمة والتعريب والتأليف من أصحاب الكفاءات العلمية في حقول المعرفة المختلفة،وتضم كل لجنة أعضاء من المختصين في الحقل العلمي الواحد،وآخرين من المختصين في علوم اللغة العربية،وتباشر كل لجنة عملها من خلال خطة عمل محكمة ومناهج مقررة في الأكاديمية الأم.

2-بعد تشكيل اللجان العلمية المختلفة،تتم عملية تحديد إطار كل لجنة، وموضوعات عملها في مجالي الترجمة والتعريب والتأليف،حتى لا تكرر كل لجنة عمل اللجنة الأخرى في القطر العربي الآخر.

3-يشترط في أعضاء اللجان من حقول المعرفة المختلفة أن يكونوا من المعنيين بالترجمة والتعريب أولا، ومن المعروفين بالدقة في التعبير والكتابة ثانيا.

4-تكلف بعض اللجان بمهمة استكمال الدراسات والأبحاث في بعض مستويات اللغة العربية التي تحتاج إلى مزيد البحث والدراسة كالمستويين الصوتي والصرفي،إذ همامستويان لهما علاقة مباشرة بالمفردات والمصطلحات. وفي هذا الصدد يمكن إضافة بعض الأصوات إلى اللغة العربية مثل ڤ V ،پ أ،چ G، ويمكن أيضا إدخال بعض الحركات الموجودة في العامية إلى الفصيحة كتلك التي أشار إليها الدكتور تمام حسان في كتابه مناهج البحث في اللغة.وفي المجال الصرفي، يمكن إعادة النظر في الأبنية العربية، وتحديد دلالات كل بناء والبت في جواز أو عدم جواز إضافة أبنية جديدة.

5-تكلف بعض اللجان بمهمة تطوير الدرس النحوي وكتابة الأبحاث المتعلقة بالمستوى النحوي في دراسة اللغة.ويشترط في أعضاء مثل هذه اللجنة أن يكونوا من المطلعين على المدارس النحوية الجديدة، بالإضافة إلى صلتهم المستمرة بالاتجاهات النحوية القديمة وبآراء النحويين القدماء.

6-تقوم بعض اللجان بتطويرصناعة المعجم العربي، مستفيدة من تجارب الأمم الأخرى في هذا الحقل.وتعمل مثل هذه اللجان على التجديد في شكل المعجم، بحيث

يعد بطريقة تسمح بالإضافة إلى مواده والحذف منها، كلما دعت الحاجة إلى ذلك.ويمكن أن تقوم لجان أخرى بالمباشرة في تدوين تاريخ وضع الكلمة، وتحديد معانيها عبر العصور،ليشكل بذلك نواة التأليف في المعاجم التاريخية التي تفتقر إليها العربية،رغم بعض المحاولات المعاصرة في هذا المجال.

7-تكلف بعض اللجان بمهمة العمل في المعاجم المتخصصة،والعمل على تداول المصطلح وشيوعه بين الناس.

8-تعمل جميع اللجان من منطلق الاستفادة من تجارب العرب والمسلمين الأوائل،ومن منطلق الاستفادة من تجارب الأقطار العربية،لا من منطلق العودة إلى نقطة البداية في كل مرة.

ثالثا : سبل نشر المصطلح وتعميمه:

من أجل نشر جهود الأكاديمية وتعميمها،لا بد مما يلي:

1-استصدار قرار سياسي من أعلى المستويات،يلزم جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بالتقيد بما يصدر عن "الأكاديمية العربية للترجمة والتعريب والتأليف."

2-تقوم الحكومات في كل قطر عربي بتقديم يد العون لكل مؤسسة تقرر الاستفادة من القرارات التي تصدر عن الأكاديمية.

3-عدم الفصل بين تعريب المصطلح والتعريب الشامل،إذ لا قيمة لوضع المصطلح أو لتعريبه، إذا واصلنا التعليم بغير العربية.

4-تشجيع الباحثين والمؤلفين على التأليف والكتابة باللغة العربية السليمة،من خلال تقديم الدعمين المادي والمعنوي لكل من يكتب بالعربية،والعمل على نشر مؤلفاتهم في العالم العربي.

5-العمل على تطوير قدرات الأكاديميين للتدريس والكتابة بالعربية،وذلك من خلال عقد الندوات وورش العمل المتخصصة لمساعدتهم على امتلاك المهارات الأساسية في التعبير والكتابة.

6-فرض العقوبات التي تراها الأكاديمية على كل مؤسسة حكومية أوغيرحكومية ذللت جميع الصعاب أمامها لاستعمال المصطلحات العربية، أو للتعليم بالعربية، ولم تحاول تلك المؤسسة الالتزام بقرارات الأكاديمية في هذا المجال.

إن الأمل بالله كبير،أن يبزغ شمس ذلك اليوم،الذي نرى فيه أمتنا العربية وقد عادت لها شخصيتها الحضارية المتميزة،واحتلت مكانتها الحقيقية بين الأمم، وعرفت وزنها الذي قدره الله،فصارت خير أمة أخرجت للناس.

المصطلحية العربية المعاصرة:

سبل تطويرها وتوحيدها

الدكتور محمد رشاد الحمزاوي

القضية:

إن الدعوة إلى تطوير المصطلح العلمي العربي وتوحيده ونشره تعتبر مبادرة منهجية وعلمية مصيبة لأنها تقر أن العلوم قد تطورت تطورا ملحوظا وأن التعبير عنها بالعربية يستوجب النظر والتعهد بمراجعة ما اعتمد في هذا الميدان من القرارات والمبادئ(1)، ولا سيما **المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها** التي أقرتها ندوة **توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة**(2) المنعقدة في الرباط من 18إلى 20 فبراير 1981 بمكتب تنسيق التعريب وبمشاركة منظمات ومؤسسات (3) تربوية وثقافية وعلمية من الوطن العربي.

ولا شك أن النظر في هذه المبادئ تؤيده اعتبارات عدة منها:

1- مرور 12 سنة على ندوة الرباط ومبادئها التي يهمنا منها كل ما يتعلق بتطبيقاتها العملية في الميادين العلمية والتربوية.

2- ضرورة مراجعة المبادئ الثمانية عشرة السابقة الذكر لا سيما وأنها أقرت في ظروف خاصة مرت بها المؤسسات العربية المتخصصة الإقليمية منها والوطنية(4).

3- اعتبار المستجدات التي طرأت على المصطلح العلمي الدولي والعربي إثر ظهورعلم المصطلح (أو المصطلحية)(5) وما وراءه من نظريات وقوانين يمكن أن نستأنس بها لتنزيل المصطلح العربي منزلته من المعارف والعلوم المعاصرة وتطورها.

والملاحظ في هذا الشأن أن نظرة تحليلية للمبادئ السابقة الذكر(6) تفيدنا أنها في حاجة إلى مراجعة لا مناص منها وأنها لم تستند في حلها لمقاييس علمية كلية حتى تكون-كما أشار إلى ذلك أبو منصور الفارابي(ت339هـ)- "جامعة ينحصر في كل واحد منها أشياء كثيرة مما تشتمل عليه تلك الصناعة (7) حتى تأتي على جميع الأشياء التي هي موضوعة للصناعة أو على أكثرها وتكون معدة إما ليحاط بها ما هو من تلك الصناعة لئلا يدخل فيها ما ليس منها،أو يشذ ما هو منها، وإما ليمتحن بها ما لا يؤمن أن يكون قد غلط فيها غالط"(8)، وذلك قانون لساني سائد لم توف به "المبادئ الأساسية" التي ركزت المبادئ الخمسة الأولى منها على جزئيات متنافرة تنتسب إلى علم المنطق عموما(المناسبة والمشاركة والمشابهة) وعلم الدلالة(التمييز بين اللفظ المفرد واللفظ المشترك) وإحياء التراث(أهمية توظيفه في العصور الحديثة) ومنهجية التصنيف الدولي (تصنيف ديوي العشري)،وأردفت بأحد عشر مبدأ (9) نزل فيها "التراث" منزلة وسائل الوضع مثل المجاز والاشتقاق،

وتعلقت بمفاهيم انطباعية لا تسلم من الذوقية والتأويل مثل " تفضيل الصيغة الجزلة والواضحة وتجنب النافر" (10) ودعت إلى" تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع" (11) دون أن تدرك أن من المصطلحات العلمية والتكنولوجية الحديثة ما يتكون من عبارات وجمل تشتمل على لفظين إلى عشرة ألفاظ (12). وختمت بإشارات عامة تتعلق بالمعربات ونطقها وتشكيلها وتصويبها وإعرابها (13)، مما رشحها مجموعة من الملاحظات العامة المرتجلة التي يغلب عليها النحو والتي كررت في اضطراب ما سبق أن وضعته المجامع العربية من زمان وصاغته صياغة تميزت بالدقة والوضوح والمنطق(14).

فكيف يمكن لنا انطلاقا من تلك الوثيقة أن نقترح آراء ومبادرات تساعدنا على تطوير وضع المصطلح العلمي وتوحيده ونشره طمعاً في تصور نظرية مصطلحية عربية ممكنة(15) على غرار النظريات المصطلحية في اللغات الرائدة؟ فلقد بدا لنا أن قضايا المصطلح العربي المطروحة على الساحة تستوجب منا أن نركز آراءنا في الموضوع على أربعة محاور من شأنها أن تضمن للمصطلح العلمي العربي ما يحتاج إليه من تطوير متواصل ومن توحيد مبرر ومركز،وذلك ما يساعدنا على تجنب حصر قضيته في وسائل الوضع(مجاز،اشتقاق ، نحت،تعريب)دون الاعتناء بتطوره النظري العلمي ومنزلته الاجتماعية والثقافية،وقضايا توحيده وتقييسه التي أسست من أجلها مدارس المصطلحية في أوروبا وأمريكا.

المحور الأول: منزلة المصطلح العلمي دولياً وعربياً:

ويهمنا من هذه المسألة المكانة التي يحظى بها المصطلح في المجتمع وفي المؤسسات المهتمة به والوظيفة التي يؤديها في الممارسات اليومية والقيمة التي يتميز بها في الذهنية الثقافية والحضارية حتى نستشف مواطن قوته وضعفه ونتداركهما بالتأييد أو العلاج.وعلى هذه الأسس نلاحظ أن الإحصائيات الدولية الحديثة تفيد أن المصطلح قد رشح للتفوق على اللفظ المعجمي العادي في المجتمعات الرائدة باعتباره السمة الغالبة ببيئاتها الصناعية والتكنولوجية،إذ" أصبحت المصطلحات الجديدة المعتمدة لتسمية وقائع كانت مجهولة،تنمو بسرعة أكثر من الكلمات غير المتخصصة" (16).ويعود ذلك إلى عوامل عدة منها:

1- تقدم العلوم والتكنولوجيا في اللغات الحضارية التي تبلغ حسب الإحصائيين 60 لغة (17) تشتمل على 300 حقل موضوعي أو علم،تولد منها 5600 مفهوم علمي،و18000 مصطلح أحادي اللغة (18) له فروع تكاد لا تحصى. ولقد خصصت للحقل الموضوعي أو العلم الواحد مجلات علمية وفنية بلغت سنة 1982،ما قدره 3245200 مجلة في ميدان علوم الأرض منها 600000 مجلة تصدر في الولايات المتحدة.وخزنت المعلومات البيليوغرافية المتعلقة بتلك العلوم في 150 بنكا من بنوك المعلومات المنتشرة في العالم(19).

2- نشأة مدارس متخصصة في المصطلحية منذ الثلاثينيات لمواجهة ظاهرة المصطلحية، ونذكر منها المدرسة الألمانية النمساوية التي أسسها المهندس

E.Wüster والمدرسة السوفياتية سابقا ويمثلها D.S. Lotte و S.A. Caplygin والمدرسة التشيكية ويمثلها Havarnek و Kacourk، وكذلك المدرسة الكندية، وجمعية المترجمين الدولية (20)...الخ. وقد تميزت هذه المدارس بنظرياتها المصطلحية(21) ومنهجيات تطبيقها في ميادين شتى.

3- ظهور المؤسسات المعنية بتوحيد المصطلحات وتقييسها لتجنب ما ينشأ عن الكثافة المصطلحية المعاصرة الجارفة من فوضى وترادف واشتراك وغموض فضلاً عما لها من أثر في مجال التصنيع والتسويق والتجارة الدولية،والصناعات الثقيلة والفضائية التي تفترض مقاييس دولية مشتركة،مما استوجب وضع مبادئ وقواعد تحيط بها. وقد عهد بأمرها إلى المنظمة الدولية للتقييس المعروفة بـ (ISO) المنشأة سنة 1947 (22) والمعتمدة على اللجنة الفنية رقم 37 التي أقرت سنة 1980 أكثر من 4000 مقياس (23) في المجالات اللغوية والصناعية والعلمية.وشارك في أعمالها سنة 1979 سبعون بلداً عضواً،وزعوا على 178 لجنة فنية كانت على اتصال بـ 100000 متخصص.وأصبح "أعضاء المنظمة الدولية للتقييس يمثلون 95 في المائة من الإنتاج الصناعي الدولي" (24).

4- اعتماد الإعلامية لتصنيف المعارف والمعلومات ونقل المهارات وإنشاء بنوك المعلومات والمنظومات المعرفية المتعلقة بميادين متخصصة متنوعة،والإسهام في الترجمات من اللغات المصدر إلى اللغات الهدف (25)..الخ،وتوحيد مصطلحاتها.

والملاحظ في شأن هذه العوامل الأربعة أنها فاجأت المؤسسات التقليدية التي تعنى باللغة وتنميتها مثل مجامع اللغة التي تقلصت أدوارها في هذا الميدان بقدر ما تختلف عن الأخذ بمستلزمات المؤسسات الحديثة ونظرياتها ومناهجها لمعالجة المصطلح وقضاياه،لأنه أصبح قضية دولية لا يمكن طرحها وحل إشكالاتها بمعزل عما ينشأ من مفاهيم ومدلولات،وعما يطبق من مقاييس عالمية لغوية وفنية تفرضها مقاربات علمية موضوعية بحتة مرتبطة ارتباطا وثيقاً بقضايا اقتصادية واجتماعية وحضارية غالبة مصدرها المجتمعات الرائدة علمياً وتكنولوجياً.

فأين منزلة المصطلح العلمي والتكنولوجي العربي من العينات السابقة من المستوى الدولي الذي يعتبر نظرياً صورة تعكس منزلة المصطلح في الدول الأعضاء الرائدة؟.لقد نزل المصطلح العربي منزلة عالية من الذهنية العربية المعاصرة "لأن النهضة العربية التي كانت تعتبر أولاً وبالذات نهضة لغوية حضارية،كانت تعبر عن أزمة اللغة والثقافة وعن ضرورة تطويرها،لا سيما وأن العربية كانت تحتاج إلى مؤهلات لتبليغ رسالة النهضة العربية الحديثة"(26) حتى إن بعضهم وسم العربية المنتظرة بـ" وعي الشرق الحضاري"(27). وكثيرا ما حصرت مقاصد النهضة في اكتساب العلوم ومصطلحاتها لبلوغ الرقي والتقدم. ولقد أحاطت بها هالة من التقدير تكاد تبلغ التقديس،لأن المصطلح العلمي قد أدرك،قبل أن يعرف تعريفا لغويا موضوعياً نقدياً،مفتاح الفرح ورسالة مفردة أو معقدة متكونة من خطابات تكيفت بحسب ما شحنت به من تضمينات وعقائديات فكرية وعرقية، ولأن الذهنية العربية أحست به مفهوما اجتماعيا ونفسيا متفجرا،لاسيما عندما كانت تشعر بمنزلته الدنيا في العربية وفي علومها المعاصرة.وعلى هذا الأساس أصبح المصطلح مسألة خلافية عقدية باعتباره مرآة عاكسة للهوية

والحضارة والثقافة. فأدرك في نطاق ثلاث معادلات سيكون لها أثر في تصوره وإنتاجه وتوحيده إلى يوم الدين هذا.

فالمعادلة الأولى تفترض أن اللغة العربية التراثية والمصطلح العلمي شقيقان في كل الظروف باعتبار ما يوجد في اللغة من مصطلحات موروثة أو كامنة في بناها القادرة على التعبير عنه تعبيرا ذاتياً كاملاً وجامعاً يحيط بكل مفردة وعبارة وجملة. فتكون صورة المعادلة:

المصطلح = التراث

فهي تتصوره قبل كل شيء أداة ذاتية عربية تخرجنا من العجز الفكري والعلمي إلى الإعجاز البياني والتكنولوجي، وتوفر لنا نموذجاً فصيحاً عربياً مبيناً معجزا،إسوة بالقرآن الكريم. ولذلك دارت المعركة حول المصطلح وما زالت تدور حول تأهل العربية أو عجزها عن التعبير عن العلوم والتقدم.وذلك ما عبر عنه حافظ إبراهيم باعتماد حجة لغوية دينية:

وسعت كتاب الله لفظاً وغاية
وما ضقت عن آي به وعظات
فكيف أضيق اليوم عن وصف آلة
وتنسيق أسماء لمخترعات

فهل بلغت هذه المعادلة هدفها وأدت وظيفتها؟ وهل تستحق أن تظل خياراً مصطلحياً نبني عليه مقاييسنا المستقبلية عندما نقيسها إحصائيا بما وفرته من مصطلحات فيما سيأتي ذكره عند حديثنا عن اعتماد المجاز لتوظيف التراث؟

أما المعادلة الثانية فهي تعتمد على قياس شكلي يوحي بأن تقدمنا الحضاري سيكون حتماً على قدر رصيدنا من المصطلحات موضوعة أو مترجمة أو معربة والدالة على تمكننا من العلوم وعلى سيطرتنا على قضايا الإنسان المعاصرة.فيكفي أن نعادل غيرنا أو نتفوق عليه مصطلحياً كماً وكيفاً لنبرهن على تفوقنا في المستوى المادي والعلمي والحضاري.فتكون المعادلة:

الحضارة =رصيد مصطلحي كمي وكيفي

وهذا شرط ضرورة وليس شرط كفاية،فضلاً عن مقاربته الشكلية النظرية التي تاهت في المعركة القائمة بين الأصالة والتبعية ولم توفر إلى حد الآن ذلك الرصيد المصطلحي الكمي والكيفي المنتظر وما يتبعه من مجلات متخصصة ومن نظريات ومنهجيات ومدارس مثلما هو الشأن في المستوى الدولي السابق الذكر.فهل هي صالحة لأن تكون رؤية يعتمد عليها باعتبار أنه لا يكفي أن يتوفر ذلك الرصيد لنفوز بالحضارة؟

وتعتمد **المعادلة الثالثة** على مفهوم المثاقفة (28) الجارفة وما تفرضه من قوانين في الأخذ والعطاء مع اعتبار عامل ضاغط وهو عامل الريادة الذي لا مناص منه والذي يغلب فيه الأخذ. فتكون صورة المعادلة:

الحضارة =مثاقفة مفتوحة

باعتبار أن المهم في العلم محتواه الذي لا يستلزم التقيد باللغة أو الشكل الذي ينقل به. ولقد عمل به رفعت رفاعة الطهطاوي الذي غلب في مصطلحاته المعربات على المترجمات. وظلت هذه المعادلة مرتبطة بمفهوم الحداثة دون أن تعربها.واستبدت هذه المعادلات الثلاث بالتفكير المصطلحي العربي المعاصر وشتتت جهوده وآلت إلى منهجيات متنافرة أثرت على وسائل الوضع في نطاق المؤسسات والمنظمات والمجامع التي أنشئت لتحط

بالمصطلح وقضاياه ولتستنبط لـه الرؤى والنظريات على غرار ما هو قائم في المجتمعات المتقدمة.فما هي نوعية تلك المؤسسات؟ وما هي معادلاتها المصطلحية وكيف وظفتها في مستوى الإنتاج والتوحيد والاستعمال؟ إن المعلومات المتوفرة عن تلك المؤسسات (29) لا تزودنا بما فيه الكفاية من المعطيات للإحاطة بمنزلة المصطلح العلمي فيها وتوظيفاته المختلفة وما نتج عنها من قيم علمية وتربوية وحضارية- فيكفينا أن نشير إلى أن أغلبها صور من النموذج الغربي في دساتيرها ومناهجها ونظمها،وأنها تأخرت عنه زماناً وعجزت عن منافسته في مستوى الرؤى والنظريات والإنتاج المصطلحي وما يستلزمه من تطور.فلقد ألمح إبراهيم مدكور في تأريخه لمجمع اللغة العربية بالقاهرة-وهو من أهم المؤسسات المعنية بالمصطلح العلمي العربي- إلى أن ذلك المجمع مؤسسة تنتسب إلى القرن السابع عشر أكثر منه إلى القرن العشرين (30). وذلك يعود حسب رأينا إلى أنه اعتمد رؤية مصطلحية ثقافية صعبة التحقيق لأنها بقدر ما تصر على المحافظة على سلامة اللغة وعلى التراث فإنها تدعو إلى تأهيل العربية لتكون وافية بحاجات العصر وعلومه.يضاف إلى ذلك أن ميزانية مجمع القاهرة كانت لا تتجاوز في فترات حاسمة ميزانية مدرسة ابتدائية(31). فلا غرابة أن يكون إنتاجه المصطلحي متواضعا وإن كان خصص 70% من مداولاته للمصطلحات العلمية والفنية التي وضع منها في 40 سنة ما قدر بـ 80000 مصطلح ليست كلها معرفة ولا موحدة(32). فلقد كان يقر سنويا ما قدره 2000 مصطلح،مما لا يمكن مقارنته بما وضع وترجم في بنك مصطلحات المجموعة الأوربية الاقتصادية (33) المكون سنة 1973 أو بنك كيبك للمصطلحات المكون سنة 1969والذي وضع مشروعاً يسجل بمقتضاه في ذاكرة الحاسوب 2100000 جذاذة مصطلحية قابلة للإستعمال و 700000 جذاذة مصطلحية قابلة للتوزيع والنشر و50000 مجذة للإعلام والأخبار (34).

أما مكتب تنسيق التعريب فهو ليس بأحسن حال،إذ أن نشريته الداخلية (35) أفادتنا أنه وحد منذ نشأته 70000 مصطلح في 32 علماً تقريباً مخصصة للتعليم الابتدائي والثانوي دون أن يفصل في ذلك أو أن يقدم لنا نظرة عن تطبيقها في الميادين التربوية.وذلك شأن المجامع اللغوية العربية الأخرى والمؤسسات الإعلامية وبنوك المصطلحات ومشاريع التعريب الوطنية والإقليمية والدولية (36) التي لم تخصص لها دراسات وصفية علمية تحيط برؤاها ووظائفها ونتاجها بغية الوقوف على رصيدنا المصطلحي المعاصر من حيث الكم والكيف وتوظيفه في المجالات التربوية والإدارية والتجارية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وصلته بالمعادلة الثانية السابقة الذكر.

ولا شك أن المؤسسات والمنظمات العربية المعنية بالمصطلح العلمي العربي كثيرة ومتنوعة وتقوم بجهود محمودة وتحقق أعمالاً مفيدة،إلا أنها ضعيفة الوسيلة،أعمالها مغبونة لأسباب عدة،والتنسيق بينها يحتاج إلى إمكانات جبارة غير متوفرة،وهذه الأحوال لا تساعدنا على الإحاطة بأعمالها والتأسيس لمفهومي التطوير والتوحيد ما دمنا نفتقر لأبسط المعلومات عن منزلة المصطلح العلمي العربي كماً وكيفاً.إن هذه المنزلة المغبونة تستدعي:

أ- تخصيص دراسة تاريخية وصفية وإحصائية عربية غايتها الإحاطة، إحاطة شاملة بكل المؤسسات العربية المعنية بالمصطلح وإسهاماتها المختلفة المتعلقة برؤاها المصطلحية ومعادلاتها الحضارية ومناهجها في الوضع والترجمة والتوحيد.

ب-السعي إلى استخلاص رؤية مصطلحية عربية غالبة متحركة ومركزة على مفهوم الحداثة وما يستلزمه من نظريات،ومدارس مصطلحية عربية متطورة.

ج-إصدار مجلة ببليوغرافية مصطلحية عربية إعلامية(37) غايتها التعريف باستمرار بالأعمال والمؤلفات والدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية المتعلقة بالمصطلح في المؤسسات والمنظمات العربية والدولية.

د- إنشاء البنك المصطلحي العلمي العربي الموحد في مقر المنظمة العربية للتربية والثقافةوالعلوم ودعمه بما يحتاج إليه من الطاقات الإنسانية الأساسية والوسائل التقنية الضرورية ليؤدي رسالته المصطلحية-التوحيدية على غرار بنوك المصطلحات في الأقطار الرائدة.

فمن يرشح للقيام بهذه المشاريع ولا سيما مشاريع(أ)و(ب)و(ج).

المحور الثاني : المصطلح العلمي ، مفهومه ومقاييسه المعاصرة:

ويهمنا من هذه القضية ما وفرته النظريات الحديثة من معلومات ومقاييس تتعلق بالمصطلح ،يحسن بنا أن نعرض لبعض العينات منها لنفيد منها في سعينا إلى تطوير المصطلح العلمي العربي وتوحيده.فلقد بينت الدراسات الرائدة المعاصرة أن المصطلح أصبح موضوع علم مستقل قائم الذات،وهو علم المصطلح أو المصطلحية (TERMINOLOGIE,TERMINOLOGY) له أبعاده اللسانية النظرية وهو وثيق الصلة بعلوم عدة منها الانتلوجيا والمنطق وعلم الدلالة،والإعلاميات والتوثيق وحتى الأسلوبية (38) فضلاً عن أنه أصبح من مشاغل اختصاصيين وهما **الاصطلاحي والمصطلحي**(39). فالأول مسؤول عن تصوره ووضعه وتوليده،والثاني مهتم بتصنيفه وتنسيقه وتقييسه ونشره.ولهما تكوين علمي وفني يختلف عن تكوين اللساني العام أو المجمعي أو المتفقه في اللغة.

وعلى هذه الأسس تميز المصطلحية بين **اللفظ** (40) و**المصطلح** (41).ولقد سبق للتهانوي أن ذكر ذلك في كشاف اصطلاحات الفنون (42) حيث عنون الفن الأول من كتابه" **في الألفاظ المصطلحية العربية وفيه تذكر الألفاظ غير(43) المصلطلحية أيضاً**.فإن كان اللفظ مربوطا باللغة عموما وباللسانيات العامة،فإن المصطلح مرتبط بالعلوم وبالمصطلحية. وبالتالي فإن اللفظ يدرك من خلال مدلوله (44)،والمصطلح من خلال مفهومه (45) الذي يتعلق بالكائنات والذوات الحسية أو المجردة التي تدرك من حيث وجودها وخصائصها ثم يطلق عليها شكل لغوي للتعبير عنها.ولذلك اختلفت مقاربة المصطلح عن مقاربة اللفظ،لأن العلامة اللغوية في اللفظ تنطلق من الدال إلى المدلول،وكثيراً ما تكون العلاقة بينهما اعتباطية، إذ ليس من الضروري أن يوافق الرمز اللغوي المسمى أو الشيء،وإذ ليس كل صالح صالحاً أو كما قال الشاعر العربي:

وما كل مخضوب البنان بثينة

ولا كل مصقول الحديد يماني

ولقد أكد ابن منظور على ذلك في مقدمة لسان العرب،إذ قال " لأن العالم بغوامضها (اللغة) يعلم ما توافق النية اللسان ويخالف اللسان النية" (46).ويمكن أن نمثل لتلك العلاقة بما يلي:

الدال(1)

العلاقة اللسانية= ــــــــ

المدلول (2)

أما العلاقة المصطلحية فهي تتجه عكسياً من المدلول إلى الدال والعلاقة بينهما مقصودة، فهي علاقة اختيارية يختار بمقتضاها شكل واحد أو دال واحد لمفهوم واحد عموماً خلافاً للعلاقة اللسانية التي تقبل أشكالاً أو دوالاً مترادفة لمدلول واحد. ويمكن أن نمثل لتلك العلاقة بما يلي:

العلاقة الاصطلاحية = المدلول (1) / الدال (2) = مفهوم / مسمى = مف / مس

فالمصطلح معياري مقعد بالضرورة ولا يقر بحسب الاطراد في الاستعمال كما هو الشأن في الكلمات العامة. فالمفهوم مستقل غالباً عن الدال أو الشكل اللغوي المعبر عنه.فلا صلة بين مفهوم الماء (H_2O) والشكل اللغوي الدال على مفهومه الاجتماعي والثقافي والنفسي. وليس من الضروري أن يكون المصطلح مكوناً من كلمة واحدة.فالتكنولوجيا الحديثة قد وفرت لنا مصطلحات تتكون من خمس كلمات فأكثر. وهو يستوجب نظاماً من التصورات المبنية المتعاملة والمترابطة.وذلك ما أشار إليه التهانوي في كشاف اصطللاحات العلوم،حيث قال " إن الاصطلاح هو العرف وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص أو لمشاركتهما في أمر مشابهتهما في وصف أو غير ذلك". وتشكل تلك المناسبة في المصطلحية الحديثة حسب خصائص وعلاقات ورموز تكون وحدة المصطلح وتيسر تعريفه وتضمن توحيده وتقييسه.ويدور أغلبها على ثلاثية تنطلق من طبيعة الشيء وشكله ووظيفته (47) مما يوفر الخصائص والعلاقات والرموز المتعلقة به. فمن الخصائص،وهي عديدة،الخصائص (48) الملازمة للشيء (49) مثل شكله وحجمه ولونه،والخصائص الخارجية (50) مثل وظيفته وجدواه،والخصائص المتكافئة عندما تقوم إحداها مقام الأخرى.أما العلاقات،وهي كثيرة الأنواع،فمنها المنطقية المبنية على المشابهة،والوجودية المبنية على المجاورة في الزمان والمكان،والتجزيئية المبنية على صلة الكل بالجزء والعكس بالعكس.ومنها يستخلص المفهوم الواسع

والمفهوم الضيق (51). وقد سماهما التهانوي بـ "العموم والخصوص". وتربط الخصائص والعلاقات برموز مصنفة،متفق عليها لها صلة وثيقة بالرياضيات. وعلى هذه الأسس يمكن لنا أن نمثل للمفاهيم حسب علاقاتها ورموزها بما يلي:

علاقة التكافؤ(=)← مثلث متساوي الأضلاع = مثلث متساوي الزوايا

علاقة المخالفة(≠)← التماثل≠ التخالف (في الأصوات) (52)

علاقة التشابه(≈)← طائرة بحرية ≈ طائرة مائية

علاقة التقاطع (×)← التدريس × التعليم

علاقة التضمن (<)← مركبة < مركبة جوية

علاقة التبعية (>)← كتاب > إصداره

وتكون هذه المواصفات المقاييس التي يضبط بها المصطلح ومدلوله أو مفهومه،ويعرف المصطلح باعتبارها حسب تعريفين:تعريف حسب المقصد وتعريف بالتوسع. ويتكون التعريف حسب المقصد من :المصطلح والجنس والخصائص المقيدة:

1-المصطلح : سفينة فضائية = أخف من المركبة الفضائية تحركها الطاقة.

2-الجنس : أخف من المركبة الفضائية.

3-الخصائص المقيدة: الطاقة تحركها.

أما التعريف بالتوسع فهو يشمل جميع الأنواع أو الأشياء المفردة التي تنتسب للمفهوم المعني بالأمر. ومثال ذلك:

المراكب الفضائية:الطائرات،الطائرات المتزحلقة، والسفن الفضائية والمنطادات...الخ.

ولقد اختص التعريف المصطلحي بما يسمى بالتعريف المنطقي أو الموضوعي الذي يركز على طبيعة الشيء وشكله ووظيفته كما سبق أن أشرنا إليه خلافاً للتعريف اللساني للفظ الذي يخضع لتعريفات عدة منها التعريف الإسمي الذي يتفرع إلى التعريف بالمرادف وبالضد،وبالصعب،وبالإحاطة،وبالشاهد..الخ. كما يمكن أن يعتمد التعريف بالأساليب وبالصورة وما وراءها من مشاكل مما يدل على أنه لم يدرك التعريف الشامل الذي يحيط به لغوياً ودلالياً.فالترادف المطلق مستحيل في هذا المستوى لأنه لا يوجد تعادل مثالي بين لفظين عامين لا تربط بينهما علاقات مقيدة بمواصفات وخصائص ورموز مثلما هو الشأن في المصطلح.

وذلك ما دعا اللسانيين إلى الاقتداء بالمصطلحيين ووضع نظريات ومنهجيات جديدة لترشيد التعريف في مستوى اللفظ.ويكفينا هنا أن نشير إلى منهجين لضبط مدلول اللفظ تجنباً للترادف والتداخل بين المدلولات العامة التي يمكن لها أن تصبح مصطلحات(53). ونعني بهما المنهجية البنيوية والمنهجية التحليلية.فالأولى تعتمد على المعاوضة باعتبار تعويض اللفظ بمرادفه في سياقات مختلفة لأن المرادف أو المعادل: هو ما يقوم مقام غيره في كل مقال.فإن أخذنا فعل جلس ومرادفه قعد كما جاء في المعجم الوسيط،وعوضنا الواحد بالآخر في نصوص مختلفة مستعملة،أدركنا ما لهما من صلات دلالية نسبية أو مطلقة.ومثال ذلك:

جلس الولد = قعد الولد

جلس قرب المنزل = قعد قرب المنزل

لكن لا يمكن أن نقول:

جلس القرفصاء = قعد القرفصاء

قعد عن الجهاد = جلس عن الجهاد

"وهكذا دواليك: فإن كان جلس يفيد قعد عامة في سياقات معينة، فإنه لا يفيد ذلك في نصوص أخرى. فيظهر لنا أن المرادف المطلق الذي يسعى إليه المعجم ممكن في مقام ومعدوم في مقام آخر. إن ميزة طريقة المعاوضة لغوية بحتة تجنبنا المترادفات الكثيرة للمدخل الواحد"(54).

أما المنهجية الثانية فهي قريبة من منهجية المصطلح وعلم وظائف الأصوات (الفنولوجيا) وتعتمد على خصائص وأوصاف تضبط حسب السلب والإيجاب. فتعريف الرجل والطفلة يكون على المثال التالي:

الرجل :+إنساني+ذكر+بالغ+عاقل

الطفلة :+إنسان – أنثى-غير بالغة+عاقلة

وذلك ما أدركه المعجم الوسيط تقريباً عندما قال الرجل: " الذكر البالغ من بني آدم، والطفل(ة) المولود ما دام ناعماً رخصاً وأردفه بـ " والولد حتى البلوغ."

ولقد أكدنا على الصلة بين المصطلح أو اللفظ والتعريف لأن وضع المصطلحات المتخصصة أو الألفاظ العامة يفيد أن العلاقة متلازمة وتستوجب عند وضعها الاعتناء بتعريفاتها التي تدعم المصطلح وتؤيده من حيث وضوحه، ودقته ووحدانيته.

إن هذه العينات التي سقناها عن المصطلح مفهوما ومقاييس اعتمدت لغاية التنبيه ولا تدعي أنها قد أحاطت بجميع قضايا المصطلح ونظرياته ومنهجياته التي تستدعي:

1-العناية بالنظريات المصطلحية المعاصرة الرائدة وتدريسها في الجامعات والمؤسسات المتخصصة بالوطن العربي.

2-الاهتمام بتطبيقاتها في الميادين العلمية والتكنولوجية وبالخصوص في ميدان الإعلاميات والحواسيب.

3-تكوين مصطلحيين واصطلاحيين والتعاون معهم بالمجامع والمؤسسات العربية المعنية بالمصطلح للاستئناس بمنهجياتهم في وضع المصطلح العلمي العربي وتطويره وتوحيده.

والغاية من كل ذلك أن ينزل المصطلح العلمي العربي منزلته الحقيقية حتى يركزعلى أسس علمية مفيدة، ويتيسر إنتاجه مما يؤهله لأن يكون مادة متوفرة صالحة لتأدية وظيفتها العلمية مع مواكبة العصر والحاجات كماً وكيفاً.

المحور الثالث : وسائل الوضع:

ونحن نعرض فيه لقضيتين: **التراث وصلته بالمجاز، والنحت ودوره في التوليد اللغوي والمصطلحي** . ولقد تركنا الحديث عن الاشتقاق والتعريب لمناسبة أخرى، وركزنا على المجاز والنحت لندرك غياب المنهج العلمي المتطور عند اعتمادهما في وضع المصطلحات. والملاحظ في هذا الصدد أن التراث وصلته بالمصطلح والمصطلحية والثقافة والحضارة أمة برأسها لأنه يعتمد على المعادلة الأولى السابقة الذكر والقائلة بأن في تراثنا ما يكفينا من المناهج والعلوم والمصطلحات لمواجهة مختلف المعارف والعلوم ومواكبتها جزئياً إن لم نقل كلياً. إن نظرية الاكتفاء الذاتي المصطلحي الأزلية كان لها أثر كبير وما زال على وضع المصطلح وتطبيقه وتطويره لأن هذه الرؤية على ما فيها من إجلال وتقدير للماضي، تقر في نهاية الأمر أن المفاهيم والعلوم لم تتغير و لم تتطور، وبالتالي

فإن الماضي هو المستقبل رغم ما طرأ على واقعنا من مستحدثات تدحض هذا الموقف.ولقد نبه إلى ذلك مصطفى الشهابي في حديثه عن اتساع العلوم وتطورها، فقال في شأن الفيزياء " وإذا قايسنا بين بعض العلوم القديمة وبعض العلوم الحديثة نجد البون شاسعا.فقد عرف القدماء شيئا من موضوعات علم الفيزياء كبعض بحوث الصوت والضوء والسائلات،ولكنهم جهلوا بعض دساتيرها الأساسية كما جهلوا بحث الكهرباء برمته و لم يكن لهم آلات الضوء الحديثة مثل المجهر والمرقب ولا آلات الكهرباء الجديدة ولا آلات الجويات" (55). وعلى مثل هذا يمكن أن نقيس في ميادين الكيمياء، والنبات، والطب، والهندسة..الخ، فضلاً عما طرأ من علوم ومعارف مستحدثة لم تخطر على بال السلف.

وذلك ما يجعلنا نطرح السؤال التالي:هل يمكن أن نواصل الاعتماد على التراث لقراءة الحاضر واستشراف المستقبل؟ وما هي المنهجية التي يمكن اعتمادها لتطبيق ذلك؟ الملاحظ أن أصحاب هذه الرؤية يحصرون القضية في مقاربتين:

أ-اعتماد التراث مصدراً من مصادر المعارف والعلوم واستقراء رصيده المصطلحي للإفادة منه.

ب-استعمال المجاز وسيلة لغوية ومصطلحية لتطوير مصطلحاته وتوظيفها توظيفاً علمياً حديثاً للتعبير عن المفاهيم المعاصرة.

ولقد ناصر هذه الرؤية أصحاب الثقافة الواحدة من أمثال المرحوم الشيخ أحمد الاسكندري (56)، الذي كان يدعو إلى نوع من التوقيف اللغوي المعاصر.وذلك وارد أيضاً عند أصحاب الثقافة الثنائية.المهم يكمن في السؤال التالي:هل وفقت هاتان المقاربتان إلى المحافظة على سلامة التراث والعربية وجعلتهما وافيين بحاجات العلوم؟إن البت في الموضوع يستوجب دراسة وصفية وتحليلية لما أنتجته هذه الرؤية من منهجيات ومصطلحات للتأكد من حجتها في هذا المجال.إن تجربتنا وممارستنا لبعض الأعمال والعينات الجماعية البارزة مثل أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة أو الفردية مثل دراسات مصطفى الشهابي تبين لنا أن تراثنا الذي نعتز به ونفخر،وندعو إليه مصدراً علميا يستفاد منه،ما زال في جله مجهولاً أو مغبوناً لم تفلح مؤسسة ولا فرد في الإحاطة به وفي استقرائه تأريخاً ووصفاً سواء في مجموعه أو في اختصاصاته.فهو يستعمل أطروحة غنائية أسبابها كثيرة. ويكفي أن أشير إلى بعض العينات في المستوى اللغوي والمعجمي الذي له صلة بموضوعنا، لندرك أننا نتحدث عن موضوع لا نعرف حدوده.فلقد أفادتنا مصادر عربية حديثة مخصصة لميدان المعاجم العربية(57) وبالأحرى المعاجم المتعلقة بالفصاحة أن الكتب التراثية التي بلغنا ذكرها 116 مؤلفاً،المفقود منها 85 كتاباً،والمخطوط منها والمطبوع 41 كتاباً.

ولقد قمنا بدراسة إحصائية لعينات تراثية وحديثة غايتها معرفة مدى استفادة العلميين العرب المعاصرين من التراث الذي كانوا يدعون إلى ضرورة الاعتماد والتعويل عليه قبل غيره.وركزنا بحثنا على كتاب المخصص لابن سيده(58) ومدى اعتماده في معجم أسماء النبات لأحمد عيسى، ومعجم الحيوان لأمين المعلوف،ومعجم الألفاظ الزراعية لمصطفى الشهابي.فما كان عطاء هذا المصدر التراثي؟ فلقد أخذ منه أحمد عيسى9 مصطلحات من 5852 مصطلحاً واردة في معجمه، واعتمد منه المعلوف

35 مصطلحا من 1428. أما الشهابي فإنه اقترض منه 19 مصطلحاً من مجموع 9996 مصطلحاً زراعياً عربياً حديثاً.

فمن نؤاخذ ؟أ ابن سيده الذي لم يوف بشروط مصطلحات علوم النبات والحيوان والزراعة، أم العلميين العرب المعاصرين الذين لم ينهلوا منه بما فيه الكفاية،أم نعذر الطرفين باعتبار أن ما لهما من زاد معرفي ومصطلحي لا يفيد في التعبير عن العلوم الحديثة؟

الجواب عن هذه الأسئلة إجابة موضوعية يبدو مستحيلاً ما لم تتوفر لنا معطيات إحصائية وصفية عن التراث النباتي والحيواني العربي في جميع مدوناته ونصوصه ووثائقه حتى نحكم بالسلب أو الإيجاب. فإن كان الأمر على هذه الحال من حيث الكم،فما شأنه من حيث الكيف؟

إن ممارستنا لهذا الموضوع في دراستنا المختلفة قد بينت لنا أن الأخذ من التراث يعتمد على نقل المصطلح العربي مباشرة من القدماء ووضعه معادلاً للمصطلح الأجنبي أو بالتجور فيه أي بتحويل معناه الأصلي إلى معناه الجديد. ولقد كان لهاتين المقاربتين أمثلة إيجابية محدودة،لأن الأخذ من التراث لا يعني بالضرورة الاتفاق على توظيفه. فلقد لاحظنا أن أحمد عيسى والشهابي والمعلوف لم يتفقوا على ذلك التوظيف .فمنهم من يختار المصطلح الذي يستعمله المخصص ليكون مقابلاً للمصطلح العصري الأوربي، ومنهم من يفضل عليه مصطلحاً أومصطلحات عربية تختلف عنه كل الاختلاف.فمصطلح La Grande Mauve أو La Grande Sauvage هي الدهماء عند أحمد عيسى اعتماداً على ابن سيده،وهي الخبازة البرية عند الشهابي.وFicus sycomurus هي السوقم عند أحمد عيسى وابن سيده، وهي الجميز والجميزى عند الشهابي.

أما Gypaete فهو الستل عند ابن سيده والمعلوف الذي يردفه بـ البُلاح والبلات والمكلفة والقينة.وذلك ما يخالفه الشهابي الذي يعبر عنه بكاسرالعظام والمكلفة (59).

أما فيما يتعلق بنقل المصطلح من معناه التراثي إلى معناه الحديث فتكفي الإشارة إلى المداولات التي جرت بمجمع اللغة العربية بالقاهرة حول المقابل العربي لـ (Gratte Ciel وSky-Scrapper) التي ترجمتها الصحافة العربية بناطحات السحاب-وهو تعبير رشيق-وعوضها المجمع باقتراح من الشيخ أحمد الاسكندري الذي وضع لها ثلاثة مترادفات: الطربال والصرح والأطم،الواردة في المخصص والقاموس المحيط ولسان العرب.إلا أن علم التأصيل يفيد بأن الطربال لاتينية من Tripylum أي البناية القائمة على ثلاث أسطوانات،وأن الأطم هي معرب Ethna أي البركان،وأن الصرح له مفهوم عام،وكلها لا تؤدي المفهوم الجديد (60). ولست في حاجة إلى ذكر كل سلبيات هذا المنهج الذي فصلنا فيه في أعمالنا المخصصة لمجمع القاهرة وغيره.

فهل هذا يعني الاستغناء عن التراث وعدم الاعتماد عليه؟ كلا ! إن اعتماد التراث يعتبر من باب التواصل الثقافي والحضاري شريطة أن يخضع لقوانين علمية وموضوعية صارمة منها:

1-استقراؤه استقراء تاريخياً وصفياً شاملاً كاملا في جميع نصوصه واختصاصاته وتصنيفه تصنيفاً علمياً حديثاً لضبط ميادينه كماً وكيفاً.

2-تكوين مصطلحيين واصطلاحيين تراثيين متخصصين فيه للاستفادة منه بالتعاون مع

الاختصاصيين في الميادين العلمية.

3-إنشاء المكتبة المصطلحية التراثية العربية وتزويدها بالوسائل والمعدات الأساسية لتوظيف ذلك التراث ونشره لإثراء المعجم الاصطلاحي العربي وتطويره.

ولقد طبقنا هذه الطريقة في ميدان النحت الذي غبنته الدراسات العربية القديمة والحديثة و اعتبرته لمدة طويلة وسيلة ثانوية من وسائل الوضع لا تعبر عن شجاعة العربية مثل المجاز والاشتقاق.وتمثل ذلك الغبن في تجاهل نظرية تراثية عربية في النحت وضعها ابن فارس في معجم مقاييس اللغة الذي لم يعتمده مجمع اللغة العربية حتى في الاحتجاج لقراره الداعي إلى استعمال النحت وسيلة قياسية لوضع المصطلحات العربية،وقد جاء فيه " النحت ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة العربية قديماً وحديثاً.ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات.وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسيته. ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم أو فعل عند الحاجة على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف من دون الزوائد-فإن كان المنحوت اسماً أشترط أن يكون على وزن عربي والوصف منه بإضافة ياء النسب.وإن كان فعلاً كان على وزن فعلل وتفعلل إلا إذا اقتضت غير ذلك الضرورة وذلك جرياً على ما ورد من الكلمات المنحوتة"(61).

إن دراستنا للمقاييس ولمجمل اللغة والصاحبي في فقه اللغة (62) بينت أن النحت يستحق أن يكون وسيلة أساسية من وسائل الوضع بالاعتماد على ما وفر لنا ابن فارس من وثائق ونصوص وقوانين تقر بأن:

أ- النحت جزء من العربية نظراً لوجوده في ألفاظها وفي كلام العرب الذي أورده ابن فارس بمداخل المقاييس المعجمية التي بلغت 404 مداخل،فضلاً عن 218 مدخلاً مخصصاً للكلمات "الموضوعة" التي يمكن تخريجها نحتياً.

ب- النحت متمكن حسب ابن فارس في الرباعي أساساً وفي الخماسي جزئياً،مثلما الثلاثي متمكن حسب سيبويه في أغلب ألفاظ العربية.

ج- النحت ينقسم بنية إلى قسمين أساسيين:

1-النحت من كلمتين صحيحتي المعنى مطردتي القياس وتكونان من مقولتي العربية الأساسيتين (الاسم والفعل).ويدعى هذا النوع بالنحت القياسي.

2-النحت يكون من الثلاثي بزيادة حرف في أوله أو وسطه أو آخره لأداء معنى المبالغة .ويدعى هذا النحت بالنحت المشتق.والملاحظ أن المجمع القاهري لم يعالج إلا النحت من كلمتين فأكثر.

والغاية الأساسية منهما هو تأدية وظيفة معينة وهو الاختصار في الكلام والذي يعتبر جزءاً من الفصاحة العربية (63).

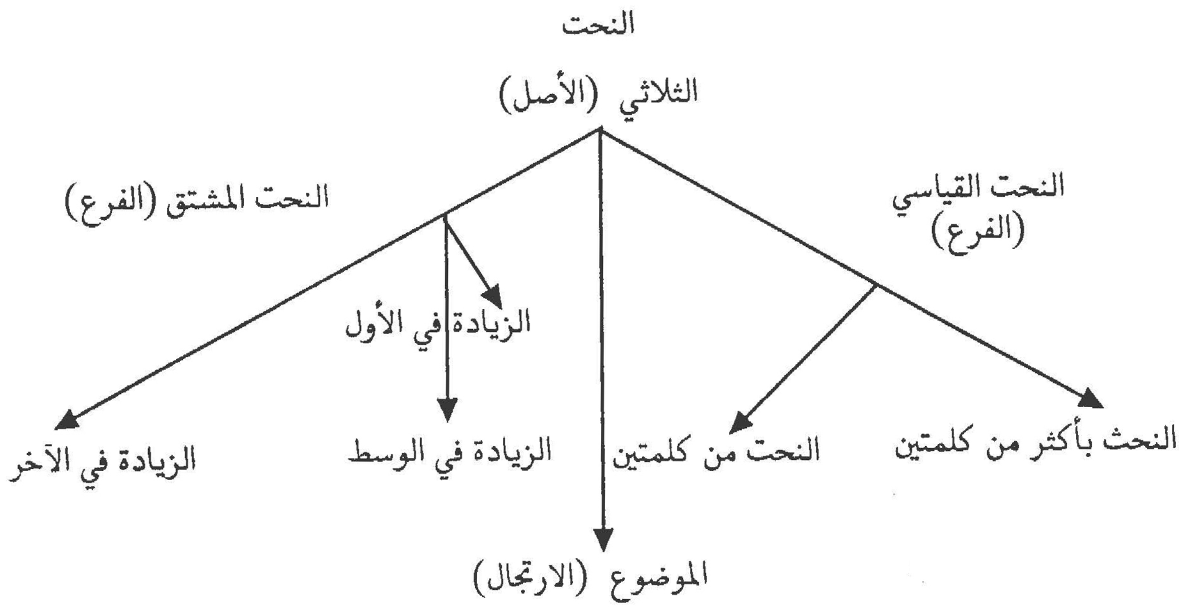
د- النحت يخضع لنظرة ابن فارس المعجمية المعنوية الدلالية مثله مثل الثلاثي،ويرتكز مثله على الأصول والفروع والمقاييس، مع الفارق باعتبار أن المنحوت الرباعي أوالخماسي خلافاً للثلاثي، يرتكز على نص معجمي يبرز فيه الفرع(الكلمة المنحوتة) قبل الأصل(الكلمتان الأصليتان المكون منهما أو الأصل الثلاثي).وهو بالتالي يمثل البنية

السطحية والكلمتان الأصليتان البنية العميقة.

هـ-النحت يعتبر مثله مثل الاشتقاق والمجاز والتعريب وسيلة من وسائل الوضع العربية المعتمدة لتوليد المصطلحات،وإثراء المعجم ومفاهيمه مع تميزه بإنشاء معان جديدة وبالاختصار اعتباراً لمبدأ لساني سائد وهو مبدأ الاقتصاد اللغوي أو قانون اليسر والسهولة.

و- ويلحق بالنحت ما يدعى " بالموضوع وضعاً " من الرباعي والخماسي الاعتباطي المرتجل عموماً.

إن الأمثلة الواردة في المقاييس،تؤيد رؤية ابن فارس ووحدتها وتلاحمها تنظيراً وتطبيقاً.فلقد وفر من الأمثلة والنصوص ما يجعلنا نعتبر أن رؤيته تكون نظاماً قائم الذات،قد أسس للنحت ووجوهه، وضبط قواعده وقوانينه في تاريخ العربية قديماً وحديثاً.ويمكن أن نمثل لها بالمشجر التالي:



إلا أننا لاحظنا أن ابن فارس بقدر ما جاهد وثابر للإحاطة بأكبر عدد ممكن من العناصر ليرسم لنا سمات النحت ويقر قواعده وقوانينه،سكت عن معالجة مسائل أساسية لابد منها لإتمام رؤياه،ومنها:

-الحرف الزائد على الثلاثي:ما هو نوعه وكمه ورتبته وتداخله في هذا المنحوت المدعوبالمشتق؟

وما هو معناه أو معانيه المحتملة التي قصرها ابن فارس على مفهوم المبالغة؟

-المنحوت من كلمتين فأكثر:ما هي المقولات اللغوية التي يتكون منها وما هي العناصر التي تسقط منها والتي تبقى في هذا النحت المدعو بالقياسي؟

ما هي الحصيلة التي يمكن استخلاصها من استقرائنا للمكونات الأساسية والبنيوية للمنحوتات الواردة في المقاييس باعتبار السؤالين السابقين؟ يمكن أن نحصرها في النقاط التالية:

1-النحت من كلمتين ينبى غالباً من المقطعين المختلفين في الكلمتين الأصليتين ومن أحد الاثنين من المقطعين المتشابهين المكررين من نفس الكلمتين(64)،ولا تخضع الكلمة المنحوتة الجديدة لقاعدة ثابتة عند تلاحم ما تبقى لها من الحروف.

2-النحت بالزيادة يكون بحرف من حروف المعجم على الثلاثي من غلبة الحروف الذولقية والشفوية (ب، ف، م،ر،ل،ن) ولقد ميز بها الخليل الفصيح من الأعجمي.

3-موقع حرف الزيادة الغالب يكون في الوسط وتدخله كل حروف المعجم مع غلبة زيادة الحروف الذولقية والشفوية (65).

4-النحت بالزيادة يفيد المبالغة التي تشمل حقول دلالية متنوعة(الإنسان، الحيوان، الطبيعة).

5-النحت من الصنفين يولد أفعالاً وأسماء غالباً ما تكون رباعية على وزن فعلل،وتأتي خماسية على وزن تفعلل،كما تأتي من صيغ أخرى مختلفة قليلة.

وهذا ما يؤكد على أن النحت العربي يختلف عن النحت الهندو أوروبي باعتباره لا يقوم على صدور ولواحق مستقلة ذات معان معينة،بل على تمازج كلمتين ثلاثيتين صحيحتين قياسيتين متقاربتي المعنى عموماً،أو على حروف مزيدة على الثلاثي في الأول أو في الوسط أو في الآخر(الابتداء والحشو،والوقف عند الخليل)وهو بالتالي يكون على غرار المزيدات من الصيغ الصرفية،وفي مقدمتها الصيغ الفعلية التي تعتبر بهذه الصفة منحوتة وجزءاً لا يتجزأ من الاشتقاق الصغير.وعلى هذا الأساس يمكن لنا أن نقر بأن النحت المدعو بالمشتق خصوصاً هو جزء من الاشتقاق الصغير وإليه ينتسب.

ولا شك أننا مدينون لابن فارس ومقاييسه ومداخلها بهذه النقاط التي يمكن لنا أن نعتبرها قواعد أو قوانين ثابتة يعتمد عليها لوضع المنحوتات في المستقبل مع التأكيد على انطلاقها وجوباً من الثلاثي،المتمكن في العربية وبالتالي يمكن لنا أن نوفق بين سيبويه وابن فارس،ونقر قواعد تراثية وعلمية تؤهل النحت لأن يكون،في علوم عدة،عنوان الاختصار والدقة والفصاحة.

المحور الرابع: التوحيد والتقييس:

وغرضنا منه التركيز على التوحيد وبالأحرى على التقييس، ويسمى كذلك بالتنميط أو المعايرة.ولقد وضعنا فيه منهجية عامة استخلصناها من ممارستنا لترجمة مصطلحات مشروع راب الذي أشرفنا عليه سنة 1982 إلى 1986 والذي تمخضت أعماله عن معجم الاتصالات الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات والمشتمل على 15000 مدخل تكنولوجي فيها المعجمية البسيطة (66) والمعجمية المركبة(67) والمعجمية المعقدة (68).

إن منهجيتنا في وضع المصطلحات العلمية وتوحيدها وتقييسها والتي خصصنا لها مؤلفاً بحاله(69) ترتكز على ما يلي:

1-الترجمة ترجمات وبالتالي فإن هذه المنهجية تأخذ

بكل الترجمات المقترحة للمصطلح الواحد.ولا تخشى المترادفات سواء في الترجمة أو الوضع.وهي تعتمدها كلها مصادر تطبق عليها قوانين التوحيد والتقييس والمتمثلة في مقاييس كيفية وأخرى كمية. ونقتصر هنا على المقاييس الكمية.

2-المقاييس الكمية:

أ- الاطراد أو الشيوع:يقاس المصطلح المقترح باعتبار المصادر والمراجع التي تؤيد المصطلح الواحد وتحتج له.ولقد حصرناها في خمسة مصادر على أقل تقدير.فيختار اللفظ الأغلب وروداً فيها،كما تدل على ذلك اللوحة التالية حيث يسند له درجة تنازلية بحسب تنازل المصادر المؤيدة له:

عدد المصادرو المراجع المثبتة للمصطلح	الدرجة المسندة
5م.م.	10
4م.م.	8
3م.م.	6
2م.م.	4
1م.م.	2

ب- يسرالتداول:يقاس على أساس الحروف الأصول في العربية التي تتركب منها المصطلحات.فيختار المصطلح الأقل حروفاً أصلية كما تشهد بذلك اللوحة التالية وذلك حسب درجة تنازلية كذلك:

عدد الحروف الأصول للمصطلح	الدرجة المسندة
الثنائي الحروف	10
الثلاثي الحروف	8
الرباعي الحروف	6
الخماسي الحروف	4
السداسي الحروف	2

وذلك لأسباب صرفية ورياضية.والكلمات الغالبة في العربية لا ثنائية ولا رباعية ولا خماسية بل ثلاثية لأن "الثلاثي متمكن في العربية،كما قال سيبويه في "الكتاب"ولأن قانون زيف (Loi de Zipf) يفيد بأن شيوع اللفظ على عكس طوله.ولقد أثبتنا كل الحروف الأصول للمصطلح الواحد،على قلة ورود بعضها(15 كلمة ثنائية في القرآن)حتى يبرر دور الكلمات الثلاثية التي تحتل مكانة تكاد تكون مثلى حسبما يشهد بذلك الدرجة المخصصة لها في اللوحة السابقة.

ج-الملاءمة: تضبط بحسب الميادين التي يستعمل فيها المصطلح كما تشهد بذلك اللوحة التالية:

عدد الميادين المستعمل فيها المصطلح	الدرجة المسندة
ميدان واحد	10
ميدانان	8
ثلاثة ميادين	6

عدد الميادين المستعمل فيها المصطلح	الدرجة المسندة
أربعة ميادين	4
ستة ميادين	2
أكثر من ستة ميادين	1

فهي تخضع لمبدأ رياضي مفاده أن قوة ملاءمة المصطلح على عكس توسعه إلى ميادين عديدة. فتسند أعلى درجة للمصطلح الذي يقتصر استعماله على ميدان واحد.

د- الحوافز(أو التوليد اللغوي): تضبط بحسب المشتقات التي تتولد من المصطلح الواحد. فيختار المصطلح الذي تشتق منه صيغ أكثر من غيره كما تشهد بذلك اللوحة التالية:

أنواع المشتقات	الدرجة المسندة
10مشتقات فأكثر	10
9مشتقات	9
8مشتقات	8
7مشتقات	7
6مشتقات	6
5مشتقات	5
4مشتقات	4
3مشتقات	3
2مشتقات	2
1مشتقات	1

والملاحظ أن اختيار المصطلح يكون حسب درجة تصاعدية متصلة بعدد المشتقات التي يمكن توليدها منه.

فالخلاصة من هذه المبادئ الكمية للتقييس والمبررة لسانياً وحسابياً هو أنها تضبط لأول مرة ضبطا مرقما الفصاحة في مستوى المفردات والمصطلحات فضلاً عن أنها تضبط مقاييسها الكمية التي يمكن الاحتجاج لها لغوياً ولسانياً.

التقييس المطبق:

يجد القارئ في اللوحة التالية مثالاً مطبقاً من التقييس مأخوذا من العربية. فلقد قيسنا لترجمات كلمة Téléphone من الفرنسية والإنكليزية إلى العربية وهي ترجمات واردة في المصادر والمراجع العربية الموثقة على جذاذة المصطلح المعني:

الرقم	الترجمات	الاطراد	يسر المعالجة	الحوافز	الملاءمة	المجموع
1	تليفون	9	6	6	9	30
2	هاتف	9	8	8	9	34
3	مسَرّة	1	3	6	1	11
4	مقْوَل	1	3	6	1	11
5	إرْزيز	1	2	6	1	10
6	سماعة كبريت	1	1	1	1	4
7	سماعة حديثة بالسلك	1	1	1	1	4
8	آلة تكلم على بعد	1	1	1	1	4
9	آلة متكلمة	1	1	1	1	4
10	تلغراف ناطق	1	1	1	1	4

إن المصطلح الفصيح الفائز في العربية هو " هاتف" يليه" تليفون "باعتبار مجموع الدرجات المتقاربة المسندة لهما.وبالتالي يمكن في بعض الحالات اعتماد لفظ ثان مرادف إذا كانت درجته عالية ويترك للاستعمال الاختيار النهائي بينهما.

فهل يمكن لنا أن نوفق إلى جزء من المقترحات الواردة في المحاور الثلاثة السابقة؟ وهل يكتب لنا يوماً أن نتفق ونطبق هذه المنهجية العربية التقييسية المقترحة أو غيرها إن كانت أحسن منها؟. إن الأمر مربوط بعزيمتنا على اختيار الأصلح وإنجازه حسب مخطط معقول، نرجو أن يكون به صدى في توصياتنا وقراراتنا.

والسلام.

ملحق(1)

مقاييس النحت من كلمتين

المدخل المعجمي	الكلمة المنحوتة	المكونات الأساسية في المقياس	المكونات المختلفة	المكونات المشتركة	مواطن الإسقاط	ملاحظات
ع	(90)عكمس	عكس+عمس=6	ك+م	عس+عس	عس	
	(91)آعلنكس	عكس+ركس=6	ع +ر	كس+كس	كس	
	(92) علكد	عكد + لكد =6	ع +ل	كد + كد	كد	
	(93) عشوزن	عشز +شزن =6	ع +ن	شز+ شز	شز	
	(94)عجرفية	جرف+عجر=6	ف+ع	جر+ جر	جر	
	(95)عنسل	عنس+نسل=6	ع+ل	نس+نس	نس	
	(96)عمرس	عمس+مرس=6	ع+ر	مس+مس	مس	
	(97)عمروس	عرس+مرس=6	ع+م	رس+رس	رس	
	(98)آعرنزمت	عرز+رزم =6	ع+م	رز+رز	رز	
	(99)عرزال	عزل+عرز =6	ل+ر	عز+عز	عز	
	(100)عصفر	عصر+صفر=6	ع+ف	صر+صر	صر	
	(101)عصلبي	عصب+صلب=6	ع+ل	صب+صب	صب	
	(102)عنابل	عنب+ عبل=6	ن+ل	عب+عب	عب	
	(103)عرمرم	عرام+عرم=6	ا	عرم+عرم	ع	حالة شاذة وقال إنه زيد فيه كذلك العين والراء والميم
غ	(104)غشمرة	غشم+تشمر=8	غ+ت+ر	شم+شم	شم	
	(105)غملج	غمج+ غلج=6	م+ل	عج+عج	غج	
	(106)غضروف	غضر+غضف=6	ر+ف	غض+غض	غض	

ملحق 1 (تابع)

المدخل المعجمي	الكلمة المنحوتة	المكونات الأساسية في المقياس	المكونات المختلفة	المكونات المشتركة	مواطن الإسقاط	ملاحظات
غ	(107)غذمرة	غذم+ ذمر =6	غ+ر	ذم+ذم	ذم	
	(108)مغثمر	غثم+ غثر=6	م+ر	غث+غث	غث	
ف	(109)فرزدقة	فرز+ دق =6	فرز+دق	∅	∅	اسم معرب في الحقيقة
	(110)فلقم	فلق+ لقم =6	ف+م	لق+لق	لق	
	(111)فرهد	فره+ رهد =6	ف+د	ره+ره	ره	
	(112)فرشحة	فرش+ فسح=6	ر+ش+س+ح	ف+ف	ف	ولعله من فشح؟
ق	(113)قلفع	قلع+ قلف =6	ع+ف	قل+قل	قل	
	(114)قرضوب	قرض+قضب=6	ر+ب	قض+قض	قض	
ك	(115)كربل	ربل+ كبل=6	ر+ك	بل+ بل	بل	
	(116)كردوس	كرد+كرس+كدس=9	؟	كر+كر؛كس+كد+كد	كد+كد	مثال غريب خارج عن القاعدة العامـــــــة
ل	(117)لهجم	لهج+هجم=6	ل+م	هج+ هج	هج	
ن	(118)نهشل	نشل+نهش=6	ل+ه	نش+نش	نش	
	(119)نهابر	نهب+نهر=6	ب+ر	نه+نه	نه	
	(120)نقرشة	نقر+قرش+نقش=9	؟	قر+قر+قش+قش	قر+قش	

ملحق(2)

مقاييس النحت بالزيادة (مثال العين)

	المدخل المعجمي	الزيادة	في الأول	في الوسط	في الآخر
9	عشنق	ع/ش	×	×	
10	عسلق	ع/ق	×		×
11	عنقود	ن/و		×	
12	عرقوب	ر		×	
13	عقرب	ب			×
14	عقبول	ل			×
15	عضنكة	ع	×		
16	عكبرة	ر		×	
17	عكركر	كر		×	×
18	علكوم	ل		×	
19	عفضاج	ض		×	
20	عجلد	ع	×		
21	عجلط	ط			×
22	عشنط	ش		×	
23	عشنزر	ش/ن		×	
24	عيسجور	ي/ر		×	×
25	عجنس	ن		×	
26	عجلزة	ع	×		
27	عجرد	ع	×		
28	عنجرد	ع	×		
29	عجنجر	ج/ن		×	
30	عشجل	ع	×		
31	عجرم	م			×

ملحق (2) (تابع)

32	علجوم	م			×
33	عطبول	ط		×	
34	عمرس	ع	×		
35	عنتريس	ت		×	
36	عنتر	ن		×	
37	عنبس	ن		×	
38	عملس	ل		×	
39	عرمس	م		×	
40	عربس	ب		×	
41	عبسورة	س		×	
42	عمروس	م		×	
43	عملص	ع	×		
44	عصفور	ع	×		
45	عرصاف	ع	×		
46	عرصم	م			×
47	عنصر	ن		×	
48	عنفص	ن		×	
49	عميثل	م		×	
50	عرندد	ن		×	
51	يعفور	ي	× (14)		
52	عمرط	م		×	
53	عقنباة	ن/ا/ة		×	×
54	عنقفير	ف/ي/ر		×	×

الهوامش والمراجع

1-محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة-تونس-بيروت:1988؛1972،حيث عرضنا لأهم قرارات المجمع المذكور وغيره من المؤسسات العربية المعنية.

2-كانت تلك الندوة من أول المحاولات المخصصة لموضوع توحيد المصطلح العلمي العربي.

3-شارك في الندوة 16 مؤسسة ومنظمة عربية.

4-لم تتجاوز مداولات الندوة أكثر من 8 ساعات وضع فيها 18 قراراً تستحق النظر.

5-انظر: a)Guy Rondeau,Introduction a la terminologie, Paris1984.

b)H.Felber,Terminology Manual,Paris 1984.

(مطبوع على الآلة الكاتبة وصادر عن اليونسكو)

6-وذلك شأن مبادئ أخرى وضعتها مؤسسات لغوية عربية مختلفة ونخص بالذكر منها مجامع اللغة المعاصرة.

7-ويعني بها العلم أو المعرفة.

8-أبو منصور الفارابي:إحصاء العلوم- القاهرة 1968.

9-انظر المبادئ6 إلى 16 من مبادئ ندوة الرباط.ونحن لا نوافق على إطلاق مفهوم المبدأ على هذه المجموعة من الملاحظات العامة.

10-انظر المبدأ رقم 9.

11-انظر المبدأ رقم 11.

12-انظر معجم مصطلحات الاتصالات الذي وضعه مشروع " راب" والذي أشرفنا عليه بالرباط.ولقد صدر بجنيف سنة 1987 وهو يشتمل على 15000 مدخل فيها كثير من المصطلحات الطويلة،مثل " خبو سريع بسبب تداخل الطور " ترجمة لـ Fast interference fading, Evanouissements rapides dus à l' interférence de phase.

13-انظر المبدأين 17 و 18.

14-مجمع اللغة العربية بالقاهرة:مجموعة القرارات العلمية -القاهرة 1963.

15-محمد رشاد الحمزاوي:في سبيل نظرية مصطلحية عربية ممكنة،بحث معروض للنشر في مجلة المعجمية بتونس-العدد الثامن 1993-1994.

16- Rondeau السابق الذكر،ص 8.

17-يوجد في العالم أكثر من 2000 لغة منها 60 لغة حضارية بارزة منها الرائدة والتابعة.

18-باعتبار(60 لغة ×300 علم=1800 مصطلح في كل لغة) مع اعتبار أن كثيرا من هذه اللغات لا تحيط بالعلوم الثلاثمائة.

19-انظر: W. Nedobity,Une banque de données terminologiques,Cahiers de Léxicologie, 1990 p.57.

20- Rondeau السابق الذكر، ص37-42.

21- H.Felber السابق الذكر.

22-انظر Rondeau، ص 103.

23-أخذنا المصطلح مقياس من مقاييس اللغة لابن فارس،وهو ترجمة لمصطلح Standard الإنكليزي وNorme الفرنسي.

24- Rondeau،ص 301.

25-نفس المصدر ،ص 105.

26-محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللغة ،ص 23.

27-جاك بارك : العرب ماضياً ومستقبلاً(بالفرنسية) باريس 1960، ص 191.

28-وهي ترجمة كلمة Acculturation التي تعني الأخذ والعطاء الثقافيين باعتبار لغة مصدر رائدة ولغة هدف مستهلكة.

29-محمد رشاد الحمزاوي:

أ- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة السابق الذكر.

ب-مجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية-ليدن-تونس 1962-1988 وحيث سعينا للتعريف بأعمال المعجمين المذكورين.

30-ابراهيم مدكور،المجمع في ثلاثين عاماً-القاهرة 1964.

31-محمد رشاد الحمزاوي -أعمال مجمع القاهرة ،ص56.

32-محمد رشاد الحمزاوي - أعمال مجمع القاهرة،ص 164.

33- Rondeau ص162-163 ويعنى به مؤسسة Eurodicautom التي تضع المصطلحات وتترجمها إلى 14 لغة أوربية.ولقد سجل حاسوبها سنة 1980 ما قدره 160000 مصطلح فرنسي و 80000 مصطلح ألماني و 60000 مصطلح هولندي و 50000 مصطلح دنماركي.

34-نفس المصدر.

35-مكتب تنسيق التعريب،النشرة الداخلية(مرقونة) ص 21-23 ،عدد 11 سبتمبر 1982.

36-أ-عربت المنظمة العربية لعلوم الإدارة معجم مصطلحات الحاسوب، وهي تبلغ 5000 مصطلح.

ب-أشرفنا على مشروع راب لمصطلحات الاتصالات وقد نقل إلى العربية 15000 مدخل مصطلحي.انظر معجم مصطلحات الاتصالات - الاتحاد الدولي للاتصالات-جنيف 1988.

37-يمكن أن تقوم بهذه المهمة مؤقتاً مجلة " اللسان العربي" الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب.

38-يقر بعضهم أن للأسلوبية صلة بالمصطلح والمصطلحية. فيقول بالأسلوب العلمي التقني العام وبالأسلوب العملي التقني الخاص. فالأول يشمل كل العلوم لوضع المصطلحات،والثاني تتميز به بعض العلوم مثل الكيمياء التي تعتمد على مركبات تكثر فيها السوابق واللواحق.

39-يدعى الأول Terminologue والثاني Terminographe .

40-ويطلق عليه بالغرب(Word: mot) .

41-ويطلق عليه بالغرب(Term(e)) .

42-التهانوي:كشاف اصطلاحات العلوم.ط الخياط-القاهرة ص 1.

43-المصدر السابق،وقد جاء في الأصل " والغير المصطلحية."

44-ويطلق عليه بالفرنسية(Signifie(FR .

45-ويطلق عليه بالغرب Notion و Concept وهو عند الفلاسفة العرب " الصورة."

46-ابن منظور،لسان العرب- المقدمة.

47-إن الآلة الرافعة للأثقال " Chariot elevateur " تعرف حسب طبيعتها وشكلها ووظيفتها:الطبيعة: هي آلية أي مجموعة من القطع المتناسقة لأداء عمل معين.

الشكل: تعتمد على آلية للتنقل على الأرض وعلى ثانية للمسك وثالثة للنقل ومجموعة من المقاود ومقعد لسائقها.

الوظيفة: صنف من الآلات يحمل حمولات مختلفة الثقل من مكان لآخر يمكن شخصاً واحداً من أداء عمل يستوجب عمالاً كثيرين.

48-في الخصائص تذكر أنواع الخصائص ثم الخصائص نفسها.فالطاولة لها أنواع تتعلق بوظيفتها(الكتابة والأكل والعمل..) وشكلها(مستديرة،مربعة،بيضوية)،ومادتها(خشبية،حديدية،بلاستيكية).

49-ويعني بها " inherent و intrinsèque .

50-ويعني بها " extrinsèque " .

51-ويعني بها Narrow meaning(N.M),Broad meaning(B.M) .

52-في علم الأصوات يعني بهما Assimilation و Dissimilation .

53-إن الصلة بين المصطلح واللفظ ممكنة،إذ يمكن للمصطلح أن يصبح عاماً وللفظ أن يصبح مختصاً.فكلمة الإمساك عامة وأصبحت فقهية في الإمساك عن الأكل(الصيام) وطبية في الإمساك عن الإبراز.وذلك شأن روتين التي كانت تفيد مصطلحاً تقنياً ثم أصبحت لفظاً عاماً.

54-محمد رشاد الحمزاوي:من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً،بيروت 1986 ص 168.

55-مصطفى الشهابي:المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث،دمشق 1965،ص 29-30.

56-محمد رشاد الحمزاوي:أعمال مجمع القاهرة السابق الذكر، ص81-83.

57-أحمد الشرقاوي إقبال،معجم المعاجم،بيروت 1987،ص66-86.

58-محمد رشاد الحمزاوي: من قضايا المعجم العربي-بيروت 1986،ص 115-136.

59-نفس المصدر،ص 124-125.

60-محمد رشاد الحمزاوي:أعمال مجمع القاهرة،ص 407.

61-مصطفى الشهابي،المصطلحات العلمية في اللغة العربية،دمشق 1965، ص 204.

62-محمد رشاد الحمزاوي:النحت في مقاييس ابن فارس وفي المعاجم العربية، 1993(مرقون).

63-السيوطي،المزهر 331/1 وما بعدها.

64-انظر الملحق رقم(1) من هذا البحث حيث نمثل لهذا القانون المطرد في مداخل العين والفاء والقاف والكاف واللام والنون.

65-انظر الملحق رقم(2) حيث نعرض لزيادة الحروف في الأول والوسط والآخر مطبقة على حرف العين وهو من مداخل المقاييس التي تكثر فيه المنحوتات.

66-وهي من مصطلحات المعجم ونعني بها مصطلحاً مثل هوائي(Aerial , Antenne)

67-ونعني بها مصطلحاً مثل فرس بحر.

68-ونعني بها مصطلحاً عبارة أو جملة مثل "حزمة هوائي معزولة بتميز الاستقطاب المتعامد " تعبيراً عن:

Beam employing cross Polarization isolation; Faiseau d'antenne isolé par descrimination contrapolaire

69-محمد رشاد الحمزاوي:المنهجية العامة في وضع المصطلحات العلمية وتوحيدها وتنميطها-دار الغرب الإسلامي-بيروت 1986.

منهجية وضع المصطلح وتوحيده

الدكتور جميل عيسى الملائكة
المجمع العلمي العراقي

1-المنهجية

1)غير خافٍ ما يحصل في هذا العصر من تزايد مستمرّ في سرعة تقدم العلم والمخترعات العلمية والتّقنيّات.فكان لا بدّ لكل ذلك من استمرار استحداث عدد كبير من المصطلحات العلمية والحضارية الجديدة يوماً بعد يوم للتعبير عن تلك الدّلالات العلميّة والتّقنيّة.

ومن نافلة القول أنّه لا يسع العالم أو الباحث العربي، وهو أمام هذا السيّل الجارف من الدّلالات العلميّة المتكاثرة،التي قد تبلغ أضعاف ما هيّأته وتهيّئه الهيئات العلميّة واللغويّة، الانتظارُ ريثما تعدّ له تلك الجهات كل المصطلحات العربيّة لتلك الدّلالات.وإنّما يضع العلماء المتخصّصون مبدئياً،بعد تحرّي المعجمات والمجاميع الاصطلاحية التي أعدتها المجامع والهيئات العلمية،يستعينون أهل اللغة كلما تطلّب الأمر ذلك،وإلاّ تأخرت مسيرة العلم.

غير أن هذا النموّ الهائل في الأسماء والمصطلحات الأجنبيّة التي تطلبتها هذه المفاهيم الجديدة يستلزم تحديد منهجيّة واضحة وموحّدة ليستفيد منها المعنيّون بوضع المصطلح العربيّ في مواصلة إغناء لغتنا العربية بالمفردات العلمية والحضارية الصحيحة.وهو يستدعي في الوقت نفسه فرض رقابة صارمة على هذه المفردات المستحدثة لضمان دقّتها العلمية، وسلامتها اللغويّة،واستبعاد العاميّ والدخيل منها.

2)ومن المؤسف أنّ العربيّة اليوم تتعرضّ إلى تيّار حشدٍ من ألفاظ الدخيل التي كثيرا ما يُغْلق معناها على سامعها، فضلا عن التخبّط في نطق الكثير منها، كما في المكنة و الماكنة والمكينة والماكينة. ولاشكّ في أنه إذا استمرّ إقحام هذه الألفاظ الأعجمية في لغتنا بلاحدود فقد لا نلبث أن نجدها يوما وقد طغى فيها الدخيل على الأصيل وتزعزعت هويّتها وناءت بالإغراب والغموض والعُجمة،لا سمح الله.

ولقدكان بعض التراجمة القدامى يستعملون بعض ألفاظ الدخيل في مصطلحاتهم بعد إجراء تغييرات طفيفة في بعض حروفها،توخّيا للسرعة.ولكنهم سرعان ما عدلوا عن ذلك فأحلّوا،مثلاً، ألفاظ الحساب، والفلك،والخطابة، والشعر، والالحاد،والمقولات،محلّ الأرتماطيقا،والأسطرونوميا، والريطوريقا،والبويطيقي، والهرطيقا،والقاطيغوريا،خشية استشراء المعجمة في العربية.ولاريب أنّ اجتثاث الدخيل وإحلال العربيّ محلّه يتطلب جُهدا مضاعفاً لا لزوم له لو أن مصطلحاتٍ عربيةً اختيرت منذ البدء.

وغير بعيد عنّا،مثلا بعض المصطلحات الأجنبية التي ينبهر بها ويُصبرّ على استعمالها بعض المشتغلين في فنون التمثيل والمسرح،كالمونتاج،والدّبلاج، والمكساج، والماكياج..الخ، بحجة أنّ هذه الألفاظ،وليس سواها،هي التي يمكن أن تؤديَ المعاني الدقيقةَ الموضوعة لها،وتعذّر

وضع المصطلحات العربية التي تضاهيها،مع أنّ هذه ليست سوى ألفاظ لغويّة بسيطة، ولكنها اصطُلح بها في لغتها الأجنبية للدّلالة على ما أريد لها أن تدُلّ عليه من معانيها الفنيّة أو العلميّة.

3) فالمعروف أنّ الاصطلاح هو اتفاق المختصين وتواضعهم على استعمال كلمة بسيطة أو أكثر للدّلالة على معنى دقيق غير معناها اللغويّ الصرف،سدّا لحاجة علمية أو حضاريّة.وتدعى هذه الكلمة المصطلح.ويختار المصطلح في الأغلب لوجود علاقة،ولو من بعيد،بين المعنى اللغويّ والدلالة الاصطلاحيّة المطلوبة،لأن هذه العلاقة قد توحي إلى سامع المصطلح أو قارئه ببعض دلالته الاصطلاحية،فضلا عن أنه ييسّر حفظ المصطلح.ومن ثمّ يمكنُ القولُ بأنه كلما كانت العَلاقة أوثق كان المصطلح أفضل.

وفي جميع الأحوال يلزم لواضع المصطلح العربيّ المقابل لمصطلح أجنبيّ،أن ينظُرَ إلى الدلالة الاصطلاحيّة للفظ الأجنبيّ قبل دلالته اللغويّة،ومن ثمّ يختار اللفظ العربيّ المناسب لتلك الدلالة.لأنّ أكثر المصطلحات قد لا يؤدّي معناها اللغويّ إلاّ جزءا ضئيلا من دلالتها الاصطلاحية ولا تربط بين هذين إلاّ علاقة ضعيفة.

وقد يحصل أن يطابقَ المعنى اللغويُّ الدلالة الاصطلاحية للمصطلح الأجنبيّ،فيصحّ عندئذ ترجمة المصطلح الأجنبيّ حرفيّا إلى اللغة العربية.

وقد يصعُب الاهتداء في بعض الأحيان إلى وجود أيّ علاقة بين المعنى اللغويّ والدلالة الاصطلاحية لبعض المصطلحات الشائعة الاستعمال، كما في تسمية بعض أجزاء الآلات في اللغة الانكليزية بأسماء الحيوان أو الطير،أو في اتخاذ الخليل بن أحمد الفراهيديّ لعلم أوزان الشعر مصطلحات من أسماء أجزاء الخيمة،ومن المصادر المستعملة في تربية الناقة والعناية بها،كما هو معروف لدى المشتغلين بهذا العلم.

ولكل هذا تجدر الإشارة إلى أنّ من العبث إصرار بعض المعنيّين بالمصطلحات على إحلال مصطلحات جديدة محلّ أسماء عربية صحيحة شاعت وتداولها الناس بحجّة اختيار مصطلح أوثق علاقةً بالدلالة الاصطلاحية منها.

4)ولا يخفى أن من أهم مستلزمات وضع المصطلح الجيّد المعرفة بلغة المصطلح الأجنبيّ، والإحاطة بالدلالة العلمية الدقيقة للمصطلح،والتمكّن من اللغة العربية وقواعد صرفها واشتقاقِها. ويقتضي هذا في الغالب،كما مرّ بيانه،استعانة العالم المتخصّص أهل اللغة العربية في العمل المصطلحي،لندرة ذوي الكفاية في الجوانب العلمية واللغوية جميعا.

5)ولاريب في أنّ أفضل مجاميع المصطلحات ومعجماتها الاختصاصية هي التي تورد التعريف الدقيق لكل مصطلح يرد فيها،غير أنّ الأعداد الهائلة من المصطلحات العربية التي تلْزم تهيئتها في هذه المرحلة من النهوض لتعريب العلوم قد تسوّغ في بعض الأحيان الاكتفاء بوضع المصطلح العربيّ بإزاء المصطلح الأجنبيّ،مع شرط تسمية المعجم الأجنبيّ الذي اعتُمد عليه في تعريفات هذه المصطلحات.وهذا المبدأ معمول به في أكثر المعجمات المتعددة اللغات في بلاد الغرب.

6) وتُعدّ العربية من أعرق اللغات في القدم.وهي اليوم لغة أكثر من مئتي ميلون عربيّ، والأداة الدينيّة لنحو مليار مسلم.وقد خضعت باستمرار،ولا سيما في عصور

ازدهارها،لدُستور النموّ والتطور،لأنّ التطوّر سُنة الحياة، ولأن حيويّة الفكر الإنسانيّ موصولة بحياة اللغة،التي هي أداة تفكير الإنسان ووسيلة تعبيره.وهكذا باتت العربية أوفر عطاءاً من كثير من اللغات الحيّة، وأغنى في مفرداتها، واتّساع معانيها،وفي سعة خصائصها في الوضع والاشتقاق والقياس والمجاز،وأقدرعلى الوفاء بمتطلبات التقدم العلمي والحضاريّ، فشهدت تقدّما ونموّا عظيما في مصطلحات العلوم والحضارة.ولكنها،على قِدَمها، ومع كلّ هذا النموّ والتطور، امتازت،وهي لغة القرآن الكريم، عن كثير سواها من اللغات بأن حافظت على هويتها وطابعها الأصيل، فلم تَنَلْ منها عوادي الزمن و لم تعصف بقواعدها الأساسية في النحو والصرف وأساليب التعبير ريحُ الطّمْس والتغيير.

ومما حافظ أيضا على الخصائص الأصيلة لهذه اللغة الشريفة أنّ أهلها لم ينقطعوا، طوال أربعة عشر قرناً، عن التدوين، فلم يتركوا شيئا من العلوم والمعارف والأخبار إلاّ دوّنوه وحفظوه في مخطوطاتهم التي فاقت العدّ والإحصاء.

7)وكان من مظاهر تطوّر اللغة ونموّها مع التطوّر الحضاريّ وتوافر المصطلحات الجديدة أن تداوُلَ بعض الألفاظ قد تضاءل لكون مدلولاتها أصبحت بدائيّة.غيرأنّ التدوين كان له فضل الاحتفاظ بسجلٍّ لجميع تلك الألفاظ،وحتى ما أصبح مهجورا مماتاً منها فلا يكاد يستعملُ.

ولما كان اللفظ المهجور القليل التداول يضفي على المصطلح خصوصية قد لا يوفّرها الشائع المتداول الذي قد يلتبس معناه اللغويّ المحدّد المعروف،بدلالته الاصطلاحية المراد استعماله لها،فكثيرا ما يفضّل تجنب اختيار المصطلح من بين الألفاظ الشائعة الكثيرة التداول تجنبا للّبس، ويُعمَدُ إلى اختيار بعض الألفاظ المهجورة.

ولئن كان الغربيون يلجأون في الغالب إلى المُمات من الألفاظ اللاتينيّة واليونانيّة القديمة في وضع مصطلحاتهم، فإنّ هذا الخزين الضخم من الألفاظ القديمة،العربيّة النّجار، المبثوثة في المعجمات، والتي ضُمر معناها اللغويّ فلم نعد نستعملها في لغة العصر، يغنينا عن اللجوء إلى لغات أخرى،وهو الأقرب منالا في اختيار مصطلحاتنا العربية لبعض المفاهيم العلميّة والحضاريّة الجديدة.

غير أنه ينبغي لمختار المصطلح من بين الألفاظ المماتة أن يتجنّب الألفاظ المتنافرة الحروف التي ينفر منها السامع ولا تألفها الأذُن، فضلا عن خفاء معانيها في الغالب.

8)ولتجنّب اللّبس أيضا يجدر عدم استعمال اللفظ الواحد لدلالات اصطلاحية مختلفة، ولاسيما في الاختصاص العلميّ الواحد، فإذا أريد وضعُ مصطلح جديد فيلزَم توخّي اللفظ الذي لا يحمل دلالةً اصطلاحيّة أخرى لأن اشتراك الدلالة الاصطلاحية قد يؤدي إلى إرباك المتعلّم والباحث فلا يهتدي إلى المعنى المطلوب،إلا من السياق، والقرينة في بعض الأحيان.هذا على الرّغم من أن (المشترَك) لا تخلو منه لغة من اللغات الحيّة.غير أنّ الأفضل تجنّبه عند وضع المصطلح الجديد، كما مرّ بيانه.

9)ولا شكّ في أنّ إعداد معجمات المصطلحات المتخصصةومجاميعها،مما يجب أن ينهض به الاختصاصيون من ذوي المؤهلات الكافية، مع أهل اللغة،يجب أن يسبق عمل المعجم الشامل العامّ على غرار أمّهات المعجمات في

البلاد المتقدمة التي لا تكاد تترك مصطلحا علميّا لا تتناولـه مع تعريفه الدقيق.ولذا بات من الضروريّ السـيرُ حثيثاً في عمل المعجمات الاختصاصيّة في مختلف فروع المعرفة يُعهد بها إلى لجان مؤهله علميًّا ولغويًّا لتدارس مدلولات المصطلحات الأجنبية في كل اختصاص دقيق،واختيار ما يلائم كلّ ذلك من مقابلات عربية،وعدم ادّخار وسيلة في جعل هذه المعجمات في متناول الجهات المستفيدة كالجامعات والهيئات الاختصاصية والأفراد المختصّين.

ويمكن في الوقت عينه المباشرة بتهيئة المعجم العام الجامع لمحتويات المعجمات المتخصصة.ولابدّ من تضافر جهود كثيرة لإنجاز هذا العمل الكبير.ولعلّ جهة مركزية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،هي التي يمكن لها، النهوض بهذا العمل الكبير، فتموّله، وتهيّئ له ما يحتاج إليه من الاختصاصيّين،وتشرف على إنجازه.

2–سبل التوحيد والإشاعة والانتشار

10)ويقتضي توحيد المصطلحات أن يكون مصطلح واحد للدلالة العلمية الواحدة،لما قد يسبّبه تعدّد المصطلحات،ولا سيما في الاختصاص العلميّ الواحد،من صعوبة وبلبلة وتعقيد على الدارس والباحث.غير أنّ هذا لا يعني أنّ اللغات الحيّة تخلو من تعدّد المصطلحات للمعنى العلميّ الواحد. ولم يكن ذلك ليقف حجر عثرة في سبيل التقدّم العلميّ، وهو إن دلّ على شيء فعلى النشاط العلميّ والتّقني في كل لغة مفعمةٍ بالحياة ينتشر استعمالها في رقعة كبيرة من الأرض لأن العالم والباحث والمخترع كثيرا ما يضطرّ إلى استعمال مصطلح لمفهوم جديد قبل إمكان اتّخاذ إجراءات القيد والتوحيد،كما مرّ بيانه.غير أنّ من المهمّ العمل دائما على اجتناب تعدّد المصطلح لما قد يسبّبه ذلك من اللبس والغموض.

11)ولعلّ من أهم وسائل توحيد المصطلح وحدة المبادئ والأسس العامة التي يحسن اتّباعها والسّير على هديها في وضع المصطلح.وعليه يجمل اتّفاق المجامع العلميّة واللغوية على هذه المبادئ،وطبعها وتوزيعها في كرّاسٍ أو دليل يوزّع بنطاقٍ واسع على المجامع والجامعات والهيئات العلمية واللجان الاختصاصية والأفراد ممّن يُعنوَنْ بوضع المصطلحات.

12)وسيكون من المفيد جدّا تنظيم دورات في خصائص للغة العربية في الصرف والاشتقاق والقياس والمجاز، ومنهجيّة وضع المصطلحات، يحضرُها،القائمون بتعريب العلوم في الجامعات بحيث يتزوّدون بالحدّ الأدنى من المعرفة بالمبادئ التي يحتاجون إليها في وضع المصطلح الموحّد واختياره.

13)ولوسائل الإعلام من صحف ومجلات وإذاعة مسموعة وإذاعة مرئيّة أهميّة كبرى في إشاعة المصطلحات وانتشارها،ولاسيما المصطلحات الحضارية منها،لما تجتذبُه هذه الوسائل من اهتمام الناس بمختلف طبقاتهم وأعمالهم، فيجدُر بالمجامع اللغويّة والعلميّة أن تكون على اتصال دائم بهذه الجهات،وأن تُمِدّها دوما بما تنجزه من المصطلحات الحضارية.

14)ومثل ذلك يقال في أهميّة الكتب المنهجيّة وكتب المراجع،والمجلاّت والدوريّات في إشاعة المصطلحات العلميّة وانتشارها.ويجدر في هذا الخصوص أن يوضع في نهاية كلّ كتاب علميّ ثبتٌ بالمصطلحات المستعملة فيه،

بمدخلين عربي-أجنبي،وأجنبيّ-عربيّ، أو بالمصطلح العربيّ وتعريفه، لفائدة الدارس والقارئ.

15)وتجدر الإشارة إلى أنه لابدّ من استبقاء الكثير من الأسماء الأجنبيّة في عمليّة التعريب.ومن ذلك أسماء الأعلام،وأسماء الكثيرمن العناصر والمركّبات الكيمياويّة، وأسماء عدد كبير من الوحدات والمقاييس والمكاييل، والأعلام الجغرافيّة،وأسماء بعض الأدوية والعقاقير، وبعض المصطلحات الأجنبيّة التي شاع استعمالها و لم تحلّ ألفاظ عربيّة محلّها بعد.ولعلّ الأفضل أن ينطق بهذه الألفاظ كما ينطق بها أهلها،بالقدر المستطاع، ضمانا للتوحيد والفهم وعدم اللّبس.

16)و لم يتّبع القدماء طريقة ثابتة في كتابة حروف هذه الأسماء.فكانوا تارة يكتبون الحرف P باء (بويطيقي)، وأخرى يكتبونه فاء،(فيثاغورس)،ويجعلون كلا الحرفين Dو Tطاء،(قرطبة، وأسطرلاب)، ويكتبون الحرف Vباء مرّة، (اشبيلية)، وأخرى واواً،(قزوين)، فكان كلّ ذلك مدعاة للتعقيد وعدم التوحيد.

ولعل أدعى إلى التوحيد ما تكاد تُجمع عليه المجامع اللغوية والعلميّة الآن من رسم صوت الحرف G بصورة الكاف بشرطتين (گـ)،والحرف P بصورة الباء بثلاث نقط (پ)، وصوت CHبصورة جيم بثلاث نقط (چـ)، وصوت V بصورة فاء بثلاث نقط (ڤ). وصوت S كما في measure بصوت زاي بثلاث نقط (ژ).

17) وللحسّابة الأهميّة الكبرى في توحيد المصطلح العربيّ وإشاعته وانتشاره.إذ يمكن فيها تجميع كلّ ما أنجزته المجامع العلميّة واللغويّة والهيئات والأفراد العلميّون من مصطلحات،واختزانها بمداخل عربية-أجنبيّة،وأجنبيّة- عربيّة،في الاختصاصات المختلفة. وسيتّضح من ذلك أن هذه الهيئات المتعدّدة قد تكون وضعت للدلالة العلميّة الواحدة،في الأغلب،أكثر من مصطلح عربيّ.فيلزم في المرحلة التالية ربط الحسّابة بمحطات طرفيّة في الجهات المختلفة الناشطة لعمل المصطلحات،ولاسيما المجامع العلمية واللغوية، لتختار لجانها المختصّة مصطلحا واحدا للدلالة العلمية الواحدة. ثم يتّفق بعد ذلك،في اجتماعات مشتركة لاتّحاد المجامع، أو ممثلين عنها من أعضائها المختصّين،على توحيد التسميات المقترحة.

18)وحتى يستكمل اتّخاذ كلّ هذه الإجراءات، سيظلُّ قرار تعريب العلوم،ومن ثمّ دخول المصطلحات العلمية حيّز الاستعمال والتداول، هو وحده الكفيل بغربلتها وتخلها وتوحيدها باختيار الأصلح منها وبقاء الأنسب والاتّفاق عليه.المهمّ أن تتخذ القرارات السياسية الملزمة بتعريب العلوم،وأن يجري تطبيقها بصورة جدّيّة، وإلاّ فلن توحّد المصطلحات ما دامت باقية في الدفاتر.

3-جهود المجمع العلميّ العراقي

19) ويبذل المجمع العلميّ العراقيّ جانبا كبيرا من جهوده في وضع المصطلحات وفي توحيدها وإشاعتها ونشرها .

وقد ألّف منذ أوائل الثمانينات بضع عشرة لجنة في مختلف الاختصاصات،وجعل في كلّ منها واحداً في الأقلّ من المتخصصين في اللغة العربية. وتستعين اللجنة بعدد من الخبراء من الجامعات وخارجها ضمن اختصاصها.ومن

أولى مهمّات هذه اللجان موالاة العمل في إعداد مجاميع المصطلحات ومعجماتها، كلّ في حقل اختصاصه.

وأولى المجمع بهيئة مركزيّة من أعضائه المتخصصين باللغة والعلوم مهمّة النظر في المصطلحات التي تقدّمها هذه اللجان، وتنسيقها، وتوحيد ما تشترك دلالته في أكثر من اختصاص، قبل إحالتها على الطبع النهائيّ.

وقد أصدر المجمع بموجب هذه الخطة عشرة مجلدات منذ عام 1982 يضمّ كلّ منها ألوفا من مجاميع المصطلحات الاختصاصية العلميّة والحضاريّة، فضلا عما سبق أن أصدره من مجاميع مصطلحات مستقلّة، ومن معجمات متخصّصة، مثل معجم (مصطلحات الهندسة المدنية)، و(معجم مصطلحات علوم المياه) وغيرها.

وكان قد صدر قرار تعريب التعليم العالي في أواسط السبعينات، وقد ألّف وترجم بموجبه الكثير من الكتب الجامعية المنهجيّة وكتب المراجع في الهندسة والتّقنيّات والزراعة والعلوم الصّرف والتطبيقيّة. وكان المجمع وما زال لا يألو جهدا في تقديم المشورة العلميّة واللغويّة وتقديم المصطلحات وعقد النّدوات أو المشاركة فيها لدعم حركة التعريب هذه.

وصدر منذ بضع عشرة سنة قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية. وهو يُلزم دوائر الدولة ومؤسساتها الرسميّة استعمال اللغة العربية في جميع تقاريرها وسجلاّتها ومراسلاتها. وكذلك أوجب هذا القانون التزام استعمال لأسماء العلامات والشركات والمحالّ التجاريّة. وعُدّ المجمع العلميّ العراقي بموجبه المرجع الأعلى في إقرار هذه التسميات أو رفضها استنادا إلى ما تقرّه لجنة مختصّة فيه.

ثمّ صدر بعد ذلك قانون الهيئة العليا للعناية باللغة العربية، للإشراف على تنفيذ قانون الحفاظ على سلامة العربية. ويوجب هذا القانون على مختلف دوائر الدولة ومؤسساتها التقدّم إلى الهيئة العليا بما تستعمله من المصطلحات أو ما تقترح استعماله مما تحتاج إليه في أعمالها. وتُحيل الهيئة العليا هذه الأسماء والمقترحات إلى المجمع الذي يحيلها إلى لجانه الاختصاصيّة لتقرّ ما ترى إقراره منها أو تضع البدائل عنها. ثم تعاد هذه المصطلحات إلى الدوائر والمؤسسات التي تلزم استعمالها بموجب القانون.

ويعمّم المجمع سنويا، بموجب هذا القانون، آلاف المصطلحات من مختلف الاختصاصات العلميّة والحضاريّة على دوائر الدولة ومؤسساتها. وصارت الخطّة تأتي أكلها إذ أخذ الكثير من المصطلحات العربية الصحيحة طريقه إلى الاستعمال وحلّ محلّ العاميّ والدخيل. وقد بدأ أثر ذلك واضحا بوجهٍ خاص في وسائل الإعلام من صحف ومجلات وكتب وإذاعة مسموعة ومرئيّة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

منهجية المصطلح العربي في علوم المواد

د. عواد الزحلف

قسم الفيزياء-الجامعة الأردنية

عمان-الأردن

المقدمة:

شهدت الحقبة الأخيرة من القرن العشرين نجاحا باهرا في إبراز علم المواد الطبيعية وربطه بالتقنية الحديثة بصورة جلية تعتمد في الأساس على المفاهيم الفيزيائية لخواص المواد.ويحتاج نقل المفهوم العلمي بكل وضوح ودون تعقيد للظواهر والخواص الطبيعية والتقنية للطالب والباحث باللغة العربية إلى الدراية بثلاثة أمور هامة هي:

الأول: فهم وربط العلاقة الوطيدة للسلوك العياني (الجاهري) للمواد على اختلاف أنواعها مع تراكيبها الدقيقة(المجهرية).

الثاني: الإلمام المميز بمفردات اللغة العربية لاختيار الأفضل منها لنقل مفهوم الظاهرة الطبيعية.

الثالث: إجازة استخدام المصطلح الأجنبي(للغة الأم) بسبب إشاعته في علم المواد الحديثة،أوبسبب كون المصطلح الموضوع غير شائع في اللغة المترجم إليها.

فمن هذا المنطلق،فإنني أقدم في هذه الورقة إحدى المحاولات الأولى لتعريب علم المواد الحديثة والغنية بمصطلحاتها التقنية التي لا تحصى مبينا المنهجية الحديثة لاختيار المصطلح العربي وتطويعه لتذليل مشكلة تشابك الخواص الجاهرية للمواد مع تراكيبها المجهرية في حقبة تشهد حداثة استعمال مفردات اللغة العربية في مجال علوم المواد والتقنية العالية المتقدمة.كما إنني سوف أستعرض بعض المصطلحات العربية لعلوم المواد مبينا تطابقها وانسجامها مع اللغة الأجنبية في إطار منهجية قد تؤدي إلى توحيد المصطلح العربي وإشاعته في محافل الترجمة في الأقطار العربية .

المناقشة:

قبل أن أبدأ في عرض وجهة نظري في منهجية وضع المصطلح العربي وسبل نشره وإشاعته علينا أن نكون على قناعة عميقة بأن اللغة العربية هي لغة واسعة تزخر بالمفردات الرائعة نطقا وسمعا لاستخدامها في الترجمة من اللغات الأجنبية.وندوتنا هذه تتناول موضوعين هامين هما:وضع المصطلح العربي وسبل نشره وإشاعته.ودعنا الآن نناقش هذين الموضوعين على الترتيب.

وضع المصطلح العربي في علوم المواد:

إن المصطلح العربي الموضوع أو المختار في علوم فيزياء المواد(الحالة المكثفة للجوامد)يجب أن يعتمد على كل من مسايرة التطور في المصطلحات الأجنبية ذات الصلة الوثيقة بالتقنية الحديثة وخاصة العالية منها؛وكذلك يجب الاعتماد على هذه المصطلحات كي تبرز وضوح المفهوم العلمي للخواص الطبيعية المجهرية منها والعيانية. إذن نرى بكل تأكيد أننا بحاجة ماسة إلى دراية كبيرة

بمفردات اللغة العربية مهما تعددت وتنوعت لهجتها وفهم عميق لمضمون الظاهرة العلمية أو الخاصية الفيزيائية حتى يتم نقلها للطالب والباحث بصورة مطابقة لمعناها وفحواها.

ومن جهة أخرى،علينا أن نلم بما نشاهده اليوم من نمو مستمر في علم وتقنية المواد الفلزية والإلكترونية والخزفية والبلاستيكية الفريد والمتراكب منها. وقد اعتمد هذا التقدم في الأساس على تطوير بنية للمواد ذات خواص وصفات جديدة لا يمكن توافرها في أية مادة طبيعية أخرى،وذلك عن طريق تعديل تراكيبها الداخلية وفق مبادئ فيزياء وكيمياء المواد حتى تصلح لاستعمالات معينة.لذا يجب على واضع المصطلح أن يأخذ في الاعتبار مضمون المصطلح من الناحية الكيميائيةوالناحية الفيزيائية، وهذ يتطلب تعاونا وثيقا واستشارة مستديمة بين علماء اللغة العربية وعلماء المواد الطبيعية المكثفة.

إن لوضع المصطلح العربي واختياره أسس لمستها أثناء قيامي بمهمة ترجمة لكتاب علمي يقع تحت عنوان "طبيعة وخواص المواد" ويدرس لطلبة كليات العلوم والهندسة،وأذكر منها:

أ- وضع المصطلح حسب ما يمليه المعنى الوارد في النص العلمي بحيث ينسجم ويتلاءم مع كل من المضمون العياني والمضمون الدقيق للظاهرة الطبيعية المدروسة.

ب- أن يتألف المصطلح الموضوع من كلمة واحدة قابلة للحفظ السهل والإشاعة بعيدا عن الغرابة والالتباس مع غيره.

جـ-إذا تعذر وضع مصطلح مؤلف من كلمة واحدة في اللغة العربية،فعندئذ يستحسن كتابة المصطلح الأجنبي كما هو باللغة العربية وذلك من باب التسهيل ولصعوبة رصف المصطلح العربي في سياق الجملة. ويمكننا مناقشة هذه الأسس بالاستعانة بالأمثلة الواردةفي جدولي المصطلحات اللاحقة.

ومن الأمثلة التي تندرج تحت النقطة(أ) بعض المصطلحات مثل Vacancy(الشاغرة،الفجوة الذرية)، فاستعمال مصطلح " الفجوة الذرية" أفضل من استعمال المصطلح" الشاغرة" لأن المصطلح الثاني يعكس الخاصية المجهرية(على المستوى الذري) بكل وضوح.وكذلك المصطلح Cluster(الكومة-الكومة الذرية)ينطبق عليها نفس ما قيل عن الشاغرة.ومثال أخير: Metal (المعدن-الفلز)،مصطلح"المعدن" يرتبط بالخامات الطبيعية،أما المصطلح "الفلز" فيدل على الجوامد الموصلة للكهرباء المكونة من أيونات موجبة يحيط بها بحر من الإلكترونات الحرة.

ومن الأمثلة التي تندرج تحت النقطة(ب)المفردات: hardness(الصلابة)،toughness(متانة) rigidity (جساءة)، فكل مصطلح له مضمون لخاصيةطبيعية يختلف عن الآخر، لكن المصطلح العربي الشائع لها جميعا هي المفردة " الصلابة" وهذا لبس فيزيائي لأنه يخلط الخواص الطبيعية بعضها ببعض.

وكذلك المصطلح: Fracture (كسر)،والمصطلح: crack(شذخ)،فالشذخ هو عبارة عن شق صغير يعكس

بدء عملية التشوه اللدن،والكسر نهاية العملية الميكانيكية ذاتها . لكن الكلمة الدارجة هي الكسر وهذا غير صحيح من الناحية الميكانيكية.

وكذلك المصطلحات: Orientation (توجيه)، Isotropy (اتجاهية)، Directionality(اتجاهية). فهذه المصطلحات الموضوعة تدل فيزيائيا على معان مختلفة لها مضامين علمية بعيدة التوجيه يعود إلى عملية توجيه الجزئيات،والاتجاهية تعود إلى تساوي الخاصية الفيزيائية في جميع الاتجاهات،تعود إلى الروابط الكيميائية،ويكون خطأً كبيرا إذا استعملنا مصطلحا عربياً واحدا لهذه المصطلحات الأجنبية.ومن الأمثلة التي تندرج تحت النقطة(ج) نذكر بعض المصطلحات الأجنبية والمصطلحات العربية المناظرة لها في الجدول (2) مثل:

isomerism	thermoplasts	sintering
vulcanization	epitaxy	billet
anisotropy	adiabatic	blank وغيرها

ومن الملاحظ في الجدول(2) أن المصطلحات العربية المناظرة مؤلفة من عدة كلمات يصعب حفظها،كما يصعب رصفها أو انسجامها في الجملة الواردة.عندئذ لا ضرر لو استعملت المصطلحات الأجنبية مكتوبة بالحروف العربية مثل الإيزومرية، الثيرموبلاست، السنترة، الفلكنة،الإبتاكسي،البلت، الأيزوتروبية، الأديابتي، والبلانك........وغيرها. ولصيغة هذه المصطلحات مزايا لا بأس فيها حيث أنها تساعد على اختصار المصطلح وتسهل حفظه وتساعد على نشره وإشاعته دون تعرضه للنسيان.

سبل نشر المصطلح العربي وإشاعته:

في الحقيقة تعتمد سبل نشر وإشاعة المصطلح العربي على عدة عوامل هي:

أ- عوامل إقليمية واجتماعية تشمل الحدود والأنظمة السياسية والعلاقات والأجواء العامة في الوطن العربي.

ب-عوامل لغوية تشمل اللهجات المتداولة ونسبة الفصحى منها ونسبة المهتمين في لغةالمصطلحات العربية.

ج-عوامل علمية تشمل المختصين في مجالات علوم المواد وفيزياء الجوامد.

د-عوامل تعليمية تشمل مدى اهتمام الجامعات والمؤسسات العلمية باستعمال المصطلح العربي خاصة واللغة العربية عامة في عملية التدريس والتألف.

هـ-عوامل رسمية أو قانونية تحددها وتقرها السلطات القطرية لفرض التدريس باللغة العربية في المعاهد التعليمية.

وإنني على يقين أن العوامل الاقليمية والاجتماعية والقانونية والتعليمية قدطرحت مرارا في الماضي ضمن سياسة التعريب في الوطن العربي.والذي يهمنا في هذه الورقة هو مناقشة العوامل اللغوية والعلمية الخاصة بوضع المصطلح العربي ونشره وإشاعته في عملية التعليم لعلوم المواد والجوامد.

العوامل اللغوية والعلمية:

يمكننا مناقشة العوامل اللغوية والعلمية معاً

لارتباطهما الوثيق ببعضها البعض في النقاط التالية:

1-إلمام العميق بمفردات اللغة العربية لاختيار المصطلح العربي المناسب لنقل مفهوم الظاهرة الطبيعية دون لبس أو إبهام.

2-مسايرة المصطلح العربي للتطور السريع في تقنية المواد المتقدمة.

3-التعاون والاتفاق المسبق بين العلماء على وضع المصطلح قبل الشروع في استعماله وتعميمه.

4-عقد مؤتمرات وندوات على مستوى الوطن العربي لمناقشة المصطلحات المقترحة في علوم المواد والجوامد من أجل العمل معاً على ترويض اللغة العربية لاستيعاب كافة المصطلحات الأجنبية.

5-الابتعاد عن الانفرادية في وضع المصطلح العربي حتى نتحاشى تعددية المصطلح الواحد.

6-تشجيع الطلبة وحثهم على استخدام المصطلح العربي في جميع المناسبات والمحاضرات شفهيا وكتابيا.

7-الطلب من المدرسين والمؤلفين والمترجمين استخدام المصطلح الموحد في كتاباتهم ومحاضراتهم ومؤلفاتهم من أجل النشر وإشاعة المصطلح العربي.

8-رصد الدعم المادي لتغطية النشاطات اللغوية الهادفة إلى دفع جهود الترجمة ووضع المصطلح العربي.

الخاتمة:

لقد استعرضت فيما سبق محاولة لإبراز منهجية المصطلح العربي في علوم المواد وسبل إشاعته في البلاد العربية أخذا في الاعتبار الصفات التالية لهذه المنهجية:

*المرونة في اختيار المصطلح العربي بعيدا عن اللبس والغرابة والتعقيد.

*استعمال المصطلح الأجنبي(عند الحاجة) طلبا للتوحيد والاختصار وانسجامه مع النص العلمي.

*انتقاء المصطلح بدقة يؤدي إلى ربط الصفات المجهرية والجاهرية للمواد الحديثة.

*الإلمام العميق بمفردات اللغة العربية لاختيار المصطلح الأفضل لنقل مفهوم الخاصية الطبيعية بكل وضوح.

*الاتفاق المسبق بين العلماء على وضع مصطلح ما قبل البدء في نشره وإشاعته في البلاد لإقصاء تعددية المصطلح التي كثيرا ما تثير جدلاً لا لزوم له.

*مسايرة المصطلح العربي للتطور الهائل والسريع لتقنية المواد الحديثة.

شكر وامتنان:

إنني أشكر مجمع اللغة العربية والجامعية الأردنية لإتاحة الفرصة لي بالمشاركة في ندوة تطوير منهجية وضع المصطلح العربي....

المراجع:

● " طبيعة خواص المواد" للمؤلف:ز.د.جسترذيكي،وترجمة د.عواد الزحلف،مؤسسة جون وايلي، لندن - نيويورك (1984).

جدول رقم (1)

المصطلح بالإنجليزية	المصطلح بالعربية	المصطلح الدارج
Vacancy	فَجْوَة ذريّة	الشّاغرة
Cluster	كَوْمة ذريّة	كَوْمة
metal	فِلِز	مَعْدن
compression	كَبْس	ضَغْط
toughness	مَتانة	صَلابة
rigidity	جَساءة	صلابة
crack	شَذْخ	كَسْـــر
isotropy	تماثل الخواصّ اتّجاهياً	اتّجاهيّة
orientation	تَوْجيه (الجزئيات)	اتجاهيّة

جدول رقم (2)

المصطلح بالإنجليزية	المصطلح بالعربيّة	المصطلح المقتبس
lazer	تضخّم الموجات الدقيقة بانبعاث الموجات	اللّيزر
anisotropy	عدمُ تماثل الخواص اتجاهيًا	اللاأيزوتروبيّة
entropy	متغيّر حراري	إنتروبيا
adiabatic	عازِل،واقٍ للحرارة	أَدْيابتي
epitaxy	نموّ طبقة جديدة لها نفس الاتجاه البلوري	إبتاكْسي
sintering	رَهْص-تلبيد بالضغط والحرارة	السّنْترة
vulcanization	تصليد المطاط بالكبريت أو غيره	الفَلْكَنة
normalizing	معالجة الفولاذ بالحرارة لإزاله الإجهاد الداخلي	النّرْملزة
pyrex	زجاج صامد للحرارة	بايْركِس
matrix	القالب،مادة الترابط (الأم)	ميترِكْس

ورقة عمل:

حول " تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته"

د.أحمد شفيق الخطيب

رئيس قسم المعاجم

بمكتبة لبنان - بيروت

تمهيد

المصطلح غدا اليوم ضرورة حضارية في عصر انفجار المعلومات. كما يسمون عصرنا.فالمعرفة تنمو بسرعة هائلة، والمصطلحات تتزايد بالعشرات يوميا - إضافة إلى المكدّس منها ولّما نعالجْه. ولجعل المواطن العربي، عالما كان أو مثقفا عاديا، يعايش روحية هذا العصر لابد أن يكون على وعي بالأفكار والمفاهيم السائدة في العالم الذي يعيش فيه. وقد لانعدو الحقيقة إذا قلنا إن احتياج أمتنا العربية اليوم إلى المصطلحات العلمية العصرية يوازي بل ويسبق احتياجاتها إلى جميع وسائل التقدم الحضاري.

لقد تميزت اللغة العربية بأنها عرفت منذ دونت لغة فذة بين اللغات غنىً وفصاحة ومقدرة على التعبير ووفاء بحاجات القوم في نطاق بيئتهم الطبيعية وتعاملهم فيما بينهم ومع البيئات الأخرى من حولهم. وقد أهلها ذلك لارتقاء قمة البيان الإنساني في القرآن الكريم.

والذي يتتبع تاريخ المصطلح العربي يلحظ أنه خضع منذ القدم لسنة النشوء والارتقاء فيها وتطور على الزمن - كما نشهده في الشّعرالجاهلي. فالعرب في الجاهليّة ، وإن كانوا جاهليين دينيا ، لم يكونوا جاهليين حضاريا وهم جسر التجارة والتبادل ومحطّ القوافل بين حضارات العصر. لقد كان العرب الشماليون، غساسنة ومناذرة، كما العرب الجنوبيون، يمانيين وخليجيين، على اتصال دائم بحضارات الروم والفرس والهنود والأحباش - وإلاّ كيف استوعبت عربيّة قريش التي نزل بها القرآن الكريم مصطلحات، لا من جميع اللهجات العربيّة فقط، بل من الإغريقية والفارسيّة والأثيوبيّة أيضا - كما هو معلوم.

ولعلّ ثورة المصطلح العربي والحضارة الإسلامية بمجملها بدأت مع الإسلام، وبالقرآن على وجه الخصوص. لقد كان القرآن أكثر من حدث ديني روحي ، لقد كان حدثا حضاريّا - اجتماعيّا ولغويّا وثقافيا أيضا. فمنذ القرن الأوّل للهجرة بدأت مصطلحات العلوم الإسلاميّة في الفقه والتفسير وعلم الكلام تترسّخ وتعمّ ، ثمّ تلتها مصطلحات كثيرة جدّا في السياسة والإدارة منذ أمر عبد الملك بن مروان بتعريب الدواوين، فأقبل الكتّاب من غير العرب على تعلّم العربيّة وطعّموها بمصطلحاتهم. ثم توالت مصطلحات الطب والكيمياء والفلك والطبيعة والفلسفة مع ازدهار الحركة العلميّة برعاية المأمون بخاصة في بيت الحكمة، أول مؤسسة علميّة لتعريب العلوم، على يد مترجمين محترفين كآل بُختَيشوع وآل حُنين وآل

مُوسَويه وآل قُرّة، وآخرون من أمثال ابن المقفّع والبيروني وابن مسكويه ؛ واللافت أنّ معظم هؤلاء التراجمة كانوا علماء ومترجمين في آن. وتعاظمت حركة الترجمة والتعريب،فما إن حلّ القرن الرابع الهجري حتى كانت لغة العلم والمعارف المختلفة قد تكاملت ، فغدت العربيّة لغة العلم وحاملة مشعل الحضارة في القرون الوسطى.

و لم يكن المصطلحيون العرب يبالون أن يكون المصطلح عربيّا أصيلا أو معرّبا دخيلا -وربما آثروا المعرّب إذا كان أدخَلَ في المعنى وأكملَ في الأداء، فترى الفارسيات في مصطلحات الإدارة والحضارة، وتلحظ السّريانيات واليونانيات في علوم الفلك والصيدلة والطب والفلسفة. وتداول الباحثون في المشرق والمغرب هذه المصطلحات فلم تختلف من قطر إلى قطر. لقد كانت لغة العلم واحدة في قرطبة والقَيْروان والفُسطاط ودمشق وبغداد وأصفهان، وبدئ بتسجيلها في المعاجم والمؤلفات – وأصبحت المكتبة العربيّة تضم الكتب العلميّة في الرياضيات والطبيعة والطب والنبات والحيوان والجغرافية والفلك – مؤلفاتٍ ظلّ الكثير منها يدرّس في جامعات أوروبا طوال عدّة قرون. ونذكر أن بعضا من المؤلفات العلميّة اليونانيّة والسريانيّة ضاعت أصولها فلا تعرف إلاّ من خلال ترجماتها العربيّة.

ومن المصطلحات العربيّة سرى الكثير إلى اللاتينية منذ بدايات عصر النهضة الأوروبية، عبر طُلَيْطِلة، إلى جامعات مثل جامعة مونْبلْييه التي استمرّت تُدرِّس مؤلّفاتِ ابن سينا في الطبّ حتى أوائل القرن الثامن عشر.

ومع تهاوي الامبراطورية العربيّة سياسيّا واجتماعيّا وعسكريّا – ذلك السقوط الذي اكتمل بالسيطرة العثمانية على معظم أرجاء العالم العربي، شُلّ النشاط العربيّ العلمي والفكري والاجتماعي، وران على المنطقة عهد من الظلمة والجهل امتدّ خمسة قرون.

مع إطلالة القرن التاسع عشر، وبخاصة بعد حملة نابليون تفتّحت الأعين – وبخاصة أعين الحكام على الحضارة الأوروبيّة ، فما إن تسلّم محمد علي مقاليد السّلطة عام 1805 حتى عكف على نقل مدنية الغرب إلى مصر عن طريق المعاهد العسكريّة والطبيّة والهندسيّة والألسنية، وعن طريق البعثات إلى معاهد الغرب للتعلّم والتخصّص . وبرزت أهمية الترجمة والمصطلحات ودورها في نقل المعارف والمعلومات والتّقانيات مع افتتاح المعاهد وإعداد مقرّراتها. لقد جعل محمد علي الترجمة (بما تقتضيه من فيض مصطلحي) إحدى وسائله لنقل علوم الغرب وحضارته فأسّس قلم الترجمة عام 1841م وكان يفرض على المدرّسين وتلاميذ البعثات أن يترجموا الكتب التي تعيَّن لهم وأن تكون ترجماتهم متقنة وسليمة من الخطأ – وبذلك وضع مصر والمشرق عموما على درب الحضارة ومدارجها.

أوّل مَعْلَم مصطلحيّ مشهود في هذه الفترة هو ما تمّ بجهود كلية الطب في القاهرة التي بدأت تدريس الطب بالعربية عام 1826م.فقد شعر ناظرها الدكتور بيرون ومساعدوه بمسيس الحاجة إلى ترجمة معجم شامل في العلوم الطبيّة – فاستحضر من باريس "قاموس القواميس الطبيّة" لفابِر، في ثمانية مجلّدات، تشمل جميع الاصطلاحات العلمية والفنيّة في الطب والحيوان والعلوم الأخرى.

وقد تعاونت مدرسة الطب بكل هيئاتها على ترجمة هذا القاموس إلى العربيّة ، فوزّعه الدكتور بيرون على مهرة المدرّسين (بإشراف أستاذه في العربيّة محمد عمر التونسي) لينجز كلّ منهم قسما منه - و لم يكتف الدكتور بيرون بذلك بل أراد أن يكون القاموس الجديد جامعا أيضا للألفاظ والمصطلحات الطبية القديمة. فأتى بالقاموس المحيط للفيروزأبادي،ووزّعه على أفراد الهيئة، وأمر كلاّ منهم أن يراجع الجزء الذي بيده، وينتقي منه كلّ لفظ دلّ على مرض وكلّ اسم نبات أو معدن أو حيوان(1).

وقد عزّز هذا الجهد إنجازات الروّاد في معهد الطب في الكلية السورية الإنجيلية في بيروت (الجامعة الأميركية فيما بعد) التي رافقت تدريس العلوم الطبية فيها باللغة العربية بمنهج عصريّ ومستوى راق منذ تأسيسها عام 1867 على يد أمثال فان دايك وبطرس البستاني وبوست ويوسف الأسير ووُرتَبات وأحمد فارس الشدياق وغيرهم.

لكن الاحتلال البريطانيّ سرعان ما أجهض حركة انبعاث العربيّة العلمية في مصر، فحوّل لغة التعليم في كلية الطب وسواها إلى اللغة الإنكليزية عام 1887م. وما هي إلاّ سنوات ثلاث حتى تحوّل المسؤولون في الجامعة الأمريكية في بيروت أيضا إلى التدريس بالإنكليزية. فضاعت على العربية بذلك فرصة لما نستطع تعويضها.

لكنّ جهد المخلصين لايَنِي - فما إن حطّت الحرب العالمية الأولى أوزارها وزال نِيرُ العثمانيين حتى عادت حركة الاستعراب تثور في نفوس المخلصين. فقام معهد الطب في دمشق عام 1919 على أنقاض كلية الطب التركية - وبقرار شجاع تمّ العزم على جعل العربية لغة التدريس فيه.وراح الروّاد من أساتذة المعهد من أمثال مرشد خاطر وحمدي الخياط وجميل الخاني وصلاح الدين الكواكبي يرسّخون معلما آخر مصطلحيا في مسار ابتعاث العربية العلمية. فبرهنوا مجدّدا أن العربية لاتعجز عن استيعاب العلم بمختلف فروعه حين تتضافر النية الطيبة مع الجهد الرّصين. وعزّز مسيرتهم مجمع اللغة العربية في دمشق (المجمع العلمي العربيّ حينئذ) الذي تأسّس في العام نفسه وضمّ بعضا من روّاد المعهد الطبي آنذاك.

ويقيني أنه لو استمرّت جهود معهديْ الطب في القاهرة وبيروت لتتضافر مع جهود رجال المعهد الطبي، المفخرة القومية المستمرة ، في دمشق، لتغيّر مسار العلم والثقافة عموما في الوطن العربي، ولما كانت معظم موادّ العلوم الطبيّة والتقنيّة تدرّس بلغات أجنبيّة في جامعاتنا العربيّة السّبعين!

المعلم الثالث في مسار المصطلح العربي وعودة انبعاث العربية العلميّة برزت بوادره في مصر قبل خمسة وثمانين عاما في بيان رافق إنشاء نادي دار العلوم ألقاه محمد حفني ناصف، وكان مقدمة لإنشاء مجمع اللغة العربية في القاهرة عام 1934.

يقول البيان "إنّ غرض النادي هو البحث في اللغة العربية عن أسماء للمسمّيات الحديثة بأيّ طريق من الطّرق الجائزة لغة - ترجمة (كتناضُح واستحلاب) أو اشتقاقا (كمِحْرار ومكشاف) أو مجازا (كطيّارة ودبّابة) أو تضمينا (كمئفاق ومطياف) أو تركيبا (كبرمائي ولاسلكي). فإذا لم يتيسّر ذلك بعد البحث يستعار اللفظ الأعجميّ بعد صقله ووضعه على مناهج العربيّة، ويستعمل في الفصحى بعد أن يعتمده المجمع اللغويّ الذي سيؤلّف لهذا الغرض(2).

ثمّ كان المجمع، بل المجامع (3) وفي صلب أهدافها، لاوضعُ آلاف المصطلحات التي كانت (وتظل) تلحّ إليها الحاجة فقط، بل لمنهجة وتنظيم وضع هذه المصطلحات أيضا -باعتبار أن العمل المصطلحي لايمكن أن يقتصر العمل فيه على المجامع فقط، فهو حاجة يومية ضرورية لمواكبة ركب الحضارة وتقنياتها وإنجازاتها.

وقد تحققت هذه المنهجة بشكل شبه متكامل في توالي الرّبع الأول من هذا القرن، وتوضّحت معالمها في أعمال ومحاضر مجامع اللغة - وبخاصة إنجازات شيخها مجمع اللغة العربية في القاهرة، كما في أعمال أفراد من الروّاد أذكر منهم:

محمد شرف في "معجم العلوم الطبيعية والطبية" القاهرة 1926، وأمين المعلوف في "معجم الحيوان" القاهرة 1930، وأحمد عيسى في "معجم أسماء النبات" القاهرة 1932، والأمير مصطفى الشهابي في " معجم الألفاظ الزراعية" ط 1 - دمشق 1943، وط 2 - القاهرة 1957، وحسن حسين فهمي في " المرجع في تعريب المصطلحات العلمية والفنية والهندسية"، القاهرة، 1958.

وكانت هذه المنهجيّة موضوعا شاغلا عالجه العديد من المعجميّين في معاجمهم، وتدارسه العديد من المؤتمرات والنّدوات وبخاصة " ندوة توحيد منهجيّات وضع المصطلحات العلمية" التي عقدت في الرباط 1981 وخرجت بمنهجيّة شاملة جمعت المبادئ الأساسية في وضع المصطلحات العلمية قديما وحديثا. ولعلّ من المناسب أن أُورد هذه المبادئ ومقدمتها في ما يلي، لأني سأختار بعض بنودها مدارا لحديثي اليوم.

ندوة توحيد منهجيات وضع
المصطلحات العلمية الجديدة - الرباط

(18 - 20)فبراير 1981

بناء على اقتراح من السيد وزير التربية الوطنية وتكوين الأطر في المملكة المغربية واستجابة للسيد المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، نظم مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة في الفترة18 20 - فبراير (شباط1981)بالرباط ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة اشتركت فيها الهيئات الآتية:

1 - أمانة التعليم الليبية
2 - جامعة محمد الخامس بالرباط
3 - دائرة التربية والتعليم العالي بمنظمة التحرير الفلسطينية
4 - اللجنة السورية للمواصفات والقياسات
5 - اللجنة الوطنية المغربية لتخطيط التعريب
6 - المجمع العلمي العراقي
7 - مجمع اللغة العربية الأردني
8 - مجمع اللغة العربية في دمشق
9 - مجمع اللغة العربية في القاهرة
10 - المركز الثقافي الدولي بالحمامات - تونس

11 - معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط

12 - دائرة المعاجم، مكتبة لبنان

13 - المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس

14 - وزارة التربية والتعليم التونسية

15 - وزارة التربية والتعليم الجزائرية

16 - وزارة التربية والتعليم العراقية

وبعد النظر في المنهجيّات والبحوث المقدمة من المجامع اللغوية والعلمية والمؤسسات المختصّة والباحثين أقـرّت المبادئ التالية:

المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها

1 - ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الإصطلاحـي، ولايشـترط في المصطلح أن يستوعب كلّ معناه العلمي.

2 - وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

3 - تجنّب تعدّد الدّلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.

4 - استقراء وإحياء التّراث العربي، وخاصة ما استعمل منه أو ما اسـتقرّ منـه مـن مصطلحـات علميـة عربيـة صالحـة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معرّبة.

5 - مسايرة المنهج الدّولي في اختيار المصطلحات العلمية:

أ – مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم ودارسيه.

ب – اعتماد التصنيف العشري الدّولي لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها.

ج – تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كلّ حقل.

د – اشتراك المختصّين والمستهلكين في وضع المصطلحات.

هـ– مواصلة البحوث والدراسات ليتيسّرالاتصال على الدوام بين واضعي المصطلحات ومستعمليها.

6 - استخدام الوسائل اللّغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضليّة ،طبقا للترتيب التالي: التراث، فـالتوليد – بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت.

7 - تفضيل الكلمات العربيّة الفصيحة المتواترة على الكلمات المعرّبة.

8 - تجنّب الكلمات العاميّة إلاّ عند الاقتضاء، بشرط أن تكون مشتركة بـين لهجـات عربيـة عديـدة، وأن يشـار إلى عاميّتها بأن توضع بين قوسين مثلا.

9 - تفضيل الصّيغة الجَزْلَة الواضحة وتجنّب النافر والمحظور من الألفاظ.

10 - تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

11 - تفضيل الكلمة المفردة لأنّها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنّسبة والإضافة والتثنية والجمع.

12 - تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامّة أو المبهمة، ومراعاة اتّفاق المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي، دون تقيّد بالدّلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي.

13 - في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف تفضّل اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصلي بصفة أوضح.

14 - تفضّل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة إلاّ إذا التبس معنىالمصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.

15 - عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها، ينبغي تحديد الدّلالة العلمية الدقيقة لكلّ واحد منها، وانتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها. ويحسن عند انتقاء مصطلحات من هذا النوع أن تُجمَع كلّ الألفاظ ذات المعاني القريبة أو المتشابهة الدّلالة وتُعالَج كلّها مجموعة واحدة.

16 - مراعاة ما اتّفق المختصّون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم، معرّبة كانت أو مترجمة.

17 - التعريب عند الحاجة، وخاصة المصطلحات ذات الصّيغة العالميّة- كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني أو أسماء العلماء المستعملةِ مصطلحاتٍ، أوالعناصر والمركبات الكيماوية.

18 - عند تعريب الألفاظ الأجنبية، يراعى ما يأتي:

أ – ترجيح ما سَهُل نطقه في رسم الألفاظ المعرّبة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.

ب – التغيير في شكل المصطلح المعرّب، حتى يصبح موافقا للصيغة العربية ومستساغا.

ج – اعتبار المصطلح المعرّب عربيّا، يخضع لقواعد اللغة ويجوز فيه الاشتقاق والنحت وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق، مع موافقته للصيغة العربية.

د – تصويب الكلمات العربية التي حرّفتها اللغات الأجنبية، واستعمالهاباعتماد أصلها الفصيح.

هـ– ضبط المصطلحات عامّة والمعرّب منها خاصّة بالشكل حرصا علىصحة نطقه ودقّة أدائه.

في توليد المصطلحات الجديدة

وقد استعرضت بنود هذه المنهجيّة ، وكلّها مهمّة، لأختار منها واحدا أو أكثر يكون مدارا لحديثي اليوم معالجة وتطويرا فاخترت سادسها، ولعلّه الأوسع مجالا والأشمل تطبيقا في مجال وضع المصطلحات.

ينصّ هذا المبدأ على:

"استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات الجديدة بالأفضليّة طبقا للترتيب التالي: التّراث، فالتوليد بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت."

أولوية التّراث، كوسيلة لتوليد المصطلحات الجديدة بتحرّي لفظ منه يؤدّي معنى اللفظ الأجنبيّ أو يقاربه، أمر منطقيّ وبديهيّ، بخاصة في لغة كالعربيّة غنيّة بتراثها الفكريّ والعلميّ وتجاربها الحضاريّة ممّا أتاح لها تراثا وحصيلة لغويّة قلّما تأتّت لغيرها من اللغات.

وبالفعل ساعد هذا التّراث منذ مطلع القرن التاسع عشر في إيجاد وصياغة الكثير من المصطلحات المقابلة لذلك السّيل من الألفاظ التي جُوبِهْنَا وما نزال نُجابَهُ بها. وهذا وضع لم يتسنّ للكثير من الناطقين بلغات أخرى.

أذكر للمقارنة تجربة معلّم تَنْزانيّ مع مصطلح " الكثافة" في الفيزياء، ترد في كتاب "التربية العلمية والتكنولوجية في التنمية الوطنية" ، وكنت ترجمته أوائل الثمانينيّات . يقول الأستاذ: كان عليّ أن أشرح مفهوم " الكثافة" density ،وليس في لغتنا السّواحليّة لفظ لهذا المفهوم. فطلبت من التلاميذ إحضار قطع متساوية الحجم من الخشب والطّين والفلّين والحديد، توضّح بالميزان أنّ ثقلها مختلف. فقرّرنا، الطلاب وأنا، أنّ: الثقل "أُوزيتو - بالسّواحلية" مختلف. وفي معالجتنا سبب هذا الاختلاف، علّله الطّلاب بأن " الثّقل" في الحديد "مَرْصوص"، وهذا الثقل ليس عارضا ولا مضافا ولا طارئا، بل أصيلا في المادة. فخرجنا بمصطلح " أوزيتو وأصيلي" - بالعربية " الثقل الأصيل". وهكذا أدخلنا إلى اللغة السّواحلية مصطلحا جديدا.

الحمد لله أنّا لم نُجابَهْ سيل المصطلحات المتدفّق في ظروف وواقع المعلّم السّواحلي، فقد أفاد الرّوّاد ومن تبعهم من ذلك الرّصيد الفكري والعلميّ في تراث العربيّة المجيد. لكنّ هذه الإفادة ظلّت محدودة. فلم يفد منها عمليّا إلاّ قلّة من الروّاد الذين تسنّى لهم، إضافة إلى سعة الاطّلاع اللغوي، سعةُ اطّلاع في مادة التراث التي لها تعلّق باختصاصاتهم - لأن سعة الاطّلاع اللغويّ في أقصاها لاتتجاوز مادة المعجم العربي؛ والمعاجم العربية للأسف لم تُعِرْ هذه الناحية الاهتمام الذي نرى نحن اليوم أنها تستحقّه. فالمعجميّون العرب في محاولاتهم جَمْع اللغة، حتى في أوسعها، أهملوا جلّ ما اعتبروه منافيا لمفهوم الفصاحة الذي انطلقوا منه. فهم حصروا الفصحى زمانا بعصور معيّنة (ليس منها عصور الازدهار العلميّ العربي)، ومكانا بجماعات معيّنة (ليس منها جماعات العلم)، فحرموا اللغة من الكثير الكثير من المصطلحات التي ازدهرت بها علوم العربيّة - بحجّة أنّها مولّدة أو أعجمية أو دخيلة أو معرّبة.

فلا غرابة أن نقرأ لكاتب فِطَحْل مثل إبراهيم اليازجي تحت عنوان "اللغة والعصر"، في مجلة البيان عام 1897 " أن الكاتب لو رام أن يصف باللغة العربيّة حجرة منامه لم يكد يجد فيها ما يكفيه لهذه المؤونة اليسيرة - فضلا عمّا ثَمَّة من آنية وأثاث وفراش وغير ذلك من أصناف الماعون والملبس وأدوات الزّينة ممّا لايجد لشيء منه إسما في هذه اللغة."

والذين حاولوا استقراء (أو مَسْح)بعض التّراث العربي بحثا عن الألفاظ المستعملة في العربيّـة والـتي لاتـرد في المعـاجم، كانوا من الأجانب المستشرقين - أذكر منهم على سبيل المثال صاحب "تكملة المعـاجم العربيـة" رينهـارت دوزي الفرنسي وصاحب " مدّ القاموس" وِلْيَم لِين البريطاني، نشروها بلغاتهم - فظلت، على عدم شموليّتها، بعيدة عن متناول نقلة العلوم.

إن ما فعله المستشرقون وما قام به بعض العرب في ميادين محدّدة - كميدان الطّب مثلا - لايكفي، لاكمّا ولا كيفا. فعمليّة الاستقراء ينبغي أن تشمل كلّ ما تركـه العرب في الفقـه والأدب واللغـة، كمـا في التـاريخ والاجتمـاع والرّحـلات والجغرافية وعلوم الطبّ والصيدلة والنبات والحيوان والعمران والفنون وسواها، في مظانّها المختلفة مطبوعة أو مخطوطة؛ ولا يكفي أن يقتصر الجرد على جمع الألفاظ بل ينبغي أن يورد اللفظ مع نصّ أو نصوص توضّح المفهوم أو المفاهيم التي يؤدّيهـا. وفي حال التراث المترجم علـى يـد المستشـرقين منـذ فريتـاغ ودي ساسي ودي سْلان وغيرهم حتّـى اليوم، يحسـن إدراج المصطلح الأجنبيّ مقابل اللّفظ العربيّ الذي ترجم منه. إنّ مَكْنَزَةً من هذا القبيل ليست مشـروعا خياليّـا بوجـود الإمكانـات الماديّة الضّخمة والتّقانات الحاسوبيّة وأدواتها الميسّرة. وأذكر أن معجم وِبْستَر الدّولي الثـالث أعـدّ اعتمـادا علـى اثـني عشر مليون جذاذة لألفاظ استقصيت في مظانّها وباستعمالاتها المختلفة منذ أكثر من ربـع قـرن - يعـني قبـل تطـوّر ثـورة الجَمْع والتنسيق حاسوبيّا.

يقول بعضهم إن إمكانات التراث تظلّ محدودة على سـعتها وأهميتهـا، لأسـباب منهـا أنّ علـوم العصـر الـتي تجابهنـا بالآلاف المؤلّفة، بل بالملايين من المفاهيم والمصطلحات اللازمة لها، هي مفاهيم علميّة جديدة يكـاد عُمْر معظمهـا لا يعـود لأكثر من مئة عام. كمـا إن الكثـير مـن المصطلحـات الـتي يَعْمُـر بهـا الـتراث، في العلـوم التقليديـة بخاصـة، قـد وضـع لهـا اصطلاحات ترسّخت على مدى عدّة أجيال من الاستعمال، وقد لا يكون من السّهل اسـتيعابها لتنـافس المصطلحـات الـتي استقرّت. ولا نخالفهم الرأي - لكن نقول إن مصطلحات هذا التراث يجب أن ترى النّور؛ وسيكون فيهـا حتمـا الكثـير ممّا يمكن الإفادة منه قياسا أو مجازا أو استعارة أو تحوير معنى؛وكلّها مـن وسـائل توليـد المصطلـح المتعارفـة. كمـا إن المصطلـح المتميّز لن يعجز عن منافسة المصْطلح الأسبق إن توافرت فيه خصائص الدلالة والدقة والرّقة والعَيُوشِيّة. مثلا، مترجمو كلُوتْ بك والدكتور بيرون عربوا " peritoneum بريتُون"، ثم جاء المنقبون في التّراث ببضع مصطلحـات وجـدوا أنهـا تـؤدي مفهوم البريتون - مثل صِفاق وسِفاق وخِلْب وهُرْب وبَريطون (المعرّبة قديما). فكـان أن شـاع مصطلـح الصّفـاق، وخـصّ المعجم الطبّيّ الموحّد مصطلح " السّفاق" لمفهوم اللّفافة - aponeurosis الغشاء الليفيّ الناتج عن تمدّد وتر العضلة.

كذلك عرّب المترجمون لفظ " الأُورطيaorta"، وهو من المعرّبات القديمة. ثم جاء المنقّبون بعدّة ألفاظ منها " الوَتين" و"الأَبْهَر"؛فشاع مصطلحا الوتين والأبهر، رغم أنّ المعجم الطبي الموحّد انتقى " الأبهر " كمصطلح توحيد.

أما مصطلح "مَساريقَى" المعرّب قديما، فلمّا يهتد أحد إلى بديل عنه في زوايا التراث. والظاهر أنّه باقٍ ومستقرّ.

في المقابل ترجم مصطلح occipital بلفظ " القفا" ثمّ "القَذال"، باعتبار الكلمة تعني "قَفا الرأس أو قَفـا الجمجمـة"؛ وقيل في " occipital artery الشِّريان القَفْوي" أو " الشّريان القذالي". ووحّدهما المعجم الطبيّ الموحّـد بـالقذال - باعتبـار أن القذال أدقّ نوعا، فهو لغويّا " مابين الأذنين من مؤخّر الرأس"؛ فقال " الشّريان القذالي."

وجاء مؤخّرا أحد المنقّبين باكتشاف أنّ أبا القاسم الزّهراوي نابغة الجراحـة في الطـبّ العربـي يسـمّي هـذا الشّريان " الشّريان الحَسيس". لكنّ هذا الاكتشاف على أهميّته التراثيّة لم يلقَ استجابة من أحد، لأسباب مصطلحيّة واضحة.

قد تكون إمكانات مكانز التراث محدودة في وضع المصطلحات الحديثة لخلوّها من مفاهيم لم تكن معروفة للبشر قبـلا في أيّ زمان ومكان، لكنّها دون شكّ، ثروة لغوية ستتزايد أهميتها وفاعليتها حين يُصبح واضعو المصطلحات عندنـا علمـاء في اختصاصاتهم، وتكون هذه الذّخيرة تراثا ميسّرا بين أيديهم.

ولا أريد تجاوز مرجعيّة التراث كمصدر مصطلحي دون أن أشير إلى ضرورة ترقيـة الألفـاظ العاميّـة، المعَبّرة السّليمةِ سليقةً وذوقا، واعتبارها قسما مهمّا من التراث اللّغوي في هذا المجال. فهي بالفعل كان لها دور في سدّ كثير من الثّغـرات في مجابهة الفَيْض المصطلحيّ في هذا المجال - في مثل: بائكة وبَريمة وجُملون وحَوْش وخابور ودَبْـش ورصيـد وزرَدِيّـة وسُنْبُك وسَوّاق وشَتْلة وصاج وصُوبة وعَوّامة وكَسْم ومَحْصَلة ومَكّوك ووَرْشَة - من الأسماء؛

أو من الأفعال: خوَّش ، ودَلَف، وقَرِف، وحَوَّش، وملَخَ، وسَيَّب وشَوَّر.

وما أحْرانا، بكلمات الأستاذ محمود تيمور " أن نعرف لهذه الألفاظ حقّها في العربيّة تثري الفصحى وتكسـبها مزيـدا من الدّقة والتّعبير.(4)"

في المجاز

محطّتي الثانية في الوسائل اللغوية لوضع المصطلحات هي التوليد - أوّلا بما فيه من مجاز. ومجـاز الكـلام هـو مـا تجـاوز معناه الأصليّ إلى غيره بقرينة مباشرة أو غير مباشرة تدلّ على ذلك. والعرب أبدعوا في هذا المجال، وأكتفي ببضـع أمثلـة ممّـا طوّروه حتى أيام بداوتهم الجاهليّة:

نقلوا مفهوم " الفصاحة" كميزة لِلّبن " الذي أزيل رغوه وبقي خالصه" إلى مفهوم " حسن الكلام وجودته"،

نقلوا مفهوم " الشكّ" من " الوَخْز بشيء دقيق كالشوكة" يؤلم الجسم إلى مفهوم " التردّد والحيرة وعـدم اليقـين" ممّـا يؤلم النّفس والعقل،

نقلوا مفهوم "الإبهام" من " الظلام الكثيف لايمكن فيه تمييز الأشياء" إلى مفهوم " الغمـوض واشتباه المقصـود وعـدم المفهوميّة"،

نقلوا مفهوم " البلاغة" من " بلوغ غاية المسير" إلى مفهوم " الإيجاز المعجز الرّصين والمنطق الجيّد."

نقلوا مفهوم " المَجْد" من امتلاء بطن الدابّة بـالعلف"، إلى معنـى" امتـلاء حيـاة الشـخص أو الجماعـة بالمعـاني النبيلـة والفعل المَكْرُمِي."

باب المجاز واسع في وضع ألفاظ تُمِدّ اللغة بمصطلحات مجدّدة تستجيب لمتطلّبات الحياة المتجـدّدة - فتعبّر عـن معـان ومفاهيم تجدّدت فيها. وليس أبلغ من أثر القرآن الكريم على العربيّة في هذا المجال، كما في سواه. فألفاظ مثـل : الإسـلام ، والقرآن، والإيمان، والجهاد، والحق، والباطل، والصّوم، والرّكوع، والصّراط، والطهارة، والقنوت، والعرش وغيرهـا كثير، كانت معروفة قبل الإسلام بمعناها اللّغوي فقط قبل أن يتوسّع القرآن في دلالاتها على معانيها الأخرى. بل إنّ بعضا من هذه الألفاظ يرد في القرآن الكريم بمعناه الأصليّ في آيات وبمعناه المجازيّ في آيات أخر.(5)

و لم يقف المجاز كعامل في هذا السبيل طوال تاريخ العربيّة ، بل واكبها باستمرار حتى إن بعـض المجـازات - الشـرعية والحضارية والعلمية - غدا حقائق لايرجع الذّهن إلى أصلها إلا بعد البحث والتأثيل. فنحن اليوم لانفهم " البريد" مسافة بين منزلين من منازل الطريق، ولا"الهاتف" صوتا يسمع دون أن يُرى صاحبُه، ولا " العدسة" حبّة عدس. فـالذّهن يحملهـا اليـوم على المعنى الجديد الذي اكتسبته ولازمته. ومثلها طيف ودرّاجة وسيّارة وطيّـارة وبندقيـة ومصـرف ودبّابـة وجريـدة ومجلـة وانتفاضة؛ أو كبرق (للتلغراف) ومُرسِل ومُستقبِل (في اللاسلكي) وخطّ (في مجالات متعـدّدة) وسِـنّ (في التُّرس المسنّن) ومكثّف (في الحرارة والكهرباء) وتشخيص (في الطّب والفن) وسلبيّة (في التصوير والجبر والسّياسـة) ولسـان (في النّجـارة والجغرافية) وآلاف غيرها من المجازات والاستعارات نولّدها بترجمة المفهوم بلفظة ننقلها من معنى قديم إلى معنى جديد مجازا أو تشبيها أو استعارة، أو نصوغها في إحدى الصّيغ المتعدّدة التي تناسب المقـام اشـتقاقا. وهـذا يـبرّر إدراج هـذه الوسـيلة في توليد المصطلحات كأحد أبواب الاشتقاق في مدار بحثنا هذا.

مطواعيّة العربيّة في مجالات الاشتقاق

اللغة العربيّة متميّزة في عراقتها وقدراتها الفريدة كلغة اشتقاقيّة من الطّراز الأوّل. ففيها من وسـائل الاشـتقاق والقيـاس مرونة ومطاوعة وسيطرة على المعاني مايجعلها من أدقّ اللّغات وأصلحها للتعبيرات والمفاهيم المختلفة.

في دراسة حول إمكانات الاشتقاق في اللغة العربيّة يذكر الأستاذ حسن حسين فهمـي خمسـة عشـر صيغـة للفعـل - نعرف منها فعَل وأفعَل وفعّل وفاعَل واستَفْعَل وافْعَلّ وافْعالّ وافْعَوْعَل وافْعَوّل وانْفَعَل وافْتَعَل وتفعَّل وتفاعَل وفَعْلَل وتفعْلـل - وكلّ منها له معنى مختلف. فمن " كتَب أو حضَر" - لفعل حَدث، نقـول: أكْتَـبَ وكتّـبَ، أو أحضَـر وحَضّـر للتعديـة،

وكاتَب وتكاتَبَ للمشاركة، وحاضَر وتحضَّر فيما يتعلّق بالمحاضرة والحضارة، واستَكتَب واستَحضَر للطّلب، وأحيانا للصيرورة كما في استَحجَر، واكْتَتَبَ للمساهمة وانْكَتَبَ للمطاوعة وتكَتَّبَ للمبالغة؛ هذا عدا عن صيغها للمجهول، مثل كُتِبَ وأُحْضِر واكْتُتِب واحْتُضِر..إلخ ممّا لو أردت ترجمته إلى لغة أجنبيّة لاقتضى أداؤه جملة كاملة في عدّة كلمات.

ومن كلّ صيغة من صيغ الفعل هذه يمكن اشتقاق مصادر بأوزان متعددة: فَعْل ومَفْعَل وفعوليّة ومَفْعوليّة ومِفْعالية ومفْعَلِيّة؛ وصفات بأشكال متعدّدة – فَعِيل وفَعُول وفَعِل؛

واسم آلة بأوزان متعدّدة – مِفْعَل، ومِفْعَلة، ومِفْعال، وفاعول، وفعّالة وفاعولة.

بالإضافة إلى اسم الفاعل واسم المفعول واسم المَرّة واسم الهيئة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل واسم المهنة (6)عدا عشرات الأوزان اللامُصنَّفة في اللّغة مثل سجلّ:فعِلّ، وتمثال: تِفعال، ومِعْوَل: فِعْوَل، وعُشْر: فُعْل، ورَفُول:فَعُول، وجيشان: فَعلان، ونُتْفة: فُعْلَة، ومزْلقان: مَفْعَلان، وصُداع: فُعال، ورَمَد: فَعَل، وحُثالة: فُعالة، ومُصَيْطِبَة: مُفَيْعِلة، ومُغيْزِل:مُفيْعِل...وغيرها، بحيث لن يقلّ عدد الألفاظ التي يمكن اشتقاقها من كلّ فعل عن مئتين، وقد يزيد على الثلاثمائة – لا نستخدم منها بشكل فاعل أكثر من ثلاثين. ويبقى المجال متاحا للإفادة من المزيد من هذه الصّيغ المختلفة لأداء معاني مختلفة . قديما قيل: زيادة المعاني في زيادة المباني، وبالمنطق ذاته يقال: واختلاف المعاني في اختلاف المباني.

اللغة العربيّة لغة اشتقاقية من الدّرجة الأولى – وهي إلى حدّ إلصاقيـة أيضا، فالزيادات بالهمز أو التضعيف أو ألف المشاركة أو ياء النسبة هي في الواقع اشتقاقات إلصاقيّة بدئية أو وسطيّة أو إلحاقيّة؛ كما إنّا نلحظ تقبّلا متزايدا لإلحاقات منفصلة معقولة من نوع التركيب، مثل: فوق بنفسجي أو فوق سمعي وفوق صوتي ولاسلكي وعبر فضائي وما ورائي...إلخ.

وللدلالة على مدى فاعليّة الاشتقاق في توليد المصطلحات أُذكّر بدراسة إحصائيّة للدكتور وجيه عبد الرّحمن على 30 ألف مصطلح في معاجم الطبّ والتشريح لاحظ فيها أن توليد هذه المصطلحات كلّها تم بالاشتقاق من 150جذرا فقط إضافة إلى أعضاء الجسم.

فاللّغة العربيّة بجذورها التي تقارب الستة آلاف (7) لن تعْدم مطلقا فيضا من الألفاظ لتغطية مختلف المصطلحات. أضف إلى ذلك إن إمكانية الاشتقاق تقع أيضا على غير الجذور العربيّة؛ فقديما قالوا:زوّق بالزاووق (الزئبق)، وتزَنْدق من الزندقة، كما نقول نحن أكْسج وهدْرج وكبْرت وغلْفَن وكهْرب، وغيرها كثير.

قديما وحديثا، اختلف النّحويون حول قياسيّة القياس، فارتأى فريق منهم التوسّع فيه لمنح اللّغة قوّة وقدرة على مجاراة المستحدثات العلميّة والحضارة المتسارعة، بينما ربطه فريق آخر بالسّماع. ونحن نميل إلى الأخذ بالرأي الأوّل – رأي المدرسة الكوفيّة.

*فكما قال العرب

في المُشْتَرِكة في الجِنْس : مُتجانِسة، والمشتركة في الشكل: مُتشاكِلة.

والمشتركة في السَّمت: مُتسامته ، والمشتركة في الشَّبَه : متشابهــة،

نقول في المشتركة في الكُتْلة: مُتكاتِلة، والمشتركة في المكان : مُتماكِنـــة

والمشتركة في الجُهْد: مُتجاهِدة، والمشتركة في الطاقة: مُتطاوقـــة.

*صيغة "مستَفْعَل" استخدمها العرب بمعنى الناتج من فعل أو عنـه - فنقـول في مُنْتَج كيمـاوي أو طبيّ"product" **مُسْتَحْضَر**، ونقول في ناتج مُستَدَرّ من اللبن "emulsion" **مُسْتَحْلَب**. لكنّك إن قلت في نـاتج خَلْـط ذَرُور مـادة لاتـذوب في الماء "مُسْتَعْلَق" مقابل suspension يستهجنونها. وهذا ما أخذه أحدهم عليّ فعلا وهو يناقشني في صلاحية هـذا المصطلـح ، حتى إنه استخدم التعبير الإنكليزي obscene (أي مُنافٍ للحِشْمَة) في وصفه، ممّا جعلني أتردّد باديء ذي بدء في استخدام هـذا المصطلح، لكنّ كوفيّتي في القياس سوّغته.ومع الزّمن والتكرار صرت أستسيغه، وكذلك استسـاغه كثـيرون واستخدموه في هذا السّياق.

*الصّفة المشبّهة "فَعُول" لم يتّفق جمهرة النّحاة على قياسيّتها بمعنى "صَالِحٌ لِـ" أو "قـابل لِـ" أو "مـن طبعـه أن" أو "في وسعه أن" (فيما يقابل الكاسعة -able أو أحد شكليها الآخرين - ble و - ible) ممـا حـدا مجمـع اللغـة العربيّـة إلى ترجمـة الكلمات المنتهية بهذه الكاسعة بالفعل المضارع المبني للمجهول - (8) فيقال:

يُذاب	مقابل	soluble	ويُطْرَق	مقابل	malleable
يُغْسَل	مقابل	washable	ويُبَاع	مقابل	marketable
يُصْهَر	مقابل	fusible	ويُخثّر	مقابل	coagulable
يُنْقَل	مقابل	movable أو transmissible			

...إلخ.

والمعجم العربيّ مُقِلّ في هذه الصّيغة بهذا المعنى فعلا – لكن هنالك أمثلة كافية، نذكر منها: أنوس، بَيُوض، جَـزوع، حَنون، خَضوع، ذَلول، رَقوء، سَكوت، فَخور- عَبوس، غَيور، قَنوع، كَفور، لَجوج، نَزوع، نَصوح، نَفور، هَتون، هَلـوع، وَلود، يَؤوس -(9) ممّا يمكن اعتباره سندا مبرّرا لقياسيّة هذه الصّيغة – فنقول:

في	soluble	ذؤوب	وفي	malleable	طروق
وفي	washable	غسول	وفي	marketable	بيوع
وفي	fusible	صهور	وفي	coagulable	خثور
وفي	movable أو transmissible	نقول			

كما نقول:

خَلوط ومَزوج	في	miscible	وصَبون في	saponifiable
ورَسوب	في	precipitable	وعَجون في	kneadable
وسَحون	في	pulverizable	وقَسوم في	divisible
وسَدود	في	impermeable	ولَهوب في	flammable
وصَبوغ	في	stainable	ومَرون في	flexible

ولعلّ قياسيّة "فعول" في عشرات الألفاظ التي تتقبّل هذه الصيغة (10) يفيدنا في اشتقاقات أخرى تتبع هذه الصّفة كما في صياغة المصدر الصّناعي. فقد كان من قرارات مجمع اللغة العربية، الملحقة بقرار ترجمة الكلمات المنتهية ب - able بالفعل المضارع المبني للمجهول، أن يترجم المصدر الصّناعي منها بصيغة "مفعوليّة"، فيقال:

في	solubility	مَذوبيّة	وفي	movability	منقوليّة
وفي	fusibility	مَصهوريّة	وفي	malleability	مطروقيّة

رُغْم التناقض الظاهر في أن يكون الاسم:

من	يُذاب	soluble	مذوبيّة	solubility
ومن	يُنقل	movable	منقوليّة	movability
ومن	يُطرق	malleable	مطروقيّة	malleability

ممّا دعا بعضهم إلى مَنْطَقَة القرار الأوّل بصياغة هذه المصادر على وزن "يُفْعَلِيّة"، يعني أن يقال:

يُذابيّة	حيث قلنا	ذَوْوبيّة	من ذَؤوب
ويُصْهَرِيّة	حيث قلنا	صَهوريّة	من صَهور
ويُطْرقية	حيث قلنا	طَروقيّة	من طَروق
ويُنْقَلِية	حيث قلنا	نَقوليّة	من نَقول

*لكن رغم القياسيّة الواسعة جدّا التي تتمتّع بها العربية، فإن هناك صيغا لما يتجرّأ أحد بعد على طرقها رغم انّ المقيسات منها تعدّ بالمئات:

أذكر مثلا أنّا نقول:

صُغْرى	تأنيثا	لأصْغَر
وفضْلى	تأنيثا	لأفْضَل
وعُظْمَى	تأنيثا	لأعْظَم (بعضهم يُخطّئ من يقول: الدولةُ الأعظَم)

كما نقول:

سُفْلى	تأنيثا	لأسْفَل
وأُولَى	تأنيثا	لأوّل

لكنّا لم، أو لّما نتجرّأ أن نقول:

هذه الأنبوبة هي الضّيْقَى بين الأنابيب الشّعرية الضيّقـــــة،

ولا هذه الجُسَيْمَة هي الدُّقّى بين الجسيمات النووية الدقيقــــة،

ولا الحدّى للأحَدّ بين الحادّات، أو الرُّقّى للأرقّ بين الرقيقات،

أو الشُّدّى للأشَدّ بين الشديدات.

فلكأنّ شيئا من السّماعيّة في الحسّ اللغوي متأصّل في السليقة العربية، حتى لدى كوفيّـي النّزعـة في مطلقيّـة القيـاس، يُقيِّد هذه المُطْلقية أحيانا ولو برّرتها الدراسات الإحصائيّة.

ولا ندري إن كان ابن جنّي صاحب مقولة "ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" كان يوافق على أن يقال:

هذه الفتاة هي الجُملى بين الجميلات، أو الطُّولى بين الطويلات، أو القُصْرى بين القصيرات.

ولعلّ هذه السّماعية المتأصّلة هي التي دعت النحويين إلى سواغية التذكير وعدمه في "أفعل التفضيل" حتى المسموع فيه التأنيث أحيانا،

فسوّغوا	الأفضل	أو الفُضْلى
	والأصغر	أو الصُّغرى
ونوانّهم ظلّوا على	الأوّل	والأولى
	والأسفل	والسُّفلى

النّحت

في وقفتي الأخيرة أو ماقبل الأخيرة على الأصح بين وسائل توليد المصطلحات، لابأس أن أخالف التراتبيّة التي يوردها البند السادس من منهجية وضع المصطلحات، فآخذ النحت قبل التعريب.

النّحت في اصطلاح الصّرفيين هو أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة؛ ولايشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها بالاستقراء، ولا الأخذ من كلّ الكلمات، ولا موافقة الحركات والسّكنات.

وبعضهم يرتئي أن للنّحت جذورا بعيدة في تاريخ تطوّر اللغة، فيعيدون"صلْدَم"، وهي في اللغة "الصُّلْب المتين والشديد الحافر من الدواب"، إلى صَلْد وصَدْم، و"قَصْلَب" إلى قَويَ وصَلُبَ، و"هَرْوَل" إلى هَرَبَ وولّى، و"بَعْثَر" إلى بعث وثار، و"دَحْرَج" إلى دحر فجرى، وإن كنّا نعتبر اليوم أن هذه ألفاظ معجميّة سليمة لا منحوتات.

نحن ألفنا النّحت بالتعريف المذكور أعلاه في تعابير وزان "فَعْلَل" شاعت كثيرا أو قليلا مثل:

بسْمل في قال: بسم الله الرحمن الرحيم	وحيْعل في قال: حيَّ على الصلاة
وحمْدلَ في قال: الحمد لله	وصلْعم في قال: صلى الله عليه وسلّم
وحوْقل في قال: لاحول ولاقوة إلا بالله	وفذْلكَ في قال: فذلك هو كذا،

وفي تعابير من الوزن نفسه لم تشع، مثل:

مَشْكنَ في قال: ما شاء الله كان،	ودَمْعَزَ في قال : أدام الله عزّك.
وطلْبَقَ في قال: أطال الله بقاءك،	وكَبْتَعَ في قال: كَبت الله عدوّك.

وخلال القرن الحالي دخل اللغة، العلميّة بخاصة، عشرات من هذه الألفاظ بعضها لاقى رواجا ومقبوليّة، مثل الصفات:

برماني	في	amphibian
وشِبْغروي	في	colloid
وكَهْرمغْنطيسي أو كهْرمِغْنيطي	في	electromagnet
وكهرضوني	في	photoelectric
وبتروكيماوي	في	petrochemical
وجيوفيزياني	في	geophysical

أو مثل الأفعال والأسماء المصوغة منها:

تشاكب وتشاكُب	في تشابه التركيب
وتشاكل وتشاكُل	في تشابه الشكل
وحلْمأ وحلْمأة	في التّحلّل بالماء،

وهي قليلة لايخفى معناها وتركيبها على القارئ، بخاصة في السياق المناسب. وكان من الطبيعيّ أن الكثير من المنحوتات الغريبة المبهمة لم يلق رواجا، فمات في مهده، مثل الأفعال:

حَرْصَم	في	حرّر من الصمغ	وصَلْكَل	في	استأصل الكلوة
ونَزْوَر	في	نزَع الورق	وحَلْكَح	في	حلّل بالكحول
وزَهْرَج	في	أزال الهدروجين			

ومصادرها مثل:

حَرْصَمَة ونَزْوَرَة وزَهْرَجَة وصَلْكَلَة وحَلْكَحَة. ومثلها شِبْلَري وشِبْلَريات من شبه بلوري، وشارسبيّة في شاردة سلبيّة وغشجنيّات في غشائيات الأجنحةHymenoptera ، وسَمْبَصي في سمعي بصريaudiovisual ، وما فوسَجية في ما فوق البنفسجيّة، وغرائب أخرى مثل قصْبَر سَغْقَدمي في قصبي رُسغي قدمي. وكلّها ممّا يستغلق فيه المعنى ويمجُّه الذّوق.

فالعرب المشهورون بفصاحتهم وسلامة سليقتهم لم يستسيغوا مثل هذه التراكيب. وهذا يفسّر ندرة استخدام النحت قديما وحديثا في صياغة المصطلحات، حتى إنّ بعضهم يقدّر أن المنحوتات الشائعة في العربيّة لاتتجاوز المئة عدّا.

وفي إحصاء أجراه الدكتور وجيه عبد الرحمن شمل ثلاثة معاجم صدرت عن مكتب تنسيق التعريب – أولها في الفيزياء (تعداد ألفاظه 5126)، وثانيها في النفط (تعداد ألفاظه 3802)، وثالثها في الطبّ (تعداد ألفاظه 2305)– لم يجد سوى ثلاثة عشر مصطلحا صيغت بالنّحت(11).

ولعلّنا نزيد هذا العدد كثيرا إذا اعتبرنا التركيب المَزْجيّ بالإلصاقات المنفصلة ضربا من النحت في مثل لاسلكي ولاأخلاقي ولاشعوري ولاأدْرِيّة ولا ساميّة وأمثالها. أو مثل فوق سمعي وفوق بنفسجي وفوق صوتي وفوق إشباعي وفوق مجهري وتحت تُربي وما ورائي وأمثالها.

*وقبل أن أترك سبيل النّحت بشكليه الاختصاري والمزجي أشير إلى ضرب جديد من النحت الذي يمزج ألفاظا أعجميّة أو معرّبة مثل بارامغنطيسي ودايامغنطيسي ومِتافيزيقي؛ وقد نجد لها مبرّرا ، أو يمزج ألفاظا أعجميّة مع أخرى عربيّة مثل: جمالوجيا في esthetics وفكرولوجيا في .ideology ونترك الحكم على مثل هذه المنحوتات الجريئة للزّمن؛ فالزمن والاستعمال كثيرا ما يصقلان ما لا يألفه الذوق آنيا فيصبح مستساغا مقبولا تاليا.

وأنتقل إلى آخر سُبُل هذا البند – سبيل لا يقل أهميّة عن الاشتقاق، وأحيانا لا يقل إشكاليّة عن النحت – عَنَيْتُ به التعريب.

في التعريب

تحمل لفظة التعريب لغويّا معنيين رئيسيّين – نقول: عرّب الكتاب (تعريبا): ترجمه، أي نقله من لغة أعجميّة إلى العربيّة، وعرّب اللفظة: صبغها بصبغة عربيّة عند نقلها بلفظها الأجنبيّ إلى اللغة العربيّة.

والتعريب بمفهوميه هذين – التّرجمة والاقتراض، كان دوما أولى الوسائل، بل أهمّ الوسائل، في نقل المعرفة والتعامل مع المصطلحات – كما هي الحال آنيّا وسالفا في كلّ اللغات.

واتّخذ لفظ التعريب معنى شموليّا منذ مطلع هذا القرن إثر استبدال لغة أجنبيّة باللغة العربية في تدريس الطّب ومواد العلوم في القاهرة وبيروت، فأكسبت حركات تعريب التعليم اللفظ مفهوما أسماه المرحوم الدكتور حسني سبح "الاستعراب"، أي إحلال اللغة العربية محلّ اللغات الأجنبية في تعليم سائر مواد المعرفة في الوطن العربي – عدا اللغات الأجنبيّة ذاتها، مع إمكانية استخدام المصطلحات التي تتعسّر ترجمتها بلفظها الأجنبي.

في الواقع ، التعريب بمفهومي التّرجمة والاقتراض خاصة، يلخّص قضيّتنا مع المعارف الحضارية المتجدّدة ومصطلحاتها، اليومَ كما عبْر تاريخ العربيّة الطويل – هكذا كان على مدى تاريخ اللغات في صراعها مع الحضارات، وهكذا هو اليوم. والعربيّة ما شذّت يوما عن هذا رغم ما يبديه بعضهم من التخوّف على جوهر العربية وجَلالها من تعريب الاقتراض. طبعا العرب، قبل الإسلام وبعده، عبر احتكاكهم بالحضارات المختلفة، اكتسبوا من الحضارات الأخرى وأكسبوها معارف وأفكارا في مختلف مناحي الحياة بحصيلتهم اللّغوية الذاتية؛ ولكنّهم أيضا اكتسبوا من الحضارات الأخرى معارف وأفكارا في مختلف مناحي الحياة مع مقترضات لغوية زادت من ثراء لغتهم ومن قوّتها التعبيريّة في مجال المعارف المكتسبة وغيره من المجالات. وهكذا اكتسبت اللغة العربيّة مئات الألفاظ الدّخيلة التي هضمتها في كتبها وآدابها حتى ليبدو الكثير منها عربيَّ النّجار أكثر من كثيرمن الألفاظ العربيّة العريقة الحسب والنسب!

خذ مثلا (وأختارها ألفبائيّا):

إبريق، أستاذ، بَخُور، بَلْطة، بلّوْر، بطاقة، تَخْت، ترجمة، جَرَّة، حاجب، حِنّاء، دِرْهم، دَواة، دِينار، زُلال، سَدّ، سَراب، سَيف، صَبا، صِراط، عَنْبر، فَتيلة، فُرْن، فِيل، قَصْعَة، قَفَص، قَلم، قِنْديل، كأس، كُرسي، كَفّ، كوفيّة، لَجنة، مِسْك، ناطور، نَرجس، هاوَن، وَرد، وَزير، يَمّ، وغيرها كثير.

أو حتّى ألفاظ مثل:

إبريسَم واستَبْرق وإسطَبْل وإقليم وترياق وخَنْدَق وديباج ودِرَفْس وزَنْجَبيل وسَجَنْجل وطراز وطَشت وفالُوذَج وفِرْدَوس وفِرِنْد وفَنار وقانون وقَرَنْفُل وقِسطاس وقَسْطَل وقِنطار وكافور ومِشكاة ومُصْطَكى ومَنْجَنيق، ممّا لا تزال مسْحة العُجْمة بيّنة فيها – لكنّها كلّها دُرَرٌ وضّاءة جليلة وعزيزة في كيان العربيّة وتراثها.

كذلك اكتسبت العربيّة، بخاصة عربيّة صدر الإسلام وما بعده، عربيّة عصور الازدهار العلمّي والحضاريّ، مئات – بل بضعة آلاف – من الألفاظ الأعجميّة، مصقولة أو دون صقل، استوعبت بواسطتها الحضارات اليونانيّة والفارسيّة والسّريانيّة والهنديّة التي جابهتها – ألفاظ مثل:

اسْطَقْس وغُنْطازيا وهَيُولي في الفلسفة، وأُشق وبَطراليون وبُوريطِس وخَلْقيدون ومَرْقَشيتا في الكيمياء، وقُولون وبَريطون وبَنقراس ومَساريقَى في الطب، وإطريفِل وقَنْطَريون وطَرَخْشَقون وفَرْبيُون وبوغَلَصِن في النبات، واسْقَنْقور وبَطلينوس وسُفَنّج وطرَسْتُوج وقَبّيون في الحيوان- ألفاظ فتحت مجالات اللغة واسعة أمام العلم وأهل الاختصاص، وجعلت العربيّة لغة العلم والعلماء طوال عدّة قرون.

التعريب الافتراضيّ لم يُرْهب العلماء العرب الذين كانوا يريدون العربيّة لغة لأهل العلم كما هي لغة للعموم؛ لم يخلطوا بين ما هو من صلب اللغة ويشترك فيه أهل اللغة كلّهم، وبين ما هو خارج صلب اللغة ، وهو لغة خاصّة قد يَدخل بعضه الذي يشتهر، أو تدعو إليه الحاجة تاليا منه، إلى صلب اللغة.

أغنى مصادر العربيّة بالمصطلحات المعرّبة هي كتب المفردات – وهي أولى الكتب التي هرع تراجمة العصور الوسطى ينقلونها إلى اللغة اللاتينيّة في بدايات عصر النهضة في أوروبا. الأستاذ الباحث إبراهيم بن مراد، من أركان جمعيّة المعجمية العربية بتونس أجرى إحصاءات حول المصطلحات اليونانيّة والأجنبيّة في بعض تلك المؤلّفات ، فوجد أن نسبة تلك الألفاظ تقارب الخمسين في المئة أحيانا – فهي تؤلّف 46 ٪ في " الجامع لابن البيطار"– 1082 مفردة أجنبيّة في مفرداته البالغة 2353؛

وقد تصل إلى نسب أعلى في مثل " كتاب الأدوية المفردة" لأبي جعفر أحمد بن محمد الغافقي حيث تبلغ المقترضات الأجنبية 1153 مصطلحا ممّا مجموعه 1772 مفردة، أي حوالي الثّلثين.

الفطاحل من السّلف عرّبوا ترجمة واقتراضا وجلبوا للعربيّة حضارة ورفعة وعزّة. و لم تَهُنِ العربيّة إلاّ حين توقّفت تلك الحركة مع اجتياح المغول وتنفّذ السلاجقة وسيطرة العثمانيّين.

السّلف عرّبوا في مجابهة حضارات شبه مستقرّة على مدى فترة استمرّت قرابة ثلاثة قرون. والخلف، بضعة الأجيال أمسِ ونحن اليومَ، في نهضتنا العتيدة نجابه موقفا أشدّ إلحاحا أمام فيض الألفاظ والمصطلحات الحضارية- حضارة جهلنا حتى ما كان لدينا منها بعد أن غِبْنا عنها وعن تطوّرها قرابة خمسة قرون، حتى تكدّس من مصطلحاتها المستقرّة ما يناهز ربع المليون - في حين نجابه في الوقت نفسه تسارعا حضاريّا لا نستطيع تجاهله وهو يتشابك مع شؤون حياتنا في مختلف المجالات - في المنزل والشارع والحقل، في المدارس والجامعات، في الهواء والفضاء وأساليب العيش. فهل يصلح الخلف بغير ما صلح به السّلف؟

كلّنا طبعا نهفو إلى المصطلح العلميّ المعرّب المؤدَّى ترجمة، والمؤدّي معنى ودقّة - بخاصة في المصطلحات التي تفرض نفسها على التداول الشعبيّ، لا في مجالات العلم فقط بل في مختلف مجالات الحياة - من قبيل:

ذرّة	مقابل	atom	أو كَمّ	مقابل	quantum
وجُزَيْء	مقابل	molecule	و سَاتِل	مقابل	satellite
وطاقة	مقابل	energy	ومَدالة	مقابل	dial
وقدرة	مقابل	power	وطيف	مقابل	spectrum
وقصورذاتي أوعطالة	مقابل	inertia	أو حاسوب	مقابل	computer
وثَقالة أوجاذبيةأرضية	مقابل	gravity	وآلاف المعربات ترجمة بجرس عربي ومفهوم محدّد دقيق.		

إنّ التعريب ترجمة له أولويته طبعا، لكن له إمكاناته المحدودة أيضا. والذين حاولوه فيما هو فوق إمكاناته - حماسا عاطفيّا - لم يأتوا بأكثر من ألفاظ ساذجة ضبابيّة عربيّة الجَرْس لكن خاوية المعنى والمبنى، بعيدة عن الدقة العلمية والواقعية، في مثل قولهم:

في الأكسجين	المُصدى	وفي المغنسيوم	الضوّاء
في الهدروجين	المُميه	وفي الغرافيت	الخَطوط
في النّتروجين	المُخصب	وفي الميثان	الآحل
وفي اليود	المُقْرم	وفي الإيثان	الطاسل
وفي الصوديوم	الشدّام	وفي البيوتان	الجائل

أو

في البروتون	الابتدائية أو الأوَيْل	في الرادار	والكاشوف

والمتعادلة	في النيوترون	وعلم الفَلَك	في الجيولوجية
والمحوز	في الترانزستور	وحِقْبَة الراعية	في الميوسين
والمِشْواف	في التلفزيون		

متجاهلين أو جاهلين أن المركّبات الكيماوية وحدها تفوق المليون، والعضويات الدقيقة تقارب هذا العدد، وأسماء النباتات والحيوانات تفوق المليونين، والمسمّيات الهندسيّة والإلكترونيّة تقارب ضعف ذلك، ممّا يجعل التعريب بالاقتراض أمرا واقعا لاخيار لنا فيه، إضافة إلى أنّ كلّ هذه المسمّيات تكاد مشتركة بين العلماء والباحثين في كل لغات العالم.

والذين يطلبون التعريب الشامل ترجمة في مثل هذه المصطلحات كأنّهم يطلبون ما هو غير عمليّ وغير مستطاع -· لا تستطيعه المؤتمرات ولا المجامع ولا حتى تستطيعه اللغة نفسها، لا العربيّة ولا سواها من اللغات.

الفرنسيّة لغة عصريّة وغنية أدبا وحضارة وعلما؛ وخبراء التقنيات النفطية والنوويات منكم أدرى بكمّية المصطلحات الإنكليزية أو الأمريكية التي اقترضها الفرنسيون في هذه المجالات. حتى في مجال الأدبيّات فإن الذين ترجموا هيغل إلى الفرنسيّة استعملوا،دون تحفّظ،المصطلحات الألمانية التي عجزوا عن إيجاد المصطلحات الفرنسيّة لها.

وحبّذا لو يقنع طيّبو النية بأن وقفتهم من التعريب بالاقتراض، في مجالاته، تسهم من غير أن يدروا في عرقلة تطوّر الفكر العربيّ نحو التحديث؛ ويعطون أعداء العربيّة المحتجّين لإعاقة استعراب التعليم بانتظار أن تتوافر له المصطلحات وتتكامل، الفرصة التي يريدون. ونطمّن المتخوّفين إلى أن مثل هذا التعريب بالاقتراض في مجال العلوم المتخصّصة لن يضير صفاء اللغة لأنه سيبقى في قاموس المتخصّصين وأبحاث المتعمّقين في مجالات هذه العلوم، ولن يتسرب منه إلى صلب اللغة - بخاصة لغة الأدب والبيت والمجلس إلاّ القليل القليل ممّا يرشّحه شيوع استخدامه في الحياة اليوميّة ويطوّعه ذوق المستخدمين وسليقتهم - في مثل:

راديو وتلفزيون وبَسْتَرة وكيلومتر ولِيزر وهُرمون ونِترات وجيولوجية وأمبير وفلط وواط؛ وهي حتما محدودة بإطار الشيوع الحضاريّ والعموم هذا - تماما كما حصل فيما سبق وعرّبه السّلف اقتراضا في ما بين القرنين الثاني والثامن الهجري، وصار بعضه من تراث اللغة يغنيها ولا يضيرها.

المنهجيّة والتطبيق

تطبيق المنهجيّة في مجال الوسائل اللّغوية لتوليد المصطلحات الجديدة التي تطرّقت إليها أو سواها يتطلّب دراية مصطلحيّة معمّقة - لا يسهل عمليّا إعطاء وصفة محدّدة لتحقيقها.

يقال إن أحدهم سأل ألدوس هكْسلي: بماذا تنصح من يريد أن يصبح كاتبا؟ فأطرق هكسلي، وكأنه فوجئ بالسؤال - ثم تصنّع الجدية وقال:

يشتري قلما وورقا وقنّينة حبر!

ولو سئلتُ بماذا أنصح من يريد أن يصبح مصطلحيًا لأضفتُ إلى عناصر هكسلي متصنّعا الجديّة نفسها " وبضعة قواميس."

وقد سبق لي في ندوات عديدة أن قدّمت أمثلة عديدة على مصطلحات تعكس أن بعضهم يأخذون مثل هذه الأجوبة على محمل الجدّ.

وسأكتفي هنا بمثال واحد – جاء على شكل كتاب من زميل إلى رئيس تحرير مجلة اللسان العربي، التي نُقدرها ونُجلّها، ينتقد فيه قائمة مصطلحات نشرت في المجلة كمشروع معجم – وعاتبا أن تنشر المجلة مثل تلك المصطلحات – حيث إن الناس عادة يأخذون هذه المصطلحات على أساس أنها معدّة من قبل مصطلحيّين موثوقين.

ويورد الأستاذ الناقد قائمة بتلك المصطلحات أورد فيما يلي عيّنات محدودة منها:

المصطلح الانكليزي	المقابل العربي المذكور	المقابل المصحح
absurdity	مُحال	سُخْف،شيء سخيف أو مناف للعقل
adequation (يقصد adequacy)	مُطابقة	كفاية أو وفاء بالمراد
additive	ضمّ، مضموم	جمعي، إضافي
adult	كَهْل	بالغ، راشد
aptitude	استعداد،مؤهل	استعداد، أهليّة، قابليّة
intercepting	التقاط	اعتراض، حَصْر
combination	توافُق	ضمّ، اتحاد، توافقية
decode	كشَفَ عن	يحلُّ الشّفرة
frustring (يقصد frustrating)	كابت	مُحْبِط، مُثبط للهمة
no-hypothesis (يقصد null hypothesis)	فَرْضية لاغية	فَرْض صِفري
pronounced	باذّ	واضح ، صريح ، قاطع...إلخ

أمّا المصطلحات التالية فيكتفي الناقد بتصحيح نصّها الانكليزي:

TV shut-circuit	(يقصد closed circuit)	دارة تلفزيونية مغلقة
teached	(يقصد taught)	متعلّم
handicapated	(يقصد handicapped)	مُعاق
no securized	(يقصد insecure)	غير مطمئن
question at multiple	(يقصد multiple-choice question)	سؤال متعدد الاختيار
inquiry	(يقصد questionnaire)	استبيان، استمارة أسئلة
scientificity	(يقصد scientism)	
under group	(يقصد sub-group)	

واضح طبعا أن الأستاذ واضع المشروع المعجمي قد ترجم مصطلحاته الإنكليزية والعربيّة عن مصطلحات فرنسيّة، وواضح أنّ معرفته بالانكليزية لا تحتاج إلى تعليق.

وللطّرافة فقط، وللتلميح إلى مشكلة هي علّة بارزة في بعض الأعمال المعجمية المصطلحيّة الجيّدة عموما، لكن الملوثة أحيانا بأخطاء تعود إلى الاعتماد على لغة ثالثة يجيدها المؤلّف لتلافي عدم تضلّعه من إحدى اللغتين اللتين يُمعجم أو يضع مصطلحات في إحداهما،أروي مثالا معبّرا من عمل معجميّ بعيد نوعا عن خصوصية العمل المصطلحي.

أذكر مرّة أن مؤلّفا حمل إليّ مشروع معجم ثنائي، تركيّ - عربي، مبرّرا المشروع بأن آلاف الطلاب العرب الذين يدرسون في تركيا يتلهّفون إلى مثل ذاك المعجم.فطلبت إليه أن يترك لي نسخا ضوئيّة عن المخطوطة لأعرضها على خبير في اللغة التركيّة؛ وحدّدت له موعدا يعود فيه لمراجعتي.ولمّا اقترب موعدي مع المؤلّف ، ولمّا أوفّق بإيجاد الخبير التركي، استعنت الله وأخذت أقارن مقابلات موادّ المعجم العربيّة على معجم تركي - انكليزي، وسجّلت بعض الملاحظات على عدّة ترجمات وجدتها تباين المفهوم الذي يعطيه المرادف الانكليزي.

وحين حضر المؤلّف ، رُحْتُ أناقشه في دقّة التّرجمة العربيّة، مقابل موادّها التركيّة. وما إن انتهيت حتى قال لي حضرته: لماذا لاتشاركني في هذا المعجم - تراجعه وننشره. وإذا بحضرته لايعرف التركيّة؛ ومرادفاته كلّها ترجمة عن الفرنسيّة من معجم تركي - فرنسي!

أساسيّات العمل المصطلحي، قبل الورق والقلم والحبر، هي معرفة كاملة بالموضوع ومعرفة كاملة باللغتين اللتين ينقل المترجم عن إحداهما ويصطلح في ثانيتهما - إضافة إلى دراسة منظّمة لما لدينا من مصطلحات تراثية عصرية، حتّى في غير مجال حقله، والتعرف إلى المشهور منها واستيعابه واكتناه قواعد ووسائل اشتقاقه، والتدرّب على تطبيقات تقانية قبل ممارسة صياغة المصطلحات فعلا. لقد أضحى علم المصطلح اليوم، كما المعجميّة، دراسة تخصّصيّة تتطلب حتى فوق كلّ ما ذكرت قابلية شخصيّة ومرونة لغوية وسعة أفق وصبرا وأناة وحبّا عميقا للغة التي يصطلح المصطلحيّ فيها.

لقد عرفت العربية مصطلحيّين ومعجميّين أفذاذا تحقّقت فيهم هذه الخصائص الذاتية والمكتسبة علما ومنهجيّة وقابليّة، فأثْروا اللغة بأعمالهم - أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر محمد عمر التونسي ورفاعة الطهطاوي وإبراهيم اليازجي وأحمد فارس الشدياق وبطرس البستاني وكرنيليوس فان دايك ومحمد شرف وأحمد عيسى وثلاثي معجم كليرفيل الخياط وخاطر والكواكبي ويعقوب صروف والأمير مصطفى الشهابي وغيرهم ممّن تعرفون.

لكنّا بحاجة، لا إلى أفراد من مثل هؤلاء فقط، بل إلى كتائب منهم فاعلة في كل ميدان - عدّة آنيّة ومستقبلية للّحاق بالموكب الحضاري المتسارع ومواكبته. ولعلّ جامعة المصطلحات التي سمعنا وقرأنا مشروعا بها كان عرضه سيادة الأخ الدكتور عبد الكريم خليفة رئيس هذا المجمع - لعلّ هذه الجامعة هي المؤسسة المثلى لإعداد مثل هذه الكتائب يؤمّها حاملو الدبلومات العرب من مختلف أقطار الوطن العربي في مختلف الاختصاصات. وفيها يتثقّفون بالاطّلاع والممارسة في مجال

المصطلح عموما ثمّ كلّ فريق في متطلّبات وتراث اختصاصه، ويتخرّج واحدهم خبيرا مصطلحيّا يظل على اتصال بجامعته والزملاء في مجال اختصاصه، فنضمن الخبرة والتواصل والمصطلح الجيّد الموحّد.

سبل نشر المصطلح الموحّد وإشاعته

أوّل سبل نشر المصطلح وآخرها هي وضعه في متناول أهله وطالبيه:

*المصطلح العلمي والأكاديمي يعمّم في الجامعات والمعاهد بتعريب التعليم، وهذا موضوع قيل فيه الكثير، ولا بأس أن أزيد عليه القليل.

ياسادتي المصطلح ينتشر حين يصبح عملة مقبولة.إن الاستمرار في تدريس العلوم والرياضيات وسواها من المواد الرئيسيّة في برامج جامعاتنا وبعض مدارسنا بلغة أجنبيّة هو إذلال للغة العربية، وللمصطلحات العربية، بل إذلال للشخصية العربية والمعنويات العربية.

إن الشاب العربي ، الطالب اليوم والمثقّف غدا، الذي يرى الموادّ الرئيسية تدرّس بلغة أجنبيّة وأنه يتقدّم للامتحانات الحاسمة في مصيره بها، يتأصّل في قرارة نفسه - شئنا أم أبينا - دونيّةُ العربيّة في المرتبة عن اللغة الأجنبيّة. وهذا الموقف للأسف لايقتصر على الطالب وحده، بل إنّه يتأصّل في لا وَعي الأهل في الكثير الكثير من الحالات - وأحيانا حتّى في لا وعي الأساتذة والمسؤولين.

إنّ المثقّف العربيّ لو يتجاوز الزمن أمام هذا الموقف، لَيستشْعِرنَ الخجل من نظرات السّلف العظام، أمثال ابن سينا والرازي وجابر وابن الهيثم والبيروني والخوارزمي وابن رشد الذين ظلّت كتبهم مراجع لعلوم الغرب على مدى عدّة قرون، وهم يرونا نطلب العلم، بل ونلقّن العلم لأبنائنا بلغة أجنبيّة.

إن رفع هذا الحصار والإذلال عن اللغة العربيّة منطلق ضروري لنشر المصطلح العربي وإشاعته.

*والمصطلح لاينتشر إن لم يكن في متناول المؤلّفين والمترجمين والإعلاميين- وكلّهم ذو دور فاعل في مجال نشر المصطلح.

*وسائل الإعلام يمكن أن تكون عاملا ناجعا في سبيل نشر المصطلح العربي على نطاق واسع. فالجريدة الناجحة توزّع في يوم، كما المجلة الناجحة في أسبوع، أكثر مما يوزّع من كتب علميّة أو أدب علمي في عام؛ والبرامج الإذاعية والتلفزيونية تبثّ إلى الناس طوال ساعات اليوم.

إن وسائل الإعلام للأسف، كما يقول المرحوم الأستاذ شكري فيصل، لا تُستخدم استخداما مفيدا أو منتجا في الوطن العربي- بخاصة في المجال العلمي، فهي إلى المتعة أقرب منها إلى الفائدة، وإلى إضاعة الوقت أكثر منها إلى الاستفادة من الوقت، وأنّها إلى العمل السياسي أدنى منها إلى العمل العلمي الدائم.(12)

ويقيني أنه لو توفّر لوسائل الإعلام - والصحافة بخاصة، أن تُطعَّم بالصحافيين، العلماء منهم والمصطلحيّين، فإنها ستكون من أهمّ وأفعل وسائل نشر المصطلح وتوحيده. ولا مثل أدلّ على ذلك من المقتطف أيام ضمّ فريق العمل فيها أمثال يعقوب صرّوف وفارس نمر وأنستاس الكرملي وشِبْلي الشميّل.

*تعميم المصطلح جزء من مسؤولية جامعة المصطلحات التي أُشرتُ إليها سالفا، ولعلّ مكتب تنسيق التعريب كان يكون أفعل في اضطلاعه بقسم كبير من هذه المسؤولية لو تسنّى له دعم من مثل هذه الجامعة، تُوحّد الكتاب العلميّ وتيسّر تبادل الأساتذة والطّلاب والباحثين بين جامعات ومعاهد الوطن العربي.

*والمعاجم الثنائية الجيّدة الموثّقة كانت وتظلّ إحدى أفعل السّبل في نشر المصطلح وتوحيده. وهنا أيضا أرى دورا مهمّا لجامعة المصطلحات في مجال معاجم المصطلحات العلميّة من حيث توثيقها وتنسيقها ومتابعة تحديثها.

المعجم الجيد في موضوع هو السّفير الأنشط والأفعل في نشر وتوحيد مصطلحات ذلك الموضوع - فهو محطّة اليد والفكر الأولى حين يواجه الطالب أو المثقّف أو الصحافيّ أو الإعلاميّ أو المحاضر أو المؤلّف مصطلحا لمفهوم يواجهه بلغة أجنبيّة ويريد استيعابه في حصيلته اللغوية في مناقشاته ودراساته ومقالاته ومحاضراته ومؤلّفاته.

لقد لحظنا هذا الأثر جليّا عبر ربع القرن الماضي إثر صدور بضعة من هذه المعاجم التي تعرفون في الطّب والعسكريّات والمصطلحات العلميّة والفنيّة والهندسيّة ومصطلحات الحَوْسبة والحواسيب.

وأخيرا وليس آخرا، ونحن في عهد الحواسيب والمكانز وبنوك المعلومات أتمنّى على اتّحاد المجامع العربيّة أن يعمل بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على تفعيل الشبكة العربيّة للإعلام المصطلحي Arabterm التي تأسّست في تونس عام 1989 لهدف الإعلام عن النشاط المصطلحي العربي وإتاحة تواصله بين المتعاملين به بأيسر الطرق وأقلّ التكاليف، وإقامة علاقات متبادلة بين هذه الشبكة والمؤسّسات المصطلحيّة الدّولية، وبخاصة إنفوترم Infoterm ومنظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة، والاستعانة بما لديهم من خبرة وخبراء ممّا يمكن الإفادة منه في مجال المصطلح العربي ونشره. فمن خلال مثل هذه الشبكة الشاملة سيتسنّى لنا بشكل أوفر مجاراة النشاط المصطلحي العالمي - وضعا وتوثيقا وتنسيقا وتوزيعا ومعجمة وتحديثا متواليا. وستكون هذه الشبكة مفتاحا إلى آفاق أوسع - لاآفاق نقْل التكنولوجية ومصطلحاتها ومعارفها فقط، بل آفاقُ الإبداع المعرفي والتّقانيّ الذي سيجعل من بعض مصطلحاتنا مستقبلا مصطلحات دولية - وهو أمر سبق لنا أن حقّقناه أيام السّلف الأماجد،

وليس تحقيقه بمستحيل على الخلف المجدّين!

الهوامش:

(1) حمل هذا القاموس اسم "قاموس الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية" و لم ينشر للعموم إلا حوالي مئة صفحة بإشراف الدكتور أحمد عيسى، عام1910 . أما نسخة المعجم الأصلية فقد أهداها كلوت بك، أحد العاملين مع الدكتور بيرون، إلى المكتبة الأهلية في باريس عام 1851.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية(مجمع فؤاد الأول حينئذ)، العدد الأول، ص 22 . ومابين الأقواس من أمثلة هو من إضافتي.

(3) في العراق 1947 وفي عمان 1976وفي تونس 1983 وأخيرا لا آخرا في الخرطوم 1992.

(4) "العامية الفصحى" لمحمود تيمور - مجلة مجمع اللغة العربية - العدد 13.

(5) نُحيل من يريد التوسع في مبحث "الوجوه والنظائر، أو الأشباه والنظائر، في القرآن الكريم" إلى أعمال هارون بن موسى توفي عام170 هـ ويحيى بن سلام توفي عام 200هـ وعبد الله الدامغاني توفي عام478 هـ وابن الجوزي توفي عام 597 هـ وغيرهم.

(6) يقترح بعضهم صيغة فِعالة لاسم بعض العلوم الحديثة مثل:

كِهافة: علم الكهوف	speleology
نِسابة: علم الإنسان	genealogy
ضِراسة: علم الأضراس	odontology
ثِداوة: علم الأثداء	mastology
شِياخة: علم الشيخوخة	gerontology

وطِبابة لما له علاقة بالطب عونا أو صيدلةparamedics

(7) في الإحصاء الذي أجريناه في دائرة المعاجم، مكتبة لبنان، على مواد "محيط المحيط"لبطرس البستاني بلغ عدد هذه الجذور 7360 فعلا، منها 5703 أفعال ثلاثية.

(8) ص 75 -"مجموعة القرارات العلمية في ثلاثين عاما"-مجمع اللغة العربية، القاهرة 1963.

(9)الأستاذ محمد شوقي أمين أورد ما يزيد على المئة منها مصوغة على وزن فَعُول-أوردتُ هنا الشائع منها.يراجع"كتاب في أصول اللغة" جـ2 مجمع اللغة العربية 1975، القاهرة.

(10) لقد أحصيتُ منها ما يقارب المئتين قدّمتُ في مذكرة إلى مجمع اللغة العربية في مؤتمره الثامن والخمسين بعنوان " حول صياغة فعول من الفعل "نَقَل" صفةً لما يمكن نقلُه أو انتقاله."

(11) مجلة اللسان العربي، العدد 19.

(12) قضايا اللغة العربية المعاصرة - مجلة اللسان العربي، العدد 26.

توحيد المصطلح العربي وسبل نشره

د. علي توفيق الحمد

قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة اليرموك - إربد / الأردن

لمّا كان المصطلح لفظا يطلق للدلالة على مفهوم معيّن عن طريق الاصطلاح (الاتّفاق) بين الجماعة اللغوية على تلك الدلالة المرادة، التي تربط بين اللفظ (الدالّ) والمفهوم (المدلول) لمناسبة بينهما(1)؛ أقول: لمّا كان الأمر كذلك، فإن جوهر المشكلة - كما يتصورها البحث - **هو الاتّفاق بين الجماعة، والأسس والمبادئ التي يقوم عليها هذا الاتفاق، وسبل تحقيقه**.

ومهمّة هذه الندوة والندوات المثيلة - أصلا - هو **تحقيق الاتفاق**، وهذه الورقة تحاول الاسهام في تحقيق ذلك، والإجماع على استخدام مصطلح موحّد، وعلى سبل نشره وإشاعته، والاقتصار عليه، والاستغناء عن بقية المرادفات قلّت أو كثرت، وأيّا كان مصدرها.

واللغة العربية - كغيرها من اللغات - لديها القدرة على استيعاب المفاهيم المستحدثة أيّا كانت، والتعبير عنها، بل هي بالتأكيد أقدر وأطوع؛ لأسباب لغوية وحضارية، وأدلّة تاريخية واجتماعية(2)،" فحين توافرت لشعبها أسباب النهوض في العهود القديمة...، وسعت العلوم والمعارف التي ذاعت إذ ذاك؛ و لم تقصّر عن التعبير عن شيء منها"(3).

ولن تعرض هذه الورقة - بالتفصيل- طرق وضع المصطلح وشروط، أو منهجيّة وضعه، أو تقييس المصطلح، ومبادئ التقييس سعيا لتوحيد المصطلح؛ لأنّ هذه القضايا - وإن كانت جوهرية أساسية - لاتغيب عن بال المتخصصين، وستقدّم أوراق فيها أو في أكثرها؛ لأنها من محاور هذه الندوة. لكن هذه الورقة قد تتعرّض - بإيجاز - لبعض القضايا والأمور السابقة بقدرما يخدم غرضها وموضوعها، وهو توحيد المصطلح العربي وسبل نشره.

وقد ارتضى المتخصّصون المحدثون في علم المصطلح تعريفا له يتميّز بالدقّة، فعرّفوه بأنه " **الرمز اللغوي المحدّد لمفهوم واحد**"(4)، مؤكّدين أنّه يقوم على دعامتين؛ هما: **الرمز اللغوي والمفهوم**.

والمفهوم عرّفه فيلبر (FELBER) بقوله:"إنه عبارة عن بناء عقليّ - فكريّ - مشتق من شيء معيّن"، وأضاف:" ولكي نبلّغ هذا البناء العقلي في اتصالاتنا، يتم تعيين رمز لهذا المفهوم ليدلّ عليه. فهو - بإيجاز - الصورة الذهنية لشيء معيّن موجود في العالم الخارجيّ أو الداخلي"(5).

واللغة معنية باختزان المدركات الحسّية والأفكار أيضا، إذ إنّ كل المدركات القابلة للإبلاغ ينبغي ترميزها لغويّا، فتصبح اللغة آنذاك متضمنة كل التصورات(المفاهيم)، ومن خلالها - اللغة - يتم تعلّم تلك المفاهيم(6).

واهتم علماء المصطلح ببيان المقصود بالرمز اللغوي

الدالّ على المفهوم، ففرّقوا بين ثلاثة أنواع من الرموز اللغوية، وهي:

1 - الكلمة. 2 - المصطلح. 3 - كلمة القاموس(المذخر اللغوي).

فقالوا: إنّ **الكلمة** يمكن أن تأخذ عدّة معان أو ظلال معان غير محدّدة، ويمكن استخدامها في تسمية الأشياء، وتعتمد في ظهور معناها على السياق.

أمّا **المصطلح** فرمز لغوي محدّد لمفهوم معيّن، أي أنّ معناه هو المفهوم الذي يدلّ عليه هذا المصطلح، وتعتمد درجة وضوح معناه على دقّة موضوع المفهوم ضمن نظام المفاهيم ذات العلاقة.

وأمّا كلمة **القاموس** فغالبا ما تكون مصطلحا أو اسما يستعمل لاسترجاع المعلومات أو فهرستها في نظام خاصّ، ويعتمد معناها على نظام المعلومات ذات العلاقة، **وتسند هذه الأسماء إلى مسمّياتها المنفردة لا إلى منظومة المفاهيم** (7).والمسمّيات هي الأشياء المحسوسة الحقيقية الموجودة في العالم الخارجي أو الداخلي؛ أمّا المفاهيم فصور ذهنية لتلك الأشياء الموجودة.

ويجب أن تكون ثمّ علاقة منطقية بين المصطلح ومفهومه، وهذه العلاقة منظمة، "لكن لا يشترط وجود هذه العلاقة بين الاسم والمسمّى"(8) .

واهتمام المصطلحيّين البارز بالمفهوم يبيّن لنا سبب كون الخطوة الأولى في وضع المصطلح أو تقييسه هي جمع المفاهيم، وتنظيمها في مجموعات ذات علاقة متجانسة، ثم علينا فهم المفهوم - الذي نودّ اقتراح مصطلح له - بخصائصه وصفاته المختلفة الحقيقية وغير الحقيقية؛ وصلة هذا المفهوم بغيره من المفاهيم ضمن المجموعة الواحدة التي ينتمي إليها،وتحديد موقعه ضمنها؛ثم نجتهد في اقتراح مصطلح مناسب له؛ذي علاقة دلالية أيضا بالمصطلحات الدالّة على مفردات منظومة المفاهيم المشتركة مع مفهومنا في مجموعة واحدة.

وثَمّ خطوة ضرورية بين العناية بالمفهوم الجديد واقتراح رمز لغويّ له، هي وضع **تعريف** لهذا المفهوم، **ونعني به وصفا كلاميّا له**، باستخدام مفاهيم أخرى معروفة لنا سابقا؛ ويجب في التعريف أن يكون محدّدا ودقيقا، وأن يشتمل على الخصائص التي يتّصف بها هذا المفهوم، وأن يساعد على بيان موقع المفهوم الجديد ضمن نظام محدّد من المفاهيم التي يشترك معها في مجموعة واحدة؛ وقد تفيد **الإيضاحات** في بيان المفهوم وتوضيحه وجعله دقيقا؛ لكنها لا تحلّ محله، ولا يقبل ذلك(9) .

ويجب أن يكون هذا التعريف تعريفا علميّا؛ إذ إنّ ميزة التعريف العلمي عن التعريف اللغوي العاديّ "أنّ التعريفات العلمية تكوّن مجموعة من المفاهيم الثابتة المحدودة على غرار المبادئ الفلسفية والمنطقية المنتمية إلى مجموعة متماسكة متناسقة، بينما تكون التعريفات اللغوية حرّة؛ قد تختلف من معجم إلى آخر، بحسب ميزات المعجميّ وقدراته الثقافية والعقلية"(10) .

وقد بيّن فيلبر (FELBER) أنّ دقة المصطلحات لاتعتمد على الرموز اللغوية بل على المفاهيم، ونقل عن ڤيزساكر (WEIZSÄCKER) شرحا لهذه العبارة السابقة؛ بأنّ التفاهم الدقيق في اللغة لايعتمد على دقة اللغة؛ بل يعتمد على مفهوم الأشياء التي نقوم بدراستها(11).

وقد حدّد علماء المصطلح جملة من الشروط الواجب توافرها في المصطلح المفضّل المقبول، فذكروا "أنّ

المصطلحات المتّفق عليها يجب أن تكون واضحة، دقيقة، موجزة، سهلة النطق، وأن يشكّل المصطلح الواحد منها جزءا من نظام مجموعة من المصطلحات ترمز إلى مجموعة معينة مترابطة من المفاهيم"، وعدّوا هذه السمات متطلبات عامّة يجب أن تتوافر في المصطلح المتفق عليه(12).

ويجب ألاّ يغيب عن الذهن أنّ العمل المصطلحي (أو وضع المصطلحات) ينبغي أن يبدأ دائما من المفهوم - كما أسلفنا - ، فالتعريف، فالرمز اللغوي (المصطلح) ؛ وأن يخصّص لكل مفهوم مصطلح مختصّ واحد، وألاّ يلتبس هذ المصطلح بأيّ مصطلح آخر، إذ إنّ التفاهم يكون ممكنا فقط (غير ملتبس) عندما يقتصر مصطلح واحد على مفهوم واحد، وبالعكس.

ولابدّ أن يتعرّض المصطلح المفضل لدراسة لجان علمية وفنية مختصة، ولجنة للمقاييس والمواصفات، علاوة على طرحه بعد ذلك للمهتميّن من الناس لتسجيل نقدهم وتقويمهم وتوجيههم؛ وبعد هذا كله يتمّ إقراره واعتماده للاستخدام، بعد الاطمئنان على سلامته وقبوله من كل المناحي.

وقد تجيز اللجان المختصة مصطلحا ثانيا مرادفا في حالات معينة، تراها تدعو إلى ذلك؛ كأن تكون هناك أسباب خاصة تمنع من استخدام المصطلح المفضل دالاّ على مفهوم معيّن؛ وذكر فيلبر (FELBER)تلك الأسباب في إحدى مقالاته معزّزة بالأمثلة؛ لعلّ أهمها: عندما يكون مصطلح دوليّ مستخدما وشائعا للدلالة على مفهوم معيّن، جنبا إلى جنب مع مصطلح وطنيّ محليّ(13).

ويجب أن تتوافر متطلبات أساسية للعمل المصطلحي حتى يكون هذا العمل مجديا ومقبولا يمكن أن يجمع عليه المختصّون والمستخدمون؛ وبالتالي يسهل نشره وتقبّله؛ وأهمها: التدريب، والبحوث العلمية الأساسية، والتطبيقية الخاصة، وتوثيق المعلومات، والاطّلاع على الأنشطة المصطلحية في البلدان الأخرى المتقدمة والتعاون معها.

ويجدر التنبّه إلى أنّ العمل المصطلحي ليس عملا لغويا فقط، بل لابدّ من الإحاطة بعلم المصطلح النظري، وعلم المنطق والنظريات المعرفية، ونظريات الاتصالات والشبكات وأنظمتها(14).

وفي مجال بحوث علم المصطلح التطبيقي لابدّ من تضافر جهود المتخصّصين في العلم الذي تنتمي إليه المفاهيم قيد البحث، وقد عدّهم فيلبر (FELBER) المفاتيح الأولى للعمل المصطلحي، يساعدهم أعضاء الجمعيات العلمية والتقنية الوطنية والدولية المختصة ؛ ثم يأتي بعدهم في الأهمية دور اللغويين، الذين يفضّل أن يكونوا متدرّبين في مجال علم المصطلح النظري والتطبيقي، وهؤلاء يمدّون العلماء المختصّين بمجموعة من المصطلحات والصيغ التي يرونها مناسبة لاستخدامها رموزا للمفاهيم قيد البحث(15).

فوظيفة المتخصّص في العلم التعامل مع المفاهيم وتوضيحها وتعريفها، وسَلْك كلّ منها ضمن مجموعة مفاهيم ذات علاقة،معروفة سابقا. ووظيفة اللغوي اختيار مصطلحات (ألفاظ أو رموز لغوية) وفق قواعد الوضع المعروفة في اللغات وعلم المصطلح النظري، ثم وصف استخدام هذه الألفاظ. ثم يأتي دور المصطلحي - المتخصّص في علم المصطلح - الذي يراجع ما تقدّم، ويقرّ المصطلح المفضّل والأنسب للاستخدام، وفق المبادئ

التي أقرّتها دراسات علم المصطلح وتقييسه؛ وبذلك نضمن لمصطلحاتنا الدقة والدلالة والمناسبة من النواحي العلمية واللغوية والمنطقية.

* * *

إنّ توحيد المصطلحات يتطلّب تطبيق مبادئ وأساليب معينة متّفق عليها مسبقا من جانب اللجان المختصّة العاملة على المستوى الوطني القطريّ أو القومي، لنضمن وحدة المنهجية والنتائج، على أن تعتمد هذه المبادئ والأساليب مبادئ علم المصطلح على المستوى النظري، وعلى مستوى العمل الميداني المصطلحي المماثل في بلاد أخرى(16).

إنّ أيّ اضطراب أو خلل في إطلاق المصطلحات، أو عدم مراعاة المفاهيم ومجموعاتها وأنظمتها، أو عدم التنسيق الكامل المسبق في وضع المصطلحات يؤدّي إلى الخلط ، كـ " اضطراب المصطلحات العربية إزاء تسمية المفاهيم المرتبطة، فالكلمات التي تفيد مفاهيم مختلفة يُعوَّض بعضها ببعض، فتصير المفاهيم إذن مختلطة؛ وهذا قد يؤدّي إلى إطلاق اللفظ نفسه للتعبير عن مفاهيم مختلفة بلا تمييز، وينتج عن هذا (اللاتمييزيّة الاصطلاحية) بين المفاهيم" (17). وقد يؤدّي إلى تناقض، علاوة على الاضطراب والفوضى المعجمية التي "لها أثر على تنظيم علومنا الناشئة، وعلى تفكيرنا العلميّ"(18) ، وهذا مخالف بالتالي لأهم شروط لغة العلم والمصطلحات ، وهي الدقة والوضوح، وعدم التداخل أو اللبس، كما أوضحنا في موضع سابق.

ويمكن أن نتلافى أيّ خلط أو اضطراب في المصطلح، بوضع مقاييس تهدف إلى تحسين المصطلحات المستعملة وتوحيدها، " وجب أن تراجع المصطلحات المقيّسة المفضلة في فترات منتظمة، حتى نتأكد من صلاحيتها، وعليه فمقاييس المصطلحات متوائمة باستمرار مع آخر التطوّرات في حقول العلوم والتكنولوجيا"(19) .

وشعورا بأهمية التقييس، وضع له المختصّون منذ فوستر(WÜSTER) مبادئ وخطوات، حتى تتواءم المصطلحية وعملية التقييس، تقوم على جانبين، هما : الجانب المنطقي والجانب اللغوي(20).

فالجانب المنطقي هو الذي يتناول المفاهيم (التصوّرات الذهنية) بالتقييس والتوثيق، ويهتمّ بالمنظومات المفهومية وتآلفها، ويحدّد مكان المفهوم الجديد في حقل المنظومة المفهومية ذات العلاقة، ثم يضع تعريفا دقيقا واضحا يميّز المفاهيم من بعضها، بدراسة شبكات المصطلحات المُقاربة، وشبكات منظومات التصوّرات أو المفاهيم ذات العلاقة، استعدادا للجانب اللغوي من العملية، بعد توثيق هذه التعريفات أيضا.

ويتناول الجانب اللغوي طرق وضع المصطلح – وهي معروفة – (21)، ودراسة بنية المصطلح الأجنبي إن كان للمفهوم المستحدث أو الوافد مصطلح أجنبي، لعلّها تساعد في اقتراح مصطلح مقابل مناسب.

ومشكلة توحيد المصطلح العربي وسبل نشره مشكلة قديمة حديثة، قائمة متجدّدة، يبدو أنها استعصت على الحلّ، أو هي كذلك، فمنذ أيام الأمير مصطفى الشهابي في الخمسينيات برزت القضية بشكل رسمي سافر، وإن كانت عمليا أقدم من ذلك؛ إذ لاحظ الشهابي " أنّ الشعور بضرورة توحيد المصطلحات العلمية أصبح في البلاد العربية شعورا عامّا، **والآراء متضاربة في الوسائل** التي يجب التوسّل بها لبلوغ هذه

الغاية"(22)

كما أنّ كل الندوات والمؤتمرات منذ الستينيّات – وما أكثرها – في مجال المصطلحات أو التعريب أو المعجم أوصت بتعريب المصطلح وتوحيده، واقترحت وسائل لتوحيده ونشره، ولم تنجح تلك التوجّهات كما ينبغي بعد، علاوة على دعوات المجامع اللغوية العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمؤسسات المعنية الأخرى العربية والدولية، والدعوات الفردية المخلصة التي تظهر هنا وهناك بين حين وآخر، ومع كلّ ذلك" ينبغي – مع كامل الأسف – أن نلاحظ أن النتيجة كانت هزيلة، إذا قورنت بضخامة المشكل، بالمجهودات الصادقة التي تبذل"(23) .

ولعلّنا لا نبتعد كثيرا عن موضوعنا، إذا حاولنا التعرّض **لأسباب التشتت ومظاهره** حتى يمكن تجنّبها؛ إذ بعلاجها يتمّ التوحيد، وبذلك نخطو الخطوات الأولى نحو تيسير نشر المصطلح الموحّد وإشاعته، والاطمئنان إلى قبوله، وقد تتبعها غير باحث؛ فالأخضر غزال (24)–مثلا– يرى عوامل الارتباك في المصطلحات – بشكل عام – في **النزعة الإقليمية** التي تلعب دورا كبيرا في الخلط الاصطلاحي، **والتشتّت في وضع المصطلح، وإدخال كلمات عامية** في مجال المصطلحات العلمية حسب أهواء المؤلفين، ومن غير مراعاة للقواعد الصادرة عن مجامع اللغة العربية، ويرفض الأخضر غزال هذه الظاهرة لسببين ذكرهما في موضعهما (25). بيد أن للحمزاوي (26) موقفا مخالفا لمذهب الأخضر غزال في القضية؛ فهو يرى أن بالإمكان الإفادة من العاميّ المشترك بين الأقطار العربية، لكنه مع ذلك لايعدّ من الدعاة للعامية والأخذ بها واستخدامها بلا قيود.

بينما يدعو أبو سعد (27) إلى قبول المصطلحات العاميّة مدّعيا أنها تغني الفصحى، وتسدّ نقصا حاصلا، لاسيّما إن كانت هذه الألفاظ العامية من الممكن تهذيبها وتفصيحها، وردّ اعتبارها بإرجاعها إلى أصل فصيح؛ لأنّ استعمالها خير من السماح لألفاظ وتعابير أعجمية بدخول قاموس استعمالنا ومصطلحاتنا. وأرى هذه الدعوة مقبولة معقولة، إن توافر شرط إمكانية ردّ اللفظة العامية إلى أصل فصيح، كما ذكر صاحب هذه الدعوة.

ومن أسباب المشكلة أيضا: النقص في المعاجم العربية بأنواعها المختلفة، والفراغات في المصطلحات العربية، والاقتراض المباشر للكلمات الأجنبية، وبخاصة إن كان بلا قيود،واختلاف طرق الوضع للمصطلحات العربية، وعدم التنسيق أو الاتفاق على مبادئ للتقييس والمراجعة، واتساع اللغة العربية، وخضوع الأقطار العربية في مراحل من تاريخها لأنظمة سيطرة أجنبية، والاجتهاد الشخصي والفرديّ بلاتنسيق، واختلاف مصادر الترجمة والأصول الثقافية للمترجمين في مجال المصطلحات. واختلاف لغات المصطلحات الأصلية الدولية التي نقوم بوضع مقابلات عربية لها(28).

ولعلّ من الأسباب التي أدّت إلى التشتّت وتجذيره – أيضا – وجود المترادفات الكثيرة الدالّة على مفهوم واحد، ويمكن أن تعدّ المترادفات سببا ونظرا للتشتّت في آن واحد. وقريب من الترادف أيضا ظاهرة المشترك اللفظي، إذ قد يطلقون مصطلحا واحدا على عدد من المفاهيم ومقابل عدد من المصطلحات الأجنبية؛ بسبب عدم الوضوح والدقّة، كإطلاق كلمة (ساحل أوشاطئ

أوسيف أو شط)بلاتفريق مقابل المصطلحات الأجنبية الآتية: Littoral و shore و coast ، وهذه - في لغاتها - ترمز إلى مفاهيم ثلاثة مختلفة(29) .

* * *

أمّا أخطار مشكلة التشتت وعدم توحيد استخدام المصطلح فكثيرة، فالتشتّت يؤثر في التفكير العلمي العربي نفسه، فيعيقه عن استيعاب المفاهيم المستجدّة، وعن الإبداع والتقدم ومجاراة العالم في بحوثه واستكشافاته. كما تعمّ الفوضى والاضطراب أعمالنا العلمية وتفكيرنا، بل قد يوقعنا تعدّد المصطلحات وعدم توحيدها في التناقض والخطأ أحيانا(30) .

وأودّ أن أشير إلى الخلط الواقع في إطلاق المصطلحات المتعدّدة المترادفة لدى القدماء في تراثنا أيضا، وماسبّبته من خطأ علميّ في مابعد، في قضية نحوية لغوية. ففي بحث تحت الإعداد لنيل درجة الماجستير في جامعة اليرموك، بعنوان" ظاهرة الاستغناء في النحو العربي"(31) ، تبيّن للطالب أن القدماء أطلقوا مرادفات متعدّدة للدلالة على هذه الظاهرة، وهي: "الاستغناء، والاكتفاء، وسدّ المسدّ"، رغم أنّ الاستغناء يختلف في طبيعته وحكمه ومواضعه عن المصطلحين الآخرين، لكنّ القدماء خلطوا بين المصطلحات الثلاثة ومفاهيمها، وذكروا ما يمكن أن يكون استغناء تحت باب غيره والعكس أيضا. وهي ظاهرة تتكرّر في تراثنا اللغوي على الأقل. وفي ظنّي أنّ ما أوقع القدماء، وبعض المحدثين، في ذلك: أنهم اعتمدوا في استخدام مصطلحاتهم الدلالة اللغوية، فعدّوا مصطلحاتهم كلمات عادية أو أسماء، ولم يفرّقوا بين هاتين وبين المصطلح، كما فرّق المصطلحيّون حديثا، وأوضحناه في موضع سابق؛ ولم يتنبّهوا بالتالي إلى العلاقة المنطقية القائمة بين المصطلح (الرمز اللغوي) ومفهومه.

وهذه الظاهرة التي أشرنا إليها (الاستغناء) أوقعت بعض المحدثين في الخلط، بل ربّما اشتطّوا في بحوثهم، فعدّوا هذه الظاهرة ضمن الحذف تارة، وضمن التعويض تارة أخرى، فأوصلهم ذلك إلى عدّها من قوانين التحويل اللغوية الحديثة التي توصّل إليها تشومسكي.

أقول: إزاء هذا الخلط والاضطراب، بل الخطأ البيّن أحيانا، لابدّ من مراجعة المصطلحات التراثية أيضا على هدي مبادئ علم المصطلح وتقييسه.

ومن **أخطاء تشتّت المصطلح العربي** وعدم توحيده، وعدم استخدام مصطلح واحد لكل مفهوم على مستوى أقطار الوطن العربي: أنّ الخدمات اللغوية في المنظمات التابعة للأمم المتحدة ستكون عاجزة عن خدمة العربية في المحافل الدولية كما ينبغي؛ لأنها تتعامل مع العربية بوصفها لغة واحدة موحّدة لهذه المجموعة الكبيرة من الدول، وهكذا يجب أن تكون، ولذا، فالمصطلحات المحلية أو المترادفة أو المختلفة أحيانا لا تساعد في تلك المجالات المشار إليها، بل قد تلحق الضرر بنا وبمصالحنا وبحضورنا الدولي. ولهذا فقد اهتمّت دائرة الخدمات اللغوية في الأمم المتحدة بتوحيد المصطلحات العربية في عدد من المجالات المختارة...؛ لاستخدامها في المؤتمرات والمحافل الدولية، خلال الترجمة الآلية أو الفورية. وهذا يدلّ على أنّ العلاقة وثيقة بين مكانة العربية في الأمم المتحدة وفي العالم وقضية تنمية المصطلح العربي وتوحيده في العالم العربي.

كما تشكو بعض المؤسسات التقنية والصناعية

العالمية التي لها علاقات مع العالم العربي المستهلك، تشكو من عدم توحيد المصطلحات في العالم العربي؛ لأنها تحرص على مخاطبة السوق العربية، وتريد مصطلحات موحّدة للاستخدام والتعامل، وتستخدم الترجمات الآلية والفورية أيضا التي يهمّها المصطلح الموحّد، ويوقعها التشتّت في الخلط والاضطراب والخطأ.

ولعلّ **من أخطر نتائج هذه المشكلة**؛ ما أشار إليه الأستاذ عمّار بن يوسف في بحثه " توحيد المصطلح القانوني والمالي في البلاد العربية"، حيث يقول:" والأصل في الأمر أنّ ما يوحّد بين أفراد قوم هو بالتحديد ما يتميّزون به عن الآخرين، فإذا ماظهرت داخل نفس القوم (كذا) **فوارق لغوية واصطلاحية**، وإذا ما سار بها التاريخ إلى الترسّخ سياسيّا واجتماعيّا؛ فمعنى ذلك أنّ القوم صائرون إلى التجزئة لامحالة"(32).

* * *

أمّا **السبل** التي يراها البحث مناسبة لتوحيد المصطلح العربي ونشره وإشاعته، بعد عرض المشكلة ووصفها، وذكر أسبابها ومظاهرها، وأخطارها وآثارها السلبية - بإيجاز - فهي الآتية:

*دراسة وصفية ميدانية للمصطلحات المتعدّدة المترادفة على مستوى الاستخدام في الوطن العربي، وتطبيق مبادئ التقييس، وشروط المصطلح المفضل عليها، إضافة إلى تسجيل نسبة شيوع كلّ منها (أي عدد المستخدمين له تقريبا)، وسنة بدء استخدامه -إن أمكن، ثم الموازنة بين هذه المصطلحات المترادفة المتعدّدة على أساس المعلومات المتوافرة لاختيار المصطلح المفضّل على أسس علمية ولغوية واجتماعية دقيقة، ثم توثيقه، للتوصية باستخدامه ونشره والاقتصار عليه، أي بعد القيام بدراسة المشكلة دراسة وصفية أوّلا، ثم تطبيق مبادئ التقييس عليها، واختيار المفضّل واستبعاد المستهجَن، وهي عملية معيارية فرْضية.

*ينبغي معالجة قضية توحيد المصطلح، ونشر المصطلح المفضّل على ثلاثة مستويات:

1 - المستوى القطري: إذ نجد تعدّدا في استخدام بعض المصطلحات بين أبناء القطر العربي الواحد لغير سبب.

2 - المستوى الإقليميّ: ونقصد به توحيد المصطلح على مستوى مجموعة من الأقطار العربية بينها تشابه أو تقارب مثلا في الظروف اللغوية، كأقطار المغرب العربي مثلا، ثم على مستوى أقطار المشرق العربي، ثم على مستوى دول الجزيرة العربية مثلا، إن كان ذلك مفيدا.

3 - المستوى القومي: وهو توحيد استخدام المصطلح المفضل في جميع أقطار الوطن العربي.

على أن يكون التوحيد على هذه المستويات الثلاثة بعد الدراسة الوصفية الميدانية لواقع المصطلحات المستخدمة في كل قطر من الوطن العربي.

ومن الواجب أن يتمّ توحيد المصطلحات العربية وفق سياسة موحّدة في الوضع والتقييس والاختيار متفق عليها، تلتزمها جميع الأقطار العربية، بعد أن تسهم هي نفسها في رسمها ومناقشتها وإقرارها، وتنفّذ هذه السياسة الموحّدة بعد دراسة طاقات اللغة العربية بتراثها العلمي المتنوّع، واللغويّ والأدبي ومعاجمها اللغوية(33) ؛ لتسجيل ما قد يكون نافعاً في هذا المجال وتفريغه في الحاسوب تحت الطلب، أوجمعها في مدوّنات معجمية، على أن يتمّ

كل ذلك بوضع مناهج منظمة تضمن للعلم بالعربية وحدته الفكرية، والثقافية، وعلى أن تحرص على البدء بالمفاهيم أوّلاً ودائماً؛ وينبغي أن **تقوم هذه المناهج على أصول** أشار إليها غير باحث(34) ، على اختلاف بينهم في التناول والشمول، وهي كلها يجب أن تتم بعد دراسة طاقة اللغة العربية دراسة تقوم على الوصف والتقويم(التقييم)، ولعلّ **من أهمّ هذه الأصول** :

– التنبه إلى أنّ اللغة العربية الآن تأخذ ولاتعطي، وهذه مشكلة تفرض علينا متابعة كل مايجدّ في العلوم والتقنية الحديثة في كل اللغات ، وما يزيد المشكلة سوءا هو تعدّد اللغات التي تأخذ عنها العربية، وهذا يعقّد علينا طرق الوضع؛ إن بالتعريب واقتراض الدخيل، وإن بوضع مقابل عربي للمصطلح الأجنبي؛ وقد تسْهل هذه المشكلة إن نحن بدأنا العملية الاصطلاحية بالمفاهيم -كما يجب-، وبذلك لانتقيّد كثيرا بالمصطلحات الأجنبية أيّاً كانت لغاتها.

– ومن الأصول أيضاً العناية بالترجمة وقواعدها، ورسم خطة قومية واحدة تبيّن النظام الذي يجب أن نلتزمه في ترجمة المصطلحات الأجنبية.

– ينبغي وضع قواعد موحّدة نلتزمها عند التعريب أيضاً (أي نقل المصطلح الأجنبي إلى العربية بعد تعريب صيغته وأصواته).

ومن أصول المناهج الموحّدة التي نسعى إليها النظر إلى لغة العلم والمصطلحات نظرة تربط بينها وبين العقل والمنطق، وننأى بها عن الحشو والابتذال والخلط، معتمدين الدقة والوضوح وعدم الترادف أو الاشتراك اللفظي.

– ومن أصول المنهج الموحّد الذي لابدّ من اعتماده: الاتّفاق على طرق الوضع اللغوية للمصطلحات، ومتى نستخدم هذه أو تلك، وماشروط كلٍّ ومواصفاتها، حتى يكون عمل اللجان المختصّة موحّدا متوائما، يسهّل جمع منظومات مصطلحية تجمع بينها علاقات مفهومية أوّلاً، وعلاقات لغوية؛ في الجذر، أو الصيغة، أو الاشتقاق، أو المجاز، أو النحت، أو الاقتراض، أو غير ذلك ، وفق شروط تراعى في كل طريقة (35). وبذلك تقابل كل منظومة مصطلحية منظومة مفاهيم ترتبط بعلاقات وخصائص واحدة أومتقاربة.

– ومن الأصول التي يجب مراعاتها في المنهج تطبيق مذهب لغوي واحد تطبيقا صارما، كأن نلتزم خطّ مدرسة لغوية واحدة مثلاً (36)في مجال التعريب المصطلحي أو البحث اللغوي، لانحيد عنه ، حتى نضمن وحدة النتائج بعد أن اتّحدت المقدّمات والوسائل.

– ويتبع أصول المنهجية الموحّدة أيضاً تثبيت اختصاصات كل صيغة من الصيغ العربية بمجموعة معينة من المفاهيم ذات صلة وعلاقة مشتركة(37).

*ومن السبل التي تفيد في توحيد المصطلح، وتساعد على نشره واستخدامه موحّدا وإشاعته: التقييس؛ وقد سبق أن تحدثنا عنه، وعن مبادئة بإيجاز، وله فوائد كثيرة ذكرها فيلبر (FELBER) لعلّ من أهمّها تسهيل التعاون التقني بين الشعوب، ونقل عن ڤوستر (WÜSTER) قوله – وهو أحد الداعين إلى توحيد المصطلحات عالميّاً – "إنه يأسف كثيرا عندما يسمع أنّ العديدين من الناس قد رفضوا – ومنذ سنوات طويلة – محاولات لتوحيد المصطلحات؛ متخذين شعارا لهم بأنه

لايمكن توحيد المصطلحات، أو وضع مقاييس محدّدة لاستحداث مصطلحات جديدة(38) .

ومن فوائد التقييس أنه يهدف إلى تحسين المصطلحات المستعملة وتوحيدها؛ إذ " يجب أن تراجع المصطلحات المقيّسة في فترات منتظمة حتى نتأكّد من صلاحيتها، وحتى تبقى متوائمة باستمرار مع آخرالتطورات في حقول العلوم والتكنولوجيا"(39) .

ومن المقاييس المهمّة التي ذكرها الأخضر غزال (40)**المقاييس الدلالية**، وأراد بها تفضيل المصطلح الدقيق على المبهم أو الملبس، وتفضيل المصطلح الذي يوحي جذره بالمفهوم المقصود بصفة أوضح؛ كما أوصى بتجنّب تعدّد دلالات المصطلح الواحد، وهو ما يعرف بالمشترك اللفظي. وذكر أيضاً المقاييس **الاجتماعية اللغوية**، وهي تقوم على الاستعمال، ففضّل اللفظة الرائجة الفصيحة على النادرة أو الغريبة، ودعا إلى تجنّب الكلمات الفصيحة التي تتّسم بطابع العيب بالنسبة للهجة العامية، أو قد يحدث نطقها على طريقة النطق العاميّ التباسا.

ومن المقاييس الاجتماعية اللغوية جماليّة اللفظ، وخفّة وقعه وجَرْسه.

*ومما له صلة بالتقييس والمقاييس ضرورة إجراء دراسة ميدانية وجمع استبيانات على المصطلحات المترادفة المتعدّدة على مستويين:

أ-مستوى الاستخدام العلمي الخاص بين المتخصّصين والعلماء، وفي البحوث والمؤلفات والترجمات.

ب - مستوى الاستخدام الشعبي العاميّ العام في الوطن العربي، ثم محاولة معرفة نسبة شيوع كلّ منها على المستويين كلّ على حدة.

وبعد هذه الخطوة نجري دراسة تأثيليّة (تأصيلية) وصوتية وصرفية ودلالية على هذه المصطلحات جميعها بمستوييها؛ لبيان الفروق اللغوية بينها، وتطبيق معايير التقييس العلمية والمنطقية واللغوية الدقيقة عليها؛ لمعرفة الأفضل موضوعيّاً، والتوصية باستخدامه بكل حزم وصدق ومتابعة، بعد توثيقه، مع جواز إبقاء مصطلح مرادف واحد مقبول لأسباب سبق ذكرها،وتنحية الباقي. وفي حالة عدم الوصول إلى حلّ مرضٍ باستخدام مصطلح واحد فقط، ووقف بقية المترادفات عن الاستعمال، وهذا يكون غالبا في مستوى الاستخدام العام الشعبيّ العاميّ، فلنتركها على حالها؛ فالزمن ، والذوق العربي. وانتشار الثقافة، والوعي المصطلحي، وغير ذلك كفيل بإبقاء الأفضل والأنسب والتوجّه إليه، وهجر غيره وإقصائه.مع التحذير من أنّ التوحيد هذا "يجب ألاّ يكون مؤدياً إلى تجميد اللغة والعلوم"(41) .

وجدير بالذكر والاهتمام أن نسجّل أنّ العناية بالمصطلحات العامّة الشائعة على مستوى الاستخدام الشعبي العاميّ أشدّ خطرا؛ لشيوعها وصعوبة مواجهتها أمام الزخم الجماهيري الجارف الذي لايعرف معايير تقييس، أو يستشعر خطورة الأمر وضرره. فقضية المصطلحات العامّة إذن تحتاج إلى يقظة ومتابعة، مع تذرّع بالصبر والتأنّي وطول النفس، على أن نبادر بتطويق المصطلحات المستهجنة أو المرفوضة، وأن نبادر بالدعوة إلى المصطلح المفضّل وتزكيته، كلما سنحت الفرصة وبكل الوسائل المتاحة إعلامياً وثقافياً وجماهيريا.

*ومن سبل نشر المصطلح الموحّد تشجيع التأليف والإبداع والإنتاج العلميّ العربي ودعمه؛ لإيجاد نظريات علمية عربية بمصطلحات عربية أصيلة، لاتحتاج إلى

مراجعتهـا – في معظـم الأحيـان – أو إلى تعريبهـا كالأجنبية. ويتبع ذلك أيضا تعريب التعليم الجـامعي والعام، أي جعل العلم عربيّاً ، وتوحيـد مناهجه ومـوادّه وكتبه، وأنظمة الإدارة والتبادل والاقتصاد ومناحي الحياة والفكر الأخرى، وهذا سيأتي – إن شاء الله – ولو على مراحل.

*إن الجهود والمبادرات الفردية في مجال وضع المصطلحات وتعريبها أمر يدلّ على الوعي والغيرة والإخلاص، وهو مجهود ابتكاريّ يشكر أصحابه عليه ، لكنّ له أثراً سلبيّاً مضاداًّ، يجدر التنبّه له والتنبيه عليه، وهو أنّه " أمر لا يخدم التوحيد بل يهلكه"(42). وحتى نحقّق الفائدة من هذه الجهود الفردية، يجب ربط الجهود بالهيئات القطرية والقومية المعنيّة، حتى يتمّ التنسيق والتقييس والتوثيق، والتوصية بنشر المصطلح المقترح واستخدامه.

*ومن السبل والوسائل أيضاً: أن لانترك المجال للعامة لوضع مصطلحات اعتباطية، وربّما عاميّة، وعلى مسئوليتها من غير عناية، أو معرفة، بمفهوم أو مصطلح، أو منظومات مفهومية أو مصطلحية؛ فإن وضعوا شيئاً من المصطلحات صعبت مقاومته ووقف انتشاره، وتلجأ العامّة – عادةً – إلى ذلك؛ إذا تلكّأت الهيئات المختصّة المصطلحية في وضع مصطلح لأيّ مفهوم بالسرعة الممكنة؛ لأنّ العامّة ستقع آنذاك تحت ضغط الحاجة إلى التعبير عن المفاهيم التي تستحدث، ولو بمصطلحات سقيمة، أو عدد من المصطلحات المتعدّدة.

*ومن وسائل نشر المصطلح وإشاعته بعد توحيده والاتّفاق عليه: أن تبادر الدول العربية – بعد قناعتها بأن المصطلح والتقييس لهما خطر وشأن عظيمان على خطط التنمية القطرية والقومية – أن تبادر كل دولة إلى الالتزام بجانب من المفاهيم في أحد فروع العلم والتقنية، بعد التنسيق والاتّفاق مع شقيقاتها، وتتولّى تعريب مصطلحات هذه المفاهيم كلها، مع استمرار التشاور والتنسيق بينها؛ ثم عرض هذه المصطلحات على اجتماعات عمل مكثّفة عامّة ومشتركة؛ لدراستها ومناقشتها وتقييسها وإقرارها، ثم التوصية باستخدامها وتعميمها قوميّاً، ومتابعة ذلك والتزامه بصدق وإخلاص.

*ومن سبل نشر المصطلح الموحّد أيضا: إنشاء بنك معرفيّ عربيّ واحد للمفاهيم وتعريفاتها والمصطلحات، وإنشاء شبكات له في جميع الدول العربية؛ لتخدم التوجّه الوحدوي في هذا المجال، مع إمكان الاستعانة الواسعة والحثيثة بالـْ (إنفوتيرم)، والمؤسسات العالمية المختصة، واستغلال وسائل الاتصالات المعرفية المتطوّرة،وشبكات المصطلح والمفاهيم العالمية،وطلب الخبرات والتدريب، كلّما كان ذلك لازماً(43).

*ومن وسائل توحيد المصطلح ونشره أيضاً: نشر الوعي المصطلحي والثقافة المصطلحية، ببيان أهمية المصطلح وتعريبه، وطرق وضعه، وتدريب لغويين ومتخصّصين في هذا المجال، وتدريس مساقات ومقررات في الجامعات في الأقسام المختلفة، كلّ حسب اختصاصه وحاجة طلابه؛ والمبادرة بفتح مركز خاصّ (أو معهد) لتدريس علم المصطلح، بمنح الشهادات العلمية المتخصصة، وتعقد فيه الدورات التدريبية اللازمة، وتُجرى فيه البحوث المصطلحية النظرية والعملية، وتقدم فيه الأطروحات العلمية لنيل الشهادات العليا؛ والـْ (إنفوتيرم)

والمراكز المثيلة في العالم على استعداد للإسهام والمساعدة في هذا المشروع القوميّ العلمي الجليل، إضافة إلى مؤسسات أخرى اقتصادية وتقنية وعلمية وصناعية عالمية، لها اهتمام بالموضوع، بتعريب المصطلح وتوحيده وإشاعة استخدامه لمصالح خاصة متنوّعة؛ وليكن هذا المركز في إحدى الدول العربية، مستقلاً أو تابعا لإحدى الجامعات العربية، على أن يكون ذا صبغة عربية قومية.

*ومن سبل التعريب ثم التنسيق والنشر: تكوين لجان وطنية محلية متخصّصة للعمل المصطلحي في جميع الدوّل العربية(44) ، وتنبثق عنها مجموعات عمل على غرار (لجنة نورمان للمصطلح) (NAT) في ألمانيا مثلا، ومجموعات العمل المنبثقة عنها (45) ؛ على أن يكون التنسيق عاليا بين هذه اللجان الوطنية المحلية على المستوى القومي العربي.

ويدعم ذلك تشكيل هيئة عربية واحدة قومية مشتركة من جميع الدول العربية، وتحظى بدعم كامل من الحكومات العربية كلها، تتولّى مهمّة التنسيق بين اللجان الوطنية المحلية،ولتكن هذه الهيئة أحد المجامع اللغوية مثلاً، شريطة دعمه ودعم قراراته في هذا الشأن-على الأقلّ،واعتبارها ملزمة،وتعميمها على جميع الدول العربية للتنفيذ والمتابعة.

*ومايتوّج هذه التوجّهات والسبل كلها ويسندها، هو قناعة السلطة (الحكومة) في كل بلد عربي بأهمية التخطيط المصطلحيّ وأثره في خطط التنمية،وأن تكون مستعدّة للدعم ماليّاً ومعنويّاً، وأن تساند التوجهات كلها في هذا المجال، وتتولى مهمّة التعميم والمتابعة والأمر بالتنفيذ، كلّ في بلدها، وتتولّى محاسبة الجهات المخالفة المختلفة وتوجيهها؛ وبذلك نضمن السلطة الإلزامية للمصطلح الموحّد، ونضمن أوسع انتشار ممكن له، مع كون هذه المصطلحات المنبثقة عن اللجان المختصّة مقيّسة وفق أدق المبادئ والمعايير العلمية والفنيّة واللغوية.

* * *

وأخيرا فإن الباحث يضمّن هذه الورقة **خطّة متأنية ممكنة** لنشر المصطلح الموحّد وإشاعته؛ وهي حصيلة سنوات من الاهتمام والقراءات والاتصالات والخبرات والمعاناة لشؤون المصطلح العربي بحثاً وتدريساً، يمكن عرضها على النحو الآتي:

– بعد تشكيل اللجان الفنية المختصّة الوطنية والقوميّة، والقيام بدراسة ميدانية وصفية على إمكانيات اللغة وقدراتها، وحال المصطلحات العربية، نتناول المصطلحات والمفاهيم المشكلة التي تحتاج إلى معالجة؛ من تعريب أو تقييس أو توحيد أو توثيق أو نشر، مشدّدا علىأن **يكون بدء العملية كلها دائما بالمفاهيم،** والعناية بها، ودراستها، ودراسة **تعريفاتها**، أو وضع هذه التعريفات – إن لم توضع بعد – مع الإيضاحات اللازمة، وفهم هذه التعريفات جيدا ، بالاستعانة بمن يلزم من المختصين محليّاً أو عالميّاً.

وسيتّضح لنا بعد التعامل مع هذه المفاهيم، أنّها ستكون – من حيث مصطلحاتها ومعالجتها – على أنواع، هي:

أوّلاً: مفاهيم وصلت إلينا، وموادّها معروفة لنا وشائعة، وهي على قسمين:

(1) لها مصطلحات عربية، وهذه أيضاً تكون على قسمين، من حيث عدد المصطلحات الدالّة عليها، وهما:

أ – لها مصطلح عربيّ واحد:وهذا المصطلح شائع

معروف مألوف لدى العامّة والخاصّة، وهو إمّا أن يكون معرّباً، وإمّا أن يكون دخيلاً، وإمّا أن يكون عربيّاً فصيحاً، وإمّا أن يكون عربيّاً عاميّاً. وهذا المصطلح الواحد - أيّا كان نوعه - يجب أن يقيّس وفق مبادئ التقييس المقررة،وأن تطبق عليه شروط المصطلح المقبول المفضّل، التي تحدّدها اللجان الفنية المختصّة، فإن كان موافقا لتلك الشروط أُقرّ وأُبقي على حاله واستخدامه، ووثّق، وأُسهم في نشره؛ وإلاّ، قامت اللجان بوضع مصطلح بديل مقبول، أو اتخذت موقفاً مقبولاً مشتركاً بشأنه.

ب - لها عدد من المصطلحات العربية أو المعرّبة المترادفة:وهذه المصطلحات المترادفة تحتاج إلى تقييس كل على حِدة، وإلى علاج ، حسبما اقترح في موضوع سابق من هذا البحث؛ للتخلّص من المترادفات، وإبقاء مصطلح مفضّل مقيّس؛ والعمل على نشره وإشاعته.

(2) ليس لها مصطلحات عربية أو معرّبة،وإن كان لها فليس شائعا معروفا بعد،مثل ڤيديو، وغيره؛وهذا النوع من المفاهيم ينبغي الإسراع في معالجته، بعرض المفاهيم على اللجان العلمية والفنية المختصّة؛ لوضع مصطلح عربي واحد،وفق المقاييس والمعايير المرعيّة، وتوثيقه، ثم طرحه للاستخدام ، ومتابعة رعايته، والحثّ على استخدامه ونشره، ويكون ذلك في البداية بين المثقفين والخاصة، وعلى مستوى البحث العلمي والتعليم.

ثانيا: مفاهيم استحدثت في الخارج، أو ستستحدث ، ولم تصل إلينا موادّها بعد؛ وهذه على نوعين أيضاً:

(1) مفاهيم لأشياء محسوسة مادية، وهذه حالها أيسر في المعالجة من النوع المعنويّ؛ وتقترح الخطّة أن نطلب من ملحقينا التجاريين أو الثقافيين أو سفاراتنا في الخارج بمتابعة هذه المستحدثات أوّلاً بأوّل، وأن يجمعوا معلومات (تكون تعريفات لها أو كالتعريفات)، ومصورات وإيضاحات وافية واضحة دقيقة عنها، وعن صفاتها الحقيقية وصفاتها غير الحقيقية(46)، تساعد اللجان المختصّة العربية القومية المشتركة في فهمها وتمثّلها للمفهوم، لتسهيل مهمتها في وضع مصطلح مقبول له، استعداداً لدخوله إلى البلاد العربية في وقت لاحق، حتى إذا ما دخلت هذه المفاهيم، أو أراد أحد إدخالها واستيرادها، ألزم باستخدام مصطلحها العربي المقترح لها عليها في المراسلات، والدعايات، والعرض في المحلات التجارية، والتسويق، وبذلك نضمن لها التوحيد والنشر والإشاعة.

(2) مفاهيم نظرية معنوية مجرّدة، كما في مجال العلوم البحتة؛ وهذه يمكن معالجتها بالاستعانة بعلمائنا المتخصّصين - كلّ في حقله - ، أوبعلماء من الخارج، وقد نستعين ببنوك المعرفة الدولية والعالمية المعنيّة، والمؤسسات ذات العلاقة؛ لشرح هذه المفاهيم وتعريفها وتوضيحها للّجان الفنية المختصة، التي ستتولّى بعد ذلك اقتراح مصطلحات عربية واحدة مشتركة وتوثيقها، ثم تنشرها على المؤسسات العربية العلمية، والأشخاص ذوي العلاقة؛ لاستخدامها في بحوثهم وتدريسهم وأنشطتهم المختلفة.وهذه المفاهيم بنوعيها - المحسوسة والمجرّدة (المعنوية) - يجب التنبّه إلى ضرورة العناية بشأنها،

والإسراع بمعالجتها قبل الأنواع الأخرى؛ لئلاّ نترك المجال للعامة وغير المتخصصين - أو المتخصّصين - أن يضعوا مصطلحات اعتباطية لها، أو أن يستخدموا مصطلحاتها الأجنبية، ويشيعوا استخدامها في حالة وصولها إليهم، أو اطّلاعهم عليها، قبل إنجاز مصطلحات عربية أو معرّبة مقيّسة لها؛ وبذلك تتعقّد المشكلة علينا في علاج توحيدها، ونشر المصطلح الموحد بعد ذلك.

ثالثا : مفاهيم سنكتشفها نحن وعلماؤنا في بحوثنا العلمية الخاصة، وهذه مشكلتها بسيطة - كما يرى البحث - ؛ وتتلخّص بأن يقوم الباحث المتخصّص نفسه، أو بمساعدة اللجان الوطنية أو القومية المختصّة باقتراح مصطلح دالّ على مكتشفاته، وتكون هذه المصطلحات مقيّسة حسب الأصول، لها صلة بمنظومة المصطلحات الدالة على منظومة المفاهيم ذات العلاقة والصلة بالمفهوم المكتشف الجديد، ويوثّق هذا المفهوم وتعريفه ومصطلحه، ويسجّل باسم مكتشفه، وينشر على الملأ للاستخدام بلاعقبات أو مشكلات.

* * *

وبعد؛ فهذه خطّة متواضعة للعمل، تقترحها هذه الورقة، فإن حازت الرضا والقبول كان ذلك فضلاً من الله وتوفيقا وإسهاما في إنجاح هذه الندوة المباركة، ودفعها - مع الخطط والاقتراحات الأخرى - لتخطو للعمل المثمر بإذن الله، وذلك ما أردناه منها ولها.

وأعلم أنها ليست كتابا مقدّساً، فقد تُرفض، أو تكون مستعصية على التطبيق ولاتصلح، أو تحتاج إلى تعديل، فهي على كل الوجوه ورقة عمل مطروحة أمامكم، أردنا بها النفع العامّ ووجه الله سبحانه ، قد تسهم بالجهود الخيّرة؛ آملاً أن تنال نصيبها من الدراسة والعناية.

والله وليّ التوفيق،،،

"حواشي البحث"

(1) الشريف الجرجاني – بتصرّف –، والمعجم الوسيط (اصطلح).

(2) انظر في ذلك سلسلة مقالات: للمهيري، والجنحاني، ودوشق.

(3) أبو سعد16 ، نقلا عن إسماعيل مظهر في تقديمه لكتاب "مقدّمة لدرس لغة العرب" للعلايلي، صفحة (هـ).

وانظر شهادات عدد من المستشرقين في قدرة اللغة العربية وخصائصها،(بلاشير، وماسينيون، ولوسيل) في مقالة "دور اللغة في تماسك شخصية الأمة" للحبيب المخّ، في كتاب "دراسات في اللغة والحضارة" ص35 - 36 .

(4) فيلبر(FELBER) - Standardization of Terminology ، فيينا،1985م ، ص 17.

"ولعلّ أغنى الأدبيّات التي كتبت في علم المصطلح النظري والتطبيقي حتى الآن، والتقييس والتخطيط والتوثيق المصطلحي، وكلّ مايتعلق بالمصطلح، لعلّها جاءت في كتابات فيلبر، وهو الرئيس السابق لمنظمة "INFOTERM" في فيينا بالنمسا.

(5) نفسه 13. وانظر : PALMER : كتاب" SEMANTICS " ،ص14 .

(6) الطعّاني 76 (بتصرّف) – نقلا عن وورف(WORF) .

(7) المصدران السابقان في (5)- فيلبر 17، وبالمر 17–24 ،32.

(8) الحمزاوي 106. (9) فيلبر – بتصرّف – 15. (1985م).

(10) ريغ 8.(RAIG) (11) فيلبر – (1985م) 3 – 2 (بتصرّف).

(12) نفسه 22. (13) نفسه 23.

(14) فيلبر: "Guidelines On National Terminology - Planning Policy"

فيينا،1986 م، ص45 ،47،49 .والقاسمي 17 ومابعدها.

(15) فيلبر (1986) 51، 52.

(16) فيلبر (1985م) ص 5، نقلاً عن ڤوستر (Wüster) وهو أحد روّاد علم المصطلح النظري.

(17) الأخضر غزال 24، 26. (18) الحمزاوي 85.

(19) فريحات 55. (20) هليّل 5 ومابعدها إلى 18.

(21) مظهر 11، 65ومابعدها. وعيد 137 ومابعدها.والكرمي 272–280، وهليّل 10 ومابعدها.

(22) الحمزاوي 89: نقلا عن مقالة "توحيد المصطلحات في البلاد العربية"،مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق157–11/161.

(23) الأخضر غزال 39. (24) نفسه 26

(25) نفسه 27.

(26) الحمزاوي 109 . وأنا لاأقرّ هذا التوجّه، رغم اتّزانه.

(27) أبو سعد 11،10 (بتصرّف).

(28) الأخضرغزال19،26–38 ،وعمّار بن يوسف5 – 4.وهليل 5 – 4،21.وفريحات 58–59 .

(29) الأخضر غزال25–26، وقد أورد أمثلة أخرى على المشترك اللفظي، الذي يؤدّي إلى الخلط والاضطراب.

(30) الحمزاوي 85.

(31) رسالة ماجستير بإشرافي للطالب / عبد الله بابعير. وقد تصدّى الطالب - بوعي -- لهذا الخلط بالحجّة والأدلّة، فاستقصى الفروق الدقيقة بين هذه المصطلحات، والمسوّغات التي دفعته إلى الاقتصار على مصطلح واحد، وهو "الاستغناء".

(32) عمّار بن يوسف 3.

(33) الأخضر غزال 48، 52-53. خليفة/مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج (3-4) ص 5-18.

(34) انظر مثلا: الأخضر غزال 47 ومابعدها، والحمزاوي 97 ومابعدها، وعمّار بن يوسف 7،11،13، وهليّل 5 ومابعدها، وغيرهم.

(35) هليّل 10-24. وأبوسعد 77-78.

(36) الأخضر غزال 48 . وهليّل 7.

(37) الحمزاوي 111. (38) فيلبر (1985م) 5-6.

(39) فريحات 55 : نقلا عن فيلبر وڤوستر.

(40) الأخضر غزال 60. (41) الحمزاوي 86.

(42) عمّار بن يوسف 8.

(43) فيلبر (1986م) 46،54. وفريحات 56-59 .

(44) قد شُكّلت لجنة وطنيّة للعمل المصطلحي في الأردن عام 1987م، وانبثقت عن وزارة التجارة والصناعة الأردنية؛ ولكنها لم تر النور؛ لإحالة مدير الدائرة المعنيّة بعد ذلك بمدّة قصيرة على التقاعد ، وربّما لأمور أخرى أيضاً لانعرفها.

(45) فيلبر(1985م) 12. (46) نفسه 13-14.

مناهل البحث ومراجعه

-أبو سعد/أحمد:(قاموس المصطلحات والتعابير الشعبية)، مكتبة لبنان، ط 1، بيروت، 1987م.

-الأخضر غزال/أحمد (المنهجية العامة للتعريب المواكب)،يناير 1977م، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط - المغرب.

-پالمر F.R /(PALMER): (SEMANTICS) Cambridge University Press,2nd Ed.1981

الجنحاني / د.الحبيب (العربية والتيارات الفكرية المعاصرة) مقالة في كتاب "تنمية اللغة العربية في العصر الحديث"، منشورات وزارة الشؤون الثقافية /تونس 1987م.

-الحبيب المخ (دور اللغة في تماسك شخصية الأمة) مقالة في كتاب "دراسات في اللغة والحضارة "، وزارة الشؤون الثقافية /تونس،1975م.

-الحمزاوي/د.محمد رشاد: (العربية والحداثة -أو الفصاحة فصاحات)، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس 1982م.

-خليفة/د.عبد الكريم(دور التراث العلمي في تعريب العلوم والتقنيات) مقالة في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج(3-4)، عمّان 1979م.

-دوسّق / د.مفيق:(دور اللغات القومية في الدراسات العليا والبحث العلمي)بحث في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد 27،ك2 - حزيران 1985- عمان.

-ريغ/د.دانيال:(من الألفاظ إلى المعاني والعكس) بحث مقدّم إلى ندوة المعجم العربي التاريخي - تونس 14-17 نوفمبر 1989م.

-الشريف الجرجاني(التعريفات) المكتبة التجارية الكبرى - بالقاهرة.

-الطعاني / يوسف:(اللغة كأيديولوجيا)مقالة في مجلة "الفكر العربي المعاصر"ك 2 شباط 1991.

-عمّار بن يوسف: (توحيد المصطلح القانوني والمالي في البلدان العربية)بحث مقدم إلى ندوة "التقييس والتوحيد المصطلحيان في النظرية والتطبيق"، تونس 1989.
-عيد /د.محمد: (المظاهر الطارئة على الفصحى) عالم الكتب – القاهرة : 1981م.
-فريحات/غالب(The structure of contemporary scientific Terminology in Arabic) :
رسالة ماجستير (مخطوطة)مركز اللغات / جامعة اليرموك 1989م.
-فيلبر (Helmut Felber) (Standardization in Terminology) فيينا،1985.
(Guidelines on National Terminology, Planning Policy)فيينا، 1986م.
-القاسمي/د.علي(مقدمة في علم المصطلح) وزارة الثقافة – المكتبة الثقافية/بغداد.
-الكرمي/د.حسن: (المعجم العربي والتعريب)"الموسم الثقافي الأول لمجمع اللغة العربية الأردني" – عمان 1983.
-مجمع اللغة العربية بالقاهرة:(القاموس المحيط) ط 1963م.
-مظهر/إسماعيل(تجديد العربية) 1955م.
-المهيري/د.عبد القادر:(من قضايا العربية في عصرنا)مقالة في مجلة المعجمية العربية بتونس، العدد 1 تونس 1405هـ / 1985م.
-ناصف/علي النجدي:(من قضايا اللغة والنحو) 1955م، القاهرة.
-هليّل /د.محمد حلمي:(خطوات نحو تقييس المصطلح اللساني في الوطن العربي).
بحث مقدّم إلى ندوة"التقييس والتوحيد المصطلحيان في النظرية والتطبيق" تونس، 13-17 مارس 1989م.

المنهجية المعجمية العربية

بين

الصوت والمعنى والباب والفصل والمصطلح

الدكتور عمر موسى باشا

رئيس قسم اللغة العربية وآدابها

في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق

اهتم العرب القدماء كثيرا بلغتهم، لأنها اللغة الفصحى المقدسة التي أُنزل بها القرآن الكريم. ومن هذا المنطلق فإن اللغة العربية كانت قطاف التطور اللغوي للعربية القديمة، عبر عصورها الجديدة، فبلغت قمة نضجها الفني حين ظهر الإسلام.

وليس من باب المصادفة، أن يشير المعجميون في خطب معاجمهم إلى أهمية اللغة العربية، وإحاطتها بهالة من التقديس والإعجاب بما فيها من أصالة تكوينية وحداثة توليدية، صرفا واشتقاقا وحركات ودقائق معنوية، يضاف إلى ذلك هذا الشمول والاتساع والغزارة في الأصول، ذلك لأن العربية الأخيرة جمعت كل سابقاتها، فهي لهذا السبب أغنى لغات الأرض قاطبة.

وليس من باب المصادفة أيضا في مقدمة ابن منظور أن يشير إلى الحديث النبويّ الشريف:" أحبوا العرب لثلاث: لأني عربي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي"(1) .

ومن هذا المنطلق اهتم اللغويون العرب القدامى بوضع مصنفات تجمع شمل المفردات اللغوية المتفرقة، ضمن التحديد الذي يلتزمونه مثل مصنفات الإبل والخيل، والوحوش والجراد، والحشرات، وغيرها...، ولم يكتفوا بذلك، وإنما شمل تصنيفهم الجمعي الإنسان وغيره.

لن نتحدث عن تاريخ المعاجم، ولا بد لنا من تعريف لفظ(المعجم) الذي أُطلق على هذا النمط من التصنيف، ومن المفيد جدا أن نشير إلى تطور لفظ(المعجم).ذكر ابن جني أن مادة (عجم) للإبهام والإخفاء وضد البيان؛ وذكر الجوهرى أن " الأعجم الذي لايفصح ولا يبين كلامه ، وإن كان من العرب" و(أعجم الكتاب) بخلاف أعربه، والمعجم هو النقط بالسواد ، يقال: أعجم الكتاب أي نقطه.

أما الخليل فقد عرّف المعجم بقوله:"الأعجم الذي لايفصح، والمعجم: حروف الهجاء المقطّعة لأنها أعجمية، وتعجيم الكتاب: تنقيطه كي تستبين عجمته وتصحّ" (2) .

والملاحظ أن الخليل كان أدق من عرّف المعجم من القدماء، فنقله من معناه الأول إلى معناه الاصطلاحي الذي استخدمه العلماء اللغويون من بعده. ومن المفيد أن نشير بعد هذا التقديم والتعريف إلى أن المعجميين سلكوا ثلاثة سبل في بناء المعجم العربي بدءا بالخليل بن أحمد الفراهيدي ، صاحب أول معجم علمي لغوي في تراثنا العربي.

ويمكن أن نجمل هذه السبل الثلاثة في المناهج

التالية: وهي المنهج الخليليّ، والمنهج الدريديّ، والمنهج الجوهريّ.

المنهج الخليلـــــيّ

مما لاشك فيه أن أبا عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى سنة 175هـ) كان الرائد اللغوي الأول ، وصاحب أول تصنيف معجمي في تراثنا العربي.

لقد أُوتي عبقرية لغوية متميزة بقيت متجاهلة، أومجهولة، في عصره، أومن جاء بعده من اللغويين، والغريب أن بعضهم تبنى بعض آرائه اللغوية، واستشهد بها في تصانيفه، و لم يشر إلى صاحبها الأول ، حتى إنه لم ينج من التهجّم عليه حسداً له، والغض مما توجه إليه.

أبرز محققا (العين) أهمية الخليل في الريادة اللغوية، وقد نوّها بالأسبقية، ليس على النطاق العربي فحسب، وإنما ضمن السبق اللغوي فيما يتعلق بعلم الأصوات وعلم وظائف الأصوات.

ومما قالاه في التقديم " أن الخليل قد وضع أول معجم للعربية، فلم يستطع أحد ممن تقدمه، وممن عاصره أن يهتدي إلى شيء من ذلك" (3) .

واستطرد المحققان فذكرا " أن صنعة أول معجم في أية لغة من اللغات، على نحو وترتيب جديدين، لاسابق لهما، لهو من أعمال الصفوة العباقرة الخالدين"(4) .

لعل أول ما يلاحظ هذا السبق اللغوي في علم اللسان، وخاصة هذه الآراء التي اعتمدها في تصنيف معجمه، وذلك أنه نظر في أصوات الحروف الهجائية، فوجد أن الألف لا تصلح أن تكون الحرف الأول في المعجم الذي يصنفه ، وعلّل ذلك بقوله : "والألف...ليست من أصل البناء، وإنما أُ دخلت هذه الألفات في الأفعال وأمثالها من الكلام، لتكون الألف عماداً وسلّماً للسان إلى حرف البناء، لأن اللسان لاينطق بالساكن من الحروف، فيحتاج إلى ألف الوصل...فافهم إن شاء الله"(5) .استخدم الخليل طريقة مبتكرة لم تخطر في بال أحد قبله من اللغويين العرب، فقد اعتمد الحروف الصحيحة، وأهمل حروف العلة، وجعل ترتيبها بحسب مخارج الأصوات، وآية ذلك كله اعتماده على التجربة الذاتية، وقد وضحها في تقديمه بقوله: "وإنما كان ذواقه إيّاها أنه كان يفتح فاه بـالألف، ثم يظهر الحرف، نحو (آب) و(أن)، و(أخ)، و(أع)،و(أغ)، فوجد العين أدخل الحروف في الحلق، فجعلها أول الكتاب، ثم ما قرب منها، الأرفع فالأرفع، حتى أتى على آخرها، وهو الميم" (6). طبق الخليل هذه التجربة الذاتية، وتوصّل إلى الحقائق اللغوية التي وضحت القواعد الأساسية في بناء اللغة العربية على هذا الشكل الذي صارت إليه بعد مرورها في أطوار قديمة جدا، وقد سماها اللغويون اللغة القديمة، وهي اللغة التي تفاعلت مع اللغات العربية الأخرى، فبلغت قمة تطورها حين أُنزل بها القرآن العربي.

رتّب الخليل معجمه على نظريته الصوتية، وجعلها في ثماني طبقات، أضاف إليها طبقة تاسعة، وهي حروف العلل (فهذه تسعة وعشرون حرفا، منها أبنية كلام العرب)(7) .

ومن المستحسن أن نترك الخليل يشرح لنا نظريته اللغوية كما وردت في مقدمته، بقوله: "بدأنا في مؤلفنا هذا بالعين، وهو أقصى الحروف، ونضم إليه ما بعده حتى نستوعب كلام العرب، الواضح والغريب، وبدأنا

الأبنية بالمضاعف ، لأنه أخف على اللسان، وأقرب مأخذا للمتفهم"(8) .

لم يكتف الخليل بالاعتماد على العين لكونها نقطة البدء عنده، وإنما قارنها بغيرها من الحروف القريبة منها:(فأقصى حروف الحلق كلها العين) (9) . كما أضاف إلى ذلك قوله :(إن العين لاتأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما) (10) .

شرح الخليل نظريته بقوله:

- فالعين، والحاء، والخاء، والغين، (حلقية).
- والقاف، والكاف (لهويتان) لأن مبدأهما من (اللّهاة).
- والجيم، والشين، والضاد (شَجْرِيّة)لأن مبدأها من (شَجْر الفم)، أي مخرج الفم.
- والصاد، والسين، والزاء، (أَسْلية)، لأن مبدأها من (أَسْلة اللسان) وهي مستدق طرف اللسان.
- والطاء، والتاء، والدال (نِطْعية) لأن مبدأها من (نِطْع الغار الأعلى).
- والظاء، والذال، والثاء (لِثوية) لأن مبدأها من (اللِثة).
- والراء، واللام، والنون (ذَلَقِيّة) لأن مبدأها من (ذَلَق اللسان) وهو تحديد طرفي ذَلَق اللسان.
- والفاء، والباء، والميم (شَفَوية)، وقال مرة(شفهية)،لأن مبدأها من الشّفة.
- والياء، والواو، والألف، والهمزة(هوائية) في حيّز واحد، لأنها لا يتعلّق بها شيء.

فنسب كلّ حرف إلى مدرجته وموضعه الذي يبدأ منه، وكان الخليل يسمّي الميم (مُطْبَقة) لأنها تُطبق الفم إذا نطق بها(11) .

وجدير بنا الوقوف عند الحروف الهوائية، وهي أربعة ليست في أصل البناء، لأن هذه الحروف يقال لها:(حروف العلل) (12) .

ومن المفيد أن نجري مقارنة لغوية بين حروف العلة في العربية، وفي غيرها. ففي اللغة الفرنسية مثلا ستة أحرف علة هي (a,e,i,o,u,y) منها حرفان متشابهان صوتيا هما الحرفان (a,e) وهما مثل (الألف اللينة) أو الساكنة، و الحرفان(o,u) ، وهما مثل (الواو)، والحرفان (i,y) وهما مثل حرف (الياء). وهكذا توحدت، وتشابهت الحروف العللية في اللغتين معا، وكذلك الأمر في اللغات الأخرى ولكل لغة خصائصها المميزة فيما يسمى بحروف العلة (voyelles).

أجرى الخليل التقليبات في الألفاظ العربية المجردة، وذلك بحسب التقليب والنقل أولا، وآخراً، ووسطاً، كما أشار إلى المستخدم منها، والمهمل الذى لم يجد له معنى في اللغة العربية، وهذا على جانب كبير من الأهمية، وقد لاحظ المحققان في حديثهما عن البناء المضاعف الثلاثي والرباعي أن الخليل استطاع أن يدرك "أن الفعل الثلاثي قائم على الثنائي وأن هذا الثنائي يصار به إلى الثلاثي عن طريق التضعيف وإما عن طريق زيادة صوت آخر" (13) .

وقد قورن في الزيادة والتقليبات ما هو موجود في اللغات الأخرى قياسا على ما يزاد في الأول باسم (السوابق Prefix) ، وما يزاد في الوسط باسم (الدوامج infixe)، وما يزاد في الأخير باسم (اللواحق Suffix).

بَيْد أننا يجب أن نفرق في الإضافات الثلاث، أولا، ووسطاً وآخِراً بين العربية وغير العربية؛ فهذه الإضافات

ليست إضافة إلى الأصل، وإنما هي تبدلات داخلية تقديما أوتأخيرا، ولكنها ليست إضافة تغيّر المعنى الأصلي للكلمة العربية كما هي الحال في اللغات الأخرى.

يتضح مما تقدم معنا أن الخليل كان صاحب نظريات صوتية في الكتاب المقدم، وأنه استطاع بذكائه وعبقريته أن يكون الرائد العالمي الأول في فقه اللغة عامة، وعلم الصوتيات، ووظائفه خاصة.

كما أنه استطاع من خلال هذه النظريات أن يبني أول معجم عربي، له منهجه الخاص به، وقد كان سباقا في التصنيف المعجمي لا في العربية فحسب، وإنما في تاريخ اللغات العالمية قاطبة، وذلك وفق هذا المنهج الذي كان فيه الرائد، وكان نسيج وحده في المنهج المعجمي الذى وضعه لنا، ووضحه وبين بواعثه، وصنف أحواله وصوره المختلفة.

لم يقتصر المنهج الخليلي على الخليل نفسه، وإنما تأثر به عدد من اللغويين فكوّنوا مدرسة خاصة. ومن هؤلاء القالي (المتوفى سنة 356هـ) فقد وضع كتابه (البارع في اللغة)، والأزهري (المتوفى سنة 370هـ) وكتابه (تهذيب اللغة)، والصاحب بن عباد (المتوفى سنة 385هـ) وكتابه (المحيط)، وابن سيده المتوفى (سنة 458هـ) وكتابه(المحكم).

درس الأستاذ الدكتور حسين نصار هذه المدرسة الخليلية، وتحدث عن خصائصها وعيوبها، بقوله: "يؤلف العين والبارع والتهذيب والمحيط والمحكم ومادار حولها من كتب مدرسة واحدة في تاريخ المعجمات العربية. والرابطة المشتركة التي تجمعها ترتيبها حروف الهجاء بحسب مخارجها، وجعل هذا الترتيب أساس تقسيمها إلى كتب ثم تقسيم هذه الكتب إلى أبواب تبعا للأبنية، ثم ملء هذه الأبواب بالتقاليب " (14) .

واستطرد المؤلف فتحدث عن الخلافات بين هذه الكتب التي التزمت النهج الصوتي فقال:"والتزمت جميعها ترتيب (كتاب العين) للمخارج إلا (البارع) الذي سار على ترتيب مخالف أخذ أغلبه من ترتيب سيبويه مع خلطه بأشياء من ترتيب كتاب العين" (15) .

كما وضح أيضا بعض الدقائق في الاختلاف بين أرباب هذه المدرسةإذ قال:"كان هدف الخليل حصر اللغة واستقصاء الواضح والغريب منها، وهدف الأزهرى تهذيبها وتخليصها من الغلط والتصحيف...، وهدف ابن سيده جمع المشتت من اللغة في الكتب المتفرقة، وتصحيح ما فيها من أخطاء في التفسيرات النحوية.

ويبدو أن هدف القالي يشبه هدف الأزهري، وأن هدف الصاحب بن عباد استدراك مافات سابقيه من غريب".

المنهج الدريديّ

ظهر بعد المنهج الخليلي منهج جديد يخالفه لكونه غير عملي، وغير ميسر للشداة من طالبي العلم، ويبدو أن هذا كان لايصلح إلا للصفوة الخاصة من العلماء الذين يدركون أصول التقليبات والاشتقاقات، وذلك بحسب الترتيب الألفبائي للحروف الهجائية مع مراعاة الأبنية اللغوية، بدءاً من الحرف الأول إلى الحرف الأخير.

أمّا هذا المنهج الجديد فينسب إلى ابن دريد (المتوفى سنة 321 هـ / 933 م)، وهو صاحب المعجم العربي المعروف (جمهرة اللغة)، وهو مؤلف من ثلاثة مجلدات،

شفعها المستشرق كرنكو بمجلد رابع للفهارس العامة.

تحدث ابن دريد عن بواعثه لتأليف هذا المعجم بقوله: "وأملينا هذا الكتاب، والنقص في الناس فاش،والعجز لهم شامل..فسهّلنا وعره، ووطأنا شأزه (16)، وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة، إذ كانت بالقلوب أعبق، وفي الأسماع أنفذ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة،وطالبها من هذه الجهة بعيدا من الحيرة،مشفيا على المراد " (17).

وتحدث عن سبب تسمية معجمه باسم (جمهرة اللغة)، فقال:"هذا كتاب جمهرة الكلام واللغة، ومعرفة جمل منها تؤدي الناظر فيها إلى معظمها، إن شاء الله تعالى، وإنما أعرناه هذا الإسم لأنّا اخترنا له الجمهور من كلام العرب، وأرجأنا الوحشي المستنكر والله المرشد للصواب" (18) .

طبق بشكل عام التسلسل الهجائي، وقد ذكر أهمية الحروف الألفبائية وخصائصها فقال في خطبة معجمه: "اِعلم أن الحروف التي استعملتها العرب في كلامها في الأسماء والأفعال والحركات والأصوات،تسعة وعشرون حرفا،مرجعهن إلى ثمانية وعشرين حرفا (19)منها حرفان مختص بهما العرب دون الخلق، وهما (الحاء والظاء)؛ وزعم آخرون أن الحاء في السريانية والعبرانية والحبشية كثيرة، وأن الظاء وحدها مقصورة على العرب."

ثم استطرد موضحا تصنيفه الأبنية، فذكر أن " الكتاب مقسم عنده إلى الثنائي المضاعف، وما يلحق به، فالثلاثي وما يلحق به، فالرباعي وما يلحق به، والخماسي ومايلحق به".

وذكر بعد ذلك أنه لم يكتف بذلك، وإنما "ألحق بهذه الأبواب أبوابا للّفيف وأبوابا للنوادر".

كما أشار إلى أن ابن دريد لم يبدأ بباب الهمزة، كما هو واجب، وإنما بدأ الثلاثي الصحيح بباب الباء، وأخّر (باب الهمزة) فجعله في باب النوادر في الهمز(20).

أحدث ابن دريد حركة نقدية لغوية في عصره بين مادح وقادح، وعكف عليه الأدباء دراسة وحفظا واختصارا وإيضاحا ونقدا وتجريحا.

والمعروف أن الصاحب بن عباد اختصر الجمهرة وسماه (جوهرة الجمهرة)، وقد كتب حين فرغ من اختصاره(21) :

لّما فرغنا من نظام (الجَوْهَرَهْ)

اعورّتِ (العينُ) و(ماتَ الجمهرَهْ)

والملاحظ أن ابن عباد عرّض بالخليل وكتابه (العين)، وابن دريد وكتابه (الجمهرة). لم يقتصر الأمر على ذلك ، وإنما رأينا نفطويه يطعن في جمهرة ابن دريد،ويذكر أنه مسروق من كتاب(العين)، فقال(22) :

ابن دريد بقره وفيه عيّ وشره

ويدّعي من حمقه وضع كتاب (الجمهره)

وهو كتاب (العين) إلاأنه قد غيّره

بَيْد أن ابن دريد هجاه قائلا:

إفٌّ على النحو وأربابه

قد صار من أربابه (نفطويه)

أحرقه اللّه بنصف اسمِه

وصيّر الباقي صراخاً عليه

ومنها ستة أحرف للعرب، ولقليل من المعجم ، وهن (العين، والصاد، والضاد، والقاف، والطاء، والثاء) وماسوى ذلك فللخلق كلهم من العرب والعجم، إلا

الهمزة فإنها لم تأت إلا في الابتداء، وهذه الحروف تزيد على هذا العدد، إذا استعملت فيها حروف لاتتكلم بها العرب إلا ضرورة، فإذا اضطروا إليها حوّلوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف على مخارجها..."(23).

لم يكتف ابن دريد بهذا التقسيم العام الثنائي، وإنما شفعه بتقسيم ثنائي ثان ضمن سبعة أجناس في قوله:"الحروف سبعة أجناس، يجمعهن لقبان (المصمتة) و (المذلقة): (فالمذلقة) ستة أحرف. و(المصمتة) اثنان وعشرون حرفا، ثلاثة منها(معتلات)، وتسعة عشر حرفا (صحاح).

- فمن المصمتة الصحاح(حروف الحلق)وهي (الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين) مأخذهن من أقصى الحلق إلى أدناه. أما (الهمزة) منهن، فمن مخرج أقصى الأصوات، (والهاء) تليها، وهي من موضع النفس و(الحاء) أرفع منها، وهي أقرب حرف يليها..

- أمّا (المذلقة) من الحروف فهي ستة، ولها جنسان:(جنس الشفة): وهي (الفاء، والميم، والباء).و (الجنس الثاني): من المذلقة...وهي(الراء، والنون، واللام) وهن ممتزجات بصوت الغنة ..."(24).

وضح الدكتور حسين نصار منهجه في معجمه، وأشار إلى الاضطراب في أبوابه، وذكر أن تصنيفه الأبنية هو "تصنيف الخليل مع بعض الزيادات، فهي عنده ثلاثية، ورباعية، وخماسية كالخليل، وملحقات بكل صنف منها، ويريد من الثلاثي الثنائي المضاعف، والثلاثي معاً"(25) .

يبدو أن هذا النهج الدريدي الألفبائي المركّب لم يلق القبول المطلق من اللغويين ، نخص منهم ابن فارس(المتوفى سنة 395هـ) فقد صنف معجمين: أولهما (المقاييس) و(المجمل) ولكن هذا المنهج بدأ يتطور عند الزمخشري (المتوفى سنة 538 هـ) فيأخذ شكله المبسط بإهمال التقليبات في الأبنية، كما كان عليه عند ابن دريد وغيره، وهكذا كان هذا المنهج الشكل الأمثل للمعاجم لا في عصره، وإنما في العصر الحديث.كذلك كان هذا المنهج الألفبائي المبسط نقطة التحول الكبرى في المنهجية المعجمية العربية، شكلا ومضمونا لأن المعاجم تحوّلت من اللغة إلى البلاغة والأدب.

ومن المؤسف أن هذه المنهجية المعجمية قد انحسرت بعد طغيان المعاجم بعد ذلك بالاعتماد على الأبواب والفصول.

يضاف إلى هذه المعاجم الألفبائية معجمان: معجم (مختار الصحاح) للرازى(المتوفى سنة 666 هـ)(والمصباح المنير) للفيومي (المتوفى سنة 770 هـ/1368 م).

المنهج الجوهريّ

كان اللغويون يحرصون منذ القرن الرابع الهجري على تصنيف معجم جديد يستطيع من خلاله الباحث الحصول على المعرفة اللغوية المبتغاة، ويبدو أن المنهَجَيْن السابقين، لم يحققا للعلماء المنهج المطلوب، ولا سيما أن كثرة استخدام السجع في النثر، والتزام الروي الموحد في القافية الشعرية حتّم على اللغويين إيجاد منهج جديد يساعد الكاتب والشاعر معاً على العثور على المفردات اللغوية ذات الحرف الموحد في لام الكلمات والأفعال، وهكذا ظهرت المعاجم التي اتخذت الاعتماد على الحرف الأخير، فسمّته (باباً) بحسب الحروف الألفبائية، ثم التزم الأمر نفسه في أوائل كل كلمة بدءا بحرف الألف وسمي (فصلا).

والمعروف أن اللغوي العلاّمة أبا نصر إسماعيل بن حماد الجوهري(المتوفى سنة 393هـ/1003م) كان الرائد في هذا المنهج الجديد ، منهج الأبواب والفصول . يقول في خطبة معجمه: " أما بعد، فإني قد أودعت هذا الكتاب، فأصح عندي من هذه اللغة التي شرف الله منزلتها، وجعل الدين والدنيا منوطا بمعرفتها، على ترتيب لم أسبق إليه، وتهذيب لم أغلب عليه، في ثمانية وعشرين باباً، وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلاً، على عدد حروف المعجم وترتيبها، إلاّ أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول بعد تحصيلها بالعراق رواية، وإتقانها دراية ، ومشافهتي بها العرب العاربة، في ديارهم بالبادية، و لم آل في ذلك نصحا، ولا ادّخرت وسعا ، نفعنا الله وإياكم به"(26) .

أشار الدكتور نصار إلى أن الجوهريّ "لم يخرج عن هذا الترتيب إلاّ في الباب الأخير، إذ جمع فيه الألفاظ المنتهية بالواو والياء معاً، و لم يفرق بينهما، وختم المؤلف المعجم بباب الألفاظ المنتهية بالألف اللينة..."(27) .

استهل الجوهري باب الألف المهموزة بقوله:"نذكر في هذا الباب الهمزة الأصلية التي هي لام الفعل ، فأما الهمزة المبدلة من الواو نحو (العزاء)... أو من المبدلة من الياء نحو (الإباء) فنذكرهما في باب الواو والياء، إن شاء الله تعالى" (28) .وفي العودة إلى باب الواو والياء نفسه نجد الجوهريّ يستهله بقوله:"جميع ما في هذا الباب من الألف إمّا أن تكون منقلبة من واو مثل (دعا) أو من ياء مثل (رمى)، وكل ما فيه الهمزة فهي مبدلة من الياء أو من الواو... ونحن نشير في الواو والياء إلى أصولهما إن شاء الله تعالى"(29) .

أحدث معجم الصحاح ومنهجه في الأبواب والفصول، والحرص على التسلسل الهجائي في الأبواب أولا،وهي أواخر الأصول، ثم الالتزام التام في التسلسل الهجائي بحسب الفصل في الحرف الأول، فالثاني، فالثالث، وكان أمينا على التطبيق التسلسلي أبواباً أولاً، وفصولا ثانيا، مع مراعاة الالتزام نفسه في الحرف الثاني والثالث.

كثرت الدراسات اللغوية حول تاج اللغة، فظهرت حركة نقدية استهدفت دراسة مختصراته وتكملاته، وتحشياته، وانتقاداته، بالإضافة إلى كتب الدفاع عنه ، وكتب دراسة شواهده، كما أن أبا الحسين يحيى بن معط الزواوي المغربي (المتوفى سنة 628 هـ) شرح بنظم الصحاح، لكنه لم يكمله.

أما المعاجم الأخرى التي نهجت نهجه، فهي ذات أهمية كبرى منها، على سبيل التمثيل لا الإحاطة، كتاب (العباب) للصغاني (المتوفى 650 هـ)، و(لسان العرب) لابن منظور (المتوفى سنة 711 هـ) و(القاموس المحيط ، والقابوس الوسيط) للفيروز أبادي (المتوفى سنة 816هـ)، و(تاج العروس من جواهر القاموس) للزبيدى (المتوفى سنة1205 هـ) و(معيار اللغة) لميرزا محمد علي صادق الشيرازي ، وقد طبع معجمه بين عامي 1311-1314هـ.

هذه هي المناهج الثلاثة التي استخدمها اللغويون العرب، وقد بلغوا فيها من الدقة مبلغا تتضاءل عنده المناهج المعجمية الأخرى في العصور السابقة. ومما هو جدير بالذكر أن بعض هذه المناهج قد يكون متأثرا ببعض المؤثرات اللغوية كالهندية والسنسكريتية، وليس هذا مؤكدا لأن ذلك قد يكون بحكم المصادفة، وذلك لأن

القضايا اللغوية تتأثر فيما بينها. مهما يكن من أمر هذا كله فمما لاشك فيه أن المعجمية العربية كانت رائدة سابقة، واستطاعت أن تصل إلى نتائج هامة سبقت في بعض الأحيان الصوتيات الحديثة وعلم وظائف الأصوات.

ثمة أمر آخر، وهو أن المعجمية العربية كانت مظهرا من مظاهر الموسوعية العربية، ويمكن أن نعد بعض المعاجم موسوعات أدبية ولغوية لأنها انتقلت من الاصطلاح اللغوي إلى إغناء هذا الاصطلاح بما هو مأثور من القرآن والحديث والشعر، بالإضافة إلى الحِكَم والأمثال والشواهد المختلفة، ويكفي أن نحكم على ذلك من خلال المعجمات المطولة التي لم تبلغ شأوها أية معاجم أخرى، ففيها المعارف الأدبية واللغوية والتاريخية والجغرافية، ومن هذا المنطلق فإننا نشير إلى الأدب الجغرافي العربي من خلال معجم البلدان لياقوت الحموي.

هذه هي المعجمات العربية لها تاريخها المجيد في السبق المعجمي .ولقد بدأت المجامع العلمية في الوطن العربي وغيره بإصدار معاجم عربية حديثة، وأملنا كبير في أن نصل في القريب العاجل إلى مابلغته المعاجم الغربية الحديثة من الدقة في التصنيف المعجمي، هذا بالإضافة إلى التخصص الدقيق في نوع المعاجم في اللغة الواحدة، والاهتمام بالمصطلح العربيّ الموحّد.

أما المصطلح العربي فهو إشكالية اللغة العربية المصيرية في العصر الحديث، ذلك لأن الحضارة الغربية قد غزتنا وهيمنت علينا ، فأصبحنا نتخبط خبط عشواء في هذا الفيض من المصطلحات المستوردة والمستخدمة.

لقد أعرضنا عن رصد التراث العربي، وهو غني بكثير مما نحتاج إليه من المصطلحات، وكنا نستطيع أن نستنبط منه -- بعض ما استجد من ألفاظ الحضارة، ففي هذا التراث التليد طريف المصطلح العربي، نجد فيه ذخائر تستطيع أن تسدّ فراغا كبيرا في حقل المصطلحات ويمكن أن نتجاوزه حين تعوزنا الحاجة فنستمد الطريف من بعض المصطلحات غير العربية، ولكن بعد صهره وطبعه بالطابع العربي الأصيل وزنا و هيكلا.

ولنا في المنهج الخليلي حين شرع في وضع علم العروض، خير نموذج يحتذى فقد أغنى هذا العلم بمصطلحات عربية أصيلة اشتقت من التراث العربي، ومن طبيعة البيئة العربية، فأخذ من الخيمة العربية المعروفة الأوتاد والأسباب، وغيرها من المصطلحات العروضية بيْد أنه أعطاها دلالات جديدة في غير ما وضعت له أصلا ، ولكنه أوجد الوجه المشترك بين المادي والمعنوي.

يضاف إلى ذلك أن هذا العالم وحده استقى وأصّل المصطلحات العروضية كاملة، فلم يضف إليها من جاء بعده إلا النزر اليسير. نذكر على سبيل المثال اصطلاح العروض نفسه، فهو يُطلق في الأصل اللغوي على عدة معانٍ، منها الناقة التي لم ترض، ومنها الطريق في الجبل، ومنها إطلاقها على مكة والمدينة وماحولهما، ومنها الطريق الذي يعارضك إذا سرت فيه...

يضاف إلى ذلك ظهور اصطلاحات علمي النحو والصرف، واصطلاحات الحديث النبوي الشريف رواية ودراية، واصطلاحات علوم البلاغة العربية الثلاثة: البيان والمعاني والبديع، وغير ذلك من العلوم المختلفة، مما استجد في الحضارة العربية آنذاك.

وهكذا فإن اللغة العربية لم تكن لتعجز عن إيجاد أسماء لمسمياتها الجديدة، ولم تقع في إشكاليات

الاصطلاح، ذلك لأن المنهجية المعجمية العربية كانت سبيلهم في إغناء لغتهم عن طريق التوليد والمجاز والاشتقاق والإحداث والتعريب في معظم الأحيان. وقد يلجأون في بعض الأحيان إلى صنعة المصطلح المقتبس نفسه بعد تطبيق المنهجية العربية عليه، وذلك وفق الأوزان والمقاييس الاشتقاقية المعروفة في منهجيتهم المعجمية.

يذكر على سبيل المثال الشاعر آدم الأموي، ونشير إلى وصفه البراغيث:

بـلادٌ إذا زال النهـارُ تقـافَزَتْ

براغيثُها من بين مَثْنى وواحد

(ديازجـة) شـهب البطـون كأنهـا

بِغال بريدٍ سُرِّحَ في موارد

استخدم الشاعر كلمة معربة (ديازجة)، وهي جمع (دَيْـزَج).في القـاموس المحيـط:"الدَيْـزَجُ مـن الخيـل معرب(دِيْزَهْ)، ولمّا عرّبوه فتحـوه"(32).وفي اللسـان: "لاأعرف معناها هنا، إلا أن الديزج معرب (دِيزَهْ)، وهـي لون بين لونين، غير خالص."

ثم أشار صاحب اللسان إلى ما ورد في النهاية لابن الأثير في الحديث، " أدبر الشيطان وله هَزَج ودَزَج"(33).

ومن ذلك لفظة (الطسّوج)، وهي تطلق على الناحية وغيرها.

في اللسان:"الطسّوج:الناحية،والطسّوج حبتان من الدوانيق،والدانق أربعة طساسيج،وهما معربان " (34). ثم نقل صاحب اللسان قول الأزهري:"الطسّوج مقدار من الوزن كقوله:(قَرْبيون) بـ (طسّـوج)، وكلاهما معرب، والطسّوج واحد من طساسيج السواد، معربة".

وفي القاموس المحيط:"الطسّوج كسفّود، الناحية، وربع دانق معرّب (طفسونج)"(35).

هذا كله يؤكد أن العرب استخدموا المصطلح المعرب وفق منهجهم اللغوي الخاص بلغتهم كما رأينا.

تطوير المنهجيّة في وضع المصطلح العربيّ

لابدّ لنا ، بعد التحدث عن المنهجية المعجمية العربية، وبيان أصولها وطرقها، من الإشارة الواضحة إلى أن اللغة العربية لجأت إلى المصطلح المعرّب، أو المترجم، مفردات وأساليب، و لم يحجم العرب عن استخدام المصطلح لفظا، ولكن بعد أن يوضع في طرائق المنهجية العربية، لفظا ووزنا وإيقاعا، ففي القرآن أكثر من مئة لفظ مما يدخل في مفهوم المصطلح المعرّب، وفق الطرائق والأساليب العربية المعروفة، بعد عملية الصهر والتعديل اللغويّ واللفظيّ والوزنيّ لتسبك في القوالب العربية، مما يجعلها عربية المخبر والمظهر، معرّبة النجار والإطار.

لقد تعدّدت - كما هو معروف- النشاطات العلمية المختلفة والمتفرقة لخدمة المصطلح العربي، ضمن أُطر النشاطات المجمعية والجامعية، ولجان التنسيق والتعريب لخدمة المصطلح ليوحّد، ويكون اللسان العربي منسجما مع معطيات العلم الحديث، والإسهام في اكتشافاته واختراعاته وتطوراته وتوحيد تسمياته ومسمّياته المختلفة، انطلاقا من أسماء الأعلام، أومن أسماء العاملين في هذه الحقول المعرفية الجديدة.

بَيْد أن الغريب حقا ألاّ نجد هذه المصطلحات سائغة ومقبولة في الجامعات والمجامع والأكاديميات والمؤتمرات، لاختلاف بينها. ونحن نلاحظ أن الوضع السياسي في الوطن العربي يلقي ظلاله وآثاره على ذلك كله، وقد أسهم بشكل فعّال في تعدّد الوضع والاجتهاد

لتبني المصطلح وتعريفه ، فلايتجاوز حدود القطر الذي أُقرّت فيه.

نذكر على سبيل المثال،لا الحصر، مكتب تنسيق التعريب، والجهود الحثيثة الجبّارة التي وضعت لتبنّي المصطلح الموحّد في حقول المعرفة العربية، وخاصة المعرّبة منها، فقد باءت بالفشل في استخدامها وتبنيها، وآية ذلك أن طغيان الفردية العربية في صنعة المصطلح، وتعدّد الأهواء والمشارب ، وتنوع الثقافات شرقية أوغربية، قد أدّى هذا كله إلى هذه الفوضى المصطلحية وتعدّدها، مجمعية أو جامعية أو مكاتب تنسيق التعريب والمصطلح العربي، والغريب أن نجد في البلد الواحد اختلاف المصطلح نفسه بين عالم وآخر، وبين جامعة ومجمع.

هذا هو الواقع الراهن للمصطلح العربي العلمي، وهو يمثّل الواقع العربي. ولكن ما ذنب الأمة واللغة والفكر لأنها غدت ضحية ذلك كله، ويكون بالتالي: العالم أو المثقّف أو المفكّر هو أيضاً الخصم والحكم، وهو المسؤول وضعا أو استخداما أو اقتراحا، سلبا أو إيجابا.

يتضح من ذلك العرض الصريح أننا أمام سبيلين:

أولهما: المصطلح الموحّد التراثي الأصيل، أو المولّد المستحدث، أو الجديد المستنبط.

ثانيهما: نشره وإشاعته بين الأوساط العلمية والفكرية وغيرها، وهو في اعتقادنا المفضل والأهمّ معا.

أما توحيد المصطلح فهو الأصل وعليه الاعتماد في ذلك كله، وهذا ماعجزنا عنه حتى يومنا هذا، وليس من المفيد أن نعرض عوامل تعدّد المصطلح الواحد، فلنا في أسماء الشهور تعددية عجيبة، لم نستطع حتى الآن توحيدها، وقس غيرها عليها، فهي معروفة لدينا؛ ولابد لنا لكي نوحّد المصطلح العربيّ من حركة جمع عامة شاملة، تستقرئ التراث العربي، وتطبّق ما أقرّته المجامع العربية وذلك بالاختيار والانتقاء المنهجي، وما استخدمته الجامعات وأقرته بمعزل عن المجامع مما وُضع أصلاً كلياً، أو أُلحق بالأصول العلمية تبيانا لما ورد فيها، وإيضاحا لمضمونها، بالإضافة إلى المصطلحات المختلفة التي وضعها بعض العلماء المختصين، العودة إلى هذه المؤسسات الجامعية والهيئات المجمعية والأكاديمية. ومما لاشك فيه أن الجامعات والمجامع تجتمع في هدف واحد، وإن اختلفت السبل والطرائق.

لكن هذا الجمع يتطلب تأليف لجان دائمة، وبذل جهود جبارة، لاستقصاء هذه المصطلحات المتعددة والمعربات المتفرقة. ولايكفي هذا العمل الجمعيّ الاستقصائي، وإنما يجب أن يُتنخّل ، ويختار الأصلح والأفضل من المصطلح مما يعطي الدلالة المطلوبة، والمعنى المحدّد لما اصطلح عليه، أو لما يوضع له. وهذه المرحلة ضرورية جدا لكي نعطي عملية الجمع فائدتها المرجوّة مما صنعناه على أعيننا ونجني قطافها المحمود.

نُتبع الجمع مرحلة التنسيق والتأليف والتصنيف بحسب الأنواع، وتتبنى هيئة معتمدة مشتركة مجمعية جامعية علمية موحّدة ذات اتجاهات مختلفة ولجان مشتركة ومنسقة، وبذلك يمكن توليد المصطلح وإقراره، ومن ثم استخدام ذلك في ضروب المصنفات العلمية والمجمعية والجامعية .

ولابد لنا لكي نؤدي مهمتنا العلمية في توحيد المصطلح من إنشاء لجان التنسيق والتطبيق الاصطلاحي، لها مهمات وصلاحيات الاعتراض على كل كتاب لايلتزم

تطبيق ما أقرّته اللجان المشتركة الرئيسية والفرعية معا.

أما سبل نشر المصطلح العربي وإشاعته فهي كثيرة، إذ لابد لكل مؤسسة من الاستئناس برأي اللجان الفرعية ثم اللجان الرئيسية.

كما لابد بعد هذا العمل العلمي الجليل العظيم من إعادة النظر في الكتب المنشورة المجمعية والجامعية والأكاديمية والتعليمية لتعديل المصطلحات المرتجلة تطبيقا لتوحيد المصطلح العربي المعتمد.

أما سبل نجاح ذلك فإنها تتطلب العمل المرحلي النشيط ليتم ذلك التوحيد المصطلحي في الأعوام السبعة الباقية من القرن العشرين ضمن منهج واحد يطبّق في الأقطار العربية، مشرقيّة ومغربيّة، فلا يهلّ القرن الحادي والعشرون، إلا وقد توحّدت المصطلحات العربية العلمية.

ولن يتأتى لنا ذلك ما دمنا نجتمع لنقرر، ولكن لاينفّذ من ذلك شيء، بعد أن ينفضّ المجتمعون، وتبقى هذه القرارات في بطون الدروج، ثم تذهب بعد إذن أدراج الرياح.

الهوامش:

(1) لسان العرب 7/1، خطة المؤلف.

(2) معجم العين ، مادة عجم،باب العين والجيم والميم معهما،ج 1 / 237-239.

(3) معجم العين، مقدمة المحققين، الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي،ج 1 / ص 8.

(4)المصدر السابق ج 1 / ص 8.

(5)المصدر السابق، ج 1 / ض 49.

(6)المصدر السابق، ج 1 / ص 47.

(7)المصدر السابق، ج 1 / ص 58.

(8)المصدر السابق ، ج 1 / ص 60.

(9)المصدر السابق ، ج 1 ص / 57.

(10)المصدر السابق ، ج 1/ ص 60.

(11)المصدر السابق ، جَ 1/ ص 58.

(12)المصدر السابق ، ج 1/ص 59

(13)مقدمة العين للدكتور مهدى المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ج 1 / ص 140.

(14)المعجم العربي نشأته وتطوره 392/1 .

(15)المصدر السابق ، 392/1 .

(16)الشاز: أصله من الأرض: الغليظ الصعب، وهنا مقصورة على العرب.

(17)مقدمة جمهرة اللغة (حطبة المؤلف، 3/1).

(18)المصدر السابق ، 4/1.

(19)من المفيد أن نشير إلى أن السيوطي أورد بيتا يجمع الحروف الألفبائية كلها:

صِفْ خَلْقَ خَوْدٍ كمِثْلِ الشمسِ إذْ بَزَغَتْ ... يَحْظَى الضّجيعُ بها نجلاءَ مِعطارِ

(بغية الوعاة ، 244).

(20)جمهرة اللغة ،167/1 باب الهمزة ومايتصل به من الحروف في التكرير.

(21)المصدر السابق، مقدمة المحقق، 16/1.

(22)المصدر السابق ، مقدمة المحقق، 14/1، 15.

(23)المصدر السابق ، 4/1.

(24)المصدر السابق ، 4/1.

(25)المصدر السابق ، ¼ ،7.

(26)تاج اللغة وصحاح العربية ،34/1.

(27)المعاجم العربية ، 488/2.

(28)تاج اللغة وصحاح العربية، 34/1.

(29)المصدر السابق ، 2259/6.

(31)معجم الشعراء من تاريخ دمشق لابن عساكر لحسام الدين فرفور(بحث ماجستير) في قسم اللغة العربية بجامعة دمشق.

(32)القاموس المحيط (مادة دزج).

(33)لسان العرب (مادة دزج).

(34)المصدر السابق(مادة طسج).

(35)القاموس المحيط (مادة طسج).

بعض المصادر والمراجع المعتمدة

1– أساس البلاغة (أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى)، (المتوفى سنة 538 هـ)، تحقيق عبد الرحيم محمود وتقديم أمين الخولي، مطبعة أولاد أورفاند – الطبعة الاولى – القاهرة 1372 هـ/ 1953م.

2– تاج اللغة وصحاح العربية (أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري) ، (المتوفى سنة 393هـ/ 1003م)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي بمصر 1376 هـ 1956م.

3– تاج العروس من جواهر القاموس (أبو الفيض السيد محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الواسطي الزبيدى اليمني، الملقب بالمرتضى، (المتوفى 1205 هـ/ 1790م).

4– جمهرة اللغة (أبوبكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري)، (المتوفى سنة 321 هـ / 933م)، مكتبة المثنى ببغداد – مصورة عن الطبعة الأولى – مطبعة مجلس دائرة المعارف ، حيدر آباد الدكن 1344هـ.

5– العين: (أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي)، (المتوفى سنة 170 هـ / 876 م)، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، منشورات دار الهجرة – إيران – قم 1405 هـ.

6– القاموس المحيط والقابوس الوسيط (أبو طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، مجد الدين، الشيرازى، الفيروزأبادي)، (المتوفى 817 هـ / 1415 م)، الطبعة الأولى–المطبعة الحسينية المصرية، 1330 هـ ، القاهرة.

7– لسان العرب: (أبو الفضل ، جمال الدين محمد بن مكرم بن على بن منظور الإفريقي المصري)، (المتوفى سنة 711 هـ)، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر – بيروت ، 1374 هـ / 1955م.

8– مختار الصحاح : (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي)،(المتوفى سنة 666هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت 1979م.

9– المعجم العربي – نشأته وتطوره (الدكتور حسين نصار)،مكتبة مصر – دار مصر للطباعة 1956.

10– المصباح المنير (أبو العباس أحمد بن علي المقري الفيومي)،(المتوفى سنة 770هـ/1368م)، مكتبة لبنان – بيروت 1987.

دور وسائل الاتصال في نشر المصطلح الموحد وإشاعته

د. صالح أبو أصبع

جامعة فيلادلفيا

عمان - الأردن

أيطربكم من جانب الغربِ ناعبٌ
ينادي بوادي في ربيع حياتي
وسعتُ كتابَ الله لفظاً وغايةً
وما ضقت عن آي به،وعظاتِ
فكيف أضيقُ اليومَ عن وصف آلةٍ؟
وتسجيل أسماء لمخترعاتِ
أتوا أهلهم بالمعجزات تفننا
فيا ليتكم تأتون بالكلمات

"حافظ إبراهيم/أكثر من ثلاثة أرباع قرن"

مدخل:

إن نشر المصطلح وتوحيده مسألة قديمة جديدة، وهي مستمرة مادام هناك سبيل للاتصال الإنساني بين المجتمعات البشرية، وما دام هناك مجال للتقدم والاستكشاف والابتكار. ولعل قضية المصطلح هي من أوائل المشكلات التي تواجه أي مترجم من لغة إلى أخرى وهي من أهم المشكلات التي تقف أمام مدرسي المواد العلمية. ويظل التساؤل قائما: هل اللغة التي يتم الترجمة إليها غنية وقادرة على تقديم البديل للمصطلح الذي ستتم ترجمته؟وهل هذا المصطلح الذي يتم إدخاله إلى اللغة قادر على التعبير عن الفكرة أو الموضوع بوضوح وبدون لبس؟

إن الترجمات التي قام بها العرب القدامى عن اليونانية والهندية والفارسية طرحت مسألة المصطلح وما زالت تطرح أكثر من تساؤل حول تعريب المصطلح:

- هل تتم ترجمة المصطلح بألفاظ عربية، أم تتم بأخذ المصطلح كما هو، أم بتعديل في لفظه ليصبح ملائماً لأوزان الألفاظ العربية؟
- من يمتلك قوة وضع المصطلح ونشره؟ ومن الذي يمتلك شرعية وضع المصطلح؟

إن هذه الورقة تقدم أفكاراً أولية، تحاول الإجابة على هذه التساؤلات، وتطرح أيضاً أسئلة جديدة لتسهم في تحريك الأفكار.

فمنذ مطلع القرن التاسع عشر أخذ اتصال العرب بالغرب يزداد ويتفاعل، وأخذت أشكال الحضارة الغربية ومنتجاتها ومبتكراتها وعلومها تفرض نفسها على العالم. وكان الاتصال بالغرب عن طريق حملة نابليون، وعن طريق الاستعمار المباشر وأساليب الغزو الثقافي كالمدارس والجامعات التبشيرية التي افتتحت في البلدان العربية، أو عن طريق السفر والدراسة في الغرب، قد أتاح الفرصة للعلماء والأدباء العرب للتعرف على ما تقدمه الحضارة الغربية من منتجات مادية أو معنوية. وبدأ هؤلاء في

المبادرة بالترجمة وانتهاج أسلوب التعريب للمصطلحات التي كانت تواجههم.وباتت تأثيرات اللغتين الإنجليزية والفرنسية على ثقافة ولغات الشعوب الأخرى جزءاً من ظاهرة ثقافية عالمية. وهذه الظاهرة العالمية أصبحت معروفة بالغزو الثقافي أو بالأمبريالية الثقافية، والتي باتت تشكو منها مجتمعات عديدة لأنها تهدد شخصياتها القومية.

والمعضلة قائمة لأن عالم اليوم عالم فيه المسافات فسيحة ولكنها تتقلص عن طريق الاتصال الذي جعل من العالم المعاصر قرية كبيرة على حسب تعبير العالم الكندي "مارشال مكلوهان."

وفي هذا السياق تقف المجتمعات النامية في العالم أجمع أمام حيرة لامناص منها، فهي ترى التقدم العلمي المذهل الذي تخطوه الدول الغربية وحضارتها المادية الطاغية وتتابع الرقي في مجالات الآداب والفنون، وتنظر بإعجاب إلى كل هذا التقدم وتسعى إلى اللحاق بركب تلك الدول الصناعية المتقدمة، وترى أنه لاسبيل أمامها سوى انتهاج التنمية والتحديث لبناء مجتمعاتها. وهذه المجتمعات النامية تقف حائرة لأنها تسعى إلى التحديث وتطمح إلى التغيير، وفي الوقت نفسه، تغالبها النزعة إلى المحافظة، والاحتفاظ بشخصيتها المتميزة. والمشكلة الذاتية ليست مشكلة الدول النامية فحسب بل تعاني منها الدول العربية أيضاً في مواجهة الثقافة الأميركية ومن هنا صارت المشكلة مشكلة وجود. وقد عبّر "أنيس مقدسي" عن هذه المعضلة بقوله:

"ونلاحظ اليوم غزو الثقافة الأمريكية لأوروبا أولاً بالزي، بالعمارة، بالموسيقى... وبالسلع والشركات التجارية متعددة الجنسيات، وأيضاً باللغة الإنكليزية التي تكاد تصبح جزءاً لايتجزأ من لغة أوروبية أخرى، والأوروبيون لايخفون خوفهم وقلقهم من هذا الغزو الذي يعرّض هويتهم وهوية كل أمة من أممهم لخطر كبير. وبتعبير آخر فإن كل أمة أو وحدة حضارية كبرى تفرض ذاتها على الأمم أو على الحضارات الأخرى في مرحلة صعودها. الهام هو موقف الأمة المعرّضة للغزو من هذا الغزو. فنحن العرب في القرن الرابع الهجري تمثّلنا حضارتين من أعمق وأقوى الحضارات في تاريخ العالم هما الحضارة الإغريقية العقلية المنطقية وروحانية الشرق الأقصى؛ وجعلنا منهما بعداً من أبعاد ثقافتنا وهذا واضح على الخصوص في الفلسفة وعلم الكلام وفي التراث الصوفي.

والسؤال المربك، السؤال الذي تعسر الإجابة عنه: لِمَ تمكّنا إذْ ذاك من صهر الثقافات الكبرى الأخرى في ثقافتنا، ونعجز اليوم عن هذا التمثل فنتعرض للغزو الثقافي؟

بين الأمم والحضارات حوار كما قيل.إلاّ أن هذا الحوار هو في الوقت ذاته صراع،..صراع على الوجود."(1).

ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، نشهد تواصل الثورة التكنولوجية في العالم ويزداد تأثير الاتصال الدولي على المجتمعات البشرية، ونشعر أن الوطن العربي يسير باتجاه لايحكمه منطق العصر، لامن حيث السياسة ولا الاقتصاد ولا العلم.

في هذا العصر يتجه المعسكر الغربي نحو التكتل ونحو الوحدة الاقتصادية ويعمل في الوقت ذاته على

تفكيك القوى الأخرى كما حصل في المعسكر الشرقي، أما الوطن العربي فإن الخلافات السياسية تتسع فيه، وتزداد جذور الإقليمية رسوخاً، وتتعزز فيه كيانات اقتصادية قطرية، ومعها يتم إقامة مؤسسات علمية وأكاديمية وإعلامية تأخذ شرعيتها ومرجعيتها من كيانها القطري، وبذلك يذوي دور المؤسسات العربية المشتركة، تلك التي انبثقت عن الجامعة العربية، ويتضاءل يوماً إثر يوم تأثيرها وفعاليتها على مستوى عربي. فالميزانيات تتضاءل، ومشاريع تلك المؤسسات لا تظهر إلى النور. ويكفي أن نتساءل عن دور مكتب تنسيق التعريب وقدراته في هذه المرحلة؟ وعن دور الأليكسو - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - في تنفيذ برامجها الثقافية؟

ولنا أن نتساءل عن دور عربسات " القمر الصناعي العربي" ودوره في خدمة الثقافة العربية وتعزيز الاتصال العربي؟

1 - العرب والمصطلح والألفاظ الأجنبية:

عرفت اللغة العربية دخول الألفاظ الأجنبية إلى متنها، ويشهد القرآن الكريم على دخول ألفاظ عديدة أجنبية في اللغة العربية،ويشير محمد المبارك إلى "أن أثر اللغات الأجنبية في اللغة العربية اقتصر على دخول بعض المفردات الغربية في اللغة العربية وهو ما سماه علماء اللغة تعريبا" (2). ورأى أن ذلك كان "بنقل ألفاظ جديدة لم تأت فيها وتتعلق كلها - إلا النادر منها - بالمحسوسات والماديات لابالمعنويات كأسماء الألبسة والأطعمة والنباتات والحيوانات وشؤون المعيشة أو الإدارة كالقلنسوة والطيلسان والبنفسج والبستان والباشق والكعك والفولاذ.. وأكثر هذه الألفاظ أخذ عن الفارسية وقليل منها أخذ عن اليونانية أو غيرها".(3).

ورأى أن طريقة العرب في التعريب كانت تقوم في الغالب بإحداث تغيير في الكلمة يجعلها متجانسة مع ألفاظهم، منسجمة مع نظامهم، وهو يرى أن من نواحي التغير في الكلمات ما يلي:

1 - تغيير حروف اللفظ الدخيل وذلك بنقص بعض الحروف أو زيادتها أو إبدالها.

مثل كليدا - اقليد / برنامه - برنامج / بنفشه - بنفسج / الودة - فالوذج / برادايس - فردوس / شكر - سكر / جك - صك.

2 - تغير الوزن والبناء حتى يوافق أوزان العربية ويناسب أبنيتها فيزيدون ويغيرون حركاتهم حتى تلائم اللغة العربية مثل ، برادة - فرزدق / تشاسته - الشتاء / كليد - اقليد (4).

يرى د.إبراهيم أنيس أن ظاهرة اقتراض الألفاظ أمر أجمع عليه علماء اللغات، إنه منذ القدم تستعين اللغات بعضها بألفاظ بعض ولا يزال يحدث بين اللغات الحديثة.

وتبدو ظاهرة اقتراض المصطلح العلمي واضحة للعيان، لأن المصطلح العلمي ينتشر عن طريق الاقتراض يقوم به الأفراد والجماعات على حد سواء ، يقول د.إبراهيم أنيس:"واقتراض الألفاظ عمل يقوم به الأفراد كما تقوم به الجماعات، وفي العصور الحديثة قد تقوم به أيضا الهيئات العلمية كالمجامع اللغوية وأمثالها على أن عمل الفرد هنا لا يظل منعزلاً عن الناس، بالرغم أنه يبدأ كعمل فردي لايلبث في غالب الأحيان أن يقلده مجموعة من

الأفراد، ثم قد يصبح ملكاً للجماعة كلها، ويكوّن حينئذ عنصراً من عناصر اللغة المستعيرة"(5).

ويتم الاقتراض لعدة أسباب من بينها:

أولاً: الحاجة إلى استخدام مصطلحات لاوجود لها في اللغة المستعيرة.

ثانياً: الرغبة في التقليد وإظهار المعرفة باللغات الأجنبية وخاصة إذا كان هناك إحساس بتفوق تلك اللغة الأجنبية.

ثالثاً: استخدام مصطلحات من لغات أخرى لجهل من يستخدمها بوجود المصطلحات البديلة في لغته.

ويورد د.حبيب صادر قائمة بمصطلحات طبية عرفها الطب العربي القديم بديلة للمصطلحات الأجنبية (6) وهذه المصطلحات العربية مثال على قدرة اللغة العربية على استيعاب المصطلحات الطبية الأجنبية.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية بمصر اقتراض الألفاظ وذلك حين صدر قرار له ينص على:"يجيز المجمع أن تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم" وذلك لأن الحاجة مستمرة لإغناء اللغة بما يستجد من مصطلحات علمية، وفي الوقت ذاته فإن هذه الألفاظ الجديدة تفيد منها اللغة وتسهم في إثرائها.

وكانت اللغة العربية قد تعاملت مع مسألة اقتراض الألفاظ الأعجمية إما بتشذيب تلك الألفاظ لتصبح على نسيج الكلمات العربية وتسمى آنذاك بالمعرّبة ، أو أن تبقى على صورتها الأصلية وتسمى دخيلة.

وكانت ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي قد أقرت ثمانية عشر مبدأ من بينها مايلي:

1 - وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

2 - تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.

3 - استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه وما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معربة.

4 - مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية العلمية لتسهيل المقابلة بينها للمشتغلين بالعلم والدارسين.

5 - استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة وبالأفضلية طبقاً للترتيب التالي: التراث فالتوليد(بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت).

6 - مراعاة اتفاق المصطلح العربي{مع} المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي دون تقيد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي(7).

إذن مسألة المصطلح الموحد قضية حية ومطروحة على بساط البحث، وتأخذ في زمننا الراهن بعداً مدروساً ومحاولات لتنظيمه والتخطيط له. وذلك لأن توحيد المصطلح يرتبط بتعريب الثقافة العلمية وهذا ما حدا بالدكتور الفهري من ربط هذا الموضوع بما يلي:

أ - تعريب الثقافة العلمية هو تعريب أهل

الاختصاص.

ب - تقوية الطاقة التعبيرية للغة متعلق بالزيادة في القدرة التعبيرية لمتكلمي اللغة ومستعمليها.

ج - تقوية الطاقة التعبيرية يؤدي إلى الحضور في مجالات الثقافة والعلوم والمخترعات(8).

ولا شك أن وضع المصطلح في جانب كبير منه يتسم بالعفوية وهذه العفوية تؤدي إلى جانبين:

1 - تعدد المصطلحات التي تتوالد والتي تحدث ارتباكاً في الحقل العلمي الواحد.

2 - إغناء المصطلح بالمعادل العربي للمصطلح الأجنبي ومن هنا يأتي الدور الهام للمؤسسات المخططة والمنظمة للمصطلح الموحد ، والتي تقوم بوضع معايير له وتعمل على نشره وكما يقول الفهري:"ومعلوم أن مؤسسات في العالم العربي تكفلت بإعداد المصطلح ومعْيَرته وتوحيده، محاولة الابتعاد عن العفوية بوضع أصول ضابطة . نذكر من هذه المؤسسات مجامع اللغة العربية المختلفة (وعلى الأخص مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، وكذلك مكتب تنسيق التعريب بالرباط. إلاّ أن هذه المؤسسات لم تبلغ المنشود رغم الجهود المبذولة، ورغم اعتماد تنسيق أعمال بعض الأخصائيين والمبدعين في ميدانهم (وكذلك آراء بعض مستهلكي المصطلح أحياناً).فقليل من المصطلحات اللغوية التي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة ما كتب له الرواج والاستحسان عند أهل هذا الاختصاص.والسبب راجع، فيما يبدو لي ، إلى غياب تمثل نظري للقضية المصطلحية، وإلى عفوية المنهجيات المقترحة لضبط الاصطلاح. والمنظومة التي وراء هذه العفوية هي أن المشكل المصطلحي مشكل مراسي بالأساس. طبعاً لا أحد يشك في أن المصطلح له بعد مراسي. فالأخصائي الذي يمارس الوضع في حقل تخصصه أو المصطلحي الذي يختص في وضع المصطلحات في أي حقل من الحقول مؤهلان مبدئيا لتقديم العبر وتجميع الضوابط والقواعد التي تتحكم في فائدة الوضع وضمان رواجه. إلاّ أن التجربة أثبتت أن الممارسة العفوية لاتكفي، وأن توليد وتوالد المفردات يخضع لمبادئ وقيود نظرية ومنهجية من شأنها أن تكون علماً مستقلاً هو المصطلحية"(9).

2 - المصطلح العربي الموحد:

هل توحيد المصطلح ضرورة، وما إمكانية تحقيقه؟

هذان التساؤلان جوهريان، فنحن ندرك أن المصطلحات في مجال العلوم المختلفة التطبيقية والإنسانية تتفاوت مابين أقطار الوطن العربي، وتكاد تتسع الشقة إذا ما قارنا بين المصطلحات المستخدمة في الفرع العلمي الواحد في مختلف أقطار الوطن العربي بل في جامعات القطر الواحد.

ونجد أن تدريس الطب والعلوم والهندسة في العديد من الدول العربية باستثناء سوريا، يتم تدريسها إما باللغة الإنجليزية أو باللغة الفرنسية، وتستمر مشكلة وجود المصطلح العلمي العربي قائمة ما دام التعليم الجامعي يتبنى - من حيث المبدأ - اللغة العربية كلغة علمية للتدريس

الجامعي بينما يتم التدريس باللغات الأجنبية.

وفي عام 1966 أجاب مجمع اللغة العربية بالقاهرة عن سؤال حول صلاحية اللغة العربية للتعليم، ورأى المجمع أن مثل هذا السؤال لامحل له في عام 1966 إذ توجد جامعات عربية عديدة تكاد تدرس علومها كلها باللغة العربية.

وكانت إجابة المجمع قبل نحو 27 عاما متفائلة جداً حول المصطلح العلمي، إذ جاء فيها:"وفي التعليم الجامعي مؤلفات ومترجمات عربية كثيرة، ومابقي لابد أن يستكمل، والجهود مبذولة في سبيل ذلك.

ولاشك في أن المصطلح العلمي أساس للدراسة والبحث والتأليف في اللغة العربية .

وهو دعامة لغة العلماء، وقد بذلت فيه جهود كبيرة منذ فجر هذا القرن، فأحييت مصطلحات قديمة واستحدثت مصطلحات جديدة عن طريق الاشتقاق أو التعريب، والعربية لغة مرنة اشتقاقية وليست أقل طواعية من لغة أخرى لاستحداث ألفاظ جديدة، وقد استجابت لهذا في يسر طوال نصف القرن الماضي، وأول دليل على ذلك أن العلماء العرب يحاضرون ويؤلفون باللغة العربية في نواحي العلوم والثقافة المعاصرة.

ومشكلة المصطلحات ليست من المشاكل التي تقف عند نقطة معينة، لأن العلم يسير وتجد فيه مصطلحات من حين لآخر، تبعا لنشاط حركات الكشف والبحث ويواجهها العلماء وإنما كلما دعت الحالة إلى ذلك.

ولعل الصعوبة التي نحس بها هي بعض الفوارق بين بعض المؤلفين في البلاد العربية ولكن لا نزاع في أن شقة الخلاف تضيق عاماً بعد عام، تبعاً لتطور الكتاب العربي وللجهود التي تبذلها الهيئات والمجامع العلمية واللغوية.

وإن بلداً يقوم التدريس فيه بالعربية منذ قرن مثلاً لايحس بهذه الصعوبة كما يحس بها بلد آخر لم يعرّب في التعليم إلا منذ عهد قريب"(10).

ولكن حقيقة الأمر تتجاوز تفاؤل مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فخلال أكثر من ربع قرن مازالت المشكلة قائمة. وعلى الرغم من أن جهوداً كبيرة قد بذلت من مجامع اللغة العربية ومن مكتب تنسيق التعريب، وذلك من خلال إصدار المعاجم المتخصصة، وعقد الندوات وإصدار المراجعات للقواميس وغير ذلك من النشاطات. إلاّ أن عجلة التقدم العلمي وسرعة إيقاعه، لايتناسبان مع الجهود العربية من ناحية ولا صدق النية والعزيمة في استخدام المصطلح الذي تقره المجامع العربية.

ومازالت مشكلة توحيد المصطلح تواجه ثلاثة مستويات أشار إليها "شارل بيلا" في مقالته " اللغة العربية والعالم الحديث" إذ قال:

"فإن نحن ألقينا نظرة إجمالية على ماتحتاج إليه اللغة العربية من الكلام رأينا أمس الأشياء تنحصر فيما يلي:

أولاً :العربية تحتاج إلى أمور وأشياء غير معهودة في المدينة العربية من ملابس ومآكل ومشارب وأدوات وغير ذلك، فقديماً كان في الحضارة الغربية أو حديثاً كالراديو والتلفون والنيلون وغيرها مما يدخل في نطاق الحياة اليومية، أو بعبارة أخرى فاللغة بحاجة ماسة إلى ألفاظ دالة على مدلولات حسية.

ثانياً: الحاجة إلى الدلالة على مفاهيم غير معروفة من قبل متعلقة بالحياة الفكرية والإدارية والسياسية

الخ...فأهم المشاكل في هذا الميدان هو أن تتفق جميع البلدان العربية على "مصطلحات" مقبولة، فلا يقال مثلاً هنا "دراجة" وهناك "عجلة" للدلالة على (Bicycle).

ثالثاً: الحاجة إلى المصطلحات العلمية والتقنية، فهذه المصطلحات هي التي تشغل أذهان الناطقين بالضاد فيتحيرون ويتساءلون عن سبب ما يظهر من تقصير في لسانهم وعن واجبهم في هذا المضمار، غير منتبهين إلى أمور من شأنها أن تشفي غليلهم" (11).

وما يطرحه شارل بيلا واقعي فعلى المستوى الأول نجد على سبيل المثال – أن هناك من يستخدم بديلاً لكلمة Television التلفاز والتلفزة كما في دول المغرب العربي، وهناك من يستخدم الإذاعة المرئية كما في ليبيا وهناك من يستخدم كلمة التلفزيون كما في دول المشرق العربي.

وعلى المستوى الثاني فإن كثيرا من المصطلحات التي دخلت العربية مثل الديمقراطية والإيديولوجية والدكتاتورية لم تجد لها مصطلحاً موحداً يفرض نفسه على كُتّاب العربية. ويورد محمود شيت خطاب مقارنة المصطلحات الرتب العسكرية في العراق وسوريا .(12) ولو تمت المقارنة بين مختلف أقطار الوطن العربي لاكتشفنا الخلافات الكبيرة في المصطلحات العسكرية.

وأما على المستوى الثالث فإن المعضلة أكبر فالمصطلحات الطبية والمصطلحات الهندسية والفيزيائية والكيميائية لاتجد سبيلاً إلى تعريبها بشكل عملي على الرغم من الجهود المضنية التي أنجزت خلال أكثر من ربع قرن، العديد من المعاجم المتخصصة.

إذن فنحن أمام مسؤولية حقيقية لتوحيد المصطلح ونشره، لأنه ركيزة أساسية لنهضة عربية موحدة. ومن هنا لابد من النظر إلى وسائل نشر المصطلح بجدية أكثر وواقعية تحقق للمصطلح الموحد ذيوعاً وقبولاً لدى مستخدميه.

3 – دور وسائل الإعلام في نشر المصطلح:

لابد من التفريق بين وسائل الاتصال المختلفة التي تقوم بدور بارز وموثر في نشر المصطلح وإشاعته ووسائل الاتصال هذه باتت تعرف باسم وسائل الاتصال الجماهيري وهي:

- الصحافة.
- الكتاب.
- الإذاعة والتلفاز.

وكل وسيلة من هذه الوسائل لها تأثيرها الخاص في نشر المصطلحات وإشاعتها بين الجمهور العام والجمهور الخاص.

1) الصحافة:

للجريدة اليومية قدرة أكبر من غيرها في نشر المصطلح لدى قطاعات واسعة من الجماهير بينما تلعب المجلات الأسبوعية دوراً أكثر خصوصية من الجرائد إذ أن طبيعة جمهورها يرتبط إلى حد ما بنوعية قرائها واهتماماتهم ومستوياتها الثقافية.

وإذا انتقلنا إلى الدوريات المتخصصة، فإن لها الدور الأكبر في توحيد المصطلح ، ونشر المصطلح الموحد بين

المتخصصين. فإذا كانت هناك مجلة مختصة بالحاسوب فإن المصطلحات التي تستخدمها بشكل منتظم تعمل على ترسيخ المصطلحات لدى جمهور قرائها ومن هنا فإن دور الصحافة بأنواعها المختلفة هام جداً في ترسيخ المصطلحات وإشاعتها على مستويين:

1 – مستوى القارئ العام.

2 – مستوى القارئ المتخصص.

ولكن نجاح ترسيخ المصطلح رهين بعاملين:

أ – وعي القائمين على هذه المؤسسات الإعلامية والتزامهم بضرورة ترسيخ استخدام المصطلح الموحد في جميع ما تنشره ، وتظهر تجربة مجلة عالم الكمبيوتر التي كانت تنشر مسردا لمصطلحات الحاسوب في كل عدد من أعدادها، وكذلك تجربة مجلة طب الأطفال " طبعة العالم العربي" والتي تنشر مسرداً للمصطلحات الطبية والعلمية في كل عدد كنموذجين رائدين في سبيل توحيد المصطلح. ومع هذا فإن توحيد المصطلح مازال ضمن اجتهادات يعوزها التنسيق مع مكتب تنسيق التعريب ومجامع اللغة.

ب – استخدام المصطلحات بشكل منتظم بحيث تصبح هذه المصطلحات هي لغة المقالات التي تنشر في الدوريات وإذا وجد القائمون على المجلات بعض المصطلحات المخالفة، يقومون بتعديلها أو بالإشارة إليها مما يجعل هذه المصطلحات أمراً واقعاً.

2) الكتاب:

يعتبر الكتاب أهم الوسائل الاتصالية التي تعزز نشر المصطلح أو تزيد من إرباكه. وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى ثلاثة أنواع من الكتب:

أ – الكتاب التعليمي (المدرسي – الجامعي).

ب – الكتاب العلمي.

ج – الكتاب الثقافي.

أ - **الكتاب التعليمي:** هو كتاب منهجي مقرر سواء أكان ذلك للمدارس أم للجامعات. وتفتقر الكتب التعليمية المستخدمة في الوطن العربي إلى توحيد المصطلح. ونقطة البدء في توحيد المصطلح تبدأ في الكتاب المدرسي ويتلوها الكتاب الجامعي.

وإذا كنا نجد أن المصطلح يختلف في الكتب المدرسية من قطر عربي إلى آخر، فإننا نجد أن المصطلح يختلف في القطر الواحد، إذا انتقلنا بالمصطلح من مستوى المدرسة إلى الجامعة بل ومن جامعة إلى أخرى في القطر ذاته.

ولاشك أن العوامل السياسية تلعب دوراً هاماً في الحيلولة دون توحيد المناهج بين أقطار الدول العربية، ولكن تظل مسألة توحيد المصطلحات المستخدمة في الكتب التعليمية في المراحل الدراسية المختلفة أكثر يسراً من توحيد المناهج ذاتها وذلك من خلال التنسيق بين وزارات التربية والتعليم والجامعات ومجامع اللغة العربية .

ب – الكتاب العلمي: المقصود بالكتاب العلمي هنا أي كتاب متخصص في أي حقل معرفي من حقول المعرفة الإنسانية، والذي له لغته ومعجمه الخاص. ويرتبط الكتاب العلمي إلى حد كبير بثقافة كاتبه

وخلفيته التعليمية. فالكاتب الذي يكتب كتاباً في الاقتصاد وكان تعليمه في بريطانيا مثلاً يختلف في استخدام المصطلحات عن كاتب درس في فرنسا وهذا ينطبق على جميع حقول المعرفة. إن المصطلحات التي تختلف وتتنوع يعود سببها إلى الخلفية الثقافية والتعليمية للكاتب، وإلى عدم وجود مرجعية ميسرة أمامه يستند إليها في استخدام المصطلح.

ج – الكتاب الثقافي العام: المقصود بالكتاب الثقافي العام هي تلك الكتب التي تنشر للقارئ العام، ومثل هذه الكتب تميل إلى البعد عن المصطلحات العلمية، إلاّ أنها تستخدم المصطلحات الشائعة في الوسط الثقافي الذي تصدر فيه. وتأثير هذه الكتب هام في ترسيخ مصطلحات ما قد تكون شائعة في بلد عربي ولكنها غير معروفة في بلد آخر. وهي بذلك توسع الشقة في نشر بعض المصطلحات والتي قد لا تكون دقيقة ومخالفة لقرارات مجامع اللغة العربية.

3) الإذاعة والتلفاز:

للإذاعة والتلفاز دور هام في نشر المصطلح فهما وسيلتان اتصاليتان تحاصران المرء كل يوم. وهما وسيلتان هامتان لأن دورهما دور ترفيهي وتعليمي وإخباري في آن واحد. ومن خلال برامج الإذاعة والتلفاز تصل إلى أذن السامع مصطلحات جديدة علمية أو سياسية، أو اقتصادية ... وفي الأشهر الأخيرة تسلل مصطلح الترويكا الأوربية، بديلاً للجنة الثلاثية الأوروبية. ولا ريب بأن تأثير ما تقدمه الإذاعتان المسموعة والمرئية كبير على جمهور المستمعين والمشاهدين.

4 – الصلة بين المؤسسات المعنية بنشر المصطلح والمؤسسات الإعلامية:

إن أهم المؤسسات التي تُعنى – أو يجب أن تعنى – بمشكلة المصطلح الموحد ونشره هي مجامع اللغة العربية. ومكتب تنسيق التعريب، والجامعات، واتحاد الجامعات العربية، ودور النشر والمؤسسات الإعلامية واتحاد مجالس البحث العلمي ، وبدون عمل جاد مشترك ومنسق لهذه المؤسسات فإن العمل في مجال توحيد المصطلح ونشره سيظل جهوداً مشتتة.

ويمر المصطلح الموحد ونشره في دورة لابد أن ينظم سيرها التخطيط والتوحيد.

فعلى مستوى الجامعات: يجب أن يتم توحيد المراجع الأساسية في العلوم المختلفة، وإذا كان ذلك صعباً فيتم الالتزام باستخدام المصطلحات الموحدة. وهذا يستدعي أن يتم التعاون في هذا المجال بين مكتب تنسيق التعريب، واتحاد الجامعات العربية واتحاد مجالس البحث العلمي العربي والجامعات العربية. وتصبح مسؤولية هذه المؤسسات مشتركة في أن توفر للباحثين معاجم المصطلحات لحقول العلم والمعارف الإنسانية المختلفة لأنهم دائمو الشكوى من عدم توفر المصطلحات العربية، كما أنه يصبح ضرورياً أن يتم اشتراط احتواء كل كتاب جامعي على مسرد للمصطلحات الموحدة، وأن يلتزم هذا المسرد بما أصدره مكتب تنسيق التعريب من مصطلحات موحدة. ومثل هذا يمكن أن ينسحب على دور النشر التي تصدر كتباً علمية أو أدبية والتي يجب أن تلتزم بالمصطلحات الموحدة فيما تنشره من كتب . إن تعميم

نشر المصطلح ونجاح انتشاره سوف يقوم بنـاء على عـدة مبادئ من بينها:

1) التكـرار: والتكـرار قـاعدة ذهبيـة لترسيخ المفـاهيم والمصطلحات في أذهان الناس.

2) الشمولية: ويعني ذلك قيام وسائل الإعـلام المختلفـة المقـروءة والمسـموعة والمرئيـة باسـتخدام المصطلحــات ذاتها مما يؤديّ إلى حصار المرء وقبوله.

3) التنسيق: للمصطلح ومن ثم التعود علـى اسـتخدامه ويجـب أن تكـون المؤسسـات المعنيـة بنشـر المصطلـح الموحـد علـى صلـة مباشـرة ومستمرة مـع المؤسسـات التعليميـة والإعلاميـة، وبحيـث توفـر لهـا المصطلحـات، وتتابع كذلـك أمـور اسـتخدامها وتقـوم بالتنسيق مـع المؤسسات الإعلامية بإعداد حمـلات لـترويج المصطلـح الموحد في حقول معرفية محددة.

الخاتمة:

من أين يبدأ الحل:

إن نشر المصطلح الموحـد وإشـاعته يحتـاج إلى عـدة عوامل لنجاحه:

أولاً: بدون رغبة حقيقية واقتناع بأهمية توحيـد المصطلـح لدى الجهات المعنية وخاصة الأكاديمية والإعلامية، فإن أي جهود تبذل ستظل حبراً على ورق.

ثانياً: إن توحيد المصطلح، ليس قراراً شخصياً يقول به فرد أو مؤسسة أو مؤسسات، إنه قرار فوري، يجب أن يرافقـه قرار سياسي. والقرار السياسي في وطننا العربـي يمكـن أن يكون فعالاً وذلك إذا اشتمل على ما يلي:

1 – إلزام الجامعات العربية بالتدريس باللغة العربية في فروع العلوم كافة.

2 – إلزام وسائل الاتصال بالتقيد بالتعريب واستخدام المصطلحات الموحدة التي يتم الاتفاق عليهـا مـن قبـل مكتب تنسيق التعريب.

ولكن نجـاح مثـل هذيـن القراريـن يحتـاج إلى عـدة شروط ملائمة لنجاح ذلك:

أولاً: أن يتـم الاتفـاق عربيـاً علـى مرجعيـة القـرار بشـأن المصطلح الموحد وشرعيته. بمعنى آخر من هي الجهـة الـتي تقرر أن هذا المصطلح هو الذي يجب أن يسود؟ هـل هـي المجامع اللغوية القطرية؟ أم مكتب تنسيق التعريب؟

ثانياً: توفير المصطلح الموحـد بشكل منتظم للمؤسسـات المعنية به من جامعات ومؤسسات إعلامية ودور نشر.

ثالثا: أن تقوم لجنة لمتابعة توحيد المصطلحات في كل قطـر عربي وتكـون مشـتركة مـن المجمع اللغوي والجامعـات والمؤسسات الإعلامية.

رابعـاً: توفـير الإمكانيـات البشـرية والماديـة القـادرة علـى التعريب وتمكينها من ذلك.

إذن فنحن هنـا أمـام خيـار سياسي يجـب أن يوفـر الإمكانيات لما يلي:

أولاً: التشريع الثقافي والإعلامي في نشر المصطلـح الموحـد ويمكن أن يتم ذلـك بـأن تقـوم وزارات الإعـلام والثقافـة بفرض تشريعات تخص نشر المصطلح وتلعـب دوراً رقابيـاً في استخدامه.

ثانياً: دعم المؤسسات التعليمية ومؤسسات البحـث العلمي ودور النشر وتشجيعها في نشـر المصطلـح العلمـي وذلـك بتوفـير التمويـل الـلازم لإنجـاز مشـاريع لتعريـب أمهـات

الكتب العلمية ونشرها وتوفير سبل وصولها إلى المعنيين بها.

ثالثاً: إعداد القوى البشرية المؤهلة من خلال إعداد كوادر قادرة على التعريب وتوفير الفرص لها للقيام بذلك.

رابعاً: تعزيز دور المجامع اللغوية، وفي إطار تنسيقي على مستوى عربي، لتوحيد المصطلح وتعميمه ويمكن في هذا الإطار إصدار نشرة فصيلة موحدة يتم تعميمها على المؤسسات المعنية: الجامعات، والمؤسسات الإعلامية ومراكز البحوث، ودور النشر.

خامساً: تنفيذ القرارات والتوصيات التي تتخذها المؤسسات العلمية والمجامع بخصوص التعريب وتوحيد المصطلح وهذا يحتاج إلى تشكيل لجان متابعة ورقابة.

ملحق:

نجتزئ فيما يلي نتائج الاستفتاء حول اللغة العربية والذي أجراه المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي وقد أجرى هذا الاستفتاء قبل أكثر من ربع قرن، وكان من نتائجه آراء ومقترحات قيمة، وهذا شأن العديد من الدراسات والندوات التي تعقد في الوطن العربي والتي تصدر القرارات والتوصيات وتصنع الحلول بدون أن تجد استجابة عملية... إن نتائج الاستفتاء هامة لأنها فيما أرى ستكون محوراً أساسياً لآراء العديد من الباحثين في هذا المؤتمر. ولأنها تؤكد أننا نفتقد إلى تنفيذ القرارات والتوصيات التي تتكرر في الندوات والمؤتمرات بلا مجيب.

نتائج الاستفتاء حول اللغة العربية

تلقى المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي عن الاستفتاء الذي وجهه في أواخر سنة 1966 حول اللغة العربية ردوداً كثيرة من هيئات رسمية عربية (13) وإقليمية، ومن عدد كبير من العلماء والأساتذة مجمعيين وجامعيين عرب وعجم ينتسبون إلى أحد عشر قطراً وينتمون إلى 19 كلية مختلفة ومن عدة شخصيات علمية مستقلة.

دائرة الاستفتاء

أقطار الدائرة:

وردت الأجوبة على الاستفتاء من معاهد وهيئات وشخصيات مستقلة تنتمي إلى الأقطار التالية:

- الجمهورية العربية المتحدة.- الجمهورية العربية السورية. - الجمهورية اللبنانية.- المملكة الأردنية الهاشمية. - دولة الكويت. - الجمهورية التونسية. - المملكة المغربية.- فرنسا. - هولندا. - الاتحاد السوفياتي (سابقا).

وأجاب على أسئلة الاستفتاء بعض المؤسسات الثقافية التالية بصفة رسمية، ووردت أجوبة بالأسماء الشخصية للمسؤولين على بقية المؤسسات أو بأسماء أساتذتها أو المنتمين إليها وهي:

أ - المعاهد العلمية والمؤسسات الثقافية:

(1)مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، (2) المجمع العلمي العراقي ، (3) الاتحاد العلمي العربي ، (4)كلية الطب بجامعة دمشق ، (5) كلية الطب بجامعة الأسكندرية ، (6) كلية الطب بجامعة عين شمس ، (7) كلية الصيدلة بجامعة القاهرة ، (8) كلية العلوم بجامعة عين شمس ، (9)كلية الهندسة بالقاهرة ، (10) كلية الزراعة بجامعة عين شمس ، (11) كلية التجارة بجامعة عين شمس ، (12) كلية الحقوق

بالقاهرة ، (13) كلية التربية بجامعة دمشق ، (14) كلية التربية ببغداد ، (15) كلية التربية بجامعة عين شمس ، (16) كلية المعلمين بجامعة عين شمس ، (17) كلية البنات بجامعة عين شمس، (18) جامعة بيروت ، (19) جامعة أسيوط ، (20) الجامعة التونسية ، (21) جامعة دولة الكويت، (22) جامعة السربون بباريس ، (23) جامعة الدولة في ليد بهولندا.

ب - **الهيئات الرسمية العربية والإقليمية:**

(1)الاتحاد البريدي العربي ، (2) وزارة البريد والبرق والهاتف بالكويت ، (3) وزارة التربية العراقية ، (4) وزارة الثقافة والإرشاد القومي بسورية ، (5) مستشفى دمشق ، (6) المكتبة العامة بعمان ، (7) المجلس الأعلى للقضاء بالرباط.

نتائج الاستفتاء

أ - خلاصة الأجوبة على السؤالين الأول والثاني:

إن المشاكل التي تعترض سير اللغة العربية والتي تحد من انتشارها هي:

1 - تخلف الدول العربية العلمي والحضاري.

2 - صعوبة اللغة العربية من حيث القواعد والكتابة.

3 - إهمال الدول العربية نشر اللغة في الخارج وخاصة في الدول الإسلامية غير العربية.

4 - وجود لغات دارجة إقليمية مختلفة تضايق الفصحى.

5 - انعدام الطرق والوسائل الصالحة لتعليم اللغة العربية لأبنائها وللأجانب.

6 - عدم وجود مراجع عربية كافية في نواحي العلوم المختلفة.

7 - عدم تشجيع الابتكار العلمي والتأليف باللغة العربية في مختلف فروع العلوم.

8 - عدم تحقيق الوحدة الثقافية بين الأقطار العربية.

9 - محاربة الدول الاستعمارية اللغة العربية لأنها أصبحت ترتبط بمفاهيم الحرية.

الحلول المقترحة:

1 - الاهتمام بنهضة البلدان العربية علمياً وثقافياً لجعلها في مستوى البلدان المتقدمة.

2 - تبسيط قواعد اللغة العربية في مؤتمر عام لعلماء اللغة.

3 - اهتمام الحكومات العربية وجامعة الدول العربية بفتح مراكز ثقافية عربية ومعاهد لتعليم اللغة العربية للأجانب في مختلف بلاد العالم وخاصة في الأقطار الإسلامية غير العربية + العناية بإعداد المتخصصين في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها وبتأليف الكتب ووضع البرامج والأشرطة المسجلة والأفلام الصالحة لهذا التعليم + توسيع التبادل الثقافي والعلمي بين البلدان العربية والبلدان الأخرى + نقل كل ما نتوسم فيه الجدة من فكرنا وأدبنا إلى اللغات الأجنبية.

4 - تشديد الرقابة على أجهزة الإعلام من أجل استعمال الفصحى دون العامية + تقريب الشقة بين الفصحى والعاميات.

5 - عناية الدول العربية بالكتاب المدرسي وبالمناهج المقررة وبأسلوب التعليم.

7،6- تشجيع ترجمة جميع المراجع العلمية الجامعية إلى اللغة العربية وتشجيع البحث والتأليف في مختلف العلوم.

8 - بناء الوحدة الثقافية بتوحيد المناهج والكتب الدراسية وإيجاد مجمع عربي لغوي علمي موحد+توحيد المصطلحات العلمية بين البلدان العربية + تنسيق جهود التعريب.

9 - اهتمام الدول العربية بصد التيارات الاستعمارية المضادة لتعليم اللغة العربية في الدول حديثة الاستقلال.

ب - **خلاصة الأجوبة على السؤالين الثالث والرابع:**

- هل تصلح اللغة العربية للتدريس الجامعي؟

- إذاكانت صالحة فما هي المشاكل التي تعترض الأساتذة وما هي الحلول في نظركم؟

* الجواب على السؤال الثالث:

اللغة العربية صالحة للتدريس الجامعي للعلوم الإنسانية وهي صالحة كذلك لتدريس العلوم الحديثة لكن يلزم في هذا التدريس الاستعانة بلغة أجنبية.

* الجواب على السؤال الرابع:

المشاكل التي تعترض الأساتذة هي:

1)عدم وجود المراجع العلمية وكتب الدراسة باللغة العربية.

2)نقص المصطلحات العلمية والفنية العربية.

3)اختلاف المصطلحات بين الدول العربية.

4)ضعف الأساتذةوالطلاب الجامعيين في اللغة العربية.

5)تقصير الجامعات في ميدان البحث العلمي.

6)عدم تعاون الجامعات وحتى كليات الجامعة الواحدة على اختيار المناهج والمراجع والكتب الدراسية.

الحلول المقترحة:

1 - تكوين المكتبة العلمية بترجمة الكتب التي تختار للتدريس من المؤلفات الأجنبية +تشجيع حركة تعريب المراجع العلمية المختارة + عقد حلقات دراسية جامعة لمشكلة المعجم العربي يشترك فيها فقهاء اللغة وأساتذة العلوم على مستوى الدول العربية + العمل على إصدار المجلة المتخصصة التي تحتاج إليها الجامعات ومراكز البحث...الخ.

2 - السرعة في عمل تعريب المصطلحات بكيفية موازية لسرعة تطور العلم.

3 - إصدار كتب دراسية جامعية موحدة بين الدول العربية + اشتراك الجامعات العربية في إيجاد المصطلح العلمي الملائم.

4 - إيجاد لجنة جامعية من هيئة التدريس تشرف على ترجمة البحوث التي يضعها الأساتذة إلى لغة عربية سهلة ومتينة.

6،5- تنسيق الجهود بين مختلف لجان الجامعات ونشر البحوث المترجمة لتعميم الفائدة.

ج - **خلاصة الأجوبة على السؤال الخامس:**

كيف للعالم العربي أن يتخلص من مشكلة المصطلح العلمي؟

1)اختلاف المصطلحات ينبغي القضاء عليه بالإكثار من

عقد المؤتمرات العلمية.

2)ينبغي للمصطلحات أن يضعها المتخصصون من أعضاء المجامع العلمية كل حسب اختصاصه ثم تعرض على المجامع اللغوية لإقرارها مع السرعة في عمل تعريب المصطلحات.

3)توحيد المصطلحات العربية تحت إشراف الجامعة العربية وبمعاونة أعضاء المجامع الثلاثة بالقاهرة ودمشق وبغداد مع تحديد مدلولها وتوضيح مفهومها العلمي.

4)تتبع الأساتذة ما تقره المجامع اللغوية من المصطلحات وتطبيقهم إياها في تدريسهم وتأليفهم.

5)قبول المصطلحات العلمية العالمية بألفاظها اللاتينية كما تقبلها جميع اللغات الحية وضمنها الروسية.

6)الاقتصار على التعريب الحرفي للمصطلحات وتوفير الجهد على المجامع اللغوية.

7)الإكثار من ترجمة أمهات الكتب العالمية + إيجاد لجان متخصصة للتأليف في مختلف الفروع باللغة العربية + انعقاد لجان دائمة تابعة لجامعة الدول العربية تضم أساتذة الجامعات ورجال الصناعة من أجل توحيد المصطلحات العلمية.

8)إدخال الألفاظ العامية التي لايوجد لها مقابل في الفصحى مثل مصطلحات أهل الصنائع + التنقيب في مؤلفات القرون الوسطى العربية عن الألفاظ المولدة التي تخلو منها معاجم اللغة + وضع كلمات جديدة عن طريق الاشتقاق + تضمين مفردات قديمة معاني جديدة.

9)قيام المكتب الدائم بمهمة التوجيه والتعميم.

10)نشر معجم للمصطلحات الفنية الأجنبية مع جميع مقابلاته العربية.

11)إصدار قاموس عربي علمي عصري تساهم فيه جميع الهيئات العلمية بالوطن العربي.

12)عقد حلقات على نطاق الوطن العربي لبحث مسألة تجديد اللغة العربية تحت إشراف المكتب الدائم لتنسيق التعريب.

الهوامش والمراجع

1 -أنيس مقدسي : " التحديث والتعريب في مواجهة الغزو الثقافي "(مجلة الوحدة ، العدد 3 كانون الأول 1984)ص.ص. 12-13.

2 -محمد المبارك:"فقه اللغة وخصائص العربية" (بيروت: دار الفكر الحديث، ط 2 ، 1964) ص. 295.

3 -محمد المبارك ، المصدر نفسه، ص.295.

4 -محمد المبارك ، المصدر نفسه ، ص. ص. 298-299.

5 -د. إبراهيم أنيس " من أسرار اللغة "(القاهرة ، مكتب / الأنجلو المصرية ، ط 4 ،1972) ص. 117.

6 -د.حبيب صادر"لغتنا في خدمة الطب والعلم"(مجلة اللسان العربي ، العدد الخامس) ص.ص.203-214.

7 -د.عبد القادر الفاسي الفهري " اللسانيات واللغة العربية"(الدار البيضاء - دار توبقال للنشر 1985) ص.ص. 190-191.

8 -د. عبد القادر الفهري ، المصدر نفسه ، ص.224.

9 -د.عبد القادر الفهري ، المصدر نفسه ، ص.227.

10-مجمع اللغة العربية بالقاهرة"حتى علوم الذرة والإلكترونات تدرس باللغة العربية"(مجلة اللسان العربي-العدد الخامس1967)ص.ص.89-99.

11 -شارل بيلا "اللغة العربية والعالم الحديث"(مجلة اللسان العربي ، العدد السادس) ص.ص.51-52.

12 -محمود شيت خطاب"المصطلحات العسكرية في القرآن"(مجلة اللسان العربي ، العدد الرابع) ص.ص. 154-160.

13 -انظر نتائج الاستفتاء حول اللغة العربية في (مجلة اللسان العربي - العدد الخامس) ص.ص. 89-95.

تطوير منهجية وضع المصطلح العربي
وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته

الدكتور المهندس/أحمد عمر يوسف

مدير المركز العربي للتعريب والترجمة

والتأليف والنشر - دمشق

أيها الإخوة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

إن مواكبة التطور العلمي السريع ومعاصرة التقانة تتطلب أن يكون التعليم، وعلى الأخص تعليم العلوم والتقانات في جميع مراحله باللغة العربية، إذ لا اكتساب صحيحا للمعرفة إلا باللغة الأم، وبالتالي لا إبداع في مجال العلم والثقافة ولا مشاركة حقة في حضارة العالم إلا من خلال اللغة القومية.

إننا مطالبون اليوم بتطويع العلم وتوطينه وذلك بتعليمه وإنتاجه باللغة العربية كما تفعل سائر الشعوب المتقدمة، وهذا ما دعا المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى أن تولي اللغة القومية أهمية خاصة في برامجها ومشروعاتها وتؤكد ضرورة اعتماد اللغة العربية لغة للتعبير والتفكير في التعليم في جميع مراحله ومجالاته.لقد أوصت المؤتمرات الأربعة لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي بتوفير مستلزمات التعريب فأنشأت "المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر" جهازا متخصصا من أجهزة المنظمة يكون مقره في دمشق، وقد رسمت له خطة عمل تساعده على تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها وهي:

1- المساعدة على تعريب التعليم العالي والجامعي بفروعه وميادينه كافة في الوطن العربي، بما في ذلك تأمين حاجات التعريب من المراجع والكتب والدراسات والبحوث والمستخلصات ترجمة وتأليفا ونشرا وتوزيعا، والتعاون مع الجهات المختصة ومنها مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة ومجامع اللغة العربية ومراكز البحوث واتحاد الجامعات العربية وسائر الجهات المعنية الأخرى العربية والدولية.

2- متابعة الجديد مما ينشر في ميادين المعرفة العلمية والأدبية والفنية في العالم والتعريف به، واختيار الجديد الملائم منه لتعريبه.

3- تنسيق مجهودات الترجمة والتأليف التي تتم في الوطن العربي وتنشيط تبادل الخبرات والمطبوعات بين المؤسسات العربية العاملة في هذا الميدان.

4- إجراء المسوح والبحوث والدراسات التربوية حول قضايا التعليم العالي والتنسيق بين مؤسساته وإقامة الدورات التدريبية وورش العمل للعاملين فيه وذلك بهدف تحسين كفايته الداخلية والخارجية وإحكام الربط بينه وبين التنمية، والاستعانة بالمنظمات العلمية التابعة للجامعة العربية والأمم المتحدة علميا وماديا بما يخدم أهداف المركز، وبما لايتعارض مع أنظمة المنظمة.

5- إغناء الثقافة العربية بتعريب الرفيع من روائع الفكر العالمي في العلوم والآداب والفنون ونقل ما لم ينقل منه إلى العربية.

6- الإسهام في ترجمة ما لم يترجم من روائع الفكر العربي في العلوم والآداب والفنون والتراث إلى اللغات الأجنبية واسعة الانتشار والعمل على تصنيف الوثائق العلمية والتاريخية وحفظها واسترجاعها تبيانا لأصالة الأمة العربية وعراقتها وخدمة للغتها وتاريخها.

7- إقامة أشكال متنوعة من التعاون مع الجامعات العربية ووزارات التعليم العالي والبحث العلمي، وسائر الجهات المعنية الأخرى في البلاد العربية لتعريب التعليم فيها.

8- عقد اتفاقات تعاون مع الجهات العربية والدولية لتبادل المعلومات وتنمية الخبرات بما يخدم مجالات التعريب والترجمة والنشر ويدفع حركة التنمية الشاملة بكافة أشكالها.

9- تنظيم مؤتمرات وندوات عربية ودولية مشتركة وحلقات بحث وورش عمل والمشاركة فيها لمعالجة الأمور المتعلقة بتعريب التعليم العالي في الوطن العربي، بما يخدم التكامل العربي علميا وثقافيا واقتصاديا وتنمويا.

10- العمل على الاستفادة من بحوث العلماء والطلاب العرب داخل الوطن العربي وخارجه والإسهام في ترجمة ملخصات ومستخلصات من أطروحاتهم ودراساتهم حسب أهميتها التطبيقية لمشاريع الإنماء العربي المتكامل.

11- إنشاء مصرف للمعلومات في مجال أهداف المركز وغاياته وأعماله.

12- إصدار دورية علمية تعالج الموضوعات التي يختص بها المركز، وتعرف بنشاطاته ومشروعاته والتنسيق مع مختلف الدوريات العربية والأجنبية عالية التخصص، بما يقتضيه ذلك من تعاون وتبادل.

إن التعريب بمفهومنا عمل طليعي لاتقدم عليه إلا النخبة المتعلمة المثقفة المؤمنة بلغتها وبمستقبل أمتها إيمانا راسخا رسوخ الجبال، وإن التلكؤ والتردد في حمل راية التعريب والمضي قدما بشعلته هو هروب من المسؤولية وتخاذل عن تحملها.

فاللغة هي نظير الأرض بما فيها من ثروات وعطاء، وهي صنوها في أنهما تؤلفان معا الوطن وتربطان الناس بأواصر مكانية وثقافية وفكرية وتطلعات مستقبلية واحدة هدفها رفع كيان الأمة العربية لتواكب سير الحضارة الإنسانية، والحضارة ماضية قدما لاتنتظر المتقاعسين ولاالمترددين ولا الوجلين.

إن التقدم والتطور السريع للعلوم والتقانات في مختلف التخصصات يعطي فيضا لامتناهيا من المصطلحات الجديدة التي تتكاثر كل يوم، وهذا وإن كان يسبب بعض العوائق في معركة التعريب التي نحن بصددها فإنه يجب أن لايقف عثرة أو نأخذه حجة لنتقاعس عن المضي بالتعريب والتعليم بالعربية في جميع المراحل والتخصصات، فالمصطلح لم يكن في الماضي ليقف عثرة أو يحول دون أن يمضي أجدادنا كالرازي وابن الهيثم وابن سينا والزهراوي وغيرهم من الأفذاذ بأن ينقلوا من اللغات الأخرى مختلف العلوم إلى العربية، فالمهم أن تنشأ نوى في كل كلية من الجامعات العربية لتنسيق المصطلحات ضمن الكلية الواحدة ومن ثم يمكن تنظيم ندوات ولقاءات بين الكليات على امتداد الوطن العربي لإجراء تنسيق عام لمصطلحات الاختصاص الواحد، يمكن بعد ذلك تكليف

جهة قومية كمركز التعريب بدمشق أو مكتب تنسيق التعريب في الرباط لإصدار مصطلحات موحدة تكون القواسم المشتركة لجهود هذه النوى.

إن تراثنا العلمي في الطب والهندسة والعلوم الذي خلفه أجدادنا كالرازي وابن الهيثم وابن حيان وسواهم من الأفذاذ لم يستفد منه في مجالات التعريب والترجمة والتأليف الإفادة المرجوة، وإذا استخدم منه جزء فإنه لم يستنفد بعد بكامله، ومن الممكن، لا بل من الواجب الرجوع إليه من أجل إيجاد مصطلحات جديدة.إن هذا الموضوع أعني المصطلحات العلمية ليس أمراً مستعصيا وإن كان أيضاً ليس سهلاً إذ يحتاج إلى جهد مستمر، وإلى تنسيق مستمر من الباحثين والمترجمين والمؤلفين والمعربين سواء بالاتصال السريع والمستمر بينهم والتواصل مع مجامع اللغة العربية المختلفة، وهنا تبرز أهمية إنشاء وسائل الاتصالات المباشرة والآنية(المرئية والمسموعة) بين مختلف مجامع اللغة العربية والجامعات والمؤسسات العلمية العربية على امتداد وطننا العربي والعمل على تطويرها وتحديثها، وكذلك ربط هذه المؤسسات العلمية والجامعات العربية بنظيراتها في الدول المتقدمة.

ولعلي أجد من المفيد هنا أن ألخص تجربة المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق في مجال تعريب الكتب الجامعية المنهجية منها والمرجعية باستعراض إنجازاته من المؤلفات التي أصدرها خلال العامين والنصف من عمره وهي:

1- هندسة الفيزياء النووية - 1991.

2- هندسة المفاعلات النووية - الجزء الأول 1991.

3- هندسة المفاعلات النووية - الجزء الثاني 1991.

4- الإشعاع النووي والوقاية من الإشعاع والتلوث - 1991.

5- دليل التنمية المائية في الوطن العربي - 1992.

6- الاتصالات بالألياف البصرية - 1992.

7- معالجة الصور الرقمية - 1992.

8- الأسس الفيزيائية لليزرات التقانية - 1992.

9- الأسس الهندسية لإنشاء الليزرات التقانية - 1992.

10- طرائق معالجة السطوح بالليزر - 1992.

11- معالجة المواد غير المعدنية بالليزر - 1993.

12- الجيوفيزياء التطبيقية - 1992.

13- عروبة البربر - 1992.

14- مناهج العلوم الاجتماعية - الكتاب الأول 1993.

15- مناهج العلوم الاجتماعية - الكتاب الثاني 1993.

16- نظم التصوير الطبي - 1993.

17- العدد الأول من مجلة المركز " التعريب" آذار / مارس 1991.

18- العدد الثاني من مجلة المركز " التعريب" كانون أول/ديسمبر 1991.

19- العدد الثالث من مجلة المركز " التعريب" حزيران / يونيو 1992.

20- العدد الرابع من مجلة المركز " التعريب" كانون أول / ديسمبر 1992.

21- العدد الخامس من مجلة المركز " التعريب" حزيران / يونيو 1993.

تلك هي إنجازات المركز خلال هذه الفترة الوجيزة من تاريخ إحداثه ، وكان بإمكاننا إنجاز المزيد لو توفر لنا التمويل اللازم، فمبالغ الانفاق المخصصة في ميزانيات مشروعات مركزنا لاتلبي طموحاتنا، إذ بمقدورنا إصدار أضعاف العدد " المقنن" لنا (وهي ستة كتب سنويا بمعدل **300** صفحة من القطع المتوسط للكتاب الواحد) من الكتب المعربة في مختلف مجالات العلوم الأساسية الطبية والهندسية والزراعية والبيئية والهندسة الطبية.

لقد تم تعريب هذه الكتب التي تمثل أرقى مجالات التقانات الحديثة باستخدام المصطلحات العلمية الأكثر شيوعا وتقبلا معتمدين في ذلك على المعاجم والمراجع التالية:

-المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات — الصادر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط

-المعجم الموحد لمصطلحات الفيزياء العامة والنووية — الصادر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط

-المعجم الموحد لمصطلحات الرياضيات والفلك — الصادر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط

-المعجم الموحد لمصطلحات الكيمياء — الصادر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط

-المعجم الموحد لمصطلحات الآثار والتاريخ — الصادر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط

-المعجم الموحد لمصطلحات علم الصحةوجسم الإنسان — الصادر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط

-المعجم الطبي الموحد

-معجم مصطلحات الاتصالات - مشروع راب

-معجم المصطلحات العلمية والفنيةوالهندسية — لأحمد شفيق الخطيب

-المورد — لمنير البعلبكي

-المغني الأكبر — لحسن سعيد الكرمي

-معجم الالكترونيات — للدكتور حسن مرسي فرحات

-معجم الفيزياء — للدكتور إبراهيم حمودة

-معجم المياه — للدكتور محمود فوزي عبد العزيز

-معجم المصطلحات العلمية والفنية — ليوسف الخياط

هذا وقد ألحق كل كتاب بثبت للمصطلحات المستخدمة فيه، والتي قد يبدو بعضها جديدا ومستعملا لأول مرة، وقد تم اعتمادها من قبل المتخصصين والخبراء المتعاملين مع المركز.

وإنني إذ أضع بين أيديكم نسخة كاملة من الإصدارات التي أشرت إليها مع مجموعة كاملة من ثبت المصطلحات العلمية التي وردت في نهاية كل كتاب لآمل أن تسهم هذه المصطلحات، أو لنقل هذه الاجتهادات من

المصطلحات في إذكاء روح التعاون والتقارب بغية الوصول إلى المصطلح الذي يعطي المدلول الدقيق.

باسم المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، أحييكم وأشكر جهود كل من ساهم في عقد هذا الملتقى، وأخص بالذكر الأستاذ عبد الكريم خليفة، رئيس مجمع اللغة العربية في أردننا الحبيب، والعاملين معه، وأرجو أن نخرج ونحن أشد تضامنا وأكثر تصميما على المضي في أداء رسالتنا لترسيخ تعريب التعليم العالي في جامعاتنا العربية خدمة لأمتنا وديننا الحنيف، والله من وراء القصد،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عوائق توحيد المصطلح العلمي العربي
ومتطلبات إشاعته وتعميم استعماله

الدكتور علي القاسمي

مدير إدارة الثقافة والاتصال

المنظمة الإسلامية للتربية

والعلوم والثقافة - الرباط

الخلاصة:

تعرض الورقة عوائق توحيد المصطلح العلمي العربي التي يسوقها الباحثون، مثل ثراء اللغة العربية بالمترادف والمشترك اللفظي، وتعدد الجهات المعنية بتوليد المصطلحات العربية، وعدم اتباعها منهجية موحدة لتنميط المصطلحات وتوليدها، وعدم كفاية المصطلحات الموحدة كميا للاستجابة للاحتياجات القائمة. ولكن الكاتب يعتبر أن هذه العوائق منفردة أو مجتمعة لا تفسر لنا بالضرورة الازدواجية المصطلحية في اللغة العربية المعاصرة، ثم يخلص إلى رأيه الذي يعدّ المصطلح سلعة يتطلب رواجها والإقبال عليها وجود حاجة حقيقية لاستهلاكها، وحرية دخولها جميع الأسواق، وقدرة المستهلكين على الانتقال في تلك الأسواق واختيارها بحرية؛ بحيث يقبل الجميع في نهاية الأمر على استعمال المصطلح الجيد وإهمال منافسه الرديء فيصبح المصطلح الجيد موحدا تلقائيا. ولما كان تدريس العلوم في التعليم العالي، والبحث العلمي يتمان في البلاد العربية باللغات الأجنبية، ولما كان الوطن العربي مجزءاً إلى دول مختلفة لكل منها حدودها وسلطتها وأنظمتها، فإن المصطلح الموحد لايستجيب لحاجات حقيقية وليست له حرية الانتقال والاستعمال. ويستنتج الكاتب أخيرا أن المصطلح العربي لا يكون موحدا إلا إذا توحدت البلاد العربية.

لم يَعُد أمر توليد المصطلحات العلمية وتنميطها وتوحيدها وتعميم استعمالها مسألة لغوية أو مصطلحية تهم نخبة من المتخصصين أو الباحثين أو الأساتذة الجامعيين فحسب، وإنما أصبح شأنا لصيقا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة؛ يتوقف عليه رقي الأمة وتقدمها، ويعتمد عليه تحسين نوعية حياة أبنائها ومستقبلهم. فقد ثبت بما لايقبل الشك أو التساؤل أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب أولا نشر التربية والتعليم، وإذاعة الثقافة العلمية والتقنية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في العمل والإنتاج، وإقامة نظام اجتماعي ديمقراطي يؤمّن كل ذلك. ولا يتأتى تحقيق هذا كله إلا باستعمال مصطلحات علمية وتقنية موحدة متداولة في جميع أطراف الدولة تيسر نقل المفاهيم العلمية والتقنية بدقة وأمانة.

ومنذ بزوغ فجر النهضة العربية الحديثة في منتصف القرن التاسع عشر أخذت المفاهيم العلمية الجديدة والمخترعات التقنية الحديثة تتوافد على البلاد العربية،

خاصة الشام ومصر؛ وراح الكتاب والعلماء والمختصون والقائمون على المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية يجتهدون في توليد المصطلحات العربية التي تعبر عن تلك المفاهيم أو تسمي تلك المخترعات. وبعد فترة وجيزة اتضح أن اللغة العربية أمست تعاني من ازدواجية مصطلحية فحواها التعبير عن المفهوم الواحد بعدة مصطلحات، أو التعبير بمصطلح واحد عن عدة مفاهيم، مما سينتج عنه على المدى البعيد عجز لغة الضاد عن القيام بدورها الحضاري في التواصل العلمي بين الناطقين بها.

وسرعان ما شحذت الهمم للوقوف على أسباب هذه المشكلة وإيجاد حل ناجع لها. وقد ارتئي آنذاك أن تعدد الجهات التي تتولى عملية توليد المصطلحات داخل البلد الواحد سيؤدي لامحالة إلى الازدواجية اللغوية. ولهذا فإنه لا مندوحة من إيجاد مؤسسة وطنية عليا تناط بها مسؤولية توليد المصطلحات وتعميمها على أن تمثل في هذه المؤسسة جميع الجهات المعنية بوضع المصطلحات وتوليدها. ولقد كان لهذا الرأي أثره في تأسيس المجمع العلمي العربي السوري(مجمع اللغة العربية بدمشق فيما بعد) عام (1919)، ومجمع فؤاد الأول (مجمع اللغة العربية بالقاهرة) عام (1936)، والمجمع العلمي العراقي عام 1949، وتلا ذلك، في السبعينات والثمانينات والتسعينات من هذا القرن، تأسيس مجامع وأكاديميات في الأردن والمغرب والسعودية وتونس، وكلها تعنى بتوليد المصطلحات.

وإذا كان بإمكان هذه المجامع حل المشكل على المستوى الوطني فإن تعددها أسهم في زيادة حدة ازدواجية المصطلحات العربية على مستوى الوطن العربي، حيث صدر عن هذه المجامع أحيانا مصطلحات عربية مختلفة للتعبير عن المفهوم الواحد. إضافة إلى أن بطء الإجراءات المعجمية أدى إلى وضع عدد ضئيل فقط من المصطلحات العلمية والتقنية المطلوبة بالقياس إلى الكم الهائل المتدفق من المفاهيم العلمية والمخترعات التقنية والحضارية الوافدة بحيث اضطرت المؤسسات المستهلكة للمصطلحات في البلاد العربية إلى الاستمرار في توليدها وعدم انتظار المجامع اللغوية .ولهذا أخذ بعضهم يعزو ازدواجية المصطلح العربي إلى تعدد المجامع اللغوية العربية. ولقيت الدعوة إلى إنشاء مكتب ينسق جهود هذه المجامع قبولا أدى في نهاية المطاف إلى أن يعهد، في أوائل الستينات، إلى مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي بمهمة توحيد المصطلحات على المستوى العربي، ومن ثم إلحاق هذا المكتب بجامعة الدول العربية بوصفه جهازا من أجهزتها، وبعد ذلك بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عند تأسيسها عام 1972.

ولما كان توليد المصطلحات العلمية والتقنية يرتبط من ناحية بتعريب التعليم في البلاد العربية، فإن خطة مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي قامت على معالجة مصطلحات موضوعات التعليم الثانوي والتقني والعالي موضوعا موضوعا، بحيث تجمع المصطلحات الإنجليزية والفرنسية المستعملة في الموضوع الواحد ثم تجمع مقابلاتها العربية مما وضعته المجامع اللغوية والمؤسسات الأخرى في الوطن العربي، وتعقد ندوة لاختيار المقابل العربي الأفضل لكل مصطلح أجنبي، ثم يقام مؤتمر عام للتعريب لإقرار المصطلحات العربية المختارة، التي تطبع في كتب تحمل شعار جامعة الدول العربية وتعمم على الدول الأعضاء.

وفي أثناء ذلك لاحظ المسؤولون في مكتب تنسيق التعريب أن أحد أسباب ازدواجية المصطلح العربي هو انطلاق واضعيه في المشرق العربي من المصطلح الإنجليزي في حين أن واضعيه في المغرب العربي ينطلقون من المصطلح الفرنسي. وهكذا ترث المصطلحات العربية المولدة تلك الاختلافات بين المصطلحين الإنجليزي والفرنسي النابعة من الاختلافات اللغوية والحضارية بين الناطقين بالإنجليزية والفرنسية. ولهذا فقد بادر مكتب تنسيق التعريب إلى طرح توصية على أحد مؤتمرات التعريب تقضي بأن تكون اللغة الإنجليزية هي المصدر الذي ينطلق منه وضع المصطلحات العلمية العربية ويمكن الاستعانة بالفرنسية كمصدر ثانوي.

ولكن اعتماد لغة واحدة مصدراً لتوليد المصطلحات العربية لم يحل دون إصدار المجامع والمؤسسات المعنية مصطلحات عربية مختلفة للمفهوم العلمي الواحد.فاتجهت أنظار بعضهم إلى مسألة منهجية توليد المصطلحات بدعوى أنه لو كانت هناك منهجية موحدة تعتمدها المجامع اللغوية في وضع مصطلحاتها لخرجت علينا حتما بمصطلحات موحدة. وطالبوا بعقد ندوة للمجامع اللغوية والمؤسسات المعنية للاتفاق على منهجية موحدة لتوليد المصطلحات. وكلّف مكتب تنسيق التعريب بعقد تلك الندوة. وتقدمت المجامع اللغوية والمؤسسات المعنية في الوطن العربي بأوراق عمل سطّرت فيها منهجياتها في توليد المصطلحات. وقام كاتب السطور بوصفه خبيرا في مكتب تنسيق التعريب آنذاك بدراسة أوراق العمل وتنسيقها في مشروع منهجية موحدة قدمت للمشاركين في الندوة التي عقدت بالرباط في فبراير عام 1981. وفي حقيقة الأمر كانت أوراق العمل التي تقدمت بها المجامع اللغوية والمؤسسات المعنية تشتمل على ذات المبادئ العلمية والقواعد الموضوعية المعمول بها دوليا في توليد المصطلحات. ولذا لم يكن من الصعب على الندوة أن تخرج بمنهجية موحدة في نهاية اجتماعاتها.

إذن، كانت المجامع اللغوية من حيث الأساس تتبع منهجيات واحدة تقريبا ولكنها لم تولد مصطلحات موحدة دائما. ومن هنا أخذ بعضهم يبحث عن علة ازدواجية المصطلح العربي لا في الأعراض التنظيمية وإنما في الجوهر اللغوي فأنعم النظر في بنية اللغة العربية وألفاظها، ووجد ضالته في الترادف اللغوي والاشتراك اللفظي. فادعى بعضهم أن ثراء اللغة العربية بالمترادفات والألفاظ المشتركة هو الذي يؤدي إلى ازدواجية المصطلح فيسمى المفهوم الواحد بعدة أسماء هي في حقيقتها مترادفات ذات دلالة واحدة، ويطلق اللفظ المشترك على عدة مفاهيم مختلفة ويؤدي الغرض لأنه يحمل في طياته دلالات متعددة. وعزى تينك الظاهرتين إلى عاملين الأول تاريخي والثاني جغرافي وهما: عمر اللغة العربية المديد زمانيا واتساع الرقعة المكانية التي تستخدم فيها لغة الضاد.

وفطن بعضهم إلى أن الترادف اللغوي والاشتراك اللفظي ليسا مقصورين على اللغة العربية فحسب وإنما هما ظاهرتان لغويتان عالميتان نجدهما في جميع الألسن خاصة اللغات الكبرى أو العالمية منها؛ وبعض هذه اللغات العالمية لا يعاني الازدواجية المصطلحية بالقدر الذي تعانيه اللغة العربية. بل أكثر من ذلك أشار بعض

الباحثين إلى أن ثراء اللغة بالمترادفات يساعد المصطلحيين والمتخصصين على توليد مصطلحات تتسم بالدقة إذ تستعمل هذه المترادفات للتعبير عن المفاهيم المتقاربة فيخصص كل واحد منها لمفهوم مستقل. فلا مفر والحالة هذه من تلمس أسباب الازدواجية المصطلحية العربية في ظواهر أخرى.

وذهب بعضهم إلى أن ازدواجية المصطلح العربي ناتجة عن قصور المصطلحات الموحدة التي تصدر عن مكتب تنسيق التعريب من خلال مؤتمرات التعريب من حيث الكم. وقالوا إن عدد المصطلحات الموحدة ضئيل جدا بالنسبة للحاجة الموجودة في البلاد العربية مما يدفع المؤسسات إلى استعمال مصطلحات قطرية وهكذا تنتج الازدواجية المصطلحية. ولكن المدافعين عن مكتب تنسيق التعريب والمؤتمرات العامة التي يعقدها يرون أن المكتب أصدر حتى اليوم ما يفوق مئة وعشرة آلاف مصطلح موحد وهي تغطي على الأقل جميع المصطلحات العلمية والتقنية التي تستخدم في الكتب المدرسية للتعليم العام (الابتدائي والثانوي والمهني)، ومع ذلك فإن إلقاء نظرة خاطفة على بعض هذه الكتب المدرسية يبين لنا أنها لم تلتزم باستعمال تلك المصطلحات الموحدة.

إذ كانت الأسباب المذكورة كلها منفردة أو مجتمعة لا تفسر لنا بالضرورة ظاهرة الازدواجية المصطلحية المتفشية في اللغة العربية المعاصرة فإن كاتب هذه السطور يحاول استقصاء العلة في جهة أخرى ليقدم في هذه الورقة تفسيرا جديدا. وينطلق التفسير الجديد لظاهرة الازدواجية المصطلحية من افتراضين: أولهما ذيوع المصطلح وانتشاره بذاته، والثاني فرض استعمال المصطلح من قبل سلطة عليا.

في الافتراض الأول، يعد المصطلح كأية سلعة استهلاكية يقتضي رواجها شروطا معروفة منها ما هو موضوعي يتعلق بجودة الخصائص الذاتية للسلعة وصلاحيتها لتلبية الحاجات الحقيقية للمستهلكين، ومنها ما هو خارجي يتصل بالإعلان عنها للتعريف بوجودها، والتنبيه إلى جودتها، وفتح الأسواق أمامها، وتأمين نقلها بانتظام إلى تلك الأسواق لتسهيل تسويقها وتيسير تصريفها. وإذا حصلت المنافسة بين سلعتين من نفس الصنف فلا شك في أن السلعة التي تتوفر فيها خصائص الجودة (بما في ذلك جودة الثمن) ستطرد السلعة الرديئة من السوق وتنفرد به إذا كانت السوق حرة تماما. وفي حالات محدودة قد تسيطر سلعتان على السوق لفترة ما.

والمصطلح كأية سلعة له خصائصه الذاتية وهي خصائص بنيوية، صوتية وصرفية ودلالية، تساعد جودتها على تفضيله على مصطلح آخر وضع للمفهوم نفسه. ولكل مصطلح جمهوره من المستهلكين الذين يستعملونه في كلامهم وأبحاثهم وكتاباتهم .ولو طرح في السوق الواحدة عدة مصطلحات تعبر عن مفهوم واحد فإننا نجد بعد مدة من الزمن، تقصر أو تطول، أحد هذه المصطلحات يسود استعماله وينفرد في السوق، وتندثر بقية المصطلحات تدريجيا.

وكان من الممكن توحيد المصطلح العلمي العربي بهذه الطريق لو توفر له شرطان. الشرط الأول تعريب التعليم والإدارة تعريبا كاملا ناجزا، ولاأريد أن أخوض هنا في مشكل التعريب أو أفند الحجج الواهية والأعذار المفتعلة التي يقدمها الداعون إلى استمرار استخدام لغات

أجنبية في التعليم العالي أو الإدارة أو التجارة أو غيرها من المجالات داخل الوطن العربي. ولكنني أشير فقط إلى حقيقة واحدة وهي أن المصطلح العلمي العربي سواء أكان موحدا أم غير موحد، لاتتاح له فرصة الاستعمال الحقيقية أو فرصة الشيوع والذيوع، ما لم يستخدم في التعليم ويستعمل في البحث العلمي، ويتداول في وسائل الإعلام والاتصال .والشرط الثاني الواجب توفره لانتشار المصطلح العلمي العربي بذاته هو فتح الأسواق العربية أمامه. وهذا يعني انتقال المطبوع العربي، من كتاب ودورية، بحرية تامة في الأسواق العربية دون حدود مصطنعة بين الأقطار، ودون قيود جمركية، أو صعوبات تتعلق بتحويل العملة. كما يعني فتح الأسواق العربية أمام المصطلح العلمي العربي حرية المواطن العربي في الاستماع إلى الإذاعات العربية المختلفة، وحريته في مشاهدة محطات التلفزة العربية المختلفة دون قيود تقنية. ويعني كذلك حرية المؤسسات التعليمية في اختيار كتبها المدرسية ومصادرها ومراجعها مهما كان انتماء هذه الكتب أو هوية تلك المراجع. وتعني هذه الحرية كذلك حرية مستهلكي أو مستعملي المصطلح العربي في التنقل والعمل داخل الأقطار العربية سواء أكان هؤلاء المستهلكون طلابا أم أساتذة، صناعا أم زراعا، علميين أم فنيين، أم غيرهم.

فإذا توفرت هذه الحرية أصبحت المنافسة بين المصطلحات التي تعبر عن مفهوم واحد منافسة حرة تنتهي في آخر المطاف بفوز واحد من هذه المصطلحات بثقة الجمهور وقبوله، فيكتب له الشيوع والذيوع والانتشار. وبذلك يصبح موحدا بصورة ذاتية.

والافتراض الثاني، هو فرض المصطلح العربي الموحد من قبل سلطة عليا في جميع مجالات استعماله: في جميع أنواع المطبوعات أيا كان مصدرها، وفي جميع وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، وفي جميع المجالات الأخرى. بحيث يتعرض من يستخدم مصطلحا غير موحد إلى عقوبات رادعة. وهذا يقتضي وصول المصطلحات الموحدة إلى جميع المستهلكين مؤسسات وأفراد، ووجود سلطة لمراقبة الاستعمال.

ولا يخفى على أي واحد منا أن الافتراضين السالفين منعدمان في الواقع العربي حاليا. فالسوق العربية ليست مشتركة أو موحدة بأي شكل من الأشكال التي تسمح بتجول المصطلحات بحرية تامة من خلال المطبوعات ووسائل الإعلام الأخرى، أو تمكّن مستعملي هذه المصطلحات من التنقل والتواصل بحرية تامة. كما أنه لاتوجد أية سلطة في البلاد العربية تستطيع فرض استعمال المصطلحات الموحدة، وحتى أعلى سلطة في جامعة الدول العربية لاتتجاوز الإلزام الأدبي. والوطن العربي في واقعه لايتعدى الشعور النفسي لدى مواطنيه بوحدة الثقافة والآمال والتمنيات المشتركة التي لاتجد لها متنفسا.

ومسألة الالتزام باستخدام المصطلحات العربية الموحدة يمكن تجسيدها في التوصيات أو حتى القرارات التي تصدر عن مؤتمرات التعريب أو الندوات المتعددة التي تعقدها المؤسسات المعنية بالموضوع وتنص على "مناشدة الدول العربية الالتزام بما تقرره مؤتمرات التعريب من مصطلحات وعدم السماح باستعمال ما يناقض المصطلحات المقرة أو يتضارب معها، والتعاون مع مكتب تنسيق التعريب وتبني أعماله ومقرراته وتعميمها على الجهات المعنية داخل حدود كل دولة" (*) كما ورد في

إحدى توصيات واحدة من الندوات العديدة التي تعقد من أجل توحيد المصطلحات العربية.وهي توصية تضاف إلى عشرات مثلها وتوضع على رفوف المكتبات دون تطبيق.

لقد توصل كاتب هذه السطور إلى قناعة مفادها أن الازدواجية المصطلحية في اللغة العربية ستظل مستمرة ما دامت الأمة التي تستخدمها مجزأة إلى دول متعددة معظمها لايستعمل لغته القومية في التعليم العالي والبحث العلمي.وإلا فكيف يتم توحيد المصطلحات فلس ومليم وسنتيم وهلله وقرش ما لم يتم توحيد النظام المالي والنقدي في البلاد العربية؟ وكيف يتم توحيد المصطلحات: عامل ومتصرف ومحافظ وأمير، من غير توحيد النظام الإداري في البلاد العربية؟وكيف؟ وكيف؟

إن المصطلح العلمي العربي سيتوحد تلقائيا أو بفعل النظام عندما تتوصل البلاد العربية إلى نوع من الاتحاد فيه رقي حياتها وازدهار مستقبلها.

ولاشك أنكم بما أوتيتم من العلم والخبرة في الميدان قد توصلتم إلى ما توصلت إليه من رأي، ومن واجبكم بوصفكم طليعة المثقفين في هذه الأمة الجهر بالرأي الصالح وإبداء النصح النافع لأبنائها، فهذه وظيفة المثقف في المجتمع كما وصفها الشاعر الجاهلي لقيط ابن يعمر بن خارجة الأيادي بقوله:

لقد بذلت لكم نصحي بلا دخلٍ

فاستيقظوا، إن خير العلم ما نفعا.

(*)ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علما وتطبيقا، تونس 7-1986/7/10.

بعض المراجع

1 - الأخضر غزال، أحمد، المنهجية العامة للتعريب المواكب (الرباط:معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، 1977).

2 - الثبيتي، مسفر سعيد، ومحمود اسماعيل صيني، المراجع المعجمية العربية(بيروت:مكتبة لبنان،1989).

3 - الحمزاوي، رشاد،"المنهجية العربية لوضع المصطلحات: من التوحيد إلى التنميط"، اللسان العربي، العدد 24 (1985) ،41-51.

4 - الخطيب، أحمد شفيق، "منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة"، اللسان العربي، العدد 19 (1982) ،37-66.

5 - الخطيب، أنور محمد الخطيب،"منهج بناء المصطلح العلمي العربي"، اللسان العربي، العدد 20(1983) ، 85-101.

6 - خليفة، عبد الكريم، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، عمان 1987.

7 - الشهابي، مصطفى، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، (دمشق: المجمع العلمي العربي، 1965).

8 - الصيادي، محمد المنجي، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1980).

9 - القاسمي، علي، "مقدمة في علم المصطلح"، (بغداد: الموسوعة الصغيرة ، 1985).

10 - الكاروري، عبد المنعم محمد حسن، التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر،(الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1986).

11 - الكرمي،حسن،المعجم العربي والتعريب(عمان:مجمع اللغة العربية الأردني،1983).

12 - مكتب تنسيق التعريب،"ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة (الرباط 18-1981/2/20).

13 - الدوريات : أعداد مجلة اللسان العربي، مجلات المجامع العربية

مسيرة التعريب ومشكلة المصطلح العلمي الموحد بجامعة الخرطـــوم

د. عبد العزيز الطيب إبراهيم

رئيس اللجنة العليا للتعريب بجامعة الخرطوم

شاركت جامعة الخرطوم في برامج ندوات توحيد المصطلح العلمي وذلك بإقامة ندوة توحيد المصطلح في العلوم الزراعية، وفي علوم الرياضيات وكذلك شارك أساتذتها في ندوة توحيد المصطلح في علوم الفيزياء بجامعة وادى النيل، وفي علوم الكيمياء بجامعة الجزيرة وفي المصطلح الهندسي بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وفي مصطلح العلوم الطبية بجامعة أم درمان الإسلامية. وذلك في فترة العامين السابقين وهما نفس العامين اللذين بدأ فيهما التحول من التدريس باللغة الإنجليزية إلى التدريس باللغة العربية.

بدأ التدريس باللغة العربية بجامعة الخرطوم في العام الدراسي 1991/90م بكلية العلوم وهذه هي الكلية التي تعد الطلاب للدخول بعد عام واحد إلى كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والصحة والعلوم البيطرية والزراعية كما يواصل بعضا من الطلاب الدراسة بكلية العلوم نفسها. كما بدأ التدريس باللغة العربية في كلية العلوم الرياضية والتي تعد الطلاب للدخول لكلية الهندسة كما يواصل بعض الطلاب الدراسة في كلية العلوم الرياضية نفسها. وأيضا بدأ التعريب بكليات القانون والاقتصاد والآداب والتربية علما بأن هذه الكليات الأدبية جميعها بدأ فيها التعريب في بعض التخصصات منذ عدة سنوات مضت. ولم تكن هناك ثمة مشكلة في مسيرة التعريب في ذلك العام وذلك بفضل أن الطلاب الذين دخلوا الجامعة كانوا قد درسوا العلوم جميعها باللغة العربية في المرحلة الثانوية التي أهلتهم لدخول الجامعة.

وقد تمكنت الجامعة من توفير بعض الكتب والمراجع باللغة العربية بغرض التدريس جلب أغلبها من خارج القطر وهي كتب مصرية وسورية وعراقية وغيرها، كما اعتمد بعض الأساتذة على ترجمات لبعض المواد أعدوها بأنفسهم من المراجع الأجنبية وأغلبها إنجليزية في التدريس.

في العام الدراسي التالي 91/ 1992 أحست لجنة التعريب بالجامعة بأهمية المناشط المساعدة على إنفاذ سياسة التعريب ومنها دفع حركة توحيد المصطلح العلمي والتي سعت لها الهيئة العليا للتعريب منذ عام مضى تقريباً بإقامة ندوات لذلك الغرض واشتركت الجامعة في تلك الندوات بفعالية كما سبق ذكره في هذا التقرير. ومن المناشط الأخرى التى رأت لجنة التعريب بالجامعة ضرورة إقامتها هي عقد حلقات دراسية في مجالات الترجمة والتعريب وبإصدار كتيبات لذلك الغرض إلا أن الهاجس الأكبر لدى الكثيرين كان يدور حول كيفية الحصول على المراجع التي ستدرس منها العلوم في ذلك العلم والتي

أصبحت علوم تخصصية بالنسبة للطب والصيدلة وطب الأسنان والصحة والعلوم البيطرية والزراعية والعلوم الهندسية. لذلك سعت الجامعة مرة ثانية لاستجلاب الكتب العلمية العربية في تلك التخصصات ولكن المساعي لم تنجح في توفير كل ما هو مطلوب للتدريس،وبرغم ذلك مر العام الدراسي الثاني بالجامعة والعلوم كلها قد درست باللغة العربية. هنا أيضاً قام الأساتذة السودانيون بجهد مقدر في الاطلاع على ما هو موجود من كتب عربية كما قاموا بإعداد مذكرات للنظري والعملي هي عبارة عن ترجمات من بعض المراجع الأجنبية والتى أغلبها مراجع إنجليزية.

برزت في ذلك العام أهمية وجود المعاجم العربية التي تحتوي على المصطلحات الموحدة في شتى أنواع التخصصات ،وقد واكب ذلك الطلب المسعى الجاد الذي قامت وتقوم به الهيئة العليا للتعريب بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإعداد المصطلحات العلمية الموحدة في العلوم التي عقدت لها ندوات وهي ما زالت إلى الآن في طور الطباعة النهائية. لابد هنا أن نلاحظ أن التدريس باللغة العربية في ذلك العام قد تم دون أن يتم توحيد المصطلح.

أما في العام الدراسي الحالي92/ 1993 فقد برزت الضرورة لإيجاد المصطلح العلمي الموحد خاصة مع ازدياد عدد المواد التي أصبحت تدرس على مدى ثلاثة أعوام دراسية فيها مواد متشابهة وغير متشابهة وهي الطب وطب الأسنان والصيدلة والصحة والطب البيطري وكذلك العلوم الهندسية بفروعها المختلفة. من هنا تبرز أهمية هذه الندوة التي نشارك فيها بشرح تجربتنا العملية التي أوجبت ضرورة السعي لتوحيد المصطلح العربي وإشاعة استعماله في مؤسسات التعليم العالي، لينفذ عبر خريجيها إلى مجتمعاتنا العربية سواء في مجال الخدمات التي يؤديها أو في تطبيقات البحوث التي يقومون بها.

لقد استوجب التحول من التدريس باللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية تقوية ملكة الطلاب في كلتا اللغتين حتى يتمكنوا من إنجاح هذه النقلة الحضارية التأصيلية ، ولذلك وضعت الجامعة مقررات في اللغتين العربية والإنجليزية لجميع الطلاب في الكليات العلمية على مدى الأربعة أعوام الأولى في كل تخصص على أن يكون عدد ساعات التدريس فيها ساعتين في الأسبوع لكل لغة على مدار العام الدراسي . ويشتمل المنهج في كل من اللغتين على مادة المصطلح " المصطلح العلمي في التخصص المعني."

لقد وقف عدم وجود المصطلحات الموحدة عائقاً في طريق تأليف الكتب العلمية ، خاصة مع وجود تباين كبير في المراجع العربية المتاحة. لذلك فإن أقصى ما توصل إليه بعض الأساتذة السودانيين حالياً هو إعداد مذكرات (أمليات) باللغة العربية كنواة لتأليف الكتب المنهجية العربية. وهؤلاء ينتظرون وجود المعاجم التي تشمل المصطلحات العلمية الموحدة لكي يستعملوها ليوفوا بالشروط التي وضعتها الهيئة العليا للتعريب قبل أن تقبل كتبهم للطباعة والنشر على حساب الهيئة.

نحو منهجية شاملة للعمل المصطلحي

أ. فـارس الطويـل

مجمع اللغة العربية الأردني

(1)مقدمة

لايزال العمل المصطلحي في الميدان العربي يواجه عددا من التحديات والمشكلات التي يفرضها عليه واقع الأمة الحاضر وما آلت إليه أحوالها من هبوط وتردٍّ. لكن هذه الظروف لم تحد من بذل الجهود وتواصلها، منذ نهاية القرن الماضي، في محاولات لإصلاح حال هذا العمل، وتنظيم شؤونه، والارتقاء بمستوى نتاجه وكفايته إلى أعلى الدرجات. وتمثلت بالمحاولات المبكرة لتعريب التعليم (بشقيه العام والعالي)، والإدارة، وإنشاء المجامع والمؤسسات التي ترعى شؤون اللغة وتعمل على تطويرها. وقد تعددت هذه المؤسسات الآن وأصبحت تعمل في عدة مستويات. ولئن كانت الغاية في بادئ الأمر من تأسيسها تجاوز بعض الإشكالات الرئيسة في مجالات التعريب والمصطلح واللغة، فقد أدت إلى ظهور مشكلات جديدة ترجع إلى صعوبة التنسيق والتوحيد وغياب المنهج...وقد أدت هذه الظروف مجتمعة إلى تشكيل الصورة الحالية للعمل المصطلحي العربي.

وقد ارتأيت في هذه الدراسة أن أُوَطِّئ لما سنعالجه فيها، أن نوجز في البند الرابع وضع هذا العمل ومشكلاته. وانصب اهتمامي على تحليل بعض الأعمال المميزة في المنهجيات، وبخاصة المنهجية التي وضعها الدكتور محمد رشاد الحمزاوي ونشرها في كتاب له بعنوان "المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها:الميدان العربي"(3).ثم انتقلت في البند الخامس إلى التعريف ببنك المصطلحات الذي يعمل المجمع على تطويره منذ عام 1989، حيث عرضت ملامح البنية الداخلية لهذا البنك، وكوادره وواجباتها، وتجهيزاته، واستراتيجيته في نشر المصطلح الموحد وإشاعة استعماله.

وفي ضوء ما تقدم، وضعت في البندين: السادس والسابع، تصوري للخطوط العامة لمنهجية العمل المصطلحي. وقد أعدت فيها صياغة وسائل إيجاد قيم رقمية لمبادئ التقييس (التنميط)،كما اقترحت بعض الأفكار في موضوع المنهجيات التطبيقية (آليات العمل المصطلحي) التي أعتقد بأنها ستحسن في حال تطبيقها من مستوى العمل المصطلحي، وبخاصة فيما يتصل بالمصطلح الموحد.

(2)أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استكمال بعض جوانب منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، وبناء نموذج لمنهجية تطبيقية لهذا العمل(آلية للعمل المصطلحي) يمكن استخدامها على مستوى مؤسسة أو أكثر في إنجاز المشروعات المصطلحية. وقد عالجت في هذه الدراسة

أيضا التعاون في مجال العمل المصطلحي، وسبل نشر المصطلح الموحد، ووضعت مفاهيم جديدة من شأنها ضبط استعمال المصطلح الموحد وجمع المصطلحات الشائعة بين المتخصصين والمهتمين. وقد تناولت هذه الجوانب في ضوء واقع العمل المصطلحي العربي، ومواصفات بنك المصطلحات الذي يقوم المجمع بإنشائه منذ عام 1989م.

(3)محددات الدراسة

لقد تطلعنا إلى عقد هذه الندوة وقد جرى استكمال بنيان بنك المصطلحات في المجمع ووضع مناهجه التطبيقية والنظرية. بيد أن ظروفا خارجة عن إرادة المجمع حالت دون تمكننا من تحقيق ذلك الهدف.لذلك اقتصرت الدراسة على عرض الأسس والتصورات النظرية لبنك المصطلحات في المجمع وما لها من تأثيرات على منهجيات العمل المصطلحي والتعاون وإشاعة استعمال المصطلح الموحد.لقد قمت بهذه الدراسة و لم تتوفر لنا سوى معلومات بسيطة حول المشروعات العربية لإنشاء قواعد المصطلحات وبنوكها(1). وكان ما حصلنا عليه مجرد معلومات ذات طابع إعلامي. بيد أن بعض الباحثين تنبه إلى هذا النقص وبدأوا في جمع بيانات في هذا الموضوع.

(4)وضع العمل المصطلحي العربي ومشكلاته

العمل المصطلحي مجموعة من النشاطات غايتها جمع المصطلحات والمفاهيم في موضوع معين وتدوينها (2). ويشتمل العمل المصطلحي على أعمال تحديد المفاهيم وسك مصطلحات لها، وتعيين العلاقات بين المفاهيم وبناء منظوماتها، والتعبير عنها بالتعريفات، وخزن عناصر المصطلح، إما بتدوينها على الأوساط التقليدية (الورقية) أو بخزنها في الأوساط الآلية، مثل الأشرطة الممغنطة وخلافها. ويتصل هذا العمل بكل ما له علاقة بأعمال تدوين المصطلحات ومعالجتها وخزنها.

ويستمد العمل المصطلحي أسسه ومناهجه في المجتمعات المتقدمة تقنيا من نظريات علم المصطلح الحديثة، التي شهدت ثلاثينيات هذ القرن ولادتها وتطورها. وقد امتازت الآن ثلاثة مذاهب في هذا المجال تتبناها مدارس: فينا، وبراغ، والمدرسة الروسية للمصطلحات. ويعمل المركز الدولي للإعلام المصطلحي (INFOTERM)في فينا على تطوير النظرية العامة لعلم المصطلح التي أرسى دعائمها وأسسها وطورها يوجين فوستر. وهي النظرية التي تقوم على أساسها مدرسة فينا لعلم المصطلح.

وعلى الرغم من أن العمل المصطلحي العربي قد بدأ مبكرا في العصر الحديث، وبخاصة ما بدأه محمد علي باشا في مصر في القرن الماضي، وتعريب التعليم في الكليات والجامعات العربية وتأسيس مجامع للغة العربية، إلا أن هذا العمل الذي امتد فترة طويلة من الزمن، والذي كان يفترض أن يؤدي دورا بارزا في إثراء العمل المصطلحي العربي من الناحيتين: النظرية والتطبيقية، ظل باحثا إلى الآن عن أسس نظرية راسخة تصل الماضي بالحاضر وتكون ركيزة لمناهج تطبيقية توظفه لتحقيق أهدافه بأعلى درجات الفاعلية والدقة والإفادة من معطيات التقنيات الحديثة.

وقد عانى هذا العمل إلى الآن من مشكلات

عديدة ومتنوعة أسهمت في اضطرابه واختلاف نتائجه. وسوف نعرض هنا لأبرز سمات العمل المصطلحي العربي ومشكلاته، ثم نخلص إلى الحديث عن أهم الخطوات التي خطاها مجمع اللغة العربية الأردني لمعالجة هذه المشكلات، وذلك من خلال استعراض واقع منهجيات العمل المصطلحي العربي ومؤسساته، والمسائل القانونية المتعلقة به، ووسائل إشاعة نتائجه، وأدواته المساعدة، والتخلف الزمني والتقني للمصطلحات التي ينتجها... وسنخضع للتحليل بعض المحاولات البارزة في وضع المنهجيات ، وسيكون العمل المصطلحي في المجمع نموذجنا الرئيسي الذي نستشهد منه بالأمثلة اللازمة لاستجلاء بعض جوانب واقع العمل المصطلحي العربي.

(4 - 1)المنهجيات

حظيت منهجيات وضع المصطلح باهتمام العديد من المؤسسات والهيئات العربية، بيد أن نتائج العمل في هذا المجال لم تثمر منهجية موحدة شاملة تعالج مختلف جوانب العمل المصطلحي؛ بدءاً بعملية الجمع والتدوين ووصولا إلى المصطلح الموحد ونشره. وغلب على هذه المنهجيات الخلط بين وسائل وضع المصطلحات وتقنيات ترجمتها ومناهج التوحيد والتقييس (3). واشتهرت من المنهجيات مجموعة القرارات العلمية والفنية التي أصدرها مجمع اللغة العربية في القاهرة (4) والتي جرى اعتمادها وتطويرها حسب الحاجة في المجامع والمؤسسات العربية الأخرى. كما عمل بها مجموعة من العلماء في إعداد معجماتهم العلمية (5). وعقد مكتب تنسيق التعريب في عام 1981 م ندوة متخصصة في الرباط لدراسة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي (6). وخرجت تلك الندوة بمجموعة من التوصيات العامة التي لاتختلف كثيرا في كيفيتها عن منهجية مجمع القاهرة.

وفي عام 1981 م أصدرت المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس الطبعة الثانية من مقترحها "طريقة اختيار ووضع المصطلحات"(7). وامتازت هذه المنهجية عن سابقاتها بأنها عرضت ولأول مرة أسلوبا للعمل المصطلحي ومراحله، وتضمنت تعليمات عامة لاستخدام بطاقات العمل (الجذاذات)، ومبادئ وضع المصطلحات. كما اشتملت أيضا على مراجع ومصادر للعمل المصطلحي:عربية وأجنبية. وتضمنت ترجمة لمسرد مفردات علم المصطلح؛ تنفيذا لتوصية منظمة المواصفات الدولية (ISO) رقم (1087).

وعلى الرغم من أن هذه المنهجية غير شاملة أو موحدة، إلا أنها جاءت مختلفة في مقوماتها من حيث أنها عرضت منهجية للعمل المصطلحي لم تقتصر على الوضع؛ فقد تعرضت للتوثيق وتوحيد مصطلحات علم المصطلح. وهذا ما افتقدته معظم المنهجيات السابقة المنشورة. لذلك تعتبر هذه المنهجية على بساطتها علامة فارقة بين مرحلتين من مراحل تطور العمل في مجال وضع المنهجيات المصطلحية؛ امتدت الأولى حتى ندوة الرباط في عام 1981م ، وبدأت الثانية في عام 1981م بهذا العمل المتواضع.

وكان أول عمل ميز هذه المرحلة الثانية في مجال المنهجيات، ماتوصل إليه الدكتور محمد رشاد الحمزاوي؛ والذي نشره في كتابه بعنوان "منهجية عامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها" عام 1986م (3). وهو يعتبر بحق من المعالم البارزة على طريق تطوير منهجية

عربية شاملة للعمل المصطلحي. وقد طور هذه المنهجية في أثناء إشرافه على تنفيذ مشروع راب لترجمة مصطلحات الاتصالات وتعريبها (8). وقد نشر أجزاءً من منهجيته في عدد من الدوريات قبل نشرها بشكل متكامل في كتابه المذكور آنفا، وبخاصة فيما يتعلق بمنهجية التنميط(9)، وعرض كذلك إمكانات الإفادة منها في تنفيذ المشروعات المعجمية اللغوية(10). لذلك يستحق هذا العمل المتميز التحليل العميق من أجل تطوير واستكمال نواقصه وسد ثغراته وتحسين بنائه.

(4-1-1)ملاحظات على منهجية الحمزاوي

عرض الحمزاوي منهجيته في ستة أقسام ، مهد لها بمدخل تناول فيه منزلة منهجية وضع المصطلحات في العالم العربي في ضوء ثورة لغوية معاصرة، واستعرض الأعمال البارزة في المجال ومشكلاتها العامة، كما أشار إلى نواقص هذه المنهجية، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة وضع أسس بنوك المصطلحات، وتقنيات المعاجم... وتناول في الأقسام الرئيسة من المنهجية موضوعات التوثيق، ووسائل الوضع وفروعه وتقنيات الترجمة، والتنسيق (التوحيد والتنميط، وبعض التطبيقات، وأضاف ملاحق بالوثائق والمواصفات وتوصيات الندوات المتصلة بهذا الموضوع.

عالج المؤلف تحت عنوان التوثيق في الباب الأول من الفصل الأول موضوع تأسيس مكتبة متخصصة تقوم على اقتناء مصادر العمل المصطلحي ومراجعه، وتنظيمها وترميز مجموعاتها برموز فريدة حسب مواصفة الأيزو رقم (1149)، إضافة إلى رموز التصنيف المعتمدة في علم المكتبات والمعلومات.

ويبدو جليا أن المؤلف قصر مفهوم التوثيق في العمل المصطلحي على تأسيس مكتبة تشتمل على مصادر ومراجع لهذا العمل. وهو مفهوم ضيق إذا أخذناه من منظور أن العمل المصطلحي يبدأ أساسا من المفهوم، وأن هذا العمل في أغلب جوانب نشاطه، ما هو إلا توثيق لغوي وإداري ومرجعي (ببليوغرافي) بالبيانات المتعلقة بهذا المفهوم. حيث يسعى المصطلحي إلى توثيق المفهوم برموز لغوية (مفردات لغوية) من مختلف لغات العمل، وتعريفات وبيانات نصية أخرى...ثم يوثق هذه البيانات برموز المراجع والمصادر من الوثائق (توثيق مرجعي) والخبراء والمؤسسات والهيئات (توثيق إداري).

لقد أصبح ينظر الآن إلى المفهوم وما يتعلق به من بيانات متنوعة على أنه وثيقة، مما يسمح في هذه الحالة باستعمال لغات التوثيق المختلفة، من نظم تصنيف، ومكانز، وتطبيقها على الوحدات المصطلحية(المفهوم وما يتعلق به من بيانات ومعلومات) في تنظيم بنوك المصطلحات الآلية(المحوسبة، نظم المصغرات الفلمية...) والتقليدية(المجذات، البطاقات...).

وفي ضوء ماتقدم فإن هذه المنهجية لم تتطرق إلى وضع نظام لتصنيف الوحدات المصطلحية، وتحديد عناصر البيانات المصطلحية، وتوثيقها وترميزها بما يخدم تقنيات إخراجها في المعاجم في مراحل لاحقة.

وعلى الرغم من أن ندوة الرباط لتوحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي (1981م) قد أكدت في باب المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات ووضعها على ضرورة مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية واستخدام النظام العشري الدولي (UDC) لتصنيف

المفاهيم موضوعيا واستكمالها وتحديدها وتعريفها...، إلا أن المؤلف لم يعالج هذه الجوانب، وضيق مفهومه للتوثيق بما لايسمح بإنجاح العمل المصطلحي وتحقيقه أهدافه النهائية، كما سيتبين ذلك في تعليقنا على ما جاء في الباب الثاني من هذا الفصل.

عالج المؤلف في الباب الثاني من الفصل الأول استمارات البيانات التي يمكن استعمالها في العمل المصطلحي وذكر مواصفاتها ومداخلها وأنواعها وتعليمات استعمالها ، وبين أنه توجد ثلاثة نماذج من هذه الاستمارات، والتي سماها بالجذاذات، وهي: الجذاذة الأصل، وجذاذة المعلومات (التشويش)، وجذاذة الدلالة. ووضع طرقا محددة لترتيب الجذاذات في فهارس سماها المجذات(cardex) ، وختم هذا الباب بالإشارة إلى دور التوثيق في مختلف مراحل العمل المصطلحي وفي إثراء محتويات المكتبة وتنظيمها.

احتوت نماذج الجذاذات الثلاث الواردة في هذا الباب على عناصر الوحدة المصطلحية التي يمكن للمصطلحي جمعها ومعالجتها، والتي يفترض أن يتحدد بها مفهوم المصطلح بدقة تكفل سك المصطلح المناسب لهذا المفهوم.وعلى الرغم من أن استعمال الجذاذتين الثانية والثالثة لايكون إلا عند الحاجة؛ من أجل استجلاء طبيعة العلاقة أو عدمها بين المصطلحات المشوشة وتحديد الدلالة، فإن الوحدة المصطلحية تتألف فقط مما جاء في الجذاذة الأصل، وهي:

أ - الجذاذة الأصل:

- 1رقم الجذاذة أو المصطلح.

2 - المصطلحات العربية(المقترحة،والمتفق عليها، والقرار النهائي).

3 - المصطلحات الأجنبية (الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية).

4 - المرجع.

5 - ملاحظات.

6 - الترجمات / الترجمة.

7 - المصادر.

8 - معايير التنميط الكمية.

9 - التاريخ.

10 - رمز المترجم.

وثمة عناصر أخرى تشتمل عليها الجذاذتان الأخريان ، وهما:

ب - جذاذة التشويش:

1 - الخصائص المشتركة والمختلفة بين المصطلحات المشوشة.

2 - طبيعة المفهوم (تعريفه).

3 - غاية المفهوم.

4 - ميدان الاستعمال.

5 - نوع العلاقة(الترادف المطلق، مترادف عامي، مترادف خاص...).

ج - جذاذة التحليل الدلالي:

والغاية منها التوصل إلى التعريف العلمي الدقيق، ومداخلها اعتباطية من حيث العدد وطبيعتها.

يبدو جليا أن مداخل الجذاذة الأصل لاتتضمن عناصر البيانات التي تحدد المصطلح وتبرز مفهومه دون

لبس، إذ لاتشتمل على مداخل خاصة بالتصنيف الموضوعي، وأخرى تصف مفهومها بدقة. ناهيك عن عدم وجود ما يربط بين مفهوم هذه الجذاذة مثلا، ومفهوم الجذاذة الأخرى ، وكأن هذه الجذاذة قد جرى إعدادها أصلا لجمع مصطلحات في موضوع معين ودقيق.

وقد أشار الباحث إلى أن هذه المنهجية قد طبقت بالفعل في تنفيذ مشروع راب، الذي هدف إلى تعريب مصطلحات محددة، فتركت هذه التجربة كما يبدو لمساتها بشكل بارز على المنهجية من حيث مداخل الجذاذات، إذ لاوجود لما يوجب التصنيف، كما أن التعريفات لاتستخدم إلا في حالة اللبس والتشويش حيث تستخدم جذاذة التحليل الدلالي. ويبدو أن المؤلف لم يجد مايبرز بنيات المفاهيم وتمثيلها بما يسمح بتنفيذها بشكل عملي. لذلك نجد أن تركيبة الجذاذة الأصل أقرب إلى تركيبة جذاذات المعاجم اللغوية منها إلى تركيب الجذاذات المصطلحية، إذ للمصطلح خصوصيات لاوظائف لها في العمل المجمعي الصرف. لذلك ، نجد أن الجذاذة الأصل لاتفي بحاجات العمل المصطلحي العام من حيث إمكانية استيعاب عناصر البيانات المصطلحية كافة. وهي في ضوء ذلك محدودة في الوظائف وفي مجالات الاستعمال.

أشار المؤلف في باب الملاحظات على استعمال الجذاذة الأصل (ص 33) إلى أن عمل المصطلحي يبدأ على ظهر الجذاذة. وحدد واجباته بوضع الترجمات الخمس، والشروع في عملية التنميط. لكنه لم يحدد مسؤولية ملء وجه الجذاذة الأصل طرحه، ويمكن أن يكون قد افترض أن المصطلحي أو المترجم هو المعني بذلك، أو أنها من واجبات خبير موضوعي متخصص أو خبير معلومات مصطلحية تكون مهمته توثيق مفهوم الجذاذة بالبيانات اللغوية اللازمة. وقد تكون هذه الجذاذة محدودة جدا، لذلك لم يعن المؤلف نفسه بالتفكير بمسؤولية من يقوم بملئها، إلا أنه يجدر التأكيد هنا على أن هذه المسألة على جانب كبير من الأهمية، وبخاصة عندما تكون الجذاذة ذات مداخل كثيرة، عندها يتوقف مدى اقتصادية العمل المصطلحي على حسن إدارة الكفاءات والإفادة منها، وذلك بتقسيم العمل المصطلحي إلى مراحل يقوم بكل منها متخصص بمؤهلات مناسبة.

وقد أعطى المؤلف المصطلحي أو المترجم إمكانية التصرف في حالة المصطلحات الموحدة، حيث ميزها بأنها من قرارات مؤتمرات التعريب ، وذلك بإدخالها في المجذة وإهمال باقي المصطلحات ، وعدم إجراء عملية التنميط أو الترتيب لها.

وأما بالنسبة للجذاذتين الأخرين، فإنني أعتقد أن عدم كفاية الجذاذة الأصل جعل من تصميمهما ضرورة، لأنهما تشتملان على عنصري ميدان الاستعمال، والتعريف، اللازمين لتحديد مدلول المفهوم بدقة عالية. لذلك فإن تصميم جذاذة عامة يلغيهما، ولا تعود لهما قيمة وظيفية. هذا بالإضافة إلى أن العمل المصطلحي الحديث يرتكز على التعريف والتصنيف بشكل أساسي، باعتبارهما الأساس الدقيق لتحديد المفهوم، وهما مما لايستطيع غير المتخصص تحديدهما. إذ ليس من المعقول، على سبيل المثال، أن يتوصل مترجم أو مصطلحي غير متخصص إلى أن تعريف الإلكترون هو " أصغر جسيم يحمل شحنة سالبة حرة" إذ أن التوصل إلى هذا التعريف

يعني بالضرورة معرفة المصطلحي بوجود شحنات سالبة أصغر من شحنة الإلكترون تحملها جسيمات أصغر منه أيضا، لكنها مقيدة في داخل الجسيمات النووية (الكواركات).

لقد سبق وأشرت إلى أن الجذاذات المستخدمة في هذه المنهجية تصلح في تنفيذ المشروعات المعجمية أكثر من ملاءمتها للمشروعات المصطلحية، نظرا لعدم وجود مداخل فيها تحمل رموزا لبنيات المفاهيم والموضوعات. ويتضح ذلك عندما انتقل المؤلف إلى موضوع تنظيم الجذاذات في مجذة، حيث لم يعرض علينا سوى طريقة واحدة لتنظيم هذه المجذة، وهي الطريقة الهجائية. وهي الطرق ذاتها المتبعة في تنظيم معظم الأعمال المعجمية اللغوية. ومن المنطقي أن لايعرض طرقا أخرى للتنظيم بسبب النقص الذي أشرنا إليه أعلاه في مداخل الجذاذة. وكما هو معلوم، فإن المجذات الهجائية قاصرة لاتخدم العمل المصطلحي الشامل ولاتحقق أهدافه على المدى الطويل. وتتسبب في زيادة تكاليف تنظيم هذه الجذاذات وتنسيقها في المجذة واسترجاعها.حيث لايمكننا أن نتصور طرقا لاسترجاع المصطلحات التي ترتبط معا بعلاقات مفاهيمية أو موضوعية أو حتى التفكير في تعديل بنية المجذة بعد فترة طويلة من استعمالها.

وفي ضوء النقص في مستوى مداخل الجذاذة الأصل، فإنه من الصعب حوسبة المجذات المبنية من هذه الجذاذات ذلك لأنها تحتاج إلى إضافة عناصر بيانات جديدة لكل جذاذة تيسر تعرف الحاسوب عليها بشكل فريد وتكفل بنية داخلية واضحة وسهلة، تكاليف تحديثها والإفادة منها منخفضة نسبيا.

عاد الحمزاوي في نهاية الفصل إلى التأكيد على أهمية التوثيق في العمل المصطلحي حيث دعا إلى الإفادة من الموثقين في مراحل جمع المصطلحات وترتيبها وتنظيمها، وفي إثراء محتويات مكتبة المراجع والمصادر، والعناية بها حسب قواعد علم المكتبات والمعلومات، والإفادة في ذلك من تقنيات حوسبة هذه المكتبات.

إن تدبر هذه الآراء يقود مباشرة إلى الاستنتاج بأن المؤلف يخلط بين وظيفة الموثق ومساعد المصطلحي الذي يجمع البيانات المصطلحية ويعد الجذاذات الأصل لتقديمها إلى المصطلحي ثم يقوم بتنظيمها في المجذات . وهو بالتأكيد لم يقصد أن يقوم مساعد المصطلحي بعمل المسؤول عن تنظيم المكتبة التي تتطلب في الوقت الحالي لتنظيمها متخصصين بخبرات متقدمة. ولما كان المؤلف لم يشر في أي مكان من هذه المنهجية إلى استعمال لغة لتوثيق المصطلحات، فإنه يعني بالتأكيد أن يقوم الموثق بجزء من العمل المصطلحي، وهو عمل قد لايكون أعد للقيام به.

عرض المؤلف في الفصل الثاني المبادئ العامة لوسائل الوضع وفروعها وقد استعان بما توصلت إليه المجامع اللغوية والعلمية العربية والهيئات المتخصصة. وأشار إلى المواصفات المتبعة في نقل الأصول اللينة والأصوات الساكنة الأوروبية الواردة في المصطلحات المعربة والدخيلة إلى العربية. وعرض أيضا النظام العربي الذي أقره مجمع القاهرة لنقل الأصوات الأجنبية. وأشار إلى عدم كفاية هذه النظم عموما. ثم ختم الفصل الثاني بموضوع النحت.

يثير باب النحت قضايا لم يعرض لها الحمزاوي أو

غيره، واقتصر على التأكيد على توصيات المجامع والهيئات والمؤسسات الأخرى التي تنص على تجنب باب النحت، إلا عند الضرورة القصوى. لكن الممارسة العملية تفيد بعدم إمكانية تجنب النحت، مما يتطلب إيلاء هذا الموضوع عناية خاصة. إذ لابد من تحديد كيفية ترتيب المصطلح في المعاجم المرتبة حسب الجذور العربية، مثلا، كما لا بد من تزويد نظم المصطلحات من بنوك آلية وتقليدية بوسائل تجعل هذه النظم قادرة على معالجة المحتويات على أسس لغوية؛ أي تعريف النظام بأن كلمة "سرجهة" على سبيل المثال وهي مصطلح في الفيزياء نُحت من "سرعة متجهة" وكذا الحال بالنسبة للمنحوتات من الألفاظ المؤلفة من سوابق أو لواحق مع مفردات أخرى.

وإذا كان المؤلف قد استعرض بعض المواصفات والتوصيات السابقة لرسم المعرب والدخيل، فإنه لم يتطرق لرسم الكلمات العربية، والالتزام بالتشكيل، وكتابة الحروف في شكلها القياسي؛ أي تجنب كتابة الياء في آخر الكلمة دون تنقيط، مثل الألف المقصورة (11). ولربما افترض أن هذه من المسلمات، رغم أن الواقع يعكس صورة مختلفة، أو يمكن أنه لم ير لها أهمية ما دام أنه استثنى من منهجيته ما ليس له علاقة بالإعلاميات والحاسوب بخاصة.

عالج المؤلف في الفصل الرابع موضوع التنميط، وقد مهد له باستعراض المسائل المتعلقة بمفهوم التوحيد ومؤسساته وهيئاته ونتائج أعماله، كما عرض العلاقة بين التنميط والتوحيد، حيث عرف التنميط وبين أهدافه وشروطه ومبادئه ومقاييسه، واستعان ببعض الأمثلة التوضيحية. واستخدم المؤلف مصطلح "التنميط" مقابلا عربيا للمصطلح الإنجليزي (En.standardization). وهو مصطلح شاع استخدام " التقييس" مقابلا عربيا له.

ووضع المؤلف أربعة مبادئ كمية للتنميط، هي:

1 – الاطراد والشيوع: ويقيس هذا المعيار مدى شيوع استعمال مصطلح معين بين المتخصصين والمستعملين. وتجري عملية القياس بالإستعانة بالإحصاء. حيث يعطي هذا المقياس درجات ما بين (2–10) درجات تعبر عن مدى شيوعه. وتخصص علامتين لكل مصدر. وبالتالي فإن المصطلح الذي تؤيده خمسة مراجع يكون قد حصل على أعلى درجة ممكنة حسب هذا المقياس.

إن توزيع الدرجات بهذه الطريقة يعني أن المصطلحات التي تؤيدها خمسة مراجع فأكثر تحصل على العلامة نفسها، مما يخالف جوهر مبدأ الاطراد الذي يفاضل بين المصطلحات بعدد المراجع التي تستعملها. لذلك لا بد من توزيع العلامات بطريقة تأخذ بعين الاعتبار تباين عدد المراجع المعتمدة في المشروعات والمؤسسات والهيئات المختلفة والاختلاف في مستوياتها.

وثمة مشكلة مبدئية تتعلق بهذا المقياس، وهي كيفية حصر الاستعمال في المراجع المترجمة والمؤلفات المتخصصة، وهل يكتفي بعدد مختار من هذه المراجع؟ إن الاجابة على مثل هذه التساؤلات تنطوي على مسائل تقنية وتنظيمية متقدمة تترك مناقشتها في بند لاحق.

2 – الحوافز (الاشتقاق): تعطي درجات أعلى للمصطلحات ذات الصيغة البسيطة (الاشتقاق منه) والتركيب الصرفي الواضح (تجنب الطول والغرابة والحوشي والنحت الغريب المعقد). وقد وضع المؤلف

علامة لكل صيغة اشتقاقية يمكن توليدها من المصطلح، فإذا زاد عدد المشتقات عن تسع، يعطى الحد الأقصى للدرجات؛ أي عشر درجات.

لا شك في أن هذا المقياس لاينطبق على المصطلحات المركبة (المؤلفة من أكثر من كلمة وكذا الحال بالنسبة للمنحوتات). وبما أن عدد المفاهيم يقاس بالملايين في حين أن ألفاظ اللغة الواحدة تقاس بالآلاف، فإن عدد المصطلحات المركبة كبير. لذلك فإن مجال تطبيق هذا المقياس محدود بالمصطلحات البسيطة ذات المفردة الواحدة.

3 – يُسْر التداول: وهو أن يكون اللفظ سهلا يسر التخاطب والتواصل فلا يكون طويلا أو معقد الشكل. وعبر المؤلف عن قياس يسر التداول بعدد الحروف الأصول في المصطلح. فأعطى للجذور السداسية درجتين والخماسية أربع درجات وللرباعية ست درجات وللثلاثية ثماني درجات وللثنائية عشر درجات.

يلاحظ أن المؤلف قاس يسر التداول من خلال قياس عدد حروف الجذور، ولكن الجذور لاتستخدم عادة كمصطلحات بل تشتق منها المصطلحات. فالجذر "حسب" يعطي: حاسوب = Computer، حوسبة = Computerization، يحوسب = Computerize ... لذلك فإن قياس الجذر " حسب" الذي لم يستعمل – ونحن هنا بصدد يسر التداول – ليس له معنى ذا قيمة كبيرة. لأن يسر التداول هو في رأيي للمصطلح ذاته وليس لجذره. ومن مشكلات تطبيق هذا المقياس أيضا عدم إمكانية قياس صيغ النحت والمعرب والدخيل، كما أن المؤلف لم يذكر كيف يحسب يسر التداول في حالة المصطلحات المركبة. وعلى أية حال، فإن هذا المقياس يعطي نفس النتائج إذا كانت المصطلحات موضوع التنميط ذات جذور متساوية. ولما كانت غالبية جذور العربية ثلاثية، فإن هذا المقياس ثابت النتائج في أغلب الحالات. ولا تكون لدرجاته قيمة إلا عندما يوجد فرق في طول الجذور بين المصطلحات التي يجري تنميطها. وأتساءل هنا هل يمكن أن يكون يسر التداول والحوافز مقياسين مرتبطين؟

أعتقد أن يسر التداول عندما يفضل صيغة الثلاثي على غيرها فإنه يفضل صيغة متمكنة غالبة في العربية، ذات مزايا عالية في توليد الألفاظ بالاشتقاق، وهذا هو بالضبط مقياس الحوافز الذي يعد المشتقات المولدة من مصطلح معين؛ أي من جذور ذلك المصطلح. وبمعنى آخر: هنالك (85 %) من جذور العربية أو يزيد ثلاثية، والمعروف عن هذه اللغة أنها ذات صفة اشتقاقية، إذن يجوز لنا أن نستنتج أن مقياس الاشتقاق يفضل هذه النسبة من الجذور ومشتقاتها، وبالتالي فإنه يفضلها ويعتبر المصطلحات المولدة منها أكثر يسرا؛ أي أن المقياسين يقيسان في معظم الوقت نفس الخصائص!

4 – الملاءمة: أن يلائم المصطلح المترجم المصطلح الأجنبي ولا يتداخل مع غيره. ويضبط قياسه بحسب الميادين التي يستعمل فيها المصطلح، وتتناسب الدرجة عكسيا مع عدد ميادين استعمال المصطلح.

هذا مقياس يعبر كميا عن الاشتراك اللغوي. لكن استخدامه يواجه مصاعب كثيرة إذ كيف يمكن أن نحصي عدد ميادين استعمال مصطلح معين من دون أن تتوفر بين أيدينا أداة حصر شاملة؟ ثم كيف يمكن قياس ملاءمة المصطلح المترجم للمصطلح الأجنبي؟ وهل يكون بقدرة

المصطلح على تسهيل الترجمة العكسية مثلا؟

يتبين من خلال الملاحظات السابقة على منهجية التنميط وبخاصة مبادئ التنميط ما يلي:

1 - هنالك إمكانية للتداخل بين مبدأي الحوافز ويسر التداول.

2 - الحاجة إلى توسيع مجموعة المصادر والمراجع بما يكفل أن تكون النتائج الإحصائية للاستعمال قياسا دقيقا للاطراد. وتعتمد دقة القياسات الإحصائية على حجم العينة موضع القياس وطبيعتها، لذلك لا يمكن اعتبار عينة مؤلفة من خمسة مراجع وافية بالغرض. وكذا الحال بالنسبة لمقياس الملاءمة.

3 - تطبيق مبادئ التنميط يحتاج إلى بحث وإحصاء وتعبئة نماذج وقد يكون في ذلك صعوبات كثيرة.

4 - هناك نواقص كثيرة في منهجية التنميط تتطلب مواصلة العمل والبحث لاستكمال هذه المبادئ بما يمكن من الوصول إلى تنفيذ هذه العملية آليا.

5 - لقد استخدمت في هذا البحث لفظ التقييس ترجمة للمصطلح الإنجليزي (En.Standardization) ذلك لأنني طبقت منهجية الحمزاوي في التنميط ووجدت أن مصطلح التقييس يحصل على درجات أعلى من مصطلح التنميط لأن مصطلح التقييس يعوض نقص الدرجات في الملاءمة بارتفاع درجاته في الاطراد.

ويلاحظ من خلال الاطلاع على النماذج الواردة في فصل التطبيق (الخامس) أن المؤلف عالج المصطلحات المركبة بأن أوجد قيم مقاييس التنميط لكل كلمة على حدة، هذا مع العلم أن المصطلح يعتبر رمزا لغويا متكاملا، إذ لايوجد معنى واضح لتجنب استعمال كلمة معينة في مصطلح ثلاثي على سبيل المثال لأنها مستعملة في أكثر من ميدان مختلف، لأن هذه الكلمة في هذا المصطلح ترتبط مع كلمتين أخريين، ولايكون لها دلالة على مفهوم ذلك المصطلح إلابأن ترتبط بباقي كلماته.

وفي ختام هذا البند لابد من الإشارة إلى عمل حديث نشر في إطار بحث لساني "من أجل نظرية في علم المصطلح" لنيل درجة الدكتوراه في اللسانيات التطبيقية من جامعة ليون الثانية بفرنسا في عام 1989 م. وقد قدمه الدكتور نبيل اللو (12).

وجاء البحث في ثلاثة أجزاء وملحق تقع بمجملها في (683) صفحة، وتطرق الباحث فيها لمناقشة تعريفات علم المصطلح، وتحديد الوحدات المصطلحية وعناصرها، ووضع منهجية لسانية للعمل المصطلحي. ثم درس قضايا التقييس وبنوك المصطلحات. وتضمن الجزء الثالث من بحثه، تطبيقات عملية على أساس ما تقدم من مناهج وأفكار في الجزءين الأولين.

(4-2)مؤسسات العمل المصطلحي وهيئاته

تعمل في مجال وضع المصطلحات العربية مجموعة من المؤسسات والمنظمات العربية المتخصصة، إضافة إلى ما تقوم به بعض دور النشر والشركات العربية والأجنبية، والمتخصصون وبعض المهتمين. وقد نشرت العديد من أوراق العمل والبحوث والمقالات التي تبرز هذه المؤسسات، وتعرف بجهودها، وتتحدث عن منجزاتها وبرامج تطويرها. لذلك، فإنني لن أتطرق في هذا المقام إلى الحديث عن هذه الجوانب، وإنما سأخص هذا البند لبحث مدى كفاية العمل المصطلحي الذي تقوم به هذه

المؤسسات ومدى نجاعة برامج التعاون القائمة فيما بينها في إطار المنهجيات التطبيقية (آلية العمل المصطلحي) المتبعة فيها.

تعمل مؤسسات العمل المصطلحي العربية ومنظماته وهيئاته في بيئة معقدة نسبيا تفرز في اليوم الواحد ما بين خمسين ومائة مفهوم جديد. وتجتهد هذه المؤسسات من خلال برامج التعاون ومؤسساته كاتحاد المجامع العربية، ومؤتمرات التعريب، في تعريب المصطلحات الأساسية التي تحتاج إليها لغة العلوم والتقنية العربية. ويجري ذلك في ظروف مالية وبشرية محدودة الإمكانات والطاقات، وبمنهجيات غير موحدة، وسياسات إقليمية ووطنية غير مواتية في أغلب الأحايين، كما يجري هذا العمل في غياب أدوات مساعدة ترفع من مستوى أدائه ودقة نتائجه. ولهذه الظروف، نجد أن من أبرز نتائج العمل المصطلحي العربي: التشتت في موضوعاته وعدم ترابطها وتكاملها واتزانها وتبعثر الجهود، وعدم التوحيد في مناهجه ونتائجه والتخلف الزمني والتقني (14).

وبصورة عامة، فإنه يمكن تقسيم المشكلات التي تواجه هذه المؤسسات إلى مشكلات داخلية خاصة بكل منها ومشكلات خارجية تشتمل على محددات بيئة العمل.

أولا :المشكلات الداخلية

من أبرز هذه المشكلات الآليات أو الأساليب المتبعة في تنفيذ العمل المصطلحي داخل المؤسسة، وهو ما سأشير إليه بالمنهجيات التطبيقية للعمل المصطلحي. وتنتهج بعض مؤسسات العمل المصطلحي العربية أساليب لا تخلو من تكرار الجهود وعدم دقة نتائج العمل المصطلحي وتناسقها بالإضافة إلى التغيير المستمر في إطار محاولاتها تطوير المنهجيات التطبيقية، والتي ينتج عنها في نهاية المطاف عدم تجانس في بيانات الوحدات المصطلحية المنجزة في فترات زمنية مختلفة؛ حيث نجد بعض المصطلحات لها تعريفات ومختصرات ورموز علمية، في حين نجد أن بعضها الآخر دون هذه البيانات الأساسية. كما تفتقد هذه المؤسسات إلى الوسائل التي تتيح لها الاطلاع على أعمال المؤسسات الأخرى - إذا استثنينا المعاجم - فإذا ما أرادت لجنة معينة معرفة رأي مؤسسة أخرى في إحدى المسائل المصطلحية، توجب على المصطلحي فيها البحث في معجم يتصل بهذا الموضوع. وعلى الرغم من أنه قد لايفلح في إيجاد المصطلح كما أقرته المؤسسة الأخرى، فإن هذه العملية مكلفة من حيث الوقت والجهد والمال.

وأعتقد كذلك أن محاولة جمع آراء المؤسسات الأخرى قبل الاجتماع، وإيجازها في نماذج خاصة سيكون مكلفا أيضا، إذا لم يعتمد على وسائل آلية تتكفل بهذا العمل. ولما كانت المجامع ومعظم المؤسسات والمنظمات والهيئات التي تعمل في مجال المصطلحات تعتمد على العمل اليدوي. فإن هذا العمل في آخر المطاف سيكون مكلفا للغاية. وهذه حقيقة ليست من صفات المؤسسات العربية وحدها. بل هي سمة عامة لجميع المؤسسات الدولية والإقليمية التي تنفذ الأعمال والمشروعات المصطلحية بالوسائل التقليدية. لذلك نجد أن المؤسسات نادرا ما تلجأ إلى الاطلاع على نتائج أعمال المؤسسات الأخرى بقصد الإفادة المباشرة منها. ناهيك عن أن ما

ينشر يكون قد أقر قبل ذلك بوقت طويل.

وتتطور مفاهيم المصطلحات ودلالاتها، وقد تعدل هذه المصطلحات من قبل المستعلمين والمتخصصين في بنياتها اللفظية، أو تستبدل بها مصطلحات ذات دلالات أفضل، أو أخرى شاعت قبل صدور قرار فيها من هيئة معتمدة. فتنتشر بذلك دون أن يكون لها علاقة بما يجري العمل عليه في المؤسسات المعنية. ويمكن الاستشهاد بالكثير من هذه الحالات من واقع الممارسة اليومية للعمل المصطلحي.

تتسم معظم المناهج التطبيقية لمؤسسات العمل المصطلحي العربية بالهرمية عديدة المستويات، مما يقتضي وقتا طويلا لدراسة وإقرار المصطلحات. ويترتب على ذلك ظهور مشكلة التخلف الزمني والتقني، وعدم التوحيد بين المصطلحات ، وشيوع مصطلحات غير نظامية بين المتخصصين.

كما أن الطريقة أو المبدأ الذي تسير على أساسه اللجان في القيام بالأعمال المصطلحية يشابه وسائل العمل المعجمي اللغوي، ويضيف ذلك بعدا آخر إلى هذه المشكلات. وسوف نتعرض لهذا الموضوع بشكل مفصل في البند السابع من هذه الدراسة بغية التوصل إلى منهج تطبيقي أعلى كفاية وأقل تكلفة للوقت والجهد والمال، وذلك من خلال الإفادة من المناهج المتطورة التي تعمل بها مؤسسات وهيئات دولية وعربية.

ثانيا : المشكلات الخارجية

تعتبر مشكلة شيوع استعمال المصطلحات غير الموحدة من أكثر المشكلات إلحاحا وتعقيدا، لاسيما وأن المجامع واتحادها، والمؤسسات المتخصصة الأخرى تنشر ما تتوصل إليه من مصطلحات في بلدانها، وتحث المتخصصين والمستعملين على استعمال هذه المصطلحات بوصفها مصطلحات مجمعية. وبعد ذلك بفترة قد تطول أو تقصر، يقوم مكتب تنسيق التعريب بجمع ما يمكنه الوصول إليه مما نشر من هذه المصطلحات، ويطبق عليها منهجيته تمهيدا لعرضها على مؤتمرات التعريب. وفي العادة فإن مؤتمر التعريب يعقد فعليا كل أربع سنوات، مما يعني أن المصطلح الذي يجمعه المكتب لتوحيده سوف يحتاج إلى أربع سنوات لإقراره، وقد يحتاج إلى مثل ذلك من الوقت لنشره. مما يتيح للمصطلح المستعمل على المستوى الوطني أن يترسخ في الاستعمال، فلا يعود من السهل تغييره في حالة إقرار مصطلح موحد بديل. ولو أردنا تطبيق مبدأ قبول المصطلح على أساس شيوعه لتوصلنا إلى ضرورة نبذ كثير من المصطلحات الموحدة التي تصدر عن مؤتمرات التعريب.

ويقوم اتحاد المجامع اللغوية والعلمية العربية على توحيد مصطلحات بعض التخصصات مثل النفط (ندوة بغداد، 1973) والقانون (ندوة دمشق،1972) والطب (ندوة قرطاج / تونس، 1992). وهو بذلك يقوم بجزء من مهمات مكتب تنسيق التعريب في الرباط. ويتساءل المرء هنا إذا كان بالإمكان ضمان التوحيد في المصطلحات على المدى الطويل في ضوء تعدد مؤسسات التوحيد وهيئاته.

لقد أصبح واضحا الآن مدى حجم المشكلات التي تواجهها مؤسسات التعريب وهيئاته العربية في غياب توحيد الجهود للخروج بالمصطلح الموحد كنتيجة حتمية للعمل المصطلحي. وهذه مشكلة كتب حولها الكثير وهي

معروفة عند أهل الاختصاص.

في ضوء هذا الواقع، فإنه من الضروري البحث عن حلول عملية تيسر الوصول إلى المصطلح الموحد، وتأخذ بعين الاعتبار توفير الأدوات المناسبة لذلك إضافة إلى تعدد مؤسسات العمل المصطلحي ولا مركزية العمل بما يخدم قضية المصطلح وإشاعة استعماله.

إن محاولة توفير الحلول للمشاكل المطروحة في بند المنهجيات وفي هذا البند بالأساليب المتبعة حاليا وبالأدوات المستخدمة في إنجاز العمل المصطلحي غير محتملة، لأن حجم المصطلحات التي تعمل المؤسسات والهيئات العربية المخصصة عليها تبدأ بعشرات الآلاف وتصل إلى مئات الآلاف. لذلك لا بد من الإفادة من معطيات التقنية الحديثة في مجال الحاسوب وبرمجياته والتقنيات الأخرى.

وانطلاقا من ذلك، قام مجمع اللغة العربية الأردني في عام 1985م بتأسيس وحدة صغيرة للحاسوب تعينه في عمله على تنسيق أعماله في مجال المصطلحات وذلك من خلال استعمال برمجيات الكاتوب (word processor) على حاسوب ميكروي وراقنة نقطية. لكن سرعان ما تبين أن العمل المصطلحي يحتاج إلى إمكانات فنية أكبر وبرمجيات متقدمة. وهكذا عمل المجمع على تطوير هذه الوحدة حتى أصبحت بنكا للمصطلحات، يعمل الآن على تخزين المصطلحات الصادرة عن مؤسسات العمل المصطلحي العربية بثلاث لغات: العربية والإنجليزية والفرنسية. وسنناقش في بند لاحق هذا المشروع، والمرحلة التي وصل إليها في الوقت الحاضر وإمكاناته فيما يتعلق بالعمل المصطلحي والمعجمي، واستراتيجيته في نشر المصطلح الموحد.

وسيسهم ذلك، بالإضافة إلى ما تقدم، في التمهيد لبناء الخطوط العامة لمنهجية شاملة للعمل المصطلحي، تأخذ بعين الاعتبار وضع مناهج تطبيقية تضمن الوصول إلى المصطلح الموحد وتساعد على نشره واستعماله وترسيخه في الاستعمال في اللغة العلمية العربية.

(4-3)وسائل مساعدة للعمل المصطلحي

مما لاشك فيه الآن أن توفر المنهجيات الموحدة وقنوات التنسيق لايكفل وحده إنجاز العمل المصطلحي بالمستوى المطلوب في حدود الإمكانات المادية والبشرية المتاحة مما يقتضي السعي إلى بناء مجموعة من الأدوات والوسائل التي تضمن معا تحقيق الأهداف بما هو متوفر من إمكانات.

ويأتي في طليعة هذه الأدوات بناء بنوك للمصطلحات العلمية والتقنية. وأن يراعى في تأسيسها استيعابها للغة العربية القياسية، وتعزيز قنوات تبادل المعلومات، وتعدد وظائفها ولغاتها، ومرونتها في بنياتها الداخلية وقدرتها على استيعاب التطورات الحديثة في مجالات البرمجيات والأجهزة، وتواؤمها مع المواصفات الدولية في هذا المجال.

وإنني أعتقد يقينا، من خلال تجربتي في مجمع اللغة العربية الأردني في بناء بنك للمصطلحات وتشغيله، بالإضافة لاطلاعي على تجارب الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية، أن بناء مثل هذه الأدوات بالأسلوب الصحيح سيوفر حلولا جيدة للمشكلات التي يعاني منها العمل المصطلحي العربي، لاسيما وأن هذه الأدوات تمكن

مختلف المؤسسات من الاطلاع على أعمال بعضها البعض دون حدود، إلا فيما كان متفقا عليه.

ولما كان المصطلح في هذه البنوك الآلية أكثر من مجرد ألفاظ بلغة أو لغات معينة؛ إذ أنها جزء من وحدات للمعلومات تشتمل على معلومات ببليوغرافية وإدارية...فإنها (أي بنوك المصطلحات) مصدر مهم للمعلومات الحديثة حول المجموعة الشاملة لمصادر ومراجع العمل المصطلحي وخبرائه من مؤسسات وأفراد على امتداد الرقعة العربية والمتعاونين معهم من الخارج، إضافة إلى أنها تعطي صورة مباشرة واضحة عن المشروعات المصطلحية التي يجري تنفيذها في المؤسسات المختلفة. وفضلا عن ذلك، فإنها ستشكل مستودعا لمجموعة القرارات والتوصيات الصادرة عن مؤسسات وهيئات العمل المصطلحي والأدبيات المنشورة في علم المصطلح والعلوم ذات العلاقة...وهذا ما من شأنه أن يرفع سوية العمل المصطلحي ويحسن كثيرا من مستوى نتائجه ومدى توحيدها.

وإذا أضفنا إلى ماذكرت أعلاه الأدوات البرمجية التي توفرها هذه البنوك (وبخاصة الحديثة منها) في المعالجة والإخراج والتنظيم، وتضعها في خدمة علماء المصطلحات وخبرائها والمترجمين، فإننا نتوصل إلى مدى أهمية هذه الأداة وضرورة الاعتماد عليها في المراحل القادمة. فقد ثبت جدواها في الدول المتقدمة وبرزت أهميتها واحتلت بنوك المصطلحات الآلية مكانتها المميزة في مجال تحسين لغة التواصل العلمي بين المتخاطبين، وتمتينها من خلال إتاحة نتائج العمل المصطلحي للمستفيدين بيسر وسهولة بواسطة قنوات المعلومات الوطنية والاقليمية. والعمل في إطار شبكات للمعلومات المتخصصة التي تقوم على أساس تبادل البيانات المصطلحية والمعلومات المتصلة بها بين أعضاء هذه الشبكة.

واشتهرت عدة بنوك كبيرة للمصطلحات في أوروبا مثل: بنك شركة سيمنز (TEAM) وبنك الدول الاسكندنافية (NORMATERM) وبنك المصطلحات الدانماركي (DANTERM) وبنك المصطلحات التابع لهيئة المواصفات والمقاييس الفرنسية (AFNOR) وبنك المجموعة الأوروبية (EURODICAUTOM) وبنك المصطلحات الحكومي الكندي(TERMIUM) . ويعد هذا البنك الأخير من أكثر البنوك تطورا. وتختزن هذه البنوك مصطلحات تعد بالملايين، وتقدم خدماتها إلى قطاعات واسعة من المستفيدين في حدود بلدانها أو في الخارج.

وتعكس قلة عدد هذه البنوك وعدم ظهور بنوك أخرى على نفس المستوى من التقنية وحجم المقتنيات المصطلحية حقيقة ارتفاع تكاليف إنشائها ومواصلة تحديثها من الناحيتين: التمويلية والعلمية؛ إذ أن استمرار زيادة مقتنياتها يتطلب تطوير نظريات لتنظيم المعلومات ومعالجتها، والواقع النظري يتطور عادة بوتيرة أبطأ من مستوى التطور التقني. وقد ناقش البعض في أن عدد البنوك قد لايزيد إلا بنسبة قليلة جدا في ضوء هذه الظروف، لكن، بما أن الحاجة إليها باقية لدورها في التواصل العلمي ونظم المعلومات والترجمة الآلية فإن البنوك الحالية ستستمر بالعمل والتطور دون أن تظهر بنوك جديدة بحجمها وإمكاناتها(13).

لقد دعا بعض المتخصصين إلى ضرورة إنشاء بنوك عربية للمصطلحات لاستخدامها في مجال المصطلحات

والترجمة وضبط نظم المعلومات (14-16). وقد بادرت بعض المؤسسات العربية بالفعل إلى إنشاء مثل هذه البنوك لاستخدامها في إنجاز أعمالها المصطلحية، وضبط نظم معلوماتها. كما تخطط مؤسسات أخرى لبناء مثل هذه الأدوات (17). وقد نجحت حتى الآن أربع مؤسسات عربية - على حد علمنا - في تخطي عائق تكاليف المراحل التأسيسية لبنوك المصطلحات، وهي مؤسسة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وجامعة الملك سعود، ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ومجمع اللغة العربية الأردني.

1 - بنك المصطلحات السعودي (باسم)

تأسس هذا البنك في عام 1983 م في إطار مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية؛ ويهدف هذا البنك إلى المساهمة في تعريب العلوم والتقنية، وتوفير أداة آلية تعين الباحثين على وضع المصطلحات العلمية والتقنية الجديدة، وتوحيد المصطلحات العربية في مجالات اختصاصه، كما يخدم البنك المستفيدين بإتاحة المعلومات المصطلحية لهم، وتدريب المهتمين منهم في أساليب معالجة المصطلحات العلمية وتعريبها على أسس علمية(18).

وقد أمكن حتى الآن من تخزين (250000) مصطلح في أربع لغات هي: العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية. وهي في خمسة وعشرين تخصصا علميا وتقنيا. ويمكن الحصول على المعلومات من هذا البنك عن طريق الاتصال المباشر أو بإصدار المعاجم المطبوعة أو المخزونة على أوساط ممغنطة. لكنه لم يعلن حتى الآن عن افتتاح هذا البنك للمستفيدين(19).

2 - البنك الآلي لمصطلحات العلوم الإنسانية والإجتماعية / السعودية

وهو مشروع جديد تعتزم جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية تنفيذه. ويأتي هذا المشروع استكمالا لمشروع بنك "باسم" (26).

3 - بنك معرّبي(LEXAR)

ويهدف هذا البنك إلى بناء خزان للترجمات يساعد على تيسير تطور اللغة والإسراع بها . ويتضمن البنك بيانات وصفية تقتصر على تسجيل وتخزين ما هو موجود ومتداول. ويؤدي هذا البنك دورا إخباريا يرشد المستفيد إلى المصطلحات الموحدة على المستوى العربي والمصطلحات المحلية التي وضعت من قبل لجان وطنية للتعريب.

وتشتمل البيانات في معربي على بيانات مصطلحية (المصطلح ومقابلاته في اللغات الأخرى: العربية والإنجليزية والفرنسية واللاتينية) ومعلومات توثيقية ولغوية(1).

وفيما عدا هذه المعلومات البسيطة، لا تتوفر لدينا معلومات دقيقة عن البنى الداخلية لهذه البنوك وخصائصها التي تمكن العاملين في مجالات إنشاء بنوك المعلومات الأخذ بعين الاعتبار مبدأ التنسيق من أجل تسهيل عملية تبادل المعلومات والبيانات في المستقبل. كما لاتتوفر معلومات حول مشروعات عربية أخرى من هذا النوع، عاملة أو في طور الإنجاز.

ومما يجدر ذكره أن شيوع استخدام الحواسيب الميكروية، وانخفاض تكاليفها، وارتفاع مستويات أدائها، وتوفر نظم لإدارة البيانات التي تعمل عليها، سهل على

بعض المؤسسات العربية بناء قواعد خاصة بها للمصطلحات. كما أن بعض المنظمات العربية مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الخرطوم يقتني قاعدة للمصطلحات الزراعية الموحدة ويعمل على تطويرها وتحديثها باستمرار.

ولاتوجد في الوقت الحاضر دراسات لحصر المؤسسات وبنوك المصطلحات العربية وعرضها من مختلف جوانبها بما يمكن من الإفادة منها في تنظيم قنوات التعاون في مجالات العمل المصطلحي المختلفة، لكن بعض المتخصصين يقومون الآن بمحاولة من هذا النوع.

تعتبر البيليوغرافيات المتخصصة في مجالات العمل المصطلحي، سواء تلك التي تحصر الإنتاج الفكري في علم المصطلح والموضوعات ذات العلاقة أو التي تتضمن مصادر العمل المصطلحي ومراجعه، على جانب كبير من الأهمية، لأنها توفر للمتخصصين والمهتمين صورة حول منجزات هذا العمل حتى تاريخ صدورها. وقلما نجد قوائم ببليوغرافية دورية شاملة وحديثة تتناول الترجمة والتعريب وعلم المصطلح(20-23).

وإذا كنا قد أشرنا في باب الحديث عن بنوك المصطلحات إلى عدم وجود دراسات مسحية لهذه المؤسسات، فإنه إضافة إلى ذلك، لاتوجد دراسات مسحية شاملة للخبراء العاملين في مجال المصطلحات، باستثناء بعض المراجع مثل القاعدة المحوسبة لخبراء الزراعة العرب وتوجد في المنظمة العربية للتنمية الزراعية/ الخرطوم، ومرجع المترجمين العرب الذي نشرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (28).

ومن أبرز المشكلات التي تواجه العمل المصطلحي عدم وجود قوانين ملزمة باستعمال المصطلح الموحد الصادر عن هيئات التقييس المصطلحي العربية على المستوى الوطني، وعلى الرغم من وجود قوانين في بعض البلدان العربية بشأن التعريب الشامل في الإدارة والتعليم بمستوياته المختلفة، ووجود نصوص في القوانين والتعليمات لكثير من الجامعات على أن العربية هي لغة التدريس الأساسية فيها، إلا أن استعمال المصطلح الموحد متروك للمتخصصين يستعملونه إذا شاؤوا أو ينبذونه ويجتهدون في غيره دون التزام منهج محدد في أغلب الأحيان؛ فتزيد بذلك المشكلات.

وإذا حظي المصطلح بالذكر في قانون للغة العربية أو التعريب ، فإن المصطلح الموحد قد لايكون المقصود بنص القانون، ومن ذلك ما جاء في المادة الثامنة من مشروع قانون اللغة العربية الذي أعده مجمع اللغة العربية الأردني وقدمه إلى السلطات التشريعية لدراسته وإقراره.

المادة الثامنة : تعتمد المصطلحات العلمية والفنية التي يصدرها مجمع اللغة العربية الأردني.

ويلزم هذا النص المعنيين صراحة بضرورة الالتزام باستعمال المصطلحات التي يصدرها المجمع. وبما أنه لم يصادف حتى الآن أن قام المجمع بإصدار مصطلحات موحدة صدرت عن مؤسسة مثل مكتب تنسيق التعريب، فإن نص القانون يجري فعليا على المصطلحات التي تصدر عن أعمال المجمع والتي تنشر وتستعمل قبل توحيدها على المستوى العربي. وهكذا، تؤدي نصوص مثل هذه القوانين إلى زيادة مشكلات استعمال المصطلح الموحد.

ومن ناحية ثانية، يعاني المصطلح الموحد من عدم

توفر أدوات ناجعة لنشره وتوزيعه على المستعملين بعد إقراره. وتعتبر المعاجم المتخصصة - على علاتها - الوسيلة الوحيدة لتوصيل المصطلحات إلى المعنيين.

وتحمل النصوص القانونية التي تلزم المؤسسات المعنية بالعمل المصطلحي والمستفيدين نشر واستعمال مصطلحات معينة دون غيرها مسؤوليات كبيرة، إذ ليس من المنطق أن يكون هم المستعمل البحث المضني عن المصطلح الذي يتوجب عليه استعماله، في ضوء أوضاع غير ملائمة من ناحية التوزيع والنشر. كما يحذر أن تتخطى الواجبات التي يفرضها القانون على مؤسسات العمل المصطلحي حدود إمكاناتها المادية.

وانطلاقا من وعي المجمع العميق بظروف العمل المصطلحي العربي ومتطلبات تطويره لتحقيق غاياته، فقد سعى بكل اهتمام لتأسيس أداة متقدمة تسهم في تحقيق بيئة فاعلة في هذا المجال، وهيأ التقنيات الحديثة في مجال الحواسيب وشبكات المعلومات والبرمجيات لبناء بنك مصطلحي يعتمد عليه في إنجاز أعماله المصطلحية وفي تيسير سبل التعاون مع المؤسسات الأخرى.

(5) بنك المصطلحات في المجمع

تمكن المجمع في عام 1985 م من تأسيس قسم للحاسوب للإفادة من تقنيات الحاسوب وبرمجياته في تخزين المصطلحات العلمية والفنية من أجل تيسير عملية الترجمة والتعريب على المتخصصين والمهتمين في هذا المجال. ويعتبر المجمع هذا القسم نواة لإنشاء بنك لغوي في المستقبل يؤدي دوره في مجالات تعريب العلوم على المستوى العربي والبحوث المعجمية اللغوية. وقد كلف المجمع قسم الحاسوب في هذه المرحلة بمهمة إنشاء بنك لغوي للمصطلحات كمرحلة أولى باتجاه تحقيق فكرة البنك اللغوي.

(5 -1) أهداف المشروع

لقد تطورت أهداف المجمع في هذا المشروع عبر السنوات الماضية بشكل كبير حتى اتخذت حاليا صورتها النهائية التالية:

1 - جمع المصطلحات وتنظيمها وتوفير وسائل توزيعها والتأثير في استعمالها.

2 - تأسيس خدمات مصطلحية ولغوية محوسبة، وتوفيرها للمستفيدين من خلال الاتصال المباشر (on-line)وغير المباشر (المطبوعات، والأوساط الممغنطة،والمعالجة بالرزم).

3 - تقديم خدمات مصطلحية متخصصة للباحثين في مجلس المجمع ولجانه ومؤسسات العمل المصطلحي العربية التي تعمل بالتنسيق مع المجمع (المجامع اللغوية والعلمية العربية ومكتب تنسيق التعريب...).

4 - اعتبار بنك المصطلحات في المجمع مركزا للأبحاث يعمل على تصميم أدوات حاسوبية لتحسين معالجة اللغة العربية بالحاسوب وتطويرها.

5 - تطوير المنهجيات النظرية والتطبيقية للعمل المصطلحي المحوسب، وتوحيد الممارسات المصطلحية عند الأفراد والمؤسسات عن طريق البحث العلمي والتدريب وفق الأسس الحديثة لعلم المصطلح.

6 - يعتبر البنك أداة تمكن المجمع من تنفيذ تعليمات

مشروع قانون اللغة العربية الذي تقوم السلطات التشريعية الآن بإجراءات إقراره.

7 - توفير الوسائل الفنية الآلية التي تساعد المجمع في نشر المعاجم العلمية والفنية.

8 - العمل على توفير المستلزمات الفنية لدى البنك لإنشاء مركز لشبكة عربية للمصطلحات، وتعزيز فرص قيام تعاونيات مصطلحية بين مؤسسات العمل المصطلحي العربية.

(2-5) التجهيز

بدأ قسم الحاسوب أعماله بتجهيزات بسيطة تتألف من حاسوب ميكروي (microcomputer) وراقنة صغيرة (printer) وبرمجيات لتنسيق النصوص (كاتوب). وجرى إعداد برنامج محلي لتخزين المصطلحات واسترجاعها وإخراجها في قوائم مطبوعة حسب الموضوع. كما تم في هذه المرحلة التي استمرت ثلاث سنوات إعداد دراسات حول إمكانات التوسع وتطوير بنك مصطلحي شامل، يقدم خدماته المباشرة وغير المباشرة للمجمع وللمؤسسات الأخرى.

وانطلاقا من ذلك، تقدم المجمع في عام 1987 م بدراسة وافية إلى وزارة التخطيط بهدف الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ بنك المصطلحات في المجمع (25). وقد وافقت الوزارة على تمويل المشروع ووقعت مع المجمع اتفاقية في عام 1988 م تلتزم فيها بتمويل تنفيذ هذا المشروع بما قيمته (230000) دولار تقريبا.

وباشر المجمع تنفيذ المرحلة الثانية لتأسيس بنك المصطلحات في بداية عام 1989 م ، بأن شكل لجانا فنية متخصصة كلفها بوضع المواصفات الدقيقة للبراجيات (software) والأجهزة (hardware) التي تحقق المتطلبات الخاصة لبنك المصطلحات وتوصلت تلك اللجان حينذاك إلى النتائج التالية:

أولا: التوصية باختيار نظام قواعد البيانات المعرب مينايسز (MINISIS) الذي طوره المركز الدولي لبحوث التنمية في كندا(IDRC) ، وعربته جامعة الدول العربية. وذلك لعدد من الاعتبارات، من أبرزها:

1 - نظام يعالج البيانات بعدد من اللغات منها العربية القياسية وفقا للمواصفات العربية المعتمدة من قبل المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (ASMO).

2 - لايحتاج تشغيله والإفادة منه إعداد برامج تطبيقية في المراحل الأولى من العمل.

3 - يقدم هذا النظام مجانا إلى المؤسسات غير الربحية في بعض الدول النامية ومنها الأردن.

4 - تشرف على النسخة العربية منه جامعة الدول العربية، وأعدته مؤسسة منبثقة عن هيئة الأمم المتحدة لأغراض غير ربحية.

5 - نظام مجرب ومستعمل بشكل واسع في مؤسسات عربية وأجنبية كثيرة.

6 - يشتمل النظام على أدوات لإعداد المكانز واستعمالها وأنظمة لتبادل المعلومات وفق تركيبة الأيزو الدولية(ISO 2709) .

ثانيا : الحصول على الأجهزة التالية:

1 - حاسوب متوسط (minicomputer) نوع

هيوليت باكرد (HP3000 MicroXE) سعة ذاكرته الرئيسية (RAM) أربعة ملايين حرف.

2 – قرص تخزين خارجي (Disc) سعته (600) مليون حرف.

3 – راقنة سطرية سرعتها (300) سطر في الدقيقة (line printer).

4 – راقنة ليزرية(laser printer) .

5 – حاسوب ميكروي(microcomputer) .

6 – مجموعة من المطارف(terminals) .

واصل المجمع تطوير تجهيز بنك المصطلحات لديه حيث تقدم إلى وزارة التخطيط في عام 1991 م بطلب لتمويل المرحلة الثالثة من هذا المشروع الذي يهدف إلى زيادة سعة نظام الحاسوب، ورفع مستوى أدائه. ولإضافة وحدة للنشر المكتبي (26). وقد وافقت الوزارة على ذلك ووقعت مع المجمع اتفاقية ثانية من عام 1992 م تقوم بموجبها بتمويل عملية التطوير المطلوبة بما قيمته (100000) دولار تقريبا. وقد شملت هذه المرحلة التي بدأت في هذا العام توريد الأجهزة والبرمجيات التالية:

1 – حاسوب متوسط عالي الكفاية نوع هيوليت باكرد (HP3000Lx1947) بذاكرة سعتها(48)مليون حرف.

2 –رفع السعة التخزينية إلى(300)مليون حرف (3GB).

3 – وحدة للنشر المكتبي تتألف من:

أ – جهاز حاسوب ميكروي عالي الكفاية.

ب – ماسحة إلكترونية ملونة(scanner) .

جـ – نظام برمجيات " العربي للنشر."

4 – راقنة ليزرية.

5 – راقنة نقطية(dot-matrix printer) .

6 – مجموعة من المطارف والحواسيب الميكروية.

7 – نظام شبكة اتصالات محلية (LAN) لربط جميع التجهيزات في المجمع معا.

8 – مجموعة من أجهزة المضمان(modems) وأجهزة الناسوخ(fax's) .

(5-3)الهيكل التنظيمي للبنك

يعتبر بنك المصطلحات في المجمع من الناحية الإدارية دائرة فنية للمعلومات ترتبط مباشرة مع الأمين العام للمجمع. وتضم هذه الدائرة قسمين رئيسيين هما:

1 – قسم التحرير ومهماته:

أ – تحضير المصطلحات التي يتقرر تخزينها في البنك، واستكمال عناصرها الأساسية وتسجيلها في نماذج جاهزة، ثم القيام بتخزينها وتدقيقها، واستخراج تقارير خاصة تساعد في عملية توحيدها مع المصطلحات الموجودة أصلا في البنك.

ب – تحديث مقتنيات بنك المصطلحات وفقا لقرارات مجلس المجمع ولجانه العاملة على المصطلحات.

جـ – استخراج التقارير الخاصة بدراسة المصطلحات وتقديمها إلى مجلس المجمع ولجانه، واستخراج قوائم المصطلحات حسب طلب المجمع.

د – القيام بأعمال التدقيق اللغوي والعلمي على مجموعات موضوعية من المصطلحات قبل إصدارها في معاجم لنشرها.

هـ – القيام بالتوصية فيما يتعلق بتطوير بنية بنك

المصطلحات والمنهجيات التطبيقية والنظرية للعمل المصطلحي.

2 – قسم الحاسوب ومهماته:

أ – إدارة نظم الحاسوب في المجمع وتشغيلها والمحافظة على استمرارها في العمل بما يخدم أهداف المجمع.

ب – بناء النظم الحاسوبية الجديدة وتطوير النظم الحالية وفقا لتوجيهات المجمع.

ج – القيام بأعمال الصف والمونتاج الطباعي وتصميم الرسومات المتعلقة بمنشورات المجمع.

3 – اللجان المشرفة على البنك:

وتشرف على بنك المصطلحات لجنتان دائمتان ولجنة مؤقتة، وهي:

أ – لجنة الحاسوب الفنية: وتنحصر واجباتها في دراسة المشروعات الجديدة أو المشروعات التطويرية المقترحة والتوصية بها إلى المجمع.

ب – لجنة التحرير العلمي: وهي هيئة التحرير المشرفة على مقتنيات البنك من المصطلحات والمعلومات التوثيقية: المرجعية والإدارية، وتقوم بمجموعة من الواجبات، ومنها:

1 – الإشراف على عملية تدقيق المصطلحات واستكمال عناصرها الأساسية مما أقره المجمع أو جرى تخزينه من المصطلحات الصادرة عن هيئة أخرى معتمدة في العمل المصطلحي.

2 – القيام بتصنيف المصطلحات وفقا لخطط التصنيف المعتمدة في البنك.

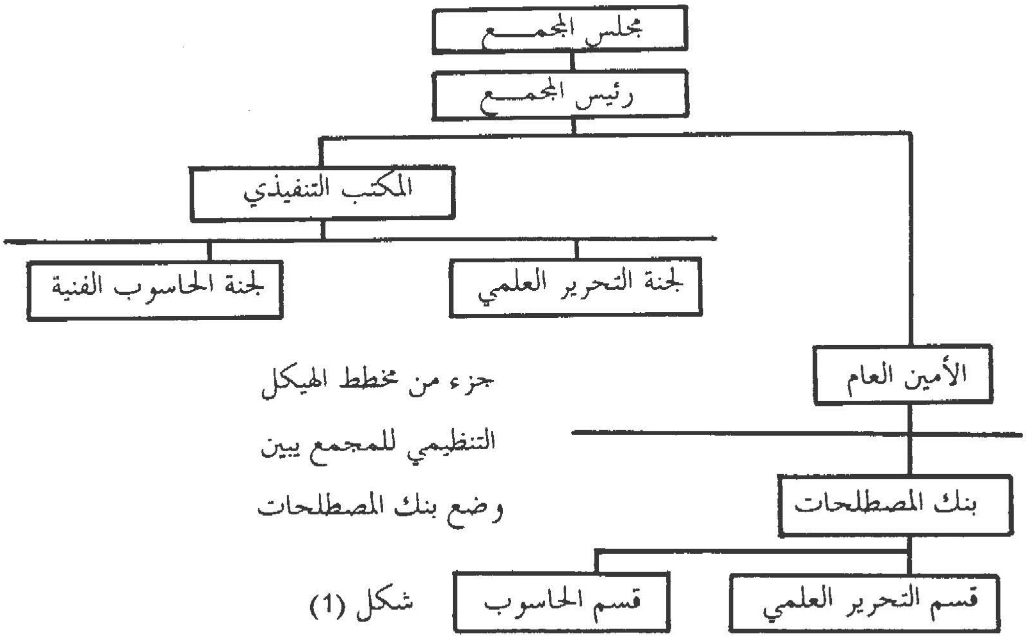
3 – القيام بأعمال التصنيف والتوحيد بين ما يقره مجلس المجمع وماكان قد أقره في السابق.

4 – الاطلاع على التقارير الأولية لما يجري إدخاله في البنك واتخاذ القرارات بشأن مايعرض على مجلس المجمع أو لجنة المصطلحات. وقد تتخذ اللجنة قرارات بخصوص تعريب بعض المصطلحات دون تقديمها إلى المجلس أو لجنة المصطلحات.

5 – الإشراف على عمليات ربط المفاهيم في البنك وتحديد علاقات بعضها ببعض.

جـ – لجنة التصنيف: وهي لجنة مؤقتة مؤلفة من مجموعة من المتخصصين تنحصر واجباتها في مراجعة مجموعات الموضوعات الرئيسية في خطة التصنيف للحكم على مدى كفايتها لحاجات تصنيف المصطلحات على مستوى المصطلحات العامة والدقيقة. وسوف تنحل هذه اللجنة تلقائيا بعد تجريب نظام التصنيف بشكل نهائي.

ويبين المخطط التالي موقع بنك المصطلحات في الهيكل التنظيمي للمجمع وكذلك اللجنتين الدائمتين المشرفتين عليه، وأقسامه. وتجدر الإشارة إلى أن البنك يمثل في هاتين اللجنتين. حيث يحضر المسؤول عنه اجتماعاتهما بوصفه عضوا فيهما، ويحضر أيضا اجتماعات مجلس المجمع. كما يحضر اجتماعات لجنة التحرير محررون علميون من البنك حسب الحاجة.



جزء من مخطط الهيكل التنظيمي للمجمع يبين وضع بنك المصطلحات

شكل (1)

(4-5) كوادر بنك المصطلحات

جرى في المرحلة الثانية من هذا المشروع الحصول على موافقة الجهات المسؤولة لاستكمال كوادر هذا البنك بما يفي بالحد الأدنى المطلوب لتشغيل خدماته، وهي على النحو التالي:

أ – مدير البنك

ب – قسم الحاسوب

- محلل نظم (رئيس القسم)
- مبرمج
- فني مونتاج طباعي لتشغيل وحدة النشر المكتبي

ج – قسم التحرير العلمي والفرز الفني

- محرر علمي (رئيس القسم)
- محرر لغوي
- مدخل بيانات (موظفين اثنين)

(5-5) الإنجازات

1 – تنفيذ مجموعة من النظم الفنية ودمجها معا لتشكل نظام بنك المصطلحات، وتحديد المعالم الرئيسية لمنهجيات العمل المصطلحي التي تعتمد على استخدام الحاسوب، ومن هذه النظم ما يلي:

أ – نظام المصطلحات

ب – النظام المرجعي (الببليوغرافي)

ج – النظام الإداري : ويشتمل على مجموعة من النظم الفرعية مثل نظم الاجتماعات والمشروعات والخبراء (مؤسسات وأفراد)......الخ.

2 – فرز أربعمائة ألف مصطلح في شتى مجالات العلوم والتقنية في ملفات مؤقتة تمهيدا لتنزيلها في قواعد بنك المصطلحات بعد تحريرها واستكمال عناصرها

الأساسية. وتشكل هذه المصطلحات معظم ما أقرته مجامع اللغة العربية ومكتب تنسيق التعريب، واتحاد الأطباء العرب. وبعض المؤسسات العربية الأخرى المعتمدة في مجالات العمل المصطلحي.

3 - استكمال التجهيزات (أجهزة وبرمجيات) اللازمة لتشغيل خدمات مصطلحية ولغوية ومعلوماتية محوسبة بشكل مباشر وغير مباشر.

4 - تخزين فهرس مقتنيات مكتبة المجمع في النظام المرجعي (الببليوغرافي) وتشتمل على مصادر العمل المصطلحي ومراجعه.

5 - تصميم نظام مؤقت للمصطلحات يخدم المرحلة الثانية من مراحل تنفيذ مشروع البنك.

(6-5) البنية الداخلية للبنك

قبل الدخول في الحديث عن المنهجيات التي يمكن بناؤها على أساس الحاسوب، فإنه يتوجب عرض مميزات البنك العامة وبعض ما يتصل بها ويؤثر في مزاياها من البنية الداخلية للبنك، بالإضافة إلى عرض موجز لأساليب تنظيم المعلومات المصطلحية في البنك.

أولا :المواصفات العامة

يحقق البنك المواصفات العامة التالية:

1 - المرونة: قدرته على استيعاب أعمال التطوير والتحديث على بنيته الداخلية وأساليب خدماته للمستفيدين، وإمكانيته لاستيعاب التقنيات الحديثة في مجال الأجهزة والبرمجيات.

2 - تعدد الوظائف: تقديم خدمات متنوعة إلى مجموعات مختلفة من المستفيدين اعتمادا على مصدر واحد. وتنقسم هذه المجموعات إلى طائفتين: مجموعات وضع المصطلحات (علماء، خبراء، باحثون...)، والمستفيدون العاديون.

3 - تعدد المجالات: يقدم البنك خدماته المصطلحية لمجموعات المستفيدين في جميع المجالات العلمية والتقنية، وفي بعض الموضوعات الإنسانية، مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانات المتاحة، وأولويات جمع معلومات مصطلحية معينة. بيد أن الهدف النهائي هو: جمع كل ما يمكن من المصطلحات، وبخاصة تلك الصادرة عن مؤسسات العمل المصطلحي وهيئاته المتخصصة، والتسميات (nomenclatures)،والعبارات (phrases) المستخدمة في التواصل المتخصص(special communication) ، بالإضافة إلى المختصرات(abbreviations) ، والعلامات التجارية المسجلة(trade-marks registered)، والأسماء التجارية.

4 - تعدد اللغات: يفترض واقع العمل المصطلحي العربي في مجالات العلوم والتقنية توفير مصطلحات عديدة اللغات،مع التركيز على العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية. ويقوم المجمع بالحصول على المصطلحات الأجنبية حاليا، مع التركيز على الإنجليزية والفرنسية، بتخزينها من الوثائق المنشورة. كما يخطط المجمع للحصول عليها من خلال إقامة برامج للتعاون المشترك لتبادل البيانات المصطلحية

مع بنوك المصطلحات العربية والأجنبية وهيئات المواصفات والمقاييس.

5 -تنظيم المصطلحات ومايتصل بها من معلومات على أساس الموضوعات والمفاهيم وذلك لغايات التشغيل الاقتصادي لهذا البنك على المدى الطويل.

6 - سهولة استعمال البنك من خلال تصميم ييسر تشغيله والإفادة منه سواء كان ذلك بالنسبة لخبراء المصطلحات أو المستفيدين العاديين من المترجمين والإعلاميين والموثقين.

ثانيا :التنظيم الداخلي

يعتبر المفهوم (concept) أساس التنظيم الدقيق لمعلومات المصطلحية والمعلومات التوثيقية المتعلقة بها في البنك. وتشكل البيانات اللغوية والمرجعية والإدارية لمفهوم معين ما يسمى بالوحدة المصطلحية (terminological unit)، وهي عبارة عن تسجيلة (جذاذة حاسوبية) منطقية (logical record)موزعة على عدد من قواعد البيانات (data bases) التي تؤلف بنيان البنك. وتتوزع هذه القواعد حسب بياناتها على ثلاثة نظم فرعية متكاملة (integrated subsystems): نظام المصطلحات، والنظام المرجعي (البيليوغرافي) ، والنظام الإداري. ويشتمل الأول على عناصر البيانات المصطلحية (terminological data bases)، فيما يختزن في النظامين الآخرين معلومات مرجعية(bibliographical information)ومعلومات إدارية(factographic information)تستخدم في توثيق مختلف عناصر البيانات المصطلحية في النظام الأول.

وتعامل الوحدة المصطلحية في البنك معاملة توثيقية في المكتبة، حيث يجري تصنيفها موضوعيا باستخدام نظامين للتصنيف في آن واحد، هما:

1 - نظام تم إعداده في المجمع اعتمادا على خبرات بنوك المصطلحات الأجنبية الكبرى والحاجات خاصة لبنك المصطلحات في المجمع(27). ويقدم هذا النظام رمزا يتألف من عشرة حروف وأرقام تحدد موضوعا معينا. وتخزن هذه الرموز مع المصطلحات في البنك وتعامل معاملة الواصفات المكنزية في لغات التوثيق، حيث تربطها معا علاقات مفاهيمية، مماثلة لعلاقات المكنز البنائية. وقد جرى تمثيل هذا النظام بطريقة تسهل عمليات تحديثه وتطويره وزيادة موضوعاته دون محددات بنيوية.

لقد أمدنا هذا النظام بأفكار جديدة حول وضع الأسس الفنية لمكنز دينامي يقبل التحديث دون إعادة بنائه من جديد. كما أفدنا منه في وضع مواصفات نظام لإدارة العلاقات المفاهيمية بين المصطلحات(concept management system) وما تتطلبه هذه النظم من منهجيات. ويعتمد في بناء العلاقات المفاهيمية بين هذا النظام على مكنز (ROOT) الذي أعدته هيئة المواصفات والمقاييس البريطانية(BSI) .

2 - خطة التصنيف العشري الدولي (UDC) : وتستخدم في تصنيف الوحدات المصطلحية، وذلك من خلال بناء أرقام التصنيف المناسبة اعتمادا على قواعد هذه الخطة(28). ويعود سبب استخدامها كنظام إضافي للتصنيف إلى الحاجة لتسهيل عملية تبادل المعلومات مع بنوك المصطلحات والمؤسسات الأخرى، وتماشيا مع

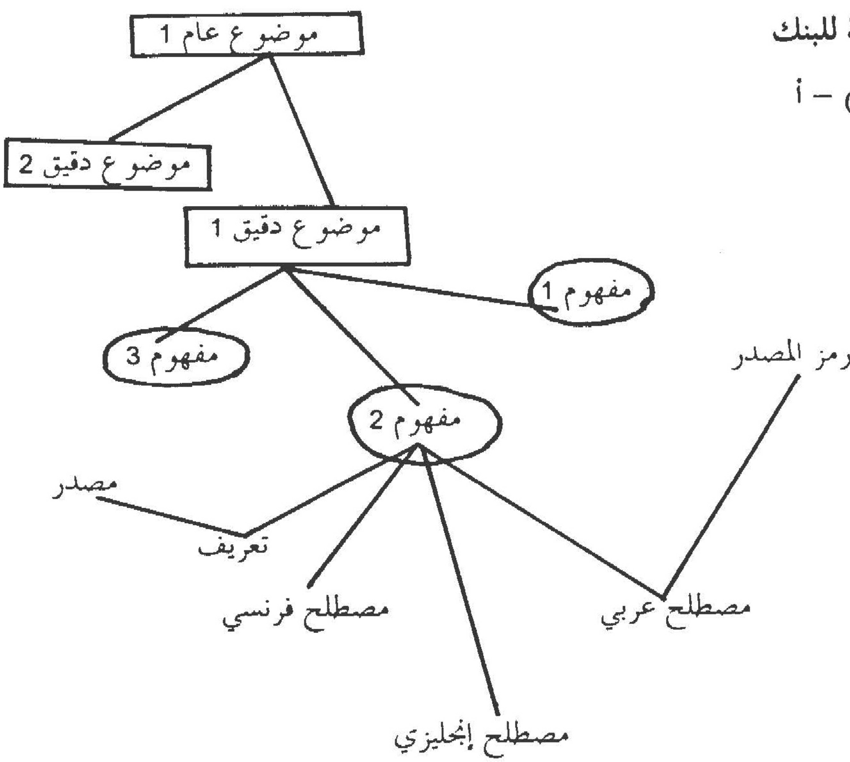
توصيات ندوة منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي التي أوصت باستعمال هذه الخطة(6).

وقد قمنا حتى الآن باختيار مجموعة من الواصفات حسب موضوعات المصطلحات التي قمنا بتخزينها، وهي محصورة في بعض مجالات العلوم النظرية والعلوم الصحية والتقنية. وسنعمل بمرور الوقت على زيادة واصفات أخرى حسب الحاجة. ويؤدي استخدام التصنيف الموضوعي للوحدات المصطلحية إلى تنظيم المعلومات المصطلحية حسب الموضوع، وهو ما نطلق عليه البنية الجاهرية للمعرفة(macrostructure of knowledge) .

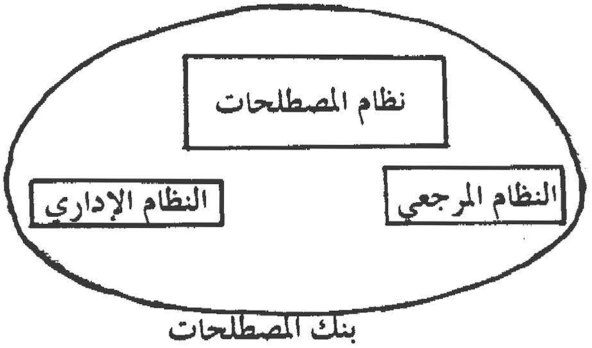
ذكرنا أعلاه أن التنظيم الأساسي لمصطلحات البنك يقوم على أساس مفهومي(concept-oriented) ، مما يترتب عليه إلغاء منهجيات العمل المصطلحي التي تنظر إلى المصطلح من منظور لغوي معجمي. وهكذا فإن المفاهيم في البنك ترتبط مع بعضها بعلاقات ذات معان محددة وشبيهة إلى حد ما بالعلاقات التي تربط الواصفات في المكانز. ونطلق على هذا التنظيم البنية المجهرية للمعرفة (microstructure of knowledge).وخلاصة القول أن المفاهيم ترتبط معا بشبكتين هرميتين متكاملتين تقومان على أسس محددة، مما يحكم التنظيم الداخلي للمعلومات في البنك بما يمكن من رفع مستوى إدارة المعلومات المخزنة فيه. ويمكن توضيح البنية الداخلية للبنك من خلال الشكلين التاليين:

البنية الداخلية للبنك

شكل (2) – أ



شكل (2) – ب



ويجري التخطيط حاليا لإضافة بعد جديد في عملية استرجاع المعلومات المصطلحية المرجعية والإدارية، وذلك من خلال تنفيذ معالج صرفي للغة العربية يمكنه بناء مفاتيح جديدة للبحث – إضافة إلى المفاتيح التي يكونها نظام مينايسز في وضعه القياسي – فيزيد بذلك مجال البحث وعدد التسجيلات المرافقة لعبارات الاستفسار. ويكون ذلك وفقا لقواعد تطبق في تركيب عبارات الاستفسار وقد جرى الآن وضع تصور عام لها.

وقد تم إيلاء هذا الموضوع عناية واهتماما تمثلت في بداياتها بتوجيه دعوة من المجمع للدكتور نبيل علي (وهو باحث له جهود أصيلة في مجال اللغويات الحاسوبية) للمشاركة في الموسم الثقافي الثامن للمجمع وتقديم محاضرة بعنوان المجامع العربية والحاسوب(16) . وسوف يستفاد من هذا المعالج عند إنجازه لخدمة العلماء والخبراء والعاملين على تعريب المصطلحات في المجمع والمؤسسات العاملة مع المجمع في هذا المجال (29).

(5-7) استراتيجية البنك في إشاعة استعمال المصطلح الموحد

ترتكز استراتيجية البنك في توزيع المصطلح الموحد وإشاعة استعماله على أربعة مرتكزات رئيسية:

أولا: وضع سياسة محددة وثابتة لعرض البيانات المصطلحية في القوائم الورقية (المطويات والمعجمات...)، وعلى شاشات المطارف المرتبطة مباشرة مع بنك المصطلحات ، تقوم على أساس إعطاء الأولوية في الظهور للمصطلح الموحد مع حجب جميع المرادفات الأخرى مهما كان مصدرها، فإذا لم يتوفر للمصطلح الأجنبي المطلوب ترجمة عربية موحدة، تعرض ترجمات من مصادر أخرى حسب مقياس محدد يفاضل بقيمة رقمية بين مصادر الترجمات، حيث يعرض فقط المصدر الأفضل (ذو الدرجة الأعلى). وهنا لابد من تحديد ما يقصد بالمصطلح الموحد بشكل دقيق.

ثانيا: توفير أدوات غير تقليدية لنشر المصطلحات الموحدة. وقد باشرنا في المجمع في تصميم بنك مصغر للمصطلحات، يمكن تشغيله على الحواسيب الميكروية، ويستطيع خزن واسترجاع مجموعة محدودة من المصطلحات في مجال أو مجالات معينة . وقد وقع الاختيار على نظامين لإدارة قواعد البيانات وهما : نظام (Micro-ISIS) الذي طورته منظمة اليونسكو، وعدله ، بالتعاون معها، المركز الدولي للإعلام المصطلحي (INFOTERM) قبل نحو عامين حتى يناسب خزن

واسترجاع البيانات المصطلحية والمعلومات ذات العلاقة (36). وأما النظام الثاني فهو النسخة الميكروية من نظام (MINISIS)التي ينتظر أن ترسل إلى المجمع بعد الانتهاء من تطويرها من قبل المركز الدولي لبحوث التنمية في كندا(IDRC).

ويعمل قسم الحاسوب حاليا على وضع المواصفات الفنية لتطوير نظام إدارة قواعد بيانات خاص بالمجمع يكون أداته الرئيسية مستقبلا في بناء نظم بنوك المصطلحات والمعجمات الآلية التي تعمل على الحواسيب الصغيرة والتي ستوزع مستقبلا على أقراص ضوئية (CD ROM) مع كامل مصطلحات البنك الرئيسي.وسيكون لهذا النظام فوائد مهمة، لأنه سيحرر المجمع من العوائق القانونية المتعلقة بحفظ حقوق النشر والتي تصعب على المجمع نشر نظم الغير تجرية على أقراص عالية السعة وتوزيعها على مختلف مجموعات المستفيدين.

ثالثا: متابعة مؤتمرات التعريب وندوات اتحاد المجامع اللغوية وتمثيل البنك فيها بشكل دائم. وسيقوم البنك فيما يتصل بهذه الاجتماعات بتخزين مشروعات المصطلحات قبل عرضها للدراسة في الاجتماعات ثم تخزين التعديلات التي تجريها اللجان المتخصصة في أثناء اجتماعاتها وبذلك يتاح للمجمع نشر المصطلح الموحد فور انتهاء اجتماعات هذه المؤتمرات والندوات كما يمكنه بالتعاون مع الجهات المعنية إصدار معاجم متخصصة بشكل آلي خلال فترة قصيرة لاتتجاوز بضعة أسابيع من تاريخ انتهاء الاجتماعات.

وقد أعد المجمع لهذه الغاية مجموعة من التجهيزات والبرمجيات التي يمكن نقلها إلى أي مكان تعقد فيه مثل هذه الندوات والمؤتمرات. ولعلنا نحظى أولا بعقد مؤتمر التعريب المقبل في المجمع للإفادة من كامل التجهيزات والبرمجيات التي يقتنيها المجمع، ولوضع بنك المجمع موضع التجربة العملية.

رابعا: المساهمة في إنشاء شبكات للمصطلحات وتعاونيات للعمل المصطلحي تتيح للبنك - إضافة إلى إمكانيات جمع المصطلحات - التأثير في استعمال المصطلحات، ونشر المصطلح الموحد وإشاعة استعماله، وذلك في إطار هذه الشبكات والتعاونيات عبر قنوات أعلى كفاية من المعجمات الورقية التقليدية.

(6) الخطوط العامة لمنهجية عربية شاملة للعمل المصطلحي

في ضوء ما قدمناه من ملاحظات حول أكثر منهجيات وضع المصطلحات وتقييسها اكتمالا، وتعريفنا لمفهوم العمل المصطلحي، والخصائص البنيوية لبنك المصطلحات في المجمع، سنحاول في هذا البند رسم معالم منهجية شاملة للعمل المصطلحي في جزئين: الأول متعلق بالمسائل النظرية من توثيق ووضع وترجمة وتقييس، والثاني في آليات العمل المصطلحي والذي سأستعمل له مصطلح المنهجية التطبيقية، لاتصال ما يتضمنه هذا الجزء بالعمل الفعلي لوضع المصطلحات وتقييسها، وأدوات هذا العمل ، وهيئاته، وطبيعة الخبرات التي يتطلبها.آملا أن تجد هذه الأفكار صدى لدى أهل الاختصاص من علماء اللغة والمصطلح وخبرائه.

(6-1) المنهجية النظرية

تقوم هذه المنهجية على أربعة أسس هي: التوثيق والوضع والترجمة والتقييس. وتنظر إلى العمل المصطلحي

عموما على أنه عمل ينطلق من المفاهيم حيث يجري تحديدها وتعريفها ثم سك مصطلحات لها وفقا لما تتيحه مبادئ لغة العمل وقواعدها.

(2-6) مفاهيم أم مفردات

تعتبر اللغات من حيث عدد المفردات محدودة بالمقارنة مع عدد المفاهيم. لذلك فإنه لايمكن تجنب الاشتراك اللغوي للمصطلحات، وتضاف إلى هذه المشكلة مسألة الترادف كنتيجة حتمية للاجتهادات المختلفة في وضع المصطلح وعدم الإلزام باستعمال المصطلح الموحد. لذلك، فإن العمل المصطلحي الذي يقوم على أساس المفردات يعاني من صعوبات ومشكلات تؤثر فيه سلبيا، وتنقص من قيمته ومدى تحقيقه لأهدافه؛ هذا إذا اعتبرنا أن العمل المصطلحي ملتزم بالحاجات الآنية للتواصل العلمي في مختلف التخصصات. ويعتبر تطبيق الأساليب والمناهج المعجمية اللغوية، نتيجة للتعامل مع المصطلحات على أساس أنها مفردات، مما يفضي إلى عدم دقة نتائج هذا العمل. ذلك أن تنظيم المصطلحات في قوائم هجائية للدراسة، على سبيل المثال، يعني ظهور المصطلحات التي ترتبط معا بعلاقات دلالية في مواقع مختلفة من هذه القائمة، فإذا كانت القائمة طويلة أو كانت الفترة اللازمة لإنجاز الدراسة طويلة، أو اجتمع هذان العاملان معا، فإن عدم التوحيد والتناسق سيكونان سمة عامة لها، أو أن التنسيق والتوحيد سيستنزفان جهدا ووقتا إضافيين.

من هذا المنطلق،لابد أن يرتكز العمل المصطلحي إلى المفهوم،يحدده ثم يعرفه، وبعدئذ تشرع الجهات المعنية بوضع مصطلحاته أو تقييسها.وبناء على ذلك،فإننا نحتاج في معالجة المصطلح على هذا الأساس إلى وضع طرق وأدوات ومناهج للعمل المصطلحي مماثلة لتلك التي يشتمل عليها فن صناعة المعاجم اللغوية (المعجمية). ويستخدم لذلك حاليا مصطلح "المصطلحية" الذي يقابل بالإنجليزية (terminography). وتعتبر المصطلحية في النظريات الحديثة لعلم المصطلح موضوعا رئيسا له قواعده ومبادئه.

(2-1-6) الأسس والمبادئ

(3-1-6) التوثيق

لايقتصر مفهومنا للتوثيق في هذا المجال على استخدام لغات التوثيق وأساليبه في توثيق المصادر والمراجع الخاصة بالعمل المصطلحي، وتنظيم مكتبة بها على أسس علم المكتبات والمعلومات، وإنما يشتمل على تحديد جميع عناصر البيانات والمعلومات التي يوثق بها المفهوم، وتحدد علاقاته وروابطه مع غيره من المفاهيم، ومايتطلبه ذلك من نظم ولغات توثيقية. ولاستجلاء هذا المفهوم فإننا سنحدد فيما يلي عناصر البيانات والمعلومات ونظم ولغات التوثيق اللازمة لهذا العمل.

أ - **عناصر البيانات المصطلحية:** وهي عبارة عن مجموعة من البيانات التي تحدد المفهوم من الناحية اللغوية ، بالإضافة إلى رموز المصادر والمراجع، ودرجات الجودة ورموز التصنيف الموضوعي، وعلاقات الجوار المفهومي. وفيما يلي قائمة أساسية مختصرة بهذه العناصر:

1 - **بيانات المصطلح:**

- المصطلح الأساسي.

- التهجئات المختلفة للمصطلح الأساسي.
- المختصرات والرموز.
- الصيغة الكاملة للمصطلح، أو المصطلح العلمي إذا كان المصطلح الأساسي اسما تجاريا على سبيل المثال.
- المرادفات ودرجة الترادف.
- المصطلح الضد.
- عناصر لغوية تركيبية من المصطلح الأساسي.

2 - **النصوص:**

- التعريف.
- شروحات.
- السياق (أمثلة على الاستعمال...).
- الصور والجداول.

3 - **التصنيف الموضوعي:**

- رمز خطة تصنيف المصطلحات.
- رمز خطة التصنيف العشري الدولي (UDC).
- واصفات.

4 - **التصنيف المفهومي:**

- مميز المفهوم.
- التضمن (التوليدي والتجزيئي).
- الأعم (التوليدي والتجزيئي).
- التبعية (التوليدي والتجزيئي).
- التوازي.
- ذات العلاقة.

5 - **رموز المصادر والمراجع.**

6 - **مناطق الاستعمال الجغرافية.**

7 - **درجة الموثوقية أو الصلاحية.**

8 - **بيانات تنظيمية.**

ب - **عناصر المعلومات:** وهي مجموعة من المعلومات التوثيقية المرجعية والإدارية، وتشفر برموز تسجل باب المصادر والمراجع الوارد في مجموعة عناصر المصطلح.

ج - **نظام تصنيف بنك المصطلحات:** تتبع بنوك المصطلحات في تصنيف وحداتها الأساسية خططا مختلفة لا تجتمع في معظم الأحيان على أساس واحد. وتتحدد أشكال هذه الخطط ومضامينها تبعا للمتطلبات الخاصة بكل واحد من هذه البنوك. لكنها جميعا تشترك في اختصار موضوعاتها إلى رموز تساعد على جعل التعامل مع مقتنياتها أفضل من الناحية العملية. وتتسم هذه الرموز عموما بأنها دالة، وتعكس بنية الحقول الموضوعية. ولايمكن للبنوك الاستمرار في تأدية وظائفها دون هذه الرموز .إذ تتيح التمييز بين المجانسات، وتبين موضوع المفهوم ومجالات تطبيقه. ويستطيع المستفيد بواسطة هذه الرموز حصر جميع المصطلحات الخاصة بموضوع معين والتصرف بها، لذلك فهي عبارة عن أدوات لتنظيم المعارف التي تمثلها مفاهيم هذه المصطلحات حسب موضوعاتها. وهي البنية الجاهرية للمعارف

وتبرز قيمةرموزالتصنيف عندما تجري بنوك المصطلحات فيما بينها تبادلات للبيانات المصطلحية. وفي هذه الحالة، يتطلب إنجاز عمليات التبادل بنجاح توافقا بين الخطط المختلفة للتصنيف، ويكون من

الأفضل لو استعملت خطط تصنيف موحدة بين البنوك المختلفة؛ وبخاصة البنوك المشاركة في اتفاقات للتعاون المتبادل. ونحتاج لتمثيل هذه الخطة في بنوك المصطلحات إلى تحديد العناصر التالية:

1 - رمز التصنيف : ويبنى على أساس خطة التصنيف العشري الدولي(UDC) .

2 - رمز تصنيف بنك المصطلحات: يشكل حسب قواعد خطة المجمع لتصنيف المصطلحات. وتسمى هذه الرموز بالواصفات.

3 - رمز التسجيلة (الجذاذة) الوثائقية: فإذا كانت الواصفات مختلطة مع الوحدات المصطلحية في البنوك الآلية أو المجذات، وجب ترميزها بحرف (و) لتمييزها على الوحدات المصطلحية.

4 - مجموعة العلاقات المكنزية البنائية التي تعكس العلاقات بين الحقول الموضوعية، ومن أهمها:

أ - علاقة الأعم(Broader) :

- فيزياء < أعم > ميكانيكا الموائع.

ب - علاقة أضيق(Narower) :

- الكهرسكونية < أضيق > الكهرباء.

ج - موضوعات ذات علاقة(Related) :

- الكيمياء الفيزيائية < ذات علاقة > الفيزياء.

د - **نظم تصنيف المفاهيم**: وتقوم هذه النظم على أساس وضع الأسس للغة معرفية، وتمثيلها بعلاقات وروابط بين المفاهيم التي تتداخل خصائصها الأساسية. وقد استخدمنا العلاقات التي عرفتها النظرية العامة لعلم المصطلح. لكن هذه النظرية لم تشتمل على منهجية تمكن من تمثيلها في نظم المصطلحات، وتحدد كيفية الإفادة منها عمليا. وهو ما نحن عازمون، إن شاء الله، على دراسته في المستقبل. وتعتبر هذه العلاقات التي تجمع المفاهيم في نظم مفهومية أساسا من الأسس الضرورية لإنجاز عملية التقييس على المستويين اللغوي والمفهومي.

تشكل العناصر التي أوردناها أعلاه ما نسميه بالوحدة المصطلحية، وتنقسم هذه العناصر من حيث درجة أهميتها إلى مجموعتين رئيسيتين:تشتمل الأولى على العناصر المصطلحية الأساسية والاختيارية ، والثانية على البيانات المرافقة الأساسية والاختيارية.

أولا :العناصر المصطلحية الأساسية والاختيارية

1 - **العناصر المصطلحية الأساسية** : وتمثل الحد الأدنى من عناصر البيانات التي تحدد الوحدة المصطلحية، وهي:

- المصطلح الأساسي.
- المختصر.
- الصيغة الكاملة.
- التعريف.
- درجة التكافؤ بين المصطلحات الأساسية في اللغات المختلفة.
- المرادفات للمصطلح الأساسي مع إظهار درجة الترادف.
- رمز خطة تصنيف المصطلحات.

2 - **العناصر المصطلحية الاختيارية**: وهي عناصر يمكن تأجيل تسجيلها إلى وقت لاحق ومنها:

- العبارات اللغوية التي تواجه المترجمين وتحتاج إلى وضع مقابلات لها بلغات أخرى.
- التهجئات المختلفة.
- عناصر لغوية للمصطلح الأساسي.
- شروحات وشواهد.
- السياق: اقتباس من مرجع يبين طريقة استعمال المصطلح.
- طرق إضافية لتمثيل المفاهيم مثل الصور والرسوم والجداول...
- المصطلح الضد.
- مميز المفهوم وهو رمز فريد في نظام المصطلحات.
- رموز إحداثيات العلاقات المفاهيمية.

ثانيا :العناصر المرافقة الأساسية والاختيارية

1 – العناصر المرافقة الأساسية:

- رموز المصادر والمراجع.
- رمز وضع الوحدة المصطلحية في المعالجة.
- رمز المشروع.
- رموز الخبراء المكلفون بوضع المصطلحات وتحديثها.

2 – العناصر المرافقة الاختيارية:

- كلمات وحروف.
- رمز السلطة في مجال العمل المصطلحي.
- رموز الاستعمال حسب المناطق الجغرافية.
- درجة الصلاحية.

يبدو مما تقدم أن التوثيق يدخل على المفاهيم في ثلاثة مستويات: الأول جمع مصادر العمل المصطلحي ومراجعه وتنظيمها في مكتبة حسب أسس وقواعد علم المكتبات والمعلومات، وإضافة أرقام تسلسلية لهذه المراجع يمكن أن تكون حسب ترتيب اقتنائها في المكتبة، أو يمكن أن يتفق بين مؤسسات العمل المصطلحي على ترقيم هذه المراجع والمصادر بحيث يكون الرقم مميزا وفريدا وموحدا بين المؤسسات العاملة على المصطلحات. ولا أقصد بذلك الرقم المعياري الببليوغرافي الدولي (ISBN) .ولايوجد ما يمنع من أن يكون هذا الرقم هو الرقم المميز للمصادر والمراجع، سيما وأنه رقم فريد لكل كتاب أو طبعة منه. ويمكن أن نسمي هذا النوع من التوثيق **التوثيق الأساسي**.

وأما في المستوى الثاني فهو يدخل على عناصر الوحدة المصطلحية فيحدد مصادرها ومراجعها من خلال رقم التسلسل الخاص بكل من هذه المصادر والمراجع. ويجدر هنا أن نشير إلى أن المصادر والمراجع يمكن أن تكون وثائق أو مؤسسات أو خبراء أو قرارات أو توصيات... وهي تتساوى من حيث تطبيق قاعدة إعطاء الرقم التسلسلي لها. وسوف ندعو هذا المستوى من التوثيق **التوثيق الداخلي**.

وأما في المستوى الثالث، فتستخدم لغة لتوثيق الوحدات المصطلحية على اعتبار أنها وثائق محور كل منها المفهوم، ومضمونها عناصر البيانات المصطلحية. وتستعمل في هذه الحالة خطة التصنيف العشري الدولي وخطة تصنيف بنك المصطلحات للحصول منهما على رموز التصنيف وواصفاته. ويدخل في هذا المستوى أيضا بناء العلاقات المفاهيمية وتنظيمها في مجموعات ذات

خصائص مترابطة، وفقا للعلاقات التي قدمتها النظرية العامة لعلم المصطلحات. ويتوافق هذا المستوى من التوثيق مع ما جاء في البند الخامس في المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها، الصادرة عن ندوة منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي التي انعقدت في الرباط في عام 1981 م. ويسمى التوثيق في هذا المستوى **التوثيق الموضوعي**.

وبذلك يكون التوثيق في مجال العمل المصطلحي قد شمل المراجع والمصادر ومكتبتها، وبناء نظم لتصنيف الوحدات المصطلحية حسب الموضوعات، وتجميع مفاهيمها في منظومات مفاهيمية، إضافة إلى توثيق عناصر البيانات المصطلحية برموز المصادر والمراجع. ويكون التوثيق بهذا المفهوم الواسع أكثر اكتمالا مما جاء في المنهجيات السابقة.

ويصعب من الناحية العملية بناء نموذج عادي للبيانات المصطلحية يتسع لهذا العدد الكبير من العناصر. مما يستوجب إيجاد طريقة مناسبة تؤدي الغرض المطلوب. ويبدو أن أنسب الحلول يكمن في بناء نظام لترميز عناصر البيانات المصطلحية والبيانات المرافقة على غرار الرموز التي تستخدم في الفهرسة من أجل إعداد البطاقات الببليوغرافية (31). وتستخدم هذه الطريقة أيضا في التمييز الدلالي في المعاجم الثنائية (32). بيد أن ما نتطلع إليه في هذا المقام أقرب من حيث الوظائف والغايات إلى وظائف هذه الرموز في الفهرسة منها إلى رموز التمييز الدلالي في المعاجم.

وسنبين فيما يلي مجموعة الرموز التي يمكن استخدامها لبعض عناصر الوحدة المصطلحية مع بعض الأمثلة التوضيحية على كيفية استعمالها.

الرمز المميز	العنصر	ملاحظات
1 – عر.En.. إن.En. فر.Fr. أل.De.	المصطلح الأساسي باللغات: العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية على الترتيب.	يبدأ في سطر جديد دائما
2 – >	المختصر	
3 – ~	تهجئات أخرى	
4 – =	الصيغة الكاملة	سرجهة = سرعة متجهة
5 – ؛	المرادف	
6 – ؟؛	درجة الترادف	
7 – #	المصطلح الضد	
8 – :-	عناصر لغوية تركيبية	
9 – :.	التعريف	
10 – ::	رمز التصنيف	
11 – -:	واصفة خطة تصنيف المصطلحات	
12 – (	منطقة الاستعمال	عر. تسارع(أر؛ عجلة(مصر
13 – ؟	درجة الموثوقية أو الصلاحية	
14 – >>	مصدر أو مرجع	
15 – .-	رمز المشروع	
16 – $	تابع صرفي(N,ADJ,ADV...)	

مثال:

En. information network system (Japan > INS: .integrated services digital network (ISDN) -: COMM >>1305.

ويعنى ذلك أن المصطلح الإنجليزي(information network system) مستعمل في اليابان، وهو مختصر(INS)، وتعريف قصير. وهو مصطلح في موضوع الاتصالات. ويمكن الرجوع إليه في المصدر ذي الرقم المتسلسل (1305).

وتطبق في إعداد الوحدات المصطلحية بهذا الشكل مجموعة من القواعد العامة من أبرزها:

1 – ضرورة أن يبدأ رمز اللغة (عر. أو En.) في سطر أو مجال جديد، فإذا كانت الوحدة المصطلحية المراد كتابتها ثنائية اللغة مثلا، فإنه يمكن كتابة العناصر في اللغة

الواحدة بحيث تظهر المداخل في اللغات المختلفة تحت بعضها البعض. ويميز رمز اللغة المصطلح الأساسي للوحدة المصطلحية.

عر.تسجيلة:.مجموعة من عناصر البيانات المرتبطة -: حسب...

En. record:. related collection of data items -: COMP...

أو يمكن كتابتها في مقابل بعضهما

عر.تسجيلة:.مجموعة...

En. record:.related collection...

2 - إذا كانت جميع عناصر الوحدة المصطلحية من مصدر واحد، يكتب رمز المصدر في آخر عناصر الوحدة في اللغة الواحدة. ويضاف رمز المصدر إلى كل لغة حتى لو استعمل المصدر واحدا. فإذا كان أحد العناصر في لغة معينة من مصدر مختلف عن باقي العناصر، يكتب الرمز بعد العنصر أو مجموعة العناصر مباشرة، ثم تبدأ الكتابة على السطر التالي لما بقي من العناصر.

En.information network system (Japan >> 723
> ISN -: integrated services digital
network (ISDN) -. TEL -: COMM
>> 1305

3 - تبدأ العناصر في السطر الأول على العمود الأول في مجال الكتابة، فإذا زادت مادة العناصر عن طول السطر المسموح به، تبدأ العناصر أو تكملتها على العمود الرابع من السطر التالي.

4 - يسمح بكتابة عناصر المصطلح في اللغة الواحدة بحيث تظهر تحت بعضها البعض بشرط أن تبدأ في السطر الثاني فما بعد على العمود الرابع.

5 - تنتهي عناصر الوحدة المصطلحية في اللغة الواحدة بنقطة.

في ضوء هذه الطريقة لكتابة المادة المصطلحية في نماذج البيانات، يمكن تصميم استمارة جمع البيانات بشكل مبسط للغاية بحيث تشتمل فقط على مداخل محدودة لكتابة عناصر الوحدة المصطلحية ذات الرموز، وتخصص مداخل للعناصر التنظيمية مثل: اسم المصطلحي، وتاريخ جمع المادة... ويخصص الوجه الثاني لبيانات التقييس الكمية والعلاقات المفاهيمية والملاحظات.

وإذا استخدمت البطاقات في بناء بنوك المصطلحات (الجذات)، تكتب في أعلى البطاقة ثلاثة عناصر وهي من اليمين إلى اليسار: واصفة نظام تصنيف المصطلحات، رقم التصنيف(UDC) ، رمز تصنيف منظومة المفاهيم. وتعد من كل وحدة مصطلحية (جذاذة) ثلاث نسخ متطابقة لكل لغة مستخدمة في العمل المصطلحي، ويراعى في كل مجموعة (حسب اللغة) وضع إشارة (*) في البطاقة الأولى قبل واصفة نظام تصنيف المصطلحات واستخدام الاشارة نفسها قبل رقم التصنيف في البطاقة الثانية وكذا الحال بالنسبة لرمز منظومة المفاهيم في البطاقة الثالثة. وتسمى هذه المداخل بالمداخل الرئيسة.

وهكذا يحتاج العمل المصطلحي في أبسط حالاته (العمل المصطلحي ثنائي اللغة) إلى إعداد ثماني نسخ للجذاذة الواحدة؛ أربع نسخ لكل لغة موزعة على مداخلها الرئيسة: واصفة نظام التصنيف، رقم التصنيف العشري الدولي، رمز منظومات المفاهيم، المصطلح العربي، المصطلح الإنجليزي (مثلا).

وتنظم هذه الجذاذات في مجموعتين من الجذات: الأولى خاصة بالمداخل الرئيسة العربية وتتألف من أربع

مجذات؛ اثنتين حسب الموضوع وواحدة حسب نظام المفاهيم والرابعة مرتبة هجائيا حسب لغة المجموعة.

ويبدو جليا مدى صعوبة إنجاز العمل المصطلحي بالوسائل التقليدية لتأدية أبسط نشاطاته. وقد كنت قد أشرت سابقا في موضوع توثيق العمل المصطلحي إلى أن الاكتفاء بمجذة أو اثنتين مرتبتين هجائيا لايفي بحاجات العمل المصطلحي ولايؤدي الأهداف المنشودة. لذلك يتطلب أبسط عمل مصطلحي ما لايقل عن ثماني مجذات.

لابد في ختام حديثي حول التوثيق المصطلحي من الإشارة إلى حقيقة مهمة، وهي أن التوثيق بمعناه التقليدي لاينطوي في الغالب على البحث عن عناصر المعلومات المرجعية(الببليوغرافية). لكن العمل المصطلحي يقوم في كثير من حالاته بوضع مصطلحات جديدة لم تكن معروفة، على الرغم من وجود مصطلحات كانت تؤدي الغرض المصطلحي. ولايمكن، فيما عدا حالات المصطلحات، ترك هذا العمل لغير المتخصصين في العمل المصطلحي والمتخصصين الموضوعيين. لكن اشتمال العمل على جانب توثيقي كبير يتمثل بعمليات جمع الاستعمال الشائع، وما يتعلق بالمفاهيم من عناصر كثيرة معظمها موجود في المواد المرجعية، وقد لايكون منطقيا أن يترك ، للمصطلحي أو حتى للخبير المتخصص، جمعُ المصطلحات وما يتصل بها من عناصر في موضوع معين. وذلك نظرا لاعتبارات اقتصادية وطبيعة حاجات بنك المصطلحات من ناحية أخرى. إلا أنه أيضا لايمكن تصور عمل مصطلحي دون خبير متخصص في موضوع ذلك العمل. لذلك، يمكن أن يكون من المجدي إحداث وظيفة مساعد مصطلحي يكلف بالعمل على القائمة التي يحضرها الخبير، فيستكمل من المصادر والمراجع الموثوقة والمحددة سلفا كل ما يمكن من البيانات الأساسية والاختيارية، ويتحقق من الدقة اللغوية والعلمية - إن أمكن - ويعمل مع الهيئات المتخصصة في بناء نظم المفاهيم الخاصة بهذه المصطلحات، ويقوم بالتعاون مع المصطلحيين وبإشرافهم بجميع ما يتصل بعمليات توثيق هذا العمل. وبمعنى آخر يقوم مساعد المصطلحي بتجهيز نماذج الوحدات المصطلحية بحيث تساعد على اتخاذ القرار في المصطلح موضوع البحث.

وأما فيما يتعلق بموضوع تنظيم مكتبة المراجع والمصادر المصطلحية، فإن لها وظائف محددة المهام والواجبات تتطلب كفاءات ومؤهلات علمية ومهنية معروفة وتقع خارج إطار العمل المصطلحي. لذلك لا أرى أن يقوم مساعد المصطلحي بأي عمل في مجال المكتبات وأن يترك هذا العمل للمكتبيين.

(4-1-6) وسائل الوضع وفروعها

ركزت المنهجيات التي وضعت من قبل مؤسسات العمل المصطلحي وهيئاته، وما أجراه عليها المتخصصون والباحثون من تطوير على وسائل الوضع وفروعها. وأضاف آخرون إليها موضوع الترجمة وهي متاحة الآن في المصادر والمراجع المصطلحية. وأجد في هذا المقام ضرورة لعرض بعض الأفكار التي يمكن أن تفيد في الاستقراء والجمع.

1 – الجمع: تنحصر طرق جمع البيانات المصطلحية والمعلومات المتعلقة بها بالمجهودات التي تقوم بها الهيئات والمؤسسات والمتخصصون. وتتميز هذه

الطرق بأنها محصورة في مجالات محددة، وغالبا ما تكون محدودة الأهداف أيضا. و لم توضع حتى الآن تعليمات أو قوانين تضمن جمع المصطلحات من قبل مستعملها أو واضعها وبناء آلية لتوصيل هذه المصطلحات إلى الجهات القائمة على خزنها أو معالجتها، على غرار ما يتبع في مجال المكتبات والمعلومات حيث تنص تعليمات المطبوعات والنشر على ضرورة إيداع عدد من النسخ لدى المكتبة الوطنية من كل عمل فكري ينشر في ذلك البلد. ولا تقتصر الأعمال الفكرية على المواد المطبوعة، وإنما تشمل أيضا برمجيات الحاسوب والموسيقى والمصورات...وتسمى هذه العملية بالإيداع ، وهي من وسائل عملية الضبط الببليوغرافي.

إن تطوير تعليمات المطبوعات والنشر بحيث تشتمل على تعليمات تلزم المؤلف في المجالات العلمية والتقنية إيداع نسخة من مستلة بالمصطلحات الأجنبية وترجماتها العربية وتعريفاتها في المؤسسات الوطنية المعنية بهذا المجال، سيؤمن جمع المصطلحات المستعملة فعليا دون نفقات. وسيتيح لهذه المؤسسات رصد الاستعمال وقياسه بدقة أفضل، والتأكيد من استعمال المصطلح الموحد حسب ما تنص عليه القوانين والتعليمات. ناهيك عن جمع ما هو جديد من المصطلحات مع التعريف. وإنها لخطوة متقدمة أن يلتزم في طباعة هذه المستلة باستخدام بنط قياسي يمكن أن يتيح لنا في المستقبل القريب استعمال نظم القراءة الضوئية (OCR) في إدخال البيانات آليا في نظم المصطلحات المحوسبة. فهل نتخذ مثل هذه الخطوات فتولد مصطلحات الضبط المصطلحي والإيداع المصطلحي...؟

وإذا أقدمنا بالفعل على تحقيق هذه الخطوة، فإنه يمكن تطوير نطاق الضبط المصطلحي ليشمل البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمسلسلات العربية وأطروحات الماجستير والدكتوراه. وبالتالي تصبح دائرة الجمع أوسع وأدق من حيث التخصصات الموضوعية؛ إذ غالبا ما تعالج مثل هذه المنشورات موضوعات حديثة ومتقدمة.

ويمكننا هذا الأسلوب في الضبط من تطبيق مبدأ التقييس بكفاية ودقة عالية، وبصورة آلية في حالة استعمال بنوك المصطلحات المحوسبة. وسوف نعالج هذا الموضوع في بند التقييس.

ولعله من المفيد هنا أن نذكر بأن أعمال جمع المصطلحات وبناء تكراراتها أصبحت تجري في الدول المتقدمة بشكل آلي أو شبه آلي من خلال الإفادة من أبحاث الحاسوبيين في مجالات القراءة الضوئية للنصوص. وكلنا يعلم ما كان للقراءة الضوئية من شأن في حوسبة معجم أكسفورد. ولاتزال تخضع تقنيات القراءة الضوئية هذه لأبحاث متصلة في مختلف مراكز البحث الأجنبية لقيمتها في إدخال نصوص المطبوعات القديمة. أما المطبوعات الحديثة فقد أصبح إنتاجها الآن يركز على استعمال التقنيات الحاسوبية من نظم للنشر المكتبي وغيره، لذلك نجدها على أوساط غير تقليدية قبل أن تصدر عن المطابع في أشكالها الورقية. وفي كلتا الحالين تفيد بنوك المصطلحات الآلية من هذه التقنيات في تيسير أعمالها في مجالات جمع المصطلحات وتقويم استعمالها.

لكن قراءة الحرف العربي بالطرق الضوئية لاتزال في بداية الطريق(40)، تتطلب جهوداً إضافية لبناء نظم

ذات كفاية مقبولة؛ نظرا لخصوصية رسم الحرف العربي وتعدد أشكاله ووجود التشكيل، مما يتطلب تطبيق مناهج جديدة أو متطورة لهذه الغاية. أما بخصوص استخدام النشر باستخدام الحاسوب، ووجود النسخ المحوسبة من المنشورات، فإنه أكثر شيوعا، ولاتحد من الإفادة منه سوى مشكلة عدم التواؤم بين جداول المحارف العربية التي تستخدمها الأنظمة البرمجية والحاسوبية المختلفة. وأملنا كبير في أن تتآزر الجهود لتوحيد هذه المسائل وأن يعاد النظر في موضوع حل المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، والتي يعود إليها الفضل في مجال وضع المواصفات الحاسوبية للغة العربية بما يتوافق مع صفاتها، مما أتاح المجال لتعريب بعض النظم المتقدمة وشيوع استعمالها.

2 – التوليد: يتطلب إدخال الحاسوب على العمل المصطلحي أن تؤخذ بعين الاعتبار مجموعة من المسائل المهمة التي تتعلق بتيسير ما خرج على الأصول القياسية للغة العربية بشكل خاص ومن ذلك:

أ – اعتبار المصطلحات المعربة في أبسط صورها جذورا دخيلة على العربية. وأن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار في تقويم معايير التقييس (التنميط). ويمكن أن تكون أبسط الصور أقل رسومها حروفا.

ب – بناء جدول موسع للمحارف العربية واللاتينية تستوعب رموز طريقة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في نقل الحروف العربية إلى اللاتينية وأشكال الرموز العلمية كما أقرها اتحاد المجامع اللغوية والعلمية العربية (41).

ج – إضافة عناصر تركيب المصطلح عندما يكون نحتا من عدة ألفاظ أو من لفظة مع سابقة أو لاحقة. فإذا وضعنا مثلا المصطلح طبصلة لأداء معنى (En.Fascimile)، تضاف(طبق) و (الأصل) ، وكذا الحال بالنسبة للمصطلح (عر. كهرمغناطي) حيث تضاف (كهرباء) و(مغناطيس)... وتفصل الشحطة المستعملة بين الصفات أو الألفاظ أو السوابق بفراغ بعدها.(En.multi-lingual <- -multi-lingual).

(5-2-6) التقييس (التنميط)

سأستعمل مصطلح التقييس مقابلا عربيا لمصطلح (En.standardization)عوضا عن مصطلح التنميط، لأن الأول أكثر اطرادا وتوليدا للمشتقات. ولعله أيضا أكثر إفصاحا عن مقابله الإنجليزي، مما يساعد على الترجمة العكسية.

يقوم التقييس المصطلحي على مجموعة من الخصائص التي يمكن المفاضلة على أساسها بين عدد من الترجمات العربية لمفهوم معين. وقد صنفها الحمزاوي في منهجيته للتنميط في أربعة مبادئ: الحوافز، ويسر التداول، والملاءمة، والاطراد. وقد أوردت في بند سابق بعض الملاحظات على هذه المبادئ، وقد خلصت إلى ضرورة إعادة النظر في بعض هذه المبادئ وأسس إعطائها قيما رقمية.

أولا :الاطراد

وهو مقياس إحصائي لشيوع استعمال مصطلح معين بين المتخصصين وغيرهم. وتتحدد قيمته المثلى بحصر استعماله في جميع المصادر والمراجع. وتكمن الصعوبة في

تحديد قيمة هذا المقياس في المشكلات العملية التي تواجه حصر الاستعمال في المصادر والمراجع المختلفة، وفيما إذا كان الوزن الإحصائي لكل منها متساو أو يخضع لتقويم حسب مستوى المصدر أو المرجع وأصالته.

وحتى لو استخدمنا الحاسوب في جمع كشوف بتكرار استعمال مفردات العربية، فإن المتطلبات التطبيقية لهذه العملية ستبقى غير سهلة. لذلك، فقد اقترحت في بند سابق مفهوم الضبط المصطلحي لرصد الاستعمال في الأعمال الفكرية من غير المعجمات. وأما بالنسبة للمعجمات فإنها تفرغ جميعها وتحسب التكرارات ما دام المصطلح الذي تجري دراسته غير موحد.

ويستحيل في الأعمال المتخصصة في مجال موضوعي محدد، وبخاصة التي لاتستخدم التقنيات الحديثة، مثل المعاجم الآلية، إجراء مسوح موسعة لاستعمالات الألفاظ. وفي هذه الحالة يمكن الالتزام بعدد مناسب من المصادر المعجمية، على أن يحدد عددها مسبقا وأن يكون كافيا بما يمكن من التوصل إلى تحديد أفضل استعمال للمصطلحات.

وتتحدد قيمة هذا المقياس لمصطلح معين، في أبسط الحالات، بعدد استعمالات ذلك المصطلح في مجموعة المصادر أو المراجع ، سواء كانت محدودة أو شاملة، على اعتبار تساوي الوزن الإحصائي لكل منها.

ويفترض على الجهة التي تقوم بعملية التقييس أن تحاول الالتزام بهذه العملية على أساس واسع من المصادر والمراجع. لذلك، يمكن أن لاتكون المؤسسات الوطنية ذات الإمكانات المحدودة قادرة على تنفيذ هذه الأعمال، مما يقتضي التعاون بين المؤسسات المختلفة وأن تنظم أعمال التقييس بشكل دوري على فترات زمنية متفق عليها وغير متباعدة.

ثانيا :يسر التداول

يعبر مقياس يسر التداول عن سهولة اللفظ في تيسير التخاطب والتواصل، وذلك بألا يكون المصطلح طويلا أو مركبا من جملة، وأن لايكون معقد الشكل. وقد افترض الحمزاوي في منهجه أن طول جذر المصطلح يمكن أن يعبر عن مستوى سهولة اللفظ. وقد أعطى هذا المقياس درجات تفضل الكلمات التي تعود إلى جذور أقصر، اعتمادا على أساس مبدأ الاقتصاد اللغوي. وإذا أخذنا على سبيل المثال نسب الجذور الواردة في معجم الصحاح لوجدنا أن (80 ٪)منها تقريبا ثلاثية و(19 ٪) رباعية. وتتوزع باقي الجذور على ما نسبته (1 ٪) تقريبا. من هذا المنطلق، فإن مقياس يسر التداول معطل في إطار المفاضلة بين مصطلحات تعود إلى فئة جذرية ذات طول واحد، كالثلاثية أو الرباعية. لكن بما أن نسبة الجذور الثلاثية كبيرة، فإن ذلك يعني أيضا أن احتمالات التعامل مع كلمات جذورها من هذه الفئة محتملة جدا، وبالتالي فإن هذا المقياس معطل في حالات نسبتها عالية. وإذا أضفنا إلى ذلك أن عدد المصطلحات المركبة من مفردتين أو أكثر يفوق بكثير المصطلحات البسيطة، فإنه يتوجب التعامل مع مفردات المصطلح كل على حدة للتعرف على قيمة مقياس يسر التداول، هذا على أساس افتراض أن المصطلح عديد الكلمات يتركب عموما من مصطلحات لها خصائص دلالية ولغوية مشتركة مع المصطلح الأصلي. لذلك فإنني أعتقد بضرورة وضع طرق جديدة لقياس يسر التداول.

لكن قياس سهولة اللفظ مسألة تتطلب إجراء مزيد من الدراسات الإحصائية حول ألفاظ العربية وجذورها. وقد وجدت في الدراسة الإحصائية لجذور معجم تاج العروس35 أداة يمكن من خلالها التوصل إلى بعض الأفكار التي تستند إلى نتائج إحصائية بخصوص موضوع سهولة اللفظ. بيد أن ذلك ليس كافيا، إذ لابد من إخضاع عدد أكبر من المعاجم اللغوية الأصول لدراسات إحصائية على نفس الأسس.

أظهرت هذه الدراسة الإحصائية أن بعض حروف العربية تستعمل أكثر من الحروف الأخرى، وهي على الترتيب (ر- م- ن- ل- ب- ع- ف)، فإذا استثنينا منها الحرف (ع) طابق ذلك ما وصفه ابن جني في كتابه " سر صناعة الإعراب" بحروف الذلاقة، أو الحروف التي يسهل النطق بها. وتظهر الدراسة أيضا تباين سهولة نطق بعض الجذور، وبالتالي درجة استعمالها. لهذا نجد على سبيل المثال أن الجذور الثلاثية المستعملة فعليا لاتشكل أكثر من خمس ما تتيحه إمكانات العربية في تكوين الجذور الثلاثية، ولهذا يتنوع تردد كل حرف حسب موقعه في الجذور المختلفة.

لذلك يمكن الإفادة من هذه الإحصائيات في وضع مقياس أفضل لسهولة اللفظ مقارنة مع المقياس الذي وضعه الحمزاوي والذي يتمثل بتناسب الدرجة التي يعطيها مقياسه للكلمة عكسيا مع عدد حروف جذرها. هذا على اعتبار أن سهولة النطق تعكس سهولة اللفظ.

وفي ضوء ما تقدمت وما جاء في الجداول الإحصائية، يمكن وضع مقياس ليسر التداول يأخذ بعين الاعتبار شيوع الجذر الثلاثي وسهولة اللفظ. ويمكن التعبير عن شيوع جذر معين بالصيغة الرياضية التقريبية التالية:

$$\text{دالة الجذر} = \frac{\text{الطول الأقصى للجذر في العربية}}{\text{طول الجذر}} \times \text{نسبة الجذور}$$

أما سهولة اللفظ، فيمكن التعبير عنها للثلاثي من خلال استعمال الجداول الإحصائية على النحو التالي:

سهولة اللفظ = (تردد الحرف الأول في الموضع الأول

x عدد مرات تتابع الحرفين الأول والثاني في الموقعين الأول والثاني)

+ (تردد الحرف الثاني في الموضع الثاني

x عدد مرات تتابع الحرفين الثاني والثالث في الموقعين الثاني والثالث)

ولإيجاد يسر التداول يمكن وضع المعادلة التالية:

يسر التداول = ثابت معدل × دالة الجذر × سهولة اللفظ

ويستخدم الثابت المعدل من أجل إعادة تدريج نتائج هذا المقياس بحيث تنحصر بين قيمتين محددتين (دنيا وعظمى). كما يعطي هذا المقياس في نهاية المطاف وزنا أو درجة تحدد حصته من مجموع الدرجات النهائي للمصطلح لتمييز أفضليته بين المقاييس الأخرى.

وتظهر المعادلة أعلاه أن يسر التداول يتناسب عكسيا مع طول الجذر ويأخذ قيمته العظمى في حالة الجذور الثلاثية. ويبين الجدول التالي قيما لدالة الجذر:

الجذور	نسبة المستعمل منها	طول الجذر	دالة الجذر
الثنائية	0,372	2	1,116
الثلاثية	85,370	3	170,74
الرباعية	13,584	4	20,376
الخماسية	0,674	5	0.809
السداسية	--	6	--

ثالثا :الحوافز

وهي مجموعة الخصائص التي تحمل المستعمل على اختيار مصطلح دون غيره. ومن هذه الخصائص قدرة المصطلح على الاشتقاق وتجنب الطول والنحت وما إلى ذلك.

يجدر هنا أن نذكر بأن المصطلحات البسيطة(أحادية الكلمة) قليلة بالنسبة للمصطلحات المركبة (عديدة الكلمات). لذلك، فإن وضع معادلة تعطي قيما رقمية لمقياس الحوافز يتطلب أن نأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار بحيث يعطي قيما رقمية متباينة عندما يجري حسابها لمصطلحين، مثل: (عر. محرار) و(عر. ميزان حرارة). وأن تتأثر قيمة هذا المقياس عندما تدخل كلمة معربة أو نحت في كلمات المصطلح المركب. وتحقق هدفا كبيرا إذا استطاعت المعادلة أن تفضل مصطلح(عر.مثبت حرارة) على المصطلح المعرب(عر.ثيرموستات) للمصطلح الأجنبي (En.thermostat).وأن تتناسب قيمها تناسبا طرديا مع عدد مشتقات المصطلح وعكسيا مع عدد مفردات المصطلح.

وفي ضوء هذه المعطيات وضعت معادلة رياضية تتأثر بعوامل: عدد مشتقات المصطلح، وعدد الكلمات المعربة والعربية الأصلية والنحت التي يمكن أن تشكل جزءاً من المصطلح المركب. كما تتأثر أيضا بعامل طول المصطلح الذي يقاس بعدد مفردات المصطلح. وتأخذ المعادلة الصيغة العامة التالية:

$$\text{الحوافز} = \frac{\text{ثابت معدل } \{ \text{مج}_{\text{ن}=1}^{\text{عدد الأنواع}} \text{ عدد مفردات}_{\text{ن}} \times \text{الوزن}_{\text{ن}} \} \times \text{ عددمشتقات المصطلح}}{\text{عدد مفردات المصطلح}}$$

ويشترط في تطبيق المعادلة ما يلي:

1 - تحديد قيمة الثابت المعدل على أساس يضمن تحديد نهاية دنيا وعظمى لهذا المقياس في جميع الحالات.

2 - تحديد عدد الأنواع: ويقصد بالأنواع: الكلمة العربية الأصلية، المعرب، والنحت.

3 - وزن النوع: وهو رقم كسري يعطي أفضلية للأنواع على الترتيب التالي: المفردات العربية، المعرب، النحت. وتحدد قيم هذه الأوزان بشكل اعتباطي يعبر عن الرغبة في تخفيض قيمة مقياس الحوافز للمصطلحات المعربة، مثلا، أو التي تحتوي على مفردات معربة. أو يمكن تحديد هذه الأوزان من خلال دراسات إحصائية موسعة على المعجم العربي للتعرف على المستوى المسموح به للمعربات وألفاظ النحت، بحيث تكفل الصورة النهائية لهذه المعادلة المحافظة على هذه المستويات، إن كان ذلك خيراً للعربية.

4 - عدد المشتقات للمصطلح المركب يساوي مشتقة واحدة هي صيغة المصطلح ذاته.

5 - يحسب عدد المفردات في المصطلح في أبسط حالاته (أقلها من حيث مجموع الحروف) وعلى أساس اعتبار أن كل ما ينفصل عما قبله وبعده بفراغ هو مفردة واحدة.

بذلك يكون مقياس الاشتقاق قد تعامل بشكل كامل مع مختلف صور المصطلح واستوعب عدداً أكبر من الخصائص التي تسهل اختيار مصطلح دون غيره. كما أن هذا المقياس لايتداخل مع مقياس يسر التداول كما هو ظاهر في منهجية الحمزاوي.

رابعا :الملاءمة

وقد عرفه الحمزاوي بأنه ملاءمة المصطلح المترجم للمصطلح الأجنبي وعدم تداخله مع غيره. وحدد قيمته الرقمية على أساس عدد ميادين استخدام المصطلح. فجعل قيمة المقياس تتناسب تناسبا عكسيا مع عدد ميادين استعمال المصطلح. لكنه لم يضع شيئا رقميا للتعبير عن ملاءمة المصطلح المترجم للمصطلح الأجنبي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه العبارة ليس لها معنى محدد. بيد أنه من الممكن وضع طريقة لقياس مدى الملاءمة من خلال استعمال معجم آلي ثنائي اللغة يقوم على أسس دلالية.

لكنني لن أدخل في محاولة إيجاد حل لهذه المسألة في الوقت الحاضر، لأنه لم يتوفر لنا في المجمع حتى الآن معجم آلي ثنائي اللغة (عربي - إنجليزي). ويمكن أن

نكتفي هنا بتقريب مقياس الملاءمة بالمعادلة التالية:

الملاءمة = ثابت معدل / عدد ميادين الاستعمال

ويتوقف مدى الحصول على قيم دقيقة لمقياس الملاءمة على توفر أدوات غير تقليدية لجمع المصطلحات وتخزينها، مثل بنوك المصطلحات. ويؤدي الثابت المعدل نفس الوظيفة في المقاييس الأخرى.

ونخلص من خلال معالجة مسألة تحديد مقاييس كمية لعملية تقييس المصطلحات إلى أن التقييس الدقيق يقوم على أساس جمع المصطلحات من كل المصادر في جميع الميادين والتخصصات، وتنظيمها وفقا لأسس متقدمة في بنوك آلية للمصطلحات. كما تبرز الحاجة الماسة للقيام بدراسات إحصائية موسعة على المعجم العربي بعد حوسبته، وذلك من أجل العمل على تطوير هذه المقاييس في ضوء ما يتم التوصل إليه من نتائج لهذه الدراسات. لقد وضعت معادلات قد يصعب تطبيقها يدويا في بعض الحالات آخذا بعين الاعتبار أنها وسائل الحاسوب في المستقبل القريب لتوجيه المستعملين آليا إلى استخدام لفظة دون غيرها، وتخفيف العبء على المصطلحيين والمترجمين في القيام بوظائف العمل المصطلحي.

لقد عملنا في المجمع على جمع المصطلحات الصادرة عن المجامع اللغوية ومكتب تنسيق التعريب والعديد من المؤسسات والهيئات الموثوقة في العمل المصطلحي. وقد وصل عدد هذه المصطلحات الآن نحو أربعمائة ألف مصطلح في عدد كبير من التخصصات العلمية والتقنية والإنسانية. وسوف يجري تنزيل هذه المصطلحات في قواعد البنك لاختبار العديد من الأفكار والمناهج النظرية والتطبيقية، ومنها هذه المبادئ في التقييس، والتوصل إلى نتائج تسهم في تطوير العمل المصطلحي ومستوى نتائجه.

(7) منهجية تطبيقية للعمل المصطلحي

نكاد لانجد منهجية من منهجيات العمل المصطلحي تتضمن، بالإضافة إلى منهجيات الوضع وتقنيات الترجمة والتقييس، آليات وأساليب لتنفيذ العمل المصطلحي وتقوم كل هيئة ومؤسسة متخصصة في مجال العمل المصطلحي بوضع آلية متكاملة لتنفيذ مشروعاتها المصطلحية، تتناسب مع إمكاناتها وأهدافها. وتختلف هذه الآليات تبعا لذلك من مؤسسة لأخرى وتتفاوت في مستوى أدائها وإنجازاتها كما وكيفا. وسوف نشير إلى هذه الآلية من الآن فصاعدا بالمنهجية التطبيقية للعمل المصطلحي.

وضع مجمع اللغة العربية الأردني منهجية تطبيقية تشتمل على وصف جميع المراحل التي يمر المصطلح فيها قبل عملية إقراره ونشره في معجم متخصص في أحد المجالات. وعلى الرغم من أن هذه المنهجية غير مكتوبة في نشرة خاصة بها، فإنها موجودة على شكل مجموعة من القرارات والقرارات المعدلة لها مما أقره مجلس المجمع منذ شروعه في تنفيذ المشروعات المصطلحية (41). وقد واصل المجمع تطوير هذه المنهجية بما يخدم الارتقاء بسوية هذا العمل كما وكيفا. وتشتمل المنهجية التطبيقية على تحديد هيئات العمل المجمعية وواجباتها وخبرائها المعتمدين من خارج المجمع، وأدوات العمل،

وعلاقات التنسيق القائمة مع المؤسسات والهيئات الأخرى. وسوف نعالج هذه الموضوعات بشكل مختصر، ونضع تصورا لمنهجية موحدة في هذا المجال تقوم على أساس الإفادة من تقنيات الحاسوب اعتمادا على بنك المصطلحات الذي يجري العمل على إنشائه في المجمع.

وسوف نستعين في بناء هذه المنهجية بعرض بعض المنهجيات التطبيقية المتبعة في بعض المؤسسات العربية والأجنبية التي تخصص جانبا كبيرا من اهتمامها للعمل المصطلحي.

(7-1.) المنهجية التطبيقية للمجمع الأردني

تقوم ثلاث هيئات مجمعية بتنفيذ العمل المصطلحي. وهي مجلس المجمع، ولجنة المصطلحات، واللجنة الفنية المتخصصة، وهذه اللجنة الأخيرة لجنة مؤقتة تشكل عند الحاجة. وتعتبر الهيئات الثلاث لجان تمارس فعليا العمل المصطلحي.

يبدأ العمل في مشروع مصطلحي معين، بعد أخذ الموافقة من المكتب التنفيذي للمجمع، بتكليف خبير متخصص في موضوع المشروع بجمع المصطلحات الأجنبية في ذلك التخصص والترجمات العربية الشائعة لها. وللخبير الحق في وضع مقترحاته حول هذه الترجمات. وعندما يقدم المشروع إلى المجمع تشكل لجنة فنية متخصصة مكونة من لغوي وعلمي بالإضافة إلى الخبير الذي قام بجمع المصطلحات.

وتقوم هذه اللجنة بدراسة هذه المصطلحات، لاستكمالها وحذف المفردات اللغوية منها، وتصحيح الأخطاء الواردة فيها، واستبعاد الترجمات العربية التي ترى اللجنة أنها غير مناسبة واقتراح ترجمات أفضل. وبعد استكمال اللجنة لعملها في هذا المشروع، يقوم المحرر العلمي للمجمع بأعمال التحرير العلمي على هذا المشروع ثم يقدم إلى لجنة المصطلحات لدراسته بعمق والوصول إلى قرارات شبه نهائية حول مصطلحاته. وتقوم هذه اللجنة أيضا بأعمال التنسيق والتوحيد بين الترجمات العربية المقترحة من قبل اللجنة الفنية والقرارات السابقة لمجلس المجمع. ثم يعود المشروع إلى المحرر العلمي ليضعه حسب توصيات لجنة المصطلحات، تمهيدا لعرضه على مجلس المجمع من أجل دراسته وإقراره.

تعرض القائمة على مجلس المجمع ويقوم المجلس بمراجعتها بشكل شامل ويدرس مقترحات اللجان السابقة ثم يقرها بعد إجراء التعديلات التي يراها مناسبة. وتحول إلى المحرر لوضعها حسب مواصفات إقرارها، وتحضيرها من أجل النشر. وتنشر في معجم وتوزع على المؤسسات المعنية لاستعمالها، كما ترسل إلى هيئات التنسيق والتوحيد العربية لتوحيدها.

تتألف لجنة المصطلحات في المجمع من اثني عشر عضوا من أعضاء المجمع. ويتألف المجلس من ثلاثة وعشرين عضوا. ويحضر جلسات المجلس ولجنة المصطلحات خبير أو خبيران. ممن شاركوا في جمع مصطلحات المشروع قيد الدراسة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المجمع يوزع مشروعاته قبل دراستها في أي لجنة على أعضاء تلك اللجنة قبل فترة كافية من بدء اللجنة في دراستها.

ويعاني هذا المنهج من مشكلات عديدة،من أهمها:

1 - تكرار الجهد في هيئات العمل المصطلحي الثلاث: مجلس المجمع، ولجنة المصطلحات، واللجنة الفنية المؤقتة . مما يعني تكلفة عالية للعمل المصطلحي.

2 - يتطلب العمل بهذه المنهجية بذل وقت طويل لإقرار المصطلحات وإصدارها في معجمات متخصصة، كما أن المصطلحات تنتظر على جدول أعمال لجنة المصطلحات أو مجلس المجمع لمدة سنوات. ويعني الانقطاع لمدة طويلة عن دراسة مشروع معين حين انتقاله من مرحلة إلى أخرى انخفاض مستوى نتائج العمل في ذلك المشروع. وقد يكون من الأسباب الرئيسية للتأخير كثرة عدد أعضاء هيئات العمل المصطلحي.

3 - تمر جميع المصطلحات بثلاث مراحل من العمل سواء كانت هذه المصطلحات جديدة أو سبقت دراستها أو دراسة بعض المصطلحات لمفاهيم ذات علاقة بها. وهذا عمل فيه تكرار.

4 - يوزع المجمع المصطلحات التي يقرها على المؤسسات المحلية المعنية باستعمال هذه المصطلحات لتستعملها. كما يبعث بنسخ منها إلى اتحاد المجامع والمجامع العربية ومكتب تنسيق التعريب لتوحيدها مع المصطلحات الأخرى على المستوى العربي. وعندما يجري توحيدها بعد مرور سنوات طويلة أحيانا، تكون قد شاعت في الاستعمال، وتنشأ مشكلة تواجه المصطلح الموحد.

5 - يتعامل المجمع مع المشروعات المصطلحية بمنهج المعجم اللغوي، مما يتسبب في الكثير من الإشكالات التي تنعكس آثارها السلبية على مستوى نتائج العمل المصطلحي. ومن أبرز مظاهر المنهج المعجمي الذي يستخدمه المجمع في هذا العمل ترتيب قوائم المصطلحات هجائيا حسب المصطلح الإنجليزي. وبذلك تظهر المصطلحات المرتبطة في مواقع مختلفة من القائمة، فإذا كانت القائمة طويلة أو كانت مدة دراسة المشروع طويلة، تهيأت الفرصة لظهور مشكلات عدم التوحيد.

وبدأ المجمع حاليا باستخدام الحاسوب لحل المشكلات التي تواجه أعماله في المشروعات المصطلحية، بيد أن هذا الاستخدام لم يقم على أساس تعديل منهجياته في العمل بما يكفل الإفادة القصوى من هذه التقنيات العالية. لكن المجمع يسير بهذا الاتجاه الآن، خصوصا بعد استعمال مراحل متقدمة في العمل لإنشاء بنك للمصطلحات وتطوير منهجيات تطبيقية محوسبة وتطوير بعض المبادئ المصطلحية الجديدة في مجال التقييس والتوثيق المصطلحي.

ويبقى موضوع التنسيق الداخلي بين قرارات لجان المصطلحات وقرارات مجلس المجمع السابقة إذ يعتمد في هذا المجال على لجنة المصطلحات. لكن غياب الوسيلة الآلية لتنفيذ الأعمال والتوحيد يؤدي إلى حصول التناقضات بشكل دائم.

في ضوء هذه المشكلات ، يحتاج المجمع إلى تطوير منهجية في العمل المصطلحي بحيث يفيد من إمكانات بنك المصطلحات بعد تشغيله بما يوفر جهد المصطلحيين وحجم الأعمال الإدارية والفنية التي يتطلبها العمل المصطلحي، والتي تقوم بها كوادر المجمع المحدودة. لكن قبل الشروع في هذه العملية، فإنني سأعرض ثلاثة نماذج لمنهجيات تطبيقية متبعة في ثلاث مؤسسات تعنى بالعمل المصطلحي، وذلك للإفادة من أساليبها في وضع تصور مقترح لمنهجية عمل المجمع التي تقوم على أساس الحاسوب ، وهذه المؤسسات هي:

1 - المجمع العلمي العراقي.

2 - الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية (IUPAC).

3 - الاتحاد الدولي للغاز.

أولا: منهجية المجمع العلمي العراقي

شكل المجمع العلمي العراقي مجموعة من اللجان المتخصصة في مجالات الهندسة والرياضيات والفيزياء والكيمياء...وتتألف هذه اللجان من أعضاء من المجمع وخبراء متخصصين من خارج المجمع. وتعقد هذه اللجان اجتماعات أسبوعية منتظمة، وتقوم بأعمالها وفقا لتوجيهات لجنتي الأصول والعربية في مسائل القواعد ومنهجية العمل.

تقدم المشروعات المصطلحية التي تنجزها اللجان المتخصصة إلى الهيئة المنسقة، وتتألف من بعض أعضاء المجمع من متخصصين ولغويين. ويحضر اجتماعات هذه الهيئة مقرر اللجنة المتخصصة عندما تناقش هذه الهيئة مشروعات لجنته. وتوزع مشروعات المصطلحات التي ستدرسها هيئة التنسيق على أعضاء المجمع وتتلقى ردود بعضهم، ثم تقوم بدراسة المشروع. ولا ينقل إلى مجلس المجمع إلا القضايا الخلافية التي يستحكم عليها الخلاف؛ وهي محدودة عادة. ولاتعتبر المصطلحات مقرة إلا عند إقرارها من الهيئة والمجلس.

وقد أدت هذه الطريقة إلى مضاعفة إنجازات المجمع حيث تمكن المجمع من نشر قراراته من المصطلحات بمعدل مجلد في العام الواحد،(6300) مصطلح في العام (37).

ثانيا :الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية(IUPAC)(38) .

يشتمل الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية على سبعة أقسام يضم كل منها عددا من المجالس يبلغ عددها الإجمالي 34 مجلسا. ويعنى أكثر من ثلثيها بالمصطلحات والتسميات. وتقوم هذه المجالس فعليا بالعمل المصطلحي المتعلق بتخصصاتها. ويلتقي أعضاء هذه المجالس في الاجتماع العام الذي يعقد مرة كل عامين.

وترفع هذه المجالس أعمالها في المشروعات المصطلحية بعد موافقة أقسامها إلى لجنة التنسيق بين الأقسام في التسميات والرموز (IDCNS). وتجتمع هذه اللجنة مرة في العام. وتقوم بتنسيق المقترحات بين الأقسام من أجل تجنب التناقضات. وتعتبر هذه اللجنة مرجعا مفوضا باتخاذ القرارات في مجالات التسميات. وهي مؤلفة من أعضاء من مختلف الأقسام. وتقوم بمراجعة الوثائق المقترحة من قبل الأقسام من أجل توحيدها مع القرارات السابقة في موضوع التسميات

والمصطلحات.

وينفذ الاتحاد أعماله في المصطلحات والتسميات بتطبيق المنهجية التالية:

1 – ترسل مقترحات التوصيات من المجلس بموافقة القسم المعني إلى السكرتارية بعد أن تكون قد استوفت آراء 15 خبيرا متخصصا. وتشتمل القائمة على أسماء وعناوين الخبراء.

2 – وتتوفر في مقترحات التوصيات المواصفات التالية:

أ – مرفقة بمختصر من مئتي كلمة.

ب – إبراز اسم عضو المجلس المكلف بمسائل التحرير المتعلقة بالوثيقة.

ج – إبراز اسم وعنوان المجلس المكلف بتحضير الوثيقة للنشر في المجلة العلمية للاتحاد.

3 – ترسل المقترحات من السكرتارية إلى رئيس لجنة (IDCNS)والسكرتارية الخاصة باللجنة. بالإضافة إلى رسائل أعضاء هذه اللجنة أو تخولهم هذه الرسالة بطلب مادة الوثيقة في مدة أقصاها ثلاثة أشهر.

4 – يمكن أن يقوم رئيس اللجنة (IDCNS) وبتوصية من الأعضاء أو إذا ارتأى ذلك بإرسال المقترحات إلى خبراء آخرين أو محررين يقدم أسماءهم وعناوينهم.

5 – إذا تمت الموافقة على المختصر، فإنه يرسل مرفقا به ملاحظة بإمكانية الحصول على التوصيات المقترحة لغايات إبداء الرأي من سكرتارية النشر في النشرة الإخبارية للإتحاد أو النشرات الخاصة بالوطنية أو الإقليمية.

6 – على جميع الذين أرسلت لهم نصوص المقترحات أو الذين رغبوا في الحصول عليها إعادتها، مع آرائهم بشأن محتوياتها ، إلى محرر الوثيقة في مدة أقصاها ثمانية أشهر من تاريخ موافقة لجنة (IDCNS).

7 – تراجع المقترحات مرة أخرى من قبل(IDCNS) بعد مرور ثمانية أشهر من الموافقة عليها كمشروع آخذة بعين الاعتبار الآراء الجديدة.

8 – ترسل المقترحات بعد إنهاء مراجعتها إلى السكرتارية من خلال رئيس المجلس ورئيس القسم للموافقة عليها من قبل(IDCNS) .

9 – تنشر التوصيات بعد مراجعتها في دورية الكيمياء التطبيقية والتقنية وتثبت عليها سنة تبني هذه المقترحات.

10 – يعلن عن نشر المقترحات في صيغها النهائية في مجلة(Chemistry International).

ويظهر من أسلوب العمل في (IDCNS) أن العمل محدد بفقرات زمنية وأن مشروعات هذا الاتحاد تجد طريقها إلى النشر في فترة تزيد قليلا عن مدة ثمانية أشهر وبغض النظر عن حجم الوثيقة موضوع البحث.

والملاحظ أن مثل هذا الاتحاد يخصص جزءا كبيرا من وقته للعمل المصطلحي وتسمية المركبات، ويعمل في بيئة تشتمل على سبعة ملايين مركب ويكتشف في العام الواحد عشرات الآلاف من المركبات.

لقد استشهدنا حتى الآن بمناهج تطبيقية طورتها

مؤسسات مختلفة لإنجاز المشروعات المصطلحية. ويبدو واضحا أن هذه المناهج ترتكز على وجود هيئة تقوم بالعمل المصطلحي الفعلي وهيئة أخرى تعمل على تنسيق العمل المصطلحي وتوحيد نتائجه مع القرارات السابقة. ويمكن أن تكون هذه الهيئة مفوضة باتخاذ القرار بخصوص وضع المصطلحات أو يمكن أن تقتصر واجباتها على التوحيد والتنسيق. وفي هذه الحالة تقوم هيئة باتخاذ القرارات ورسم السياسات. لكن ما يميز هذه المناهج الثلاثة أنها قائمة على أسس غير محوسبة.

وسأستعين بمثال آخر على المنهجيات التطبيقية لكنه من المناهج التي تعتمد على استعمال الحاسوب في اتخاذ بعض مراحل العمل. وهو المنهج الذي وضعه الاتحاد الدولي للغاز.

تقوم بمهمة إقرار المصطلحات في هذا الاتحاد لجنة المصطلحات والترجمة. وتشرف هذه اللجنة على لجنة عمل دولية للمصطلحات مؤلفة من عدد من الأعضاء، وتستكمل النواقص في الخبرات من خلال تشكيل لجان وطنية تعمل في بلدانها على وضع عناصر المصطلحات المتعلقة باللغات الوطنية، لكن تشغيل مثل هذه البنية متعددة اللجان والتي تقع كل منها في بلد مختلف لايمكن أن يتم بنجاح دون استخدام بنوك المصطلحات الآلية للربط بين هذه اللجان ولجنة العمل. ويعمل أعضاء في الاتحاد ضباط ارتباط بين اللجان الوطنية ولجنة العمل. وتمكن هذه الترتيبات جميع اللجان من الاطلاع على نتائج العمل المصطلحي في مختلف مراحله بشفافية كاملة، كما يمكن لأي منها الحصول على نسخة محوسبة من هذه المصطلحات، تعمل على حواسيب صغيرة. وتعمل لجنة المصطلحات والترجمة على التنسيق بين الجهود المختلفة للجنة العمل واللجان الوطنية.

ونخلص من هذه النماذج إلى ما يلي:

1 - الحاجة إلى لجنة للتنسيق تقوم بمهام متابعة القرارات الجديدة لإصدارها موحدة ومتناسقة مع النتائج السابقة للعمل المصطلحي.

2 - وجود هيئة لإقرار المصطلحات.

3 - هنالك لجنة تقوم بالعمل الفعلي في جمع المصطلحات ووضعها والتوصية بها إلى هيئة إقرار المصطلحات.

4 - لجنة إقرار المصطلحات لاتقوم بدراسة المصطلحات بالأسلوب الذي تقوم به لجنة العمل الفعلي، وإنما تدرس المشكلات المعلقة بناء على توصيات اللجنة الأولى وتصدر فيها القرار المناسب.

ويمكننا في ضوء هذه النتائج تطوير المنهجية التطبيقية للمجمع على النحو التالي:

1 - تأليف لجنة للتحرير العلمي تتألف من عدد محدود من أعضاء المجمع يمكن أن يدعى لحضورها خبراء حسب الحاجة. وتنحصر واجباتها فيما يلي:

أ - توحيد وتنسيق ما يقره مجلس المجمع في مجال المصطلحات.

ب - تصنيف المصطلحات والإشراف على تدقيقها واستكمال عناصرها المصطلحية، وبناء

منظوماتها المفهومية.

ج - الإفادة من التقارير الخاصة التي يصدرها البنك في تجزيء مصطلحات المشروعات الجديدة بحيث تقدم بعضها إلى المجلس (وهي مما لم يدرس نهائيا من قبل) لاتخاذ قرار فيها. وتقوم اللجنة نفسها بالعمل وإقرار بعضها الآخر مما كان قد أقر بشكل مباشر أو غير مباشر من أعمال المجمع سابقا، ويعرض الباقي على لجنة المصطلحات لأخذ قرار نهائي به. وتعمل لجنة التحرير العلمي بإشراف لجنة المصطلحات.

2 - لاترفع من قبل لجنة المصطلحات إلى المجمع سوى القضايا الخلافية.

3 - يعتمد المجمع على مساعد المصطلحي (المحرر العلمي) في استكمال عناصر الوحدات المصطلحية من مجموعة مصادر ومراجع محددة سلفا.

4 - بالنظر إلى سعة البنية الداخلية لبنك المصطلح، يقوم المجمع بالتعاون من لجان واتحادات من خارج المجمع للمساعدة في استكمال البنية المفاهيمية للمصطلحات.

وقد شكل المجمع بالفعل لجنة التحرير العلمي في عام 1983 م وجعلها مسؤولة عن تحرير مقتنيات بنك المصطلحات، وسوف يعتمد المجمع كما جاء في البند الخامس على بنك المصطلحات بوصفه الأداة الأساسية في تنظيم العمل المصطلحي وتنسيقه، وفي إتاحة المجال للمؤسسات الأخرى مثل المجامع ومكتب تنسيق التعريب للاطلاع على مجريات أعماله من خلال الاتصال المباشر مع البنك.

وهكذا تصبح هيئات العمل المصطلحي المجمعية مؤلفة من : لجنة التحرير العلمي، ولجنة المصطلحات - وهاتان اللجنتان من لجان العمل الفعلي - ومجلس المجمع، وهي على الترتيب: لجنة التنسيق والتوحيد، ولجنة العمل المصطلحي العام، ولجنة القرار.

(2-7) التعاون في مجال العمل المصطلحي

يمكن من خلال الاعتماد على بنك المصطلحات في المجمع والبنوك الأخرى التي يجري إنشاؤها حاليا إقامة أطر للتعاون في مجال العمل المصطلحي تقوم على أساس تقاسم الجهود والنفقات في مجال جمع المصطلحات ووضعها وتقييسها وتوزيعها، والمشاركة في الخبرات. وهنالك شكلان للتعاون يمكن إقامتهما بين المؤسسات المختلفة:

أولا : تعاونيات للعمل المصطلحي

وتقوم التعاونية بين مجموعة من المستفيدين: مؤسسات وأفراد، بقصد الإفادة من بنك المصطلحات الذي تمتلكه إحدى المؤسسات الأعضاء في هذه التعاونية. ويعمل الجميع على أساس تقاسم النفقات والإفادة القصوى من نتائج أعمال بعضهم البعض في التنسيق والتوحيد ووضع المصطلحات الجديدة والتقييس والتوزيع.

ويمكن أن تعمل الهيئات والمؤسسات الأعضاء في هذه التعاونية على أساس أنها وحدات أو لجان للعمل المصطلحي في مؤسسة واسعة. لذلك فإنها أي التعاونية تحتاج إلى تشكيل سلطة عليا تهدف إلى القيام بأعمال التقييس والتوحيد المصطلحي.

وتتوفر حاليا الفرصة والمقومات العملية والمادية لتأسيس تعاونية من هذا القبيل بين المجامع اللغوية والعلمية العربية، لا سيما وأن المجمع الأردني قد قطع شوطا طويلا في مجال بناء بنكه للمصطلحات، وخزن فيه جميع ما أقرته المجامع ومكتب تنسيق التعريب، والمؤسسات الأخرى المعتمدة في مجالات العمل المصطلحي. وأما فيما يتعلق بهيئة التنسيق فهي موجودة حاليا وهي اتحاد المجامع.

لذلك فإن عملية تأسيس تعاونية للمصطلحات بين المجامع لاتحتاج سوى لبعض الترتيبات البسيطة فيما يتعلق بالاتفاق على تقاسم نفقات تشغيل البنك، والمسائل الفنية المتعلقة بمواصفات العمل، ومدى التعاون المطلوب. وقد بدأت بالفعل بعض الترتيبات مع المجمع العلمي العراقي لدى زيارة رئيسه الأستاذ صالح العلي للمجمع الأردني في مطلع عام 1993، حيث اتفق على أن يكون المجمع الأردني مركزاً لتخزين المصطلحات وأن يفيد المجمع العراقي من إمكانات البنك بما يخدم الارتقاء بسوية العمل المصطلحي في المؤسستين.

إن قيام تعاونية من هذا القبيل بين المجامع والمؤسسات الأخرى الراغبة في المشاركة، سيتيح لكل عضو فيها الاطلاع المباشر على نتائج أعمال الآخرين ، وما يجري القيام به من أعمال، مما يرفع كفاية العمل المصطلحي ويخفض من نفقاته على المدى الطويل. كما سيؤدي إلى تجميع معلومات قيمة وتحديثها باستمرار حول مقتنيات المكتبات المتخصصة في كل من هذه المؤسسات من خلال إنشاء فهرس آلي موحد، وبناء قواعد آلية تتضمن أسماء وعناوين وخبرات علماء وخبراء العمل المصطلحي في المؤسسات الأعضاء، ناهيك عن الكفاية العالية في نشر المعجمات المشتركة أو في إنجاز الأعمال والمشروعات المتكاملة على أساس تقاسمها فيما بين الأعضاء.

لقد أعد المجمع لهذا الأمر جميع التجهيزات والبرمجيات اللازمة لتيسير الأعمال في هذه التعاونية في حال تأسيسها، مثل خطط تصنيف المصطلحات ووسائل تبادلها ومنها بنك المصطلحات الميكروي الذي يمكن تشغيله على حواسيب صغيرة قليلة التكلفة.

ثانيا :شبكة بين بنوك المصطلحات العربية

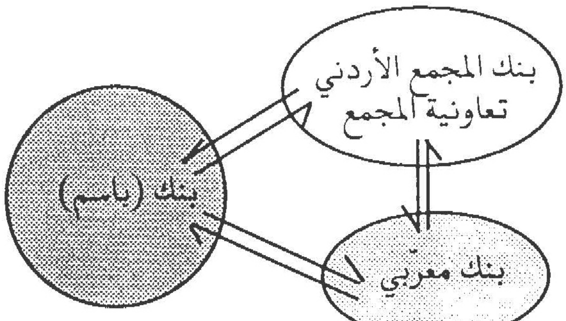
توجد في الدول العربية الآن أربعة مشروعات لإنشاء بنوك للمصطلحات وقد خطت هذه المشروعات مراحل متقدمة حتى الآن. ومن المتوقع أن تنشأ حول كل منها تعاونية للعمل المصطلحي تتألف من مجموعة من المستفيدين تجمعهم خصائص متشابهة. مما يتيح لنا المجال للتفكير في ربط هذه البنوك معا في شبكة للمعلومات المصطلحية، تقوم على أساس تبادل البيانات، ومشاركة الخبرات ومصادر المعلومات. لكن هذا التعاون في إطار شبكة لبنوك المصطلحات يتطلب تنسيقا فنيا وإداريا متقدما، خصوصا في مجالات توحيد مواصفات هذه البنوك، وبناء نماذج لتبادل البيانات المصطلحية على غرار (MATER) و (TIF) وغيرها من النماذج المعدة من قبل المنظمة الدولية للمقاييس والمركز الدولي للإعلام المصطلحي في فينا (44)، واعتماد خطط موحدة لتصنيف المصطلحات في هذه البنوك. مما يقتضي في آخر المطاف تأسيس لجنة دائمة

تعمل على وضع المواصفات الخاصة بالعمل المصطلحي المحوسب وتطوير منهجياته النظرية والتطبيقية، لا سيما وأن المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس قد حلت قبل نحو عامين، و لم تعد توجد هيئة عربية لتوحيد المواصفات في هذا المجال المهم والحيوي من مجالات التعاون العربي.

ولا تعتبر فكرة إنشاء شبكات المصطلحات فكرة جديدة على المستوى العربي فقد جرت محاولات في تونس لإنشاء الشبكة العربية للمصطلحات (ARABTERM)، بيد أن هذه المحاولات لم تتبلور حتى الآن عن إعلان تشغيل مثل هذه الشبكة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المجمع الأردني قد هيأ التجهيزات والبرمجيات والبيانات من أجل تأسيس نواة لشبكة تكون تعاونية المجامع أساسا لها، تختبر فيها مختلف الأفكار والتصورات للوصول إلى أفضل المبادئ لإقامة الشبكة العربية للمصطلحات، والتي نأمل قيامها في المستقبل القريب.

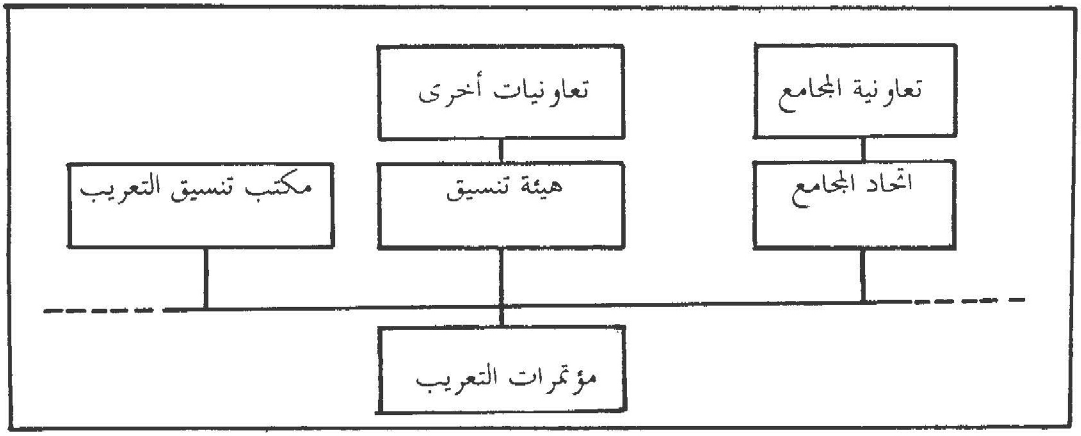
(3-7) توحيد المصطلح العربي في إطار التعاونيات والشبكات

من المتوقع أن تقوم عدة تعاونيات للعمل المصطلحي مراكزها الأردن والسعودية والمغرب للإفادة من بنوك المصطلحات في المجمع الأردني وفي مدينة الملك عبد العزيز ومركز الدراسات والأبحاث للتعريب في الرباط. ويمكن من خلال إنشاء شبكة عربية للمصطلحات للربط بين مراكز هذه التعاونيات، وضع منهج عملي للتقييس المصطلحي يجعل من إصدار المصطلح الموحد وتوزيعه عملية سهلة وسريعة ترتقي بمستوى هذا العمل إلى أعلى المراتب.



شبكة مصطلحات بين التعاونيات المصطلحية

ويمكن أن تجري الترتيبات مع مكتب تنسيق التعريب بحيث يفيد من هذه الشبكة، وبالتعاون مع اتحاد المجامع وهيئات التنسيق الأخرى في التعاونيات المختلفة، للإشراف على وضع المصطلح الموحد، واستخدام مرافق الشبكة وإمكاناتها في توزيع ونشر هذه المصطلحات مباشرة. ويبين الشكل التالي إمكانيات الشبكة في إحكام حلقات عملية توحيد المصطلحات على المستوى العربي.



شبكة عربية للمصطلحات

(8) التوصيات

1 - تأسيس لجنة عربية أو جمعية دائمة للمنهجية يكون مقرها اتحاد مجامع اللغة العربية تقوم على تطوير منهجية للعمل المصطلحي ووضع المواصفات الخاصة بإنشاء بنوك المصطلحات العربية، وما من شأنه الارتفاع بمستوى وكفاية التعاون فيما بينها. ويراعى أن تضم في عضويتها متخصصين في اللغة والحاسوب والمعلومات. وأن تجتمع مرة في العام على الأقل.

2 - العمل على تأسيس تعاونية مجمعية للعمل المصطلحي تقوم على أساس استعمال بنك المصطلحات في المجمع، لجمع المصطلحات ووضع المصطلحات العربية وتقييسها ونشرها بشكل أفضل.

3 - التحضير لإنشاء شبكة عربية للمصطلحات من خلال التأسيس لها بإنشاء قواعد مرجعية لمصادر العمل المصطلحي ومراجعه، تضم في عضويتها المجامع العربية. والقيام بالبحوث والدراسات اللازمة لذلك بالتعاون مع المراكز المعنية.

4 - دعوة مؤسسات العمل المصطلحي للسعي لدى الجهات التشريعية في بلدانها لتعديل قوانين المطبوعات والنشر بما يكفل تحقيق مفهوم الإيداع المصطلحي من أجل النهوض الشامل بمستوى جمع المصطلحات وضبطها وتقنين استعمالها.

(9)المصادر والمراجع

1 - ليلى المسعودي: علم المصطلحات وبنوك المعطيات، اللسان العربي، ع 28،(1987)

2 - Helmut Felber: Fachsprache, Special Language 1,vol 1-2 , (1979) , pp 20-32

3 - محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها(الميدان العربي)، دار الغرب الإسلامي: بيروت، 1986.

4 - مجمع اللغة العربية (القاهرة):مجموعة القرارات العلمية، القاهرة، 1963.

5 - أحمد شفيق الخطيب:معجم المصطلحات العلمية والفنيةوالهندسية(إنجليزي -عربي)،ط 5، مكتبة لبنان: بيروت، 1982،ص ص739-741.

6 - مكتب تنسيق التعريب:توصيات ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، الرباط، 1981.

7 - المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس: طريقة اختيار ووضع المصطلحات(مقترح)، ط2 ، 1981 ، ص 24.

8 - عرب (النشرة الدورية، لمشروع راب(13/0/81) لترجمة مصطلحات الاتصالات وتعريبها)، ع1، 1984، ص 64.

9 - محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العربية لوضع المصطلحات (أسسها ومقاييسها)، اللسان العربي، ع 24 (1985).

10 - محمد رشاد الحمزاوي:منهجية تنميط مداخل المعجم: أسسها ومقاييسها، مجلة المعجمية، ع 1، 1985، تونس.

11 - فارس مصطفى الطويل: دور بنوك المصطلحات في نظم المعلومات، وقائع ندوة آفاق نظم المعلومات في القرن الواحد والعشرين، أربد: جامعة اليرموك،1993، ص 22.

12 - نبيل اللو: من أجل نظرية في علم المصطلح، مجلة التعريب، ع 2، كانون أول 1991.

13 - Thomas Schneider, Terminotics of the Future (Thre Scnarios), Meta, V.32, N° 2, June 1987.

14 - علي القاسمي:نحو إنشاء بنك المصطلحات المركزي في الوطن العربي، اللسان العربي، مج16 ج 1.

15 - علي القاسمي: نحو تطوير بنوك المصطلحات(أداة البحث العلمي والمصطلحي)، اللسان العربي، ع28، 1987.

16 - نبيل علي: المجامع العربية والحاسوب، وقائع الموسم الثقافي الثامن لمجمع اللغة العربية الأردني، 1990، ص ص 115-132.

17 - محمد أفسحي:مكتب تنسيق التعريب(منجزات وأهداف1961-1991)، اللسان العربي، -199.

18 - البنك الآلي السعودي(باسم)بالمركز الوطني السعودي للعلوم والتكنولوجيا (الرياض)، اللسان العربي، ع24.

19 - مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، مجلة التعريب، ع 2 ، كانون أول 1991.

20 - مسفر سعيد التبيتي ،محمد إسماعيل صيني:المراجع المعجمية العربية(أحادية اللغة وثنائية اللغة ومتعددة اللغات)،بيروت:مكتبة لبنان، 1989.

21 - سمير عبد الرحيم الجلبي: ببليوغرافيا الترجمة والمعاجم للوطن العربي، ط 1، بغداد : الجامعة المستنصرية، 1979.

22 - علي القاسمي، جواد حسني عبد الرحيم:ببليوغرافية المعاجم المختصة، اللسان العربي، ع19/2 ، ص 135 - 174.

23 - محمد محمد عارف: ببليوغرافيا الترجمة والتعريب، عالم الكتب، مج1، ع2، شوال 1409هـ.

24 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: مشروع دليل المترجمين ومؤسسات الترجمة والنشر في الوطن العربي (دليل أولي)، تونس، 1983.

25 - فارس مصطفى الطويل: مشروع تأسيس دائرة التوثيق والمعلومات، مجمع اللغة العربية الأردني، تقرير داخلي(17/10)، 1987.

26 - فارس مصطفى الطويل: مشروع تشغيل بنك المصطلحات، مجمع اللغة العربية الأردني، تقرير داخلي(17/10)، 1991.

27 - فارس مصطفى الطويل: نظام التصنيف في البنك اللغوي، مجمع اللغة العربية الأردني، تقرير داخلي، 1991.

28 - British Standard Institute (BSI):Universal Decimal Classification(International Medium Edition), 2 vol., 1988.

29 - نبيل علي: اللغة العربية والحاسوب(دراسة بحثية)، القاهرة: تعريب،1988.ص591.

TermNet: 9-Spachiges Thesaurus-Erstellungs..., INFOTERM, Wien, 1991 – 30

..merican Library Association (ALA):Anglo-American cataloguing rules, prepared by ALA... (el al) , 1967. – 31

32 – علي القاسمي: علم اللغة وفن صناعة المعجم، جامعة الرياض،1975، ص 287.

33 – سعيد هبة الله كامل: مشروعات معهد الحضارة الإسلامية، موسكو، 1993.

34 – اتحاد المجامع اللغوية والعلمية العربية: الرموز العلمية وكيفية أدائها في العربية (ندوة عمان، 1987)، 1988.

35 – علي حلمي موسى، عبد الصبور شاهين: دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس(باستخدام الكمبيوتر)، الكويت: جامعة الكويت، 1973، ص 241.

36 – مجمع اللغة العربية الأردني: قرارات مجلس المجمع، 1977-1993.

37 – جميل الملائكة: أسلوب المجمع العلمي العراقي في وضع المصطلحات، وقائع ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علما وتطبيقا(1986، تونس)، 1989.

K.L.Loening: Terminological Guidelines and Their in the International Union of Pure and Applied Chemistry (IUPAC), proceedings..., Verlag KG, Munchen, 1986. – 38

H.J. Terminological Work in the Gas Industry (A Model for International Cooperation), proceedings..., Verlag KG, Munchen, 1986. – 39

Alan Melby, Gerhard Budin, Sue Ellen Wright :Terminology Interchange Format ,TermNet News, N° 40, 1993. – 40

خطوات تطبيقية نحو منهجية مدعمة بالحاسب الآلي لمعالجة ونشر المصطلح العربي

الأستاذ عبد الله سليمان القفاري

البنك الآلي السعودي للمصطلحات(باسم)-الرياض

ملخص البحث:

لقد أولى المهتمون بالتعريب والكتابة العلمية باللغة العربية أهمية كبرى بالمصطلح العربي من حيث نهج صياغته وطريقة نشره وإشاعته حيث يشكل الركيزة الأساسية والدعامة القوية في حركة الترجمة والتعريب. ولقد برز العديد من الجهود الفردية والمؤسسية في العالم العربي التي تعنى بصياغة المصطلح ونشره، إلا أن تلك الجهود، وإن كانت رائدة في ذلك المجال، لم ترق لدرجة المتابعة الطبيعية لحركة المصطلحات التي تقذف بها مراكز البحوث والنشر في كافة أنحاء العالم وبكثافة تتطلب حتمية المتابعة المستمرة والجادة والتطويرية. وبتقدم تقنيات العصر الحديثة وبظهور اتجاهات حديثة تسعى للاستفادة من تلك التقنيات وعلى رأسها الحاسب الآلي لخدمة الأهداف العلمية والبحثية والتطبيقية، سعت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية إلى إنشاء وتطوير بنك آلي للمصطلحات يُعنى بحصر المصطلحات العلمية والتقنية والمعلومات المتعلقة بها عن طريق معجم موسوعي رباعي اللغة (يشمل العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية) مع الاتجاه لتدعيم حركة تعريب المصطلحات بتعريب الجديد منها ومن ثم نشر تلك المصطلحات بأوعية المعلومات التقليدية منها والحديثة خدمة للمهتمين والباحثين في حقل التعريب والترجمة.

وهذه الورقة تستعرض المنهجية المتبعة في المعالجة العلمية والفنية للمصطلحات بدءاً من المصدر وانتهاءاً بجاهزية المصطلح للاستخدام والنشر. وفي كل المراحل تدعم هذه المنهجية بالحاسب الآلي بدءًا من التصنيف ومرورا بتخزين المصطلح وتحديثه واسترجاعه ونشره.

نرجو أن نقدم في هذه الورقة خبرتنا التي اكتسبناها من خلال عملنا في معالجة المصطلحات باستخدام الحاسب الآلي، وأن يكون هذا الإنجاز المتمثل في (باسم) دليلا قويا يدعم الاتجاه لتطوير تقنية المعلومات لخدمة حركة التعريب والترجمة في الوطن العربي.

مقدمة:

لم تعد هناك حاجة ملحة للحديث عن التعريب وأهميته وضرورته للأمة والإنسان العربي، ولا للوقوف طويلا لسرد المبررات الداعية إليه وإبراز البراهين والأمثلة لإقناع العرب بعروبتهم وبجدوى أن يعلموا ويتعلموا بلغتهم العربية. ولكن

القضية المهمة التي برزت من خلال التطبيق وسلوك نهج التعريب وشغلت المهتمين بالتعريب هي قضية المصطلح العلمي من حيث نهج صياغته وطريقة نشره وإشاعته وتوحيده .ولما كان المصطلح العلمي يشكل الركيزة الأساسية والدعامة القوية في حركة الترجمة والتعريب، لذا فقد برز العديد من الجهود الفردية والمؤسسية في العالم العربي التي تعنى بصياغة المصطلح العربي ونشره. من هذه المؤسسات مجامع اللغة العربية في القاهرة ودمشق وعمان وبغداد ومكتب تنسيق التعريب بالرباط، بالإضافة إلى مؤسسات النشر الخاصة التي تتولى نشر الجهود المعجمية الفردية.

وبرغم تلك الجهود المبذولة إلا أنها لا ترقى إلى المتابعة الطبيعية والحتمية لحركة المصطلحات التي قد تظهر في اليوم الواحد وبالمئات كثمرة طبيعية للنشاط العلمي والتقني المتفاقم في كافة أنحاء العالم. وأمام التطورات التقنية المتسارعة في عالم اليوم، والتي أصبحت تستثمر لخدمة المصطلح ونشره وترجمته في بنوك المصطلحات العالمية وفي أدوات الترجمة الآلية، برزت أهمية استثمار تلك الوسائل التقنية وعلى رأسها الحاسب الآلي، في معالجة المصطلح العربي وتيسير وسائل تعريب المصطلح الأجنبي وتداوله.

إننا إذا أردنا أن نوفر جهودا فردية ومؤسسية تبذل في كل وقت من أجل وضع المصطلح العلمي وصياغته، كان لزاما علينا التفكير باستخدام تقنيات العصر في ذلك الجانب. فالكم الهائل من المصطلحات التي سبق وضعها أو تعريبها مما أفرزته جهود المعربين والمصطلحيين لا يتصور أن يحيط بها فرد أو هيئة مهما كانت طاقاتها وإمكاناتها إلا إذا استعانت بوسائل التقنية الحديثة وأجهزتها وعلى رأسها الحاسب الآلي، حيث ظهر أن استخدامه يساعد على اختصار كبير في الجهد والوقت والنفقات بالإضافة إلى إضفاء صفة الدقة والتنظيم وإتاحة الفرصة للخبراء اللغويين والمهتمين لاستغلال وقتهم وجهدهم بطريقة أكثر فائدة وأغزر إنتاجا وعطاءً.

لكل هذه الاعتبارات تبنت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية مشروع البنك السعودي للمصطلحات(باسم).

الهدف والمنهج:

يهدف البنك الآلي السعودي للمصطلحات إلى دعم ومساندة أنظمة تعريب العلوم في الوطن عن طريق:

* إنشاء وتطوير معجم موسوعي آلي رباعي اللغة(يشمل العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية) للمصطلحات العلمية والتقنية.

* توفير المصطلحات العلمية والتقنية للمستفيدين باستخدام الوسائل الآلية الحديثة.

* إصدار ونشر معاجم علمية تخصصية.

ولقد اعتمد عدد من الوسائل الضرورية لتحقيق أهداف (باسم) تمثلت فيما يلي:

أ – حصر وجمع المصطلحات العلمية بلغات البنك عن طريق:

– المعاجم المنشورة.

- إصدارات مجامع اللغة العربية.

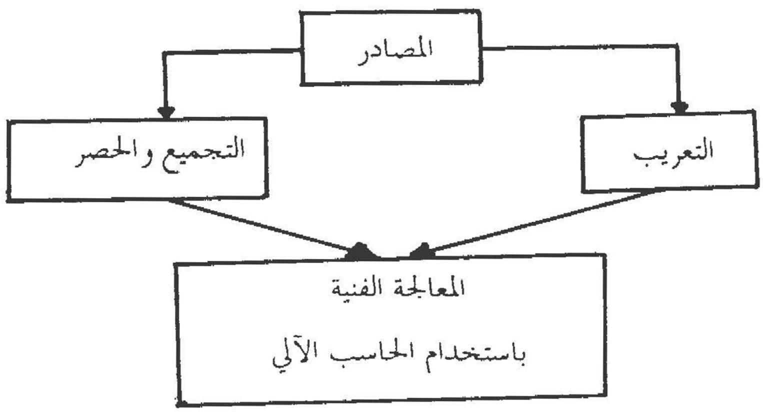
- إصدارات المؤسسات المعنية بالصناعة المعجمية والتعريب في العالم العربي.

- إصدارات الهيئات العلمية.

- بنوك المصطلحات العالمية.

ب - ترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في سبيل إغناء المكتبة العربية المعجمية بمعاجم تخصصية غير متوفرة وتدعو الحاجة لتوفيرها.

وتأتي بعد ذلك المعالجة الفنية للمصطلحات باستخدام الحاسب الآلي كخطوة حتمية للاستفادة من الاتجاهين السابقين،(كما يظهر في شكل 1).



شكل (1):**استراتيجية (باسم) في توفير ومعالجة المصطلح**

المعالجة الفنية للمصطلح

تمر عملية المعالجة الفنية للمصطلحات في (باسم) بمراحل متعاقبة يمكن استعراضها كالتالي:

أ - التصنيف:

تخضع المصطلحات للتصنيف وفق تخصصاتها ، وتتوفر قائمة مخزنة بالحاسب تشمل أكثر من 200 تصنيفاً رئيسياً وفرعياً ، تغطي معظم التخصصات العلمية . فعلى سبيل المثال تخصص مثل الفيزياء حدد له رمز تصنيفPHY8000 (Subject Code)، ويندرج تحت هذا التصنيف العام 28 تصنيفا فرعيا كما يظهر في الملحق (1). وعلى ضوء هذا التصنيف الشامل يتم تصنيف أي مصطلحات تحت حقل الفيزياء، حيث تأخذ تلك المصطلحات الرمز المتوفر في القائمة وهكذا الحال

في الغالب مع التخصصات الأخرى، فكل تخصص عام يندرج تحته ضمناً عدد من التخصصات الفرعية. وهناك قائمة مرجعية تستخدم لاستحداث أي تصنيف لعدد من المصطلحات التي تتبع تخصصاً غير متوفر في (باسم) ويراعى عند استحداث أي تصنيف أن يتفق والقائمة المتوفرة وينسجم معها.انظر ملحق(2).

ب – معالجة المصطلحات المعرّبة:

المصادر المعجمية المعرّبة (أي التي تحوي مقابلا عربيا) سواء كان المصدر ثنائي أو ثلاثي أو رباعي اللغة بعد خضوعها لمراحل التصنيف وفق أسس التصنيف المتبعة، تمر بمرحلة كشف المكررات كما يظهر في الشكل التخطيطي(2) سواء باستخدام نظام الاسترجاع في (باسم) أو بالطباعة والمقارنة المباشرة، وذلك منعا لتكرار مدخلات سابقة. وتمثل كذلك مرحلة مقارنة بين المصطلح المتوفر في النظام والمصطلح المتوفر في المصدر لأغراض الإضافة أو التحديث. وكما يظهر في الشكل رقم (2) فالمصطلحات التي تحوي معلومات إضافية تتم دراستها من قِبَل المتخصصين لتأتي بعد ذلك مرحلة التحديث في النظام بينما تستبعد المكررات التي لا يتوفر بها عناصر يمكن الاستفادة منها لتدعيم المصطلح القديم المتوفر.

أما بالنسبة للمصطلحات الغير متوفرة في النظام، فيتم إعداد استمارة بيانات متكاملة. انظر الملحق (3) حيث تنقسم هذه الاستمارة إلى خمسة أقسام هي:

1 – البيانات العامة، وهي البيانات التي تدخل في الحقول التي تبدأ رموزها بالحرف ($) كما يظهر في الملحق (3).

أ) الرقم التسلسلي ($$$): وهو الرقم الذي يعطى آليا لكل مصطلح وبه يمكن استرجاع المعلومات المتعلقة بذلك المصطلح، وتكتسب المصطلحات الأرقام الخاصة بها بشكل تسلسلي، حيث تقسم الأرقام على شكل مجموعات يسمح لكل مدخل بيانات باستخدام عدد منها وبشكل متسلسل ، وتحدث حال انتهائها.

ب) حقل الاختصاص ($02): وهو مخصص لرمز تصنيف المصطلح المستخدم.

جـ) درجة نوعية المصطلح ($03): ويقصد بها درجة الثقة والاعتماد على مصدر المصطلح، ويمثل الرقم 5 أعلى درجات الثقة.

د) تاريخ الإدخال ($04): وهو تاريخ اليوم الذي أدخلت فيه البيانات في نظام (باسم) أو تاريخ تحديث البيانات (حيث تحتاج المصطلحات إلى تحديث ومتابعة مستمرين).

هـ)مدخل المصطلح($07):وهو المسئول عن صحة إدخال البيانات الواردة،ويكتب الاسم اختصارا من ثلاثة أحرف.

و) مدقق المصطلح ($08): وهو المسئول عن البيانات المدخلة ومراجعتها بعد الإدخال، ويكتب مختصرا من ثلاثة أحرف.

2 – البيانات الخاصة باللغات المستخدمة: وتقسم هذه البيانات إلى أربعة أقسام حسب اللغة وهي العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية، حيث يبدأ القسم العربي بإضافة الحرف (A) الى اسم الحقل، والقسم الإنجليزي بإضافة الحرف(E) ، والفرنسي بإضافة الحرف(F) ، والألماني بإضافة الحرف (G). انظر الملحق (3) حيث يظهر نموذج لأحد سجلات (باسم).

وهذه البيانات تشمل:

أ) **المصطلح** : يسجل المصطلح كاملا وإذا كانت له مختصرات تسجل بين قوسين بعد المصطلح الكامل.

ب) **مصدر المصطلح:** مثلا مجمع اللغة العربية في القاهرة... أو المعهد الدولي للمصطلحات...الخ، أو اسم معجم معين.

وعادة تستخدم مختصرات للدلالة على المصدر. وهناك قائمة محفوظة بهذه المختصرات لدى (باسم) فمثلا المصدر:

بشاي : م . م . ط.

هو معجم المصطلحات الطبيـــة

المؤلف : د . ميلاد بشاي

وتجدر الإشارة إلى توفر مكتبة معجمية في البنك الآلي للمصطلحات تضم أكثر من700مصدر.

ج) **تاريخ المصدر:** ويذكر هنا تاريخ المنشور الذي استقي منه المصطلح سواء كان معجما أو دورية أو غير ذلك. فمثلا المصدر:

بشاي : م . م . ط.

بتاريخ : 1982 م/ - / -

د) **معلومات نحوية:** وتذكر هنا ثلاثة أنواع من المعلومات النحوية لكل مصطلح:

* أهو اسم أم صفة أم فعل أم ظرف.
* أهو مذكر ام مؤنث أم محايد (كما في الألماني والفرنسي).
* إذا كان المصطلح اسما فيذكر إن كان مفرداً أو مثنى أو جمعا.

وتذكر هذه المعلومات النحوية في الخانة المخصصة لها، ويتبع ذلك في التعبير عنها رموز تدل عليها.فمثلا إذا كان المصطلح اسما مفردا مذكرا فيكتب في خانة المعلومات النحوية(س م ذ)، انظر قائمة المختصرات المستخدمة - ملحق رقم (5).

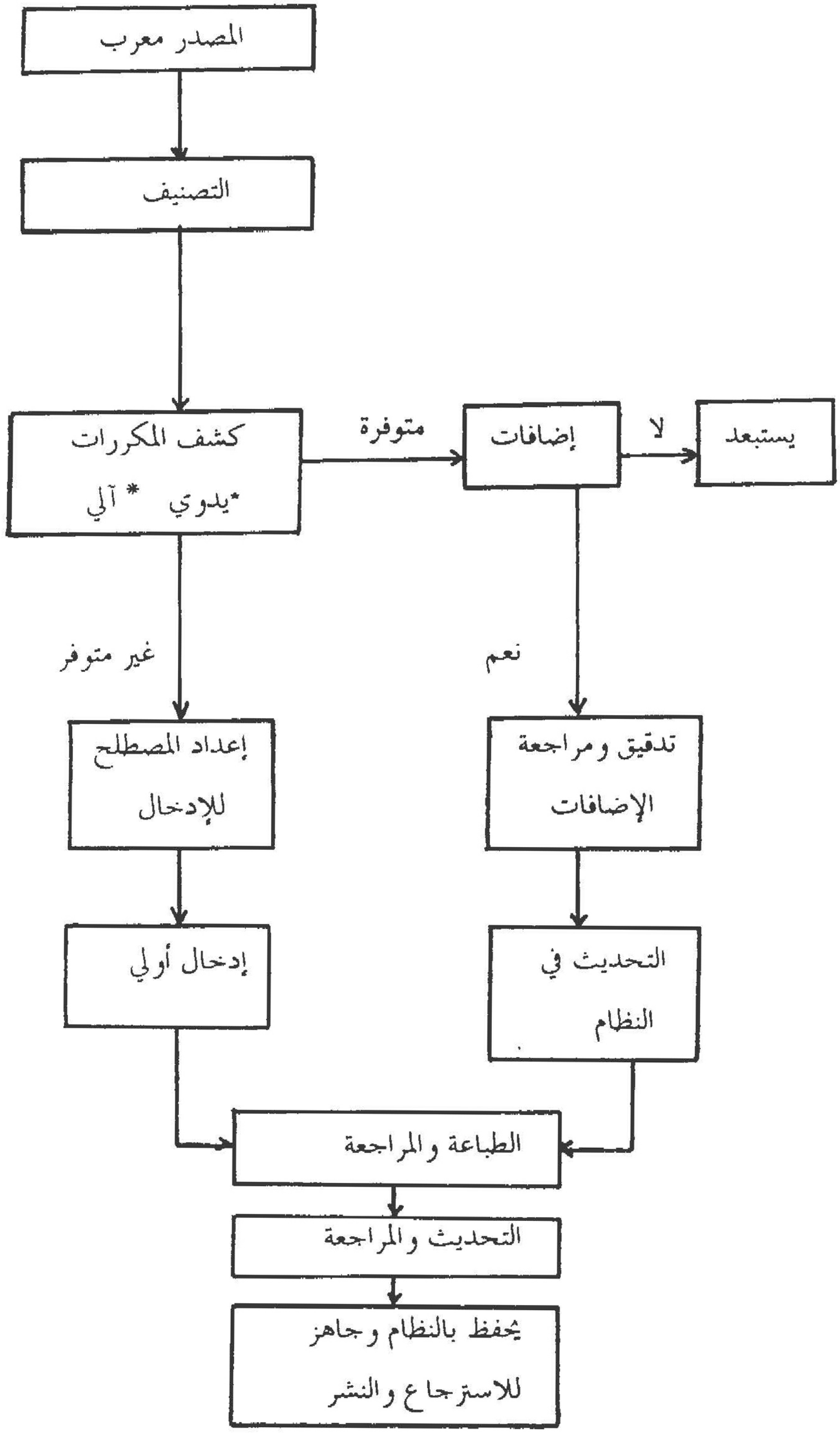
هـ) **التعريف أو الشرح** : ويعطى هنا تعريف أو شرح للمصطلح لا يتجاوز 5 أسطر.

و) **مصدر التعريف أو الشرح** : نجد في بعض الحالات أن مصدر المصطلح قد يكون مختلفا عن مصدر التعريف. إذ بعض المصادر لاتورد تعريفا أو شرحا للمصطلح، بينما يوجد مثل هذا الشرح أو التعريف في مصادر أخرى.

ز) **المرادف** : خصص هذا الحقل لذكر أية مرادفات للمصطلح.

ح) **الكلمة الرئيسية** : قد تتعدد ألفاظ المصطلح الواحد وتذكر هنا الكلمة الرئيسية في ذلك المصطلح.

بعد استكمال تلك البيانات يتم الإدخال الأولي عن طريق الدخول إلى نظام (باسم) وإدخال تلك البيانات ثم طباعة المدخلات والمحدثات وإجراء القراءة النهائية قبل مرحلة التحميل والحفظ النهائية ليصبح المصطلح جاهزا للاسترجاع. (في الملحق (4) نموذج لأحد سجلات (باسم) في صورته النهائية).



شكل (2) **مراحل معالجة مصطلحات المصادر المعربة**

ح – معالجة المصطلحات الغير معربة:

تخضع المصادر المعجمية الغير معربة بعد مرحلة كشف مكرراتها إلى عملية التعريب عن طريق:

1 – الاستفادة من المصادر المعجمية المتوفرة في مكتبة (باسم).

2 – الاستفادة من خبرات المتخصصين.

وبعد مرحلة التعريب تتم معالجة هذه المصطلحات فنيا باستكمال بيانات الإدخال من خلال استمارة الإدخال، ثم الإدخال الأولي وطباعة المدخلات والتحديث حتى تصبح في طور الاسترجاع.هذه المراحل تظهر في الشكل التخطيطي رقم(3).

وتجدر الإشارة إلى أنه يتوفر حالياً في (باسم) أكثر من 300000 مصطلح بلغات البنك الأربع، العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية، وذلك في مختلف فروع العلوم والتقنية. ويجري حاليا، على ضوء السياسة القائمة للمشروع، إضافة المزيد من هذه المصطلحات وتحديثها مع التركيز على برنامج تعريب مصطلحات أخرى من مصادر غير معربة حيث تم في الآونة الأخيرة تعريب بعض المصادر المعجمية الهامة مثل:

1 - Dictionary of pharmaceutical science and techniques, Elsevier, 1980.

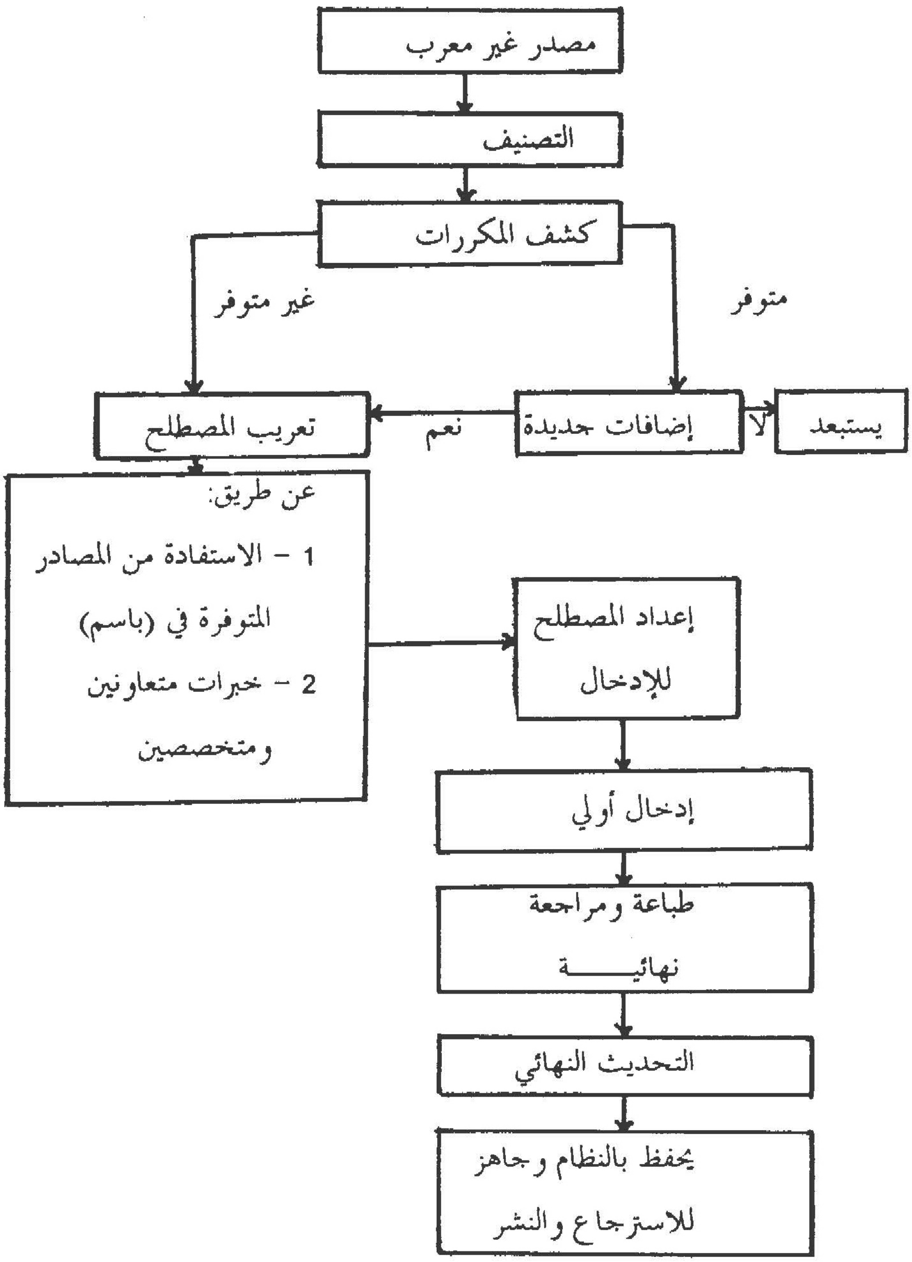
2 - Dictionary of pharmacology ,Blackwell, 1986.

3-Dictionary of Radiation protection,Radiobiology and Nuclear medicine,Elsevier 1986.

4 - Dictionary of physics and mathematics, Mcgraw-Hill, 1980.

5 - Dictionary of Biotechnology, Elsevier, 1985.

6 - Dictionary of Veterinary, Black's 1982.



شكل (3): **مراحل معالجة مصطلحات المصادر الغير معربة**

نظام البنك الآلي السعودي للمصطلحات:(Basm System)

لقد صمم نظام خاص بالبنك الآلي السعودي للمصطلحات يساهم في تحقيق أهداف المشروع ويراعي احتياجاته. ويشمل نظام (باسم):

أ - نظام إدخال البيانات Data Entry System

ب - نظام تحديث البيانات Data Update System

جـ - نظام استرجاع البيانات Data Retrieval System

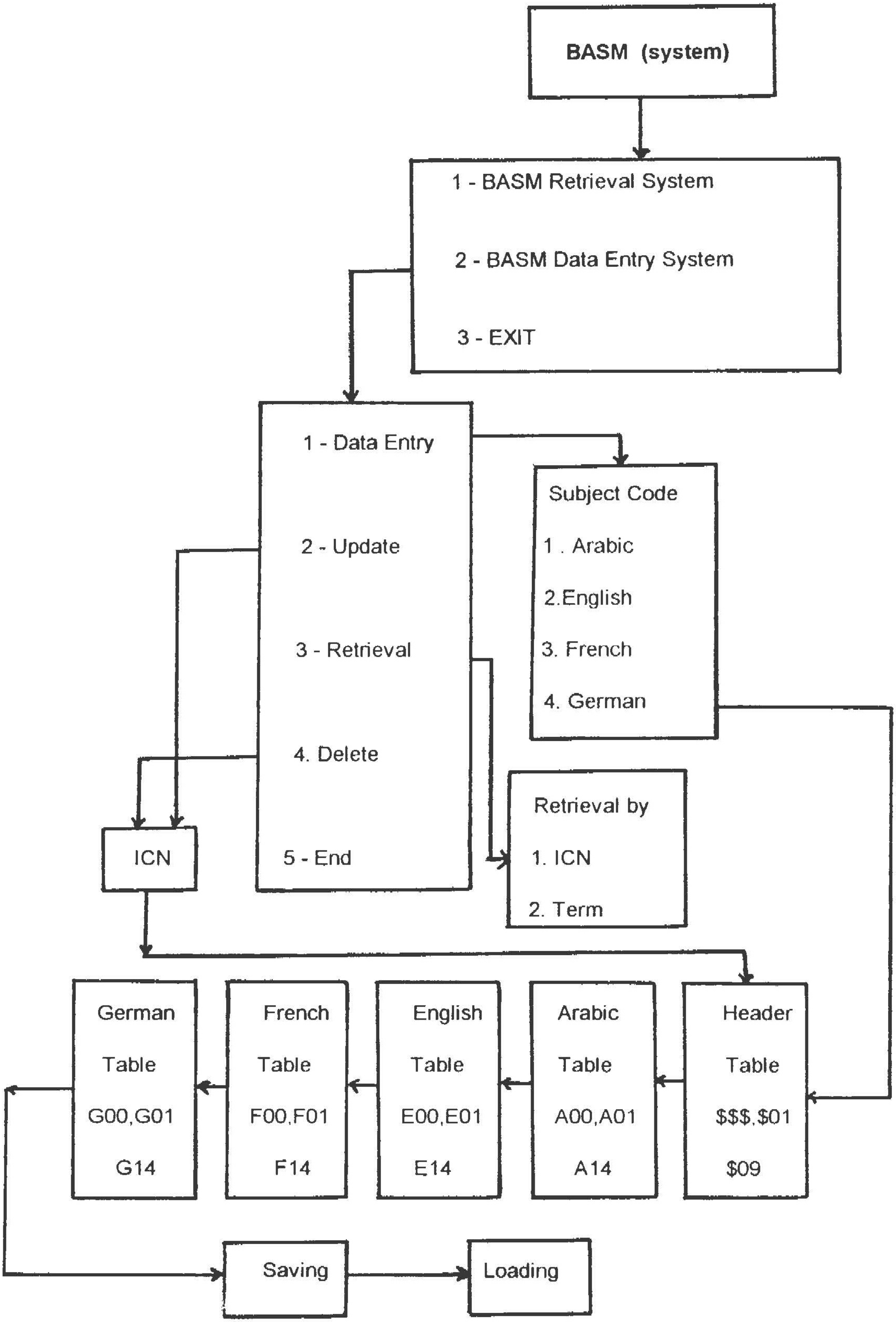
د - نظام حذف البيانات Data Delete System

ويشير الشكل (4) إلى نظام (باسم) باختياراته المتعددة التي تعتمد على طبيعة العملية الجارية، ففي حالة الإدخال تنتقل عن طريق (PF Keys) إلى اللوحة المبدئية حيث يسجل التصنيف والمصطلح العربي والإنجليزي والفرنسي والألماني، ثم تتحول تلقائيا وباستخدام خيارات متسلسلة إلى لوحة المعلومات الأساسية، ثم لوحة المعلومات العربية فالإنجليزية فالفرنسية فالألمانية، حتى مرحلة الحفظ والتحميل النهائية.

وفي حالة إجراء التحديث تتم الاستعانة برقم التحكم الداخلي للمصطلح Internal Control Number (INC) ، حيث تظهر كل بيانات المصطلح من اللوحات الخمس ليتم تحديثها.

وتتم عملية الاسترجاع باستخدام خياران هما رقم التحكم الداخلي (INC) أو المصطلح نفسه بأي من لغاته الأربع.

وتتم عملية الحذف الكامل لكل بيانات المصطلح وإلغائه نهائيا باستخدام رقم التحكم الداخلي (INC) كما يظهر في الشكل رقم (4).



شكل (4) : نظام الإدخال والاسترجاع والتحديث والحذف في (باسم)

4 – نظام استرجاع المعلومات في باسم:

لقد صمم أسلوب الاسترجاع العام للمعلومات من الحاسب الآلي في (باسم) ليتم بعدة طرق تمكن المستخدم أو المستفيد من تحقيق أهدافه، حيث يمكن أن يحصل على المعلومات وفقا لرقم المصطلح أو التصنيف أو المصطلح نفسه.

كما يمكن للباحث الحصول على جميع المصطلحات أو تخصصات معينة وفقا لتاريخ إدخالها، وفي حالة استرجاع أكثر من مصطلح يمكن الحصول عليها مرتبة وفقا لما يلي:

1 – أرقامها التسلسلية.

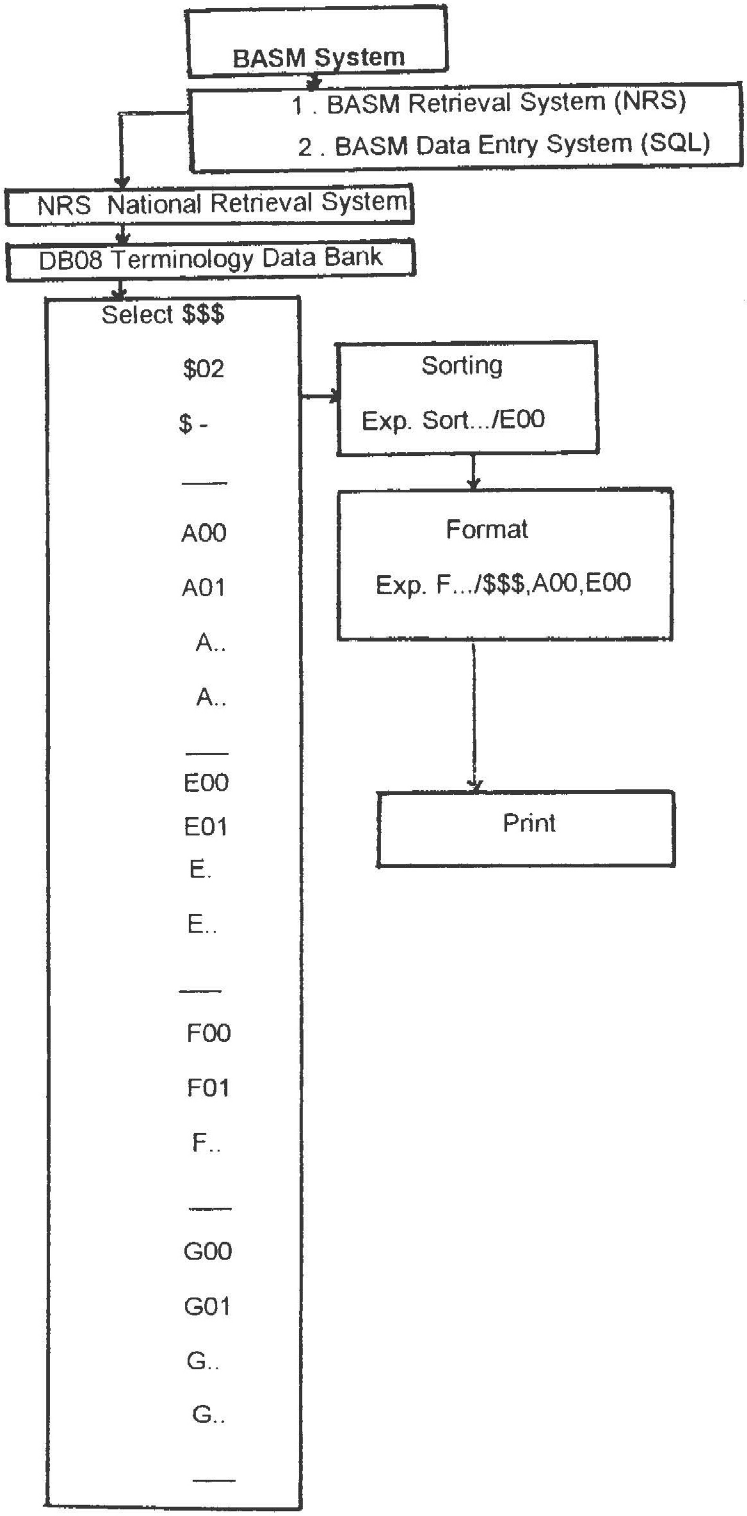
2 – تاريخ إدخالها.

3 – الترتيب الأبجدي تبعا لأي من اللغات الأربع.

كما يمكن استرجاع المعلومات كاملة أو جزئية ، كأن يطلب جميع ما يتعلق بمصطلح ما من بيانات، أو يطلب المقابلات فقط بلغة أو لغات معينة أو التعريف...إلى غير ذلك تبعا لحاجة المستفيد. الشكل (5) يبين مراحل الاسترجاع حسب الاختيارات الممكنة مع ما يتبع ذلك من فرز أبجدي واختيار أشكال العرض للحقول المطلوبة حتى مرحلة الطباعة.

الاستفادة:

لقد خطا مشروع البنك الآلي السعودي للمصطلحات خطوات جادة وملموسة في تحقيق أهدافه التي من أهمها دعم جهود تعريب وترجمة العلوم في الوطن العربي عن طريق معالجة وتوفير المصطلح العربي باستخدام تقنيات الحاسب الآلي، ويجري حاليا وفق استراتيجية نشر يتبناها المشروع إصدار باكورة إنتاجه وهو المعجم الموسوعي للحاسب الآلي على(أقراص مليزرة مضغوطة CD-ROM) تحوي أكثر من 20000 مصطلح سيتم توزيعها على المؤسسات العلمية في الوطن العربي. كما أن هناك إمكانية للاتصال المباشر بالبنك والاستفادة من إمكاناته.



شكل (5): نظام الاسترجاع العام في (باسم)

رقم التصنيف		الموضوع
PHY8000	PHYSICS	فيزياء (عام)
PHY8010	ACOUSTICS	الصوتيات
PHY8020	ASTROPHYSICS	فيزياء فلكية
PHY8030	ATOMIC PHYSICS	فيزياء ذرية
PHY8040	BIOPHYSICS	فيزياء حيوية
PHY8050	ELECTROMAGNETISM	كهرومغناطيسية
PHY8060	GEOPHYSICS	فيزياء جيولوجية
PHY8070	HEAT	حرارة
PHY8080	LOW TEMP.PHYSICS	الحرارة المنخفضة
PHY8090	MECHANICS	ميكانيكا
PHY8100	NUCLEAR PHYSICS	فيزياء نووية
PHY8110	OPTICS	ضوء (بصريات)
PHY8120	PARTICLE PHYSICS	فيزياء الجسيمات
PHY8140	QUANTUM PHYSICS	ميكانيكا الكم
PHY8150	RELATIVITY	النسبية
PHY8160	SOLID STATE PHY.	فيزياء الحالة الصلبة
PHY8170	SPECTROSCOPY	فيزياء الأطياف
PHY8180	STASTISTICAL MECH.	ميكانيكا إحصائية
PHY8190	THERMODYNAMIC	الحركية الحرارية
PHY8200	MEDICAL PHYSICS	فيزياء طبية
PHY8300	LASER	ليزر
PHY8400	ELECTRICITY	كهربية
PHY8500	CRYSTALS	بلورات
PHY8600	RADIATION	إشعاع
PHY8700	MAGNETISM	مغناطيسية
PHY8800	THEORETICAL PHYS.	فيزياء نظرية
PHY8900	ELECTRONICS	إلكترونيات
PHY8011	FLUID MECHANICS	ميكانيكا السوائل

ملحق رقم (1): التصنيف المستخدم في (باسم) لتخصص الفيزياء وحقوله الفرعية

التخصص	التصنيف
العلوم الطبية	MED0000
الاستشعار عن بعد	ENA0000
العلوم الهندسية	ENG0000
علم الحيوان	LZL0000
الجيولوجيا	PHY3000
العلوم الزراعية	AGR0000
الفلك	PAS0000
الاتصالات السلكية واللاسلكية	ENT0000
الهندسة النووية	EGN0000
الفيزياء	PHY8000
الكيمياء	PHC0000
الأرصاد الجوية	PHY5000
الرياضيات	MAT0000
المواصفات والمقاييس	INM0000
علم العقاقير والصيدلة	MEA0000
الطب البيطري	MEV0000
العلوم العسكرية	MIL0000
علوم (عام)	SCI0000
علم الأحياء	LIF2000
علم النبات	LBT0000
علوم البيئة	LIF5000

ملحق رقم(2):**قائمة تصنيف تشمل بعض الفروع العلمية في (باسم).**

Serial Number	:	0257346
H. Subject code	:	ENH0200
H. Term Quality	:	5
H. Data of Entry	:	1989/05/22
H. Terminologist	:	A R F
H. Verifier	:	A R A
A. Term	:	انحلال ضوئي
A. Source Term	:	م.ت:ت.ب
A.Source Info.	:	.. /.. / 1980
A. Gram. Info.	:	س م ذ
A.Definit'on	:	انحلال اللدائن بفعل الضوء. تميل معظم اللدائن إلى امتصاص الإشعاع عالي الطاقة الواقع في نطاق الأشعة البنفسجية من الطيف، فتنشط إلكتروناتها وتزداد فاعليتها يسبب ذلك تأكسداً وتفلجا (انشقاقا) وتفاعلات أدنى أخرى
A. Key-Word	:	انحلال
E. Term	:	Photodegradation
E. Source Term	:	T.D. : P.T.
E. Source Date	:	1980 / 00 / 00
E. Gram. Info	:	N Sg
F. Term	:	Photodegradation
F. Source Term	:	T.D. : P.T.
F. Source Date	:	1980 / 00 / 00
F. Gram. Info	:	N Sg
G.Term	:	Zersetzung durch Licht
G. Source Term	:	T . D . : P . T .
G. Source Date	:	1980 / 00 / 00
G. Gram. Info.	:	N Sg F
G. Key-Work	:	Zersetzung

ملحق (4): **نموذج لأحد سجلات (باسم)**

ABBREV.	TERM	الكلمة	المختصر
N	Noun	اسم	س
V	Verb	فعل	ف
Av	Adverb	ظرف	ظ
Aj	Adjective	صفة	ص
F	Female	مؤنث	ث
M	Masculine	مذكر	ذ
N	Neutral		
Sg	Singular	مفرد	م
		مثنى	ن
Pl	Plural	جمع	ج
Pre	Prefix	سابقة	سق
Su	Suffix	لاحقة	لحق
Abb	Abbreviation	اختصار	خص
Ch	Character	حرف	حر

ملحق رقم (5): **قائمة مختصرات المعلومات النحوية في (باسم)**

الإمكانية الموضوعية والضرورة الملحة لتدويل المصطلحية العربية

الدكتور سعيد هبة الله كامل

مدير معهد الحضارة الإسلامية بموسكو

1 – أهمية هذا العمل على نطاق العالم العربي والإسلامي

لاتزال قضية إنشاء المصطلح تشغل أذهان الباحثين العرب. ويتوقف على إنجاز هذه المهمة – إلى حد كبير – مدى النجاح الذي يحققه العمل المشترك تمهيداً "لانبعاث" اللغة العربية، وبودنا التأكيد بادئ ذي بدء أن تعبير " الانبعاث" الدارج حالياً والشائع بالنسبة إلى اللغة العربية، قد تولد من كونها لغة مجاز، لاحقيقة، نظراً لكون هذه اللغة من اللغات الحية التي تتميز بقدرتها التعبيرية الجبارة، وأصالتها الإبداعية الفريدة، علماً بأنه ما من لغة أو مجموعة لغات، يتوافر فيها ما في لغات الأسرة اللغوية السامية (الساميات) من دقة في الجمع ما بين المضمون والشكل، في الإحاطة بالفكرة المعطاة إلى تكوين الأفكار حول موضوعها في كل موحد لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

إن اللغة العربية المتميزة بالقدرة التعبيرية إلى الحد الأقصى، تحتوي على الصفات التي تؤهلها للغوص في المعاني وإكسابها ثوب المباني، لكي تتجلى في الأفهام طالعة طلوع الشمس في رابعة النهار، فتبهر الأنظار، وتأخذ بمجامع القلوب وحبات الأفئدة.

والميزة الكبرى التي تتمتع بها اللغة العربية دون سواها، هي قدرتها الرائعة على استيعاب أدق الخواص لهذه الظاهرة أو تلك واحتوائها، وفي الوقت عينه أكثرها جوهرية وأصالة، ومن هنا تأتي صفة استطاعتها أخذ المصطلحية من غيرها وإقامتها على أساسها اللغوي الخاص. والعربية أقل اللغات حاجة إلى الاقتباسات اللغوية المباشرة من اللغات الأجنبية، وهنا يلاحظ أن كثرة المصطلحات لاتطغى على النص اللغوي لجملة اللغة العربية والناطقين بها كأهلها ولايخلف ذلك انطباعاً بأنه مأخوذ أو مقتبس من لغة غريبة، حتى ولو كانت فكرة المصطلح المقتبس غير مفهومة إلا عند المتخصصين، وهذه الخاصية الممتازة ملازمة لكل لغة مبنية على نظام أسرة اللغات السامية، ولا يجوز الإغفال كما يحدث في غيرها، ومثال ذلك اللغة العبرية الحديثة. ولكن أولاً ينبغي إدراك أن عملية وضع المصطلح في إسرائيل وبالأخص خلال الفترات الأولى، على أيدي حملة لغات شتى ومختلفة كل الاختلاف، وثانياً في حالة المصطلحية في العبرية الحديثة، قليلاً ما تجتذب اهتمام أحد ما خارج حدود إسرائيل نفسها.

وإن الشأن مغاير لما يخص اللغة العربية العائدة بحق لا للعرب وحدهم، وإنما لجميع الشعوب المسلمة والموقف حيالها وإزاء بنائها لايقل حباً وحرصاً وعناية عن موقفها تجاه لغاتها القومية الأم. وتشهد على مدى تقويم اللغة العربية تلك الخطط المزمعة بشأن منح اللغة العربية في

باكستان مثلا وضعية اللغة الرسمية.

(هذا) وإذ نتحدث عن "انبعاث" اللغة العربية أو "إحيائها" أو شيء آخر من هذا القبيل، نعني بذلك مهمة استردادها وظيفة الوسيلة الشاملة الجامعة لكل مجالات الحياة الاجتماعية والبحث العلمي وأصعدتهما، سواء في إطار بلد عربي بعينه أو أطر العالم العربي ككل، وهو العالم المتنوع كثيراً والمتشعب أكثر من حيث العامل الثقافي واللغوي.

ولدى ذلك لايمتلك أي بلد عربي وحده المنزلة المعترف بها من قبل الجميع في ميدان البناء اللغوي. ولايمكن أن يدور الكلام إلا حول نجاح أقل أو أكثر لهذا البناء في هذا البلد العربي أو ذاك، علماً بأن أي جزء من كلّ في هذا المجال من الحياة الروحية والثقافية ليس له، ولا يمكن أن يكون، الحق الاحتكاري في امتلاك الناصية في بلد واحد. وبعبارة أخرى لا أثر اليوم لبلد عربي ينظر إليه العرب جميعاً باعتباره الطليعة الأمامية بلا منازع في قضايا المنهاجية وممارسات البناء اللغوي، وكذلك صاحب الأهلية في تقرير نوعية المصطلح وصلاحه للتطبيق وفقاً لمتطلبات المجالات المهنية للمعرفة أو التطبيق العملي لمنجزاتها.

2 – التحليل المقارن في العالم الغربي المعاصر

تجدر الإشارة إلى أن التعقيد المومأ إليه أعلاه، لايقتصر على كونه من الخصائص اللازمة للأقطار العربية وحدها، وإنما هو القاسم المشترك بالنسبة إلى مجموعات البلدان غير العربية المنتمية إلى بقعة لغوية موحدة، مع العلم أنه حتى ولو كانت هذه المجاميع ذوات تطور أعلى وأرفع من حيث المستوى العلمي والإنتاجي. وكمثال على هذا تصلح مشاكل المصطلح الإنجليزي في بريطانيا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا، أو المصطلح الإسباني في إسبانيا نفسها والبلدان العديدة المتكلمة بلغة الإسبان.

نرى مع ذلك أن الناظر إلى أمثال هذه البلدان من جانب، يخال أنها بلدان لاتعاني مما يسمى "المشكلة الاصطلاحية" أما في الواقع الراهن فإن الأمر ليس كذلك، إذ إن العديد من المشاكل تعتري هذا الباب، وهي على جانب كبير من الجدية، غير أنها لازالت بانتظار الحلول التي من شأنها إرضاء جميع الأطراف. وفضلاً عن ذلك، لايقرع أحد نواقيس الخطر ظناً من الجميع بأنها معضلة لاتستدعي القلق، وما من أحد يرى الضرورة الماسة إلى طرح مشاريع شاملة ولايحاول حمل الآخرين على السير خلفه في ذلك الدرب الذي يشقه ويعبده لهم، ولايحضهم على اتباعه واقتفاء خطاه.

ما هوالسر في الأمر؟ ربما يكمن في أن عملية إرساء المنظومات المصطلحية وإنشائها في البلدان المتطورة صناعياً وعلمياً سارت بتأن أتاح لها الفرصة لحسن الانتقاء، وتخير دائرة المصطلحات نفسها بعناية، وذلك خلافاً لما يحصل في معظم البلدان النامية والتي من ضمنها البلدان العربية، الأمر الذي أتاح الفرصة.

وعلى الرغم من ذلك، نسقت الثورة العلمية التقنية خلال العقود الأخيرة من السنين، ذلك النظام الهادئ المريح لإبداع المصطلحات المطلوبة. غير أن القضية تفاقمت وازدادت على مر الزمن إلحاحا وتشدداً لتقويم تلك المنظومات المصطلحية التي من شأنها – دون الخروج عن إطار اللغة البشرية الطبيعية – أن تبدو في الآن نفسه

مؤهلة كذلك للتشغيل المؤتْمَت وإدخالها في حيز النظم الحاسوبية العصرية.

ولاشك في أن المعضلات التي يعاني منها الغرب الآن، لابد أن تضاف إلى جملة المشاكل الشاخصة أمام أبناء البلدان النامية، وبخاصة تلك التي لاتريد التخلف عن الركب الحضاري العام والتقدم العلمي التقني عند التخوم ما بين القرنين العشرين والحادي والعشرين.

3 – الوضع في روسيا وربوع الاتحاد السوفيتي السابق

إن البقعة الوحيدة غير العربية، التي تسنى لها تفادي الوقوع في المشاكل الناجمة عن المتطلبات المصطلحية وتطويرها،(كما هو الأمر في البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية مثل بريطانيا، والبلدان الناطقة باللغة الإسبانية مثل إسبانيا ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية)، هي المنطقة التي تضع روسيا الاتحادية الحالية وما يجاورها من بقاع أراضي الاتحاد السوفيتي الذي كان قائماً في حينه، ويعد من البلدان المتقدمة، لم ينشأ التناقض المؤسف ما بين المجال العلمي الموحد الضخم والعريض، من جهة واللغة الاحترافية المصطلحية التي تستخدم أداة في هذا المجال أو ذاك من فروع العلم أو الصناعة، من جهة أخرى، ضمن الاطار الذي يحتضن هذه الرقعة المنبسطة الممتدة بأسرها.

والمقصود من هذا بطبيعة الحال، هو شأن اللغة الروسية التي نشير إلى أنها كانت ولاتزال وستظل، على مدى من الزمان غير قريب اللغة الوحيدة في ميدان العلم وكل معرفة احترافية جادة، وكذلك في إجراء المكاتبات التدوينية والرسمية الديوانية لكل سكان الاتحاد السوفيتي السابق، دون استثناء من الروس وسواهم على حد سواء، وإن لم تكن اللغة الروسية عرضة للتأثيرات أيٌّ كانت، من اللغات والأقاليم غير الروسية على المصطلحية الروسية.

هذه واحدة من المزايا الموضوعية، وأحد الأسباب بخصوص المزيد من الإتقان والكمال في المنظومات المصطلحية باللغة الروسية، قياساً إلى المنظومات المماثلة في اللغات الغربية، إذ إن المنظومات الاصطلاحية الروسية تبدو أكثر تجانساً وتوحداً وهي بالتالي أكثر دقة، مما يشكل أهمية قصوى لكل منظومة مصطلحية بما أن ذلك يعين – إلى حد كبير – في مدى الإتقان فيها.

إن سبب الدقة الكبيرة في المنظومات المصطلحية باللغة الروسية، شأنها شأن الإتقان الاصطلاحي في العربية الفصحى الذي كان متحققاً فيها، إبان عصور ازدهارها يعود بدرجة كبيرة لا إلى اكتمالها ، على المدى الطويل، بتطوير المصطلحات في الفروع العلمية الإنتاجية الأساسية خلال العديد من القرون فحسب، بل هو راجع أيضا إلى حرص أقطاب العلم المتحدثين باللغتين المذكورتين على نقاوتهما والحفاظ عليهما بشغف وحب عظيمين، واشتغالهم الدؤوب بوضع المصطلحات اللازمة على خير وجه وأتمه.

وإضافة إلى هذا فإن المبادئ الصارمة في إبداع المصطلحات باللغتين الروسية والعربية الكلاسيكية، كانت حصيلة ذلك الدور الشمولي الذي لعبته في روسيا وجاراتها اللغة الروسية، وفي العالم العربي الإسلامي اللغة العربية الفصحى. ومن المعلوم أن كل ما هو معد للتصدير إلى الخارج، ينبغي أن يكون متحلياً بصفات تميزه عما هو مخصص للاستهلاك الداخلي، واللغة في هذا لا تختلف عن

أي سلعة أخرى من البضائع المصدرة.

4 – المصطلحية العربية وارتباطها باقامة دول إسلامية جديدة في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق.

ويشكل إدراك هذه الميزة المذكورة آنفا معنى هاماً على الخصوص، بالنسبة إلى التكون المصطلحي العربي الناشط حالياً بطاقة فعالة، حيث تطرح في آن واحد على أقل تقدير مهمتان متلازمتان – هما:

أولا: مهمة تأمين التنسيق الأكيد للبناء اللغوي في كل بلد عربي على حدة، مع هذا البناء في الصرح القومي العام. وفي مجال الممارسة يكون معنى هذا مقصوراً في أن كل بلد عربي، إذ يتولى تفصيل بذلة المصطلحات وخياطتها في ميادين بعينها، لاينبغي أن تغيب عن أذهان خياطيها، ما إذا كانت هذه الثياب ملائمة لمقاييس لابسيها في البلدان العربية الأخرى، ومدى اعتبارها مقبولة في نفوسهم وطبقاً لأذواقهم.

ثانياً: لاينبغي اليوم قصر التفكير على ما يصلح للعرب دون سواهم، بل لابد ولامفر من إعادة الاهتمام إلى الشعوب العديدة المسلمة، التي تقطن أراضي الاتحاد السوفيتي السابق، وتمر بمرحلة عاصفة من الصحوة الروحية الثقافية وتتطلع في أمل كبير نحو العالم العربي، لاكمصدر إضافي للعمل على التعمير الجديد للمساجد والجوامع، ترميماً وإنشاءً فحسب، وإنما باعتباره معيناً مأثوراً وتقليدياً للعلمية الإسلامية الرفيعة في فروع المعرفة قاطبة. ولهذا ليس عبثاً ولاسدى أن هذه الشعوب أخذت تبحث منذ الآن في اللغة العربية، دون سواها من اللغات، عن العدد العديد من المفاهيم المفصلة والمفتاحية لحياتها الاجتماعية والسياسية، وهو ما كان يعبر عنه حتى الأمس القريب بالمفردات والألفاظ المستعارة من اللغة الروسية لا غير، وهذه – والحمد لله – عملية يسيرة نسبياً، لأن الشعوب المسلمة من سكان الاتحاد السوفيتي سابقاً، لديها معين لا ينضب من المصطلحات الروحية والاجتماعية المستمدة من نصوص الوحي الالهي والهدي النبوي، وهذه المصطلحات متوفرة في الذكر الحكيم والسنة الشريفة وكتب الشريعة والفقه الإسلامي وأمهات التاريخ.

إنما الأعسر والأشق، هو ما يخص إيجاد ونشر المصطلحات العلمية والتقنية باللغات القومية المحلية، وكذلك المراسلات والمكاتبات الدواوينية بهذه اللغات، بعد فترة انقطاع زادت على السبعين عاماً، كانت هذه المكاتبات خلالها تجري كلياً، ونقول بصراحة إنها لاتزال تجري في كثير من الأحوال باللغة الروسية حصراً حتى هذه الساعة.

واليوم نرى مدى الفاعلية والحيوية التي تناقش بها الشعوب المسلمة في الكومنويلث الجديد (رابطة الدول المستقلة) الأمر المتعلق بموضوع الأبجدية (حروف الألفباء) في تلك البلدان للطباعة والمكاتبة، ولا تشكل ضرورة الانطلاق من قاعدة الألفباء الروسية أي جدال لدى الجميع، ولكن تبقى المناقشات الحادة بصدد ما هي الألفباء التي ينبغي التحول إليها أهي الأحرف العربية أم اللاتينية.

ويبدو أن أذربيجان قد تعجلت باتخاذها قراراً حول اعتماد الطريقة التركية في استعمال الحرف اللاتيني، على الرغم من أن الثروة الثقافية الروحية لدى الشعب الأذربيجاني على مدى العديد من القرون، قد اكتنزت وسجلت مدونة بالألفباء العربية، ويصعب وضع الاصبع على السبب الذي دفع إلى هذا، أهو بالفعل التقارب الكبير بين اللغتين الأذربيجانية والتركية، أم هو وعد الأتراك بتزويد الأذربيجانيين بالآلات المؤلفة من الآلات الكاتبة وأحدث الأجهزة والآليات الطباعية المرتبة على تلك الألفبائية الخاصة.

واتخذت شعوب أخرى مسلمة في بلدان الرابطة موقفاً أكثر حذراً واحتراساً بكثير، نحو الأسلوب التركي في استعمال الحروف اللاتينية نظراً لفهمها ضمناً أن الاصطلاح اللغوي على الطريقة التركية في الكتابة، الذي اتبع ونفذ عام 1928 بأمر وتوجيه من مصطفى كمال أتاتورك، هيأ لنظام الحكم الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ذريعة ملائمة لاتخاذ موقف مماثل في تحويل كتابة الشعوب الإسلامية في أراضيه، من الحروف العربية في البداية إلى اللاتينية ثم إلى الروسية بحجة بلوغ المزيد من التسهيلات والمنافع الاقتصادية، باستعمال الآلات الطباعية الخاصة بالحروف الروسية.

وبالنتيجة، فإن العديد من الشعوب التركية التي كانت قبل هذا، تفهم خير فهم النصوص في لغاتها المختلفة وتلم بها أحسن الإلمام، وعندما كتبت وفسرت النصوص المكتوبة بالحروف العربية أصبحت لا تفهمها وتكاد لاتفقه منها حرفاً.

وهكذا عقب مرور حقبة من الأعوام ، زال المجال الجامع الرحيب الذي أحدثته سابقاً بالجهود المشتركة كميدان روحي ثقافي لها هو المجال للبحث والوصول.

وحولت وجهة هذه الشعوب لا إراديا نحو قيم لغوية وروحية مغايرة تماما لها وغريبة عنها، و لم يقتصر الأمر على كون اللغة الروسية تعتمد على منابع روحية أخرى مختلفة عن منابع ثقافة الشعوب المسلمة، كما أن هذه الثقافة بحد ذاتها معترف بها عالمياً كواحدة من أبرز الحضارات والثقافات ، نرد على ذلك أنها على امتداد قرون وزمن تاريخي طويل تقابست بشكل رائع مع حضارة الشعوب الإسلامية، التي كان معها الروس لا في جوار وثيق فحسب، بل في تمازج واختلاط وتعايش مشترك وبناء.

واختتمت مرحلة التدريس بأمر آخر ، هو التوجه اللاإرادي من الشعوب المسلمة في روسيا وجاراتها بأراضي الاتحاد السوفيتي السابق، نحو قيم الإديولوجيا الشيوعية الغريبة عنها كل الغرابة، كما ظهر حتى للشعب الروسي نفسه. وما من أحد اليوم في دول الرابطة عملياً يقرأ أعمالاً للينين ولا لورثته وأخلافه؛ لابالروسية ولابأية لغة أخرى من اللغات التي ترجمت إليها قسراً وإلزاماً - إبان سيطرة النظام الشيوعي - كامل مؤلفات لينين وكل ما كتبه أو تلفظ به.

والحمد لله رب العالمين، فإنه كما ذكرنا آنفا بدأت الشعوب المسلمة تأخذ بالمصطلحات الاجتماعية والسياسية الأصيلة لديها والمستعارة، وبدا أن هذه العملية يسيرة نسبياً نظراً لأن البلدان الإسلامية من الاتحاد السوفيتي السابق عادت - والعود أحمد - إلى نصوص القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وأمهات الكتب

الإسلامية والمؤلفات العصرية الحديثة عن الإسلام والمسلمين.

وتشخص صعاب كبيرة نسبياً أمامها، عندما يتعلق الأمر بنقل كل التعليم المدرسي وبالأخص الجامعي، والمكتبات الدواوينية وكافة المجالات الأخرى من اللغة الروسية إلى لغاتها القومية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشكلة في دول الرابطة حالياً، ليست مشكلة الشعوب المسلمة وحدها، بل قد تمس بدرجة لاتقل عنها الأوكرانيين والبيلورسيين والعديد سواهم. وهم جميعاً يسارعون إلى ترسيخ أصالتهم القومية التي تتجلى، كما هو معروف، قبل كل شيء في اللغة الأم. أما العجلة فليست في كافة الأحوال حليفة النجاح، وعليه تجري المحـ ـلات حالياً في بيلوروسيا للسير على درب يخال للوهلة الأولى أنه بسيط، ويهيء الحصيلة العاجلة وهو إصدار القواميس الأولية المنسجمة مع الغايات المرسومة، ولكن ظهر أن من العسير مدها بالمادة العصرية المفيدة والمعمقة.

والوضع في بيلوروسيا كثير الشبه بما لوحظ في حينه بكوريا الشمالية، حيث تعين حل القضية الماثلة بما يشبه الإيعاز الإداري الصارم الذي - لسبب ما - لا يؤتي أكله ولا يعطي نتيجته بالسرعة المرجوة.

وإنه لمن الطريف أن نذكر أن وتائر تغير النمط المعيشي بكامله في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق، وما يرتبط بها من تدفق السيل العرم من المفاهيم الجديدة التي تعكس هذا النمط من السرعة، حيث إن الروس أنفسهم كثيراً ما يتحيرون عند محاولة الإعراب عن المفاهيم الحديثة في حياتهم الاجتماعية بلغتهم، ويدخلون إليها على عجل عدداً ملحوظاً من المفردات والألفاظ المقتبسة من اللغات الأجنبية، وبالأخص اللغة الإنجليزية، بيد أن أفراد الشعوب المسلمة يحاولون إيجاد طريق آخر متجهين نحو اللغة العربية التي يعرفون أنها برهنت خلال عصور وقرون على كونها مؤهلة لتكون أداة قديرة ومشتركة لاستيعاب أرفع المعارف وأعقد الصناعات وأدق التكنولوجيات المستحدثة.

وثمة أيضاً خاطرة أو فكرة أخرى، هي أن مسلمينا فضلاً عن ذلك كله يجتهدون حين يتلقون ثمار العلوم الحديثة من منابعها أن يتوجهوا إلى لغة العرب سعياً إلى أحسن الفهم في خاتمة المطاف لنفائس كنوزها بل أثمنها على الإطلاق، ألا وهو القرآن المجيد المنزل بلسان عربي مبين.

واليوم إذ تتطور ديناميا عملية العودة إلى الاستعانة باللغة العربية التي كانت لغة العلم والثقافة في مناطق المسلمين، هنا يكفي تنشيط الذاكرة لاسترجاع ما علاه غبار النسيان من مفردات اللغة العربية وتعابيرها، وإعادتها إلى المجرى الحيوي الدفاق. وما من حرج في اختلاف بعض التسميات في مناطق وأخرى، فلا بأس مثلاً من استعمال الأزبك تعبير "الإدارة الدينية" بينما يتخذ إخوانهم التتار للمنظمة نفسها تسمية "النظارة الدينية" فهذه وتلك معاً، من المصطلحات العربية الصحيحة التي يفهم معانيها الجميع، على الرغم من اختلافاتها الظاهرية. وقد يكون من غير اللازم أو الملزم في بداية عملية الاستعادة للمصطلحات الأصلية للشعوب المسلمة، الإمعان في استيضاح أيها أحكم وأدق من بين المفردات والمرادفات العربية هذه الظاهرة أو تلك، فإن الأمر الأهم

والأجدى بالنسبة إليهم هو مجرد استرجاع واحتواء تراثهم اللغوي والثقافي الخاص بهم، والمرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتمدن العربي الإسلامي وأداته الرئيسية ألا وهو اللغة العربية الكريمة.

ويمكن أن تؤجل إلى حين من الزمن، القضية المتعلقة بتوحيد المصطلح العربي لدى الشعوب غير العربية من المسلمين حتى يتم للعرب أنفسهم إنجاز هذه المهمة، ولكن على أية حال لا ينبغي ولا يمكن تحقيق غير العرب هذه المهمة المنوطة - أصلاً وبحكم الضرورة - بأصحاب لغة الضاد أنفسهم. ثم يقتفي الآخرون أثر العرب في هذا التوحيد النافع للجميع.

وبناءً عليه نرى أن مسائل المصطلحية العربية لم تعد الآن مقصورة على حملة هذه اللغة ومحصورة فيهم دون سواهم، بل لها أهميتها القصوى ومسؤوليتها العظمى لدى الشعوب الإسلامية الأخرى. وبالتالي يفوق القياس مدى تقدير المسؤولية لمن وضع نفسه في خدمة هذا المجال الثقافي نظرياً وعملياً، وعلى مبتدع الموضة العربية في اللباس المصطلحي أن يفكر، لا في مناسبته لأجساد لابسيه العرب فحسب، بل ومعهم أفراد الشعوب الإسلامية في رابطة الدول المستقلة الذين منحهم الباري، عز وجل، بعد عقود من السنين من العزلة المفروضة عليهم على الرغم من إرادتهم، الفرصة السعيدة للعودة إلى حظيرة التمدن العربي الإسلامي لكي يستطيعوا على أساسٍ من هذا التوفق الطبيعي والمنسجم مع نفوسهم وفطرتها السليمة، الانخراط بصورة لائقة وعضوية في الكيان الحضاري العالمي على أبواب الولوج إلى رحاب القرن الحادي والعشرين.

5 - الضرورة الموضوعية للعمل المشترك مع الباحثين من دول الرابطة

إن الحاجات الحيوية التي تطرحها الصحوة الروحية الثقافية للملايين من المسلمين في دول الرابطة، لا تقتصر على ضمان تدويل العمل في المجال المصطلحي باللغة العربية، بل إنها تستدعي أيضاً تأمين الشروط الجديدة المتزايدة بشأن مستوى تنظيمها عموماً ومناهج تطبيقها بخاصة، نظراً لأنها بالذات تعني في نهاية المطاف جودة الحصيلة للعمل كله ودلالته الاجتماعية وجدواه.

إلا أننا نرى أن السعي المصطلحي في العالم العربي المعاصر، ليس من النادر أن يعلق بإرادة أو بدونها، على إعداد المعاصرين للمصطلحات التي قليلاً ما تعطى - من حيث المبدأ - سواء إلى المختصين أوحملة اللغة العربية العاديين من الناطقين بها والكاتبين. ومن هنا قلة الاهتمام بمثل هذا النوع من الإعدادت، وضيق النطاق في تأثيرها على التطور العام للعملية المصطلحية.

والحق يقال، فقد بدا المنهج نحو الترجمة إلى اللغة العربية من الكتب الشهيرة في شتى فروع المعرفة العصرية والإنتاج الحديث، أكثر فاعلية من العملية المصطلحية. ولقد سبق أن جرب هذا النهج من قبل العرب في القرون الوسطى، عندما عمدوا بشكل شامل لنقل أبرز بحوث القدامى إلى لغتهم. وأمثال هذه الترجمات بالذات هي التي لعبت في حينه دورها الكبير في تلك السرعة المدهشة التي كان عليها ازدهار التمدن الإسلامي العربي. إلا أن مردود عمل كهذا، يمكن أن يزداد كثيراً في حالة تحقيقه بدرجة كبيرة مع العمل الحثيث على وضع المصطلحية انطلاقا من

مبادئ متفق عليها بين جميع المشاركين في هذه العملية.

وهنا كما يبدو لنا، تسنح إمكانية طيبة للتعاون بين علماء المصطلحات العرب وزملائهم من دول الرابطة، بحكم أن المصطلحية العربية ذات أهمية عملية مباشرة للعديد من شعوب الرابطة، وبحكم تلك المعرفة الثرية وأحياناً الفريدة التي اكتنزها العلماء من بلدان الرابطة في مجال المصطلحية عموماً، وتهيئة أسسها النظرية ومناهجها التطبيقية خصوصاً.

إن منجزات المصطلحية الروسية معترف بها في العالم بأسره، ومما يبعث على الارتياح أنها معروفة لدى المختصين العرب أيضاً وتشهد على ذلك الإشارات الواردة في دراساتهم عموماً. وفي التقارير العلمية بمؤتمرنا هنا، إلى أسماء العلماء الروس ومن ضمنهم لوته وتشابليتشين وآخرون.

ويعود للعلم الروسي على سبيل المثال، دور الأولوية في الحل النظري والعملي الناجع. ربما لأعقد مشكلة في مجموع العلم المصطلحي، وهو بالذات إفراد وتفريق مستويين مترابطين بعضهما ببعض أوثق الارتباط. ومتباينين في الوقت نفسه من حيث النوعية تحمل المصطلحية الاحترافية، وأحد هذين المستويين هو مستوى الوحدات الداخلة في حقل المفاهيم لفرع معين من معارف العلوم أو الصناعات أو الفنون، والثاني - حقل مصطلحات التسميات المعبرة عن مفردات تمثل هذه الوحدات.

وجدير بالذكر أن تلك المفردات تأتي في الأساس من اللغة الدارجة العامة وغير الاختصاصية، مع انسجامها مع مفاهيم وظيفية في المنظومة المصطلحية المعنية.

ومن المهم لدى ذلك ملاحظة أن إمكان الانسجام مع هذه الكلمة أو تلك، وهذا التعبير أو ذاك في اللغة الدارجة العامة لوظيفة المصطلح، يتحدد لا اعتباطياً وإنما بفضل أن مضمونها المعجمي يشير على هذا النحو أو ذاك، إلى مواصفات بعينها للمفهوم على سبيل التلميح، وهو التنويه بالإشارة كما يفعل اللقب الموفق الذي يطلق على إنسان فيساعد المحيطين به من عارفيه على الاهتداء إلى إدراك أهم ما يميز شخصية حامله من صفات.

وفي هذا الصدد، لابد من أن نذكر أن الأغلبية المطلقة من المحاولات غير الموفقة لترتيب المنظومات المصطلحية المتكونة عفوياً، أو المكونة عن قصد، أكثر ما تكون ارتباطاً بالإغفال الإرادي أو الاعتباطي للفروق، ما بين ذلكما المستويين من ناحية، والإخلال بالمنهجية الصائبة والاطراد المنتظم لمراحل العمل من ناحية أخرى. وأشيع الأمثلة وأكثرها على ذلك، هو الانكباب على وضع المفردات المصطلحية قبل الانتهاء من تعيين نظام المفاهيم الدالة عليها، ولو بالشكل الابتدائي الأولي، وترتيبها وتصنيفها ومن ثم تعريفها.

وبعد إتمام هاتين المرحلتين على التوالي، لاقبل ذلك، بوسع خبير المصطلحات تقدير مدى الكمال أو النقص أو حتى الإفراط في التطابق والانسجام، بين حقلي المفاهيم والمفردات القائمة لكل حقل بعينه من المعارف، وكذلك تقدير صلاحية ما يقترح من المفردات ومطابقته للمفاهيم. وفي النتيجة تتجلى إمكانية عملية للتعيين بأقصى حدّ من الموضوعية، أيتها تستحق الإبقاء وأيتها تحتاج إلى التصحيح وأيتها ينبغي إهمالها.

وموقف كهذا يتيح المجال أيضاً للاستكمال

المتواصل للمنظومة المصطلحية المعنية، وإثرائها العضوي وتدقيقها على الوجه المضبوط، ويهيء الإمكانية للخبير في كل فرع معرفي دون إلمامه بالإعداد اللغوي الخاص، أن ينجز بشكل مثمر إضافة تكمل عمل المصطلحيين اللغويين الذين سبق لهم تزويد هذا الخبير بالصورة العامة لدائرة المفاهيم التي يعتمدها وفقاً لمستوى إحساسه المهني.

ومهما بدا في ذلك من مفارقة ظاهرية، فإن شرف إعداد الكثير من دوائر المفاهيم وتصنيفها وتعريفها لشتى فروع العلوم والمعرفة سيكون من نصيب علماء المصطلحات، في بلدان قد تكون متخلفة من الناحية المصطلحية عن البلدان المصنعة والمتطورة في الغرب، وذلك بالذات هو الذي يستدعي منهم مزيداً من الاهتمام بمجال المصطلحات ومنظوماتها المتكاملة، على عكس العلماء في بلدان تم لها من مراحل التطور ظاهرياً، ما جعلها تفكر بأنها في غنى عن المجهودات بهذا المجال. ومن أبرز الأمثلة على هذا الجهد المبذول هو ما نشهده في بلدان عربية من الاجتهاد الدؤوب لإيجاد الطرق المثلى لتقييد المصطلحات.

وانطلاقاً مما ذكرناه لتونا، يرنو العلماء والباحثون من الرابطة بدولها وأقطارها، وهم الذين اكتنزوا خبرة ثرية في النظرية والممارسة ضمن مجال البناء المصطلحي في نظرة تفاؤلية، إلى احتمال إقامة التعاون الخصب وتبادل المنفعة مع زملائهم ونظرائهم العرب، عسى أن يكون في ذلك خير الجميع ومناط الرجاء والعاقبة للعاملين.

تطوير منهجية وضع المصطلح العربي
وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته

أ.جواد حسني سماعنه
خبير بمكتب تنسيق التعريب/الرباط

توطئة ضرورية

حضرات العلماء الأجلاء

إن الترابط بين اللغة والمصطلح والتعريب هو من القوة بما يفرض علينا أن نشمل عناصره الثلاثة بالعناية المتوخاة ذاتها. إنها حقا الأثافي الثلاث من حيث لايستقيم بسط الحديث إلا باعتبارها مكونا معرفيا دلاليا واحدا يعزّز كل منها نظيريه الآخرين الشديدي القرابة بمرجعتيهما الخاصة. وانطلاقا من هذا الترابط، فإن اللغة العربية، في اندفاعنا الصميمي لاحتضانها والدفاع عنها هي (غايتنا) ووجهتنا نحو إثرائها بما دق من المصطلحات الحضارية العلمية (كوسيلة) ممكنة، نشدانا (لهدف) شامل وعزيز وهو التعريب الكامل من حيث لايفوقه هدف في الاعتبار.

ويرى عدد من الباحثين اللغويين أن اللغات متساوية في الأهمية، وأن لا فضل للغة على أخرى إلاّ بقدر صمودها ومواجهتها لأسباب التشويه والتحريف، واستعدادها من ثم، للأخذ بأسباب التطور ومقتضيات النمو اللغوي.

وقد استطاعت اللغة العربية في عصور ازدهارها الأول أن تلبي متطلبات عصرها وأن تواجه معظم المشكلات الناجمة عن احتكاكها باللغات الأخرى وأن تتفاعل كذلك مع الثقافات المتباينة التي عاصرتها. وفي هذا الصدد يقول المستشرق الأمريكي وليم ورل :" إن اللغة العربية لم تتقهقر فيما مضى أمام لغة أخرى من اللغات التي احتكت بها، وينظر إلى أن تحافظ على كيانها في المستقبل كما حافظت عليه في الماضي"(1) . ذلك أن للغة العربية قدرة خاصة على تخطي الصعوبات التي تواجهها بفضل مجموعة من الخصائص المتمثلة في قدرتها الاشتقاقية وسعة مفرداتها ووسائلها البيانية والمجازية في التبليغ بما يمكنها من التكيف مع زمنها وفقا لمقتضيات عصرها. وقد استطاعت لغات كثيرة أن تنجو مما حاق بها من مشكلات وواجهته من صعوبات كالصينية واليابانية والعبرية، بل وأن تلبي حاجات عصرها وتبدع كأفضل ما يكون الإبداع. فكيف إذن باللغة العربية وهي الأسهل والأعرق انفتاحا على ثقافات الأمم على اختلاف أنواعها؟

إلا أن المشكلة ليست في قدرة صمود هذه اللغة أو تلك فحسب وإنما في مقدرتها على إنتاج المعرفة مصطلحا وخطابا، ومدّ الثقافة الإنسانية بهما وفق أفضل الظروف. وإذا استطاعت اللغة العربية أن تتخطى هذه المشكلة في قرونها الأول فإنها الآن لفي معاناة صعبة مع نفسها، ومواجهة ضارية مع ذويها قصد تدليل ما تمنّع منها لإنتاج

المصطلح العلمي والحضاري. ومع ذلك فإننا نظن أن اللغة العربية قدمت رصيدا مصطلحيا مناسبا مرحليا لمباشرة المرحلة الأولى من التعريب حضاريا وعلميا، على أن تتبعها مرحلة ثانية أخص وأدق.

بيد أن هذا الرصيد في تراكمه وتوزعه في كتب التراث والترجمات المعاصرة وفي بطون المعاجم المتخصصة ليحتاج بالضرورة إلى عملية أساسية من التنقيب والتنظيم والتصنيف كيما نتمكن أولا من تعريب أهم مجالات الحياة العربية علما وحضارة.

هذا أجدني مضطرا إلى تحديد مرحلتين أساسيتين للتعريب ، الأولى أولية وعاجلة لتعريب الجانب الأساسي للمجالات الحضارية والعلمية في الوطن العربي في مختلف تجلياتها. أما المرحلة الثانية فتشمل التعريب الموحد، واستكمال ما يستجد من مصطلحات إضافية إلى توحيد السياسات اللغوية والمنهجيات المفترضة لوضع المصطلح العربي.

أولا: مرحلة التعريب الأولى

وتقتضي هذه المرحلة المسح اللغوي والمصطلحي لكنوز التراث العربي ولجملة محددة من المؤلفات الحضارية والعلمية المعاصرة وفق أفضل الأساليب التقنية وضمن خطة عمل موحدة ومنظمة.

ونرى أن تفضي هذه المرحلة من خلال المسح اللغوي المطلوب إلى تهيئة المعاجم الكبيرة الضرورية الآتي ذكرها:

1 – المعجم التاريخي الكبير:

وفي هذا الخصوص، فإننا نؤكد على ضرورة تنفيذ هذا المشروع الذي سبق وأكدته توصيات مجمع القاهرة، ومؤتمرات التعريب، كما سبق وفصّل الحديث فيه الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة رئيس مجمع اللغة العربية الأردني. ويمكن لهذا المعجم أن يعتبر مرجعا أساسيا لواضعي المصطلح العربي من الناحية اللغوية والدلالية والتأصيلية فيما يشتمل عليه من معلومات وافية عن كل لفظة عربية قديمة أو معاصرة وفق أفضل الشروط المعجمية.

2 – معجم المعاني والمفاهيم:

ويتضمن هذا المعجم كما فصله الأستاذ عبد العزيز بنعبد الله ثلاثة أجزاء، يشتمل الأول منها على المعاني والمفاهيم العربية قديمها وحديثها بما يقابلها من ألفاظ عربية تدل عليها، وما يقابلها كذلك من ألفاظ إنجليزية وفرنسية. أما ثاني هذه الأجزاء فهو معجم المعاني والمفاهيم الإنجليزية وما يقابلها كذلك من ألفاظ إنجليزية وعربية وفرنسية، فيما يشتمل الجزء الثالث على المعاني الفرنسية بالأسلوب ذاته.

ويشترط صاحب هذا المشروع على أن يتم تبويب هذه المعاني في أبواب وحقول المعرفة المتنوعة(2) .

3 – المعجم الحضاري:

وقد فصل الحديث فيه الدكتور عبد الكريم خليفة غير ما مرة، مؤكدين هنا دعوته ثانية إلى الإسراع في تنفيذ هذا العمل الجليل لما له من أهمية خاصة في تعريب المجتمع العربي من الناحية الحضارية. وسيعمل هذا المعجم بلا ريب على تقويم اللسان العربي مما شابه من تشوه في استعمال أكثر المصطلحات لبسا من ألفاظ المأكل والملبس وألفاظ الزراعة والأعلام والفن وماسوى ذلك(3).

ويمكن اعتبار المعاجم الثلاثة هذه أساس أي تعريب

حضاري إضافة إلى ما يمكن أن تزجيه من فوائد عظيمة في إعداد المعجم العلمي الكبير في التعريب العلمي الأساسي الأولي.

4 – المعجم العلمي الكبير:

إن المسح اللغوي والمصطلحي قديمه وحديثه، معزّزا بوجود المعاجم الثلاثة الآنفة الذكر ليساعد بلا شك على إعداد مشروع المعجم العلمي الكبير الذي فصل خطوات تهيئته الأستاذ الأمير مصطفى الشهابي (رحمه الله) وذلك سنة 1954 وفي أكثر من مناسبة(4) .

وتقتضي هذه الخطة تعريب أشمل وأفضل معجمين في الإنجليزية والفرنسية بإضافة المقابلات العربية المناسبة لهما، والبدء فورا باستعمالهما على نطاق شامل في الوطن العربي. تلي هذه المرحلة، مرحلة توحيد مصطلحات هذين المعجمين وتوحيد المصطلحات المستجدة الأخرى، على مهل. ويمكن لهذا المعجم أن يسدّ الحاجة الماسّة إلى التعريب الأساسي الأولي للمواد العلمية والإنسانية في مراحل التعليم المختلفة في الأقطار العربية.

ثانيا: مرحلة التعريب الموحد

إن تنفيذ المرحلة الأولى ليساعد بلا شك على إرساء المرحلة الثانية:مرحلة التعريب الموحد تنظيرا وتطبيقا،فلسفة وإعدادا.وتتطلب هذه المرحلة تنظيما إضافيا وتوحيدا للخطط مما يكفل لها توحيد المعطيات والمنجزات.من بين ذلك،ضرورة توحيد السياسات اللغوية العربية،وإيجاد منهجية متكاملة لتنسيق العمل المصطلحي على نحو مشترك،وفق المراحل التالية:

1 – مرحلة الإعداد المصطلحي والمعجمي من قبل جهة محددة مخولة بذلك.

2 – مرحلة دراسة المصطلحات والخطة التي تتم في ضوئها دراسة الأعمال المصطلحية.

3 – مرحلة الإقرار والتوحيد.

4 – مرحلة المتابعة الدائمة لما يستجد من مصطلحات.

ويمكن لمكتب تنسيق التعريب في هذا المجال أن يقوم بدور خاص يعهد به إليه كتنظيم الجهود والمتابعة الدائمة والتنسيق المتواصل تحت إشراف الجهة المخولة كاتحاد المجامع العربية مثلا.

وفي مجال توحيد المنهجية العربية لوضع المصطلحات وتنسيقها وتوحيدها، يمكن النظر إلى منهجيتين أساسيتين وهما: المنهجية العلمية الموحدة،والمنهجية التكنولوجية الموحدة.

أولا :المنهجية العلمية الموحدة لوضع المصطلحات

وبما أن هذه المنهجية قد وصفت بالعلمية فينبغي أن تتحدد قواعدها ومبادئها وقوانينها تحديدا منهجيا، كما ينبغي تحديد طرق الوضع المصطلحي وشروطه والنظر دائما في دقة استعمال هذه المنهجية عند التطبيق، واختيار صلاحيتها في ضوء المنهج العلمي كانسجامها مع مبدأ الاطراد مثلا.

خطة العمل المصطلحي:

وفي أسلوب الوضع المصطلحي ينبغي أن لا يعهد به إلى علماء اللغة وحدهم ولا إلى علماء الاختصاص بمفردهم ولكن إلى فريق عمل متجانس يضم علماء اختصاص وعلماء لغة ومصطلحيين ومعلوماتيين.(ونرى أن طريقة عمل مجمع اللغة العربية بالقاهرة حسب المراحل المعروفة: اللجنة، مجلس المجمع ثم المؤتمر السنوي تعتبر

طريقة ممكنة بعد التطوير).

طرق الوضع المصطلحي:

وفي طرق الوضع المصطلحي يلزم وضع خطة متكاملة ومحددة يعرّف بها دائما، وتكون في متناول الجميع، خالية من كثرة الاستثناءات.

1) - ففي مسألة **التراث المصطلحي**: يتوجب مسح التراث الحضاري والعلمي كما أسلفنا لتحديد حجم رصيده المصطلحي وتصنيفه للتمكن من الإفادة منه على نحو أيسر، كما يمكن التوسع في دلالات بعض مصطلحات التراث لاستخدامها في المفاهيم الحضارية والعلمية المعاصرة، إذا لزم الأمر تلبية لمطالب علماء الاختصاص(5).

ولاستخدام هذه الوسيلة على النحو الأكمل فإن إعداد المعاجم المشار إليها سابقا: التاريخي، والحضاري، والمعاني تعتبر خطوة أساسية في هذا المضمار.

2) - **الاشتقاق**: وبالنظر إلى أن العربية لغة اشتقاقية في المقام الأول فإن الأمل ليحدونا إلى تعميق الدراسات للترخص باستثمار صيغ صرفية جديدة بحيث يجري استعمالها جميعا على نحو مضطرد من قبل كافة المنشغلين بالمصطلح. ويقترح كثير من المختصين التوسع في اشتقاق اسم الآلة خاصة لما له من أهمية في مجال العلوم التطبيقية، ويقترحون كذلك التخصيص في صياغتها، ويرى الأستاذ شحادة الخوري أن مجمع القاهرة عني، في وضع مصطلحات اسم الآلة بالمعيار الوظيفي لهذه الآلة مهملا معايير أخرى تساعد على اختيار المصطلح المطلوب. ومن ضمن هذه المعايير المهملة كيفية عمل الآلة (عمل عارض، بجهد بشري، بجهد ذاتي)، وحجم عمل الآلة (تكثير، مستقر، متبدل، ضئيل) (6).مثال : صيغة (مِفْعال) للأسماء المنتهية باللاحقة scope= مثل Hygroscopeوضع لها المصطلح (مرطاب) ولـ Spectroscope(مطياف). ومع أن دلالة اللاحقة هنا مخصصة (للكشف) فإن التباسا وقع من دلالة الصيغة العربية التي قد لاتشير بالضرورة إلى (كشف) الرطوبة في الأولى و (كشف الطيف) في الثانية. وكان أولى بالمصطلح العربي أن يتضمن هذه الخاصية الدلالية مبنى ومعنى، فيقال: مكشاف الرطوبة ومكشاف الطيف (7).

يشير هذا التحليل إلى أن ثمة تمحّلا في اشتقاق المصطلح العربي تذرعا بالإيجاز الذي تنص عليه قرارات المجامع من حيث أن الكلمة الواحدة، في صياغة المصطلح أفضل من كلمتين ،وكلمتان أفضل من ثلاث...وهذا لعمري وإن كان صحيحا من وجه فقد لايصح من وجوه أخرى. وهل من معرّة أو إزراء باللغة، كما يقول الأستاذ الشهابي أن نستخدم كلمتين مقابلا لمصطلح أجنبي يتكون من كلمة واحدة؟

3) - **المجاز**: إن اللغة فيما يرى ابن جني أكثرها مجاز لاحقيقة، وهو أي المجاز دم اللغة وسر حياتها(8). ونرى أن يتوسع باستخدام المجاز في الوضع المصطلحي، بحيث يكتفى بأي دلالة مناسبة بين المصطلح والشيء المسمى له.

4) - **الترجمة الحرفية للمعنى**: إن وسيلة الترجمة الحرفية للمعنى الأجنبي من أكثر الوسائل خطورة على اللغة العربية، بل هي أشد خطورة من المصطلح المعرب. ذلك أن المعرب يعرف من خلال لفظه ويحسب في عداد

المصطلحات الأجنبية. أما الترجمة الحرفية للمعنى فيمكن وصفها بالمصطلح المنافق من حيث لايعرف كنهه ولايوحي بما يبطن نظيره الأجنبي. بهذا، يفترض في المقابل العربي أن يشير مباشرة إلى الدلالة العلمية الدقيقة للمصطلح المنقول عنه وليس إلى معناه اللغوي . من ذلك، ما أشار إليه الأستاذ الأخضر غزال حول المصطلحPole catحيث ترجمه البعض حرفيا (بسنور القطب) مع أن مقابله العربي الصحيح هو (ابن عرس منتن) كما وضعه الأستاذ الشهابي. ومن ذلك أيضاً المصطلحcontre poids حيث ترجم حرفيا (بأثقال اتزان)...فيما يذكر المخصص لابن سيده المصطلح العربي الأدق لهذا المفهوم وهو (رجازة)(9). فعلى واضع المصطلح إذن أن يتحقق جيدا من دقة الدلالة قبل اختيار المقابل العربي لأي مصطلح أجنبي. إذ ما الفائدة في أن نقول (قمر اصطناعي) لـ Satelliteولدينا (ساتل) وأن نترجم Absence بغياب بدلا من غيبوبة في مجال الطب وهلم جرا(10).

5 - **التعريب اللفظي**: إن خطورة التعريب المصطلحي لفظيا لاتنعكس في المجال العلمي وحسب ولكن في الحياة العامة كذلك. ويعني هذا انحطاطا في الفكر واللسان مما يعمّق شعور الفرد بالغربة الفكرية ويخلق لديه ازدواجية في التفكير وفصاما لغويا لاتحمد عقباه. لهذا يجب التقيد بقرارات مجامع اللغة العربية والاكتفاء بما جوزته في هذا الشأن. كما نأمل جميعا في وضع المعجم الحضاري الكبير، الذي تحدثنا عنه في ثنايا هذا البحث للتعبير بلغة سليمة خالية ما أمكن من أعجمية الألفاظ ودخيل المصطلحات.

6 - **النحت**: يعتبر النحت من الوسائل المكروهة في وضع المصطلح العربي نظرا للطبيعة الاشتقاقية التي تمتاز بها العربية وعدم طواعيتها للتركيب والنحت كما في اللغتين الإنجليزية والفرنسية. وما لم تؤخذ في الاعتبار الدلالة المشعة مباشرة من المصطلح المنحوت فإن وسيلة النحت تظل أداة سيئة لاطائل منها وعلى وجه الخصوص في المصطلحات الحضارية. أما في مجال وضع المصطلح العلمي فيفضل أن تقنّن قواعد مطردة ونهائية للنحت، مع الإشارة إلى صعوبة تطبيق هذه القاعدة إن وجدت.

مبادئ وضع المصطلح العربي:

1) - محاولة مضاهاة الإفراد اللفظي بمثله دون تعسف أو إخلال بالمفهوم. نقول (محاولة) لأننا نستكره الامتثال مطلقا لهذه القاعدة. فإذا صحّ المقابل (شروب) لـ drinkable بدلا من (قابل للشرب) فماذا يمكن أن نضع لـ knowledgeable وفقا لقاعدة الإفراد بمثله التي يقدسها الكثيرون دون تأمل؟ فهل نقول (مطّلع) فيقع الالتباس من حيث حصول عملية الاطلاع كدوام حال، أم نضع (واسع الاطلاع) فتنتهك القاعدة؟ (11).

2) - إفراد المصطلح الأجنبي بمصطلح عربي واحد والالتزام به في جميع استعمالات وتراكيب المصطلح في السياق المصطلحي الواحد. وفي هذا الصدد ، هناك من يصطلح على Depression مرة باكتئاب، وفي موضع آخر (بالضيق). وكذلك المصطلح power إذ يأتي مرة (قوة) وثانية(طاقة) وثالثة(مقدرة) في حقل مفهومي واحد، وهكذا دواليك.

3) - تحديد الدلالة العلمية للمصطلحات المتقاربة وعدم تقييدها كوضع المصطلح (قناة) مقابلا ثابتا لمصطلحات أجنبية متعددة هي:canal, duct, flume,

aqueduct. وقد أحصى الأستاذ الأخضر غزال عشرين مقابلا فرنسيا لمصطلح (العاصفة) العربي، مع أن لكل منها دلالته الخاصة في الفرنسية (12). ونرى أنه لو وضعت المصطلحات وفقا لحقولها ومفاهيمها، أي وفقا لتصنيف مفاهيمي خاص، لما حدث مثل هذا الارتباك في وضع المصطلح وتحديد دلالته.

4) - توخي وضوح الدلالة وتجنب الإبهام.

5) - تجنب وضع مترادفات عديدة للمصطلح الواحد: فهناك مصطلح مركزي بين مجموعة المترادفات ينبغي البحث عنه بدقة، واعتبار المترادفات الأخرى مصطلحات أخرى ضمن دائرة المفهوم. ومثل هذا ، فإن أصحاب الاختصاص وحدهم الذين يستطيعون تحديد اصطلاحية هذه المترادفات من خلال العودة إلى سياقاتها الأصلية. فإزاء fat لايجوز أن نضع سمين، ومكتنز، وضخم، وممتلئ...إذ أن لكل من هذه المعاني مصطلحها الخاص في الإنجليزية ضمن سلسلة المصطلحات : (13) overweight, slout, podgy, obese...

6) - توحيد ترجمة المصطلحات المشتركة بين مختلف العلوم، بمعنى التمييز بين المفاهيم والمصطلحات حسب حقول المعرفة وتشعباتها.

7) - مراعاة صلات الترابط الاشتقاقي والتصريفي والمعنوي بين المصطلحات: كالتفرقة مثلا بين المصطلحات المصدرية الصياغة مثل(جذب وانجذاب وتجاذب) و(اختمار وتخمير وتخمّر).

8) - ضرورة وضع تعريف موجز لكل مصطلح عربي امعانا في تحديد الدلالة وتوضيحها للمفهوم.

9) - تفضيل الاطراد والانسجام في استعمال المصطلحات على استعمال مصطلحات خارجة عن الانسجام.

ثانيا: المنهجية التكنولوجية الموحدة لوضع المصطلحات

لقد أصبح الوضع المصطلحي الحديث، عملا احترافيا فيه من المنهجية العلمية والتقنية الآلية ما يجعله ينتمي فعلا إلى علم خاص به هو علم المصطلح. لهذا ، وجب علينا قبل إنشاء بنك المصطلحات القومي أن نستكمل المنهجية العلمية النظرية بكل ما تتطلبه من قواعد وقوانين وتفترضه من شروط. وفي هذا الجانب، ينبغي أن يكون العمل المصطلحي العربي عملا مقيسا (أو منمطا) وفي ضوء منهجية تنميط متكاملة، حتى يتم استثمارها في حاسوب عملاق على النحو المؤمل.

1 - منهجية التنميط المصطلحي:

يعني التنميط المصطلحي Standardization اختيار المصطلحات ووضعها اعتمادا على مجموعة من المقاييس والمعايير. وتعتبر قواعد وضع المصطلح المدرجة سابقا وشروط وضع المصطلح سبيلا أوليا لوضع المصطلح لابد من استكماله بمرحلة تالية قصد تفصيل العمل المصطلحي تكنولوجيا وتأصيليا. وتعتمد منهجية التنميط المصطلحي على شرطين وأربعة معايير كما حدّدها الدكتور محمد رشاد الحمزاوي(14)، أما الشرطان فهما:

1)-التوثيق المصدري (في حقل المصطلحات).

2)-اعتماد الكيف والكم: بمعنى أن التنميط يفترض عناصر كيفية تحدد قواعد الاختيار، وأخرى كمية تضبط

العناصر الكيفية بالأعداد. ويتجلى شرطا الكم والكيف في المبادئ الأربعة التالية:

معايير منهجية التنميط:

1)-**الاطراد**: أي اطراد المصطلح في الاستعمال ورواجه العلمي (كيفا)، وحجم اطراده من حيث تكرره (كما).

2)-**يسر التداول**: اختيار المصطلح الأسهل (كيفا)، واختياره تبعا لتكرر صيغته من حيث عدد الحروف وسهولة اللفظ (كما).

3)-**الملاءمة**: أي الملاءمة الدلالية بين المصطلح العربي ونظيره الأجنبي(كيفا)، ومراعاة هذه الملاءمة من حيث تكررها في عدد من الميادين (كما).

4)-**الحوافز**: التي تساعد على اختيار المصطلح من بساطة وطواعية اشتقاقية وتركيب صرفي وإيجاز(كيفا)، ومدى قابلية هذا المصطلح أو ذاك على الانسجام مع هذه الحوافز (كما).

إن هذه الحوافز الأربعة، والتي تؤدي بلا شك إلى منهجية تنميط مصطلحي، ينبغي أن تؤخذ على أساس إمكانية استثمارها في إرساء بنك عربي للمصطلحات. ونعتقد بأن الجهود التي بذلها السادة الأساتذة عبد الرحمن الحاج صالح في الجزائر في مجال المسح اللغوي خاصة، والأستاذ الأخضر غزال في المجال المصطلحي، والأستاذ محمد رشاد الحمزاوي في منهجية تنميط المصطلحات - هذه الجهود - يمكن أن تعتبر أساسا صالحا لدراستها من جديد ولاستنباط خطة موحدة منها، لتطبيق المنهجية التكنولوجية لعلم المصطلحات العربي.

2 – علم المصطلحات العربي:

إن النتيجة الحتمية لهاتيك الجهود والمنهجيات التي فصلنا القول فيها لتعمل بلا شك على إرساء علم المصطلح العربي. ومن الضرورة بمكان السعي إلى بلورة مبادئ هذا العلم واستخلاصها مما يتوفر لدينا من أعمال تنظيرية وتطبيقية حول المصطلح العربي، وإعادة صياغتها في ضوء الحاجة إلى هذا العلم. ومع أن عددا من الجامعات الأوربية قد نحا منذ الخمسينات من هذا القرن إلى تدريس علم المصطلح ونظرياته، فإن أيّا من أساتذة الجامعات العربية لم يطلق الدعوة إلى هذا الغرض إلاّ مؤخرا. وقد سرّتنا كثيرا دعوة مجمع اللغة العربية الأردني، عام 1987، إلى فتح مساقات مصطلحية في الكليات العلمية واللغوية بالجامعات العربية.

ويرى الأستاذ أحمد شفيق الخطيب أن الجهود المصطلحية المبذولة في نصف القرن الماضي لتعتبر أساسا ممكنا لعلم مصطلح عربي يمكن تدريسه في الجامعات العربية. إن فتح أقسام خاصة بمساقات مصطلحية كفيل بتعزيز الأجيال العلمية المتخصصة بقدرات لغوية ومصطلحية هائلة. يساعد هذا بلا شك على إقامة التوازن المثمر بين الجانبين النظري والتطبيقي في الأعمال المصطلحية المعاصرة، إضافة إلى إمكانية انبثاق علم المصطلح النقدي الذي سيعمل على تعزيز علم المصطلح العربي نظريا وتطبيقيا.

سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته:

تقع مهمة نشر المصطلح الموحد وإشاعته على

مجموعة من الأطراف، أهمها:

1) -**الحكومات العربية**: التي يقع على عاتقها أهم القرارات تعلقا بموضوعنا . فاستصدار قرار سياسي ملزم ينبغي أن يحقق الأهداف التالية:

- الالتزام باستخدام المصطلح الموحد من قبل الدول العربية قاطبة في التعليم والإدارة والإعلام، بل في مختلف مجالات الحياة.
- توحيد المناهج العربية الذي يفترض استخدام المصطلح الموحد وغيره من المصطلحات المنسقة، مما يؤدي إلى نشره وإشاعته.
- استخدام اللغة العربية رسميا في مراحل التعليم المختلفة وفي القطاعين العام والخاص، مما يؤدي إلى نشر المصطلح العربي وازدياد الوعي به.
- تكريس دور اللغة العربية كلغة أم تعكس شخصية الإنسان العربي وتعمل على تعزيز إحساسه بكرامته.
- الطلب إلى وسائل إعلامها المحلية للسعي إلى تكريس هذه الأهداف.
- تقديم الدعم المعنوي والمالي لتحقيق هذه الغايات.

2) - **الجامعات العربية**: وتستطيع الجامعات العربية أن تقوم بدورها في نشر المصطلح الموحد وإشاعته من حيث:

- الالتزام بالمصطلحات الموحدة في تأليف مناهجها وإلقاء المحاضرات اليومية.
- تأليف الكتب الجامعية المشتركة مع عدد من الجامعات العربية واستعمال المصطلح الموحد في هذا الانتاج.
- المشاركة في عقد الندوات والملتقيات لنشر الوعي المصطلحي بين الطلبة والأساتذة الجامعيين.
- الالتزام بالتدريس باللغة العربية في مختلف كليات الجامعات العربية فيما تنص على ذلك قوانينها الداخلية.
- التنسيق بين الجامعات العربية لتوحيد الجهود المصطلحية في المجالين النظري والتطبيقي.

3) - **المجامع العربية**، من خلال:

- الإكثار من عقد المؤتمرات والندوات المتعلقة بالتعريب والمصطلح العربي.
- إيصال مطبوعات المجامع العربية ومنشوراتها إلى المعنيين بشؤون المصطلح وقضاياه. بشكل واسع ومطرد.
- تنسيق وتوحيد الجهود المصطلحية بين المجامع العربية. وبين هذه ،والمؤسسات المصطلحية الأخرى.
- عقد الصلات المستمرة مع المؤسسات المصطلحية العالمية ومع بنوك المصطلحات الدولية.
- تفعيل دور اتحاد المجامع العربية بغية توحيد جهود المجامع وتنسيق أعمالها المعجمية.

4) - **مؤسسات العمل العربي المشترك:**

- تكليف مؤسسات العمل العربي المشترك (كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من خلال جهازيها: مكتب تنسيق التعريب، والمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بالعمل على إشاعة الوعي بالمصطلح العربي الموحد من خلال خطة منسقة.

- تقديم العون المادي والمعنوي والعلمي للمساعدة في تعزيز هذا الجانب عن طريق عقد الندوات والطبع والنشر وما أشبه.
- السعي إلى إقامة بنك المصطلحات العربي.
- المساعدة على التنسيق بين مؤسسات الصناعة المعجمية ومراكز المصطلح العربية من جهة، وبين هذه والمؤسسات المصطلحية العالمية من جهة أخرى.

5) - **مؤسسات الترجمة والبحث العلمي:**

- الالتزام بالمصطلح الموحد في ترجماتها ومؤلفاتها المنشورة.
- تشجيع البحث العلمي ونشاط الترجمة والتأليف باللغة العربية، مع وضع خطة لترجمة أفضل المؤلفات العلمية العالمية، واستعمال المصطلحات الموحدة في كلا النشاطين.

6) - **الإعلام العربي:**

- استخدام وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة على نطاق واسع وهادف للتعريف بالقضايا المصطلحية، ونشر المصطلحات الموحدة والترويج لها.
- استخدام القمر الصناعي (الساتل) العربي (عربسات) لنشر الوعي المصطلحي في الوطن العربي.
- الترويج لدور اللغة العربية والمصطلح العربي كهدف قومي للتخلص من آثار التبعية الفكرية وحالة الازدواج الفكري التي نعاني منها.

خلاصـــــة

حضرات العلماء الأجلاء

لقد كانت الأهمية مؤكدة للربط بين التعريب واللغة والمصطلح، فيما هي الأثافي الثلاث في هذا المكون الدلالي الكبير. وإذا كان التعريب الموحد هدفنا الأسمى فإن الحاجة ماسّة لتعهد لغتنا بالرعاية المستمرة وبالسعي الدؤوب إلى تطوير قدراتها وتجديد شبابها. من خلال عملية المسح اللغوي المقترحة، وإرساء المنهجيات العلمية المطلوبة لإثرائها بالجديد من المصطلحات.

ونظرا لجسامة المسؤولية طالبنا بتعريب أولي. بوسائل غاية في الأهمية: كالمعجم التاريخي. والمعجم الحضاري. ومعجم المعاني. والمعجم العلمي الكبير. على أن تلي هذه المرحلة مرحلة التعريب الموحد. ورأينا أنه لابد من وجود منهجيتين أساسيتين: الأولى علمية والثانية تكنولوجية، كيما تستكمل هذه المرحلة أسباب نجاحها. وقد فصلنا الرأي في كل منهما من شروط وقواعد ومعايير وقوانين منمطة لابد من توفرها مراعاة للمنطق العلمي وتوخيا للنجاح بإذن الله. كما فصلنا القول في سبل نشر المصطلح الموحد الذي ما انفكّ يفرض هيبته في كل الظروف. أو ليست المصطلحات مفاتيح العلوم. كما يقال...؟

شكرا لكم لإصغائكم وتحديث صلة...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هوامـــــش

1-المصطلح العلمي العربي قديما وحديثا، د.مناف مهدي محمد، اللسان العربي، ع 30، 1988 ، ص 144.

2-التعريب ومستقبل اللغة العربية، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1975م، ص 37-39 ص121-126.

3-نحو معجم موحد لألفاظ الحضارة،مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع53 فبراير/شباط 1984م،ص174-175.

4-المصطلحات العلمية في اللغة العربية قديما وحديثا، ط 2 ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، 1965 م / ص 141-147.

5-عبد الحليم منتصر، خصائص اللغة العربية في التعبير العلمي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج33،1974م،ص 45.

6-التنمية اللغوية ودور الاشتقاق فيها، اللسان العربي، ع29،1987، ص 20 - 21 .

7-المصدر السابق.

8-الخصائص ، ج 2 ، ص 447.

9-التعريب ومستقبل اللغة العربية، عبد العزيز بنعبد الله، ص 37.

10-د.صادق الهلالي، منهجية وضع المصطلحات الطبية، اللسان العربي، ع 27، 1986 ص 96.

11-الصعوبات المفتعلة على درب التعريب، د.جميل الملائكة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني . ع 30،1986 م، ص33 - 34 .

12-المنهجية العامة للتعريب المواكب، ص 30 - 31 .

13- Vocabulary, MICHAEL McCARTHY, Oxford Uni. Press, 1990, p.49 .

14-المنهجية العربية لوضع المصطلحات من التوحيد إلى التنميط، اللسان العربي، ع 24 ، 1985 م ،ص 42.

مصادر البحث

- اللسان العربي، ع 30، مكتب تنسيق التعريب ، 1988.
- اللسان العربي، ع 29، مكتب تنسيق التعريب ، 1987.
- اللسان العربي، ع 27، مكتب تنسيق التعريب ، 1986.
- اللسان العربي، ع 24 ، مكتب تنسيق التعريب ، 1985.
- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع 53 فبراير / شباط ، 1984.
- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع 30 ، السنة العاشرة، كانون الثاني / حزيران ، 1986.
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج 33 ، 1974.
- التعريب ومستقبل اللغة العربية، عبد العزيز بنعبد الله،منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،1975 .
- المصطلحات العلمية في اللغة العربية قديما وحديثا، الأمير مصطفى الشهابي، ط 2، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، 1965.
- الخصائص لابن جني.
- المنهجية العامة للتعريب المواكب، الأخضر غزال، معهد الأبحاث والدراسات للتعريب -الرباط.
- Vocabulary, MICHAEL McCARTHY, OXFORD University press, 1990.

توحيد المصطلح في علم الأصوات

الدكتور جعفر عباينة

الجامعة الأردنية / عمان

إن استقرار مصطلحات علم من العلوم دليل على نضج ذلك العلم وبلوغه حدّ الاكتمال. وإن كثرة المصطلحات وتعددها في علم قد رسخت أصوله واستقرت أركانه، هما أمران مُضِرّان من حيث التعليم ومن حيث الثقافة العامّة. فمن الناحية التعليمية، يربك تعدّد المصطلحات الطلاب على اختلاف مستوياتهم الدراسية ويبلبل أفكارهم. ومن الناحية الثقافية العامة لايعرف القارئ أو السامع مرجعيّة المصطلح الذي قرأه أو سمعه على وجه التحديد، ولايعرف نسبته إلى علم من العلوم على وجه التعيين.

ومعلوم أن الألفاظ ألفاظ أيّ معجم في أية لغة عرضة للاحتمال وتعدّد المعنى ولا ينفي تعدّد المعنى أو يقيد الاحتمال سوى أمرين: أولهما : ورود الكلمة في سياق محدّد، وثانيهما: صيرورة الكلمة مصطلحا فنيا يدل على موضوع معين أو مفهوم محدّد متى ما ذكر ذلك المصطلح قفز ذلك الموضوع أو ذلك المفهوم إلى ذهن سامعه.

والناظر في علم الأصوات في العربية يجد مصطلحات متعددة للمفهوم الواحد على الرغم من استقرار ذلك العلم ورسوخ أركانه في العربية نسبيا. وقد بلغت كثرة المصطلحات حدّ الفوضى، وبات الترادف فيها من المشكلات الكبرى التي يواجهها دارس الأصوات العربية. ومعظم هذه المصطلحات اجتهادات أو اختيارات فردية، لم تتبع في وضعها مقاييس محدّدة أو منهجية واضحة. ويزيد الطين بِلّة الاختلاف في المصطلحات بين المشارقة والمغاربة، والاختلاف بين المشارقة أنفسهم أوبين المغاربة أنفسهم.

وليس المقصود هنا استيعاب كلّ المصطلحات التي حصل فيها ترادف شديد في علم الأصوات، بل المقصود هو إعطاء نماذج قليلة دالّة على الفوضى السائدة في مصطلحات هذا العلم.

فمثلا نجد للمصطلح الأجنبي(consonants) المقابلات التالية: الصحاح أو الحروف الصحيحة، الصوامت، السواكن. ونجد للمصطلح الأجنبي(vowels) المقابلات التالية: العلل، حروف العلة، الصوائت، حروف اللين، الحركات، حروف المدّ، المصوّتات.

ونجد مقابل المصطلح الأجنبي(phonology) : المصطلح المعرّب: فونولوجيا، كما نجد المصطلحات أو الترجمات التالية: الصوتيّات، التصويتية، الصواتة، علم وظائف الأصوات، علم الأصوات التنظيمي، علم التشكيل الصوتي، علم الأصوات الوظيفي.

وفي مقابل المصطلح الأجنبي (suprasegmental) نجد المصطلحات أو الترجمات التالية: فوق التركيبي، غير التركيبي، فوق المَقْطَعي، التطريزي، الفَوْقِطْعي،

الفَوْمَقْطَعِي.

وفي مقابل المصطلح الأجنبي (phoneme) نجد المصطلحات أو الترجمات التالية: حرف، حرفيم، صوتم.

وفي مقابل (stop) نجد: الوقفي، الانسدادي، الانحباسي، الشديد، الانغلاقي. وفي مقابل(diphtong) نجد: الحركة المركّبة، الصائت المركّب، الصائت المزدوج، الصائت الثنائي، العلة المركّبة، العلة الثنائية. وفي مقابل (juncture)نجد: المَفْصِل، السكتة، الوقفة. وفي مقابل (affricate)نجد مصطلحي المركّب والمزجي. وفي مقابل (trill)نجد مصطلحي المكرّر والتردّدي.

وفي مقابل (phonetics) نجد: علم الأصوات العام، الفونتيك، الصوتية. وهكذا، حتى شمل الترادف والاشتراك معظم المصطلحات المتصلة بالمفاهيم الأساسية في علم الأصوات.

وللخروج من هذا الوضع أقترح الأفكار التالية:

1 - إذا كان بين البدائل المقترحة للمفهوم العلمي أو المصطلح الأجنبي مصطلح تراثي فيفضل الأخذ به وإهمال ماسواه. ويلاحظ هنا أن المصطلحات القديمة أو التراثية على أنواع: فبعضها يقابل المصطلحات الأجنبية الحديثة مقابلة تامة، ويستوعب المفهوم العلمي الحديث استيعابا كاملا كما في المصطلح(الصحاح) أو (الحروف الصحيحة) ترجمة ل.consonants ونحن نفضّله على المصطلحات الأخرى كالصوامت والسواكن لأننا نستغرب وصف أي صوت بالصمت أو السكون. ونفضل مصطلح (المخرج) ترجمةً لِpoint of articulationعلى نقطة التدخّل أو موضع النطق. ونفضل المصطلح (شديد) ترجمةً لِ stop على بقية المصطلحات، لأنه يفي بالغرض، من حيث الدلالة على انحباس الهواء مع الصوت انحباسا تاما مقابل الرخو الذي لاينحبس الهواء معه انحباسا تاما. وبعضها يدل على المفاهيم الحديثة دلالة ناقصة مثل مصطلحي المجهور والمهموس مقابل voiced و voiceless؛ فقد دار حول معناهما القديم جدل كثير، و لم يتفق العلماء على أن المقصود بهما حديثا يطابق المقصود بهما قديما مطابقة تامة. وهنا ينبغي الاحتفاظ بالمصطلح القديم ولو لم يستوعب المفهوم العلمي الحديث استيعابا كاملا، فنحن نحتفظ بالمصطلح القديم لأدنى ملابسة. وبعضها قد اعتراه الاشتراك في الاستعمال الحديث، مثل مصطلحي الشديد والرخو. فقد جُعلا ترجمةً ل stop و fricative وهذا يطابق المقصود بهما عند القدماء. ولكن بعض المحدثين جعلهما مقابلين لِ tense و lax، على الرغم من اختلاف المقصود.بمفهومي stop و fricativeمن ناحية، ومفهومي tense و lax من ناحية أخرى. وهنا ينبغي التغلب على الاشتراك اللفظي، والاكتفاء باستعمالهما مقابلين ل stop و fricative ، واختيار مقابلين آخرين ل tense و lax كالقوي والضعيف، مثلا.

على أن بعض المصطلحات التراثية قد اعتراها الاشتراك عند القدماء أنفسهم وذلك نحو لفظ المنحرف؛ فقد جُعِلَ عند القدماء، صفة لكلّ من اللام والراء. بيد أن القدماء، عنوا بانحراف اللام الانحراف في المخرج، وبانحراف الراء الانحراف في الصفة. وهنا ينبغي تجنب لفظ منحرف في وصف اللام والراء، واختيار المصطلح (جانبي) lateral في حالة اللام، والمصطلح التراثي (مكرّر trill) في حالة الراء.

وبعض المصطلحات التراثية لم يقصد بها قديما ما قصد بها حديثا، مثل مصطلحي: النبر مقابل stress والمقطع مقابل syllable ، فقد عني بالنبر عند القدماء تحقيق الهمزة وعدم تسهيلها، وعُني بالمقطع المخرج أو آخر مرحلة من مراحل إنتاج الصوت اللغوي. وقد شاع هذان المصطلحان شيوعا عظيما بحيث تُنوسي معناهما الأصلي. ولذلك يجب الإبقاء عليهما.

غير أننا قد نجد، في بعض الأحيان، في المقابلات العربية المقترحة للفظ الأجنبي عدة مصطلحات تراثية، إذ اقترح مثلاً لترجمة vowels المصطلحات: حركات، حروف علة، حروف لين، حروف مد. وهنا ينبغي أن نختار من بين هذه المصطلحات أكثرها دلالة على المفهوم العلمي للمصطلح الأجنبي. فنختار مصطلح الحركات، نفضلّه على غيره لأنه يشير إلى أصوات يجري نطقها دون أن يعوق تيار الهواء اللازم لإنتاجها عائق، أو يعترضه معترض. أما مصطلح حروف العلة فيدل عند القدماء على مفهوم مختلف تماما عن الحركات، إذ لم يعتدّوا الحركات حروفا؛ ويشمل في مفهومه عندهم حروف المدّ وهي حركات طويلة خالصة، وحروف اللين وهي ذات طبيعة صامتية. وأما مصطلح حروف اللين فيشير كما أسلفنا إلى حروف ذات طبيعة صامتية لاصائتية كالواو في حوض والياء في بيت (والحركات كما هو معروف صوائت خالصة).

وأما مصطلح حروف المد فيشير إلى الحركات الطويلة فقط. والحركات من حيث الكم. كما هو معلوم، نوعان: طويلة وقصيرة. فلا يبقى أمامنا إذاً إلاّ مصطلح الحركات. ولابأس هنا أن يقترن مصطلح الحركات بالوصف فيقال: الحركات الطويلة والحركات القصيرة.

ونحن نفضل مصطلح الحركات على المصطلحين الآخرين: صوائت ومصوتات، وإن وجدنا جذور هاتين التسميتين عند القدماء أيضا، لأن التصويت صفة تشمل كل وحدات الكلام على اختلاف طبيعتها، بل إن في الحروف الصحيحة ما هو مجلجل كالحركات.

2 - وإذا لم يكن بين البدائل المقترحة للفظ الأجنبي مصطلح تراثي شائع فإننا نراعي الأمور التالية:

أ - أن نستبعد في بعض الحالات اللفظ المعرب أو المصطلح المفرد الذي لايفهمه إلا القلة من المختصين، ونكتفي بواحد من المصطلحات الأخرى إذا كانت جميعها دالّة على المعنى أومتساوية في الدلالة على المفهوم. وهذا ينطبق على المصطلحات المتعلقة بphonology ؛ إذ نستبعد اللفظ المعرّب: فونولوجيا، والمصطلحات المفردة (أي غير المركبة أو غير المتبوعة بقيد من القيود) مثل: الصوتيات، الصواتة، التصويتية، ونكتفي بواحد من المصطلحات الأخرى وإن كانت أقرب في طبيعتها إلى الشرح منها إلى المصطلح الفني الدقيق، مثل: علم وظائف الأصوات، أو علم الأصوات الوظيفي.

ب - في الحالات التي ليس فيها لفظ معرّب، وتتساوى المصطلحات في الدلالة على المفهوم، فإننا نختار مصطلحا واحدا منها ونقتصر عليه ونهمل ماعداه كما في مقابلات juncture وهي: المفصل، الوقفة، السكتة، ومقابلات palatal وهي غاري، حنكي. ومقابلات alveolar وهي لثوي، سِنخي، نُخْرُوبي،

ومقابلات suprasegmental وهي غير تركيبي، فوق تركيبي، فوق مَقْطَعي، تطريزي، فوْمَقْطَعي، فَوْقِطْعي. وليكن اللفظ الذي نختاره واضحا أو مأنوسا أكثر من غيره. كأن نختار في حالةjuncture السكتة، وفي حالة palatal مصطلح غاري، وفي حالة alveolar مصطلح لثوي، وفي حالة suprasegmentalمصطلح غير تركيبي.

ج - في الحالات التي ليس فيها مصطلح معرّب وتتساوى المصطلحات فيها من حيث قصورها عن أداء المفهوم المقصود فإننا نكتفي بمصطلح واحد نشيعه ونُميت ما سواه. وهذا ينطبق على المصطلحات المقابلة ل diphtong وهي: الحركة المركّبة، الصائت المركّب، الصائت المزدوج، الصائت الثنائي، العلّة المركّبة، العلّة الثنائية. وقصورها آتٍ من أنه لا ازدواج ولاتركيب في الحركات العربية لأن قوانين التركيب المقطعي تقضي بأن يكون في كل مقطع حركة واحدة فقط. وهو آتٍ أيضاً من استخدام كلمة العِلل، وهي تلتبس في العربية بحروف اللين ذات الطبيعة الصامتية لا الصائتية. وما يُسمّى بالحركات المركّبة في العربية ليس حركةً خالصة ولا علةً خالصة بل هو تتابع من حركة وحرف لين.

د - وفي حالات أخرى يستحسن الإبقاء على المصطلح الأجنبي نفسه ولاسيما إذا كان خفيفا وشيقا ولم يكن له مقابل عربي يؤدّي معناه، كما هو الحال في المصطلح .phoneme والفونيم بمعناه المعروف في علم الأصوات يشمل الحروف والحركات وكل ظاهرة صوتية غير تركيبية لها قوة تمييزية بين المعاني، كالنبر والمفصل. والترجمة العربية له وهي كلمة حرف لاتعبّر عن حقيقته، لأنها بمعناها التقليدي لاتشمل الحركات، ولأنها لاتعبر عن الفونيمات غير التركيبية التي ليست حروفا في طبيعتها ولا حركات. وينبغي أن نهمل اللفظين المعرّبين: حَرْفِيم وصَوْتَم، وذلك لغرابة تعريبهما ودلالة الأول منهما على الحرف مع مافيه من قصور عن أداء المعنى، ولتضمّن الثاني لفظ (صوت) والصوت كما هو معلوم هو مادة الحرف. يضاف إلى ذلك أن الصوت قد يكون غير بشري. وإن كان بشريا، فقد يكون غير لغوي. ومن هنا كان لابد من الاكتفاء بإيراد اللفظ الأجنبي نفسه ننقله بحروف عربية.

والسؤال الذي يثار الآن هو: كيف ننفّذ هذه الأفكار؟ وما آليةُ الوصول إلى المصطلح الصوتي المُوحّد في العالم العربي كلّه؟

نرى في الإجابة عن هذا السؤال أن تُؤَلّف لجنة عربية تسمّيها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أويعينّها اتحاد المجامع اللغوية العربية، وتكون مهمتها حصر كلّ ما أُلف في الأصوات في العربية، ثم حصر جميع المصطلحات الصوتية المستعملة فيها، والاتفاق على مصطلح واحد لكل مفهوم صوتي، مسترشدةً ببعض ما جاء في ورقتي هذه، وجعل ذلك كلّه في قائمة يجري توزيعها على المجامع والهيئات المعنيّة وعلى المختصين في علم الأصوات، ويتم الالتزام بها في المستقبل في التعليم

الجامعي والتأليف في الأصوات وفي إعادة طبع ما سبق نشره من كتب الأصوات. وللّجنة أن تستعين في عملها بالحواسيب وغير ذلك من الأجهزة الحديثة، وهي كثيرة في العالم العربي.

وعلى كلّ الأحوال. ينبغي أن نتحقق بالمصطلح العربي المُوحّد مقابله الأجنبي في المرّات الأولى من استعماله، حتى يألفه السامع أو القارئ ويعرف المقصود به ويرسخ في ذهنه.

تطوير منهجية وضع المصطلح العربي
وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته.

د.عودة الله القيسي،

د.عودة أبو عـودة،

د.أحـمد حمـاد

جامعة عمان

أيها العلماء الأجلاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

فإنه يسعد جامعة عمان أن تسهم في هذا الملتقى العلمي بهذه الورقة الموجزة عن: ضرورة المصطلح العلمي ومنهجية وضعه وطرق إشاعته. ولقد نعلم أن أفكارنا هذه ربما تكون أفكارا معادة، وأقوالا مكرورة، إلا أننا جئنا نحمل أملا، نرجو أن يتحقق في أن يغدو المصطلح العلمي الموحد حقيقة قائمة في شتى أقطار الوطن العربي، تتوحد دلالته، وتشيع في حياة الناس جميعا استعمالاته، عندئذ تنفسح أمام العقول العربية مجالات التفكير والإبداع. ذلك أن التفكير واللغة عنصران متكاملان، ولا يستطيع المرء أن ينطلق في طريق التفكير الجاد المنتج إلا إذا كانت اللغة أمامه شيئا ميسورا، تتداعى فيها المعاني إلى عقله، فتتشكل لديه المفاهيم والأفكار، وتنكشف أمامه قدرات البحث والتحصيل والتحليل والكشف والاختراع. عندئذ نجد في وطننا العربي العلماء والباحثين والمخترعين ورواد العلم العرب، مثلما نجدهم منبثين في أقطار الدنيا كلها.

وإن لنا أن نتساءل: لماذا نجد كثيرا من أبنائنا العرب يصلون في دول الغرب إلى أعلى المراتب العلمية، ويتبوأون أرفع المناصب، ويوازون بثقة واقتدار زملاءهم في مختلف المؤسسات والمنظمات الدولية؟ لماذا؟. وثمة ملاحظة أخرى، لماذا نجد أبناءنا هنا في العالم العربي يأتي الواحد منهم وقد حصل طرفا من العلم في مجال من مجالات العلوم، الكيمياء أو الفيزياء أو الرياضيات أو الطب أو الصيدلة أو غيرها... لايزال يردد في محيط عمله ما تعلمه لا يضيف إليه مزيدا، ولا يبدع بعده جديدا؟ ذلك لأنه بعد تخرجه تنقطع الصلة بينه وبين لغة العلم التي درس بها. تنتهي مرحلة التفاعل بين لغة العلم ولغة الحياة. ولو أنه درس علومه منذ البداية بلغته العربية التي ستكون هي لغة حياته وعمله لاستمر التفاعل بينه وبين العلم الذي درسه. ولاستطاع أن يسير في طريق الكشف والإبداع والابتكار.

حقا إن هناك أسبابا كثيرة تحول بين شبابنا والإبداع في مجالات العلوم كلها، ذلك الإبداع الذي يحققونه هناك في دول الغرب، عندما ينغمسون في الحياة العملية، دراسة وحياة. إن من هذه الأسباب، عدم العناية

بالبحث العلمي في جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية، وعدم توفير الأموال اللازمة للإنفاق على الباحثين والعلماء، وإرهاق العلماء في أعمال ووظائف إدارية تنأى بهم عن مواصلة البحث. ولكن السبب الأهم قبل ذلك كله دون أدنى ريب، هو دراستنا العلوم بغير اللغة التي نحيا بها، وغياب المصطلح العلمي النابع من أعماق حياة المرء العملية، وعميق إدراكه لدلالة المصطلح العلمية.

إن دلالة المصطلح تتكشف للمرء من خلال اشتقاقاتها اللغوية، واستعمالاتها العملية، وارتباطها بالإيحاءات والدلالات العامة للغة التي تنتمي إليها. لاحظوا - مثلا - ماذا يحدث في عقل الدارس العربي عندما ينطق مصطلحات، مثل: نقد ، أدب ، أسلوبية...

إن نطق المصطلح (نقد)، مثلا يوحي له - إضافة إلى دلالته الاصطلاحية العامة - ظلالا وإيحاءات أخرى توسع من قدرته على التحليل والربط والموازنة والحكم؛ لأن الأجواء التي تحيط بهذه الكلمة وتنبثق منها تتداعى للدارس لحظة النطق بها. ولا يتم ذلك للدارس العربي إذا نشأ على معرفة كلمة (Creticism) المرادفة لها في اللغة الأجنبية.

لهذه الأسباب ، نجد أن الدارس العربي عندما يعيش في بلد آخر، ويمتلك لغته، ويتفوق فيها، ويصبح فيها كأبنائها، ويدرس العلوم بتلك اللغة نجد أنه يتفوق ويصل إلى آخر ما تصل به همته واستعداده وقدراته. أما الدارس العربي، الذي يدرس العلوم في جامعاتنا العربية باللغات الأجنبية، فإنه في الحقيقة لا يأخذ من اللغة إلا أقلها، ومن العلم إلا أيسره، وإن هذا القليل اليسير سرعان ما تنقطع روافده ووسائل تنميته وتطويره.

إن قضية التعريب، وقضية وضع المصطلح العربي قضيتان متداخلتان متكاملتان.

إن إيجاد المصطلح ضرورة أساسية لمواصلة التعلم، ولنجاح مسيرة التعريب. ولكن هذا لايعني - بأي حال من الأحوال - أن تتعطل مسألة التعريب حتى يتوافر المصطلح العلمي المناسب. بل إن الواجب - في المقاييس كلها - يقضي بأن تتم عملية التعريب، وتمضي في طريقها، حتى لو اضطررنا أن نستخدم مصطلحات أجنبية في شتى العلوم.

إن عملية التعريب، تعني - في أيسر صورها - أن تكون لغة التعليم هي اللغة العربية. أن تكون العربية هي لغة المدرس والطالب كليهما، في الشرح والحوار والمناقشة والمراجعة والامتحان والتدريب، والوثائق والنظم الإدارية. عندئذ يستطيع الطالب أن يستوعب ما يدرس، وأن يشارك فيه وأن يتفاعل به، وأن يمضي مع الأفكار إلى أغوارها العميقة، وأن يبدع، يستطيع ذلك كله، لسبب بسيط، ومهم في الوقت نفسه، هو أنه يفكر باللغة التي يتعلم بها ويحيا بها.

وإذا ما رافق عملية التعليم هذه المصطلح العربي بصورة أساسية، أو المعرب عند الضرورة، في العلوم كلها، فإن ذلك يكون هو السبيل الصحيح للتعليم، وهو البداية الصحيحة لسلوك طريق التفوق والقوة واسترداد الثقة بالذات.

إننا نقدر بكل إجلال الجهود التي بذلت ومازالت تبذل من أجل وضع المصطلحات العلمية المناسبة. وإننا ندرك جهود المجامع العلمية في الوطن العربي، وجهود المنظمات الثقافية والمؤسسات التربوية التي ما فتئت تعمل

بجد واهتمام من أجل توفير الوسائل العلمية التي تعين على إيجاد المصطلحات والرموز العلمية وتوحيد دلالتها ونشر استعمالها. إنها جهود مباركة مشكورة.

ولكننا ما زلنا نرى الناس مختلفين حول المصطلح العربي و المعرب. هل نأخذ المصطلح الأجنبي كما هو، أم نهذبه بالتعريب والتهذيب؟ مازال بعض الناس يخشون تهمة العقوق إن هم أعلنوا عن قبولهم للمصطلح الأجنبي الشائع، وآخرون يخشون تهمة التخلف والجمود إن هم أعلنوا عن رفضهم للمصطلح الأجنبي المناسب.

ولو أننا تدبرنا موقف القرآن الكريم من مسألة المصطلحات العلمية ومن قضية اللفظ العربي والمعرب، لاستطعنا أن نستنتج منهجية مناسبة تعيننا كثيرا في وضع المصطلحات ونشرها.

كان نزول القرآن الكريم الحد الفاصل بين الحياة العربية الجاهلية والحياة العربية التي بدأت تأخذ بأسباب الحضارة. وقد نشأت حول القرآن الكريم، وبهدي منه، علوم كثيرة، كتب في كل منها آلاف الكتب المتخصصة، اشتملت على ما لا يحصى من المصطلحات العلمية التي لم تكن معروفة من قبل.

هذه علوم النحو والصرف والبلاغة والعروض والنقد والأدب والترجمة والتفسير والفقه والأصول والتاريخ والسيرة. وغير ذلك من العلوم التي نشأت في ظلال القرآن، وفي كل منها عشرات بل مئات من المصطلحات. فمن أين جاء الناس بهذه المصطلحات، كيف وضعوا مصطلحات الفاعل والمفعول والحال والتمييز والجر والإضافة والتشبيه والاستعارة والكناية والمجاز والوزن والقافية، ومئات غيرها من المصطلحات التي يعرف دلالتها القاصي والداني والصغير والكبير في المجتمع العربي؟

لانقول أن هذه المصطلحات موجودة في القرآن الكريم، بل نقول إن منهجية وضعها وإشاعتها هي التي تستمد من تدبر القرآن الكريم. نزل القرآن الكريم فقرأ الناس فيه ابتداء ومنذ اللحظات الأولى التي كانت تتشكل فيها الظروف الاجتماعية التي سيحيا فيها المصطلح، قرأ الناس فيه هذه المصطلحات وفهموها بصورة يسيرة تلقائية، كما لو كانت في حياتهم منذ سنين. نزل القرآن وفيه مصطلحات عربية الاشتقاق لم يسمعوا بها من قبل، مثل:

* الإسلام والإيمان والجهاد والجزية
* الهدي والضلال والجاهلية
* الكفر والفسوق والنفاق
* الدنيا والآخرة والجنة والنار

وإلى جانب تلك المصطلحات العربية الاشتقاق، وردت في القرآن عشرات من المصطلحات الأجنبية، التي كانوا يعرفونها، على تفاوت فيما بينهم، وفق ظروف حياتهم المتقلبة، وقبائلهم المتنقلة. مثال ذلك مصطلحات، مثل:

* الجبت والطاغوت وجهنم والمهل
* الفردوس والسندس والاستبرق والصراط...

وغير ذلك من المصطلحات التي أخذوها من اللغات التي كانوا يختلطون بشعوبها، شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، كالفارسية والحبشية والرومية والهندية والسريانية وغيرها.

لم يسمع الناس قبل نزول القرآن بكلمة (الجاهلية) ولا بكلمة (الفسوق) ولا بكلمة (النفاق). يقول

السيوطي في المزهر: قال ابن خالويه: إن لفظ الجاهلية اسم حدث في الإسلام للزمن الذي كان قبل البعثة. والمنافق اسم إسلامي لم يعرف في الجاهلية. وقال ابن الأعرابي: لم يسمع في كلام الجاهلية ولا في شعرهم فاسق، قال: وهذا عجيب وهو كلام عربي (1).

وقال أبو عبيدة "سمي المنافق منافقا للنفق وهو السرب في الأرض، وقيل سمي منافقا لأنه نافق كاليربوع وهو دخوله نافقاءه" (2).

فما دلالة ذلك؟ دلالته في سياق موضوعنا هذا مايلي:

1 - إن علينا وضع المصطلح اللازم للمفهوم الجديد بصورة سريعة حاسمة قبل أن تنتشر له على ألسنة الناس عدة مصطلحات، يصعب فيما بعد التخلص منها أو تحديدها أو تغييرها. ولعل هذا يتطلب من المؤسسات العلمية والمجامع اللغوية أن ترقب التطور العلمي المتسارع في أنحاء العالم، وأن تكون لديها عناصر متخصصة لاقتراح المصطلح المناسب للمفهوم الجديد، عربيا كان أو معربا.

2 - إنه ينبغي لنا أن نتصرف بكثير من الشجاعة والوعي اللغوي لاقتراح المصطلح العربي المناسب. إذا وجدنا أن هذا المصطلح واشتقاقاته المتنوعة تستوعب المفهوم الجديد وتبين دلالته في مختلف وجوه استعماله. نستنتج ذلك من استعمال القرآن الكريم لمصطلحات مثل: النفاق والفسوق، والجاهلية. فقد تبين لنا قبل قليل أن هذه المصطلحات لم تكن معروفة قبل نزول القرآن، ولكن أصولها اللغوية، واشتقاقاتها المتنوعة استوعبت الدلالة الاجتماعية التي رسمها القرآن الكريم لهذه الفئات من الناس.

ونحن في العصر الحديث، انطلاقا من هذا المبدأ. ينبغي لنا ألا نتردد في استخدام مصطلحات عربية جديدة، مثل الناسوخ والحاسوب - مثلا - بدلا من مصطلحي (الفاكسميلي) و(الكمبيوتر). ويلاحظ اليسر والوضوح في استعمال المصطلح العربي دون أن يخل ذلك بأي معنى من معاني المصطلح الأجنبي، إذ يمكن أن نشتق من المصطلح العربي صيغا كثيرة لتدل على الاستعمالات المتنوعة لهذا المفهوم. مثل: آلة ناسخة وأرسلت له نسيخة، وناسخته أو نسخت له. ومثل: الحاسوب، وحوسبة المعلومات، ومعلومات محوسبة، وحوسبت له نتائج الدراسة وما إلى ذلك.

3 - وعلينا - أيضا - أن نستعمل المصطلح الأجنبي المعرب، بالشجاعة واليقين والثقة التي استخدمنا بها المصطلح العربي. نستمد هذه الثقة من عشرات المصطلحات الأجنبية المعربة التي استخدمها القرآن الكريم عندما كان لا مندوحة من استخدامها. فالمجتمع العربي تشيع فيه - بسبب من المجاورة والمتاجرة وغيرهما من دواعي الاتصال - مصطلحات كثيرة، يأخذها من لغات متعددة. لأن المصطلح ينتشر أولا بلغة الأمة التي تنتجه. فإذا لم يكن لهذا المصطلح الأجنبي مرادف عربي يدل عليه بسهولة ويسر، فإنه ينبغي أن نأخذه بصيغته المعربة. وبخاصة إذا شاع في استعمال الناس اليومي، ومن

العبث عندئذ أن نتكلف له لفظا عربيا غريبا في الاستعمال أو صعبا في الاشتقاق. ولا يضير اللغة العربية إن انسابت إلى بحرها قطرات من لغات أخرى. بل إن هذا هو الشأن في اللغات جميعا تتأثر بالمجاورة والاستعمال. فكم من لفظة عربية في اللغات الأخرى وبخاصة في اللغة الإسبانية التي تذكر الدراسات أن فيها ستة عشر ألف كلمة من أصل عربي. و لم يقل أحد يوما أن اللغة الإسبانية نقصت أو تأثرت أو ضعفت من جراء ذلك وأن في موقف علماء العربية السابقين من وجوه المعرب في القرآن الكريم ما يؤيد الموقف الشجاع الذي يجب أن نقفه اليوم. جاء في كتاب (المهذب في ما وقع في القرآن من المعرب) لجلال الدين السيوطي: " قال أبو عبيدة القاسم بن سلام: والصواب عندي مذهب فيه القولان جميعا. وذلك لأن هذه الأحرف أصولها أعجمية كما قال الفقهاء، لكنها وقعت للعرب فعربتها بألسنتها وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها، فصارت عربية، ثم نزل القرآن، وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال إنها عربية فهو صادق، ومن قال إنها أعجمية فهو صادق(3).

فهل بعد هذا القول، وهذا الواقع العملي الملموس، يبقى لدينا مجال للتردد في استعمال المصطلح الأجنبي المناسب إذا (وقع لنا) فعربناه بالاستعمال اليومي في مختلف شؤون الحياة؟

4 - نشر القرآن الكريم هذه المصطلحات وأكدها بالاستعمال العملي وسارت دلالاتها في مشارق الأرض ومغاربها عبر القرون. ونحن اليوم يجب أن نستعمل المصطلحات التي نتوصل إليها، وأن يكون ذلك في كل مجالات الحياة من تعلم وعمل،وصناعة وتجارة،وحرب وسلم،وحل وترحال.

5 - وحد القرآن الكريم هذه المصطلحات في أقطار الدنيا كلها باستعمالها. ولعل ذلك يهدينا في مسيرتنا العلمية.يجب أن نؤمن بتعريب العلوم وإيجاد المصطلحات وتوحيدها في شتى الأقطار العربية. وليس عجيبا أن يلتقي مائتا مليون نسمة على لغة واحدة، ومصطلحات واحدة، فنحن نرى الدنيا كلها تلتقي على مصطلحات تبعث بها إلينا دولة من الغرب أو الشرق. ولسنا أكثر عددا من أمريكا ولا من أوروبا ولا من الصين أو اليابان. وما أظن دولة من هذه الدول تصطنع للشيء الواحد عددا من المصطلحات العلمية.

هذه أفكار عامة، وتصورات أساسية في ضرورة وجود المصطلح العلمي. ننتقل من خلالها إلى منهجية وضع المصطلح العلمي، وشروطه، ومن ثم إلى وسائل نشره وإشاعته.

منهجية وضع المصطلحات العلمية

اللغة كائن حي نام خاضع لناموس الارتقاء، ولابد من توالي الدثور والتجدد فيها سواء أراد أصحابها ذلك أم لم يريدوا. ولغتنا العربية من اللغات الحية التي وسعت كتاب الله وسايرت ركب التطور الحضاري، وما عجزت يوما عن تلبية حاجات المتلاغين بها منذ أقدم العصور وستبقى كذلك إلى يوم الدين.

وكما نعلم فإن اللغة سجل حضارة الأمة وفكرها وثقافتها، وعلى اتساع اللغة ومرونتها تتطور الحضارة وتتقدم الأمم في معارج الرقي والتفوق العلمي (4).

وإن كانت اللغة العربية قد مرت بمرحلة من السبات أدت إلى جمود في المفردات وتحجر في الأساليب ، إلا أنها قد أخذت طريقها في النمو والازدهار وبدأ المختصون من أبنائها بدراسة مفرداتها وفهم مشكلات جمودها لإزالة العقبات التي اكتنفت مسيرتها وعاقتها عن التطور والتجديد والإبداع.

ولقد استطاعت العربية منذ أقدم العصور استيعاب كثير من المصطلحات. وقد وردت في القرآن الكريم ألفاظ من اللغات الأعجمية مثل: طه والطور والربانيون وغيرها(5).

ونحن نعلم أن العرب القدماء قد أغنوا لغتهم بآلاف الألفاظ الأعجمية غير أنهم قد جعلوها على صيغ عربية أو شبيهة بالعربية فكلمة ترعة من الآرامية وبستان من الفارسية وبرج من اليونانية وفصح من العبرانية وقنبلة من التركية ودينار من اللاتينية(6).

وفي العصر الحديث نجد الدعوة إلى إدخال المصطلحات العلمية والفنية والصناعية من اللغات الأعجمية إلى العربية. وفي هذا المجال أضرب مثالا على استعمال كلمة (مكرسكوب) بدلا من كلمة (مجهر) يقول يعقوب صروف في مجلة المقتطف(7): إننا نستعمل كلمة (مكرسكوب) للسبب الذي لأجله استعمل علماء الفلك العرب كلمة (أسطرلاب) واستعمل الفلاسفة العرب كلمة (ايساغوجي) واستعمل أطباء العرب كلمة (كيموس) ومئات من الكلمات الطبية اليونانية، واستعمل علماء النبات العرب مئات من أسماء النباتات اليونانية والفارسية.

لقد خطت عملية وضع المصطلحات العلمية وإدخالها إلى العربية خطوات واسعة وحظيت هذه العملية باهتمام المسؤولين عن التعليم العالي في أرجاء الوطن العربي. وتعهدت الوزارات والمؤسسات ومجامع اللغة العربية هذا الموضوع وأولته اهتمامها (8).

ولا بد من ذكر أهم العوامل التي تؤثر في اختيار اللفظ وصياغته وهي-:

1 - على كل من يندب نفسه لوضع المصطلحات العلمية وتعريبها أن يكون ملما إلماما دقيقا باللغة التي ينقل منها وأن يكون على معرفة تامة باللغة العربية وقواعدها وأن يكون على معرفة بلهجاتها القديمة والحديثة.

2 - يجب دراسة المصطلح الأجنبي دراسة وافية ومعرفة مدلوله العلمي الدقيق ومعناه الاصطلاحي الخاص المستعمل في حقل الاختصاص قبل أن نضع المرادف العربي.

3 - لإيجاد المصطلح نلجأ إلى كل إمكانات اللغة مثل:
أ. الاشتقاق ، ب. الإلصاق ، ج. النحت ، د. القياس ، هـ. المجاز والاقتراض.

4 - ضرورة التأكيد على وضع مصطلح علمي واحد مقابل نظيره الأعجمي واستعماله للدلالة على مصطلح علمي واحد لا أكثر.

5 - ضرورة التركيز على استعمال الألفاظ السائغة الشائعة بين الناس وعدم استعمال الألفاظ العامية أو ذوات الدلالات المحلية الضيقة.

الاختلاف في منهجية وضع المصطلحات العلمية:

لقد تباينت الآراء حول منهجية وضع المصطلح العلمي، فمن العلماء من يصر على إدخال المصطلح الأعجمي عن طريق الاشتقاق والمجاز أو القياس والنحت ويرفض فكرة استخدام الترجمة والتعريب حفاظا على نقاء اللغة وفصاحتها (9).

وهناك من يرى أنه لابد من استخدام التعريب والترجمة من أجل الإسراع في نقل العلوم التي انتشرت بسرعة فائقة في العالم، ونحن نعلم أن العربية قد أفادت في عصورها المختلفة من المعرب والدخيل.

هكذا ظهر لدينا اختلاف في منهجية وضع المصطلح العلمي مما أدى بالتالي إلى الاضطراب في استعماله حيث نجد المصطلح المعرب يقف جنبا إلى جنب مع المصطلح المشتق مثل: البرقية، والتلغراف، والهاتف، والتلفون، المذياع، والراديو.

أهم المبادئ الأساسية في وضع المصطلح العلمي هي:

1 – تفضيل الكلمات العربية الفصيحة على الكلمات المعربة.

2 – العودة إلى الموروث في اللغة العربية واستعمال ما وضع من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال في العصر الحديث.

3 – ضرورة وجود المناسبة أو المشاركة أو المشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي.

4 – يجب تجنب استخدام الألفاظ العامية وخاصة المحلية أو الإقليمية إلا عند الضرورة والحاجة.

5 – تقدم الكلمة الخاضعة للاشتقاق على الكلمة التي يصعب الاشتقاق منها، ذلك لكي نولد من المصطلح ألفاظا جديدة ، كالفعل واسم الفاعل واسم المفعول واسم المرة واسم الهيئة..الخ.

6 – تقدم الكلمة المنسجمة الحروف على الكلمة المتنافرة الحروف، لأن الأولى تكون أيسر نطقا من الثانية وأقرب إلى الانتشار. وهذان هدفان مرعيان في وضع المصطلح.

7 – تقدم الكلمة الكثيرة الدوران على الكلمة النادرة الاستعمال.

8 – تقدم الكلمة القليلة الحروف على الكلمة الكثيرة الحروف عندما يتساويان في أداء المفهوم، لأن قليلة الحروف أيسر استعمالا من كثيرة الحروف.

9 – لايشترط في المصطلح أن يستوعب كل دقائق المعنى دائما بل يمكن ألا يلمح في المصطلح إلا جانبا من المعنى، كما يحدث في أخذ كلمة مصطلحا عن طريق المجاز، فالمجاز لايطابق الحقيقة وإنما يتصل بها نوعا من الاتصال، إما عن طريق التشبيه أو عن طريق المجاز المرسل.

10 – كما يستفاد من المصطلح القديم يستفاد من الألفاظ المهجورة، لأن الألفاظ المهجورة تدل على معان قد زالت من الحياة غالبا، ولذلك يمكن استعمالها لمعان جديدة استحدثتها الحضارة المعاصرة.

11 – اعتماد تعريف المصطلح عند دلالته على معنى خاص وتنكيره عند دلالته على معنى عام، لأن

المعنى الخاص أقرب إلى التعريف والمعنى العام أقرب إلى التنكير.

12 - أسماء الأعلام تنقل إلى العربية عن طريق التعريب أو الدخيل ولايجوز أن نستعمل اللفظ الذي يدل على معنى الاسم لأن ذلك يسبب غموضا في الفهم.

13 - وضع قاموس لكل علم يكتب فيه اللفظ الأجنبي واللفظ العربي، ويوضح المفهوم الذي وضع له المصطلح توضيحا تاما لأن ذلك يساعد على استيعاب المصطلح وحفظه وسيرورته.

14 - وضع معجم حديث للغة يستوعب كل أبنيتها المستعملة الآن والتي كانت مستعملة ويوضح كل بناء من الأبنية بخط مغاير ليسهل ذلك الاهتداء إلى الكلمة التي ستستخدم مصطلحا. لأن البحث عن مصطلح في ركام اللغة كما هو موجود في المعاجم الحالية يجعل مهمة الباحث عن المصطلح مهمة شاقة تضعف من عزيمته.

وفي كل هذه الأحوال يجب، عند صياغة اللفظ، أن لا يكون معناه اللغوي مانعا له صفة العمومية حتى لايتعدى معناه إلى معاني الألفاظ الأخرى المستعملة في الميدان الفني أو العلمي أو الصناعي نفسه.

لابد أن تساير لغتنا ركب التطور الحضاري والعلمي والصناعي وأن تسد حاجة المتلاغين بها بتعريب الألفاظ الضرورية أو ترجمتها وخاصة المسميات الجديدة في المجالات العلمية والصناعية والفنية التي لا نجد لها مرادفا في العربية، وأن لانقف مكتوفي الأيدي أمام ما قاله القدماء من أن اللفظة الأعجمية إذا جاءت على أوزان العربية وصيغها عربناها وكان هذا شرطا للتعريب. والحقيقة أن هناك كلمات كثيرة قد عربت ونطقنا بها دون أن يكون لها صيغ وأوزان عربية مثل: تلفون، أتوموبيل، تياترو، تلغراف، راديو، وسينما...الخ.

يقول د.حسن ظاظا:"وأسلافنا العرب منذ الجاهلية استعملوا كثيرا من الألفاظ الأجنبية في لغتهم واستعملوا السجنجل والقنطرة والناموس وعقر الدار والبستان والدفتر والأسقف والبلور. هذا فضلا عن ألفاظ كثيرة جاءت بعد ذلك من حضارات متباينة اتصل بها العرب بعد الإسلام. فعرفنا كلمات مثل: الجوسق. الأسطرلاب. الكهرباء، الهندام"(10).

وعلى ذلك فإن إدخال الألفاظ الأجنبية ليس بدعا ولاخطرا يخشى منه إذا تناوله الكتاب والعلماء والمستعملون للغة بما ينبغي من الوعي والاحتياط.

وإن الاستعمال قد يكون شرطا من شروط إدخال المصطلحات إلى لغتنا العربية، ومـاتقوم به المجامع اللغوية من تعريب للمصطلحات العلمية هو طريق سليم لاستعمال الألفاظ الدخيلة والمعربة دون أن يكون ذلك على حساب لغتنا العربية، وبمعنى آخر فإن استعارة ألفاظ من لغة إلى أخرى أو اقتراضها أمر طبيعي ولاخطر فيه. وإنما هي وسيلة من وسائل النمو اللغوي، وأن الدخيل ليس هو الخطر المحدق باللغة، وإنما يكمن الخطر في زعزعة النظام النحوي والصرفي وتشويهه وإحلال غيره محله لأن النظام النحوي مرتبط بالفكر والذوق ارتباطا مباشرا كالسمط الذي ينتظم فيه مراحل تاريخ الأدب والحضارة

للأمة. أما الألفاظ فإن دورها في حياة اللغة أقل أهمية من النحو والصرف(11).

وكما تتأثر أحوال الأمم باحتكاكها بالأمم الأخرى وتتفاعل مع مختلف الحوادث والوقائع فتأخذ من هذه وتعطي تلك وتقلّد وتقلّد فإن اللغة تتأثر بذلك الاحتكاك وتوجد فيها الوقائع والحوادث قومية كانت أو تاريخية أو غير ذلك تغيرا محتوما، حتى ليتسنى على وجه التقريب تتبع تاريخ القوم بمسايرة التغير البادي في لغتهم طورا بعد طور، فمن تتبع لغتنا فوجد فيها مثلا ألفاظا فارسية ثم يونانية ثم تركية ثم فرنسية ثم إنجليزية حكم بأننا اتصلنا بهذه الأمم على التقريب (12).

وسائل نشر المصطلح

وإشاعته بين الأقطار العربية المختلفة

لكي ينشر المصطلح العربي ويشيع في كل الأقطار العربية...ينبغي الأخذ بالأمور التالية:-

1- توحيد المصطلح:لكي ينتشر المصطلح في جميع الأقطار العربية لا بد من "توحيد" هذا المصطلح، بحيث يكون المصطلح المستعمل لمفهوم ما في قطر عربي هو المصطلح المستعمل في كل الأقطار العربية الأخرى، لهذا المفهوم. إن ذلك يجنبنا الازدواجية والترادف في المصطلحات، وهدر جهود كثيرة، ما دام كل قطر عربي يضع المصطلح الذي يراه لمفهوم متداول في الأقطار العربية كلها(13).

2- النشر: ينشر ما يتفق عليه في المجمع العام في مجلة المجمع العام وفي مجلات جميع المجامع القطرية، ومجلات الجامعات العربية. لكي يساعد ذلك على شيوعه والتزام جميع الأقطار به.

3- ولكي يكون هذا العمل ممكنا بل ميسرا يوصى بأن يكون إنشاء مجمع عام وتوحيد المصطلح ونشره...أحد قرارات مؤتمر القمة العربية. وينبثق عنه قرار سياسي يلزم باستخدام المصطلح العربي الموحد، في الأقطار التي لم تتخذ قرارا سياسيا - بعد - يجعل المصطلح العربي هو اللفظة المقبولة في كل مجالات العمل والنشاط في الدولة.

4- إنشاء بنك مصطلح تابع للمجمع العام يتفرع عنه بنوك فرعية في الأقطار العربية المختلفة، لأن ذلك يسهل عملية تبادل المعلومات وانتقال المصطلحات من بيئة إلى أخرى. ولاسيما أن هناك وسائل تسهل عملية النقل كالأقمار الاصطناعية والنواسيخ، بحيث تنقل المعلومة من قطر إلى آخر خلال دقائق إن لم يكن خلال ثوان.

5- أن تقوم كل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة باستخدام المصطلح وإشاعته بين الناس. لأن لوسائل الإعلام تأثيرا يفوق أي وسيلة أخرى.و المصطلح الذي يستعمل ويتكرر مرارا يكتب له النجاح والسيرورة غالبا.

6- أن تلتزم جميع فعاليات الدول بالأخذ بالمصطلح الجديد، فيكون مستعملا في المدرسة والجامعة، والدوائر الحكومية والمؤسسات الخاصة، وعند أصحاب المهن المختلفة.

7- ينشأ في كل جامعة مركز لعلم المصطلح، بحيث يتابع هذا المركز الوضع والتطبيق. يتلقى كل ما يقره المجمع العربي العام، ويتابع تطبيقه في الجامعة والمؤسسات المتصلة بها (14).

8- نشر الوعي المصطلحي بين معلمي المدارس وأساتذة الجامعات، وجميع الفنيين الذين يعملون في مجال العلم. بحيث تعقد دورات يجري حوار فيها بين علماء في

المصطلح وبين سائر الفئات الأخرى التي تعنى باستخدام المصطلح وتطبيقه. ونرى أن مثل هذه الدورات مفيدة جدا، لأنها تبلور قناعة بالتعريب واستخدام المصطلح، وتبلور منهجية وضع المصطلح . والحوار أداة رئيسية لتحقيق الأهداف.

9- إنشاء مراكز في الجامعات لتدريس علم المصطلح، بحيث يحصل الدارس له على درجة عليا كالماجستير أو الدكتوراه. لأن هؤلاء الخريجين يكونون أكبر عون في بلورة منهجية المصطلح وفي الاهتداء إلى المصطلح الأسرع انتشارا وشيوعا. لكن ذلك لايعني أن المجامع والمراكز المهتمة بالمصطلح ستقتصر على هؤلاء المصطلحيين بل يكونون هم بعض عناصر هذه المراكز والمجامع، إذ لابد من المختصين بالعربية، ومن المختصين في كل تخصص، فتكون هذه التوليفة قادرة على وضع المصطلح الذي يرجى أن يكتب له الشيوع (15).

10- التأليف المشترك: يشجع المجمع العربي العام التأليف المشترك بحيث يؤلف المنهج أو الكتاب المقرر عدد من أساتذة الجامعات من أقطار عربية مختلفة، ثم يدرس هذا المنهج أو الكتاب في جميع الجامعات العربية. ويفضل الاهتمام بالتأليف المشترك في الموضوعات العلمية التي لاتتأثر تأثرا مباشرا بالبيئة السياسية أو الاجتماعية. ولا مانع من إضافة خصوصية القطر على هذا المؤلف إذا كان ذلك ضروريا.بذلك تتوحد المفاهيم وتتوحد المصطلحات، ويشيع المفهوم والمصطلح في الأقطار العربية كلها. ولكن هذه ليست دعوة ليكون التأليف كله كذلك، لما يعترض ذلك من صعوبات.

11- الاهتمام بالمعاجم الموحدة المختصة في كل موضوع، بحيث يطبع المجمع العربي العام المعجم، ويوزعه على جميع الأقطار العربية، حتى يكون المرجع موحدا.

12- إثراء المكتبات الجامعية بكل ما يصدر من نشرات ومجلات وكتب تتعلق بالتعريب وبالمصطلح العربي.

13- اهتمام الجامعات بعلم المصطلح، وجعله متطلبا جامعيا على طلاب الجامعة، و "يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية، والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها"(16). ويبني قناعة باستخدام المصطلح ، ووعيا لطريقة استخدامه.

14- حث المؤلفين للكتب الثقافية العامة على استخدام المصطلح، لأن في ذلك إشاعة له. لأن الناس يقبلون على مطالعة الكتب الثقافية أكثر مما يقبلون على مطالعة الكتب العلمية المتخصصة.

15- وضع خطة في المجمع العربي العام لإصدار سلسلة من الكتب العلمية المبسطة، وسلسلة أخرى مبسطة للصغار. ويوزع الكتاب المؤلف على كل دور العلم التي تعنى بتربية الصغار.لأن الصغير إذا نشأ على استخدام المصطلح، فإن المصطلح يصبح جزءا من حياته . إننا بتأليف الكتب العلمية المبسطة للصغار خاصة نحقق هدفين معا:

الأول: تنمية ثقافتهم العلمية،وتهيئة بيئة علمية لهم يألفون فيها المعارف والعلوم العصرية والتطبيقات التقنية لها.

الثاني: إننا ننمي معرفتهم بالمصطلحات العلمية،وألفتهم لها،بحيث تصبح جزءا أساسيا من حياتهم.

16- يحسن أن يكون المصطلح رشيقا ليسهل حفظه وتداوله. ومن صفات الرشاقة أن يقل عدد حروفه وأن

يكون من الكلمات المأنوسة، وأن يشتق من كلمة واحدة، وأن يكون انسجام بين حروفه ولذلك شاعت كلمة "سيارة " بدل(car) ، و لم تشع كلمة (مرناة) العربية وإنما شاعت مكانها الكلمة الغربية (تلفاز)، وأصبح الشيوع متساويا أو يكاد بين (هاتف) العربية و (تلفون) الأجنبية.

17- وأخيرا ، لابد من رصد ميزانيات مناسبة لكل المؤسسات التي تشتغل بالتعريب وبالمصطلح ، لأنهم لايستطيعون أن ينجزوا أعمالهم وأن يعملوا على إشاعتها إلا إذا كان لديهم مال يحركون به السواكن، وهم أنفسهم لايستطيعون أن يعملوا دون حوافز مادية مجزية تشجعهم على العمل والإنجاز. إن الدول المتقدمة ترصد مبالغ ضخمة للبحث العلمي وما يتصل به فحري بنا أن نقتدي بهم في هذا المجال ، وأن نوفر ميزانية ضخمة تتناسب والأعمال الجسيمة المطلوب إنجازها.

والله ولي التوفيق

الهوامش

(1)المزهر في علوم اللغة وآدابها، ج 1، ص 301.

(2)لسان العرب ، مادة نفق.

(3)المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب، لجلال الدين السيوطي، ص 65.

(4)المصطلح العلمي والتراث العربي، بحث منشور في سلسلة الدراسات والتوصيات في دعم التعريب .د.يوسف عز الدين ص 409.

(5)انظر المزهر في علوم اللغة ، ج 1. ص 286.

(6)انظر غرائب اللغة العربية ، ص 284.

(7)انظر مجلة المقتطف ، ج 4 مجلد 64.

(8)انظر مجلة اللسان العربي ، العدد 27 سنة 1986، ص 93 ، بحث للدكتور صادق الهلالي.

(9)انظر مجلة اللسان العربي ، العدد 27 سنة 1986، بحث للدكتور علي القاسمي.

(10)كلام العرب ، د. حسن ظاظا ص 85.

(11)كلام العرب ، ص 89.

(12)نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها. ص 90.

(13)مجلة اللسان العربي ، العدد 27 سنة 1986، توحيد المصطلح ، 83.د.علي القاسمي.

(14)مجلة اللسان العربي، العدد 29 سنة 1987. دور مؤسسات التعليم العالي في توحيد المصطلح وإشاعته، ص149 .د.محمد مجيد السعيد.

(15)مجلة اللسان العربي، العدد 29 سنة 1987، التصورية والدلالة ص 117، د.محمد حلمي هليل.

(16)مجلة اللسان العربي ، العدد 29 سنة 1987، دور مؤسسات التعليم العالي في توحيد المصطلح وإشاعته، د.محمد مجيد السعيد.

الاقتراحات:

1 يحق لنا أن نعرب ألفاظا من اللغات الأعجمية ولايهمنا أن نسميها معربة أو مولدة أو مترجمة نفعل ذلك كما فعل أسلافنا لأننا عرب مثلهم ولأن اللغة ملك لنستكلسين بها أعاشوا في أول الدهر أم في آخره.

2 يجب أن ندون معرباتنا في معاجمنا الحديثة ليفهم أولادنا معانيها ويضعوها مواضعها من الاستعمال.

3 نستعمل معرباتنا دون نكير، ولانرى أنها تخل بفصاحة كلامنا ولابرونق ديباجته وجمال أسلوبه.

4 العمل على توحيد المصطلح العلمي في الوطن العربي.

5 تشجيع البحث العلمي من قبل الحكومات والمؤسسات.

6 تشكيل لجنة للتنفيذ وبدون تنفيذ التوصيات التي تصدر عن الاجتماعات تكون كل القرارات حبرا على ورق.

7 العمل على تنفيذ القرارات السياسية التي اتخذتها مؤتمرات القمة العربية بخصوص تعريب التعليم العالي.

المراجـــع

1 أنستاس الكرملي، نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها. مطبعة المعرفة سنة 1969.

2 جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة. دار إحياء الكتب العربية.

3 د.حسن ظاظا، كلام العرب.دار المعارف سنة 1971.

4 رفائيل نخلة اليسوعي، غرائب اللغة العربية. بيروت المطبعة الكاثوليكية سنة 1929.

5 د.صادق الهلالي، مجلة اللسان العربي ، العدد 27 سنة 1986.

6 عبد القادر المغربي، الاشتقاق والتعريب . مطبعة لجنة التأليف والنشر سنة 1947.

7 د.علي القاسمي، مجلة اللسان العربي ، العدد 27 سنة 1986.

8 د.محمد حلمي هليل، مجلة اللسان العربي ، العدد 29 سنة 1987.

9 د. محمد مجيد السعيد، مجلة اللسان العربي ، العدد 29 سنة 1987.

10 يعقوب صروف، مجلة المقتطف ، ج 4 مجلد 64.

11 -د.يوسف عزالدين ، المصطلح العلمي والتراث العربي،سلسلة الدراسات والتوصيات في دعم التعريب.

المصطلح اللغوي وسبل توحيده

د.أحمد نعيم الكراعين

جامعة فيلادلفيا / عمان-الأردن

<< المصطلح لغة: من الثلاثي صَلُحَ...صالحه مصالحة وصلاحاً واصطلحا واصّالحا وتصالحا...» (1). ولم ترد كلمة مصطلح في القاموس المحيط ولكن وردت لفظة اصطلح بمعنى الصلح والاتفاق وأما في المعجم الوسيط فقد ورد "الاصطلاح" <<:مصدر اصطلح واتفاق طائفة على شيء مخصوص ولكل علم اصطلاحاته»(2).

يقول د.عبد الكريم اليافي: " اللغة وطن الأمة الروحي، ولذلك تحافظ الأمة على لغتها محافظتها على حياتها"(3).

لقد تخلف العرب في ميدان العلوم المادية في العصر الحديث، وعلى أصحاب العقد والحل من علماء وأساتيذ جامعات وأصحاب قرار في السلطة تقع مسؤولية تدارك هذا الأمر، إن هم شعروا بواجبهم نحو هذه الأمة وانتمائهم لها، وأنهم يعزّون إن هي عزّت ويرتقون برقيها، وها هي تجارب أمتهم في القديم عندما خرجت من الجزيرة العربية لا تملك ولا تعرف من علوم الدنيا إلا النزر اليسير فنقلوا وترجموا وتفاعلوا مع الحضارات الأخرى حتى شكلوا لهم حضارة خاصة بهم لانزال نتغنى بها حتى يومنا هذا، وها هي تجارب الأمم الأخرى بين أيديكم من الصين إلى كوريا إلى الدولة العبرية التي نعيش معها في صراع مستمر يعدّ محفّزاً لنا لكي ننهض ونلحق بالركب المتقدم.

ولما كان وضع المصطلح وتوحيده من أهم المسائل التي تعاني منها لغتنا في العصر الحديث، أصبح لزاماً علينا أن نعالج هذا الأمر ونتدارسه ونتبين العقبات والصعاب ونضع لها الحلول المناسبة.

إن أي تصور في الذهن يستدعي لفظاً يدل عليه ولكل مسمّى اسم ولكل مدلول دالّ يدل عليه ولكل مولود اسم يدعى به، وأي اختلاف في الدّال في لغة واحدة يحدث إشكالاً في تصور المدلول وفهم الدلالة.

لقد تقدم العلم وتطور في هذا القرن عند الأمم المتقدمة تطوراً مذهلاً لم يعد في مقدور المناهج الأساسية المستخدمة في التعريب أن تلاحقه، ففي كل يوم تحدث اختراعات جديدة يضع أصحابها أسماء، ونقف نحن لنقرأ هذه الأسماء ونسمع عنها في وسائل الإعلام المختلفة، فهي بالنسبة لنا تصورات مجهولة لأنا لا نعرف حقيقتها ولأنا لم نخترعها، وإن حاول المختصون أن يعرفوا، فإنهم يختلفون في وضع الإسم أو اللفظ أو المصطلح الذي يدل عليها في الأقطار العربية المختلفة، فهذا يترجم المصطلح من الإنجليزية وذلك عن الفرنسية وثالث عن الألمانية...الخ، وأحدهم يلجأ إلى إدخال المصطلح كما هو في لغته الأصلية والثاني يعرّبه ويشتق له، أو ينحت له مصطلحاً

من اللغة العربية، ويدرسه لطلابه أو يسجله في أبحاثه، ويزداد هذا الأمر، حتى أن الدارس أو الباحث في موضوع معين في المشرق العربي "على سبيل التوسع" يكاد لا يفهم مصطلحات أهل المغرب العربي في التخصص الواحد في اللغة الواحدة، وهذا يقودني إلى التحدث عن المصطلح اللغوي والمشكلات التي تعترض توحيده.

لقد تقدمت الدراسات اللغوية في العالم في هذا القرن تقدماً كبيراً لم تعرفه في سالف عهدها وأصبح لها علم مستقل بعد ظهور فرديناند دي سوسير وقد عرّفه بأنه "دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها"، عرف بعلم اللغة العام General Linguistic Science. وقد حددت مستويات الدراسة لهذا العلم بالمستويات التالية:

1 - المستوى الصوتي.Phonetics

2 - المستوى الصرفي.Morphology

3 - المستوى التركيبي. Syntax

4 - المستوى الدلالي والمعجمي.Semantics

وصارت الدراسات الأدبية والنقدية تعتمد في دراستها على هذا التحليل اللغوي بمستوياته المختلفة، لأنها تعد الركائز الأساسية لفهم النص اللغوي، وفضلاً عمّا لدينا في لغتنا العربية من دراسات لغوية متقدمة، بذلها علماء اللغة العربية، أمثال الخليل بن أحمد (ت 175هـ) وسيبويه (ت 180هـ) وابن جنّي (ت 392هـ) - على سبيل التمثيل لا الحصر - فإن مناهج الدراسة عند الغربيين قد اختلفت عما كان عندنا وتطورت تبعاً لتطور العصر وتقدم التقانة (التكنولوجيا)، وهذا واضح في مجال علم الأصوات Phonetics والمختبرات اللغوية الحديثة، وهكذا أصبح لكل فرع من فروع علم اللغة مصطلحاته الخاصة به، حتى أننا نجد أن مصطلح "Linguistic" ترجمه أو نقله الباحثون في الدراسات اللغوية في لغتنا العربية إلى: 1 - اللسانيات 2 - اللغويات 3 - علم اللغة 4 - الألسنية.

وكذلك Phonetics إلى علم الأصوات - الصوتيات - الفوناتيك، وهكذا في بقية فروع علم اللغة.

وبما أن الإصطلاح "رمز وضع بكيفية اعتباطية أو اتفاقية بين فئة من المختصين في حقل معين من حقول العلم والمعرفة لضرورة البحث ، فإنّ هذا الوضع يحتاج إلى إيضاح يحدّد مجال استخدام الرمز ومعناه وقيمته حتى لا يتوه القارئ عند التطبيق ويفقد الاصطلاح جدواه"(4).

ولقد فرق بعض الباحثين بين المفرد اللغوي والمصطلح العلمي وذلك من أجل غايات الترجمة والتعريب، ويظهر هذا في مقالة للدكتور عبد الكريم اليافي يقول فيها " إن المفرد اللغوي ينطلق الفكر فيه من اللفظ إلى المعنى أو التصور الذي قد نجده في المعجم. أما المصطلح فإن الفكر يتجه فيه من التصور أو المعنى أو الشيء الجديد الناجم ويبحث عن اللفظ المناسب للدلالة عليه ولتخصيصه به"(5). وهذا ما يظهر دائماً في مقدمات الأبحاث التي تتناول علوماً محددة حيث يبيّنون المعنى اللغوي أولاً ثم المعنى الاصطلاحي بعد ذلك وما يظهر بينهما من تعميم وتخصيص للدلالة.

وبعد فإنني أرى أن أتقدم ببعض المقترحات التي تساعد على توحيد المصطلح بشكل عام والمصطلح اللغوي بخاصة:

1 - العمل على تشكيل لجان متخصصة داخل مجامع اللغة العربية المختلفة تختص كل منها بوضع معجم

متخصص في كل علم يكون ثنائي أو ثلاثي اللغة، لتحديد المصطلحات ودلالاتها ولتكن إحدى هذه اللجان لجنة المصطلحات اللغوية.

2 - إصدار نشرة فصلية (مثلاً) في كل مجال وتوزيعه على المؤسسات الأكاديمية تشرف عليها اللجان المتخصصة.

3 - الطلب من أقسام اللغات في المؤسسات الأكاديمية العربية أن يقوموا بتكليف طلاب الدراسات العليا بخاصة بجمع المصطلحات ودراستها وتزويد لجنة المصطلحات اللغوية بصورة عن أبحاثهم، مثل المصطلحات الواردة في كتاب مترجم أو المصطلحات القديمة والحديثة في أحد فروع علم اللغة....الخ.

إن توحيد المصطلح يؤدي إلى توحيد اللغة التي تعمل على توحيد الأمة فكرياً وحضارياً.

هوامـــش

1-القاموس المحيط - مادة : صلح.

2-المعجم الوسيط - مادة: صلح.

3-مجلة " التعريب" ، عدد آذار 1991م ، ص 17 ، مكانة اللغة العربية...

4-المصطلح النقدي في نقد الشعر-إدريس الناقوري-دارالنشرالمغربية-الدار البيضاء 1982م.

5-مكانة اللغة العربية....مجلة التعريب - العدد 1 / آذار 1991 ، ص 19.

التقارير